

مجموع

رسائل العلامة

المفتي الكوراني

برهان الدين إبراهيم بن حسن الكردي المدني الشافعي
المتوفى سنة ١١٠١ هـ

يضم هذا المجموع عشرين رسالة مختارة من رسائله
التي يطبع غالبها أول مرة مقابلة على عدد نسخ خطية

مختارين وتبليغ

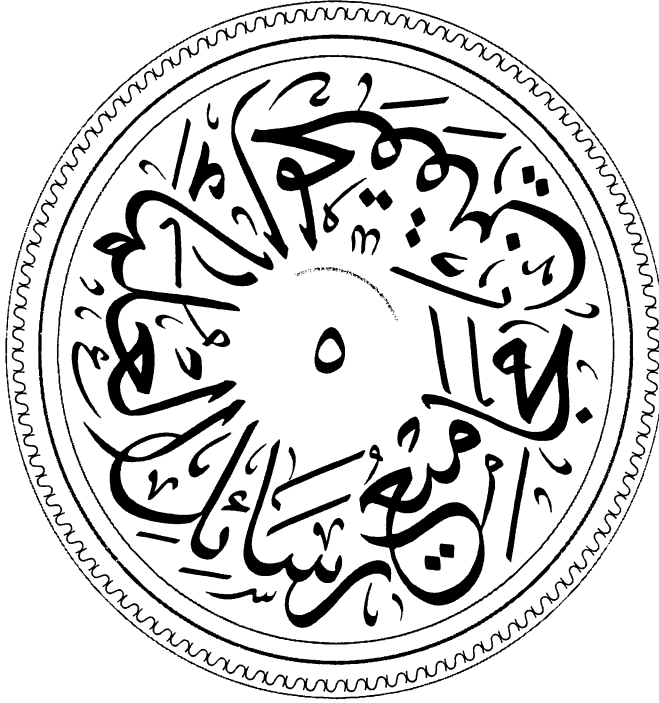
محمد بركات

سارية فايز عجلوني

د. علي محمد زبني

المجلد الثالث





مَجْمُوع
رَسَائِلُ الْعِلَامَةِ
الْمَلِكِ الْكَوْرَانِي
الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١١٠١ هـ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

يُمنع طباعة هذا الكتاب أو ترجمته أو تصويره ورقياً أو إلكترونياً

إلا بإذن خطي من الدار الناشرة

تحت المساءلة الدنيوية والأخروية



9 789933 930202

دَارُ اللَّبَّابِ

لِلدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ الثَّرَاثِ

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان

009615813966

0096170112990

www.allobab.com

اسطنبول - تركيا

00905454729850

00902125255551

info@allobab.com



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

مجموع

رَسَائِلُ الْعِلَامَةِ

المُعَلِّمِ الْكُورَانِي

بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَسَنِ الْكُرْدِيِّ الْمَدَنِيِّ الشَّافِعِيِّ

المتوفى سنة ١١٠١ هـ

يَصُفُّ هَذَا الْمَجْمُوعُ عَشْرِينَ رِسَالَةً مُخْتَارَةً مِنْ رَسَائِلِهِ
الَّتِي يُطَبِّعُ غَالِبُهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ مُقَابَلَةً عَلَى عِدَّةِ نُسَخٍ حَظِيَّةٍ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ

محمد بركات

د. علي محمد زبونو سارية فايز عجلاوي

المجلد الثالث

كتاب اللغات

فِي هَذَا الْمَجْلَدِ

الصفحة

الموضوع

- الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوالب للتقرب بالنوافل ٥
- الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات ٣٧
- الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار ١٢٣
- الرسالة رقم (١٣): تكملة العوامل الجرجانية ٢١٧
- الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله ٢٧٩
- الرسالة رقم (١٥): مد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ٢٩٣
- الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال ٣٠٥
- الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة الصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار ٣٤٧
- الرسالة رقم (١٨): المتممة للمسألة المهمة ٤٣٥
- الرسالة رقم (١٩): ذيل المتممة للمسألة المهمة ٤٨٧
- الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار ٥٠٩



المِثْلُ إِلَى كُورَانِي

مَجْمُوعَةُ
الْعِلْمِ

الرسالة رقم: (١٠)



إِيقَاطُ الْقَوَابِلِ لِلتَّقَرُّبِ بِالنَّوَافِلِ

تَأَلَّفَ الْعِلْمُ
المِثْلُ إِلَى كُورَانِي

يُطَبِّعُ مُحَقِّقًا عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِّبَةً

يَحْمَدُ مَيْقُوقَ وَفَقَ سَلِيقَ
مُحَمَّدُ بَرَكَاتِ

دَارُ الدِّينِ



[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

خبر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مکتبہ شستربتی (ش)

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة التحقيق

الحمد لله حمدَ الذاكرين الشاكرين، والصلاة والسلام على سيد الأولين
والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذه رسالة «إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل» للعلامة المحقق
برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الكردي المدني الشافعي، وهي رسالة
لطيفة مختصرة، جمع فيها أهم الأذكار والأعمال التي يتقربُ بها الإنسان إلى
ربه من النوافل، ويمثُلُ أمر الله تعالى في قوله: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ (٤١) وَسَبِّحُوهُ
بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿[الأحزاب: ٤١]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقوله
ﷻ: «وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه».

وقد ساق المصنف لكلِّ دعاء أو ذكرٍ دليلاً من حديث أو آية، ورتبها على
الأوقات صباحاً ومساءً، وكذلك ما كان من الأعمال الصالحة من الصيام، فذكر ما
يكون في كل شهر، وما يكون في الأيام الفاضلة، كصوم عاشوراء ومحرم ورجب.
ولا تخلو بعض هذه الأحاديث من ضعف، أو ضعف شديد، وقد خرَّجَتْ هذه
الأحاديث وبيَّنت حال إسناد كل منها من الصحة أو الضعف.

كما أن المصنف أورد بعض الأدعية والأذكار التي كان بعض مشايخ الصوفية

يتعاهدونها، مثل ابن عربي الطائيّ والشَّعْرَانِي وغيرهما، فنقل بعضها من «الفتوحات المكية» لابن عربي، و«التجليات» له.

هذا وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطية، وهي: نسخة رشيد أفندي ورمزها (ر)، ونسخة عاطف أفندي ورمزها (ع)، ونسخة تشتربتي ورمزها (ش).

أسأل الله تعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويعفو عما وقع منا من خطأ أو زلل، إنه تعالى سميع قريب مجيب الدعاء، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وبه نستعين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١)

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى،
وأشهد أن لا إله إلا الله الأحد الصمد الغني الذي إليه يفتقر كل ما في الكون طوياً
وعرضاً، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، الفاتح الخاتم، المبعوث بدين
الحق ليظهره على الدين كله، فأبانه قرصاً ونفلاً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
وتابعيه بإحسان وسلم صلاة وسلاماً فائضي البركات يملآن سماء وأرضاً.

أما بعد:

فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۖ﴾ (٤١) وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿

[الأحزاب: ٤١ - ٤٢].

وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ
وَالْأَصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]؛ أي: فيما بين ذلك، وإنما يتحقق ذلك
بالحضور مع الله سبحانه وتعالى في جميع تقلباته في الأشغال والمهمات.

وأقل درجات ذلك: أن يستحضر - عندما يتوجه لفعل ما هو مطلوب الفعل

(١) «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم» ليس في (ع).

فرضاً أو سنةً - أن الله تعالى أمر بهذا وجوباً أو ندباً، وعند ترك ما هو مطلوب الترك محرماً أو مكروهاً أن الله تعالى نهى عن هذا، وعند المباح أن الله أباح هذا، ولولا أنه أباحه لما فعلته، فإن ضمَّ إلى هذا نيةً صالحةً أخرى فهو أزكى، وتتفاوت الدرجات في ذلك على حسب تفاوت مراتب الهمة والفهم عن الله سبحانه، فتفاوت ذلك درجات كمال الاتباع، فكمال وأكمل.

قال ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»^(١).

زاد في غير رواية البخاري: «وفؤاده الذي يعقل به، ولسانه الذي يتكلم به»^(٢). والمراد بالنوافل: جميع ما يُندب من الأقوال والأفعال، فعلى طالب الحق سبحانه أن يسلك - يعد أداء ما افترض عليه - طريق التقرب بالنوافل، بالتزام ما يطيقه من مندوبات الأقوال والأفعال بخالص العبودية، فإنها تُنتج المحبة الإلهية المنتجة لما ذكر في الحديث، فمن أراد العمل على ذلك فعليه بالذكر بالغدو والآصال، وأن لا يكون من الغافلين فيما بين ذلك عند تقلباته في الأشغال^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (٩٩ / ١٨)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٩٧) من حديث عائشة، وإسناده وإيه، فيه عبد الواحد بن ميمون، قال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، يحدث عن عروة ما ليس من حديثه.

(٣) في (ع): «الاشتغال».

وأفضل الذكر: لا إله إلا الله، لحديث: «أفضل ما قلتُهُ أنا والنبِيُّونَ مِن قبلي: لا إله إلا الله»^(١).

فإن كَانَ متَجَرِّداً عن الأسبابِ فَلْيَنْقَطِعِ للذكر، وإن كَانَ من أهل الأسبابِ فَلْيَجْعَلْ منه وَرْداً بحسبِ الفراغ، ومن الوسط أن يقول: «لا إله إلا الله» ألفاً بعد كُلِّ من الصبح والعشاء والتهجد، وعِنْدَ العُذْرِ يأخُذُ بالعَشْرِ، والاستغفارُ مئةً بعد كُلِّ من الأوقات الثلاثة، فقد وَرَدَ: «مَنْ أَكْثَرَ من ^(٢) الاستغفارِ، جَعَلَ اللهُ لَهُ من كُلِّ هَمٍّ فَرْجاً، ومن كُلِّ ضيقٍ مَخْرَجاً، وَرَزَقَهُ من حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»^(٣).

وورد: «إِنَّ للقلوبِ صِداً كَصِدِّ الحديدِ، جَلَاؤُهَا الاستغفار»^(٤).

ويعملُ بمضمون حديث: «مَنْ اسْتَغْفَرَ للمؤمنينَ والمؤمناتِ كُلَّ يومٍ سَبْعاً

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٦٢١) (رواية الزهري)، والبيهقي في «السنن» (٨٣٩١) و(٩٤٧٣) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كريب مرسلًا. قال البيهقي: هذا مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصله ضعيف.

(٢) «من»: زيادة من (ع).

(٣) أخرجه أحمد وأحمد وجادة (٢٢٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٧)، والحاكم (٧٦٧٧)، من حديث ابن عباس. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: الحكم بن مصعب فيه جهالة اه. وقال ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٤٩): لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. اه.

(٤) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٧٩١)، وفي «الأوسط» (٦٨٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٢٧٠ و ٣٦٠) من حديث أنس، وقال الطبراني: تفرد به الوليد بن سلمة اه، وقال ابن عدي: غير محفوظ اه، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٠٧): وفيه الوليد ابن سلمة الطبراني، وهو كذاب. اه.

وعشرين مرةً، كان من الذين يُستجابُ لهم، ويُرزقُ بهم أهلُ الأرضِ^(١)، ويكونُ ذلكَ بعدَ الصبحِ.

ويعملُ بمضمونِ حديث: «مَن استغفرَ اللهَ دُبَرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثَ مراتٍ، فقال: أَسْتَغْفِرُ اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الزَّخْفِ»^(٢).

ويقولُ بعدَ الصُّبحِ كُلِّ يومٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» عشرَ مراتٍ^(٣). وإن تيسَّرَ بعدَ كُلِّ فريضةٍ فهو أَوْلَى، فقد وَرَدَ بذلكَ الحديثُ أيضاً.

ويقولُ بعدَ كُلِّ مِنَ الصُّبحِ والعَصْرِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلِّمْ عَدَدَ خَلْقِكَ بِدَوَامِكَ» عشراً، ويقولُ بعدَ العاشرة: وعلى جميعِ

(١) أوردته الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢١٠) من حديث أبي الدرداء، وقال: رواه الطبراني وفيه عثمان بن أبي العاتكة، وقال فيه: حدثت عن أم الدرداء، وعثمان هذا وثقه غير واحد، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله المسمَّين ثقات.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٧٣٨)، وفي «الصغير» (٨٣٩)، وابن السني (١٣٧)، وأبو يعلى كما في «اتحاف الخيرة المهرة» (٢ / ٢٢٩)، وابن عدي (٣ / ١٦٠)، و(٦ / ١٢٠) من حديث البراء مرفوعاً.

وأوردته الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٠٤)، وقال: فيه عمر بن فرقد، وهو ضعيف. وقال ابن عدي: ولا أعرف لعمر بن فرقد غير هذا من الحديث، وفي حديثه نظر. قلت: وفي إسناد ابن السني وأبي يعلى: عمرو بن حصين، وهو متروك، وسعيد بن راشد وهو ضعيف.

(٣) كما ورد في «صحيح مسلم» (٢٦٩٣) من حديث أبي أيوب، والترمذي (٣٥٣٤) من حديث عمارة بن شبيب.

الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وصحبتهم والتابعين، وعلى أهل طاعتك أجمعين من أهل السماوات وأهل الأرضين، وعلىنا معهم، برحمتك يا أرحم الراحمين، عَدَدَ خَلْقِكَ، ورضا نفسك، وزنة عرشك ومداد كلماتك، كلِّما ذَكَرَكَ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ الْغَافِلُونَ.

وإنَّ جَعَلَ بعد كلِّ فريضةٍ عشراً، فهو أَزْكى، وقد وَرَدَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِينَ يُمْسِي عَشْرًا، وَحِينَ يُصْبِحُ عَشْرًا، أَدْرَكْتَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء رضي الله عنه^(١).

وَوَرَدَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَاضِيًا، فَلْيُكْثِرِ الصَّلَاةَ عَلَيَّ». أخرجه الدَّيْلَمِيُّ عن عائشة رضي الله عنها^(٢).

وَالْإِخْلَاصَ بعد كلِّ فريضةٍ عشراً، فقد وَرَدَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

(١) أوردته الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٢٠) وقال: رواه الطبراني بإسنادين، وإسناد أحدهما جيد، ورجاله وثقوا. اهـ.

وهو في «جامع المسانيد» (٩ / ٩٦) من حديث بقية عن إبراهيم بن محمد بن زياد، قال: سمعت خالد بن معدان يحدث عن أبي الدرداء، وإسناده ضعيف لانقطاعه، خالد بن معدان لم يسمع من أبي الدرداء، وبقية بن الوليد ضعيف.

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (٩ / ٣٢٢)، و«كنز العمال» (١ / ٥٠٤).

وأخرجه ابن عدي (٦ / ٣٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ٤٠٤)، من طريق عمر بن راشد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وقال ابن عدي: عمر بن راشد مولى مروان بن أبان بن عثمان، شيخ مجهول كان بمصر، وهذا الحديث مما لا يتابعه عليه الثقات اهـ. وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: حديث كذب وزور.

خمسین مرة، عَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَ خَمْسِينَ سَنَةً. أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

وبعد ركعتي الضحى بسورتَيها ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ ﴿وَالضُّحَى﴾ يقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ، عَشْرًا.

و﴿يَسَّ﴾ و﴿تَبَارَكَ﴾، كُلَّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ، وَيَزِيدُ فِي الْمَسَاءِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ سُورَةَ ﴿الْمَ﴾ السَّجْدَةِ، وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ ﴿يَسَّ﴾ فِي اللَّيْلِ، فَ﴿الْمَ﴾ و﴿تَبَارَكَ﴾، فَقَدْ صَحَّ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ ﷺ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ «أَلَمْ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ» و﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(٢).

وَوَرَدَ مَرْفُوعًا: «أَلَمْ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ تَجِيءُ لَهَا جَنَاحَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُظِلُّ صَاحِبَهَا، وَتَقُولُ: لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ، لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ»^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأَ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ و«أَلَمْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى كَمَا فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ» (٦ / ٣١٢)، وَالدَّارِمِيُّ (٣٧٦٠)، وَالمَرْزُوقِيُّ فِي «مَخْتَصَرِ قِيَامِ اللَّيْلِ» (ص: ١٦٢) مِنْ طَرِيقِ نُوْحِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ الْعَطَّارِ، عَنْ أُمِّ كَثِيرِ الْأَنْصَارِيَّةِ، عَنْ أَنَسٍ. وَأُمُّ كَثِيرٍ وَمُحَمَّدُ الْعَطَّارُ لَا يَعْرِفَانِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» (١٢٠٧)، وَأَحْمَدُ (١٤٦٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٩٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (١٠٤٧٥)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِانْقِطَاعِهِ، أَبُو الزُّبَيْرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ، وَلِضَعْفِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، لَكِنْ الْحَاكِمُ صَحَّحَهُ (٣٥٤٥) فَقَدْ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ جَابِرٍ. وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى حَدِيثِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ص: ٢٥١)، وَابْنُ الضَّرِيرِ فِي «الْفَضَائِلِ» (٢١٥) عَنْ الْمُسَيْبِ بْنِ رَافِعٍ مَرْسَلًا.

تنزيل السجدة» بين المغرب والعشاء الآخرة فكانت أقام ليلة القدر^(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، قَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ ﴿بِئْرَكَ الَّذِي يَدِيَهِ الْمُلْكُ﴾ وَ﴿الْمَٓٓٓٓ﴾ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ، كُتِبَ لَهُ كَأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^(٢).

وأما يس، فمن حديث أنسٍ مرفوعاً عند الترمذي وغيره: «مَنْ قَرَأَ يَسَ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ»^(٣).

(١) أخرجه ابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي» (٣/ ٨٨) من حديث ابن عمر، وقال السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٤٦٢): فيه معاذ بن داود، وهو ساقط.

وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٤٤٩) من حديث أبي بن كعب، وفي إسناده أبو عصمة نوح بن أبي مريم، وكان يضع الحديث، كذبوه.

وقد روي مرسلًا ضمن حديث طويل رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٩٦) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال: (بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ...)، فذكره.

وروي من قول طاوس وعطاء، رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٩٨١٨) عن أبي يونس عن طاوس قال: «مَنْ قَرَأَ أَلَمْ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ»، وَ﴿بِئْرَكَ الَّذِي يَدِيَهِ الْمُلْكُ﴾ كَانَ مِثْلَ أَجْرِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ (يعني أبو يونس): فَمَرَّ عَطَاءٌ فَقُلْنَا لِرَجُلٍ مِّنَّا: ائْتِ فَاسْأَلْهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، مَا تَرَكْتُهُمَا مِنْذُ سَمِعْتُهُمَا.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٤٠)، والبيهقي في «السنن» (٤١٨٨) وقال: تفرد به ابن فروخ المصري. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٣١): فيه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ضعفه أحمد وابن المديني وابن معين، وقال البخاري: مقارب الحديث...

(٣) أخرجه الترمذي (٢٨٨٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٣٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٣). قال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجهول.

وعن حسان بن عطية مرفوعاً عند البيهقي وغيره: «مَنْ قَرَأَ يَسَ فكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشْرَ مَرَاتٍ»^(١).

وعن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي بَرْزَةَ مِثْلُهُ^(٢).

ومن حديث أَبِي قِلَابَةَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ»: «مَنْ قَرَأَهَا فكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ أَحَدَ عَشْرَ مَرَّةً»^(٣).

ومن حديث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ وَغَيْرِهِمْ مَرْفُوعاً: «يَسَ قَلْبُ الْقُرْآنِ، لَا يَقْرُؤُهَا عَبْدٌ يَرِيدُ اللَّهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٤).

وَوَرَدَ «مَنْ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرَبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ غُفِرَ لَهُ بِهَا ذُنُوبُ خَمْسِينَ سَنَةً»^(٥).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (التفسير) (٧٥)، وقال البيهقي: مرسل.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٣٨-٣٩) وقد نسب لابن مردويه.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٩)، وقال: هذا نقل إلينا بهذا الإسناد من قول أبي قلابَةَ، وكان من كبار التابعين، ولا يقوله إن صح ذلك عنه إلا بلاغاً أه. وفي إسناده الخليل بن مرة، وهو ضعيف.

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٣٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٤٧) من طريق معتمر عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معقل مرفوعاً، وإسناده ضعيف لإبهام الرجل وأبيه.

(٥) أخرجه المروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ٨٧) من حديث ابن عمر، وفي إسناده محمد بن غزوان، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٦٨١): يقلب الأخبار، ويرفع الموقوف، لا يحل الاحتجاج به، وأورد هذا الحديث، وقال: هو من قول ابن عمر رفعه، ونقل ابن حجر في «اللسان الميزان» (٧/ ٤٣٥) عن أبي زرعة قوله: هذا شبه موضوع.

وورد: «مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَإِنَّهَا مِنْ صَلَاةِ الْأَوَّابِينَ»^(١).
ويقول بعد ركعتي المغرب: مَرْحَبًا بِمَلَائِكَةِ اللَّيْلِ^(٢)، إلى آخر الدعاء المذكور
في «العوارف»^(٣).

ويُنَوِّي بعد ركعتي المغرب في ركعتين مِنْهَا حِفْظَ الْإِيمَانِ مع الأوابين، ويقول
بعد السلام: اللَّهُمَّ سَدِّدْنِي بِالْإِيمَانِ، وَاحْفَظْهُ عَلَيَّ فِي حَيَاتِي وَعِنْدَ وَفَاتِي وَبَعْدَ
مَمَاتِي. كما وصَّى به الشيخ محيي الدين قدس سره في باب الوصايا من «الفتوحات
المكية».

قال: يقرأ فيهما سورة الإخلاص ستّاً، والمعوذتين مرة مرة^(٤)، وركعتين بعدهما
بنية الأوابين فقط، وركعتين بعدهما بنية الأوابين مع الاستخارة، أي: الْمُطْلَقَة، التي

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٥٩) من حديث محمد بن المنكدر مرسلًا، بهذا اللفظ.
وأخرج ابن ماجه (١٣٧٣)، وأبو يعلى (٤٩٤٨) من حديث عائشة مرفوعاً: «من صلى بين المغرب
والعشاء عشرين ركعة، بنى الله له بيتاً في الجنة»، وفي إسناده يعقوب بن الوليد، قال فيه الإمام
أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث.

(٢) في هامش (ر) و(ش): وتماه كما في بعض كتب العارف بالله سيدي أبو العباس أحمد بن محمد
الزاهد: مرحباً بالملكين الكريمين الكاتبين، اكتباً في صحفكما: أني أشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمداً رسول الله، وأشهد أن الجنة حق والنار حق، والحوض حق، والشفاعة حق، والصراط حق،
والميزان حق، وأشهد أن الساعة لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، اللهم أودعك هذه
الشهادة ليوم حاجتي إليها، اللهم احطط بها وزري، واغفر بها ذنبي يا أرحم الراحمين اه. ورواية
«عوارف المعارف» فيها زيادة، ذكرها في الباب السابع والأربعون في آداب الانتباه من النوم والعمل
بالليل. (ص). اه.

(٣) انظر: «عوارف المعارف» (٢/ ١٧٤).

(٤) «مرة» زيادة من (ع).

يعملها أهل الله كل يوم لأعمال الليل والنهار، قال الشيخ محيي الدين قدس سره: جربنا ذلك فوجدنا عليه كل خير.

ويقول في موضع الحاجة: اللهم إن كنت تعلم أن جميع ما أتحرك فيه في حقّي وفي حقّ غيري، وجميع ما يتحرك فيه غيري في حقّي وفي حقّ أهلي وولدي وما ملكت يميني، من ساعتني هذه إلى مثلها من اليوم الآخر، خير لي...، ويذكر الدعاء إلى آخره وكذلك في مقابله.

وقد أفردنا في ذلك رسالة^(١) أوضحنا فيها موافقتها للسنة، كما ذكره المجد الفيروزآبادي في «سفر السعادة»^(٢)، والسيد السمهودي في «جواهر العقدين»^(٣) وذكرنا الجواب عن اعتراض الشيخ ابن حجر المكي على الشيخ شهاب الدين الشهروردي قدس سره.

ويقول بعد كل فريضة: «أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه» ثلاث مرات.

ثم: «اللهم أنت السلام»... إلخ.

ثم الفاتحة.

ثم: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ثم يقول: «اللهم إنني أقدم إليك بين يدي كل نفس ولحظة ولمحة وطرفة يطرف بها أهل

(١) وسماها: «الإسفار عن أصل استخارة عمل الليل والنهار»، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

(٢) انظر: «سفر السعادة» (ص: ٢٠٣)، والفيروزآبادي: هو مجد الدين محمد بن يعقوب صاحب «القاموس»، المتوفى سنة (٨١٦هـ).

(٣) انظر: «جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي» (١/ ٢٧٩) والسمهودي هو علي بن عبد الله الحسيني المتوفى سنة (٩١١هـ).

السموات وأهل الأرض، من كل شيء هو كائنٌ في عِلْمِكَ، أو قد كان، اللهم
إني أقدم إليك بين يدي ذلك كله ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿الْعَلِيُّ
الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثم: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾
[آل عمران: ١٨ - ١٩] فيقول بعده: وأنا أشهد بما شهد الله به، وأستودع الله هذه الشهادة،
وهي لي عند الله وديعة.

ثم يقول: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تَوَكَّلْ عَلَى الْمُلْكِ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ إلى
قوله: ﴿بَعَثَ فِي هَذِهِ أُمَّةً مِّن قَبْلِكَ لَنُظَاهِرَ فِيهَا مَا كَانَ اللَّهُ بِأَعْيُنِنَا﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] ثم يقول: اللهم يا رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما، أنت ترحمني، فارحمني برحمة من عندك تُغْنِنِي بها عن رحمة من
سِوَاكَ.

ثم يقول: سبحان الله (٣٣ مرة) والحمد لله (٣٣ مرة) والله أكبر (٣٤ مرة).
ثم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، بيده
الخير، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا مُعْطِي لما منعت،
ولا رادّ لما قضيت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ
العظيم».

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ الآية
[الأحزاب: ٥٦].

ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بما أحب.

ثم يختتم بـ ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠] (١).

ثم: «لا إله إلا الله» عشر مرات. هذا بعد كل فريضة.

عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَالْآيَتَيْنِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾ إِلَى: ﴿وَتَرَوْهُ مِنْ ثَنَاءٍ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] مُعَلَّقَاتُ بِالْعَرْشِ، مَا بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ، قُلْنَ: يَا رَبُّ تُهْبِطُنَا إِلَى أَرْضِكَ وَإِلَى مَنْ يَعْصِيكَ؟ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: حَلَفْتُ لَا يَقْرَأُونَ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَّا جَعَلْتُ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، وَإِلَّا أَسَكَنْتُهُ حَظِيرَةَ الْقُدْسِ، وَإِلَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ بَعَيْنِي الْمَكْنُونَةَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ نَظْرَةً، وَإِلَّا قَضَيْتُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ حَاجَةً، أَدْنَاهَا الْمَغْفِرَةُ، وَلَأُعِيْذَهُ مِنَ النَّارِ وَمِنْ كُلِّ عَدُوٍّ وَنَصْرْتُهُ عَلَيْهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الضَّعْفَاءِ» وَابْنُ السُّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَلَيْلَةٍ»، وَأَبُو مَنْصُورٍ الشَّحَامِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ»، كَمَا فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لِلْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ^(١).

(١) انظر: «الجامع الكبير» للسُّيُوطِيِّ (١٧ / ٧٣٦).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (١ / ٢٢٣)، وَابْنُ السُّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَلَيْلَةٍ» (١٢٥)، وَالجَوْزْقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ» (٦٨٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (١ / ٢٤٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَنْبُورِ الْمَكِّي، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَمِيرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ، بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: الْحَارِثُ بْنُ عَمِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، كَانَ مِمَّنْ يَرَوِي عَنْ الْأَثْبَاتِ الْأَشْيَاءَ وَالْمَوْضُوعَاتِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: حَدِيثُ مَوْضُوعٍ تَفَرَّدَ بِهِ الْحَارِثُ بْنُ عَمِيرٍ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ خَزِيمَةَ: الْحَارِثُ كَذَابٌ وَلَا أَصْلَ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْجَوْزْقَانِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَارِثُ بْنُ عَمِيرٍ.

قال: وقد سُئِلَ الحافظُ أبو الفضل العراقي عن هذا الحديث فقال: رجالٌ إسناده وثقهم المُتَقَدِّمُونَ، وتكلَّم في بعضهم المتأخرون - وساق الكلام في رجاله^(١) - إلى أن قال: وقد أفرط ابنُ الجوزي فذكر هذا الحديث في «الموضوعات»، ولعلَّه استعظم ما فيه من الثواب، وإلا فحال روايته كما ترى. انتهى^(٢).

ومن حديث ابن عباس عند الحكيم الترمذي، عن جبريل عليه السلام: «إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: مَنْ قَالَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ مَرَّةً وَاحِدَةً: اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْدَمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَيِ كُلِّ نَفْسٍ وَلَمْحَةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرُقُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ كَائِنٌ فِي عِلْمِكَ، أَوْ قَدْ كَانَ، أَقْدَمَ بَيْنَ يَدَيِ ذَلِكَ كُلِّهِ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَإِنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً، لَيْسَ مِنْهَا سَاعَةٌ إِلَّا يَصْعَدُ إِلَيَّ مِنْهَا سَبْعُونَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، حَتَّى يُنْفَخَ فِي الصُّورِ وَتَشْغَلَ الْمَلَائِكَةُ»^(٣).

وهذا مما وصَّى به الشيخُ محيي الدين قدس سره في الباب (٥٦٠) من «الفتوحات» قال: وكذلك تقولُ في إثرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ إِذَا سَلَّمْتَ مِنْهَا قَبْلَ

(١) قال العراقي: وليس فيه محل نظر إلا محمد بن زنبور المكي والحارث بن عمير، وكل منهما وثقه جماعة من الأئمة، وضعف الأول ابن خزيمة والثاني ابن حبان والحاكم، انظر: «الجامع الكبير» (١٧ / ٧٣٦).

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (١٧ / ٧٣٦)، و«اللائع المصنوعة» للسيوطي (١ / ٢١٠)، و«تنزيه الشريعة» (١ / ٢٨٧).

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢ / ١٥٣ - ١٥٤) (ترجمة الحارث بن عمير): والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث اهـ.

قلت: وللحديث علة أخرى، وهي انقطاع الحديث، فإن زين العابدين لم يدرك علياً.

(٣) انظر: «نوادير الأصول» للحكيم الترمذي (٣ / ٢٦٧)، و«الجامع الكبير» (٢ / ٦٨٤ - ٦٨٥).

الكلام: اللهم إني أقدم إليك بين يدي كل نفسٍ ولمحةٍ ولحظةٍ وطرفةٍ يطرفُ بها أهلُ السماواتِ وأهلُ الأرضِ، وكلُّ شيءٍ هو كائنٌ في عِلْمِكَ أو قد كان، اللهم إني أقدمُ إليك بين يدي ذلك كله ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إلى آخره^(١).

فَقَيَّدَ بقوله: «قبل الكلام»، وزاد: «لحظة» و«اللهم إني» وذكر مكان «من» الواو.

فَلْيُواظِبِ الرَّاعِبُ فِي الْخَيْرَاتِ عَلَى ذَلِكَ، ففِيهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، وبالله التوفيق.

وعن الشيخ عبد الوهاب الشَّعراني في كتابه المسمَّى بـ«الدلالة على الله تعالى»: عن سيِّدنا الخضر عليه الصلاة والسلام، أَنَّهُ سَأَلَ مَنْ اجْتَمَعَ بِهِمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ اسْتِعْمَالِ شَيْءٍ يَأْمَنُ بِهِ الْعَبْدُ مِنْ سَلْبِ الْإِيمَانِ، فلم يُجِبْهُ، حتى اجْتَمَعَ بِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَسَأَلَ عَنْهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَسَأَلَ عَنْهُ رَبَّ الْعِزَّةِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ وَاطَّبَ عَلَى قِرَاءَةِ آيَةِ الْكَرْسِيِّ ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، وَ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] وَ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ أَمْلَكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَغْيِرُ حِسَابَ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ، وَالْمَعُودَتَيْنِ، وَالْفَاتِحَةِ، عَقِبَ كُلِّ صَلَاةٍ، أَمِنَ مِنْ سَلْبِ الْإِيمَانِ. انتهى.

فِينَبْغِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، فَيَزِيدُ: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ﴾ بَعْدَ آيَةِ الْكَرْسِيِّ، وَالْإِخْلَاصِ وَالْمَعُودَتَيْنِ بَعْدَ قَوْلِهِ ﴿يَغْيِرُ حِسَابَ﴾، والدُّعَاءُ الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ.

وَيَقُولُ كُلُّ يَوْمٍ بَعْدَ الصُّبْحِ: يَا اللَّهُ، يَا وَاحِدًا، يَا أَحَدًا، يَا جَوَادًا، انْفَحْنِي مِنْكَ بِنَفْحَةٍ خَيْرٍ، إِنَّكَ عَلَى مَا تَشَاءُ قَدِيرٌ أَحَدَ عَشْرَ مَرَّةً.

وَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهُ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ، بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لَغَوْثِ الثَّقَلَيْنِ قَدْسِ سِرِّهِ،

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٩ / ٣٠٩).

ومشايع السلسلة من السابقين واللاحقين، كما شرطه المشايخ.

قال شيخنا قدس سره: وهو عمل غوث الثقلين^(١)، وصل إلى هذا الفقير من شيخه ومفتاح قفل نشأته، الأكمل أحمد بن علي الشناوي قدس سره. انتهى.

ويقول: يا «عزيز» كل يوم بعد الصبح أيضاً أحداً وأربعين مرة.

و: «يا إله الآلهة الرفيع جلاله» خمسة عشر مرة.

«يا قيوم فلا يفوت شيء من علمه ولا يؤوده» سبعة وعشرون مرة.

وإن وسع الوقت قال: «سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» مئة مرة^(٢).

وورد: «من قال: سبحان الله وبحمده، وأستغفر الله وأتوب إليه، كتبت كما قاله، ثم علقت بالعرش، لا يمحوها ذنب عمله صاحبها حتى يلقي الله وهي مختومة كما قالها». رواه الطبراني عن ابن عباس^(٣).

وورد: «من قال: سبحان الله وبحمده في يوم مئة مرة حطت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر»^(٤).

(١) جاء في (ر) في حاشية تعريفاً به: «عبد القادر الجيلي».

(٢) سبحان الله! كيف يؤخر ما ورد من الأذكار في الصحيح بل في المتفق عليه، ويقدم عليه ما لم يرد في كتاب ولا سنة؟

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٩٩)، وإسناده ضعيف، فيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري، وهو ضعيف، يرويه عن أبيه عمرو بن مالك، وهو صدوق له أوهام.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٩٤)، لكن نسبه للبخاري، وقال: وفيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري - بضم النون - وهو ضعيف، وقال الدارقطني: صويلح يعتبر به، وبقيه رجاله ثقات.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١) من حديث أبي هريرة.

وَيَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَمَنْ زَادَ زَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا حَدِيثٌ: «صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يُذْهِبَنَّ وَحَرَ الصَّدْرِ»^(١).

الْوَحَرُ: الْحَقْدُ، وَالْغَيْظُ، وَالْغَشُّ، وَمَا يَفِيدُ التَّخْلِيَةَ مِنْ مُهِمَّاتِ السَّالِكِ الْعَامِلِ عَلَى جَلَاءٍ^(٢) قَلْبِهِ.

مَعَ مَا صَحَّ مِنْ حَدِيثٍ: «صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صَوْمُ الدَّهْرِ»^(٣).

وَفِي رَوَايَةٍ: «صَوْمُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ»^(٤).

فَإِنْ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً فَلْيَصُمْ مِنْ شَوَالٍ سِتًّا، وَذِي الْحِجَّةِ التَّسْعَ الْأَوَّلَ. وَهَذَا وَرَدُ شَيْخِنَا قَدَّسَ سِرُّهُ، حَتَّى إِنَّهُ مَا تَرَكَ صَوْمَهَا فِي آخِرِ سِنِّي عُمَرَهُ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ قَدَّسَ سِرُّهُ فِي (١٩) ذِي الْحِجَّةِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ (١٠٧١) الْمَوْافِقِ لِسَنَةِ (٧١) مِنْ عُمَرِهِ قَدَّسَ سِرُّهُ^(٥)، وَلَمْ يُفْطِرْ مَعَ كَوْنِ الصَّوْمِ شَاقًّا عَلَيْهِ لِكِبَرِ السَّنِّ،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣٠٧٠) وَ (٢٣٠٧٧)، وَابْنُ حِبَّانَ (٦٥٥٧)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٣٥٧٥) فِي «الشَّعْبِ» (٣٥٧٥) مِنْ حَدِيثِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ كَمَا فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» (١٠٤٥) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَ (١٠٥٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِسْنَادُ حَدِيثِ عَلِيٍّ ضَعِيفٌ، فِيهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ.

(٢) فِي (ع): «إِجْلَاءً».

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٥٧٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٢٧٢٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٤) أَخْرَجَهَا ابْنُ حِبَّانَ (٣٦٥٣) مِنْ حَدِيثِ قُرَّةِ الْمَزْنِيِّ.

(٥) فِي (ر): «وَكَانَتْ وَفَاتُهُ قَدَّسَ سِرُّهُ فِي تِسْعِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِنْ عُمَرِهِ قَدَّسَ سِرُّهُ».

وَضَعْفِ الْبَدَنِ، وَحَرَارَةِ الْوَقْتِ، لَكُونَهُ وَافَقَ صَيْفَ الْحِجَازِ رَوْحَ اللَّهِ رَوْحَهُ، وَأَعْلَى فِي الْمُقَرَّبِينَ فُتُوْحَهُ آمِينَ.

وعن جابر: «مَنْ صَامَ أَيَّامَ الْعَشْرِ كُتِبَ بِكُلِّ يَوْمٍ صَوْمٌ سَنَةٍ غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنَّهُ مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ كُتِبَ لَهُ صَوْمٌ سَنَتَيْنِ» رواه ابن النجَّار، كما في «الجامع الكبير» للسيوطي^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «مَا مِنْ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ، يُعَدَّلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ». رواه البيهقي وغيره^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا

(١) انظر: «الجامع الكبير» (٩ / ٤١٢)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٣٤٧) من طريق محمد بن عبد الملك الأنصاري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به، وقال: غير محفوظ عن محمد بن المنكدر، لا يرويه غير محمد بن عبد الملك، ونقل عن أحمد أنه كان يضع الحديث ويكذب. وقال البخاري: منكر الحديث عن ابن المنكدر.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٧٢٨)، والترمذي (٧٥٨)، والبزار في «مسنده» (٧٨١٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٤٨٠)، وابن عدي (٧ / ٣٢٧) من طريق مسعود بن واصل، عن النهاس بن قهم، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به. وإسناده ضعيف، لضعف النهاس ومسعود. وقال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس، وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فلم يعرفه من هذا الوجه مثل هذا، وقد روي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا شيء من هذا، وقد تكلم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم من قبل حفظه. اهـ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة إلا النهاس بن قهم، وهو رجل من أهل البصرة ليس به بأس، ولا حدث به عنه إلا مسعود بن واصل، وهو رجل بصري لا بأس به اهـ.

الْعَمَلُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذِهِ الْعَشْرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهَا مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ، وَإِنَّ صِيَامَ يَوْمٍ مِنْهَا يَعْدِلُ صِيَامَ سَنَةٍ، وَالْعَمَلُ فِيهِنَّ يَضَاعَفُ سَبْعَ مِائَةٍ ضِعْفٍ» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(١).

وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ قُدَّسَ سِرُّهُ كَانَ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِإِحْيَاءِ هَذِهِ اللَّيَالِي الْعَشْرِ، بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ كُلِّ لَيْلَةٍ عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ بِالْمَدَارِسَةِ، فِي كُلِّ ثَلَاثِ لَيَالٍ خَتْمَةٌ، وَلَيْلَةِ الْعِيدِ خَتْمَةٌ كَامِلَةٌ بِالتَّقْسِيمِ.

هَذَا وَمِنَ الْأَيَّامِ الْفَاضِلَةِ: يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ.

وَوُرِدَ فِي فُضَائِلِ رَجَبٍ أَحَادِيثُ بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ^(٢)، لَا بَأْسَ بِالْعَمَلِ بِهَا، فَإِنْ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً فَلْيَعْمَلْ بِهَا رَجَاءَ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَمِنْهَا: «صَوْمُ أَوَّلِ رَجَبٍ كِفَارَةٌ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالثَّانِي كِفَارَةٌ سَتَيْنِ، وَالثَّالِثُ كِفَارَةٌ سَنَةٍ، ثُمَّ كُلُّ يَوْمٍ شَهْرًا». رَوَاهُ الْخَلَالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٣).

وَمِنْهَا: «فِي رَجَبٍ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، مَنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَقَامَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، كَانَ كَمَنْ صَامَ مِنَ الدَّهْرِ مِائَةَ سَنَةٍ، وَقَامَ مِائَةَ سَنَةٍ، وَهُوَ لَثَلَاثِ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٤٨١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الْبَجَلِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ. وَإِسْنَادُهُ لَا بِأَسَ بِهِ.

(٢) فِي (ش): «صَحِيحَةٌ ضَعِيفَةٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَلَالُ فِي «فُضَائِلِ شَهْرِ رَجَبٍ» (١٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَالَايُنُوسِيِّ أَبِي بَكْرٍ الصِّيدَلَانِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ الْمُقْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَقِيلَانِيِّ، عَنْ حَمْرَانَ بْنِ أَبَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ مَنْ لَا تَعْرِفُ لَهُ تَرْجُمَةً كَالصِّيدَلَانِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ وَالْعَقِيلَانِيِّ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٥٣٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «فُضْلِ رَجَبٍ» (١٠) وَ(١١)، =

ومنها: «مَنْ صَامَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ غُلِّقَتْ عَنْهُ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ جَهَنَّمَ، وَمَنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ فَتَّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابٍ الْجَنَّةِ»^(١).

وَمَنْ وَجَدَ قُوَّةً مِنْ نَفْسِهِ، فَقَدْ وَرَدَ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفْطِرُ إِذَا لَاقَى». رواه الترمذي وغيره عن ابن عمر^(٢).

وَالنُّكْتَةُ فِي هَذَا التَّذْيِيلِ: أَنَّ مَنْ تَعَوَّدَ الصَّوْمَ بَعْدَ الْفِطْرِ وَتَكَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِ صَوْمِ دَاوُدَ، كَانَ كَرَّارًا غَيْرَ قَرَّارٍ فِي جِهَادِ نَفْسِهِ الَّتِي هِيَ أَعْدَى عَدُوِّهِ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَفْطِرُ إِذَا لَاقَى، فَيُشِيرُ الْحَدِيثُ إِلَى أَنَّ مِنْ فَوَائِدِهِ الثَّبَاتُ عِنْدَ اللَّقَاءِ، وَقَدْ وَرَدَ: «الصَّائِمُ بَعْدَ رَمَضَانَ كَالْكَارِّ بَعْدَ الْفَارِّ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٣) - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

= والدبليمي كما في «الزيادات على الموضوعات» (١/ ٤٥٩)، من طريق خالد بن الهياج، عن أبيه، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي مرفوعاً. وقال السيوطي: هياج تركوا حديثه. اهـ. ونقل ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٦١) عن ابن حجر أن الآفة فيه من خالد بن الهياج، وأن الحديث منكر.

(١) في (ع): «من الجنة».

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٥٢٠)، والخلال في «فضائل رجب» (١١)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١٨٤٩)، وابن عساكر في «فضل رجب» (٢)، من طريق عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن سعيد، عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه مرفوعاً. وأورده ابن حجر في «تبين العجب بما ورد في رجب» (ص: ٣٥)، وقال: وعثمان بن مطر كذبه ابن حبان، وأجمع الأئمة على ضعفه اهـ.

(٢) أخرجه الترمذي (٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٦٢) من طريق بقية بن الوليد، عن بشير بن إسماعيل، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، وفي إسناده بقية بن الوليد وهو ضعيف يدلس ويسوي، وإسماعيل بن بشير، قال العقيلي: متهم بالكذب.

وصل

الطريقُ إلى التَّمَكِينِ في الحضورِ مع الله تعالى في جميع التَّقَلُّباتِ أن يعملَ على قوله ﷺ: «أفضلُ الإيمانِ أن تعلمَ أن الله تعالى معك حيثُ كنتَ»^(١).

فإن استحضارَ ذلك بالتَّعَمُّلِ أولاً، والتَّدرِجِ حتى يرسخَ طريقُ إلى تَرْكِ المنهياتِ وفعلِ المأموراتِ، إما حياءً من الله تعالى أو تعظيماً له.

ويشير إلى الثاني: قوله ﷺ: «الإحسانُ أن تعبدَ الله كأنك تراه» وإلى الأول: «فإن لم تكن تراه، فإنه يراك»^{(٢)(٣)} والأولُ مرقاةً إلى الثاني، فإنَّ مقامَ التعظيمِ أَرْقى لقطعِ مُنازعةِ النفسِ حيثنَّ.

وأما مقامُ الحياءِ، فقد يكون معه بعضُ مُنازعةِ النفسِ، فإذا عَمِلَ على ذلك حتى تمكَّنَ استقامَ بإذنِ الله القيومِ، والاستقامةُ هي المَقُولُ فيها: إنَّها أكبرُ كرامةٍ، فهي^(٤) مع أنها لا مَكْرَ فيها ولا استدراجَ قيامٍ بحقِّ العبوديةِ بمقتضى الموطنِ، فإنَّ هذا المَوْطنَ دارُ التَّكْلِيفِ، فالعَاقِلُ مَنْ يُعْطِي المَوْطنَ حَقَّهُ مِنَ القيامِ بحقِّ العبوديةِ المطلوبةِ منه، والدارُ الآخرةُ موطنُ الجزاءِ، فلا ينبغي أن يُضَيِّعَ الوقتَ بالاشتغالِ بنتائجِ الأعمالِ ويعلِّقَ الهِمَّةَ بها، بل لا يكون همُّه إلا خالصَ العبوديةِ، وأما أَمْرُ

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٧٩٦)، وفي «الشاميين» (٥٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية»

(٦/ ١٢٤) من حديث عبادة بن الصامت، وقال: غريب: من حديث عروة، لم نكتبه إلا من حديث

محمد بن المهاجر اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم (٨) من

حديث عمر بن الخطاب. ووقع في غير (ع) زيادة: «من حيث لا تراه».

(٣) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ع): «فإنها».

تقديم النتائج وتأخيرها فيفوّضه إلى الله، فإن قدّم شيئاً منها من غير طلبٍ منه، كان طاهراً من الحظّ، سالماً من الآفات، والله الحمد.

وإنما كانت الاستقامة سالمةً من المَكْرِ؛ لأنّها اتباعُ الشرعِ على وجهِ الكمالِ، وفائدةُ الشرعِ الأمنُ من المَكْرِ، لأنَّ الله تعالى ما بعثَ الأنبياءَ لِيَمْكُرَ بهم، بل لِيُبَيِّنُوا طريقَ السعادةِ، كما قال الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] فلو مَكَّرَ بهم كان للناسِ حجةٌ بعد الرسلِ، واللازمُ باطلٌ بالنصِّ، فكذا المَلْزومُ.

فَمَنْ أَحْكَمَ بدايته، وسلكَ منهجَ الشرعِ القويمِ من غيرِ خَلْطٍ ببدعةٍ بحسبِ الوُسْعِ، ثم انْفَعَلَ عن همته شيءٌ، كان مَصْحوباً بالسعادةِ والأمنِ من المَكْرِ، وأما الإهمم المؤثِّرة من غيرِ إحكامِ البداياتِ بالأوامر الشرعية، فيَصْحُبُها المَكْرُ، ونعوذُ بالله من ذلك.

قال الشيخ نفع الله تعالى به في الباب (٤٦٣): وليست الكرامةُ في عُرفِ هذا اللسانِ إلا خَرَقَ العوائدِ مع الاستقامةِ في الحالِ، أو تُنتِجَ الاستقامةُ في الفورِ، لا بدَّ من ذلك عندهم، وسببُ هذا التحديد: أن خَرَقَ العادةِ قد لا يكون كرامةً من الله تعالى للعبد^(١).

كما قال في «مواقع النجوم»: إنّ الكراماتِ من حيثُ هي كراماتٌ لأهلِ الوصولِ المحقِّقين أهلِ العناية، ومن حيثُ هي خَرَقُ عوائدٍ قد يَنَالُها الممكُورُ به المستدرَجُ^(٢).

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٨ / ١٢٣).

(٢) انظر: «مواقع النجوم ومطالع أهلة الأسرار» لابن عربي (ص ١١٥).

وقال في الباب (١٨٤): الكرامةُ على قسمين: حسيَّةٌ، ومعنوية.

فالعامةُ ما تُعرفُ الكرامةُ إلا الحسيَّةُ، مثلُ الكلامِ على الخاطرِ، والإخبارِ بالمغيَّباتِ الماضية والكائنة والآتية، والأخذِ من الكونِ، والمشي على الماء، واختراقِ الهواء، وطَيُّ الأرض، والاحتجابِ عن الأبصارِ، فالعامةُ لا تُعرفُ الكرامةُ إلا مثل هذا.

وأما الكرامةُ المعنويةُ، فلا يُعرفُها إلا الخواصُّ من عباد الله، وهي أن يحفظَ عليه آدابُ الشريعة، وأن يوفَّقَ لإتيانِ مكارمِ الأخلاقِ واجتنابِ سَفْسَافِها، والمحافظةِ على أداءِ الواجباتِ في أوقاتها، والمسارةِ في الخيرات، وإزالةِ الغلِّ والحقدِ من صدره للناسِ، والحسدِ وسوءِ الظنِّ، وطهارةِ القلبِ من كلِّ صفةٍ مذمومةٍ، وتحليلتهِ بالمراقبةِ مع الأنفاسِ، ومراعاةِ أنفاسِهِ في خروجِها ودخولِها، فيتلَقَّها بالأدبِ إذا وَرَدَتْ عليه، ويُخرجُها وعليها خُلعةُ الحضور، فهذه كُلُّها عندنا كراماتُ الأولياءِ المعنوية، التي لا يدخلُها مَكْرٌ ولا استدراج، بل هي دليلٌ على الوفاءِ بالعُهودِ، وصحةِ العقدِ، والرضا بالقضاءِ في عدمِ المطلوبِ ووجودِ المكروهِ، ولا يشاركُك في هذه الكراماتِ إلا الملائكةُ المقربون، وأهل الله المُصْطَفَوْنَ الأخيار.

وأما التي ذكرنا أنَّ العامةَ تُعرفُها، فكلُّها يُمكن أن يدخلها المَكْرُ الخفيُّ، ثم إنَّنا إن فرضناها كراماتٍ، فلا بدَّ أن تكونَ نتيجةً عن استقامةٍ، فإنَّ الحدودَ الشرعيةَ لا تنصبُ حِبالَ للمَكْرِ الإلهيِّ، فإنَّها عيْنُ الطريقِ الواضحةِ إلى نَيْلِ السعادةِ.

فإذا ظَهَرَ شيءٌ عليه من كراماتٍ ^(١) العامةِ ضجَّ إلى الله تعالى منها، وسأل الله

(١) في (ع): «الكرامات».

أن يستره بالعوائد، وأن لا يتميز عن العامة بأمر يُشار إليه ما عدا العلم، لأنَّ العلم هو المطلوب، وبه تقع المنفعة. انتهى الغرض منه هنا^(١).

وقال قدس سره في «التجليات» من «تجلي الوصية» ما هذا نصه: أوصيك في هذا التجلي بالعلم، وتحفظ من لذات الأحوال، فإنها سُمومٌ قاتلة، وحجبٌ مانعٌ، فإنَّ العلم يستعبدك له تعالى، وهو المطلوب منك، ويحضرك معه، والحال يسودك على أبناء الجنس، فيستعبدُهم لك قهر الحال، فتسلط عليهم بنعوت الربوبية، وأين أنت في ذلك الوقت مما خلقت له؟ فالعلم أشرف مقام، فلا يفوتك. انتهى^(٢)، وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصل

ورد في الصحيح مرفوعاً: «إنَّ الله تعالى ملائكة يطوفون في الطُّرُق يلتمسون أهل الذِّكر، فإذا وجدوا قوماً يذكرُونَ الله تعالى تنادوا: هلمُّوا إلى حاجتكم، فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا، فيسألهم ربُّهم - وهو أعلم بهم - منهم: ما يقول عبادي»، وساق الحديث إلى أن قال: «فيقول الله تعالى: فأشهدكم أنني قد غفرتُ لهم، فيقول ملكٌ من الملائكة: فيهم فلانٌ ليس منهم، إنما جاء لحاجة»^(٣). وفي رواية: «فيقولون: إنَّ فيهم فلاناً الخطاء، لم يُردهم، إنما جاء لحاجة»^(٤).

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ٥٥٣).

(٢) انظر: «التجليات الإلهية» لابن عربي (ص: ١٣٥ - ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٠)، وأحمد (٨٧٠٤) من حديث أبي هريرة.

وفي رواية: «يقولون: رب، فيهم فلانُ عبدُ خطّاء، إنما مرّ فجلّس معهم»^(١).

قال: «هم الجُلساء»^(٢).

وفي رواية: «هُمُ القَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»^(٣).

وفي رواية: «لَا يَشْقَى لَهُمْ جَلِيسٌ»^(٤).

زاد في رواية: «وله قد غفرتُ هم القوم» إلخ^(٥).

فإذا كانَ اللهُ تعالى من فَضْلِهِ ورحمته واعتناؤه بأهلِ الذِكرِ يَغْفِرُ لِمَنْ جالَسَهُمْ صورةً وليسَ منهم حقيقةً، بل إنما لابسَهُم بمجالسةٍ صوريةٍ، فكيف إذا جالَسَهُمْ وشاركَهُم في الذِكرِ؟

وأما مَنْ ضَمَّ إلى ذلكَ محبتَهُم، والحرصَ على الاقتداءِ بِهِم، واقتفاءِ آثارِهِم، والتخلُّقُ بأخلاقِهِم بحسبِ الوُسْعِ والوقتِ، والإيمانِ بما وَهَبَهُم اللهُ تعالى من العلومِ الإلهيةِ المفاضَةِ عليهم ببركاتِ التقوى والاتباعِ للسنةِ المطهَّرةِ، مما هي فوقَ طورِ العقولِ من حيثُ أفكارِها، لا من حيثُ قبولِها للفيضِ الإلهي، فإنه حَرِيٌّ بأن يَلْحَقَ بِهِمْ فَضْلاً من الله ونعمة.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٨٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٠).

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٨٩).

خاتمة

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: ﴿فَسُبِّحَنَّ اللَّهُ حِينَ تُسْوَبُ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (١٧) وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ (١٨) يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٧ - ١٩] (١) أدرك ما فاتته في يومه ذلك، وَمَنْ قَالَ هُنَّ حِينَ يُمَسِّي أدرك ما فاتته في ليلته». رواه أبو داود في «سننه» (٢)، وسكت عليه.

قال الحافظ ابن حجر: وقد وجدتُ للحديثِ شاهداً بسندٍ معضَّلٍ لا بأسُ برواته، ثم ساق سنده إلى محمد بن وإسع قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ: ﴿فَسُبِّحَنَّ اللَّهُ حِينَ تُسْوَبُ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] إلى آخرها، لَمْ يَفْتَهُ خَيْرٌ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ (٣) يَوْمُهُ شَرٌّ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمَسِّي مثله،

(١) في (ر) و(ع): «الآية كلها» بدل من «يخرج الحي من الميت إلى وكذلك تخرجون». والمثبت من (ش)، و«سنن أبي داود».

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٦)، وإسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وأبوه ضعيفان، وفيه سعيد بن بشير النجاري وهو مجهول.

وقال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٢): الحديث ضعيف.

(٣) في (ع): «يدرك».

وكان إبراهيم خليل الرحمن يقولها ثلاث مراتٍ إذا أصبح، وثلاث مراتٍ إذا أمسى^(١).

ثم قال ابن حجر: ول بعض حديثه شاهدٌ بسندٍ ضعيف أيضاً، مصرح برفعه، ثم ساق سنده إلى سهل بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم بما سمى الله خليله الذي وفى؟ لأنه كان يقول كلما أصبح: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] انتهى^(٢).

قال في «الأذكار» وروينا في كتاب ابن السني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ وَسِتْرٍ، فَأَتَمَّ نِعْمَتَكَ عَلَيَّ وَعَافِيَتَكَ وَسِتْرَكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُتَمَّ عَلَيْهِ»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: ووجدتُ لحديث ابن عباس شاهداً. وساق سنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال: صليتُ خلفَ رسولِ الله ﷺ الصُّبْحَ، فسمِعْتُهُ دَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ، فَأَتَمَّ عَلَيَّ نِعْمَتَكَ وَعَافِيَتَكَ، وَارْزُقْنِي شُكْرَكَ، اللَّهُمَّ بِنُورِكَ اهْتَدَيْتُ، وَبِفَضْلِكَ اسْتَغْنَيْتُ، وَبِنِعْمَتِكَ أَصْبَحْتُ وَأَمْسَيْتُ»^(٤). انتهى.

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٣)، وقال: ولم أره مصرحاً برفعه، لكن مثله لا يقال بالرأي.

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٤).

(٣) انظر: «الأذكار» (ص: ٨٣)، وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥)، وقال ابن حجر في «نتائج

الأفكار» (٢/ ٤١١): عمرو بن الحصين متروك باتفاقهم، واتهمه بعضهم بالكذب، والله المستعان.

(٤) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٤١٢ - ٤١٣)، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا =

سبحان ربك ربّ العِزة عمّا يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربّ العالمين^(١).

= اللفظ، ورواته موثقون، إلا حبيب بن أبي حبيب، فإنه متروك، ورماه بعضهم بالكذب.

(١) جاء في خاتمة النسخة (ع) ما نصه: «قال المؤلف حرس الله مهجته: تمّ ليلة الأحد (١٧) رجب سنة

(١٠٧٩)، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم».

وجاء في خاتمة النسخة (ر): «تم إلحاق ليلة الأحد ست عشر رجب، سنة تسع وسبعين وألف،

عمّها الله بالخيرات والبركات والأمن بفضله. آمين».



المِثْلُ إِلَى كُورَانِي

مَجْمُوعَةُ
الْعِلْمِ

الرسالة رقم: (١١)



إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرَّوَايَاتِ

فِي بَيَانِ حَدِيثِ

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

كَاتِبَةُ الْعِلْمِ

المِثْلُ إِلَى كُورَانِي

نُطِعَ مُحَقِّقًا عَلَى نُسَخَتَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

يَحْفَظُ وَيَتْلِقُ

سَارِيَّةُ فَايزِ عَجَلُونِي



دَارُ الْكِتَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمته التحفّيق

الحمدُ لله باعِثِ النِّيَّاتِ في قلوبِ عباده، ومُيسِّرِ سُبُلِ الخيراتِ إلى خواصِّ خَلْقِهِ، فالهَمَّهُمُ الأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ التي تزكو بها حياتُهُم، وتُهاجِرُ مِنْ خلالها أَفئدَتُهُم مِنْ شوائبِ الأغيارِ إلى مراقي رَحْمَةِ العزيزِ الغَفَّارِ.

والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، فَطُوِيَتْ لَهُ الْبَلَاغَةُ، وَلِينَتْ مِنْ أَجْلِهِ الْعِبَارَةُ، وَعَلَى آلِهِ الْبَرَّةُ، وَصَحَابَتِهِ الْخَيْرَةُ، وَمَنْ اقْتَفَى أَثَرَهُمْ، وَاسْتَنَّ بِسُنَّتِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإِنَّ مِنَ الْخِصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي أَكْرَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا نَبِيَّهٖ ﷺ، وَأَعْلَى بِهَا شَأْنَهُ، أَنْ أوردَ عَلَى لِسَانِهِ الشَّرِيفِ الْكَلِمَاتِ الْقَلِيلَةَ مِنْ حَيْثُ الْأَلْفَاظُ وَالْمَبَانِي، وَالْجَلِيلَةَ فِي التَّصَوُّرَاتِ وَالْمَعَانِي، فَاشْرَبْتُ أَعْنَاقُ صَحَابَتِهِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِلَى تَلَقُّفِهَا عَنْهُ، وَحِفْظِهَا وَرَوَايَتِهَا لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، فَغَدَتِ السُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ الْمَعِينِ الَّذِي لَا يَنْصَبُ لِكُلِّ سَالِكٍ لَشَرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَأَبْرَزِهَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي تَلَقَّيْتَهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، وَبَيَّنَ فَضْلَهُ الْأُمَّةُ الْفُحُولِ، لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ

مِنْ كُلِّيَّاتٍ عَامَّةٍ، وَنُكَّتِ هَامَّةٌ، حَتَّى إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ ثُلُثُ الْإِسْلَامِ، وَقِيلَ: رُبْعُهُ، بَلْ وَقِيلَ: نَصْفُهُ!

وَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ النِّيَّةِ بِتِلْكَ الْمَزِيَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، اعْتَنَى كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِشَرْحِهِ فِي مُطَوَّلَاتِهِمْ، وَالتَّوَسَّعَ فِي تَبْيَانِ مَدَارِكِهِ وَأَحْكَامِهِ، فَأَفْرَدَهُ عَدَدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ بِالتَّصْنِيفِ؛ مِنْ ذَلِكَ.

١ - الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَهُوَ لَيْسَ بِرِسَالَةٍ مُسْتَقْلَةٍ، بَلْ مُدْرَجٌ ضَمْنَ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»، وَلَكِنَّهُ أُفْرِدَ بِالطَّبْعِ.

٢ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لشمس الدين محمد بن يوسف الكرمانيّ.

٣ - «نهاية الأمنيات من الكلام على حديث: إنما الأعمال بالنيات» لابن خطيب داريا.

٤ - «رسالة في شرح قوله عليه الصلاة والسلام: إنما الأعمال بالنيات» لابن حجر العسقلاني، مِنْهُ نَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ بَنِي جَامِعِ السَّلِيمَانِيَةِ بِرَقْمِ (١١٨١)، وَلَعَلَّهُ مُسْتَلٌ مِنْ «فَتْحِ الْبَارِي».

٥ - «خلاصة الأقوال في حديث: إنما الأعمال بالنيات» لِلْكَافِيَجِيِّ.

٦ - «منتهى الآمال في شرح حديث: إنما الأعمال» لِلْسَيُوطِيِّ، وَقَدْ نَقَلَ الْكُورَانِيُّ عَنْهُ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ.

٧ - «تقييدٌ على حديث: إنما الأعمال بالنية» لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَبْنَاسِيِّ.

٨ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لِلْبَرْكَوِيِّ.

٩ - «شرح على حديث: إنما الأعمال بالنيات» ليوסף بن محمد خان القره باغي.

١٠ - «بلوغ الأمنية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لشهاب الدين المرحومي.

١١ - «شرح ترجمة بدء الوحي مع حديث: إنما الأعمال بالنيات» من صحيح البخاري، لعبد القادر بن أحمد الفاسي.

١٢ - «بلوغ الأمنية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لأبي بكر البناني.

١٣ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لمحمد بن أحمد بن حامد الشافعي.

١٤ - «تبلغ الأمنية في حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد بن أحمد الرباطي.

١٥ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لأحمد جلبي بن خضر بيك.

١٦ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لعبد الله الطرابلسي الشافعي.

١٧ - «الذخائر الخفية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد عارف الدمشقي.

وكان من أولئك الذين نالوا شرف شرحه والتعليق عليه: العلامة الفقيه المتفنن، برهان الدين، إبراهيم بن حسن الكوراني الشهير زوري رحمه الله تعالى، وسمى رسالته التي بين أيدينا بـ«إعمال الفكر والروايات في بيان حديث: إنما الأعمال بالنيات»، وهي رسالة لطيفة الحجم، جمّة الفوائد، ظهر في طياتها تمكّن الكوراني من الفقه وأصوله، مع كثير من الفرائد الحسنة، والمباحث المفيدة.

* ابتدأ المصنّف رسالته بمقدّمتين أطال النّفس فيهما:

الأولى: في حقيقة النية لغةً وشرعاً: حيث أورد القوي وتقسيماتها، ثم انطلق من خلالها إلى تعريف النية، مُختاراً تعريف الإمام البيضاوي من أن النية تنقسم إلى لغوية وشرعية، وأنها محمولة في الحديث على المعنى اللغوي لا الشرعي، فما ورد في الشرع من ترتيب حكم خاص على بعض الأفراد؛ فهو يدل على أن صاحبها مأجور، وأن العمل الصادر منه مقبول.

الثانية: في أن النية هل تدخل تحت الاختيار أم لا؟

ذكر فيه قول الغزالي من أنها غير داخلية تحت الاختيار، وناقش بعض الاعتراضات الواردة عليه.

ثم أتبع المقدمتين بتذييل، أوضح فيه إطلاق الإمام الغزالي الهم على العزم وجزم النية.

هذا ورجح الكوراني قول بعضهم بأن العبد لا يثاب ولا يعاقب حتى يعمل، ورد قول الباقلاني والسبكي ومن قال بقولهما من أن العبد إذا عزم على السيئة كتبت عليه وإن لم يفعلها، واستفاض في ذلك، وناقش قول القاضي عياض بأنه قول الجماهير من السلف والخلف.

ثم شرع في فحوى الرسالة، فأورد إسناده في حديث «إنما الأعمال بالنيات» من طريق شيخه صفي الدين القشاشي، ثم حلاه ببعض الفوائد الحديثية المتعلقة بإسناد الحديث وتخريجه، ثم شرح ألفاظ الحديث، وتطرق إلى مسألة دخول القول في حد العمل، ورجح أن العمل إذا أُطلق ولم يُقابل القول، ودلت قرينة على إرادة جميع أنواعه، فإنه يشمل الجميع من قول وفعل، وإذا أُطلق في مقابلة القول، فيراد به حركات الجوارح ما عدا اللسان بقرينة المقابلة، فلا يشمل الأقوال، وكذلك الترك

إِنْ قُوبِلَ الْفِعْلُ وَالْعَمَلُ بِهِ؛ فَلَا يَشْمَلُهُ الْعَمَلُ حِينَئِذٍ بِقَرِينَةِ الْمَقَابَلَةِ، وَإِنْ أُطْلِقَ الْعَمَلُ أَوْ الْفِعْلُ بِلَا مُقَابَلَةٍ بِالْتَرَكِ، وَكَانَتْ ثَمَّةَ قَرِينَةٍ الْعَمُومِ، شَمَلَهُ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ.

ثم توسّع في مسألة دُخُولِ أفعالِ القلوب في الأعمال، ورجّح دخولها فيها، وناقش الإمام ابن حجر في قوله بأن أعمال الكفار لا تدخل في مُسمّى الأعمال.

ثم ناقش الكوراني مسائل في فروعٍ فقهيةٍ تنفرّع عما قرّره في رسالته، مع مناقشة كلّ ذلك بالتفصيل، وذكر الخلاف بين الشافعية والحنفية في اشتراط النية في الوضوء والغسل، وناقش أدلة الحنفية أصولياً وفقهياً، وتعرّض لما ذكره ابن الصّلاح من أن جميع ما في الصّحيحين من غير الأحاديث المتقدمة قطعي، ثم شرح باقتضابٍ تتمّة ألفاظ الحديث.

والإمام الكوراني في جميع ذلك مُستشهدٌ بمختلف الأدلة من منقولٍ ومعقولٍ، مُوردٌ بعض القواعد الأصولية في مناقشاته، ويظهر بوضوح إنصافه في عرض المسائل، ومُدارستها مُدارسةً علميةً بعيدةً عن التّعصب، أو الحدة في العبارة، ومُكثرًا من إيراد الإشكالات والإجابة عنها.

وبالجملة، ففي الرسالة مناقشاتٌ نفيسة، وإيراداتٌ قيّمة، تُنشط ذهن الطالب اللبيب، وتُرسّخ ما ثبت عند العالم الحصيف، وتُتيح التطبيق العملي لما هو نظري من قواعد أصولية وفقهية.

* ومما ينبغي الإشارة إليه: أن الإمام الصنعاني قد اطلع على هذه الرسالة، وتعبّها في عددٍ من المواضع في «حاشيته على شرح العمدة» لابن دقيق العيد، وقال في «التنوير شرح الجامع الصغير» (١/١٧٩): وقد أفرد الكلام على هذا الحديث جماعة من الأئمة بالتأليف، منهم: شيخُ شيخنا الشيخ إبراهيم الكردي

الْكُورَانِيُّ، أَفْرَدَهُ بِتَأْلِيفِ سَمَاهُ: «إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرَّوَايَاتِ فِي حَدِيثِ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، سَمِعْنَاهُ مِنْ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْغَيْثِ خَطِيبِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

وَمِمَّنْ أَثَبَّتَ الرِّسَالَةَ إِلَى الْكُورَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

- تَلْمِيزُهُ مِصْطَفَى بْنِ فَتْحِ اللَّهِ الْحَمَوِيِّ فِي «فَوَائِدِ الْارْتِحَالِ» (٣/ ٥٩)، وَقَالَ:
أَجَادَ فِيهَا كُلَّ الْإِجَادَةِ، وَحَقَّقَ الْكَلَامَ فِيهَا غَايَةَ التَّحْقِيقِ.

- تَلْمِيزُهُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي فَهْرِ سِجَمَعٍ فِيهِ مَوْلاَتُ شَيْخِهِ الْكُورَانِيِّ،
مِنْهُ نَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ الرِّيَاضِ بِرَقْمِ (٣٨٨١).

- جَعْفَرُ بْنُ حَسَنِ الْبَرْزَنْجِيِّ فِي «التَّقَاطُ الزَّهْر» (ص: ٧٢).

- الشُّوْكَانِيُّ فِي «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» (١/ ١٢)، وَقَالَ: وَأَنَا أُرْوِي - أَي: مَوْلاَتُ -
الْكُورَانِي - عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْهُ بِالسَّمَاعِ.

- وَابْنُ الْبَغْدَادِيِّ فِي «إِيضَاحِ الْمَكْنُونِ» (٣/ ١٠٥)، وَ«هُدْيَةِ الْعَارِفِينَ» (٣/ ١٠٥).

* وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مَوَارِدُ الْكُورَانِيِّ فِي رِسَالَتِهِ، فَنَقَلَ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الْمَوْلاَتِ،
وَأَكْثَرَ عَنْ بَعْضِهَا، وَهَذَا سَرْدُهَا تَبَعاً لِحُرُوفِ الْمَعْجَمِ:

- «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» لِلْغَزَالِيِّ.

- «الْأَذْكَارُ» لِلنَّوَوِيِّ.

- «إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ.

- «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» لِابْنِ نُجَيْمٍ.

- «تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ» لِلْهَيْتَمِيِّ.

- «الحلبيات» للثَّقِي السُّبْكِيِّ.
 - «شرح التلويح على التوضيح» للثَّقَتَانِي.
 - «شرح النووي على مسلم».
 - «عمدة القاري» للعَيْنِي.
 - «غنية المتملي» لإبراهيم الحلبي.
 - «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني.
 - «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهِتَمِي.
 - «القاموس المحيط» للفيروزآبادي.
 - «مقدمة ابن الصلاح».
 - «مُنْتَهَى الآمال» للشيوطي.
 - «منع الموانع» للتاج السُّبْكِيِّ.
 - «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» لابن حجر العسقلاني.
 - «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدِّمِيرِي.
 - «الهداية في شرح البداية» للمَرْغِينَانِي.
- ويُضاف إلى ذلك: كتب الصَّحاح والسُّنن، كالكتب التسعة، ومصنَّفات ابن أبي الدنيا، وهو في كثيرٍ من الأحيان ينقلُّ عنها بالواسطة، عن طريق «كنز العمال» للمُتَّقِي الهندي، فإذا ما وقع وهمٌ أو خطأ في العزو تابعه الكورانيُّ على ذلك، وقد أشرتُ إلى كلِّ منها في موضعه، وكذلك نقلَ بعض الأحاديث عن «فتح الباري» لابن حجر.

* وقد اعتمدتُ بحمد الله تعالى في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين:

الأولى: من مكتبة المسجد النبوي بالمدينة، برقم (٢٣)، ورمز لها بـ(ب).

الثانية: من مكتبة شهيد علي باشا التابعة للمكتبة السلিমانيّة بإسطنبول، برقم (٢٧٢٢)، ورمز لها بـ(ع).

وتم الاستئناس بنسخة مكتبة أسعد أفندي، برقم (١٤٥٣)، ورمز لها بـ(أ).

هذا ولا بد من التنويه إلى أن الرسالة طُبعت سابقاً في دار الكتب العلمية بتحقيق الأستاذ أحمد رجب أبو سالم، ويأتي طباعتها بحلة جديدة متقنة التحقيق والتعليق ضمن هذا المجموع المبارك لمؤلفات الكوراني رحمه الله تعالى.

وفي الختام: الله أسألُ القبول، ومنه أرجو الوصول، وأن يجعلها في ميزان حسنات مؤلفها والمعتني بها، وأن يحققَ لقارئها حُسْنَ الانتفاع، وخيرَ الثواب، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، والحمد لله رب العالمين.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^(١)

الحمدُ لله الذي منه يُطَلَّبُ تَوْفِيقُ حُسْنِ النِّيَّةِ فِي الْأَعْمَالِ، وَبِيَدِهِ أَرْزَمَةُ الْقُلُوبِ
وَمَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ فِي جَمِيعِ الشُّؤُونِ وَالْأَحْوَالِ.

أَحْمَدُهُ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا
لَمْ أَعْلَمْ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
الْمُصْطَفَى الْأَكْرَمَ، ﷺ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْهُدَاةِ الْمُهْتَدِينَ صَلَاةً وَسَلَامًا فَائِضِي
الْبَرَكَاتِ عَلَى الْأَنْفُسِ وَالْأَفَاقِ، مُتَجَدِّدِينَ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ
الْمَلِكِ الْمُهَيِّمِ الدَّائِمِ الْخَلَّاقِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ نُبْذَةٌ أَبَدُوهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى: «إِعْمَالُ الْفِكْرِ وَالرَّوَايَاتِ فِي بَيَانِ
حَدِيثٍ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَمِنْ اللَّهِ الْهُدَايَةُ وَالتَّوْفِيقُ، وَبِيَدِهِ الْمُلْكُ
وَمَلَكُوتُ التَّحْقِيقِ.

(١) فِي (ب) بَدَلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: «وَبِهِ ثَقَّتِي».

مُقَدِّمَةٌ

فيها تنبيهان^(١):

الأوّل: في حقيقة النية لغةً وشرعاً:

اعلم أولاً أنّ للإنسان كغيره قُوَى فاعِلَةً ومُحرِّكةً على معنى أنّ لها مدخلاً في الحركة؛ إمّا بالتحريك، أو الإعانة بإذن الله.

وتنقسمُ إلى: قُوّة باعِثَةٍ على الحركة، وقُوّة مُحَرِّكةٍ مُباشرةٍ للتحريك.

أما الباعِثَةُ، وتُسمّى شَوْقِيَّةً ونُزُوعِيَّةً؛ فإمّا لِجَلْبِ النِّفَع، وتُسمّى شَهْوِيَّةً، وإمّا لِدَفْعِ الضَّرِّ، وتُسمّى غَضَبِيَّةً.

فالشَّوْقِيَّةُ المُنبِئَةُ عن القُوَى المُدْرِكةِ ذاتِ شُعْبَتَيْنِ:

- شَهْوَانِيَّةٌ: جِلِبَتْ^(٢) لِجَلْبِ المُلَائِمِ طلباً للذِّة، وتَنَبَّعَتْ عن اعتقاد المُلَاءمة في الشيء، مُطابِقاً كان أو لا.

- وَغَضَبِيَّةٌ: خُلِقَتْ لِدَفْعِ ما لا يُلائِمُ بحسَبِ الاعتقاد، مُطابِقاً كان أو لا.

وأما المُحرِّكةُ؛ فهي التي تُبَاشِرُ التحريك للأعضاء بالقَبْضِ والبَسْطِ، وهذه القُوّةُ

(١) في (ع): «تنبيهات».

(٢) في (ب): «جلبت».

هي المبدأ القريب للحركة، والمبدأ البعيد هو التَّصَوُّرُ، وبينهما الشَّوْقُ والإرادة^(١).
فهذه مبادئ أربعة مُترتبةٌ للأفعال الاختيارية الصادرة عن الإنسان وغيره من
الحيوانات، فإنَّ النَّفْسَ تتصوَّرُ الحركةَ أولاً، فتشتاقُ إليها ثانياً؛ بناءً على اعتقادِ
نَفْعٍ فيها، فتريدها ثالثاً إرادةً قَصْدٍ إليها وإيجادٍ لها بإذن الله، فتوجدُ الحركةَ بتمديد
الأعصاب وإزخائها رابعاً.

قال الإمام أبو حامد الغزالي قُدَّسَ سِرُّه في (كتاب النية) من «الإحياء»: اعلم
أنَّ النِّيَّةَ والإرادة والقصد عباراتٌ متواردةٌ على معنى واحدٍ، وهو حالةٌ وصِفَةٌ للقلب
يكتنفها أمران: عِلْمٌ، وعَمَلٌ؛ العِلْمُ يتقدَّمُها لأنه أصلُها وشرطُها، والعملُ يتبعُها لأنَّه
ثمرتها وفرعها^(٢)؛ وذلك لأنَّ كلَّ عملٍ - أعني: كلَّ حركةٍ وسكونٍ اختياريٍّ - فإنه لا
يتمُّ إلا بثلاثة أمورٍ: عِلْمٍ، وقُدرةٍ، وإرادةٍ؛ لأنَّه لا يُريدُ الإنسانُ ما لا يَعْلَمُه، فلا بُدَّ أنْ
يعلمَ، ولا يعملَ ما لا يُريده، فلا بُدَّ من إرادةٍ.

ومعنى الإرادة: انبعاثُ القلبِ إلى ما يراه مُوافقاً للغرض؛ إمَّا في الحال،
أو في المآل.

وساق الكلام إلى أن قال: العُضُو لا يتحرَّكُ إلا بالقُدرة، والقُدرةُ تنتظرُ الدَّاعِيَةَ
الباعِثَةَ، والدَّاعِيَةُ تنتظرُ العِلْمَ والمعرفةَ، أو الظَّنَّ والاعتقادَ، وهو أنْ يَقْوَى في نفسِه
كونُ الشَّيْءِ مُوافقاً له، فإذا جَرَمَتِ المعرفةُ بأنَّ الشَّيْءَ مُوافقٌ له، ولا بُدَّ أنْ يُفْعَلَ،

(١) انظر تقسيم القوي في: «تهافت الفلاسفة» للغزالي (ص: ٢٥٤)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني
(٢٦/٢).

(٢) كذا في جميع النسخ، والذي في «الإحياء» قوله: «العِلْمُ يَقْدَمُه؛ لأنه أصلُه وشرطُه، والعملُ يتبعُه
لأنَّه ثمرته وفرعه» بضمير التذكير في جميعها، فالتأنيث بإعادة الضمير على النية، والتذكير بعوده
على العمل، وهو الأولى، والله أعلم.

وَسَلِمَتْ عَنْ مُعَارَضَةٍ بَاعِثٍ آخَرَ صَارِفٍ عَنْهُ؛ انْبَعَثَتِ الْإِرَادَةُ، وَتَحَقَّقَ الْمَيْلُ، فَإِذَا انْبَعَثَتِ الْإِرَادَةُ انْتَهَضَتِ الْقُدْرَةُ لِتَحْرِيكِ الْأَعْضَاءِ، فَالْقُدْرَةُ خَادِمَةٌ لِلْإِرَادَةِ، وَالْإِرَادَةُ تَابِعَةٌ لِحُكْمِ الْإِعْتِقَادِ وَالْمَعْرِفَةِ.

فَالنِّيَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ الصِّفَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ، وَهِيَ الْإِرَادَةُ، وَانْبَعَاثُ النَّفْسِ بِحُكْمِ الرَّغْبَةِ، وَالْمَيْلُ إِلَى مَا هُوَ مُوَافِقٌ لِلْغَرَضِ: إِمَّا فِي الْحَالِ، وَإِمَّا فِي الْمَالِ. إِلَى هُنَا كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: النِّيَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ انْبِعَاثِ الْقَلْبِ نَحْوَ مَا يَرَاهُ مُوَافِقًا لِعَرَضٍ مِنْ جَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ حَالًا أَوْ مَالًا، وَالشَّرْعُ خَصَّصَهَا بِالْإِرَادَةِ الْمُتَوَجَّهَةِ نَحْوَ الْفِعْلِ لَابْتِغَاءِ رِضَى اللَّهِ تَعَالَى وَامْتِثَالِ حُكْمِهِ، وَالنِّيَّةُ فِي الْحَدِيثِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِيُحْسَنَ تَطْبِيقُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَتَقْسِيمُ أَحْوَالِ الْمُهَاجِرِ، فَإِنَّهُ تَفْصِيلٌ لِمَا أُجْمِلَ. انْتَهَى^(٢).

أَقُولُ: هَذَا التَّعْرِيفُ لِلنِّيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ جَامِعٌ لِجَمِيعِ أَفْرَادِ النِّيَّةِ الْمَاجُورِ صَاحِبُهَا، فَإِنَّ التَّوَجُّهَ الْقَلْبِيَّ نَحْوَ الْفِعْلِ لَابْتِغَاءِ رِضْوَانِ^(٣) اللَّهِ تَعَالَى وَامْتِثَالِ حُكْمِهِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَحْصُلَ بِهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُتَوَجَّهُ إِلَيْهِ أَوْ لَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَقْتَرَنَ بِالْفِعْلِ أَوْ لَا، فَيَدْخُلُ فِيهِ النِّيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ عَنِ الْعَمَلِ الْمَاجُورِ عَلَيْهَا، الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، قَالَ: يُنَادِي الْمَلِكُ: اكْتُبْ لِفُلَانٍ

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٩/٢٠ - ٢١).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/١٩ - ٢١)، وعنه نقل ابن حجر في «فتح

الباري» (١/١٣).

(٣) في (ع): «رضى».

كذا وكذا، فيقول: يا ربّ، إنه لم يَعْمَلْهُ، فيقول: إنه نواه^(١).

وحديث: «رجل آتاه الله مالا وعِلْماً، فهو يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ في ماله، وَيُنْفِقُهُ في حَقِّهِ، ورجل آتاه الله عِلْماً ولم يُؤْتِهِ مالا وهو يقول: لو كان لي مثل هذا عَمِلْتُ فيه مثل الذي يَعْمَلُ، فهما في الأجر سواء» الحديث^(٢).

ويدخل فيه نيّة الصّوم الواجب وقوعها في الليل بلا تكلف. وأما ما نقله الكمال الدّميرّي عن الماورديّ من أنّ النيّة شرعاً: قَصْدُ الشَّيْءِ مُقْتَرِناً بفعله، فإنّ قَصْدَهُ وتراخى عنه فهو عَزْمٌ. انتهى^(٣) = فليس تعريفاً جامعاً لجميع الأفراد؛ لعدم شموله لنيّة الصّوم والنيّة المُجَرَّدَة عن العمل: أما الأوّل؛ فظاهرٌ.

وأما الثّاني؛ فلا نّ الاقتران بالفعل فرْع وجود الفعل، فحيث لا فِعْل لا اقتران للنيّة بالفعل، وهو ظاهرٌ.

ثم المراد بالنيّة في هذا الحديث كما أنه المعنى اللغويّ الأعمّ، كذلك المرادُ بها في حديث عمر مرفوعاً عند ابن أبي الدنيا: «إنما يُبْعَثُ الْمُقْتَتِلُونَ على النّيّاتِ»^(٤).

(١) رواه الدينوري في «المجالسة» (٣٥٣٥) من طريق ابن أبي الدنيا، وأبو نعيم في «الحلية» (٣١٣/٢) مرسلًا عن أبي عمران الجوني، وعزاه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١٠/١٠) إلى كتاب «الإخلاص» لابن أبي الدنيا، ولم أقف عليه في طبعاته المختلفة.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٨٠٢٤)، والترمذي (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، والطبراني في «مسنّد الشاميين» (٢٧٥٠)، و«المعجم الكبير» (٨٦٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٦٥)، من حديث أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري (٣١٣/١).

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٧٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنّده» كما في =

- وحديث أم سلمة عند الترمذي وابن ماجه: «إنهم يُبعثون على نيّاتهم»^(١).
 وحديث جابر عندهما أيضاً: «يُحشَرُ النَّاسُ على نيّاتهم»^(٢).
 وحديث عائشة عند ابن حبان: «ثم يُبعثون على نيّاتهم»^(٣).
 وحديث عائشة أيضاً عند مسلم: «يبعثهم الله على نيّاتهم»^(٤).
 وحديث ابن مسعود عند أحمد: «رُبَّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفَيْنِ اللهُ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ»^(٥).

= «المطالب العالية» لابن حجر (١٩٢٩)، ومن طريقه: ابن عدي في «الكامل» (٢٢٧/٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٥/١٧)، جميعهم بلفظ «إنما يبعث المقتتلون يوم القيامة على النيات». ورواه أبو العباس الأصم في «جزئه» (٤١٠)، وليس فيه قوله: «يوم القيامة»، وتَمَام في «فوائده» (٢٣٦) بلفظ: «إنما يبعث المسلمون على النيات».

وفي إسناده عمرو بن شمر، وهو منكر الحديث، ومتهم بالوضع، وساق له الذهبي هذا الحديث من جملة أحاديثه المنكرة في «ميزان الاعتدال» (٢٧٣/٣).

(١) رواه الطيالسي في «مسنده» (١٧١٦)، والإمام أحمد (٢٦٤٧٥)، والترمذي (٢١٧١)، وابن ماجه (٤٠٦٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٧٥٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦٩٢٦). وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن نافع بن جبير، عن عائشة أيضاً عن النبي ﷺ. قلت: وسيأتي تخريجه.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٢٣٠) بإسناد حسن العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣)، ولم أقف عليه عند الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه، على الرغم من رمز صاحب «كنز العمال» إليه، فلعله وهم منه تابعه عليه المصنف رحمه الله.

(٣) رواه البخاري (٢١١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٥٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه مسلم (٢٨٨٤).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٠٣)، والإمام أحمد (٣٧٧٢)، من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه أن أبا محمد أخبره - وكان من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه - حدثه عن رسول الله ﷺ، ثم ذكر الحديث. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٥٦١): رواه أحمد هكذا، ولم أره ذكر ابن =

وحديث عبادة عند النسائي: «مَنْ غَزَا وَهُوَ لَا يَنْوِي إِلَّا عِقَالاً فَلَهُ مَا نَوَى»^(١).

إلى غير ذلك مما يتعسّر حصره.

فالشرع قد اعتبر القصد الأعم، ورتّب عليه أحكاماً دُنيويّة وأُخرويّة، فما مرّ من التّخصيص بالإرادة المُتوجّهة نحو الفعل لا بتغاء رضى الله وامتنال حكمه إنما هو تعريف لبعض أفراد النّيّة، وهي التي يُوجَر صاحبها عليها وعلى العمل الصّادر منها، أخذاً من نحو حديث أبي أُمّامة عند النسائي مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً وَابْتِغَايَ بِهِ وَجْهَهُ»^(٢).

فالشرع رتّب على هذا الفرد حكماً خاصّاً، وهو أنّ صاحبها مأجورٌ عليها، وأنّ العمل الصّادر منها مقبول؛ لا أنّ ما عدا هذا الفرد من بقيّة أفراد النّيّة بالمعنى الأعم لا حكم لها شرعاً دُنيويّة أو أُخرويّة، فإنّ الشرع قد اعتبرها وجعل صور الأعمال تابعة لها في الأحكام الدُنيويّة والأُخرويّة، فتختلف أحكام الصّور^(٣) باختلاف نيّاتها. أما الدُنيويّة: فكما يختلف أحكام صورة القتل باختلاف كونه عمداً أو خطأً

مسعود، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، والظاهر أنه مرسل، ورجاله ثقات. وللحافظ توضيح لما استشكله الهيثمي، فقد ذكره في «فتح الباري» (١٠/ ١٩٤) بلفظ «أنه حدثه»: والضمير في قوله: «أنه» لابن مسعود، فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود، ورجال سنده موثّقون.

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٦٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٣٣٢)، والدارمي في «سننه» (٢٤٦٠)، والحاكم في «المستدرک» (٢٥٢٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٢٩٠٨). قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣٣٩/٤): وسكت عنه - أي: النسائي - مصحّحاً له. وحسنه الضياء في «المختارة» (٤٣٥).

(٢) رواه النسائي (٣١٤٠). وجوّد إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٨).

(٣) في (ع): «تختلف الأحكام».

أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَكَمَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ أَخْذِ الدَّائِنِ^(١) مِنْ مَالِ الْمَدِينِ بِاخْتِلَافِ قَصْدِهِ
الْإِسْتِيفَاءِ وَغَيْرِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفُرُوعِ الْمُفَصَّلَةِ فِي مَظَانِّهَا.

وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ: فَلَا تَنْهَمُ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ مَعَ اخْتِلَافِهَا، فَيُجَازَوْنَ بِحَسَبِهَا^(٢)؛
كَمَا يُوضِّحُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا؛
بِعَثَاكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًّا مُكَاثِرًا؛ بَعَثَكَ اللَّهُ مُرَائِيًّا مُكَاثِرًا، عَلَى أَيِّ
حَالٍ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ بَعَثَكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ»^(٣).

(١) فِي (ع): «الدين».

(٢) نَاقَشَ الْعَلَامَةُ الصَّنْعَانِيُّ الْقَوْلَ بِتَقْسِيمِ النِّيَّةِ إِلَى لُغَوِيَّةٍ وَشَرْعِيَّةٍ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الْعَمْدَةِ»
(٢٩/١ - ٣٤) بَعْدَ أَنْ نَقَلَ مَوَاضِعَ مِنْ رِسَالَةِ الْكُورَانِيِّ هَذِهِ، ثُمَّ قَالَ مَا مَلَّخَصَهُ: إِنَّ الشَّارِعَ لَمْ
يَنْقَلِبْهَا، وَلَمْ يَخْصَصْهَا. وَإِنَّمَا جَاءَ الشَّارِعُ بَيَانًا أَنَّ الدَّاعِيَ وَالْبَاعِثَ لِهَذِهِ النِّيَّةِ إِنْ كَانَ ابْتِغَاءَ
مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَهِيَ الَّتِي طَلَبَهَا اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ، فَكَانَ صَاحِبُهَا مُجَوِّرًا، وَإِنْ كَانَ الْبَاعِثُ غَيْرَ
ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ مَا نَهَى عَنْهُ تَعَالَى كَالرِّبَا وَالسَّمْعَةِ، كَانَ مُأْزُورًا، وَإِنْ كَانَ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ كَالْغَزْوِ لِقَصْدِ
الْغَنِيمَةِ كَانَ لَهُ مَا نَوَى.

ثُمَّ قَالَ: فَالْقَوْلُ بِأَنَّ حَدِيثَ: «يُبْعَثُ الْمَقْتُولُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ» وَنَحْوَهُ وَرَدَّ عَلَى الْمَعْنَى الْأَعْمِ غَيْرُ
صَحِيحٍ، بَلْ وَرَدَ عَلَى بَيَانِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْقَتْلِ فِي الْجُزْأِ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي
وَالْبَوَاعِثِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالنِّيَّاتِ فِي هَذَا، وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ أَيْضًا؛ تَعْبِيرًا عَنِ السَّبَبِ بِاسْمِ الْمُسَبَّبِ
مَجَازًا، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ، فَالْصَّارِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الصَّرَائِحِ.

ثُمَّ قَالَ: وَبِهَذَا عُرِفَتْ أَنَّ النِّيَّةَ غَيْرَ مَنْقَسِمَةَ إِلَى شَرْعِيَّةٍ وَلُغَوِيَّةٍ، وَعُرِفَتْ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِجَعْلِ النِّيَّةِ ذَاتَ
أَفْرَادٍ وَتَقَاسِيمٍ وَرُسُومٍ مُتَغَايِرَاتٍ تَقْضِي بِتَغَايِرِ مَا هِيَ تَحْتَ، وَأَعْمُ وَأَخْصُ، فَالنِّيَّةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ تَعَدَّدَتْ
أَحْكَامُهَا إِلَى إِثَابَةٍ وَعَقُوبَةٍ بِالنَّظَرِ إِلَى تَعَدُّدِ الْبَوَاعِثِ، وَمَنْ هُنَا عَلِمَتْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّيَّةِ فِي حَدِيثِ
الْبَابِ هُوَ هَذَا الْمَعْنَى اللَّغَوِي.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُنَاقَشَاتِ النَّفِيسَةِ تَجَدُّدُهَا بِتَمَامِهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٩٥٩)، وَالْحَاكِمُ فِي =

وحديث أبي هريرة عند مسلم: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ». الحديث بطوله، وفيه: «يُقَالُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ»، وفي رجلٍ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَقَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ: «كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ»، وفي رجلٍ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ: «كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ»^(١).

وحديث أبي هريرة أيضاً عند أحمد وأبي داود وابن ماجه: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً يُبْتَغَىٰ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنْيَا؛ لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وحديث كعب بن مالك عند الترمذي: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ»^(٣). إلى غير ذلك من الأحاديث، وبالله التوفيق، ولا قوة إلا بالله.

= «المستدرک» (٢٤٣٧) وصححه. وفي إسناده حنان بن عبد الله بن خارجة، مجهول، وبه أصل ابن القطان الحديث في «بيان الوهم والإيهام» (٣٦/٤).

(١) رواه مسلم (١٩٠٥).

(٢) رواه الإمام أحمد (٨٤٥٧)، وأبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٨) وقال: حديث صحيح سنده، ثقات رواه، على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٦/٣) ولين إسناده، والدارقطني في «العلل» (٢٠٨٧) وقال: والمرسل أشبه بالصواب.

(٣) رواه الترمذي (٢٦٥٤) وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، نُكِّلَ فيه من قبل حفظه.

التَّنبُّهُ الثَّانِي: فِي أَنَّ النِّيَّةَ هَلْ تَدْخُلُ تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ أَمْ لَا؟

قال الإمام أبو حامد الغزالي في (كتاب النِّيَّة) من «الإحياء»: بيانُ أَنَّ النِّيَّةَ غَيْرُ دَاخِلَةٍ تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ... إِلَى أَنَّ قَالَ: إِنَّمَا النِّيَّةُ انْبِعَاثُ النَّفْسِ وَتَوَجُّهُهَا وَمِيلُهَا إِلَى مَا ظَهَرَ لَهَا أَنَّ فِيهِ غَرَضُهَا إِمَّا عَاجِلًا أَوْ آجِلًا، وَالْمِيلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَا يُمَكِّنُ اخْتِرَاعَهُ وَاِكْتِسَابَهُ بِمَجَرَّدِ الْإِرَادَةِ؛ أَي: بِمَجَرَّدِ تَحْيِيلِ الْإِرَادَةِ، بَلْ ذَلِكَ كَقَوْلِ الشُّبْعَانِ: (نَوَيْتُ أَنْ أَشْتَهِيَ الطَّعَامَ وَأَمِيلَ إِلَيْهِ)، أَوْ قَوْلِ الْفَارَغِ: (نَوَيْتُ أَنْ أُعَشِّقَ فُلَانًا وَأُحِبَّهُ وَأُعْظِمَهُ بِقَلْبِي)؛ فَذَلِكَ مُحَالٌ، بَلْ لَا طَرِيقَ إِلَى اِكْتِسَابِ صَرْفِ الْقَلْبِ إِلَى الشَّيْءِ وَمِيلِهِ إِلَيْهِ وَتَوَجُّهِهِ نَحْوَهُ إِلَّا بِاِكْتِسَابِ أَسْبَابِهِ، وَذَلِكَ مِمَّا قَدْ يُقَدَّرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ. إِلَى آخِرِ مَا فَصَّلَ تَفْصِيلًا شَافِيًا^(١).

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ صَرَّحَ فِي (كِتَابِ شَرْحِ عَجَائِبِ الْقَلْبِ) مِنْ «الإحياء» بِأَنَّ الِهَمَّ فَعْلٌ اِخْتِيَارِيٌّ لِلْقَلْبِ، وَسَمَّاهُ قَصْدًا وَنِيَّةً حَيْثُ قَالَ: وَأَمَّا الرَّابِعُ، وَهُوَ الِهَمُّ بِالْفِعْلِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِهِ.

إِلَى أَنَّ قَالَ: وَإِنْ تَعَوَّقَ الْفَعْلُ بِعَائِقٍ، أَوْ تَرَكَهُ بَعْذَرٍ، لَا خَوْفًا مِنَ اللَّهِ؛ كُتِبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ، فَإِنَّ هَمَّهُ فَعْلٌ مِنَ الْقَلْبِ اِخْتِيَارِيٌّ. انْتَهَى^(٢).

وَهُوَ صَرِيحٌ فِي خِلَافِ مَا قَرَّرَهُ فِي (كِتَابِ النِّيَّة).

قُلْتُ: الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي (شَرْحِ عَجَائِبِ الْقَلْبِ): أَنَّ الْإِرَادَةَ عِنْدَهُ هِيَ الشَّوْقُ الْمُتَأَكَّدُ، وَأَنَّ تَأَكُّدَهُ قَدْ يَحْصُلُ بِفَعْلٍ اِخْتِيَارِيٍّ، فَقَدْ يَكُونُ تَسْمِيَتُهُ اِخْتِيَارِيًّا بِاعْتِبَارِ حُصُولِهَا مِنْ سَبَبِهَا اِخْتِيَارِيٍّ الْبَعِيدِ.

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٩/٤٧).

(٢) المصدر السابق (٥/١٤٩ - ١٥٠).

وإيضاح ذلك: أنه قال عند الكلام على مبادئ الأفعال الاختيارية: الرَّابِعُ: تصميمُ العزمِ وجزمُ النيةِ، وهذا مما نُسَمِّيهِ هَمًّا بالفعل وقصدًا، وهذه الهمة قد يكون لها مبدأ ضعيفٌ، ولكن إذا أصغى القلبُ إلى الخاطر الأول حتى طالت مُحادثته^(١) للنفس؛ تأكَّد وصارت إرادة مجزومة، فإذا انجزمت الإرادة؛ فربَّما يندم بعد الجزم فيترك العمل، وربَّما يغفل لعارضٍ ولا يعمل بها، وربَّما يعوقه عائق فيتعدَّر عليه العمل. إلى هنا كلامه^(٢).

فقوله: ولكن إذا أصغى القلبُ إلى الخاطر الأولِ تأكَّدت... إلخ؛ يدلُّ على أنَّ الإرادة عنده هي الشَّوقُ المُتأكَّد الذي سمَّاه هَمًّا ونيةً وقصدًا، وأنَّ هذا التَّأكَّد قد يحصلُ بإصغائه إلى الخاطر الأول، والإصغاء فعلٌ اختياريٌّ للقلب؛ لإمكان إعراضه عن الخاطر الأول، وترك التفاتِهِ إليه في الجملة، وإن كان بعض الأوقات يكون الخاطر قاهرًا بإذن الله لا يمكنُ مُدافعته، وإذا كان الإصغاء اختياريًّا؛ كانت الإرادة التي هي تأكَّدُ الهمة الضَّعيفة ناشئةً عن اختياريٍّ، فإنَّ الإصغاء به يترجَّح اعتقادُ الملاءمة فيما خطر له، فينبعثُ منه الشَّوقُ الضَّعيفُ ثم التَّأكَّد حتى نصير الإرادة^(٣) مجزومة، فيكون تسميتها اختياريًّا باعتبار حصولها من سببها الاختياريِّ البعيد الذي هو الإصغاء الموجبُ لِترجُّح اعتقادِ الملاءمة المُنبعثِ منه الشَّوقُ، المُنبعثُ منه الإرادة التي هي تأكَّدُ الشَّوقِ، فوافق ما ذكره في (كتاب النية)، وبالله التَّوفيقُ.

(١) في «الإحياء»: «مجاذبه».

(٢) المصدر السابق (٥/١٤٧).

(٣) في (ب): «إرادة».

وعلى هذا؛ فيكون التَّكْلِيفُ بها في العبادات باعتبار سببها الاختياريِّ الْمُحَصِّلِ لها؛ كما قالوا في التَّكْلِيفِ بالإيمان بناءً على ما هو المشهورُ من أنَّه التَّصَدِيقُ الذي هو أحدُ قِسْمَي الْعِلْمِ، وهو من مقولة الْكَيْفِ على الْأَصَحِّ مع أنه لا تكليف إلا بفعلٍ.

لكنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ التَّصَدِيقَ فِعْلٌ لِلنَّفْسِ؛ لأنه كما قال الشيخ أبو الحسن الأشعريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلٌ فِي النَّفْسِ يَتَضَمَّنُ الْمَعْرِفَةَ^(١)؛ أي: تَكَلُّمٌ لِلنَّفْسِ بما يَدُلُّ على صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ، أو الكلامُ مسبوqُ بالمعرفة، وتوضيحُ ذلك على وجه التَّفْصِيلِ مُسْتَوْعِبٌ في كتابنا: «قَصْدُ السَّبِيلِ إِلَى تَوْحِيدِ الْحَقِّ الْوَكِيلِ»، فَمَنْ وَجَدَهُ فَلْيُرَاجِعْهُ، فَإِنِّي أَمَعَنْتُ النَّظَرَ فِي هَذَا الْمَطْلَبِ نَحْوَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ حَتَّى حَرَزْتُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ أَوْضَحَ تَحْرِيرٍ، وبالله التَّوْفِيقُ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ.

(١) ذكر هذا القول ابن تيمية في «الإيمان» (ص: ١١٩) نقلاً عن أبي المعالي الجويني في كتابه «الإرشاد» (باب: ذكر الأسماء والأحكام)، ولم أقف عليه بلفظه في المطبوع منه. وانظره أيضاً في: «المسامرة في شرح المسامرة» لابن أبي شريف (ص: ٣٠٠).

تذييل

إطلاق الإمام أبي حامد الهَمَّ على تصميم العزم وجزم النية موافق لأحاديث الهَمَّ التي منها:

حديث ابن عباس في «الصَّحَّاحِينَ» وغيرهما: «مَنْ هَمَّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن هَمَّ بها فعَمَلَهَا كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبع مئة ضَعُفٍ إلى أضعاف كثيرة، وإن هَمَّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن هَمَّ بها فعَمَلَهَا كُتِبَتْ له سيئة واحدة»^(١).

ومنها: حديث أبي هريرة عند الترمذي وصحَّحه مرفوعاً إلى الله سبحانه: «إذا هَمَّ عبي بحسنة فاكْتُبُوها له حسنة، فإن عَمَلَهَا فاكْتُبُوها بعشر أمثالها، وإذا هَمَّ بسيئة فلا تَكْتُبُوها، فإن عَمَلَهَا فاكْتُبُوها بِمِثْلِهَا، فإن تركَهَا فاكْتُبُوها له حسنة» الحديث^(٢).

ومنها: حديث أنسٍ عند أبي يعلى مرفوعاً: «مَنْ هَمَّ بحسنة فلم يعملها كُتِبَتْ له حسنة، فإن عَمَلَهَا كُتِبَتْ له عشرًا، ومَنْ هَمَّ بسيئة فلم يعملها لم يُكْتُبْ عليه شيء، فإن عَمَلَهَا كُتِبَتْ عليه سيئة»^(٣).

ومنها: حديث أبي ذرٍّ عند الطبراني في «المعجم الصغير» مرفوعاً: «مَنْ هَمَّ بحسنة فلم يعملها كُتِبَتْ له حسنة، فإن عَمَلَهَا كُتِبَتْ له عشر أمثالها إلى سبع مئة

(١) رواه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١).

(٢) رواه مسلم (١٢٨)، والترمذي (٣٠٧٣) واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) رواه يعلى بن عباد في «جزئه» (٣٢٤)، والحاتر بن أبي أسامة في «مسنده - بغية الباحث» (١٠٥٠)،

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣٤٥١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٧): رواه أبو

يعلى، ورجاله رجال الصحيح.

وسِعَ أمثالها، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ، أَوْ يَمْحُوهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(١).

إلى غير ذلك، وذلك لأنه لم يذكرْ بعدَ الهمِّ إلا العملَ مُصَدِّراً بِالفاءِ التَّعْقِيبِيَّةِ، فدلَّ على أَنَّ الهمَّ هو الذي يَعْقِبُهُ العملُ إِنْ فَعَلَ وَلَمْ يُتْرَكْ، والذي يَعْقِبُهُ الفعلُ هو العَزْمُ لا مَا قَبْلَهُ.

وَيُوضِّحُهُ: أَنَّ الكلامَ إِنَّمَا سِيقَ فِي بَيَانِ مَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ وَمَا لَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْهَمِّ مَا قَبْلَ الْعَزْمِ، وَكَانَ الْعَزْمُ عَلَى السَّيِّئَةِ يُكْتَبُ سَيِّئَةٌ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ الْبَاقِلَانِيُّ^(٢)، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ كَالْتَقَى السُّبُكِيُّ^(٣) وَغَيْرُهُ^(٤)؛ كَانَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ التَّنْصِيفَ عَلَيْهِ، لَا عَلَى الْعَمَلِ، فَإِنَّهُ قَبْلَ الْعَمَلِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْهَا؛ كَتَبَهُ اللَّهُ - أَيْ: هَمَّهُ - حَسَنَةً كَامِلَةً، لَكِنْ لَمْ يَقُلْ إِلَّا: «لَمْ يَعْمَلْهَا»، وَقَالَ: «كَتَبَهَا اللَّهُ»، بِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى السَّيِّئَةِ الْمَهْمُومِ بِهَا.

وَيُوضِّحُهُ: حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ فِي (كِتَابِ التَّوْحِيدِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا فَارْتَبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَارْتَبُوهَا لَهُ

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٦): رجاله ثقات.

(٢) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٢٨١/٩)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٢٨١/٩). وسيأتي مزيد الكلام على قوله.

(٣) انظر: «قضاء الأرب في أسئلة حلب» للفتي السبكي (ص: ١٥٦ - ١٧٤).

(٤) مثل قاضي القضاة تقي الدين بن رزين. انظر: المصدر السابق. وعزاه القاضي عياض إلى عامة السلف كما سيأتي.

حسنةً، وإذا أراد أن يعمل حسنةً فلم يعملها فاكْتُبُها له حسنةً، فإن عملها فاكْتُبُها له بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف^(١).

وذلك أنه جعل غايةَ عدمِ الكتابةِ العملِ لا العزم؛ حيث^(٢) قال: «فلا تكتبوها عليه حتى يعملها»، ولم يقل: حتى يعزم، فدلَّ على أنَّ ما قبلَ العملِ لا يُكتبُ عليه شيءٌ منه أصلاً، حتى^(٣) العزم الذي هو الإرادة.

ثم رأيتُ في «فتح الباري» في شرح هذا الحديث ما نصُّه: واستدلَّ بمفهوم الغاية في قوله: «فلا تكتبوها حتى يعملها»، وبمفهوم الشرط في قوله: «إذا عملها فاكْتُبُها له بمثلها» من قال: إنَّ العزمَ على فعلِ المعصية لا يُكتبُ سيئةً حتى يقع العملُ ولو بالشروع. انتهى^(٤).

وهو^(٥) استدلالٌ واضحٌ عند الالتفاتِ والإنصافِ. والله أعلم.

ثم ظاهرُ حديثِ أنسٍ وأبي ذرٍّ السَّابِقَيْنِ^(٦): أنَّ التَّارِكَ لا يُكْتُبُ عليه شيءٌ لا العزمُ، ولا السَّيِّئَةُ المعزومُ عليها إذا كان التَّركُ بشرطه المذكور في حديث أبي هريرة عند البخاري، وهو أن يكون التَّركُ من أجل الله تعالى، حيث قال: «وإن تركها من أجلي».

(١) رواه البخاري (٧٥٠١).

(٢) في (ب): «لأنه».

(٣) في (ب): «فدخل فيه» بدل: «حتى».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤٧٠ / ١٣).

(٥) في (ع): «وهذا».

(٦) في (ب): «السابق»، وفي (ع) و(أ): «السابقان»، والمثبت هو الأصح والأولى. والحديثان تقدم

ووقعَ عند مسلمٍ من طريق هَمَّامٍ عن أبي هريرة: «وإنَّ تَرَكَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي»^(١) بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الألف ياء المتكلم، وهي بمعنى: من أجلي.

وذلك لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ النِّكَرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تُفِيدُ الْعُمُومَ.

ولكنَّ حديثَ أبي هريرةَ عند مسلمٍ: «وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ، وَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ»^(٢) إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كِتَابَةِ السَّيِّئَةِ الْمَعْزُومِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا نَفْسُ الْعَزْمِ فَمُسْكُوتٌ عَنْهُ فِيهِ، وَمُقْتَضَى قَاعِدَةٍ: (أَنَّ تَخْصِيصَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِالذِّكْرِ لَا يُخَصِّصُ الْعَامَّ) هُوَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ أَنَسٍ وَأَبِي ذَرٍّ عَلَى عُمُومِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ يُخَصُّ مِنْهُ إِرَادَةُ الْإِلْحَادِ فِي الْحَرَمِ إِذَا فُسِّرَ بِالْمَعْصِيَةِ وَالْإِصْرَارِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِلَّائِيَةِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي مَعْنَاهَا.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ عَدَمَ الْكِتَابَةِ مَشْرُوطٌ بِالتَّارِكِ^(٣)، وَصَاحِبُ الْإِصْرَارِ غَيْرُ تَارِكٍ. فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّهُمْ نَقَلُوا عَنْ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِيِّ أَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَوَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَيْهَا يَأْتُمُّ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثٍ: «إِذَا أَلْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»^(٤)، فَعَلَّلَ بِالْحَرِصِ، وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي أَحَادِيثِ الْهَمِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يُوَطَّنْ نَفْسَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَإِنَّمَا مَرَّ

(١) رواه مسلم (١٢٩) من طريق هَمَّامٍ بن مُثَنَّبٍ.

(٢) رواه مسلم (١٣٠).

(٣) في (ع): «في الترك».

(٤) رواه البخاري (٣١)، واللفظ له، ومسلم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكره رضي الله عنه.

ذلك بفكره من غير استقرار، ويُسمِّي هذا هَمًّا، ويُفَرِّق بين الهمِّ والعزم. انتهى^(١).
قلت: قال في «فتح الباري»: قال المازري: وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين
والمتكلمين، ونقل ذلك عن نصِّ الشافعي^(٢).

قال الحافظ: ويؤيِّده قوله في حديث أبي هريرة فيما أخرجه مسلمٌ من طريق
هَمَّام عنه بلفظ: «إني^(٣) أغفرها له ما لم يعملها»^(٤)، فإنَّ الظاهر أنَّ المراد بالعمل:
عملُ الجارحة بالمعصية المَهموم بها. انتهى^(٥).

وأجيب عن احتجاجه بما تحريره: أنَّ اللقاء وإشهار السيف فعلٌ اختياريٌّ نشأ
من حرصه على قتل صاحبه، فلم تكن المؤاخذه إلا بالعمل الناشئ عن الحرص
على القتل، لا بمجرّد الحرص، وإنما علَّله بالحرص تنبيهاً على أنَّ اللقاء وإشهار
السلاح لم يكن بقصد دفع الصائل، بل بقصد القتل المحرم، فيكون فعلاً اختياريّاً
برزَ بنية سيئة، وإنما الأعمال بالنيات.

وأما حمُّله الهمَّ في الأحاديث على ما قبل العزم؛ ففيه ما مرَّ: من أنَّ المراد لو
كان هو هذا لكان ينبغي أن يقول: ومن همَّ بسيئة فلم يعزم عليها كُتِبَتْ له حسنة، فإنَّ
العزم المُجرّد لو كان مؤاخذاً به كان مُقتضى السياق التَّنصيص عليه، لا على العمل
الذي هو بعده؛ لأنَّ الكلام إنما هو في بيان ما يُكْتَبُ عليه وما يُعْفَى عنه.

(١) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣١٢/١)، و«شرح النووي على مسلم» (١٥١/٢)،
و«الكواكب الدراري» للكرمانلي (١٤٣/١)، و«اللامع الصبيح» للبرماوي (٢١٣/١) وغيرها.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣١٢/١).

(٣) في (ع): «إني»، والذي في «مسلم»: «فأنا».

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣٢٧/١١).

وأيضاً: يَلْزَمُ أَنَّ مَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَعَمِلَهَا أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ سَيِّئَتَانِ، هُمَا: الْعَزْمُ، وَالْعَمَلُ الْمُعَزَمُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ اللَّازِمَ بَاطِلٌ بِالنَّصِّ عَلَى أَنَّ الْمَكْتُوبَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ السَّيِّئَةُ الْمَعْمُولَةُ، وَمُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يُكْتَبَ عَلَيْهِ الْعَزْمُ، وَأَنْ لَا تُضَاعَفَ السَّيِّئَةُ الْمَعْمُولَةُ كَمَا تُضَاعَفُ الْحَسَنَةُ، وَهَذَا الثَّانِي صَرَّحَ بِهِ رَوَايَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ مَرْفُوعاً: «وَمَنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ وَاحِدَةٌ، وَلَمْ تُضَاعَفْ عَلَيْهِ»^(١) الْحَدِيثُ.

وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَمَةِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ مِنَ الْخَلَلِ؛ فَإِنَّهُ مَعَ ذَهَابِهِ فِي «الْحَلِيلِيَّاتِ» عَلَى أَنَّ الْعَزْمَ يُؤَاخَذُ بِهِ، وَأَنَّ الْهَمَّ اسْمٌ لِمَا قَبْلَ الْعَزْمِ لَا نَفْسُ الْعَزْمِ، قَالَ فِيهَا: وَالْأَصَحُّ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ»، أَنَّهُ يُكْتَبُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَحْدَهُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ»، وَأَنَّ الْهَمَّ مَرْفُوعٌ. انْتَهَى^(٢).

وَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَزْمَ غَيْرُ الْهَمِّ، وَأَنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ، مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ إِلَّا الْفِعْلُ^(٣) وَحْدَهُ؟! فَإِنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الْوَحْدَةِ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْفِعْلِ حَتَّى الْعَزْمُ مَغْفُوراً عَنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ الْهَمُّ هُوَ الْعَزْمُ الَّذِي يَعْقُبُهُ الْفِعْلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٨٣/٣١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٢) انْظُرْ: «قَضَاءُ الْأَرْبِ فِي أَسْئَلَةِ حَلْبٍ» لِلتَّقِيِّ السُّبْكِيِّ (ص: ١٦٠)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ السَّيْوِيُّ فِي «الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ» (ص: ٣٤)، وَابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الْفَتْحِ الْمُبِينِ» (ص: ٥٩٠) وَقَالَ: تَنَاقَضَ فِيهِ كَلَامُ السُّبْكِيِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ خَالَفَ قَوْلَهُ الَّذِي فِي «شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» فَقَالَ: إِنَّهُ ظَهَرَ لَهُ الْمُوَاخَذَةُ مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَوْ تَعْمَلْ»، وَلَمْ يَقُلْ: أَوْ تَعْمَلْهُ، قَالَ: فَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ الْمَشْيِ إِلَى مَعْصِيَةٍ - وَإِنْ كَانَ الْمَشْيُ فِي نَفْسِهِ مَبَاحاً - لَانْضِمَامِ قَصْدِ الْحَرَامِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْمَشْيِ وَالْقَصْدِ لَا يَحْرُمُ عِنْدَهُ انْفِرَادُهُ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا اجْتَمَعَا كَانَ مَعَ الْهَمِّ عَمَلًا لَمَّا هُوَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَهْمُومِ بِهِ، فَاقْتَضَى إِطْلَاقُ: «أَوْ تَعْمَلْ» الْمُوَاخَذَةَ بِهِ.

(٣) فِي (ب): «يُكْتَبُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ» بَدَلُ: «لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِ إِلَّا الْفِعْلُ».

وإن أراد أن العزم يؤاخذ به إذا لم تُعمل السيئة؛ فهذا لا دليل عليه، بل الدليل على نقيضه، وهو أنه إن لم يعملها؛ لم يُكتب عليه شيء؛ [كما هو منطوق حديث أبي يعلى، والطبراني^(١)، ومفهوم حديث البخاري كما مر^(٢)].

ويوضحه: حديث أبي هريرة مرفوعاً عند البخاري وغيره: «إن الله تجاوزَ لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلّم»^(٣)، فإنه ظاهرٌ عند الإنصاف في أن منهيَّات أعمال الجوارح من^(٤) الأركان واللسان إذا حدثت بها النفس أن الله لا يؤاخذ العبد بصورها الذهنية المعزوم عليها المُحدث بإبرازها ما لم يُبرزها إلى الخارج باللسان أو الأركان، وإذا تجاوزَ الله عن صورة المنهي الذهنية؛ فبالأولى أن يتجاوزَ عن العزم عليها؛ إذ من المعلوم أن العزم من حيث هو عزمٌ ليس سيئاً، وإنما يتضمَّن سيئاً إذا تعلق بالسيئة، فإذا تجاوزَ الله عما هو سيئة بالأصالة؛ فبالأولى أن يتجاوزَ عما هو وسيلة إليها.

فظهر أن الحديث دليلٌ واضحٌ على أن ما قبل العمل والتكلم في الخارج قد تجاوزَ الله عنه مُطلقاً، فدخل فيه العزم، كما دخل فيه الصورة الذهنية المنهي عنه المُتحدث^(٥) به. والله أعلم.

وأما قول ولده التاج السبكي في «منع الموانع»: أن عدم المؤاخذه بحديث النفس والهَمَّ ليس مُطلقاً، بل بشرط عدم التكلم والعمل، حتى إذا عُمل يؤاخذ

(١) تقدم تخريج الحديثين، وهو قول النبي ﷺ: «وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا؛ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

(٢) في (ب): «كما هو منطوق أبي يعلى» بدل مما بين المعكوفين.

(٣) رواه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).

(٤) في (ب): «في».

(٥) في (ب): «المحدث».

بشيئين: همّه وعمله، ولا يكون همّه مغفوراً وحديث نفسه إلا إذا لم يعقبه العمل كما هو ظاهر الحديث. انتهى^(١).

ففيه: أن حديث: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ بِهِ» ليس معناه أن تحديث النفس مغفور عنه بشرطه المذكور حتى يلزم منه أنه إذا انتفى الشرط يؤاخذ بشيئين؛ وذلك لأن «ما» ليست مصدرية حتى يكون المعنى: إنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي عَنْ تَحْدِيثِ أَنْفُسِهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ بِهِ، فيكون إذا انتفى عدم العمل أو التكلّم يلزم ما ذكره؛ وذلك لأن ضمير «به» عائد على «ما»، والمصدرية لا عائد عليها؛ كما صرح به في «مغني اللبيب»^(٢)، بل موصولة عبارة عن المنهي بمعونة قرينة التجاوز، والمعنى: إنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي عَنْ الْمَنْهِيِّ الَّذِي حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مِمَّا لَهُ صَوْرَةٌ خَارِجِيَّةٌ، فعلاً كان أو قولاً، ما لم يتحقق منهم إظهاره بالأركان أو باللسان.

وإذا دلَّ الحديث على أن المنهي المتحدّث به قولاً كان أو فعلاً قد تجاوز الله عنه ما لم يظهر في الخارج؛ فقد دلَّ على أن ما قبل العمل كله مغفور عنه، فدخل فيه العزم، كما دخل فيه الوجود الذهني للمنهي المتحدّث به، فلا دلالة في الحديث لا منطوقاً ولا مفهوماً على المؤاخذه بتحديث النفس.

ثم إن أراد بحديث النفس والهّم ما قبل العزم، فيلزمه القول بأن من عمل سيئة يُكتب عليه ثلاثة: الهّم، والعزم، والفعل، وإن أراد به العزم؛ يلزمه القول باثنين، ولا دليل تاماً على شيء منهما كما ترى.

(١) انظر: «منع الموانع عن جمع الجوامع» للتاج السبكي (ص: ٢٧٥)، ونقله عنه وناقشه السيوطي في

«الأنشابه والنظائر» (ص: ٣٤)، والهيتمي في «الفتح المبين» (ص: ٥٩١).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٣٧).

وأما ما نقله الإمام النووي عن القاضي عياضٍ من أنَّ عامَّةَ السَّلَفِ مِنَ الفقهاء والمحدثين على ما ذهب إليه القاضي أبو بكرٍ؛ لكثرة الأحاديث الدَّالَّةِ على المؤاخذه بأعمال القلوب، واستحسنه وأيده بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿أَجْنَبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

قال: وقد تظاهرت نصوصُ الشرع وإجماعُ العلماء على تحريم الحسد، واحتقار المسلمين، وإرادة المكروه بهم، وغير ذلك من أعمال القلوب. انتهى^(١).
فأورد عليه بما تحريره: أنَّ ذلك لا ينتهض حُجَّةً على أنَّ العزمَ المُجَرَّدَ يُؤْخَذُ به؛ لأنَّ أعمالَ القلوبِ مطلقاً أفعالٌ اختياريةٌ لها مسبوقَةٌ بمبادئها التي منها العزمُ عليها كسائر الأفعال الاختيارية، مُسْتَقَلَّةٌ بكونها طاعاتٍ، أو معاصيٍ، أو مباحاتٍ؛ لكونها مُتَحَقِّقَةً في الباطن على التَّمام والكمال، فكونُ الشخصِ آثِماً بفعلٍ ما كان منها من المعاصي كالمذكورات بالإجماع؛ لا يقوم^(٢) حُجَّةً على كونه آثِماً بِمُجَرَّدِ العزمِ على سيئة الجوارح؛ للفرقِ الظَّاهرِ بين الوسيلة والمقصود بالذات؛ أي: بين العزمِ والفعلِ التَّامِّ المسبوقِ بالعزمِ.

والحاصل: أنَّ محلَّ النزاعِ إنما هو العزمُ على المنهياتِ الخارجيةِ فعليه كانت أو قوليةً، وأمَّا عملُ القلبِ الاختياريُّ فإنه عملٌ تامٌّ مسبوقٌ بالعزمِ، لا نفسُ العزمِ، فلا يكون محلَّ النزاعِ. وبالله التوفيقُ.

ثمَّ إرادةُ المكروهِ بالمسلمين إن رجعتْ إلى معنى الحسد فهي من أعمال القلوب، وإن أُريدَ بها العزمُ على إيصال الأذى إليهم فهو محلُّ النزاعِ لا الإجماعِ،

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٢/ ١٥١ - ١٥٢).

(٢) في (ع): «يكون».

وعلى فَرَضِ الإجماعِ على حُرْمَتِهَا، لا يُنَافِي الحديثَ الدَّالَّ على التَّجَاوُزِ عنه، بل يُوَضِّحُهُ. والله أعلم.

وإِسْتِشْكَالٌ: بَأَنَّ العَزَمَ إِذَا اعتُبِرَ في حُصولِ الحسنةِ المهمومِ بها، فكيف لم يُعْتَبَرِ في حصولِ السيِّئةِ المهمومِ بها؟

أقول: ولعلَّ الحِكْمَةَ في ذلك: أَنَّ اللهَ سبحانه وتعالى مِنْ حيثُ إِنَّهُ الشَّكُورُ الذي يُجَازِي باليسيرِ الكثيرَ، ذو الفضلِ العظيمِ، اعتبرَ الحسنةَ المهمومَ بها في وجودها الذُّهْنِيَّ، وكتبَهَا واحدةً كاملاً؛ أي: كتبَهَا كحسنةٍ مَعْمُولَةٍ في الخارجِ، موجودةٍ خارجاً وَذِهْناً، وهذا معنى كمالِهَا؛ لِأَنَّهَا تُضَاعَفُ كما قيل، وَمِنْ حيثُ إِنَّهُ تعالى عَفُوٌّ غَفُورٌ يَحِبُّ العَفْوَ، لم يَعتبرِ السيِّئةَ المَهْمُومَ بها في وجودها الذُّهْنِيَّ سيِّئَةً، بل عفا عنها فلم يَكتبَهَا لا كاملةً ولا ناقصةً، وزَادَ مِنْ فضله: أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِ اللَّهِ كتبَهَا حسنةً كاملةً؛ أي: بالمعنى السَّابِقِ. والله أعلم.

ثم نقولُ: ظاهرُ قولِهِ: «كتبَهَا اللهُ حسنةً»، وقولِهِ: «فاكتبوها له حسنةً» يقتضي أَنَّ الذي يُكْتَبُ حسنةً هو السيِّئةُ المَترُوكَةُ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ، المكفوفُ عنها بعد الهمِّ بها، وَأَمَّا نَفْسُ الكَفِّ فمُسْكُوتٌ عنه هنا، لكنَّهُ أَفْصَحَ عنه في حديث البخاري: «على كُلِّ مسلمٍ صدقةٌ»، قالوا: فَإِنْ لم يَفْعَلْ؟ قال: «فليُمْسِكْ عن الشَّرِّ فَإِنَّهُ صدقةٌ»^(١)، فَإِنَّهُ يقتضي أَنَّ نَفْسَ الإِمْسَاكِ الذي هو الكَفُّ صدقةٌ، ووجهُ ظاهره؛ لِأَنَّ الإِمْسَاكَ هو الكَفُّ، وهو فِعْلٌ اختياريٌّ.

(١) رواه البخاري (١٤٤٥)، ومسلم (١٠٠٨)، ولفظ البخاري: «على كل مسلم صدقة»، قيل: أَرَأَيْتَ إن لم يجد؟ قال: «يعتمِل بيديه، فينفع نفسه ويتصدق»، قال: قيل: أَرَأَيْتَ إن لم يستطع؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف»، قال: قيل له: أَرَأَيْتَ إن لم يستطع؟ قال: «يأمر بالمعروف أو الخير»، قال: أَرَأَيْتَ إن لم يفعل؟ قال: «يمسك عن الشر فإنها صدقة».

وفي «القاموس»: (كَفَّفَتْهُ عَنْهُ: دَفَعَتْهُ وَصَرَفَتْهُ)، فـ(كَفَّ) هو لازمٌ ومُتَعَدٌّ. انتهى^(١).

واللَّازِمُ أثرُ الْمُتَعَدِّي وحاصلُ به، فإذا كان من أجلِ الله كان معروفاً، وكلُّ معروفٍ صدقةٌ.

ثمَّ من المعلوم أنَّه إذا تحَقَّقَ الكَفُّ؛ انتفى المنهيُّ عنه المهمومُ به، فانتفاؤه مُتَرَتَّبٌ على الكَفِّ المقدور، فيكون مقدوراً باعتبار سببه المقدور، وكأنه من هنا يكتُبُ السَّيِّئَةَ المتروكة من أجلِ الله حسنةً مَعْمُولَةً، والله أعلم.

ثم التَّركُ إذا لم يكن لأجلِ الله، بل لأمرٍ آخر؛ كالخوفِ من المخلوقين: فقد قيل: إِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى التَّركِ بهذه النِّيَّة؛ لأنَّ تقديمَ خوفِ المخلوقين على خوفِ الله مُحَرَّمٌ.

وَأُورِدَ عليه: بأنَّ التَّقْدِيمَ قد يكون لكونه يرجو العفوَ من الله تعالى، ولا يرجوه من المخلوقين، فيكون من بابِ حديثِ أبي سعيدٍ عند ابنِ ماجه: «يا ربِّ، رجوتُكَ وَفَرَّقْتُ النَّاسَ»^(٢).

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٨٤٩).

(٢) رواه الحميدي في «مسنده» (٧٥٦)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٢٠٨)، وكذلك الإمام أحمد (١١٢١٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٩٧٤)، وابن ماجه (٤٠١٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠٨٩)، وتماه: «إن الله ليسأل العبد يوم القيامة، حتى يقول: ما منعك إذ رأيت المنكر أن تنكره؟ فإذا لقن الله عبداً حجته، قال... الحديث. وجوّد إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ٦٩٤).

وفُرِّقَتْ: من (الفرق)، وهو الخوف والفرع. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: فرق).

وقد قيل فيه: إِنَّهُ لَقَنَّ حُجَّتَهُ.

أقول: الأشمُّ الأوضحُ أن يُقال: إِنَّ الكَفَّ فعلٌ اختياريٌّ، فيختلفُ باختلافِ النِّيَّاتِ، وإنما الأعمالُ بالنيَّاتِ، فإنْ كانَ الكَفُّ مِنْ أَجْلِ اللهِ كانَ حسنةً، أو لغرضٍ نفسِيٍّ مُباحٍ كانَ مُباحاً، أو لغرضٍ مُحَرَّمٍ آخَرَ كانَ الكَفُّ سيئةً، وعلى التَّقاديرِ كُلِّها لا تُكْتَبُ عليه السَّيِّئَةُ المهمومُ بها؛ لأنه لم يعملها، وإنْ كُتِبَ عليه سَيِّئَةُ الكَفِّ على التَّقديرِ الأخيرِ، وباللهِ التَّوفيقُ، واللهُ أعلمُ.

وَصَلُّ

وإذا تمهّد هذا؛ فنقول: كلُّ فعلٍ اختياريٍّ وإن كان لا يصدُرُ إلّا عن نيّةٍ قطعاً؛ لأنّها أحدُ مبادئه الأربعة، لكنّ كما لم تكن كلُّ نيّةٍ مُعْتَبَرةً شرعاً في أن يصيرَ بها صورةُ العملِ عبادةً يُوجَرُ عليها العاملُ، بل لا بُدَّ فيها من نيّةٍ خاصّةٍ، هي ما مرَّ، أعني: الإرادةُ المُتوجّهةُ نحوَ الفعلِ لا بتغاء رضى الله تعالى وامتنالِ حُكْمِهِ؛ كما يوضّحه التّفصِيلُ الآتي في الهجرة في آخرِ الحديث، وكانت الصُّورةُ الواحدةُ من الأعمالِ تظهرُ من شخصين، أو من شخصٍ واحدٍ في زمانين بنيتين مُختلفتين، وتظهرُ الصُّورةُ الواحدةُ من العباداتِ بنياتٍ عديدةٍ تارةً، وبنيةً واحدةً أخرى = كانت الحاجةُ ماسّةً إلى بيانِ حالِها في حُكْمِ الشَّرْعِ، وأنَّ العِبْرَةَ فيه: هل هي بالصُّورِ^(١) أو بالنيّاتِ؟

فإنَّ اشتراكَ الصُّورِ بين أمورٍ مُختلفةٍ كعادةٍ وعبادةٍ ربّما يوجبُ التباساً، فينوي العاملُ بصورةٍ مُشتركةٍ بين عبادةٍ ومُباحٍ مثلاً حظّاً عاجلاً، ثم يظنُّ أنه كسبَ طاعةً^(٢) نظراً إلى وحدةِ الصُّورةِ فيهما حسّاً، فيطمعُ في ثوابها، مع أنّه لم ينوِ بها إلّا حظّاً عاجلاً، أو ينوي بصورةٍ مُشتركةٍ بين أنواعٍ من العباداتِ عبادةً مخصوصةً منها، ثم يظنُّ أنه كسبَ الكلَّ نظراً إلى وحدةِ الصُّورةِ فيها حسّاً، فيطمعُ في ثواب الجميعِ^(٣)، مع أنّه لم ينوِ بها إلّا بعضها.

قال النبي ﷺ إرشاداً إلى أن المَدَارَ في الشَّرْعِ على النيّاتِ لا على صُورِ الأعمالِ، بل الصُّورُ تابعةٌ لها في الحُكْمِ، ما رَوَيْنَاهُ في مشاهيرِ الكتبِ المُعْتَبَرةِ بطُرُقٍ عديدةٍ:

(١) في (ب): «بالصورة».

(٢) في (ع): «الكل».

(٣) في (ع): «في ثوابها».

منها: ما أخبرنا به شيخنا الإمام العالم العامل الكامل المُكَمَّلُ الذَّائِقُ الوارثُ
المُحَمَّدِيُّ غَوْتُ الأَنَامِ في زمانه سَيِّدِي الشَّيْخُ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
يُونُسَ الملقَّبِ بعبدِ النَّبِيِّ بْنِ وَلِيِّ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ المَقْدِسِيِّ المَحْجِدِ، الدَّجَانِيِّ
المَدَنِيِّ المولِدِ، الأنصاريِّ المعروفُ بالقَشَّاشِيِّ^(١)، رَوَّحَ اللَّهُ رُوحَهُ، وأعلى في
أعلى المُقَرَّبِينَ فُتُوْحَهُ، وأعادَ علينا مِنْ بركاته، آمين، في كتاب «الأذكار»، عن شيخه
المُحَقِّقِ أَبِي المواهبِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ القُدُّوسِ العَبَّاسِيِّ الشَّناوِيِّ ثُمَّ المَدَنِيِّ
قُدَّسَ سِرُّهُ، عن الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حمزة الرَّمْلِيِّ، عن شيخ الإسلام زكريَّا بن
محمَّد الأنصاريِّ، عن الحافظِ أَبِي الفضلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرِ العَسْقَلَانِيِّ، قال
في «تخريج»^(٢) أحاديثِ «الأذكار»^(٣): أنا بجميعِ الكتابِ الشَّيْخُ الإمامُ العَلَّامَةُ مُسْنِدُ
القاهرةِ أبو إسحاقِ إبراهيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الواحدِ بْنِ عبدِ المؤمنِ التَّنُوخِيِّ البَغْلِيِّ
ثم الدَّمَشْقِيِّ، نزيلُ القاهرة، المعروفُ بالبُرْهَانِ الشَّامِيِّ قِراءةً عليه رَحِمَهُ اللَّهُ وأنا
أَسْمَعُ لِبَعْضِهِ وإجازةً لسائرِهِ، قال: أنا الشَّيْخُ الإمامُ العَلَّامَةُ أبو الحسنِ عَلِيُّ بْنُ
إبراهيمَ بْنِ داودَ العَطَّارِ الدَّمَشْقِيِّ في كتابه، قال: أنا شيخُ الإسلامِ مُحيي الدِّينِ
يحيى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِّيِّ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قِراءةً عليه وأنا أَسْمَعُ لجميعِ كتابِ
«الأذكار»، قال فيه: أخبرنا شيخنا الإمامُ الحافظُ أبو البقاءِ خالِدُ بْنُ يوسُفَ بْنِ
سعدِ بْنِ الحسنِ بْنِ المفرَجِ^(٤) بنِ بَكَّارِ المَقْدِسِيِّ النَّابُلُسِيِّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ، أنا أبو

(١) للإمام الكوراني ثَبَّتَ جمع فيه أسانيده ومروياته، وقد طبع - والله الحمد - في هذا المجموع المبارك،

فاكتفيت بتراجم رجال الأسانيد الواردة هناك عن تكرارها في هذه الرسالة.

(٢) في (ب): «تحرير».

(٣) انظر: «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» لابن حجر (١/ ١٥).

(٤) الذي في «الأذكار»: خالد بن يوسف بن الحسن بن سعد بن الحسن بن المفرج.

الْيُمْنِ الْكِنْدِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الْأَنْصَارِيُّ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيُّ، أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ، أَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عُيَيْدُ بْنُ هِشَامٍ الْحَلْبِيُّ، أَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». الْحَدِيثُ^(١).

(ح): وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا الْإِمَامُ قُدَّسَ سِرُّهُ أَعْلَى مِنْ هَذَا بَثْلَاثَ دَرَجَاتٍ مِنْ رَوَايَةٍ، وَأَرْبَعٍ مِنْ أُخْرَى، عَنْ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ الرَّمْلِيِّ بِالْإِجَازَةِ الْعَامَةِ عَنْ الْقَاضِي زَكْرِيَا، عَنْ قَاضِي الْحَرَمَيْنِ سِرَاجِ الدِّينِ أَبِي الْمَكَارِمِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ الْحَسَنِيِّ الْفَاسِيِّ الْمَكِّيِّ الْحَنْبَلِيِّ، قَالَ: أَذِنَ لَنَا قَاضِي الْقُضَاةِ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الْحَافِظُ بْنُ الْحَافِظِ وَلِيُّ الدِّينِ أَبُو زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيِّ الْعِرَاقِيِّ، ثُمَّ الْمَصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَنَا شَيْخُنَا^(٢) أَبُو الْحَرَمِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَلَانِسِيِّ، وَإِمَامُ أَهْلِ الْأَدَبِ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نُبَاتَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِقِرَاءَةِ الْوَلَدِيِّ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ عَلَيْهِمَا مُفْتَرِقَيْنِ وَأَنَا حَاضِرٌ، وَإِجَازَةً، قَالَ: أَنَا غَازِي بْنُ أَبِي الْفَضْلِ الْحَلَاوِيِّ، قَالَ الثَّانِي: وَأَنَا حَاضِرٌ.

(ح): قَالَ السَّرَاجُ الْحَنْبَلِيُّ: وَأَبَاحَ لَنَا عَالِيًا بِدَرَجَةٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ فِي إِذْنِهِ

(١) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ٦). والحديث متفق عليه، رواه البخاري (١)، واللفظ له، ومسلم

(١٩٠٧).

(٢) في (ب): «قال الشيخان» بدل من «أنا شيخنا».

العام، وسليمان المحرم في كتابه، قال: أنا علي بن أحمد المنصوري، قال سليمان: إذنًا، قال^(١): أنا عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد، قال: أنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، [قال: أنا محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان]^(٢)، قال: أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ومحمد بن ربح البرازي، قال: ثنا يزيد بن هارون، قال: ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم: أنه سمع علقمة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». حديث صحيح متفق عليه، وهو غريب باعتبار أول إسناده، ومشهورٌ باعتبار آخر إسناده.

قالوا^(٣): لم يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولا عنه إلا من رواية علقمة، ولا عنه إلا من رواية التيمي،

(١) في (ع): «قالا».

(٢) ما بين معكوفتين من المصادر، وهو الصواب، وذلك لأن ولادة هبة الله بن محمد بن الحصين كانت سنة (٤٣٢هـ)، ووفاة محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي سنة (٣٥٤هـ)، أي: بين ولادة الأول ووفاة الثاني ٧٨ عاماً، فلا بد من سقط في السند.

وهذا الإسناد مع إثبات السقط: رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٩/٥١)، و«الأربعون البلدانية» (١)، والبكري في «الأربعون» (ص: ٦٠)، واليونيني في «مشيخته» (ص: ١٣٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٥٧/١)، وابن نقطة في «إكمال الإكمال» (٩٣/١)، ورواه هكذا ابن طبرزد - وهو تلميذ ابن حصين - في «أحاديثه» (٣).

(٣) في (ع): «قال».

ولا عنه إلا من رواية^(١) يحيى بن سعيد، رواه عنه الجُم الغفيرُ سبعُ مئة رجلٍ^(٢) فيما قاله الحافظ أبو موسى المديني^(٣).

رواه الجماعة في كتبهم من طُرُقٍ، منها لمسلم عن محمد بن عبد الله بن نُمير^(٤)، ولابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة^(٥)، كلاهما عن يزيد بن هارون به، ورواه الإمام أحمد في «مسنده» عنه^(٦)، فوقع لنا موافقة له عالية، وبدلاً للآخرين عالياً عالياً، والحمد لله رب العالمين.

(١) في (ب): «حديث».

(٢) في (ب): «رجل لمسلم».

(٣) ذكره عن المديني العراقي في «طرح الشريب» (٥ / ٢)، وابن حجر في «فتح الباري» (١ / ١١)، والعيني في «عمدة القاري» (١ / ٢٠) حيث قال: قال الحافظ أبو موسى الأصبهاني: سمعت الحافظ أبا مسعود عبد الجليل بن أحمد يقول في المذاكرة: قال الإمام عبد الله الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبع مئة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد، وقال الحافظ أبو موسى المديني وشيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي: إنه رواه عن يحيى سبع مئة رجل. واستبعد ذلك ابن حجر، فقال: وأنا أستبعد صحة هذا، فقد تتبعْتُ طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنشورة منذ طلبتُ الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرتُ على تكميل المائة، وقد تتبعْتُ طرق غيره، فزادتُ على ما نقل عن تقدم.

ثم قال في «التلخيص الحبير» (١ / ٩٢): تتبعته من الكتب والأجزاء، حتى مررتُ على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعتُ أن أكمل له سبعين طريقاً، هذا ما كنتُ وقعتُ عليه، ثم رأيتُ في «المستخرج» لابن منده عدة طرق، فضمامتها إلى ما عندي، فزادتُ على ثلاث مئة.

(٤) رواه مسلم (١٩٠٧) من طريق عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب، ومحمد بن رُمح بن المهاجر، وأبو الربيع العتكي، ومحمد بن المثنى، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله بن نُمير، ومحمد بن العلاء الهمداني، وابن أبي عمر.

(٥) رواه ابن ماجه (٤٢٢٧) من طريق ابن أبي شيبة، ومحمد بن رُمح.

(٦) رواه الإمام أحمد (٣٠٠).

قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في أوّل «منتهى الآمال»: قال مالك رحمه الله تعالى في «الموطأ» رواية محمد بن الحسن: أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، قال: سمعت علقمة بن أبي وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١).

ثم قال: قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: هذا الحديث أخرجه الأئمة المشهورون إلا «الموطأ»، ووهم من زعم أنه في «الموطأ» مُعْتَرَاً بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك^(٢).

قال: قلت: لم يهّم، فإنه وإن لم يكن في الروايات الشهيرة، فإنه في رواية محمد بن الحسن أورده كما سقته منه في آخر (باب النوادر) قبل آخر الكتاب بثلاث ورقات، وتاريخ النسخة التي وقفت عليها مكتوبة في صفر سنة أربع وسبعين وخمس مئة، وقد رأيت فيها أحاديث يسيرة زائدة على الروايات المشهورة، وهي خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات. انتهى^(٣).

وقيل: إنه مُتَوَاتِرٌ، وحُمِلَ على التواتر بالمعنى، فقد قال السيوطي في «منتهى

(١) رواه الإمام مالك في «موطأ» محمد بن الحسن الشيباني (٩٨٣). وانظر: «منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ٣٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١).

وقد رواه من طريق مالك البخاري (٥٤)، ومسلم (١٩٠٧)، والنسائي (٣٤٣٧) وغيرهم.

(٣) انظر: «منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ٣٨).

الآمال:»: وَرَدَ فِي مُطْلَقِ النِّبَةِ مِنْ غَيْرِ خُصُوصٍ هَذَا اللَّفْظِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ جَدًّا تَزِيدُ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ. ثُمَّ سَاقَهَا^(١).

وقيل: إِنَّ مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ أَرَادَ التَّوَاتُرَ فِي آخِرِ السَّنَدِ مِنْ عِنْدِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ^(٢).
قلتُ: ومع تواتره بالمعنى كما قيل، فَصَحَّتهُ مَقْطُوعٌ بِهِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَجِيءُ
نَقْلُهُ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ الصَّلَاحِ الشَّهْرَزُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
مِنْ أَنَّ جَمِيعَ مَا حَكَّمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِصَحَّتهُ فِي كِتَابَيْهِمَا مُجْتَمِعَيْنِ وَمُنْفَرِدَيْنِ
- سِوَى مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحُفَّاظِ - مَقْطُوعٌ بِصَحَّتهُ^(٣)،
وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنَ الْمُتَّفَقَةِ؛ فَهِيَ كَالْمَتَوَاتِرِ لَفْظًا فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ، وَمَا أُوْرِدَ عَلَيْهِ
سَيَجِيءُ دَفْعُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَمَا قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ يَكُونُ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ النَّاسِ مَرْدُودًا لَكُونِهِ فَرْدًا؛
لَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي فَرْدٍ لَمْ يُصَحِّحْهُ الشَّيْخَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا سَالِمًا عَنْ
النَّقْدِ؛ بِنَاءً عَلَى مَا أَصْلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.
ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى شَرْحِ الْحَدِيثِ، وَنَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -:

«إِنَّمَا»: لِإِفَادَةِ قَصْرِ وُجُودِ الْأَعْمَالِ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ - مِنْ كَوْنِهَا طَاعَاتٍ،
أَوْ مَعَاصِيٍّ، أَوْ مُبَاحَاتٍ - عَلَى النَّيَّاتِ قَصْرًا إِضَافِيًّا، بِالإِضَافَةِ إِلَى صُورِ الْأَعْمَالِ.
«الْأَعْمَالُ»: جَمْعُ (عَمَلٍ)، وَفَسَّرَهُ الْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ»: بِحَرَكَةِ

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٤).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ١٦١)، و«طرح الثريب» للعراقي (٢/ ٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٨).

(٣) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٩).

الْبَدَنِ بَكُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ^(١)، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْقَامُوسِ» مِنْ تَفْسِيرِ الْعَمَلِ بِالْفِعْلِ، وَتَفْسِيرِ الْفِعْلِ بِحَرَكَةِ الْإِنْسَانِ^(٢)، فَيَشْمَلُ الْقَوْلَ كَمَا يَشْمَلُ فِعْلَ سَائِرِ الْجَوَارِحِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ أَحَدُ أَنْوَاعِ الْعَمَلِ بِهَذَا الْمَعْنَى، لَكِنَّ الْعَمَلَ إِذَا أُطْلِقَ لَا فِي مُقَابَلَةِ الْقَوْلِ، وَدَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ جَمِيعِ أَنْوَاعِهِ؛ شَمَلَ الْجَمِيعَ؛ كَهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْأَعْمَالَ لَمْ تُذَكَّرْ فِي مُقَابَلَةِ الْأَقْوَالِ، وَكَوْنُهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّيَّاتِ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْعُمُومِ.

وَمِنْ أَدَلَّةِ اخْتِلَافِهَا بِاخْتِلَافِ النِّيَّاتِ: مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتُ، وَلَكِنْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ». الْحَدِيثُ^(٣).

وَمِنْهَا: حَدِيثُ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ النَّجَّارِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ كَرِيمَةٌ عَلَى اللَّهِ، مَنْ قَالَهَا مُخْلِصًا اسْتَوْجَبَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ قَالَهَا كَاذِبًا عَصَمَتْ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَكَانَ مُصِيرُهُ إِلَى النَّارِ»^(٤).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ وَغَيْرِهِ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِثَّةَ مَرَّةٍ، إِلَّا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَلَمْ يُرْفَعْ لِأَحَدٍ يَوْمَئِذٍ عَمَلٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِهِ، إِلَّا مَنْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ»^(٥).

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٥٣).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: عمل وفعل).

(٣) رواه مسلم (١٩٠٥). وتقدم في أوائل هذه الرسالة.

(٤) رواه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٤٥٩)، وفي إسناده أحمد بن محمد بن غالب المعروف بغلام خليل، كذاب يرى وضع الحديث. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٨٢/١٣).

(٥) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٦٠٢١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وهذا الحديث وأمثاله صريحةٌ في إطلاق العمل على القول.

هذا، وإذا أُطلقَ في مُقابَلَةِ القولِ، فيُرادُ به حركاتُ الجوارحِ ما عدا اللِّسانَ بقرينة المُقابَلَةِ، فلا يشمَلُ الأقوالَ، وذلكِ مثْلُ حديثِ ابنِ مسعودٍ موقوفاً عند ابنِ أبي الدنيا: لا يَنْفَعُ قولٌ إلَّا بعملٍ، ولا يَنْفَعُ قولٌ وعملٌ إلَّا بِنِيَّةٍ، ولا يَنْفَعُ قولٌ وعملٌ ونِيَّةٌ إلَّا بما وافقَ السُّنَّةَ^(١).

ومثْلُ حديثِ عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً عند ابنِ ماجه: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ، وقولٌ باللِّسانِ، وعملٌ بالأركان»^(٢).

= ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٩٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨٦/١٠): رواه الطبراني، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك، وهو متروك.

(١) عزاه لابن أبي الدنيا وضَعَفَ إسناده ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» (٧٠/١)، ولم أقف عليه في مؤلفاته المطبوعة، وقد استدركه محقق «الإخلاص والنية» لابن أبي الدنيا من نقل ابن رجب السابق عنه.

ورواه الآجري في «الشرعية» (٢٥٧)، ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١٠٨٩) موقوفاً على علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما، ورواه عن ابن مسعود رضي الله عنه أبو يعلى الفراء في «أماليه» (١١).

وروي كذلك عن سعيد بن جبير، وسفيان الثوري، والحسن وغيرهم، وروي مرفوعاً.

(٢) رواه ابن ماجه (٦٥)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٧٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٥٦/٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢٠٣/٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٦٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٥٤) و(٨٥٨٠)، والآجري في «الأربعين» (١٢)، وابن ثرثال في «جزئه» (٢٤٢)، وتمام في «فوائده» (٧٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦)، جميعهم من طريق عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، عن عليّ الرضا، عن موسى الكاظم، عن جعفر الصادق، عن محمد الباقر، عن علي زين العابدين، عن الحسين، عن علي رضي الله عنهم.

والحديث حكم عليه بالوضع جماعة من الأئمة، كابن الجوزي في «الموضوعات» (١٢٨/١)، =

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري»: لفظُ العملِ يتناولُ فعلَ الجوارحِ حتى اللسان، فتدخلُ الأقوالُ، قال ابنُ دَقِيقِ العيد: وأخرَجَ بعضهم الأقوالَ، وهو بعيدٌ، ولا تردُّدٌ عندي في أنَّ الحديثَ يتناولُها^(١)، وأمَّا التَّروكُ؛ فهي وإن كانتُ فِعْلٌ كَفٌّ، لكن لا يُطْلَقُ عليها لفظُ العملِ.

وقد تُعَقَّبَ على مَنْ سَمَّى القولَ عملاً لكونه عملَ اللسان: بأنَّ مَنْ حَلَفَ لا يعمَلُ عملاً، فقال قولاً؛ لا يحنثُ.

وأجيب: بأنَّ مرجعَ اليمينِ إلى العُرفِ، والقولُ لا يُسمَّى عملاً في العُرفِ، ولهذا يُعْطَفُ عليه، والتَّحْقِيقُ أنَّ القولَ لا يدخلُ في العملِ حقيقةً، ويدخلُ مجازاً، وكذا الفعلُ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ بعد قوله: ﴿زُحِرْفَ الْقَوْلِ﴾ [الأنعام: ١١٢]. انتهى^(٢).

أقول: إذا كان الأصلُ في الإطلاقِ الحقيقةَ، فلا يُعَدَّلُ عنها إلا لضرورة، وقد أُطْلِقَ العملُ على القولِ في الأحاديثِ الكثيرة.

منها: ما مرَّ.

ومنها: عَدُّ التَّكْبِيرِ والتَّسْبِيحِ والتَّحْمِيدِ والتَّهْلِيلِ والاستغفارِ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ؛ كما في حديثِ أَبِي ذَرٍّ عند مسلمٍ والشافعي وغيرهما^(٣)، وقد عُدَّ

= والسيوطي في «اللائع المصنوعة» (٣٧ / ١)، وساقه ابن حبان في «المجروحين» (٨١ / ١٢) ضمن الأحاديث المستنكرة التي رواها علي الرضا.

(١) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دَقِيقِ العيد (٤٨ / ١ - ٤٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ١).

(٣) رواه الإمام أحمد (٢١٤٧٣)، ومسلم (٧٢٠)، والبزار في «مسنده - البحر الزخار» (٢٩١٧)

= وغيرهم، ولم أقف على رواية الإمام الشافعي التي ذكرها المصنف رحمه الله.

الصَّدَقَةُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ كَمَا سَيَأْتِي،
وَالْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ.

ومنها: ما ورد^(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، قال: أقول: لا إله إلا الله. أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» عنه^(٢).

ولا ضرورة هنا للعدول عنها، فلا حاجة إلى دعوى دخوله في العمل مجازاً.
ويزيده تأكيداً: أَنَّ الْأَقْوَالَ الَّتِي هِيَ حَسَنَاتٌ أَوْ سَيِّئَاتٌ مُحْصَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي
صَحَائِفِ الْأَعْمَالِ بَلَا شَكٍّ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿تَأْيِذُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يَكْتُبُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، لَا
يَكْتُبُ: يَا غَلَامُ أَسْرِجِ الْفَرَسَ، يَا غَلَامُ اسْقِنِي الْمَاءَ. أَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ الْحَاكِمُ
وَصَحَّحَهُ - مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ^(٣)، فَيَشْمَلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يَقَادِرُ
صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ:
«إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصَاهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوفِّيَكُمْ بِهَا»^(٤).

ووردَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً: «فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: وَعِزَّتِكَ مَا كَتَبْنَا إِلَّا مَا

= ولفظ مسلم: «يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى».

(١) في (ب): «روي».

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٥).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣٧٣٠)، والضياء في «المختارة» (٣٠٧).

(٤) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

عَمِلَ»^(١)، فأطلق الأعمال على كل ما هو مَحْصِيٌّ مكتوبٌ، ومنها الأقوال، بل وفي آخر الآية: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وقال: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦].

وأيضاً: إِنَّ الأقوال لا شك أنها تُوزَنُ، ولا تُوزَنُ إلا الحسناتُ والسيئاتُ، وقد أُطلقَ الحسنةُ على (لا إله إلا الله) وغيرها من الباقيات الصالحات في حديث عثمان بن عفان عند ابن أبي الدنيا في «فضل لا إله إلا الله»^(٢).

وقد ورد من حديث ابن عباسٍ عند البيهقي: أَنَّ الحسناتِ بعد الوزنِ تُوضَعُ في الجنة عند منازلِه، ثم يُقال: الحقُّ بعمليكَ، ومثله في السيئات^(٣).

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٣)، وتاممه: «إذا كان يوم القيامة جيء بالأعمال في صحف مُخْتَمَةٍ، فيقول تبارك وتعالى: اقبلوا هذا ودعوا هذا، فتقول الملائكة: وعزتك ما كتبنا إلا ما عمل، قال: صدقتم، إِنَّ عمله كان لغير وجهي، فإني لا أقبل اليوم إلا ما كان لوجهي». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٣٩٦): رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح.

(٢) في (ب): «فضل الإله». ولم أقف على اسم بهذا العنوان لابن أبي الدنيا. والأثر رواه الإمام أحمد (٥١٣)، والطبري في «تفسيره» (٢٧٥ / ١٥)، والبزار في «مسنده - البحر الزخار» (٤٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٦٠)، والضياء في «المختارة» (٣٢٣) أنه قيل لعثمان: ما الباقيات الصالحات؟ قال: هن لا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. قال ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص: ١١٠): هذا حديث حسن، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧٧) من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو من أوهى الطرق عنه. الكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وأيضاً: أُطْلِقَ الباقيات الصالحات على الكلمات المعروفة، وورد: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وبالله التوفيق.

ثم أقول: إنَّ التَّركَ إذا أُريدَ به كَفُّ النَّفسِ فهو فِعْلٌ اختياريٌّ، فإنَّ قُوبَلَ الفعلُ والعملُ^(١) به؛ فلا يَشْمَلُهُ العملُ حينئذٍ بقريئةِ المقابلةِ، وإنَّ أُطْلِقَ العملُ أو الفعلُ بلا مُقَابَلَةٍ بالتَّركِ، وكانت ثَمَّةُ قريئةُ العمومِ شَمَلَهُ مثلُ هذا الحديثِ؛ لأنَّ الكَفَّ فعلٌ اختياريٌّ للنَّفْسِ، وكلُّ فِعْلٍ اختياريٍّ يَخْتَلِفُ باختلافِ النِّيَّاتِ، وقد صَحَّ: «إذا أَرَادَ عِبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً» إلى قوله: «وإنَّ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً»، وفي لفظٍ: «وإنَّ تَرَكَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّايَ»^(٢)، ومفهومُهُ أنه إذا لم يَتَرَكَهَا مِنْ أَجْلِ اللَّهِ لَا يُكْتَبُ لَهُ حَسَنَةٌ، وهو كذلك كما قال الغزاليُّ وغيرُهُ^(٣).

وورد: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(٤).

فنقول: الكَفُّ إنَّ كَانَ تَرَكَاً لِلشَّرِّ لله فهو خَيْرٌ، وإنَّ كَانَ تَرَكَاً لِلخيرِ^(٥) بلا عُذْرٍ فهو شَرٌّ، والعملُ قد أُطْلِقَ على الخيرِ والشَّرِّ، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٦) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

(١) في (ب): «بالعمل».

(٢) تقدم تخريجهما.

(٣) انظر: «إحياء علوم الدين» (٣/ ٤١)، و«طرح الشريب» للعراقي (٨/ ٢٣١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٣٢٦).

(٤) رواه الترمذي (٢٣١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و(٢٣١٨) مرسلًا عن علي بن الحسين.

ورواه الإمام أحمد (١٧٣٣) عن الحسين بن علي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٨): رواه أحمد والطبراني في الثلاثة بالرواية الأولى - أي: رواية الحسين -، ورجال أحمد والكبير ثقات.

(٥) في (ب): «خير تعين» بدل من «للخير».

وَيُوضِّحُهُ: أَنَّ الْكَفَّ قَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَدَقَةٌ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «كُفَّ شَرَّكَ عَنِ النَّاسِ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ». رواه ابن أبي الدنيا في «الصَّمت»^(١).

وفي حديث معاذٍ عند الدَّيْلَمِيِّ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ حِفْظُ اللِّسَانِ»^(٢).

وحديث أبي هريرة: «يَكْفُ شَرَّهُ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ». رواه ابن السُّنِّي فِي «الطَّبِّ»، وأبو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ»^(٣).

والأصلُ فِي الإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ، وَلَا صَارْفَ، وَلَا سِيِّمَا وَقَدْ وَرَدَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(٤)، وَتَرَكُ الشَّرَّ وَالْأَذَى مِنَ الْمَعْرُوفِ بِلَا شُبْهَةٍ.

وَالصَّدَقَةُ قَدْ عُدَّتْ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الدَّيْلَمِيِّ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّهْلِيلُ

(١) رواه هكذا مختصراً ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٦٨). ورواه بأطول منه مسلم (٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢١١).

(٢) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٣) بلفظ: «أفضل الصدقة صدقة اللسان الشفاعة، بها تحقن الدماء، وبها يفك الأسير» من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه. وقد عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٧٥٢/١)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (٥٥٤/٣) إلى «مسند الفردوس» من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. قال المناوي في «فيض القدير» (٤٠/٢): رمز المصنف لضعفه، ووجهه أن فيه حبيب بن جحدر. قال الذهبي: كذبه شعبة والقطان.

(٣) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٥)، وفي «حلية الأولياء» (٣٠٧/٨). وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٥٧٤/٢)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (٤٣٤/٦) إلى ابن السني في «الطب».

(٤) رواه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

والتَّكْبِيرُ، ثم الصَّدَقَةُ، ثم الصَّيَامُ^(١)، فالكَفُّ عن الأذى والشرِّ من أفضل الأعمال، فالتَّروكُ من الأعمال، وهو المطلوب، وفي الحديث دليلٌ أيضاً على أنَّ القولَ من الأعمال، فتنبَّه له.

ويزيده^(٢) وضوحاً: حديثُ أبي جُحَيْفَةَ رفعه: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ حِفْظُ اللِّسَانِ». أخرجَه أبو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ «الثَّوَابِ»، والبيهقيُّ فِي «الشُّعْبِ»^(٣). قال القَسْطَلَانِيُّ: وقد أُطْلِقَ - أي: العملُ - على حركة النَّفْسِ؛ فعلى هذا يُقال: العملُ إحداثُ أمرٍ قولاً كان أو فعلاً بالجراحة أو بالقلب. انتهى^(٤).

أقول: إذا جعلَ الحركةَ المأخوذةَ في تعريفِ الفعلِ المفسَّرِ به العملُ أعمَّ من الحِسِّيَّةِ والمعنويَّةِ؛ كانت أفعالُ القلوبِ كُلُّها داخلةً في الأعمالِ، ويدلُّ لكونها أعمَّ من الحِسِّيَّةِ والمعنويَّةِ: أنه وردَ^(٥) الأمرُ بالتَّفَكُّرِ فِي خَلْقِ اللَّهِ، والنَّهْيُ عَنِ التَّفَكُّرِ فِي ذَاتِ اللَّهِ فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ^(٦)، وأنه تعالى قال: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

(١) رواه بهذا اللفظ الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٧)، وفي أوله: «أفضل العبادة».

(٢) في (ع): «ويزيدك».

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٩٩)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١/١٠٢)، وابن حجر في «الإمتاع» (ص: ٥٦)، وعزاه في «فتح الباري» (١١/٣٠٩) إلى كتاب «الثواب» لأبي الشيخ والبيهقي في «الشعب». وحسَّنَ إسناده المناويُّ في «التيسير» (١/٣٨).

(٤) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٥٣).

(٥) في (ع): «ورود» بدل من «أنه ورد».

(٦) من ذلك ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٣١٩) من حديث ابن عمر يرفعه: «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله».

وروى أبو الشيخ في «العظمة» (٤) من حديث أبي ذر يرفعه: «تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله فتهلكوا»، وفي الباب أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة أخرى. قال السخاوي في «المقاصد =

[يونس: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢]، وأنه تعالى أثنى على أولي الألباب الذين يتفكرون في خَلْقِ السموات والأرض^(١)، وورد الوعيدُ في قوله ﷺ: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا». رواه جماعةٌ من حديث عائشة، منهم ابنُ حبان^(٢).
والتَّفَكُّرُ: حركةٌ معنويَّةٌ في المعقولات؛ كما هو معلومٌ مُقَرَّرٌ.

وفي «القاموس»: الفِكْرُ - بالكسر - وَيُفْتَحُ: إعمالُ النَّظَرِ في الشيء^(٣).

وقال: (أَعْمَلَ رَأْيَهُ)؛ عَمِلَ بِهِ، وقد فسَّرَ العملَ بالفعل، والفعلَ بالحركة^(٤)، فهو أعمُّ من الحِسِّيَّةِ والمعنويَّةِ، والله أعلمُ.

وَالْفِكْرُ يَخْتَلِفُ باختلاف النِّيَّاتِ، فإنَّ اللهَ كما أثنى على الذين يتفكرون في خَلْقِ السماوات اعتباراً، ذَمَّ مَنْ تَفَكَّرَ في أمرِ القرآنَ لِيَطْعَنَ فيه، حيث قال: ﴿سَأَرْهُقُهُ صَعُودًا﴾ (١٧) إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُؤْتَرٌ﴾ [المذثر: ١٧ - ٢٤].

وأيضاً: إِنَّ الإنسانَ ليس مُجَرَّدَ البدنِ، بل مجموعُ القلبِ والقالبِ، وهو مُخَاطَبٌ بالتكاليفِ بِجُمْلَتِهِ، وأفعالُ القالبِ وإنْ كانت كُلُّها للقلبِ مِنْ وَجْهِه؛ لَأَنَّهَا

= الحسنة (١/ ٢٦١): وأسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوةً، والمعنى صحيح.
(١) قال تعالى: ﴿إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (١١) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿[آل عمران: ١٩٠ - ١٩١].
(٢) رواه مطولاً الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٤٦١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٦٦٦)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٠٩/٢) أيضاً إلى عبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في «التفكير»، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن عساكر، وإسناده صحيح.
(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: فكر).

(٤) المصدر السابق (مادة: عمل وفعل).

بإشارته كما يدلُّ عليه: «ألا إنَّ في الجسدِ مُضْغَةً، إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسدُ كُلُّهُ» إلى قوله: «ألا وهي القلبُ»^(١) لكنَّ القلبَ له أفعالٌ تخصُّه، وتقبَّل الاختلافَ باختلاف النِّيَّاتِ في الجُمْلَةِ، فلا وجهَ لإخراجها من عُموم الأعمال.

ويزيده وضوحاً وتأيداً:

حديثُ أبي هريرةَ في «الصَّحيح»: «أفضلُ الأعمالِ إيمانُ بالله ورسوله»^(٢).
وحديثُ معاذٍ عند أحمد: «أفضلُ الأعمالِ الإيمانُ بالله وحده»^(٣).
وحديثُ رجلٍ من خُثَمٍ عند ابنِ عديٍّ: «أحبُّ الأعمالِ إلى الله إيمانُ بالله»^(٤).

-
- (١) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النُّعْمَانِ بنِ بشير رضي الله عنه.
- (٢) رواه البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣)، ولفظ البخاري: أن النبي ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور».
- (٣) رواه الإمام أحمد (١٩٠١٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٦٣٦)، وفي «الجهاد» (٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٨١١). ولفظ أحمد: أن النبي ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله وحده، ثم الجهاد، ثم حجة برة تفضل سائر العمل كما بين مطلع الشمس إلى مغربها».
- قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٧/٣): رجال أحمد رجال الصحيح.
- (٤) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٩٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٨٣٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥١/٨): رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير نافع بن خالد الطاحي، وهو ثقة. وتوقف فيه ابن حجر في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦٧/١) فقال: هذا إسناد فيه مقال، نافع ما علمته، ولم أره في شيء من كتب الجرح والتعديل، وباقي رجال الإسناد ثقات على شرط مسلم.
- قلت: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٥٧/٨)، ولم يحك فيه شيئاً، فهو مجهول الحال، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢١٠/٩).

وقد عزا المصنف رحمه الله الحديث إلى ابن عدي متابعاً بذلك تفرَّد المتقي الهندي في «كنز العمال» (٨٢٢/١٥) بنسبته إليه، ولم أقف عليه في «الكامل» أو غيره من مؤلفاته، والله أعلم.

وحديثُ عبادة بن الصَّامِتِ عند أحمدَ والطَّبْرَانِيَّ وغيرَهما، وحُسْنُ: «أفضلُ الأعمالِ إيمانُ بالله وتصدقُّ به»^(١).

وحديثُ أبي ذَرٍّ في «الصَّحيح»: «أفضلُ الأعمالِ إيمانُ بالله، وجهادٌ في سبيلِ الله»^(٢).

إلى غير ذلك.

وأما قولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ في «فتح الباري»: وأما عملُ القلبِ؛ كالنِّيةِ، فلا^(٣) يتناولُها الحديثُ؛ لئلا يلزمَ التَّسْلُسُ والمعرفة، وفي تناولها نظرٌ. قال بعضهم^(٤): هو مُحالٌ؛ لأنَّ النِّيةَ قصدُ المَنوِيِّ، وإنما يَقْصِدُ المرءُ ما يَعْرِفُ، فيلزمُ أن يكونَ عارفاً قبل المعرفة. انتهى^(٥) = ففيه نظر:

أما أولاً: فلأنَّ النِّيةَ ليست من الأفعال الاختيارية للقلب كما مرَّ بيانه في المُقدِّمة، وأنَّ تسميتها اختيارية باعتبار سببها الذي هو فعلٌ اختياريٌّ؛ كالإصغاء إلى خاطر الأول - والحديثُ يشمله كما مرَّ - فإنه يَخْتَلِفُ باختلاف النِّيَّاتِ، فإن

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٧١٧)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٥٢)، وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» (٤٩)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٥)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٥٩٩)، والفاكهي في «فوائده» (١٩٦)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (١٥٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٦٥٣). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠١): رواه أحمد، وفي إسناده ابن لهيعة.

(٢) رواه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (٨٤).

(٣) في النسخ الثلاث: «فالنية، ولا»، والتصويب من «فتح الباري».

(٤) كالصرصري في «التعيين في شرح الأربعين»، وابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٧٢/٢).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١).

الْخَاطِرَ قَدْ يَكُونُ سَيِّئًا وَقَدْ يَكُونُ حَسَنًا، فَالْإِصْغَاءُ بِحَسَبِهِ، وَلَا يَلْزَمُ تَسْلُسُلٌ؛
إِذَا لَا يَلْزَمُ مَنْ تَوَقَّفَ نِيَّةَ بَعْضِ الْأَعْمَالِ إِلَى تَحْصِيلِهَا بِالتَّفَكُّرِ أَنْ يَكُونَ نِيَّةُ كُلِّ
فِعْلٍ اخْتِيَارِيٌّ كَذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ اللَّهُ يُلْقِيَ خَاطِرَ فِعْلٍ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ يَخْلُقُ بَعْدَهُ
اعْتِقَادًا لِلنَّفْعِ فِيهِ، ثُمَّ شَوْقًا إِلَيْهِ، ثُمَّ إِرَادَةً لَهُ مُتَّهِيَةً إِلَى الْفِعْلِ، كُلُّ ذَلِكَ بِلَا
مُعَارَضَةٍ خَاطِرٍ آخَرَ؛ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُلْقِيَ خَاطِرًا آخَرَ مُعَارِضًا لِلأَوَّلِ، وَهَكَذَا
حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ،
فَانْتَفَى لُزُومُ التَّسْلُسُلِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا التَّصَوُّرُ أَوْ التَّصَدِيقُ، وَأَيًّا مَا كَانَ فَلَا
دَوْرَ؛ إِذَا الْمَطْلُوبُ تَحْصِيلُهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مِنْ وَجْهِ إِذَا طَلَبُ الْمَجْهُولِ مُطْلَقًا
مُحَالٌ، وَمَجْهُولًا مِنْ وَجْهِ لَأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَاصِلٌ، وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ
مُحَالٌ، وَكَلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ.

وَأَيْضًا: قَدْ مَرَّ أَنَا بَيَّنَّا أَنَّ التَّصَدِيقَ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ مُسَبَّوقٌ بِالْمَعْرِفَةِ، لَا نَفْسُ
الْمَعْرِفَةِ، وَكُلُّ فِعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ النِّيَّةِ، وَلَا دَوْرَ؛ لَأَنَّ الْعَاقِلَ عِنْدَ بُلُوغِ دَعْوَةِ
النَّبِيِّ إِلَيْهِ إِنْ صَدَّقَهُ ابْتِدَاءً بِلَا نَظَرٍ لَشَرْحِ اللَّهِ صَدْرَهُ بِقَذْفِ النُّورِ الْكَاشِفِ لِصِدْقِ
دَعْوَى النَّبِيِّ؛ كَانَ، وَإِلَّا فَالنَّظَرُ فِي أَمْرِهِ عِنْدَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ أَرْجَحُ بِمُقْتَضَى الْعَقْلِ مِنْ
الْإِعْرَاضِ وَتَكْذِيبِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَظْنَةٌ هَلَاكِ؛ لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ، وَتَوْجِيهِ الْقَصْدِ إِلَى
النَّظَرِ إِلَى أَمْرِهِ لَا خَطَرَ فِيهِ عَقْلًا؛ لِأَنَّهُ إِمَّا صَادِقٌ؛ فَفِي تَصَدِيقِهِ الْفَوْزُ، وَإِمَّا كَاذِبٌ؛
فَفِي انْكَشَافِ حَالِهِ الرَّاحَةُ مِنَ الْقَلْقِ الْحَاصِلِ مِنْ احْتِمَالِ الصِّدْقِ، وَكَلَّمَا كَانَ النَّظَرُ
أَرْجَحَ كَانَ سَبَبًا لَانْبِعَاطِ الْقَصْدِ إِلَى النَّظَرِ فِي أَمْرِهِ، الْمُؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ بِصَدْقِهِ،
الْمُؤَدِّي إِلَى تَصَدِيقِهِ فِيمَا جَاءَ بِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وهذا التقريرُ أوفى مما نقله الحافظُ عن شيخه السَّراجِ البُلْقِينِيّ في ردِّ الثاني كما يظهر بالمراجعة^(١)، وبالله التَّوفيقُ.

ثم نقولُ: قال الحافظ ابنُ حجرٍ: «الأعمالُ» تقتضي عامِلين، والتَّقديرُ: الأعمالُ الصادرةُ من المُكلِّفين، وعلى هذا: هل تخرجُ أعمالُ الكفار؟ الظَّاهرُ الإخراجُ؛ لأنَّ المرادَ بالأعمالِ أعمالُ العبادة، وهي لا تصحُّ من الكافر وإن كان مُخاطباً بها، مُعاقباً على تركها، ولا يرُدُّ العتقُ والصَّدَقَةُ؛ لأنهما بدليلٍ آخر. انتهى^(٢).

أقول: وهذا عجيبٌ^(٣) منه وممَّن قال بقوله من السَّابِقين واللاحقين؛ إذ لا دليلَ في الحديث يدلُّ على أنَّ المرادَ بالأعمالِ أعمالُ العبادة؛ لأنَّ الأعمالَ جمعٌ مُحلَّى بـ(أل)، وهو من صِيغِ العُموْم، فيُعْمُ كُلُّ فعلٍ اختياريٍّ طاعةً كان أو معصيةً أو مُباحاً، من كُلِّ مُكلَّفٍ مؤمنٍ أو كافرٍ، ولا مُخَصَّصٍ لها بالعبادات، لا مُتَّصلاً ولا مُنْفَصِلاً، ولا سيَّما أنَّ الحافظَ رَحِمَهُ اللهُ قد نقلَ عن البيضاويِّ: أنَّ النِّيةَ في الحديثِ محمولةٌ على المعنى اللُّغويِّ لِيَحْسُنَ تطبيقُهُ على ما بعده، وتقسيمُهُ أحوالَ المهاجرِ، فإنَّه تفصيلٌ لِمَا أُجْمِلَ. انتهى كما مرَّ النَّقْلُ عنه^(٤).

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/١): وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله: إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسلّم، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا؛ لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يدبّره، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحققه لم تكن النية حينئذ محالاً.

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١).

(٣) في (ع): «عجب».

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٣/١)، و«تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١٩/١ - ٢١).

فإنَّ المناسبَ لعمومِ النِّيَّةِ عمومُ الأعمالِ، وأيضاً كما أنَّ أهلَ الجَنَّةِ تتفاوتُ درجاتُهم بالأعمالِ، كذلك أهلُ النَّارِ تتفاوتُ درجاتُهم بالأعمالِ، قال تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

وفي حديثِ سُمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ مِنْ أَهْلِ النَّارِ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى كَعْبِيهِ، وَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى حُجْرَتِهِ^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ إِلَى تَرَاوِيهِ، مَنَازِلُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾»^(٢).

وعن قتادة قال: فهي والله منازلُ أعمالِهِمْ^(٣).

وَلَا شَكَّ أَنَّ أَعْمَالَهُمْ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّيَّاتِ كَأَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا وَجْهَ لِإِخْرَاجِهَا مِنْ شُمُولِ الْأَعْمَالِ لَهَا، وَشُمُولِ النِّيَّاتِ لِنِيَّاتِهَا، فَإِنَّهُ تَخْصِصٌ مِنْ غَيْرِ مُخْصَّصٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَتَلَخَّصَ مِمَّا تَقَرَّرَ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي هِيَ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّيَّاتِ، سَوَاءٌ كَانَتْ - أَيْ: الْأَعْمَالُ - بِالْأَرْكَانِ أَوِ اللِّسَانِ أَوِ الْجَنَانِ، طَاعَاتٍ كَانَتْ أَوْ مَعَاصِيٍّ أَوْ مُبَاحَاتٍ، مِنْ أَيْ^(٤) مُكَلَّفٍ كَانَ مُؤْمِنٍ أَوْ كَافِرٍ = تَوَجَّدَ فِي ذَوَاتِهَا وَفِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ مِنْ كَوْنِهَا طَاعَاتٍ أَوْ مَعَاصِيٍّ أَوْ مُبَاحَاتٍ إِلَّا «بِالنِّيَّاتِ»؛ أَيْ: بِنِيَّاتِهَا الصَّادِرَةِ هِيَ عَنْهَا.

(١) الْحُجْرَةُ: موضع شد السراويل. انظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١/١٩٣).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/٢٢٥٧)، ورواه مسلم (٢٨٤٥) وغيره دون ذكرٍ للآية، وهذا يرجح أن ذكر الآية مدرج من أحد الرواة، والله أعلم.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (١١)، والطبري في «تفسيره» (١٤/٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٢٣٩٢).

(٤) في (ب): «كل».

فالجائر والمجرور ظرفٌ مُستقرٌّ متعلِّقٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ عامٌّ هو: (توجد)، و(أل) خلفٌ عن الضمير، والباءُ للسببية، ويحتملُ المصاحبة، فإن كانت النِّيَّاتُ نِيَّاتٍ طاعاتٍ كانت الأعمالُ طاعاتٍ، وإن كانت نِيَّاتٍ معاصيٍ كانت الأعمالُ معاصيٍ، وإن كانت لا كذا ولا كذا؛ كانت الأعمالُ مُباحاتٍ.

فظهرَ من هذا: أنَّ الحديثَ ليس كما قالوا: إنَّه متروكُ الظاهر؛ لأنَّ العملَ قد يوجدُ بغيرِ نِيَّةٍ، فيكون المرادُ نَفْيَ أحكامِها كالصَّحَّةِ والكمالِ، لكنَّ الحَمْلَ على نَفْيِ الصَّحَّةِ أولى، إلى آخر ما ذكرنا في تقرير ذلك، وذلك لِمَا تبيَّن أنَّ المرادُ بـ«الأعمال» هو الأفعالُ الاختياريةُ مُطلقاً، وبـ«النِّيَّاتِ» هو القصدُ الأعمُّ الشَّامِلُ لقصدِ العباداتِ وغيرها من المعلوم المقطوعِ به أنَّه لا شيءٌ من الأفعالِ الاختياريةِ يوجدُ في حدِّ ذاته بلا نِيَّةٍ بالمعنى الأعمُّ بالضرورة؛ لأنَّه من مبادئها كما مرَّ تقريره^(١) في المقدمة وآخرِ الحديث؛ لكونه يُعلَّمُ منه أنه لا شيءٌ من الأعمالِ توجدُ في مراتبها الشرعيةِ إلا بِنِيَّاتِها، يدلُّ على أنه لا شيءٌ من الأعمالِ توجدُ في مرتبةِ كونها عباداتٍ إلا بِنِيَّاتِ العباداتِ.

وذلك لأنَّ آخرَ الحديثِ تفصيلٌ لإجمالِ أوَّله، وقد دلَّ على أنَّ الأعمالَ تختلفُ صورُها في كونها عباداتٍ أو غيرها باختلافِ النِّيَّاتِ، فدَلَّ على أنَّ الأعمالَ لا توجدُ في مراتبها الشرعيةِ من كونها عباداتٍ أو معاصيٍ أو مُباحاتٍ إلا بِنِيَّاتِها، فتقييدُنا وجودَ الأعمالِ - أي: الفعلِ العامِّ المُقدَّرِ الذي هو مُتعلِّقُ الظرفِ - بقولنا: في مراتبها الشرعية، إنما ذلك لِمَا اقتضاه آخرُ الحديثِ من أنه المرادُ، لا لتوقُّفِ إجراءِ الحديثِ على ظاهره عليه.

(١) في (ع): «كما تقرر».

فإن قلت: قالوا: يقع الطَّلَاقُ بصريحه بلا نيةٍ لإيقاع الطلاق.

قال النووي في «شرح مسلم»: وإن نوى بالصَّريحِ غيرَ مُقتضاه؛ دُيِّنَ فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يُقبلُ منه في الظَّاهر. انتهى^(١).

قلت: وقوع الطَّلَاقِ عند التَّكَلُّمِ بصريحه بغير نيةٍ الإيقاع ليس فعلاً اختياريّاً له، بل أمرٌ رتبته الشرعُ على فعله الاختياريّ، وهو التَّلَفُّظُ بالصَّريحِ، وكلُّ فعلٍ اختياريٍّ لا بُدَّ له من نيةٍ، لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ^(٢) من مبادئه، والمفروض أَنَّهُ لم يَنوِ به الإيقاعَ، فلا بُدَّ من نيةٍ أخرى.

وعبارةُ النووي صريحةٌ في ذلك حيث قال: «وإن نوى بالصَّريحِ غيرَ مُقتضاه»، ولم يقل: وإن لم يَنوِ بالصَّريحِ شيئاً، وإذا كان التَّلَفُّظُ بالصَّريحِ هو الفعلُ الاختياريّ^(٣) الذي لا بُدَّ له من نيةٍ؛ فهو بحسبِ النِّيةِ الصَّادرِ هو عنها: إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ، وإن مُباحاً فمباحٌ.

وأما وقوع الطَّلَاقِ فأمرٌ رتبته الشرعُ على صدور الصَّريحِ بأيِّ نيةٍ كان، كما رتبته على صدوره من السَّكران مع أَنَّهُ لا يفهمُ الخطابَ ولا قصدَ، فهو من بابِ خطابِ الوَضْعِ ورَبْطِ الأحكامِ بالأسباب؛ كترتبِ الدِّيةِ على القتلِ خطأً مع عَدَمِ كونِ قتلِ الإنسانِ مَنوياً بالرَّميِّ، فإنما الأعمالُ بالنيَّاتِ على كُلِّيتها، فلا شيءَ من الأفعالِ الاختياريةِ توجد في مراتبها الشرعيةِ - من كونها طاعاتٍ أو معاصيٍ أو مُباحاتٍ - إلا بنيَّاتها الصَّادرة هي عنها.

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٣/ ٥٤).

(٢) في (ب): «أنها».

(٣) في (ع): «العمل» بدل: «الفعل الاختياري».

ومنه يظهر أن ما في شرح البخاريّ المُسمّى «عمدة القاري» للعلامة أبي محمّد محمود بن أحمد العينيّ من أن الحديث عامٌ مخصوصٌ في أداء الدين، وردّ الودائع، والأذان، والتلاوة، والأذكار، وهداية الطريق، وإمطة الأذى، فإنّها عباداتٌ كلّها تصحّ بلا نيّة إجماعاً^(١) = كلامٌ غيرٌ مُحَرَّرٍ.

وكذلك ما في «فتح الباري» نقلاً عن ابن عبد السلام من أن النية إنّما تُشترطُ في العبادات التي لا تتميزّ بنفسها، وأما ما يتميزّ بنفسه فإنه ينصرفُ بصورته إلى ما وُضِعَ له؛ كالأذكار والأدعية والتلاوة؛ لأنّها لا تتردّد بين العباداة والعادة. انتهى^(٢).

أمّا الثاني^(٣): فلأنّها أفعالٌ اختياريةٌ، فلا بُدَّ لها من نيّة^(٤)، [و] ما يكون صورته غيرَ مُتردّدة بين العباداة والعادة جاز أن يُرائي بها النَّاسَ لغرضٍ نفسيٍّ مُحَرَّمٍ أو مُباحٍ، ولا شكَّ أنها حينئذٍ صورٌ عباداتٍ، لا عباداتٌ حقيقةً، وإنما الأعمالُ بنيّاتها لا بصورها، وإلاّ لكانت الهجرة إلى دنيا أو امرأةٍ عبادةً^(٥)، واللّازمُ باطلٌ بالنّصّ، وإن لم يُراءِ^(٦) بها النَّاسَ صاحبُها، والمفروضُ أنّها صورة^(٧) عبادةٍ، فتكون صادرةً بنيّة عبادةٍ، ولا بُدَّ لامتناعِ صدورِها بلا نيّةٍ أصلاً - لِمَا مرَّ - من توقّفِ كلّ فعلٍ اختياريٍّ على نيّةٍ، والمفروضُ انتفاءُ الرّياءِ والعادة.

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/ ٣١٤، ٣١).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤).

(٣) يعني: القسم الثاني من كلام ابن حجر، وسيأتي بعده تعقب القسم الأول من كلامه.

(٤) في (ع): «فلان» بدل: «فلأنّها أفعال اختيارية فلا بد لها من نية».

(٥) في (ب): «عبادات».

(٦) في (ع): «يرائي» بدل: «لم يراء».

(٧) في (ب): «صور».

وأما الأول: فلائنه إن أراد أنها عباداتٌ بلا نيةٍ تُصيرها عباداتٍ، فدعوى الإجماع في ذلك ممنوعة؛ للقطع بأنها إذا رآى بها لا تكون عباداتٍ.

والعجب من دعوى هذا الإجماع مع العلم بصحة نحو: «ولكنك قرأت القرآن ليُقَالَ: هو قارئٌ، فقد قيل»^(١).

نعم، إيصال الحقوق إلى أصحابها - وإن لم يُقصد به إبراء الذمة امتثالاً للأمر - يسقط به المطالبة، وصحته - بمعنى سقوط المطالبة - لا تستلزم صحة كونه عبادةً إذا لم ينو به ما يُصيرُه عبادةً؛ لأن سقوط المطالبة لا يتوقف على إيصال يكون عبادةً بالإجماع، لكن وقوعه في مرتبة كونه^(٢) عبادةً لا بد فيه من نيةٍ خاصةٍ تُصيرُه عبادةً؛ إذ لا شيء من الأعمال توجد في مرتبة الطاعة إلا بنيتها؛ كما مر من دلالة آخر الحديث عليه تفصيلاً، وأوله إجمالاً، وبالله التوفيق.

ومنه يظهر أيضاً أنه لا حاجة إلى ارتكاب مجازٍ ولا تقديرٍ مُضافٍ كما يقتضيه التقدير المذكور في كتب الحنفية، ومنها «شرح البخاري» للعلامة أبي محمد محمود بن أحمد العيني رحمه الله حيث قال: ثم التحقيق في هذا المقام هو أن الكلام لما دلّ عقلاً على عدم إرادة حقيقته؛ إذ قد يحصل العمل من غير نية، بل المراد بالأعمال حكمها باعتبار إطلاق الشيء على أثره وموجبه.

والحكم نوعان:

نوعٌ يتعلق بالآخرة، وهو الثواب في الأعمال المُفتقرة إلى النية، والإثم في الأفعال المُحرمة.

(١) رواه مسلم (١٩٠٥)، وقد تقدم.

(٢) في (ع): «كونها».

ونوعٌ يتعلّق بالدُّنيا، وهو الجوازُ، والفسادُ، والكرهَةُ، والإساءةُ^(١)، ونحو ذلك. والنوعان مُختلفان؛ بدليل أن مَبْنَى الأوّلِ على صِدْقِ العَزِيْمَةِ وخُلُوصِ النِّيَّةِ، فَإِنْ وُجِدَ وَجَدَ الثَّوَابُ، وإلَّا فلا، ومَبْنَى الثَّانِي على وُجُودِ الأَرْكَانِ والشَّرَائِطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الشَّرْعِ، حَتَّى لو وُجِدَت صَحَّ، وإلَّا فلا.

وَإِذَا صار اللَّفْظُ مَجَازاً عَنِ النَّوعَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ؛ كَانَ مُشْتَرَكاً بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْوَضْعِ النَّوعِيِّ، فلا يجوز إرَادَتُهُمَا جَمِيعاً، أَمَّا عِنْدَنَا؛ فَلأنَّ الْمُشْتَرَكَ لَا عُمُومَ لَهُ، وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؛ فَلأنَّ الْمَجَازَ لَا عُمُومَ لَهُ، بَلْ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِ النَّوعَيْنِ.

فَحَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى النَّوعِ الثَّانِي؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَهَمَّ مِنْ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ بَيَانُ الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ وَالصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّ صِحَّةَ الْأَعْمَالِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فلا يجوزُ الْوُضُوءُ بِدُونِهَا.

وَحَمَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى النَّوعِ الْأَوَّلِ؛ أَي: ثَوَابُ الْأَعْمَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ وَذَلِكَ لَوْجِهَيْنِ:

الأوّل: أَنَّ الثَّوَابَ ثَابِتٌ اتِّفَاقاً؛ إِذْ لَا ثَوَابَ بِدُونِ النِّيَّةِ، فَلَوْ أُريدَ الصَّحَّةُ أَيْضاً يَلْزَمُ عُمُومُ الْمُشْتَرَكِ أَوْ الْمَجَازِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لو حُمِلَ عَلَى الثَّوَابِ لَكَانَ بَاقِياً عَلَى عُمُومِهِ؛ إِذْ لَا ثَوَابَ بِدُونِ النِّيَّةِ أَصْلاً، بِخِلَافِ الصَّحَّةِ، فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِدُونِ النِّيَّةِ. انتهى^(٢).

وَذَلِكَ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ صِحَّةِ إِجْرَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَاسْتَغْنَى عَنْ ارْتِكَابِ

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ: «الإِبَاءَةُ»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «عَمْدَةِ الْقَارِي».

(٢) انْظُر: «عَمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِي (١/ ٣٠ - ٣١)، وَ«شَرْحُ التَّلْوِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ» لِلْفَتَّازَانِي

مَجَازٍ أَوْ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَنْتَهِضُ أَصْلًا لِمَا فَرَعَوْهُ عَلَيْهِ مِنْ تَرْجِيحِ
عَدَمِ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْوَضُوءِ، عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ مُؤَاخَذَاتٌ كَثِيرَةٌ أوردَهَا عَلَيْهِ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَعْضًا مِنْهَا بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ، لَا يَنْتَهِضُ الْجَوَابُ عَنْهَا أَوْ عَنْ
بَعْضِهَا إِلَّا بِالتَّكْلُفِ، وَبَعْدَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْ أَصْلِ التَّقْدِيرِ، لَا حَاجَةَ إِلَى التَّطْوِيلِ بِنَقْلِهَا.

ثُمَّ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي بَيَانِ الْحَدِيثِ - مَعَ أَنَّ فِيهِ^(١) إِجْرَاءَ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ -
يَنْتَضِمُّ النُّوعَيْنِ بِلَا تَكْلُفٍ وَلَا لُزُومٍ مَحْذُورٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى: لَا شَيْءَ
مِنَ الْأَعْمَالِ تَوْجُدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِنِّيَّاتِهَا الصَّادِرَةِ عَنْهَا؛ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِقَوْلِنَا:
لَا عَمَلٌ يَوْجَدُ فِي مَرْتَبَةٍ كَوْنَهُ طَاعَةً إِلَّا بِنِيَّةِ الطَّاعَةِ، وَمِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى
نِيَّتُهَا؛ انْتَفَى كَوْنُهَا طَاعَةً شَرْعًا، وَانْتِفَاءُ كَوْنِهَا طَاعَةً شَرْعًا هُوَ انْتِفَاءُ صِحَّتِهَا شَرْعًا،
وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ ثَوَابِهَا؛ إِذْ لَا ثَوَابَ شَرْعًا لَطَاعَةٍ لَا وَجُودَ لَهَا، وَلَا صِحَّةَ لَهَا
شَرْعًا بِالِاتِّفَاقِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ الْمُهَيْمِنَ الْخَلَّاقَ.

ثُمَّ الْمَذْكُورُ فِي كُتُبِ الْحَنَفِيَّةِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا: أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي التَّوَضُّعِ^(٢)
بُسُورِ الْحِمَارِ وَنَبِيذِ التَّمْرِ، وَلَيْسَتْ شَرْطًا فِيمَا عدا ذَلِكَ، بَلْ سُنَّةٌ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْحَلَبِيُّ فِي «غُنْيَةِ الْمُتَمَلِّي»: قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»: وَيُجْزِئُ الْوَضُوءُ
وَالْغُسْلُ بغيرِ النِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْكَرْخِيَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْوَضُوءَ بغيرِ النِّيَّةِ لَيْسَ الْوَضُوءُ
الَّذِي أَمَرَ بِهِ الشَّرْعُ، فَإِذَا لَمْ يَنْوَ فَقَدْ أَسَاءَ وَأَخْطَأَ وَخَالَفَ وَضُوءَ السُّنَّةِ، وَهَكَذَا قَالَ
الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ لَا يُثَابُ وَلَا يَصِيرُ مُقِيمًا لِلْوَضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ. انْتَهَى^(٣).

(١) فِي (ب): «أَنَّهُ فِي».

(٢) كَذَا فِي النسخ الثلاث، وَهُوَ مِنَ الْأَخْطَاءِ اللَّغْوِيَّةِ الشَّائِعَةِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: (التَّوَضُّعُ). انْظُرْ: «دَرَّةُ

الْغَوَاصِ» لِلْحَرِيرِيِّ (ص: ١١٥).

(٣) انْظُرْ: «غُنْيَةُ الْمُتَمَلِّي فِي شَرْحِ مَنِيَةِ الْمُصَلِّي» لِلْحَلَبِيِّ (ص: ٥٤).

وَمُلَخَّصُ مَا ذَكَرُوهُ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِيهِ أَمْرَانِ:

أحدهما: أَنَّ الوضوءَ له جِهَتَانِ: جهةٌ كونه عبادَةً، وَمِنْ هَذِهِ الْحَيَثِيَّةِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ النِّيَّةِ، وَجَهَةٌ كونه شرطاً للصَّلَاةِ كطَهَارَةِ الثَّوبِ وَنَحْوِهَا، وَمِنْ هَذِهِ الْحَيَثِيَّةِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ كونه شرطاً لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كونه عبادَةً؛ إِذِ الصَّلَاةُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى وَجُودِهِ، لَا عَلَى كونه عبادَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ لَيْسَ فِيهَا مَا يُشْعِرُ بِالنِّيَّةِ، فَتَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهَا، فَاشْتِرَاطُهَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ يُؤَدِّي^(١) إِلَى رَفْعِ الْإِطْلَاقِ وَتَقْيِيدِهِ، وَهُوَ نَسْخٌ، وَالنَّسْخُ لِلْمَتَوَاتِرِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِهِمْ: أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ. وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا بَحْثٌ:

أَمَّا فِي الْأَوَّلِ: فَلِأَنَّ الْوُضُوءَ قَدْ يَكُونُ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ مَرْفُوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»^(٢)، وَقَدْ يَكُونُ لَهُ جِهَتَانِ كَمَا ذَكَرْتُمْ، لَكِنَّ جَهَةَ كونه شرطاً لَا تَنْفَكُ عَنْ جَهَةِ كونه عِبَادَةً؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيِّ^(٣)، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ»^(٤)، وَحَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ: «الطَّهُّورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»^(٥).

(١) فِي (ب): «لَا يَجُوزُ» بَدَلُ: «يُؤَدِّي».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٥١٢)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٥)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٣٥٩).

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٦).

(٥) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٢٩٠٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٣).

فالطُّهُورُ الذي هو الشَّرْطُ والمِفْتَاحُ للصَّلَاةِ هو الذي حُمِلَ عليه شَطْرُ الإيمانِ حَمْلَ مُوَاطَاةِ الْمُسْتَلْزِمِ لكونه عبادةً، فلا يَنْفَكُ شَرْطِيَّتُهُ للصَّلَاةِ الْمُسَمَّاةِ بِالْإِيمَانِ عن شَطْرِيَّةِ الإيمانِ، وبالاتِّفَاقِ لا عبادةٌ توجدُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، فلا وُضوءٌ يوجدُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وهو المطلوبُ.

وَمِنْ وُجُوهِ الْمُنَاسِبَةِ لكونه شَطْرُ الإيمانِ: أَنَّ الطُّهُورَ تَطْهِيرٌ لِلظَّاهِرِ عَنْ أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ هُوَ الْحَدَثُ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي هُوَ التَّصَدِيقُ تَطْهِيرٌ لِلْبَاطِنِ عَنْ أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ هُوَ حَدَثُ الْبَاطِنِ مِنَ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ، فَإِنَّ «كُلَّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيَاسُهُ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ؛ كَمَا فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» حَيْثُ قَالَ: إِنَّ الشَّرْطَ مَقْصُودُ التَّحْصِيلِ لغيره لَا لِذَاتِهِ، فَكَيْفَ حَصَلَ حَصْلُ الْمَقْصُودِ، وَصَارَ كَسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَبَاقِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ لَا يَفْتَقِرُ اعْتِبَارُهَا إِلَى أَنْ تُتَوَى. انْتَهَى^(٢) = قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ لكونه سِتْرَ الْمَحْسُوسِ يَكْفِي فِيهِ حَصُولُهُ فِي الْحِسِّ بِأَيِّ قَصْدٍ كَانَ؛ كَطَهَارَةِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحِسِّيَّاتِ.

وَأَمَّا الْوُضُوءُ؛ فَإِنَّمَا شُرِعَ لِيَكُونَ رَافِعاً لِلْمَانِعِ مِنَ الصَّلَاةِ الَّذِي هُوَ الْحَدَثُ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ، فَلَا يَحْصُلُ التَّطْهِيرُ عَنْهُ إِلَّا بِقَصْدِهِ الْخَاصِّ، فَإِنَّهُ الرَّابِطُ الْمُحَقِّقُ لَوْصُولِ أَثَرِ الْحِسِّ إِلَى الْمَعْنَى؛ كَمَا أَنَّ النُّطْقَ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ الْمَحْسُوسَةِ بِحِسِّ السَّمْعِ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْإِيمَانِ لَا يَكُونُ مُطَهِّراً لِلْبَاطِنِ عَنْ حَدَثِ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ إِلَّا عِنْدَ التَّصَدِيقِ الْقَلْبِيِّ بِمَضْمُونِهَا، وَأَمَّا التَّكْذِيبُ بِمَضْمُونِهَا كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُنَافِقِ؛ فَهُوَ عَلَى حَدِّهِ، فَإِنَّهُ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ فِي الْإِعْلَانِ وَالْإِسْرَارِ.

(١) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) انظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نجيم (٢٧/١).

ومنه يظهر أنَّ دعوى كونِ الوضوءِ من جُملة الأفعالِ العاديةِ الطَّبيعيةِ دعوى لا دليلَ عليها، وهي ما ذكره في «غنية المتملِّي» حيث قال: إنما النزاعُ الحقيقيُّ في أنَّ الطَّهارةَ الحُكْمِيَّةَ: هل هي عبادةٌ ليسَ غيرُ، أو هي من جُملة الأفعالِ العاديةِ الطَّبيعيةِ التي تتحقَّقُ حِسًّا، فإن وُجدَ فيها نيةُ القُرْبَةِ كانت عبادةً يثابُ عليها، وإلا فلا، مع تحقُّقِها كما في سائر الحركاتِ والسَّكناتِ والأفعالِ والثُّروكِ التي لها تحقُّقٌ في الوجودِ حِسًّا؟

فقالوا: هي عبادةٌ ليسَ غيرُ؛ لأنَّها إنَّما وجبت بحُكْمِ الشَّرعِ لله تعالى غيرَ معقولةٍ المعنى؛ لأنَّ المَحَلَّ المَغْسُولَ طاهرٌ حقيقةً ليسَ عليه شيءٌ يقتضي العقلُ أو العادةُ غَسْلَهُ، فكان إيجابُ غَسْلِهِ استبعاداً مَحْضاً.

وقلنا: بل نَفْسُ غَسْلِ البدنِ أو بعضه في ذاته من الأفعالِ التي تقتضيها الطَّبيعةُ عادةً، فإنه نظافةٌ وتحسينٌ؛ كلُّبَسِ الثَّوبِ ونحوه، وإيجابُه في بعض الأحوال لا يُخرِجُه عن هذه الحقيقة؛ كإيجابِ أخذِ الزَّينةِ - وهو سترُ العورةِ - في بعض الأحوال، فكما أنَّ لبسَ الثَّوبِ وسترُ العورةِ إذا نوى به القُرْبَةَ يكونُ عبادةً وإن لم ينو به القُرْبَةَ؛ فالصَّلَاةُ به صحيحةٌ لوجوده حقيقةً، والشُّروطُ توابِعُ، إنَّما يُرادُ وجودُها، لا وجودُها قَصْداً، فكذا الوُضوءُ والغُسلُ. انتهى^(١).

بل الدَّلِيلُ على نقيضِها؛ لِمَا بَيَّنَّا أنَّ الوُضوءَ قد يكونُ عبادةً مقصودةً لا وسيلةً إلى غيره، وقد يكونُ له جِهَتان، لكنَّ جِهَةَ شَرْطِيَّتِهِ لا تَنفَكُ عن جِهَةِ كونه عبادةً، فلا يكونُ من الأمورِ العاديةِ الطَّبيعيةِ، وقد بَيَّنَّا أنَّ القِيَّاسَ إلى سترِ العورةِ قياسٌ مع الفارق، على أنَّه إذا فُرِضَ الكلامُ فيمنَ نَظَفَ بدنَه بأقصى ما أمكَنَه مِنَ التَّنْظِيفِ، ثمَّ

(١) انظر: «غنية المتملِّي» للحلي (ص: ٥٣).

أَحَدَثَ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْرَأَ شَيْءٌ يُغَيِّرُ تِلْكَ النَّظَافَةَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ غَسْلَ الْبَدَنِ أَوْ بَعْضَهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا الطَّبِيعَةُ نِظَافَةً وَتَحْسِينًا؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَهَا فِي أَقْصَى مَرَاتِبِهَا حِينَئِذٍ، مَعَ أَنَّ الشَّرْعَ يُوجِبُ الْوُضُوءَ حِينَئِذٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَمُوَافَقَتِهِ لِمُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ عِبَادَةً دَائِمًا. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي: فَلَا نَأْتِي بِقَوْلٍ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ لَيْسَ فِيهَا مَا يُشْعِرُ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى إِيْجَابِ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَكَانُوا مُحَدِّثِينَ صَحِيحِينَ مُقِيمِينَ؛ بِدَلِيلِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [المائدة: ٦]، وَإِيْجَابُهُمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يُشْعِرُ بَأَنَّهُمَا لِأَجْلِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٨٩]؛ أَي: لِأَجْلِ الْقِرَاءَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: لَثَلَا يُوسُوسُكَ فِي الْقِرَاءَةِ^(١).

وَكَمَا يُقَالُ: (إِذَا رَأَيْتَ الْأَمِيرَ فَقُمْ)؛ أَي: إِكْرَامًا لَهُ، وَإِشْعَارُهُ بِذَلِكَ مُتَعَصِّنٌ لِلْإِشْعَارِ بِكَوْنِ الْحَدَثِ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ، وَكَوْنِ الْوُضُوءِ رَافِعًا لَهُ مُبِيحًا لِلصَّلَاةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَاغْسِلُوا... إلخ؛ لِرَفْعِ الْحَدَثِ الْمَانِعِ، أَوْ لَاسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَهَذَا عَيْنُ الْإِشْعَارِ بِالنِّيَّةِ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَالَ فِي «غُنْيَةِ الْمُتَمَلِّي»: فَإِنْ قِيلَ: فِي آيَةِ الْوُضُوءِ مَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ، وَهُوَ كَوْنُ الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْجَزَاءِ، فَيَتَقَيَّدُ بِهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: اغْسِلُوا هَذِهِ الْأَعْضَاءَ لِأَجْلِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَكَانَ نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [الأنعام: ٩٢]، حَيْثُ يُشْتَرَطُ التَّحْرِيرُ بِنِيَّةِ هَذِهِ الْكُفَّارَةِ، فَكَذَا هُنَا.

قلنا: هذا مُسَلَّمٌ فيما كان حُكْمًا مُسْتَقِلًّا غَيْرَ شَرْطٍ تَابِعٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُرَاعَى وَجُودُهُ مُطْلَقًا، لَا وَجُودُهُ قَصْدًا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تَوَدَّكَ الصَّلَوةُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، لَا يُشْتَرَطُ فِي السَّعْيِ أَنْ يَكُونَ بَنِيَّةَ الْجُمُعَةِ إِجْمَاعًا، فَكَذَا هَذَا. انْتَهَى (١).

قُلْتُ: قِيَاسُهُ عَلَى السَّعْيِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ إِنَّمَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْحُضُورِ ثَمَّةً (٢) الْمَوْقُوفِ عَلَى السَّعْيِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِذَا ذَاكَ، وَالْحُضُورُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّعْيِ بَنِيَّةَ الْجُمُعَةِ، بَلْ يَتَحَقَّقُ بِالسَّعْيِ إِلَى مَكَانِهَا بِأَيِّ نِيَّةٍ كَانَتْ، فَإِذَا انْتَفَى كَوْنُهُ بَنِيَّةَ الْجُمُعَةِ؛ انْتَفَى كَوْنُهُ امْتِثَالًا لِلأَمْرِ، لَا كَوْنُهُ مُحَصِّلًا لِلْحُضُورِ فِي الْمَكَانِ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ - كَمَا مَرَّ - إِنَّمَا شُرِعَ لِرَفْعِ الْحَدَثِ الَّذِي هُوَ الْمَانِعُ الْمَعْنَوِيُّ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ وَجُودُ صَوْرَتِهِ فِي الْحِسِّ بِلَا نِيَّةٍ خَاصَّةٍ بِهِ، فَلَا يَوْجَدُ إِلَّا عِبَادَةً، فَهُوَ كَالْحُكْمِ الْمُسْتَقِلِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عِبَادَةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ شَرْطًا، فَأَيَّةُ الْوُضُوءِ كَايَةُ التَّحْرِيرِ لَا كَايَةُ السَّعْيِ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ فِي كُلِّ تَنْبِيهِ وَانْتِبَاهٍ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَسْخٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ - لِأَنَّ حَمَلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَهُمْ بَيَانٌ لِلْمَطْلُوبِ؛ أَي: دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُطْلَقِ كَانَ هُوَ الْمُقَيَّدَ، لَا جَوَازَ الْامْتِثَالِ بِمُطْلَقِهِ حَتَّى يَكُونَ الْمُقَيَّدُ نَسْخًا لَهُ - لَا يَتَضَحُّ وَجْهُ كَوْنِهِ نَسْخًا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَيْضًا، فَإِنَّ الْعَلَامَةَ التَّفْتَازَانِيَّ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ فِي «التَّلْوِيحِ» قَوْلَ صَاحِبِ «التَّوْضِيحِ» (٣) أَنَّ الْمُطْلَقَ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ بِقَوْلِهِ: يَعْنِي: أَنَّ الْإِطْلَاقَ

(١) انظر: «غنية المتملي» للحلي (ص: ٥٣).

(٢) في (ب): «ثم».

(٣) هو العلامة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، المشهور بصدر الشريعة.

معنى مقصود له حُكْمٌ معلومٌ، هو الجوازُ بما ينطِقُ عليه الاسمُ، وإن لم يَشْتَمِلْ على القيدِ، وحُكْمُ الْمُقَيَّدِ الجوازُ بما اشتمَلَ على المقيّد^(١)، ويستلزمُ عدمَ الجوازِ بدونه، فثبوتُ حُكْمٍ أحدهما يُوجِبُ انتفاء^(٢) حُكْمِ الآخر، فيكون نسخاً.

قال: وفيه بحثٌ؛ لأنّه إن أرادَ أنَّ المقيّدَ يستلزمُ عدمَ الجوازِ بدونَ القيدِ بحسبِ دلالةِ اللَّفْظِ؛ فهو قولٌ بمفهومِ المُخالفةِ؛ أي: وهو ليس بحُجّةٍ عندهم، وإن أرادَ بحسبِ العدمِ الأصليِّ فهو لا يكون حُكماً شرعياً. انتهى^(٣).

على أن التقيّدَ لو لم يكن بياناً للمُراد بل نسخاً لحُكْمِ المُطلَقِ من جواز الامتثالِ بِمُطْلَقِهِ؛ لكان كلُّ تخصيصٍ بمعنى قَصْرِ المقامِ على البعضِ نسخاً، واللازمُ باطلٌ اتِّفاقاً.

ومع هذا، فإنّه أوردَ عليهم القَعْدَةُ الأخيرة، فإنها فُرِضَتْ بخبرِ الواحدِ، وهو ظَنِّيُّ الثُّبوتِ، فلا يثبتُ به إلّا الواجبُ، لا الفرصُ عندهم؛ إذ الفرصُ عندهم ما ثبتَ لزومه بدليلٍ قَطْعِيٍّ.

فأجيب: بأن الصَّلَاةَ مُجْمَلَةً في حَقِّ ما تَتِمُّ به إذا لم يُعَرَفْ بأنَّ تمامها بأيِّ شيءٍ تقع، فاحتاجَ إلى البَيانِ، وقد بُيِّنَ بالحديثِ، فالفرصُ ثبتَ بالكتابِ، والحديثُ التَّحَقُّقُ به بياناً لِمُجْمَلِهِ.

فأوردَ: أنّه ينبغي أن يلتحقَ خبرُ الفاتحةِ كذلك حتى تكونَ فرضاً بالكتابِ، والحديثُ التَّحَقُّقُ به بياناً.

(١) في النسخ الثلاث: «القيد»، والمثبت من «شرح التلويح».

(٢) في النسخ الثلاث: «انتهاء»، والمثبت من «شرح التلويح».

(٣) انظر: «شرح التلويح على التوضيح» للفتازاني (٧٤ / ٢).

فَأَجِيبَ: بَأَنَّهُ لَا إِجْمَالَ فِي أَمْرِ الْقِرَاءَةِ، بَلْ هُوَ خَاصٌّ، فَخَبِرَ الْفَاتِحَةَ مَا يُثْبِتُ إِلَّا وَجُوبَهَا، لَا فَرَضِيَّتَهَا.

فَأُورِدَ: أَنَّكُمْ إِذَا زِدْتُمْ الْفَاتِحَةَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ؛ فَقَدْ زِدْتُمْ عَلَى الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُزَادَ بِهِ، وَهُوَ الْوَجُوبُ، فَيَكُونُ نَسْخًا.

فَأَجِيبَ: بِأَنَّ زِيَادَتَهَا عَلَى وَجْهِ الْوَجُوبِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَأْتُمُّ تَارِكُهَا مَعَ إِجْرَاءِ الْأَصْلِ لَوْلَا الْفَاتِحَةُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَسْخُ الْكِتَابِ، وَلَا يُمَكِّنُ مِثْلُ هَذَا فِي الْوَضُوءِ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ^(١) لِلصَّلَاةِ، فَلَوْ قُلْنَا بِوَجُوبِ النِّيَّةِ فِيهِ كَانَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا تَصِحُّ^(٢) الصَّلَاةُ إِلَّا بِهَا، فَيَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ إِجْرَاءِ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ، فَيَكُونُ نَسْخًا.

فَأُورِدَ عَلَيْهِ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ وَاجِبَةً؛ بِمَعْنَى: أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّيَ آتِمًا إِذَا تَرَكَهَا فِي الْوَضُوءِ مَعَ صِحَّةِ صَلَاتِهِ؛ كَمَا فِي تَرْكِ الْفَاتِحَةِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ النَّسْخُ؟ فَنَلْخِصْ: أَنَّهُ يَلْزَمُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْفَاتِحَةُ فَرْضًا كَالْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ؛ أَوْ تَكُونَ النِّيَّةُ فِي الْوَضُوءِ وَاجِبَةً كَالْفَاتِحَةِ، وَهُم لَا يَقُولُونَ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَا تَأْتِي لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ظَنِّيُّ الثُّبُوتِ كَسَائِرِ أَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي فِي غَيْرِ «الصَّحِيحَيْنِ»؛ لِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ أَنَّ جَمِيعَ مَا حَكَّمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِصَحَّتِهِ فِي كِتَابَيْهِمَا مُجْتَمِعَيْنِ وَمُنْفَرِدَيْنِ - سِوَى مُوَاضِعَ قَلِيلَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحَفَاطِ - مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ تَلَقَّتْ كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ، سِوَى مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ وَوِفَاقِهِ فِي الْإِجْمَاعِ، وَالْأُمَّةُ مُعْصُومَةٌ فِي إِجْمَاعِهَا بِخَبَرٍ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(٣)، فَهُوَ كَالْمُتَوَاتِرِ فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ.

(١) فِي (ب): «يَشْرَطُ».

(٢) فِي (ع): «تَصْلَحُ».

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٦٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٥٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي =

وحاصل استدلاله في صورة الشَّكْلِ هكذا: كُلُّ ما صَحَّحاه - سوى الْمُتَّقِدِ -
أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ^(١) أُسَانِيْدَهُمَا فِي الدَّرَجَةِ
الْعُلْيَا مِنَ الصَّحَّةِ، وَكُلُّ ما أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَهُوَ
مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ قَطْعاً؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَكُونِهَا مَعْصُومَةٌ فِي إِجْمَاعِهَا ظَنُّهَا ما يُخْطِئُ،
فَيَنْتُجُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ كُلَّ ما صَحَّحاه - سوى الْمُتَّقِدِ - فهو مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ
ﷺ قَطْعاً، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وما أُورِدَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي لَمْ تَتَوَاتَرَ إِنَّمَا تُفِيدُ الظَّنَّ، وَتَلْقَى الْأُمَّةَ بِالْقَبُولِ
إِنَّمَا أَفَادَنَا وَجُوبَ الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا
إِجْمَاعُهَا عَلَى أَنَّ ما أُسْنِدَ فِيهِمَا - غَيْرَ الْمُسْتَنَى الْمَذْكُورِ - مَقْطُوعٌ بِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ
النَّبِيِّ ﷺ. انتهى^(٢) = يَظْهَرُ ائْتِدَاعُهُ بِأَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا

= مالِك الأَشْعَرِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَابْنُ مَاجَه (٣٩٥٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَالْحَدِيثُ وَرَدَ
بِطَرَقٍ كَثِيرَةٍ مَرْفُوعَةٍ وَمَوْقُوفَةٍ، وَقَدْ ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ، كَالنَّوَوِيِّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١٣/٦٧)،
وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَحْفَةِ الطَّالِبِ» (ص: ١١٩) وَغَيْرُهُمَا. قَالَ السَّخَاوِيُّ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ طَرُقَ الْحَدِيثِ:
وَبِالْجُمْلَةِ، فَالْحَدِيثُ مَشْهُورُ الْمَتْنِ، وَلَهُ أُسَانِيدٌ كَثِيرَةٌ، وَشَوَاهِدٌ عَدِيدَةٌ فِي الْمَرْفُوعِ وَغَيْرِهِ. انْظُرْ:
«الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ» (ص: ٧١٦)

(١) فِي (ب): «لَكُونِ».

(٢) انْظُرْ: «مَقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ» (ص: ٢٨)، وَقَدْ أَوْرَدَ الْكُورَانِيُّ غَالِبَ كَلَامِهِ بِالْمَعْنَى مَعَ زِيَادَةِ إِضْاحٍ.
قُلْتُ: وَقَدْ تَعَقَّبَ النَّوَوِيُّ ما ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، فَقَالَ: وَخَالَفَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ، فَقَالُوا: يَفِيدُ
الظَّنَّ ما لَمْ يَتَوَاتَرَ. انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ» (ص: ٥٥).

وَتَوَسَّعَ السِّيَوطِيُّ فِي إِيرَادِ الْمَسْأَلَةِ، وَنَسَقَهُ بِتَمَامِهِ لِأَهَمِّيَّتِهِ وَنَفَاسَتِهِ: قَالَ - أَيُّ: النَّوَوِيُّ - فِي «شَرْحِ
مُسْلِمٍ» [٢٠/١]: لِأَنَّ ذَلِكَ شَأْنَ لِلْأَحَادِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَتَلْقَى الْأُمَّةُ
بِالْقَبُولِ إِنَّمَا أَفَادَ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا، فَلَا يَعْمَلُ =

مبنيٌّ على إجماعها على ظنٍّ أنَّ ما فيهما كلامُ النبي ﷺ، وابنُ الصَّلاح إنَّما استدَلَّ بالإجماع الثَّاني لا الأوَّل، والإجماعُ الثَّاني يُثبِتُ مُدَّعاهُ كما تبيَّن مُنْفَحاً عندَ كُلِّ مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ الإِنصافِ، وبالله التَّوفيقُ وليَّ الإِسعافِ.

وَإِذَا ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَالْمَتَوَاتِرِ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ؛ لَمْ يَكُنِ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ - عَلَى فَرَضٍ تَسْلِيمٍ كَوْنِهِ نَسْخاً - مِنْ بَابِ النَّسْخِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

ومنه يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي اسْتِدْلَالِ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» بِالْحَدِيثِ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا^(١)، مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الْأُصُولِ: إِنَّ حَدِيثَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

= به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ. قال: وقد اشدت إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ - أي: ابن الصلاح - وبالع في تغليطه. انتهى.

وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول، وقال: إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء. وقال البلقيني: ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية، كأبي إسحاق، وأبي حامد الإسفراييني، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعن السرخسي من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب من المالكية، وأبي يعلى، وأبي الخطاب، وابن الزاغوني من الحنابلة، وابن فورك، وأكثر أهل الكلام من الأشعرية، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول، بل بالغ ابن طاهر المقدسي في «صفة التصوف»، فألحق به ما كان على شرطهما، وإن لم يخرجاه.

وقال شيخ الإسلام [ابن حجر]: ما ذكره النووي في «شرح مسلم» من جهة الأكثرين، أما المحققون فلا، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً محققون. وقال ابن كثير: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. قلت - أي: السيوطي -: وهو الذي أختاره، ولا أعتقد سواه. انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي

(١/١٤٢ - ١٤٣).

(١) انظر: «الهداية في شرح البداية» للمرغيناني (١/١٢٩).

مِنْ قَبِيلِ ظَنِّي الثُّبُوتَ^(١) والدَّلَالَةُ يُفِيدُ السُّنِّيَّةَ والاستِحْبَابَ لَا الْفَرْضِيَّةَ؛ كما استشكله في «البحر الرائق»^(٢)؛ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ قَبِيلِ قَطْعِي الثُّبُوتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَقِيَ هَا هُنَا شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ فِي «البحر الرائق»: إِنَّمَا فُرِضَتِ النِّيَّةُ فِي الْعِبَادَاتِ بِآيَةٍ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْإِخْلَاصَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ النِّيَّةِ حَالًا لِلْعَابِدِينَ، وَالْأَحْوَالُ شُرُوطٌ. انتهى^(٣).

وَعَلَى هَذَا، فَيُلْزَمُ اشْتِرَاطُهَا فِي الْوُضُوءِ أَيْضًا؛ لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ دَائِمًا لَا عَادَةً، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِبَادَةٌ مُسْتَقْلَةً، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ كَوْنِهِ عِبَادَةً فِي ذَاتِهِ وَسِيلَةً وَشَرْطًا لِعِبَادَةٍ أُخْرَى كَمَا مَرَّ، وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي الْعِبَادَاتِ مُطْلَقًا، فَيَكُونُ شَرْطًا فِي الْوُضُوءِ أَيْضًا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَلِيَّ التَّحْرِيرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ نَرْجِعُ وَنَقُولُ: قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ تَوْجُدُ فِي مَرَاتِبِهَا الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِنِّيَّاتِهَا، وَأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْعِبَادَاتِ تَوْجُدُ شَرْعًا إِلَّا بِنِّيَّاتِهَا، وَأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا بِنِّيَّاتِهَا.

وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ اعْتِبَارُ الشَّيْءِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ غَيْرَ اعْتِبَارِهِ فِي تَرْتُّبِ شَيْءٍ آخَرَ عَلَيْهِ، أَوْ تَرْتُّبِهِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ؛ لِتَفَاوُتِ مَرَاتِبِ وَضُوحِ الْفَهْمِ فِي ذَلِكَ؛ أَرَادَ ﷺ أَنْ يُصَرِّحَ بِمَا اسْتَلْزَمَتْهُ الْجُمْلَةُ الْأُولَى؛ إِضَاحًا لِمَا هُوَ مَظْنَةُ التَّبَاسُّ مَزِيدَ إِضَاحٍ، فَقَالَ ﷺ: «وَأِنَّمَا» الْحَاصِلُ «لِكُلِّ امْرِيٍّ» مِنْ صُورَةِ الْعَمَلِ الْمَتَرَدِّدِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا «مَا

(١) انظر: «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (١/ ٨٤)، و«غمر عيون البصائر» لشهاب الدين الحموي (١/ ٥٦).

(٢) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (١/ ٢٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

نوى»؛ أي: ما نواه بها، لا ما لم ينوِها بها ممّا يصحُّ أن يُنوى بتلك الصُّورة، فلا يحصلُ ثوابُ العبادة من الصُّورة المتردّدة بين عبادةٍ وعادةٍ، البارزة بنية العادة؛ لأنَّ ترتُّب الثَّواب على صورةٍ عمَلٍ يتوقَّفُ على كونها عبادةً، وهو موقوفٌ على النِّية المعتبرة فيها شرعاً، فإذا انتفت انتفى كونه عبادةً، فانتفى ترتُّب الثَّواب.

ف«إنّما»: للقصّر الإضافي لا الحقيقي، فإنها لقصّر الحاصل لكلِّ امرئٍ من صورة العمل المشترك بين أمرين فصاعداً، على ما نواه بها من تلك الأمور، بالإضافة إلى ما لم ينوِها منها، لا مطلقاً، فصريحُ الجملة الثانية من لوازم صريح الجملة الأولى.

فمَنْ قال: إنّ الثانية تُفيدُ غيرَ ما أفادته الأولى؛ إنَّ أراد أنَّ المُستفادَ من صريح هذه غيرُ المُستفادِ من صريح تلك؛ فهو كلامٌ صحيحٌ؛ لأنَّ مفادَ الأولى: أنَّ وجودَ الأعمالِ في مراتبها الشرعية مقصورٌ على النِّيات، ومفادَ الثانية: أنَّ الحاصلَ لكلِّ امرئٍ من صورة العمل المتردّد بين أمرين فصاعداً هو ما نواه بها منها، لا ما لم ينوِها بها، وإنَّ كانت الصُّورة قابلةً لأنَّ ينويَ بها، ولا خفاءَ في مُغايرتهما.

ومَنْ قال: إنّ الثانية توكيدٌ للأولى؛ إنَّ أرادَ أنّها توكيدٌ لِمَا هو مُستفادٌ^(١) من معناها الالتزامي؛ فصحيحٌ أيضاً؛ لِمَا تبَيَّنَ.

وأما غيرُ هذين القولين؛ فلا حاجةَ إلى نقلِ أكثرهما^(٢).

وأما ما ذكَرَ الشَّيْخُ ابنُ حجرٍ المكيُّ في «الفتح المُبين» من قوله: استُفيدَ من هذه الجملة دونَ التي قبلها وجوبُ التَّعيينِ في نِيةٍ ما يلتبسُ دونَ غيره؛ كالطَّهارة،

(١) في (ع): «لما يستفاد».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٨/ ٩).

والزكاة، والكفارة، والنسك؛ للخبر الصحيح - خلافاً لمن طعن فيه -: أَنَّهُ ﷺ سَمِعَ رجلاً يُكَلِّمُ بالحج عن رجلٍ، فقال له: «أَحْجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟»، قال: لا، قال: «هذه عن نَفْسِكَ، ثم حُجَّ عن الرجل»^(١).

(١) الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

أما المرفوع، فرواه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٣٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٤٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٨٨)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٤٨)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الدارقطني: هذا هو الصحيح عن ابن عباس والذي قبله وهم، يقال: إن الحسن بن عماره - أحد رواة الحديث - كان يرويه، ثم رجع عنه إلى الصواب، فحدث به على الصواب موافقاً لرواية غيره عن ابن عباس، وهو متروك على كل حال.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٠)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٥) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا ثمامة بن عبيدة.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٦١١)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٦)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ورواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه الإمام الشافعي في «مسنده» (٩٢٥ - سنجر)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٨).

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٦٩/٤): من أبى القول بهذا الحديث علله بأنه قد روي هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس أنه سمع رجلاً يقول: لبيك عن شُبْرُمة... الحديث، لم يذكر فيه النبي ﷺ، وبعضهم يرويه عن قتادة عن سعيد بن جبير لا يذكر عَزْرَةَ، والذي يقبله يحتج بأن الذي رفعه حافظ قد حفظ ما قصر عنه غيره، فوجب قبول زيادته.

ولخص ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤٢٦/٢) النزاع في قبول الحديث فقال: رجح عبد الحق وابن القطان رفعه، وأما الطحاوي فقال: الصحيح أنه موقوف، وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ، وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

ووجهُ فهم ذلك من هذه الجملة الثانية: أن أصل النية فيما يلتبس قد علم من الجملة الأولى، ومنع الاستنابة في النية علم من الجملة الثانية.

نعم، قد يُستثنى منه نية الوكيل في تفرقة الزكاة إذا فوّضت إليه؛ لأنها حينئذ تابعة، ومن ثم لو استنابه غيره^(١) في نية الزكاة وحدها لم يصح كما هو ظاهر، وإنما اعتبرت نية الولي عن الصبي للنسك، والحاج عن غيره، ومُعسّل نحو المجنونة؛ لعدم تأهل المَنوي عنهم لها، فأقيمت نية النّاوي عنهم مقام نيّتهم. انتهى^(٢).

ففيه بحث:

أما أولاً: فلأن الجملة الأولى دالة على أنه لا عبادة موجودة شرعاً إلا بنية معتبرة شرعاً، وما يفتقر إلى التعيين مما يلتبس لا يكون نية معتبرة شرعاً إلا إذا كانت مُستجمعة لجميع شرائط الاعتبار التي منها التعيين، فوجوب التعيين فيما يلتبس مُستفاد من الجملة الأولى.

وأما ثانياً: فلما مر أن القصر إضافي لا حقيقي، وبالإضافة إلى ما لم ينو، لا^(٣) ما نواه غيره مطلقاً، وحينئذ فلا دلالة في الجملة الثانية على منع الاستنابة أصلاً.

نعم، إذا دلّ الدليل على صحة الاستنابة في بعض العبادات؛ كالحجّ ممّن حجّ عن نفسه، فإنه إذا نوى به عن الغير وقع عن ذلك الغير؛ إذ إنما لكل امرئ ما نوى، وقد نوى عن الغير.

وأما ثالثاً: فلأن التعليل بعدم تأهل المَنوي عنهم للنية لا يتم في الحاج عن غيره

(١) في «الفتح المبين»: «استناب غيره».

(٢) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهيتمي (ص: ١٢٨).

(٣) في (ع): «ينو لا إلى» بدل: «ينوه لا».

مُطْلَقاً، فَإِنَّ الْمَعْضُوبَ^(١) أَهْلٌ لِلنِّيَّةِ؛ بِدَلِيلِ صِحَّةِ سَائِرِ عِبَادَاتِهِ مُبَاشَرَةً.

بل قال في «التُّحْفَةِ»: إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِنَابَةُ مُطْلَقاً، بَلْ يُكَلِّفُهُ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ عَجَزَ حُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ تَرْكِهِ. انتهى^(٢).

وهو صريحٌ في صِحَّةِ مُبَاشَرَتِهِ الْحُجَّ بِنَفْسِهِ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

وَأَمَّا رَابِعاً: فَلَأَنَّ الْقَصْرَ لَوْ كَانَ حَقِيقِيّاً أَوْ إِضَافِيّاً، وَكَانَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا نَوَاهُ غَيْرُهُ مُطْلَقاً وَلَوْ عَنْهُ؛ كَانَ الْكَلَامُ دَالّاً عَلَى عَدَمِ حُصُولِ مَا نَوَاهُ عَنْهُ غَيْرُهُ لَهُ مُطْلَقاً، سِوَاهُ كَانَ أَهْلاً لِلنِّيَّةِ أَوْ لَا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الدَّلَائِلَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى حُصُولِ أَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ لِمَنْ يَنْوِي عَنْهُ، فَالْقَصْرُ إِضَافِيٌّ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا لَمْ يَنْوِ كَمَا مَرَّ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ: وَأَوْقَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الطَّلَاقَ وَالنَّذْرَ بِالنِّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ عَمَلًا بِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَأَبَاهُ الْأَكْثَرُونَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ وَظَائِفِ اللِّسَانِ لُغَةً وَعُرْفاً، فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِمَا النِّيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ. انتهى^(٣).

وفيه بحثٌ: لِأَنَّ «مَا» فِي «مَا نَوَى» مُوصُولَةٌ عِبَارَةً عَنِ الْعَمَلِ، لَا مُصَدَّرِيَّةٌ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ صُورَةُ عَمَلٍ عِنْدَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ وَالنَّذْرِ الْمُجَرَّدَةِ حَتَّى يُقْصَرَ الْحَاصِلُ مِنْهَا عَلَى مَا يَنْوِيهَ بِهَا، وَمُجَرَّدُ النِّيَّةِ لَيْسَ صُورَةً عَمَلٍ، فَلَا يَشْمَلُهَا عُمُومُ الْحَدِيثِ أَصْلاً، فَلَا يُحْتَاجُ فِي رَدِّهِ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَبَاهُ الْأَكْثَرُونَ... إلخ.

(١) المَعْضُوبُ: هُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْحُجِّ بِنَفْسِهِ لَزِمَانَةٍ، أَوْ كَسْرٍ، أَوْ مَرَضٍ لَا يَرْجَى زَوَالُهُ، أَوْ كِبَرٍ بَحِثْ لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢٥/٤).

(٢) انظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٣٠/٤).

(٣) انظر: «الفتح المبين» للهيتمي (ص: ١٢٩).

نعم، إن أراد ذلك البعض أنَّ الطَّلَاقَ والنَّذْرَ يقعان بالكلام النَّفْسِيَّ عند النِّيَّةِ الجازمة كما يقعان باللفظي؛ كان الإيقاعُ حينئذٍ بالعمل القلبيِّ المقرونِ بالنِّيَّةِ الجازمة - أعني: تكلُّم النَّفْسِ بأنَّها طالقٌ مثلاً -، فَإِنَّ التَّكْلُمَ فعلٌ للنَّفْسِ اختياريٌّ، وإنَّ كان الكلامُ بمعنى المتكلِّمِ به كَيْفًا لا بالنِّيَّةِ المُجَرَّدة كما أفهمته عبارته، وعلى هذا اندراجُ التَّكْلُمِ النَّفْسِيِّ تحت عُموم الأعمالِ واضِحٌ؛ فيحتاجُ في إخراجِه عن العمومِ إلى ما ذكره مِنْ أنَّهما مِنْ وظائفِ اللِّسانِ لَعَةً وعُرْفًا، فَإِنْ تَمَّ هذا تَمَّ قولُ الأكثرين، واللهُ أعلمُ.

ولَمَّا كانت القواعدُ الكلِّيَّةُ تصيرُ مُوضَّحةً بإيرادِ مثالٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِها، وكان مُقتضى الحالِ الإيضاحُ؛ لأنَّ اشتراكَ الصُّورةِ وتردُّدَها بين نِيتَيْنِ فصاعداً مَظَنَّةُ التباسٍ؛ فَرَعَ ﷺ على القاعدَتَيْنِ مثلاً يُوَضِّحُهُمَا، وَخَصَّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهما الهجرةَ بالتَّمثيلِ بها؛ لأنَّ صُورَتَها في ذلك الوقت قد صَدَرَتْ بِنِيتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: نِيَّةَ عِبَادَةٍ مِنْ جُمهور المهاجرين، وَنِيَّةَ عَادَةٍ مِنْ بَعْضِهِمْ؛ كما قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: قال ابنُ دقيق العيد: نقلوا أنَّ رجلاً هاجرَ مِنْ مَكَّةَ إلى المدينة لا يُريدُ بذلك فضيلةَ الهجرة، وَإِنَّمَا هاجرَ لِيَتَزَوَّجَ امرأةً تُسَمَّى أُمَّ قَيْسٍ؛ فلهذا خَصَّ في الحديثِ ذِكْرَ المرأةِ دونِ سائرِ ما يُنَوَى به. انتهى^(١).

قال الحافظُ: ولم نَقِفْ على تسميته، ونقل ابنُ دُحْيَةَ أَنَّ اسمَها (قَيْلَةُ) بقافٍ مفتوحةٍ، ثم تَحْتَانِيَّةٌ ساكنةٌ^(٢).

قال الحافظُ: وَقِصَّةُ مُهاجرِ أُمِّ قَيْسٍ رواها سعيدُ بْنُ منصورٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ، عن الأعمشِ، عن شقيقٍ، عن عبد الله - هو ابنُ مسعودٍ - قال: مَنْ هاجرَ

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٠)، و«شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٦٢ - ٦٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٧).

يبتغي شيئاً فإنما له ذلك، هاجر رجلٌ لِيَتَزَوَّجَ امرأةً يُقال لها: أمّ قيسٍ، فكان يُقال له: مُهاجِرٌ أمّ قيسٍ^(١).

ورواه الطبرانيُّ من طريقٍ أخرى عن الأعمش بلفظٍ: كان فينا رجلٌ خطَبَ امرأةً يُقال لها: أمّ قيسٍ، فأبَتْ أنْ تَتَزَوَّجَهُ حتَّى يُهاجِرَ، فهاجَرَ، فتزوَّجَها، فكنَّا نُسَمِّيهِ: مُهاجِرَ أمّ قيسٍ^(٢). وهذا إسنادهُ صحيحٌ على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أنَّ حديثَ الأعمالِ سيقَ بسببِ ذلك.

قال: ولم أر في شيءٍ من الطُّرُق ما يقتضي التَّصريحَ بذلك^(٣).

قال السُّيوطيُّ في «منتهى الآمال»: قلتُ: قد رأيته مُصرِّحاً به في بعض الطُّرُق. ثم بعد أن نقلَ عن الحافظ ابنِ حجرٍ أنه لم ير ما ذكره المُهَلَّبُ من كونه عليه السلام خطَبَ به أوَّلَ ما هاجرَ منقولاً^(٤)، قال: قلتُ: قد وقفتُ على التَّصريحِ بكونه خطَبَ به لَمَّا قَدِمَ المدينةَ في بعض الطُّرُق، وعجبتُ للحافظ ابنِ حجرٍ كيف لم يستحضره. قال الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ في «أخبار المدينة»: حدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن موسى بنِ مُحَمَّدٍ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ الْحَارِثِ، عن

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور»، وقد رواه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٠)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٥٩٠) من طريقه وبالإسناد الذي ذكره الحافظ.

(٢) لم أقف على هذه الرواية عند الطبراني، ولم يعزها إليه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص: ٧٤). انظر: الحاشية السابقة.

وروى الأثر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٨٠١٤)، وعزاه ابن الأثير أيضاً في «أسد الغابة» (٦ / ٣٨٠)، وابن حجر في «الإصابة» (٨ / ٤٥٤) إلى ابن منده.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠ / ١).

(٤) المصدر السابق.

أبيه، قال: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؛ وَعَكَ فِيهَا أَصْحَابُهُ، وَقَدِمَ رَجُلٌ فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً كَانَتْ مُهَاجِرَةً، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ - ثَلَاثًا - فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُطْلُبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَخْطُبُهَا فَإِنَّمَا هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ انْقُلْ عَنَا الْوَبَاءَ» ثَلَاثًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: أُتِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِالْحُمَى؛ إِذَا بَعَجُوزٌ سَوْدَاءٌ مُلَبَّيَّةٌ^(١) فِي يَدَيِّ الَّذِي جَاءَ بِهَا، فَقَالَ: هَذِهِ الْحُمَى، فَمَا تَرَى فِيهَا؟ فَقَالَ^(٢): «اجْعَلُوهَا بِخُمٌ»^(٣).

قال السُّيُوطِيُّ: فَهَذِهِ الطَّرِيقُ صُرِّحَ فِيهَا بِذِكْرِ سَبَبِ الْحَدِيثِ، وَبِكَوْنِهِ خُطِّبَ بِهِ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ. انْتَهَى^(٤).

(١) أي: مربوطة باللَّبِّب، وهو ما يشد على صدر الدابة أو الناقة، وهنا فيه مجاز. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١/ ٧٣٢).

(٢) في «منتهى الآمال»: «فقلت».

(٣) كتاب «أخبار المدينة» للزبير بن بكار في عداد المفقود. والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١٤ / ٤١٥) أيضاً إلى هناد في «الزهد»، ولم أقف عليه فيه. وفي إسناده محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، من التابعين، فالحديث مرسل، وفيه محمد ابن الحسن المعروف بابن زباله، منكر الحديث. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤ / ٣٠١، ٦٠ / ٢٥).

وقوله: «بخم» قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢ / ١٤٧): حُخْمٌ - بضم الخاء المعجمة وتشديد الميم -: اسم غيضة بين الحرمين، قريباً من الجحفة، لا يولد بها أحد فيعيش إلى أن يحتلم إلا أن يرتحل عنها؛ لشدة ما بها من الوباء والحمى بدعوة النبي ﷺ، وأظن (غدير خُم) مضافاً إليها.

(٤) انظر: «منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ٥٢ - ٥٣).

فكان التَّمثِيلُ بها أوفقَ لمقتضى^(١) الحال؛ تنبيهاً لمُهاجر أمّ قيسٍ على أنه لم يُهاجرِ الهجرةَ المطلوبةَ، فلا يَطْمَعُ في ثواب المهاجرين إلى الله ورسوله، وتنفيراً لغيره عن مثل قصده في عمله، فقال ﷺ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ...».

قال الحافظ: الهجرةُ: التَّركُ، والهجرةُ إلى الشيء: الانتقالُ إليه عن غيره. وفي الشَّرْع: تركُ ما نهى الله عنه.

وقد وقعتْ في الإسلام على وجهين:

الأوّل: الانتقالُ عن دار الخوف إلى دار الأمان؛ كما في هِجْرَتِي الحبشة، وابتداءِ الهجرةِ مِنْ مَكَّةَ إلى المدينة.

الثاني: الهجرةُ مِنْ دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقرَّ ﷺ بالمدينة، وهاجرَ إليه مَنْ أُمْكِنَهُ ذلك مِنَ المسلمين، وكانت الهجرةُ إذ ذاك تَخْتَصُّ بالانتقالِ إلى المدينة إلى أَنْ فُتِحَتْ مَكَّةُ، وانقطعَ الاختصاصُ، وبقيَ عُمُومُ الانتقالِ من دار الكفر لِمَنْ قَدَرَ عليه باقياً. انتهى^(٢).

وذكرَ في «مُنْتَهَى الْأَمَالِ» للحافظِ السُّيوطي رحمه الله ثمانية أقسامٍ للهجرة^(٣):

الأولى: الهجرةُ الأولى إلى الحبشة عندما آذى الكُفَّارُ الصَّحَابَةَ؛ أي: وكانت في رجبٍ سنة خمسٍ مِنَ الْمَبْعُثِ.

الثانية: الهجرةُ الثانيةُ إلى الحبشة؛ أي: فَإِنَّهُمْ أَقَامُوا فِي الْحَبَشَةِ سَعْبَانَ

(١) في (ع): «به أوفق بمقتضى» بدل: «بها أوفق لمقتضى».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٦/١).

(٣) انظر هذا التقسيم أيضاً عند ابن دقيق العيد في «شرح العمدة في الأحكام» (١/٦٠)، والعراقي في

«طرح الثريب» (٢/٢٢)، والعيني في «عمدة القاري» (١/٢٩).

ورمضان، وبلغ أرض الحبشة أن أهل مكة أسلموا؛ لما أنهم سجدوا مع رسول الله ﷺ في رمضان عند قراءة النجم، فقالوا: عشائرننا أحب إلينا، فخرجوا راجعين^(١)، وقدموا في شوال من السنة المذكورة، فلما اشتد عليهم قومهم؛ أذن لهم ﷺ إلى أرض الحبشة مرة ثانية.

الثالثة: من مكة إلى المدينة.

الرابعة: هجرة القبائل إلى رسول الله ﷺ لتعلم الشرائع، ثم يرجعون إلى الأوطان، ويعلمون قومهم.

الخامسة: هجرة من أسلم من مكة ليأتي إلى النبي ﷺ، ثم يرجع إلى مكة.

السادسة: هجرة من كان مقيماً ببلاد الكفر، ولا يقدر على إظهار الدين، فإنه يجب عليه أن يهاجر إلى بلاد الإسلام؛ كما صرح به أصحابنا^(٢).

السابعة: الهجرة في آخر الزمان عند ظهور الفتن؛ كما رواه أبو داود من حديث ابن عمر، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستكون هجرة بعد هجرة، فخير أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم، ويبقى في الأرض شراؤها» الحديث^(٣).

(١) رواه بتمامه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٢٠٦) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

(٢) انظر: «المجموع» للنووي (١٩/٢٦٤)، و«أسنى المطالب» لتركيب الأنصاري (٤/٢٠٤)، و«مغني المحتاج» للشربيني (٦/٥٥)، ونصوص الشافعية في هذه المسألة متكاثرة.

(٣) رواه الإمام أحمد (٦٨٧١)، وأبو داود (٢٤٨٢)، وتمامه: «تلفظهم أرضوهم، تقدروهم نفس الله، وتحشرهم النار مع القردة والخنازير». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/٣٨٠): أخرجه أحمد، وسنده لا بأس به. قلت: وفي إسناده شهر بن حوشب، قال عنه في «التقريب»: صدوق، كثير الإرسال والأوهام. تقدروهم: تكرههم. نفس الله يسكون الفاء: ذاته.

قال صاحبُ «النهاية»: يريدُ به الشَّامُ؛ لأنَّ إبراهيمَ لَمَّا خَرَجَ مِنَ العراقِ مضى إلى الشَّامِ، وأقامَ به^(١).

الثامنة: هجرة ما نهى الله تعالى عنه.

قال ابنُ دقيقِ العيد: ومعنى الحديثِ وحُكْمُهُ يتناولُ الجميعَ، غيرَ أنَّ السَّبَبَ السَّابِقَ للحديثِ يقتضي أنَّ المرادَ بالحديثِ مِنْ مَكَّةَ إلى المدينة. انتهى^(٢).

«إلى الله ورسوله»: في نيَّته.

«فهجرته إلى الله ورسوله»: شرعاً، فيكون عبادةً؛ لِتَحَقُّقِ النِّيَّةِ المعتبرة شرعاً فيها.

«ومن كانت هجرته إلى دُنيا»: بضمِّ الدَّالِ، وحكى ابنُ قُتَيْبَةَ كَسَرَهَا، وَلَفْظُهَا مقصورٌ غيرُ مُنَوَّنٍ، وحكى تنوينها. كذا في «الفتح»^(٣).

«يُصِيبُهَا»: أي: يُحَصِّلُهَا.

«أو امرأةٍ يتزوَّجُها»: في نيَّته.

«فهجرته إلى ما هاجر إليه»: في حُكْمِ الشَّرْعِ، فلا يكون عبادةً، وإنَّ كانت الصُّورَةُ قابِلَةً لها؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ النِّيَّةِ المعتبرة فيها شرعاً.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: قد تواترَ النَّقْلُ عن الأئمَّةِ في تعظيمِ قَدْرِ هذا الحديثِ، وَاتَّفَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمَهْدِيِّ^(٤)،.....

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: هجر).

(٢) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٦٢)، و«منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ١٣١ - ١٣٢).

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٤٢٥)، وعنه نقله ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٦).

(٤) مما ينقل عنه قوله: هذا الحديث يدخل في ثلاثين باباً من العلم. وقوله: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب. انظر: «السنن الأبين» لابن رشيد (١/ ٣٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١).

والشَّافِعِيُّ فيما نقلَه البُويْطِيُّ عنه^(١)، وأحمدُ بنُ حنبلٍ^(٢)، وعليُّ بنُ المَدِينِي^(٣)، وأبو داودَ^(٤)، والدارقُطْنِي^(٥)، وحمزةُ الكِنَانِي^(٦) على أنه ثلثُ الإسلام، ومنهم مَن قال: ربُّعُه، واختلفوا في تعيين الباقي.

(١) روى البيهقي في «الكبرى» (٢٢٨٧) عن البويطي يقول: سمعت الشافعي رحمه الله عليه يقول: يدخل في حديث: «الأعمال بالنيات» ثلث العلم. انظر: «الأربعين الطائية» لأبي الفتوح الطائي (ص: ٤٠)، و«المشيخة البغدادية» للأُموي (ص: ٤٦).

وروى الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٨٨٨) عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه. انظر: «كشف المشكل» لابن الجوزي (٨٥/١)، و«شرح النووي على مسلم» (٥٣/١٣).

(٢) روى ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، والخوجاني في «جزئه» عن أحمد بن سهل النيسابوري قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وحديث «الحلال بين والحرام بين».

(٣) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (١/٦٦٢): نقل - أي: أبو بكر الخفاف - عن ابن المديني وعبد الرحمن بن مهدي أن مداره على أربعة أحاديث: «الأعمال بالنيات»، و«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»، و«بني الإسلام على خمس»، و«البينة على المدعي، واليمين على من أنكر».

(٤) سيأتي قوله قريباً.

(٥) نقل السفيري في «شرح البخاري» (١/١٠٨) عن الدارقطني قوله: أصول أحاديث الإسلام أربعة: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وحديث «الحلال بين والحرام بين»، وحديث «ازهد في الدنيا يحبك الله». وقد نظم العلامة أبو الحسن الإشبيلي هذه الأربعة، فقال:

عُمْدَةُ الدِّينِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ قَالَهُنَّ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ
اتَّقِ الشُّبُهَاتِ، وَازْهَدْ، وَدَعْ مَا لَيْسَ بِعَيْنِكَ، وَاعْمَلْ بِنِيَّةٍ

وانظر: «البدر المنير» لابن الملقن (١/٦٦٢).

(٦) انظر قوله بأن الحديث ثلث الإسلام في «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (٧/٢١٢).

ووجهَ البيهقي كونه ثلث الإسلام بأنَّ كَسَبَ العبدِ يقعُ بقلبه ولسانه وجوارحه، فإنَّ النِّيَّةَ أحدُ أقسامِها الثلاثةِ وأرجحُها؛ لأنَّها قد تكون عبادةً مُسْتَقِلَّةً، وغيرها يحتاجُ إليها، ومن ثمَّ وردَ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»^(١).

وكلامُ الإمام أحمدَ يدلُّ على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحدُ القواعدِ الثلاثةِ التي تُردُّ إليها جميعُ الأحكامِ عنده، وهي هذا، و«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ

(١) انظر: «السنن الصغير» للبيهقي (٥)، وفي عبارة الحافظ اختصار غير مخل.

والحديث رواه الطبراني في «الكبير» (٥٩٤٢)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٥٥)، وكذلك الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤٧٦٤)، والديلمي في «الفردوس» (٦٨٤٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه. ضعفه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/١٧٣٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٢): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون، إلا حاتم بن عباد بن دينار الجُرَشِي، لم أر من ذكر له ترجمة.

ورواه الشهاب القضاعي في «مسنده» (١٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٤٥)، والسلفي في «الطيوريات» (٦٦٥)، من حديث أنس رضي الله عنه. قال البيهقي: هذا إسناد ضعيف. ورواه القضاعي في «مسنده» (١٤٨) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه. وضعفه ابن حجر في «فتح الباري» (٤/٢١٩).

ورواه ابن ودعان في «أربعينته الموضوعه» (ص: ٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٥٢) مرسلاً عن ثابت البُنَّاني، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٣٢٦) موقوفاً عليه. قال السخاوي: وهي وإن كانت ضعيفة، فبمجموعها يتقوى الحديث، وقد أفردتُ فيه وفي معناه جزءاً. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٢).

قلت: طبع هذا الجزء ضمن «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (ص: ٣٤٥-٣٥٢)، فليراجع.

عليه أمرنا فهو ردٌّ»^(١)، و«الحلالُ بينٌ، والحرامُ بينٌ» الحديث^(٢). انتهى^(٣).
وعن أبي داود قال: نظرتُ في الحديثِ المسندِ، فإذا هو أربعةُ آلافِ حديثٍ،
ثم نظرتُ، فإذا مدارُ الأربعةِ آلافِ حديثٍ على أربعةِ أحاديثٍ:
حديثُ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ: «الحلالُ بينٌ، والحرامُ بينٌ».
وحديثُ عمرَ: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ».
وحديثُ أبي هريرةَ: «إنَّ اللهَ طيبٌ، لا يقبلُ إلا طيباً، وإنَّ اللهَ أمرَ المؤمنينَ بما
أمرَ به المرسلينَ»^(٤).

وحديثُ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(٥).
قال: وكلُّ حديثٍ مِنْ هَذِهِ رُبْعُ الْعِلْمِ. انتهى^(٦).
وهذا آخرُ ما أذنَ اللهُ بِإِبرازِهِ، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا
أَنْ هَدَانَا اللهُ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ عَدَدَ خَلْقِهِ^(٧)

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/١).

(٤) رواه مسلم (١٠١٥).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) رواه عن أبي داود الخطابي في «معالم السنن» (٣٦٦/٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ

بغداد» (٧٥/١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٦/٢٢)، وابن الجوزي في «المنتظم»

(٢٦٩/١٢).

(٧) في (ع): «خلق الله».

بدوام الله، سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

قال المؤلفُ عفا الله عنه: تمَّ تسويده يوم الاثنين سنة...^(١) بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى^(٢).

(١) كذا في النسخة جاء في (ب) «تمَّ إعمال الفكر والروايات في شرح حديث «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ»» كذا من غير نصٍّ على سنة كتابته.

(٢) وجاء في النسخة (ع): «قال المؤلف: تمَّ تسويده يوم الأحد الثاني عشر من شهر شوال سنة (١٠٧٣هـ) بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله».

الأسفار

عَنْ أَصْلِ

اسْتِخَارَةِ أَعْمَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

تَأليف العلامة

المفكر الكوراني

يُطبعُ مُحقَّقاً على ثلاث نسخٍ مخطَّطةٍ

تَحْقِيقَ وَتَعْلِيلَ

جمال عبد الرحيم الفارس

دار اللغات

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمداً كثيراً، والصلاة والسلام على مَنْ أَرْسَلَهُ اللهُ بَشِيرًا وَنَذِيرًا،
وداعياً إلى الله بِإِذْنِهِ وسراجاً مُنِيرًا.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة أَلَفَهَا الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَسَنِ الْكُورَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ
تَعَالَى فِي انتِقَادِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي رَدِّهِ لَصَلَاةِ اسْتِخَارَةِ أَعْمَالِ
الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، الَّتِي تُصَلَّى فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ لِأَعْمَالِ الْيَوْمِ كُلِّهِ، مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى مِثْلِهِ
مِنْ الْيَوْمِ الْآخِرِ.

وذلك أَنَّ الْعَلَّامَةَ الشُّهُورَدِيَّ ذَكَرَ فِي «عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ» أَنَّ مِنْ الْأَعْمَالِ الَّتِي
يَقُومُ بِهَا الْمُسْلِمُ فِي أَوَّلِ يَوْمِهِ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَيَذْكُرَ اللهُ تَعَالَى إِلَى طُلُوعِ
الشَّمْسِ وَارْتِفَاعِهَا، ثُمَّ يَصَلِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ بَنِيَّةٍ لِلِاسْتِعَاذَةِ مَنْ شَرُورِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ،
ثُمَّ يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ بَنِيَّةٍ لِلِاسْتِخَارَةِ لِكُلِّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ.

ثم قال: وهذه الاستخارة تكون بمعنى الدُّعَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا فَالِاسْتِخَارَةُ
الَّتِي وَرَدَ بِهَا الْأَخْبَارُ هِيَ الَّتِي يَصَلِّيُهَا أَمَامَ كُلِّ أَمْرٍ يَرِيدُهُ. انتهى^(١).

(١) انظر: «عوارف المعارف» للشهروردي (٢ / ٤٣١).

فتعقبه العلامة ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» فقال: وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضًا، وكيف راجَ عليه صحّة وحلُّ صلاةٍ بنيةٍ مخترعةٍ لم يرد لها أصلٌ في السُّنة، ومن استحضر كلامهم في ردِّ صلواتٍ ذُكرت في أيام الأسبوع علم أنّه لا تجوز ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النِّيَّات التي استحسناها الصُّوفيّة من غير أن يرد لها أصلٌ في السُّنة.

نعم، إن نوى مطلق الصَّلَاة، ثم دعا بعدها بما يتضمّن نحو استعاذه أو استخارة مطلقة لم يكن بذلك بأس. انتهى^(١).

فألف الشيخ إبراهيم الكوراني هذه الرسالة منتصرًا للسهروردي على ابن حجر الهيتمي، وساق الأدلة أنّ هذه الصَّلَاة تدرج تحت أصلٍ، ولها مستندٌ من السُّنة، فليست بمبتدعة.

ونحن إذ نقوم بتحقيق هذه الرسالة ونشرها لا نوافق على هذه الطريقة في اتباع أحكام الدين من الاستنباطات البعيدة التي لا حاجة لها، ولو كانت مطلوبةً لما ترك الشرع المتمثل بالقرآن والسنة بيانها، ولما أحوجنا إلى التكلف في الاستنباط، مع زيادات في بعض الأدعية لم ترد في شيء من الشرع، وإنما مصدرها بعض مشايخ التصوف كالشيخ ابن عربي والسهروردي وغيرهما، ولنا في هذا المقام كلام العلامة ابن حجر الهيتمي المتقدم في تعقبه على السهروردي: وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضًا، وكيف راجَ عليه صحّة وحلُّ صلاةٍ بنيةٍ مخترعةٍ لم يرد لها أصلٌ في السُّنة.

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٣٨).

لكنها تبقى وجهة نظرٍ لطائفه من الناس، كما أن الرسالة ليست فقط في بحث هذه المسألة، بل حوت بياناً شاملاً لصلاة الاستخارة ودعائها ومروياتها في السنة، وفي ثناياها ذكرٌ فوائد وتحقيقات مهمّة، نحو ما ذكره من مسألة الكسب.

ورتب المصنّف رسالته على: مقدّمة، ومقاصد، وخاتمة.

حيث قدّم لردّه بمقدّمة مهمّة أخذتُ حيزاً من الرسالة، ذكر فيها أربعة تنبيهات، وبنى على هذه التّنبّهات كلامه خلال بحثه، وكان يحيل عليها، فيقول مثلاً: «ذكرناها في التّنبّه الأول»، و«لِمَا مرّ في التّنبّه الثالث»، و«كما مرّ في التّنبّه الثاني»...

وهذه التّنبّهات هي:

التّنبّه الأول: في الأمور التي هي محلُّ الاستخارة.

التّنبّه الثاني: في سرد بعض أحاديث الاستخارة.

التّنبّه الثالث: في ندب الاستعانة بالصّلاة في النّوائب والمهمّات.

التّنبّه الرابع: في أنّ صلاة الاستخارة هل تكره في الأوقات المكروهة أو لا

تكره؟

ثم شرع في بيان مقاصد رسالته، وهذه المقاصد:

المقصد الأول: التّكلّم عن أصل استخارة اليوم واللّيلة، وأنّ الشيخ ابن عربيّ هو من أوائل من ذكرها، ثم ذكر مستند هذه الصّلاة من السنة.

المقصد الثاني: مسائل في صلاة الاستخارة.

المقصد الثالث: دعاء الاستخارة، وبيان معانيه.

المقصد الرابع: ما يفعله بعد دعاء الاستخارة.

خاتمة: في الرؤيا بعد الاستخارة.

وهذه الرسالة تقدّم صورة عن دقّة المصنّف رحمه الله في تناول المسائل، وقدرته في الردّ والتّبع والمناقشة، وهي مثال عن أدب العلماء مع مخالفيهم لا سيّما ممّن سبقهم، فتجد المصنّف يردّ ردودًا علميّة دون الإساءة ولو بكلمة واحدة على من يردّ عليه.

رحم الله علماءنا السابقين، وهدانا إلى الصّراط المستقيم، اللهم أرنا الحقّ حقًّا وارزقنا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه، واهدنا لِمَا اختلف فيه من الحقّ بإذنك، آمين.

هذا وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطيّة:

الأولى: نسخة شهيد علي باشا، رمزت لها ب (ش)، وهي نسخة واضحة.

الثانية: نسخة أسعد أفندي، رمزت لها ب (أ)، وتكاد تكون نسخة مطابقة لنسخة شهيد علي باشا، فالفروق بينهما قليلة.

الثالثة: نسخة نور عثمانيّة، رمزت لها ب (ن)، كتبت بخطّ جميل واضح، وفيها خلافٌ وزياداتٌ عن النّسختين السّابقتين، وفيها تصحيّفٌ كثيرٌ للكلمات وتحريف، أشرت للمهم منها فقط، لكنّها مع ذلك في بعض المواضع يكون الصّواب فيها، فلا غنى عنها في تصحيح الكتاب.

وهذه الرسالة ثابتة النّسبة إلى العلامة الكوراني الكردي، كما ثبت اسمه على النّسخة (أ) و (ش)، وقد ذكر هذه الرسالة الألوسي في كتابه: «غرائب الاغتراب» وعزاها إلى الكوراني^(١)، ونقل كثيرًا ممّا جاء فيها، وذكرها الباباني

(١) «غرائب الاغتراب» للألوسي (ص: ١٨).

في «هدية العارفين» (١ / ٣٥)، و«إيضاح المكنون في الذيل على كشف
الظنون» (٣ / ٧٩).

والحمد لله على ما أنعم، والصلاة والسلام على نبيِّه الأكرم، وعلى آله
وأصحابه أجمعين.

المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

وَصَلَّى عَلَى اللَّهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ، وَالْهَمِّ وَالتَّابِعِينَ، عَدَدَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ بِدَوَامِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيمِ الْقَدِيرِ، الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ، وَيَلْهِمُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ
أَنْ يَفُوضَ أَمْرَهُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَرَكَةٍ وَاسْتِقْرَارٍ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْغَفُورُ^(١) الْوَدُودُ، الْفَعَّالُ لِمَا يَرِيدُ، الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ.
وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْفَاتِحُ الْخَاتَمُ، نَبِيُّ الرَّحْمَةِ، الْمُصْطَفَى
الْمُخْتَارُ، الْمُرَوِّىُّ عَنْهُ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «مَا خَابَ مَنْ اسْتَخَارَ، وَلَا نَدِمَ مَنْ
اسْتَشَارَ»^(٢)، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْهَدَاةِ الْمَهْتَدِينَ الْبِرَّةِ الْأَخْيَارِ، صَلَاةً
وَسَلَامًا مُتَجَدِّدِي الْإِفَاضَةِ بِالْخَيْرَاتِ عَلَى الْعَوَالِمِ فِي الْإِعْلَانِ وَالْإِسْرَارِ، فَائِضِي
الْبَرَكَاتِ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ بِدَوَامِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ.

(١) في (ن): «القدِير».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦٢٧)، و«المعجم الصغير» (٩٨٠) من حديث أنس بن
مالك رضي الله عنه، ومن طريقه: القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ
دمشق» (١١٠٣).

قال الطبراني: «لم يروه عن الحسن إلا عبد القدوس، تفرد به ولده عنه».
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٩٦): «وكلاهما ضعيف جداً».

أَمَّا بَعْدُ:

فهذا - أيُّها الطَّالِب الرَّاغِب - ما يتعلَّق بالاستخارة المعروفة، التي تُعْمَل لأمرٍ معيَّن إذا هُمَّ به، والاستخارة التي يصلِّيها أهلُ الله كلَّ يوم في وقتٍ معيَّن لأعمال اللَّيْلِ والنَّهار من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الآخر، وبيان أنَّ لها أصلًا في السُّنَّة، كما أشار إليه المجدُّ الفيروز آبادي، وتبعه الشَّريفُ السَّمُهودي^(١) رحمهما الله تعالى.

(١) سيذكر المصنف نصَّ كلامهما في هذه الرِّسالة. والسَّمُهودي (٨٤٤ - ٩١١ هـ): علي بن عبد الله بن أحمد، الشَّريف، يصل نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، القاهري الشافعي نزيل الحرمين، مؤرخ المدينة ومفتيها، وله تصانيف منها: «جواهر العقدين»، و«اقتفاء الوفا بأخبار المصطفى»، و«خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى»، و«طيب الكلام».

انظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٢/ ٢٨٠)، و«الضوء اللامع» (٥/ ٢٤٧)

كلاهما للسخاوي، و«سلم الوصول» لكاظم جليبي (٢/ ٣٦٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٧٣).

[الدَّاعِي لتأليف هذه الرسالة]

دعا إلى ذلك اعتراضُ الشَّيْخِ ابنِ حجر الهيثمي^(١) في «التُّحفة»^(٢) على الإمام السُّهُرُورِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ في «عوارف المعارف»^(٣) بأنَّ الاستعاذة والاستخارة اللَّتَيْنِ ذكرهما في «العوارف» لا أصلَ لهما في السُّنَّةِ.

(١) ابن حجر الهيثمي (٨٩٩ - ٩٧٤هـ): شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي - نسبة إلى محلة الهَيْثَم من إقليم الغربية بمصر - المَكِّي المصري، مفتي الشافعية، كان إماماً متقناً حافظاً، برع في علوم متعددة، وله تصانيف كثيرة منها: «تحفة المحتاج شرح المنهاج»، و«شرح العباب»، و«شرح الشمائل»، وغيرها. انظر: «سلم الوصول» لكاتب جلبي (١ / ٢٣٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠ / ٥٤٢).

تنبيه: ابن حجر الهيثمي - بالتاء - ويقال له: المكي، وهو غير الحافظ نور الدِّين الهيثمي - بالثاء - (ت: ٨٠٧هـ) المتقدم عليه، صاحب «مجمع الزوائد»، شيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وجاء على الصواب في (أ)، وفي (ش) و(ن): «الهيثمي» هنا وفي مواضع أخرى.

(٢) انظر كلامه في «تحفة المحتاج» (٢ / ٢٣٨)، وسيذكره المصنف في هذه الرسالة.

(٣) السُّهُرُورِيِّ (٥٣٩ - ٦٣٢هـ): شهاب الدين أبو حفص، وقيل: أبو نصر، وقيل: أبو عبد الله، عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله عمويه، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان فقيهاً شافعي المذهب شيخاً صالحاً ورعاً كثير الاجتهاد في العبادة والرياضة وتخرج عليه خلق كثير من الصوفية في المجاهدة والخلوة، قدم بغداد فاستوطنها، وكان له فيها مجلس وعظ، كما تولى بها عدّة ربط للصوفيّة، من مصنفاته: «عوارف المعارف» وهو أشهرها، و«بغية البيان في تفسير القرآن»، و«المناسك»، و«رشف النصائح الإيمانية وكشف الفضائح اليونانية».

انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣ / ٢٩٠)، و«تاريخ إربل» لابن المستوفي (١ / ١٩٢)، و«عقود الجمان» للموصلي (٤ / ١٩٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣ / ٤٤٨)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤ / ٧٨)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٨ / ٣٣٨).

وسميتها بـ:

«الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار»

وهو مرتَّب على: مقدِّمة، ومقاصد، وخاتمة.

أَمَّا الْمَقْدِّمَةُ ففِيهَا تَنْبِيهَاتٌ:

الأوّل

فِي الْأُمُور الَّتِي هِيَ مُحَلٌّ لِالِاسْتِخَارَةِ

اعْلَمْ أَنَّ مَا مِنْ شَأْنَةٍ أَنْ يُرَادَ يَنْقَسِمَ أَوَّلًا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأوّل: مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ خَيْرًا قَطْعًا، كَالْوَاجِبِ الْمَضِيقِ.

الثاني: مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ شَرًّا قَطْعًا، كَالْمَحْرَمِ الْمُجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهِ الَّذِي لَا رُخْصَةَ فِي فِعْلِهِ إِذْ ذَاكَ.

الثالث: مَا لَا يُعْلَمُ عَلَى الْقَطْعِ خَيْرِيَّتُهُ وَلَا شَرِيَّتُهُ فِي وَقْتٍ مُخْصٍ، كَالْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ، وَالْمَنْدُوبِ الْمَوْسَعِ، وَالْمَنْدُوبِ الْمَضِيقِ الَّذِي يَعَارِضُهُ مَنْدُوبٌ آخَرٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ رَجْحَانٍ لِأَحَدِهِمَا، وَالْمَبَاحَاتِ كُلِّهَا.

وَلَمَّا كَانَ مَعْنَى الِاسْتِخَارَةِ طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ: مِنَ الْفِعْلِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ أَوْ تَرْكِهِ فِيهِ = لَمْ يَكُنِ الْوَاجِبُ الْمَضِيقُ وَلَا الْفِعْلُ الْمَحْرَمُ الْمَذْكُورَ مُحَلًّا لِلِاسْتِخَارَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا رُخْصَةَ فِي تَرْكِهِ، وَالثَّانِي لَا رُخْصَةَ فِي فِعْلِهِ، فَالْأَوَّلُ خَيْرٌ قَطْعًا، وَالثَّانِي شَرٌّ قَطْعًا.

فَلَمْ يَبْقَ مَا يَكُونُ مُحَلًّا لِلِاسْتِخَارَةِ^(١) إِلَّا فِعْلُ الْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ، وَالْمَنْدُوبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَالْمَبَاحِ^(٢).

(١) فِي (ن): «لِكَ اسْتِخَارَةٍ».

(٢) وَجَعَلَهُ غَيْرَهُ مَنْحَصَرًا فِي الْمَبَاحِ وَفِي الْمُسْتَحَبِّ إِذَا تَعَارَضَ مِنْهُ أَمْرَانِ أَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِهِ وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، نَقَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١١ / ١٨٤) عَنْ ابْنِ أَبِي جَمْرَةَ فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الِاسْتِخَارَةِ: «فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا».

فالمراد من «الأمر» في حديث جابر رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها»^(١): هي الأمور التي هي محل للاستخارة، لا مطلقاً، إمّا لأنّ (ال) للعهد، أو هو عامٌّ مخصّصٌ^(٢).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»: في قوله: «في الأمور كلها»: يتناول العموم العظيم من الأمور والحقير، فربّ حقيرٍ يترتب عليه الأمر العظيم^(٣). انتهى.

وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في «حاشية الإيضاح»: يلحق بالعزم على الحجّ: العزم على كلّ واجبٍ أو مندوبٍ موسّع، بل ينبغي ندب الاستخارة حتى في المباح. انتهى^(٤).

وذلك لأنّ مقتضى هذا الاعتناء التأمّن من النبي ﷺ بالاستخارة المفهوم من حديث جابر: «كما يعلمنا السورة من القرآن»: هو أنّ العبد إذا استخار الله في الأمور كلّها لا يختار الله له منها إلّا ما هو للعبد فيه الخير، كما يوضحه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند أحمد مرفوعاً: «سعادة ابن آدم في استخارة الحقّ والرّضى بقضائه، وشقاؤه ابن آدم في ترك الاستخارة وعدم الرّضى بقضاء الحقّ»^(٥)، كذا أورده المجدّد في «سفر السّعادة»^(٦).

(١) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٢) في (ن): «مخصوص».

(٣) في (أ) و(ش): «أمر عظيم». وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٤).

(٤) انظر: حاشية ابن حجر الهيتمي على «الإيضاح في مناسك الحج» للإمام النووي، المسماة: «منح

الفتح شرح حقائق الإيضاح» (ص: ١٩).

(٥) لفظ الإمام أحمد أقرب إلى اللفظ الآتي الذي أورده المصنف عن السيوطي.

(٦) انظر: «سفر السّعادة» للفيرزبادي (ص: ١٠١).

ولفظه عند الترمذي والحاكم عن سعد رضي الله عنه: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ استخارتهُ الله، وَمِنْ سَعَادَةِ المرءِ رضاهُ بما قضى الله، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ تركُ استخارةِ الله، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ سَخَطُهُ بما قضى الله»^(١)، كذا أورده الحافظُ جلالُ الدين السيوطي رحمه الله في «جامعه»^(٢).

وكَلَّمَا كان سَعَادَةُ ابْنِ آدَمَ في استخارةِ الحقِّ كان جميع حركاته وسكناته في الخير إذا استخار الله في جميعها، ولهذا قال ﷺ: «ما خَابَ مَنْ استخارَ...» الحديث^(٣)؛ إذ لو خاب مستخيرٌ لم تكنْ سَعَادَتُهُ في استخارةِ الحقِّ على الإطلاق، لكنَّ سَعَادَتَهُ في الاستخارة؛ لحديث سعدِ السَّابِقِ، وإسناده حسنٌ كما في «فتح الباري»^(٤).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤٤)، والترمذي (٢١٥١)، والحاكم في «المستدرک» (١٩٠٣)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضًا: حماد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم المدني، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث». وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ١٨٤): «أخرجه أحمد وسنده حسن وأصله عند الترمذي».

وله طريق آخر من غير طريق محمد بن أبي حميد، فقد تابعه عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله عن إسماعيل بن محمد، رواه البزار في «مسنده» (١٠٩٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٠١)، ورجحه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢ / ٤٠٤) على رواية الترمذي فقال: «وهذا المتن وإن أخرجه الترمذي فإن طريقه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف، وطريق أبي يعلى أولى منها». لكن قال محققو «المسند»: «وعبد الرحمن لين منكر الحديث، ومتابعته لابن أبي حميد لا يفرح بها».

(٢) انظر: «الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٠٧٩).

(٣) تقدم تخريجه في المقدمة.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤)، وقد نقلنا كلامه عند تخريج الحديث.

فما خَابَ مستخيرٌ، فقله ﷺ: «ما خَابَ مَنْ استخَارَ...» الحديث الذي رواه الطَّبْرَانِيُّ عن أَنَسٍ رضي الله عنه، وإن كان ضعيفَ الإسناد، كما قال الحافظ ابنُ حجر حيث قال في «فتح الباري»: حديث أَنَسٍ رفعه: «ما خاب من استخار...» الحديث، أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في الصَّغِيرِ بسندٍ واهٍ جدًّا. انتهى^(١).

لكنَّ ضعفه منجبرٌ بشواهده التي منها حديثُ سعدِ السَّابِقِ، الذي قال: «إسناده حسن» كما مرَّ؛ إذ تبَيَّن أنَّ كونَ سعادة العبد في استخارة الحقِّ يستلزم ألاَّ يخيب مستخيرٌ، وبالله التوفيق.

وَلَنَسُقُ سِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: قال الطَّبْرَانِيُّ في «الصَّغِيرِ»: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ حَمَّادِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرِ الْأَنْصَارِيِّ بِدَمَشَقٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي عَبْدَ الْقُدُّوسِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَا خَابَ مَنْ استخَارَ، وَلَا نَدِمَ مَنْ استشارَ، وَلَا عَالَ مَنْ اقتصدَ».

ثم أخرج بإسناده هو حديثًا آخر.

ثم قال في آخرهما: لم يروهما عن الحسن إلاَّ عبدُ القُدُّوسِ، تفرَّد بهما ولده عنه. انتهى^(٢).

قال الحافظ ابنُ حجر في «تخريج أحاديث الأذكار»: أخبرني الزَّينُ عمرُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَلِيمَانَ^(٣)، وكتبَ إلينا أحمدُ بنُ خليلٍ من بيت المقدس،

(١) انظر: «فتح الباري» (١١ / ١٨٤).

(٢) انظر: «المعجم الصغير» للطبراني (٩٨٠)، و(٩٨١).

(٣) في (ن): «سلمان».

كلاهما عن أبي محمد بن الحسين الأنصاريّ قال أحمد: سماعاً، أنا إبراهيم بن خليل، أنا يحيى بن محمود، أنا محمد بن أحمد وفاطمة بنت عبد الله قالا: أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، أنا سليمان بن أحمد بن أيوب. هو الطبراني، ثم ساق سنده والحديث كما مرّ.

ثم قال: قلتُ: وعبد القدوس بن حبيب ضعيف جداً. انتهى.

رويناه عن شيخنا الإمام سيدي صفّي الدين أحمد بن محمد المقدسي الدجاني المدني الأنصاريّ المعروف بالقشاشي قدّس سرّه، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشناوي ثم المدني، عن الشمس محمد بن أحمد الرّملي، عن القاضي زكريّا، عن الحافظ ابن حجر بسنده السابق.

[تقوية حديث: «ما خاب من استخار...» بشواهد]

قُلْتُ: السَّندُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، لَكِنَّهُ يَتَقَوَّى بِشَوَاهِدِهِ فِي قِطْعَةِ الثَّلَاثِ:

أَمَّا الْقِطْعَةُ الْأُولَى: فَقَدْ مَرَّ مِنْ شَوَاهِدِهِ مَا فِيهِ الْكِفَايَةُ.

وَأَمَّا الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ: فَمِنْ شَوَاهِدِهِ مَا فِي الْجَامِعِ لِلْسَّيُوطِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَفَقَّهَ اللَّهُ لِأَرْشَادِ أُمُورِهِ». عَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»^(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اسْتَرْشِدُوا الْعَاقِلَ تَرْشُدُوا، وَلَا تَعْصُوهُ فَتَنْدَمُوا». عَزَاهُ إِلَى الْخَطِيبِ فِي «رَوَاةِ مَالِكٍ»^(٢).

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٤٩٨)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢١٦٤)، والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٣٣٣)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن النضر بن عريبي إلا ابن علاثة، تفرد به: عمرو بن الحصين».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٩٦): «فيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك». (٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٣٢٧٤)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٨١٨)، والحديث روي من طرق لا يصح منها شيء، فقد رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٢٢)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٢٤٣)، والدارقطني في «غرائب مالك» - كما في «لسان الميزان» (٤ / ٣١) - وقال: «هذا حديث منكر».

وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢١٩) ترجمة سليمان بن عيسى بن نجيع السجزي من طريق المترجم المذكور، وقال: «غير صحيح»، وسليمان بن عيسى بن نجيع السجزي، قال عنه ابن عون وغيره: هالك. قال الجوزجاني: كذاب مصرح. وقال أبو حاتم: كذاب. وقال ابن عدي: يضع الحديث، له «كتاب تفضيل العقل» جزآن.

ورواه الحارث في «مسنده» (٨٣٩) من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سنده داود بن المحبر، ضعيف، قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. انظر: «ديوان الضعفاء» للذهبي (ص: ١٢٧).

وعن عائشة رضي الله عنها: «إِنَّ الْمُسْتَشِيرَ مُعَانٌ، وَالْمُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ». عزاه إلى العسكري في «الأمثال»^(١).

ومن المعلوم أَنَّ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِأَرْشَادِ أُمُورِهِ وَكَانَ مُعَانًا مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى مَا نَدَمَ. ومنها: ما رويناه بالسَّندِ السَّابِقِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَذْكَارِ» فِي (الْمَجْلِسِ السَّبْعِينَ بَعْدَ الْخَمْسِ مِئَةٍ)، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ أَحْمَدَ الْحَمَوِيِّ الْأَصْلَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ سَمَاعًا، أَنَا مَكِّيُّ بْنُ عَلَانَ فِي كِتَابِهِ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرِ السَّلْفِيِّ، أَنَا أَبُو غَالِبٍ الْبَاقْلَانِيُّ، أَنَا أَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيُّ، أَنَا أَبُو نَصْرِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ، أَنَا أَبُو الْخَيْرِ الْعَبْقَاسِيُّ، أَنَا الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيِّ، ثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ السَّرِيِّ - هُوَ ابْنُ يَحْيَى - عَنِ الْحَسَنِ - هُوَ الْبَصْرِيُّ - قَالَ:

= وروى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨ / ٣٦٥) عن الدارقطني قوله: «كتاب العقل وضعه أربعة؛ أولهم ميسرة بن عبد ربّه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركبه بأسانيد آخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد آخر».

ورواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٠ / ١٧) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: «وهذا الحديث رواه كلهم ثقات، والحمل فيه على عمر بن أحمد البغدادي فإنه منكر المتن».

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٧٤٢٤)، وكذا عزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٠٤) إلى العسكري.

وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في سياق حديث، رواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨ / ٣٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨ / ٤١٠).

ولشرطه الثاني: «والمستشار مؤتمن» شواهد كثيرة منها ما رواه أبو داود (٥١٢٨)، والترمذي (٢٨٢٢)، وابن ماجه (٣٧٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: «حديث حسن».

والله ما استشار قوم قط إلا هُتدوا لأفضل ما بحضرتهم. ثم تلا: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرُوعِي بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] ^(١).

قال الحافظ: هذا موقف عن الحسن، وسنده حسن، أخرجه الطبراني في التفسير من طريق إياس بن دَعْفَل - بمعجمة وفاء وزن جعفر - عن الحسن، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عمران القطان عن الحسن بنحوه، وقال فيه: إلا عزم الله لهم بالرشد ^(٢). انتهى.

ومعلوم أن من هُدي لأفضل ما بحضرتة، وعزم الله له بالرشد ما يندم. وتلاوته الآية استشهاداً على ما ذكره؛ فإن الله ذكره في سياق الشاء عليهم، فلو لم يكن الشاور بينهم متضمناً لهدايتهم إلى الأفضل والأرشد لم يذكره في سياق الشاء.

ولهذا ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: ما رأيت أحداً قط أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ ^(٣). أسنده الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار»، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(١) بهذا السند رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٥٨).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٠١ / ٣). قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣٤٠ / ١٣): «أخرجه البخاري في الأدب المفرد وابن أبي حاتم بسند قوي». ورواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٢٧٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١١١٦).

(٣) رواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٨)، والإمام الشافعي في «الأم» (٩٥ / ٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٣٠٣) من طريق الشافعي.

ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٩٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٧٢) ضمن حديث الفتح. وعلقه الترمذي (١٧١٤).

ثم حديث الحسنِ شاهدٌ لحديث ابن عباس عند الطبرانيِّ السَّابق، فينجبر به ضعفه^(١).

وبالسَّند إلى الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار» قال: قرأتُ على أمِّ يوسف بنت محمَّد بن عبد الهادي الصَّالحية بها، عن أبي نصر الفارسي، أنا عبد الحميد بن عبد الرَّشيد في كتابه، أنا جدِّي لأُمِّي أبو العلاء الحافظ، أنا الحسن بن أحمد، أنا أبو نُعيم الحافظ، أنا الطبراني في «الأوسط»، ثنا موسى بن زكريَّا، ثنا عمرو بن الحصين، ثنا محمَّد بن عبد الله بن عُلَّثة - بضمَّ المهملة وتخفيف اللَّام ثم مثَّلثة - ثنا النَّضر بن عربي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرِ فِيهِ أَمْرًا مُسْلِمًا وَفَقَّهَ اللَّهُ لِأَرْشِدِ أُمُورِهِ». قال الطبرانيُّ: لم يروه عن النَّضر إلَّا ابن عُلَّثة، تفرد به عمرو بن الحصين^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: وهو ضعيفٌ جدًّا، وفي شيخه، وشيخه شيخه، والراوي عنه مقال. انتهى^(٣).

قلتُ: لكنه يتقوَّى بشواهده التي منها ما مرَّ^(٤).

(١) كذا قال، وهذا غريب منه كيف يجبر حديثاً منكراً شديداً الضعف بقول تابعي!

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٣٣٣)، ورواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٧٩) في ترجمة ابن عُلَّثة، وقال فيه: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي بالمعضلات عن الأئبات لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٦): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «تخريج أحاديث الأذكار».

(٤) قد علمت أن سنداً فيه هذه الطامات لا يصلح لأن يتقوَّى، والله أعلم.

وفي «الدر المنثور» للحافظ السيوطي في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]: عزاه إلى عبد بن حميد والبخاري في «الأدب» وابن المنذر عن الحسن بلفظ: ما تشاور قوم قط إلا هُذوا، وأُرشد أمرهم، ثم تلا: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]^(١).

ومنها: ما أخرج البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَن أراد أمراً فشاور فيه وقضى هُدي لأرشد الأمور». انتهى^(٢).
إلى غير ذلك.

وأما القطعة الثالثة: فيشهد له ما في «الجامع الكبير» أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه: «ما عال مَن اقتصد». عزاه للإمام أحمد في «مسنده»^(٣).
وعن طلحة رضي الله عنه: «مَن اقتصد أغناه الله، ومَن تواضع رفعه الله، ومَن تجبر قصمه الله». عزاه للبزار^(٤).

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٣٥٧)، وقد تقدم قريباً تخريج هذا الأثر.

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٣٢)، وقال: «لا أخفذه إلا بهذا الإسناد».

(٣) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٥٤)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١١٨٨٥).

والحديث رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٢٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١١٨)، و«المعجم الأوسط» (٥٠٩٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٥٢): «رواه أحمد، والطبراني في الكبير والأوسط، وفي أسانيدهم إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف».

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٧٣٣)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٢٤٣).

والحديث رواه البزار في «مسنده» (٩٤٦)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولم نسمعه إلا من عمران بن هارون».

قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢ / ٨٩٧): «رواه البزار، وشيخه فيه عمران بن هارون البصري قال الذهبي: شيخ لا يعرف حاله أتى بخبر منكراً؛ أي: هذا الحديث».

وعن جرير: «الرَّفْقُ به الزَّيَادَةُ والبركة، وَمَنْ يُحَرِّمُ الرَّفْقَ يُحَرِّمُ الْخَيْرَ». عزاه للطبراني^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها: «إذا أراد الله بعبيد خيراً رزقهم الرَّفْقَ في معاشهم، وإذا أراد بهم شراً رزقهم الخُرْقَ في معاشهم». عزاه للبيهقي في «شعب الإيمان»^(٢).

إلى غير ذلك، والله أعلم.

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٩٠٣).

والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٥٨). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨ / ٨): «رواه الطبراني، وفيه عمر بن ثابت وهو متروك».

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٩٠٣).

والحديث رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٤١).

ورواه أيضاً معمر بن راشد في «جامعه» (٢٠٢١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «ما كان الرفق في قوم قط إلا نفعهم، ولا كان الخرق في قوم قط إلا ضرهم».

ورواه معمر بن راشد في «جامعه» (١٩٥٣٨) عن الزهري يرفعه، ولفظه: «عن الزهري، أن النبي ﷺ قال لعائشة: إن الله إذا أراد بقوم خيراً رزقهم الرفق في معيشتهم، وإذا أراد الله بهم سوءاً أو غير ذلك سلط عليهم الخرق في معيشتهم».

وأصله عند مسلم (٢٥٩٤) بلفظ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه».

التَّنبِيهُ الثَّانِي

في سرد بعض أحاديث الاستخارة

وبالسَّند إلى الحافظ ابن حجر، بأسانيده التي منها:

عن النَّجْم عبد الرَّحِيمِ الحَمَوِيِّ، عن الحَجَّار، عن الزُّبَيْدِيِّ، عن أَبِي الْوَقْتِ،
عن الدَّأُودِيِّ، عن السَّرْحَسِيِّ، عن الْفَرَبَرِيِّ، عن رَئِيسِ الحَفَاطِ الْمُتَّقِينَ^(١) الإمام أبي
عبد الله البخاري - شكر الله سعيه - أَنَّهُ قَالَ فِي (باب ما جاء فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى)
من «صحيحه»: ثَنَا قُتَيْبَةُ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ،
عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا الاسْتِخَارَةَ
فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ
فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ
بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ
عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ
أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ
كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ
أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي
بِهِ»، قَالَ: «وَيَسْمِي حَاجَتَهُ»^(٢).

وَقَالَ فِي (كِتَابِ الدَّعَوَاتِ)، (بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الاسْتِخَارَةِ): حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ أَبُو مُصْعَبٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عن

(١) فِي (ن): «الْمُتَّقِينَ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «الْمُتَّقِينَ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٦٦).

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُنَا الاستخارةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، كسورة^(١) من القرآن: «إِذَا هَمَّ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ...». وساق الدعاء، وقال في آخره: «ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ، وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ»^(٢).

وقال في (كتاب التوحيد) في (باب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْفَاعِلُ﴾ [الأنعام: ٦٥]): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ^(٣)، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ يَحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَمِيُّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ الاستخارةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يَعْلَمُهُمُ السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ - إِلَى «عَلَامِ الْغُيُوبِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «الْعَظِيمِ» - اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الْأَمْرَ - ثُمَّ تَسْمِيهِ بَعِيْنِهِ - خَيْرًا لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - قَالَ: أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ^(٤) بَارِكْ لِي فِيهِ، اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»^(٥). انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وقد أفصح عبد الرحمن بن أبي الموالى بالواقع في حال تحمُّله، ولم يتصرَّف فيه بأن يقول: (حدثني)، ولا: (أخبرني).

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «البخاري»: «كالسورة».

(٢) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٣) في النسخ الثلاث: «المنكدر»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٤) في (ن): «و».

(٥) رواه البخاري (٧٣٩٠).

وساق الكلام إلى أن قال: وتقدّم حديث الباب في (صلاة الليل) وفي (الدّعوات) من وجهين آخرين عن عبد الرحمن بن أبي الموالي، ذكره في كلّ منهما بالنعنة، قال: (عن محمد بن المنكدر)، لم يقل: (سمعت)، ولا: (حدثنا)، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي، وهو جائز؛ لأنها صيغة محتملة، فأفادت هذه الرواية تعيين أحد الاحتمالين، وهو التصريح بسماعه، ولهذا نزل فيه البخاري درجة؛ لأنه عنده بواسطة واحدة عن عبد الرحمن، وهنا وقع بينه وبين عبد الرحمن اثنان، لكن سهّل عليه النزول تحصيل فائدة الاطلاع على الواقع، وفيها تصريح عبد الرحمن بالسّماع في موضع النعنة، فأمن ما يخشى من الانقطاع الذي تحتمله النعنة.

وقد وقع لي من رواية خالد بن مخلد، عن عبد الرحمن قال: سمعت ابن المنكدر يحدث عن جابر، أخرجه ابن ماجه^(١).

وخالد من شيوخ البخاري، فيحتمل ألا يكون سمع منه هذا الحديث، مع أنّه لم يصرح بما صرّحت به الرواية النّازلة من تسمية المقصود بالتّحديث، وهو عبد الله بن الحسن. انتهى^(٢).

وعبد الله هذا هو ابن الحسن بن الحسن^(٣) بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهو من التّابعين، روى عن عمّ جدّه^(٤) عبد الله بن جعفر، وله رواية عن أمّه

(١) رواه ابن ماجه (١٣٨٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٣٧٦).

(٣) في النسخ الثلاث: «الحسين»، والمثبت من «فتح الباري» وكتب التراجم كـ «التقريب» و«التهذيب».

(٤) كذا في النسخ الثلاث والمطبوع من «فتح الباري»، والصواب: «عن ابن عم جدّه»، وكذا جاء على الصواب في «التهذيب». فجده هو الحسن بن علي بن أبي طالب، وعبد الله هو ابن جعفر بن أبي طالب، فالحسن وعبد الله ابنا عمومة.

فاطمة بنت الحسين وعن غيرها، مات في حبس المنصور سنة (١٤٣) ^(١). كذا في «فتح الباري».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: قال الترمذي بعد أن أخرجه: حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموالي، وهو مدني ثقة، روى عنه غير واحد، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب ^(٢).

قال الحافظ: قلت: وجاء أيضًا عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عمر: فحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني، وصححه الحاكم. وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني، وصححه ابن حبان والحاكم. وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في «صحيحه». وحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبراني عن ^(٣) إبراهيم بن أبي عبل، عن عطاء عنهما. انتهى ^(٤).

وقال الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في «المعجم الصغير»: ثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي الحمصي بحمص، ثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي، ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن المسعودي، عن الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا أراد

(١) في النسخ الثلاث: «١٣٤»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «جامع الترمذي» الحديث (٤٨٠).

(٣) في (ن): «من طريق».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٤)، وسيأتي المصنف بيان ما ذكره الحافظ ابن حجر من

أَحْدُكُمْ أَمْرًا فليَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فِي هَذَا الْأَمْرِ خَيْرٌ^(١) فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدُرْهُ لِي، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ خَيْرًا لِي، فَسَهِّلْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، وَاصْرِفْ عَنِّي الشَّرَّ حَيْثُ كَانَ، وَرَضِّنِي بِقَضَائِكَ». لم يروه عن الحكم إِلَّا المسعودي. انتهى^(٢).

رَوَيْنَاهُ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ بِأَسَانِيدِهِ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ.

منها: عن فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي، عن محمد بن عبد الحميد، أنا إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العزّ، قال: قرئ على فاطمة بنت أبي الحسن ونحن نسمع، عن فاطمة الجوزدانيّة سماعًا قالت: أنا أبو بكر بن ريّدة^(٣)، أنا أبو القاسم اللّخميّ - هو الطَّبْرَانِيُّ - فذكره.

وقال العلامة أبو محمد محمود بن أحمد العينيّ الحنفيّ في شرحه للبخاريّ المسمّى «عمدة القاري»: وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكبير» من رواية صالح بن موسى الطَّلحيّ^(٤)، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الاسْتِخَارَةَ فَقَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَمْرًا فليَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ...»، ولم يقل: «العظيم». وقال: «إِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي

(١) فِي (ن): «خير».

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) فِي (ن): «زيد».

(٤) فِي النسخ الثلاث: «مدنس الطَّائِي» بدل: «موسى الطَّلحي»، والتصويب من «المعجم الكبير»، و«عمدة القاري».

أريدُ خيرًا^(١) في ديني وعاقبة أمري فيسره لي، وإن كان غير ذلك خيرًا لي^(٢) فاقدِرْ لي الخير حيث كان» يقول: «ثم يعزم»^(٣). ورواه الطبراني من طريق^(٤) أخرى. انتهى^(٥).

وبه إلى الحافظ ابن حجر عن الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي رحمه الله تعالى، في كتابه «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» قال: (باب الاستخارة) أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا يونس بن عبد الأعلى^(٦)، ثنا ابن وهب، أخبرني حيوة: أن الوليد بن أبي الوليد أخبره: أن أيوب بن خالد بن أبي أيوب^(٧) الأنصاري حدثه عن أبيه، عن جدّه أبي^(٨) أيوب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «اَكْتُمِ الْخِطْبَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأْ فَأَحْسِنْ وَضوءَكَ، ثُمَّ صَلِّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ، ثُمَّ احْمَدِ رَبَّكَ وَمَجِّدْهُ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، فَإِنْ رَأَيْتَ لِي فَلَانَةً - تَسْمِيهَا بِاسْمِهَا - خَيْرًا فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَآخِرَتِي فاقدِرْها لي، وإن كان غيرُها خيرًا لي منها في ديني ودُنْيَايَ وَآخِرَتِي فاقدِرْ لي ذلك»^(٩).

(١) في (ش): «خيرًا لي».

(٢) «لي» ليس في (ش).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١٢).

(٤) كذا في النسخ الثلاث، وفي «عمدة القاري»: «طريق».

(٥) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٢).

(٦) في النسخ الثلاث: «عبد الله»، تبعًا لـ «موارد الظمان»، والتصويب من «صحيح ابن حبان».

(٧) في النسخ الثلاث: «أبي الوليد»، والتصويب من «صحيح ابن حبان»، و«موارد الظمان».

(٨) في (ن): «عن أبي أيوب».

(٩) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، وانظر: «موارد الظمان» (٦٨٥). وسيأتي تتمه تخريجه

والكلام عليه قريباً.

أخبرنا أبو خليفة، ثنا علي بن المديني، ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك، عن محمد [بن عمرو]^(١) بن عطاء، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل: اللهم إني استخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كان كذا وكذا [للأمر الذي يريد]^(٢) خيراً لي في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري فاقدره لي ويسره لي وأعني عليه، وإن كان كذا وكذا - للأمر الذي يريد - شراً لي في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري فاصرفه عني، ثم اقدر لي الخير أينما كان، ولا حول ولا قوة إلا بالله»^(٣).

أخبرنا الحسين بن إدريس الأنصاري، ثنا حمزة بن طلبة، ثنا ابن أبي فديك، ثنا أبو المفضل^(٤) بن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل: اللهم إني استخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كان كذا وكذا خيراً لي في ديني، وخيراً لي في معيشتي، وخيراً لي في عاقبة أمري، فاقدره لي وبارك لي فيه، وإن كان غير ذلك خيراً لي فاقدر لي الخير حيث كان ورَضني بقدرك»^(٥).

(١) «ابن عمرو» من مصدري التخریج.

(٢) ما بين معكوفتين من مصدري التخریج.

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، وانظر: «موارد الظمان» (٦٨٦). وسيأتي تنمة تخريجه والكلام عليه قريباً.

(٤) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتصويب من مصدري التخریج.

(٥) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦)، وانظر: «موارد الظمان» للهيثمي (٦٨٧).

قال أبو حاتم - وهو محمد بن حبان التميمي البستي الحافظ مات سنة (٤٤٠) (١) -: أبو المفضل (٢) اسمه شبل، مستقيم الأمر في الحديث. انتهى نقل «موارد الظمان» (٣).

وعزا الحافظ السيوطي حديث أبي أيوب إلى الإمام أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبراني وأبي نعيم والبيهقي والضياء المقدسي في «المختارة» وابن عساكر (٤).

وقد ظهر من سوق سند ابن حبان أنه رواه من طريق شيخه ابن خزيمة.

(١) «وهو محمد بن حبان التميمي البستي الحافظ مات سنة ٤٤٠» من (ن).

(٢) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتصويب من مصدري التخريج.

(٣) انظر: «موارد الظمان» للهيثمي (٦٨٥ - ٦٨٧) (ص: ١٧٧).

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٢٦٩).

والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (١١٨١، ٢٦٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٠١)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٢٤٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٩٥١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦ / ٣٤)، وذكره الضياء المقدسي في «السنن والأحكام» (٢٠٤٤)، ولم أقف عليه في «الأحاديث المختارة» له. قال الحاكم: هذه سنة صلاة الاستخارة عزيزة تفرد بها أهل مصر، ورواؤه عن آخرهم ثقات، ولم يُخرّجاه.

قلت: أيوب بن خالد قال الحافظ في «التقريب»: فيه لين. وخالد بن أبي أيوب الأنصاري ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٣٢٢) ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه غير ابن حبان. انظر: «الثقات» (٤ / ١٩٨).

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشواهده».

وعزا حديث أبي سعيد الخدريّ إلى ابن أبي الدنيا وأبي يعلى وابن حبان والبيهقي والضياء^(١)، وعزاه أيضًا إلى الطبراني عن ابن مسعود^(٢)، واللفظ كرواية ابن حبان إلى: «عَلَامُ الْغُيُوبِ»، وبعده: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا - مِنْ الْأَمْرِ الَّذِي تَرِيدُ^(٣) - خَيْرًا فِي دِينِي وَمَعِيشَتِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي فَيَسِّرْهُ لِي، وَإِلَّا فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، ثُمَّ اقْدُرْ^(٤) لِي الْخَيْرَ أَيْنَمَا كَانَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». انتهى^(٥).

وعزا حديث أبي هريرة بعد ابن حبان إلى المخلصي في «أماليه»، وابن النجار^(٦).

وبالسند إلى الشَّمس مُحَمَّد الرَّمْلِي عن عَلِيٍّ بن يَاسِينَ الطَّرَابِلَسِيِّ الحَنَفِيِّ، عن الحَافِظ السَّخَاوِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي «كِتَابِ الْاِبْتِهَاجِ بِأَذْكَارِ الْمَسَافِرِ الْحَاجِّ»: وَلَا بِنَ

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

والحديث رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٢).

ورواه أيضًا الطبراني في «الدعاء» (١٣٠٤)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٤ / ٥٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) في (أ) و(ن): «تريد لي».

(٤) في (ن): «قدر».

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

(٦) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١٢).

والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦)، وابن المخلص في «المخلصيات» (٢٩٦٧)، وفي «أماليه» (٦).

ورواه أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٠٦).

السُّنِّي من حديث إبراهيم بن البراء بن النَّضر بن أنس بن مالك، عن أبيه، عن جدّه أنّ رسول الله ﷺ قال لأنس رضي الله عنه: «إذا هممت بأمرٍ فاستخر ربك فيه سبع مرّات، ثمّ انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك، فإنّ الخير^(١) فيه». انتهى^(٢).
وزاد السيوطي عزوه إلى الدّيلمي في «مسند الفردوس» أيضًا^(٣).

(١) في (أ) و(ش): «الخيرة».

(٢) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٩٨). قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١١): «إسناده غريب، فيه من لا أعرفهم».

ونقل ابن حجر عن شيخه العراقي تعقبه على النووي في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦٩ - ٧٠) فقال: «قال شيخنا في «شرح الترمذي»: هم معروفون، لكن فيهم راو معروف بالضعف الشديد، وهو إبراهيم بن البراء، فقد ذكره في الضعفاء العقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم، وقالوا: إنه كان يحدث بالأباطيل عن الثقات، زاد ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه... فعلى هذا فالحديث ساقط، والثابت عن النبي ﷺ أنه كان إذا دعا دعا ثلاثاً».

(٣) انظر: «مسند الفردوس» للدّيلمي (٨٤٥١)، و«جامع الأحاديث» (٤٤٧٢٩).

التَّنبِيهِ الثَّالِثُ

في ندب الاستعانة بالصَّلَاةِ في النُّوَابِ والمِهْمَّاتِ

قال الله تعالى هاديًا: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ...﴾ الآية [البقرة: ٤٥].
أطلق الصَّبْرَ، ولم يقيّد بأنّه على ماذا؟ ولا عن ماذا؟ فشمّل الصَّبْرَ بقسميّه؛ أعني:
- المتعدّي بـ(عن)، وهو الصَّبْرُ عن المعصية.
- والمتعدّي بـ(على)، بقسميه، وهو الصَّبْرُ على المصيبة، والصَّبْرُ على الطَّاعَةِ.
وكذلك أطلق الصَّلَاةَ، ولم يقيّد بأمرٍ دون أمرٍ، فشمّل مِهْمَّاتِ العبد كلّها،
فالصَّلَاةُ مندوبٌ إلى الاستعانة بها عند المِهْمَّاتِ، من حصول المرغوب، واندفاع
المكروه.

فدخل صلاةُ الاستخارة في القسم الأوّل؛ أي: التي يُستعان بها عند الهمِّ
بمرغوبٍ.

ودخل صلاةُ الاستعاذة في القسم الثاني؛ أي: التي يُستعان بها عند التَّحَفُّظِ
عن مكروه.

عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ قال: إنّهما معونتان
من الله، فاستعينوا بهما. عزاه السيوطي لعبد بن حميد^(١).
وعن حذيفة رضي الله عنه قال: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا حَزَبَهُ أمرٌ فزعَ إلى الصَّلَاةِ.
عزاه السيوطي لأحمد وأبي داود وابن جرير^(٢).

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٥٩).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٦٣). والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)،
وأبو داود (١٣١٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٦١٨ - ٦١٩) واللفظ له.
قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ١٧٢): «أخرجه أبو داود بإسناد حسن».

وعن صهيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كانوا - يعني: الأنبياء - يفرعون إذا فرغوا إلى الصَّلَاة». عزاه لأحمد والنسائي وابن حبان^(١).

وعن حذيفة رضي الله عنه: لقد رأيتنا ليلة الأحزاب ونحن صافُّون قعود...، وساق الحديث إلى أن قال: فرجعتُ إلى رسول الله ﷺ وهو مشتمِلٌ بشمْلَةٍ يصلي، وكان إذا حزبه أمر صلى...، الحديث بطوله. عزاه للحاكم - وصحَّحه - وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي وابن عساكر^(٢).

وذلك أنَّ الصَّلَاة من أقرب الوسائل إلى رضوان الله وفتح باب رحمته تعالى، فقد ورد: «ما من حالة يكون عليها العبدُ أحبَّ إلى الله تعالى من أن يراه ساجدًا يعفِّر وجهه في التُّراب»^(٣).

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١ / ١٦٣). والحديث رواه بإسناد صحيح الإمام أحمد في «المسند» (١٨٩٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٧٥). ورواه أيضًا ابن أبي شعبة في «مسنده» (٤٨٠)، والمروزي في «الصلاة» (٢٠٩)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٨ / ٥٩).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦ / ٥٧١). والحديث رواه الحاكم في «المستدرک» (٤٣٢٥)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣ / ٤٥١ - ٤٥٤)، و«شعب الإيمان» (٢٩١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣). وصحَّحه الحاكم. وليس عنده وعند أبي نعيم موضع الشاهد. ورواه أيضًا أبو عوانة في «مستخرجه» (٦٨٤٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٠٧٥). وذكر حديثًا آخر ثم قال: «لم يرو هذين الحديثين عن عاصم إلا الهيثم بن جهم، تفرد بهما عثمان بن الهيثم». قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥٦٦): «عثمان هذا هو ابن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٣٠١): «رواه الطبراني في الأوسط من طريق عثمان بن =

- وورد: «أقرب ما يكون العبدُ إلى الله تعالى وهو ساجدٌ»^(١).
- وورد: «إنَّ المصلِّي ليقرع بابَ الملِكِ، وإنَّه من يُدِمَّ قرعَ البابِ يوشِكُ أنْ يفتَحَ له»^(٢).
- وورد: «مفاتيحُ الجنَّةِ الصَّلَاةُ». أخرجه أحمد والبيهقي من حديث جابر^(٣).

= القاسم عن أبيه، وقال: تفرد به عثمان. قلت: وعثمان بن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات ولم يرفع في نسبه وأبوه فلم أعرفه.

وقد نبّه الألباني إلى أنه قد تحرف اسم (الهيثم) إلى (القاسم) عند المنذري والهيثمي، وذكر له علة أخرى وهي الراوي عنه: (محمد بن عثمان بن أبي سويد الذراع)، فهو أسوأ حالاً منه، قال عنه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٣٠٤): «حدث عن الثقات ما لم يتابع عليه، وكان يُقرأ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرههم، ويُقلب الأسانيد عليه فيقرُّ به... فكان يشبّه عليه، وأرجو أنه لا يتعمّد الكذب، وأثنى عليه أبو خليفة؛ لأنه عرفه في أيامه، فسمع منه». انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٤ / ٧٢٤-٧٢٦).

قلت: ويشهد له ما بعده.

- (١) رواه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٢) رواه القضاعي في «مسنده» (١١٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.
- قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤ / ٣٨٦): «يحيى بن صالح الأيلي، روى عنه يحيى بن بكير مناكير، قاله العقيلي»، وعدّها منها هذا الحديث.
- ورواه أبو داود في «الزهد» (١٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٩٩٦، ٨٨٩٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٥٧): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح».
- (٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٦٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٥، ٢٤٥٦). ورواه أيضاً أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٨٩٩)، والترمذي (٤). وفيه أبو يحيى القتات مختلف فيه، وسليمان بن قرم وثقه أحمد وغيره. وقال ابن عدي: أحاديثه حسان، وخرج له في الصحيح. قال الحاكم: أخرج له مسلم شاهداً، وقد غُمز بالغلو وسوء الحفظ جميعاً. وقال ابن حبان: رافضي غال =

والجنة مستقر الرحمة، فالصلاة مفتاح الرحمة.

وورد: «من صلى ركعتين لم يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه عاجلاً أو آجلاً»^(١).

= يقلب الأخبار. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٣/ ٤٤٩ - ٤٥٠). وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٧٤): «رواه أبو داود الطيالسي من حديث جابر، وهو عند الترمذي، ولكن ليس داخلاً في الرواية».

قلت: لعل ذلك لأنه جاء به كالشاهد للحديث الذي قبله: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»، فقد قال الترمذي عقب هذا الحديث: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه... وفي الباب عن جابر، وأبي سعيد»، ثم ساق حديث جابر رضي الله عنه.

(١) بهذا اللفظ ذكره السيوطي كما في «جامع الأحاديث» (٧/ ٢٥٥) من حديث أبي الدرداء، ولفظ الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٢٦): «ما من مسلم يذنب ذنباً فيتوضأ، ثم يصلي ركعتين أو أربعاً، مفروضة أو غير مفروضة، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له»، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد به: صدقة بن أبي سهل».

ورواه أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٧) (٢٧٥٤٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٤٠)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه بلفظ قريب.

قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣١٦): «أخرجه أحمد والطبراني، وسنده حسن». وقريب من لفظ الأصل ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٣١)، والحاثر في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (١٨٩) من حديث صلة بن أشيم مرسلًا، ولفظ ابن أبي شيبة: «من صلى ركعتين لم يحدث نفسه فيهما بشيء من الدنيا، لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه». قال البوصيري في «الإتحاف» (٢/ ٢٥٦): «رواه الحارث مرسلًا ورجاله ثقات».

قال ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٤٦٣): «صلة بن أشيم بوزن أحمد بمعجمة وتحتانية أبو الصهباء العبدي تابعي مشهور أرسل حديثاً فذكره بن شاهين وسعيد بن يعقوب في الصحابة - وذكر الحديث - وذكره في التابعين البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان».

كما وورد: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَدَعَا رَبَّهُ، كَانَتْ دَعْوَتُهُ مُسْتَجَابَةً، مُعَجَّلَةً أَوْ مُؤَجَّلَةً»^(١).

وورد: «الصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ»^(٢).

وورد: «صَلَاةُ الرَّجُلِ نُورٌ فِي قَلْبِهِ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَنُورْ قَلْبَهُ»^(٣).

وورد: «الصَّلَاةُ قَرْبَانُ الْمُؤْمِنِ»^(٤).

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، كما في «مجمع الزوائد» للهيتمي (٢/ ٨٠) وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه: عطاء بن عجلان وهو ضعيف». ورواه أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٧) بلفظ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَتِمُّهُمَا، أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ مُعَجَّلًا أَوْ مُؤَخَّرًا». قال الهيتمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٧٨): «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه ميمون أبو محمد قال الذهبي: لَا يُعْرَفُ». وانظر تخريج الحديث السابق.

(٢) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٣) ذكره الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٧٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ٥١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «إِنْ صَلَاةَ الرَّجُلِ نُورٌ فِي بَيْتِهِ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنُورْ بَيْتَهُ»، في ترجمة حكيم بن خذام الأزدي، وقال: «وهو ممن يكتب حديثه».

لكن قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٨): «كَانَ يَرَى الْقَدْرَ، مَنكَرُ الْحَدِيثِ».

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠٣): «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».

وروي بلفظ: «الصَّلَاةُ نُورُ الْمُؤْمِنِ»، وسيأتي في تخريج الحديث الآتي.

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٥/ ٢١٦) من حديث أنس رضي الله عنه، بلفظ: «إِنْ الصَّلَاةُ...»، في ترجمة علي بن إبراهيم البصري، وقال: «رَوَى عَنْ الثَّقَاتِ بِالْبَوَاطِيلِ»، وساق هذا الحديث ثم قال: «وَهَذَا بَاطِلٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَبِهَذَا اللَّفْظِ، وَأُظْهِرَ أَنَّ الَّذِي عِنْدَ الْأَشْجَعِ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَنْ عَيْسَى بْنِ مَيْسَرَةَ (هُوَ ابْنُ أَبِي عَيْسَى) عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّلَاةُ نُورٌ =

و: «الصَّلَاةُ قربانٌ كُلُّ تَقِيٍّ»^(١).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: في قوله ﷺ في حديث الاستخارة: «فليركع ركعتين، ثم يقول...» الحديث: هو ظاهرٌ في تأخير الدعاء عن الصَّلَاةِ. أي: لأنَّه قال: «ثم يقول» بلفظ (ثم) المفيدة للتَّراخي.

ثم قال: قال ابن أبي جمرة: الحكمة في تقديم الصَّلَاةِ على الدعاء: أنَّ المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيري الدُّنيا والآخرة، فيحتاج إلى قرع باب^(٢) الملك، ولا شيء لذلك أنجع ولا أنجح من الصَّلَاةِ؛ لِمَا فيها من تعظيم الله، والثناء عليه، والافتقار إليه قالًا وحالًا. انتهى^(٣).

= المؤمن» فتوهمه حفظاً فأخطأ أو تعمد في الإسناد والمتن...».

وحديث: «الصلاة نور المؤمن» رواه ابن ماجه (٤٢١٠)، والبخاري في «مسنده» (٦٢١٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦٥٥)، وأبو سعيد الأشج في «حديثه» (٦٦). قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (٢٣٩ / ٤): «هذا إسناد فيه عيسى بن أبي عيسى وهو ضعيف».

وله طريق أخرى رواها المروزي في «الصلاة» (١٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٩٢ / ٧)، وفيها يزيد الرقاشي ضعيف. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤١٨ / ٤).

(١) رواه الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ص: ١٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً. وعزه السيوطي في «الجامع الصغير» (٨٠١٠) إلى القضاعي، ورمز لضعفه.

(٢) في النسخ الثلاث: «قربان» بدل «قرع باب»، والمثبت من «فتح الباري».

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٨٦ / ١١).

التَّنبِيه الرَّابِع

من المقرَّر في محلِّه أنَّ كلَّ صلاة لها سببٌ متقدِّمٌ على فعلها أو مقارِنٌ لفعلها، فهي لا تُكرَه في الأوقات المكروهة، وكلَّ صلاة لا سبب لها أو لها سبب^(١) متأخِّر فهي مكروهةٌ.

ومثَّلوا للقسم الأوَّل بالفائتة والكسوف والتَّحِيَّة.

وللثَّاني بصلاة التَّسْبِيح.

وللثَّالث بركعتي الاستخارة والإحرام.

قال الرَّافِعِي في «العزیز» في القسم الأوَّل: ومنها صلاة الاستسقاء، وفيها وجهان عبَّرَ عنهما المصنِّف بالتردُّد:

أحدهما: أنَّها تکره؛ لأنَّ الفرض منها الدُّعاء والسُّؤال، وهو لا يفوت بالتأخير، فأشبهت صلاة الاستخارة، وهذا هو الذي ذكره صاحب «التَّهذیب» وآخرون.

وأظهرهما: أنَّها لا تکره؛ لأنَّ الحاجة داعية إليها، موجودة في الوقت، ومَنْ قال بهذا قد يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضًا. انتهى^(٢).

قال البدر الزَّركشي في «الخادم»^(٣): وما حاوله من طرد الخلاف في صلاة

(١) «أو لها سبب» ليس في (ن).

(٢) انظر: «العزیز شرح الوجیز» للرافعي (١/ ٣٩٨).

(٣) كتاب «خادم الرافعي والروضة» للزركشي، ويظهر من اسمه أنه اعتنى بكتاب «العزیز شرح الوجیز» للرافعي، و«روضة الطالبين» للنووي.

ومصنّفه: الإمام محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ)، والزركشي نسبة إلى الزركش، كلمة فارسية معربة تعني الحرير المنسوج بالذهب أو الفضة، لقب بذلك لأنه تعلم هذه =

الاستخارة هو قضية كلام الإمام^(١)، فإنه صرح بأنها ركعتي الإحرام، ويؤيده ما أشار إليه الرَّافعي أن سببها متقدّم، فإنه التّرّدُّ أو العزم على المختار فيه، وذلك أمام الحاجة. انتهى.

وإنما كان تصريح الإمام بأنها ركعتي الإحرام مقتضياً لطردهم للخلاف فيها؛ لأنّ ركعتي الإحرام فيهما وجهان:

قال الرَّافعي في «العزیز»: وهل تُلحق ركعتا الإحرام بهذه الصَّلوات؟ - يعني: التي لها سبب متقدّم - فيه وجهان:

أحدهما: نعم؛ لحاجته إلى الإحرام في هذه الأوقات بالحجّ أو العمرة. وأصحها وهو المذكور في الكتاب: لا؛ لأنّ سببهما الإحرام، وهو متأخّر عنهما. انتهى^(٢).

قال الزّركشي في «الخادم»: تابعه في «الروضة»^(٣)، وخالفه في «شرح المهدّب»^(٤)، فجعل عدم الكراهة هو القوي، ومنع قول الرَّافعي أن السبب الإحرام، وهو متأخّر، وقال: بل السبب إرادته، وهو متقدّم. انتهى.

قال الشَّيخ ابن حجر الهيتمي ثم المكي في «التُّحفة»: وذات السبب

= الصنعة في صغره، وله مصنفات كثيرة منها: «اللائل المثورة في الأحاديث المشهورة»، و«شرح صحيح البخاري»، و«إعلام الساجد بأحكام المساجد».

(١) يقصد: إمام الحرمين، أبا المعالي الجويني.

(٢) انظر: «العزیز شرح الوجيز» للرّافعي (١/ ٣٩٨).

(٣) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١/ ١٩٣).

(٤) انظر: «المجموع شرح المهدّب» للنووي (٤/ ١٧٠).

المتأخر كركعتي الاستخارة وركعتي الإحرام، ونُوزَع فيه بأن سببهما إرادته لا فعله، ويُردُّ بمنع ذلك، بل هو السَّبب الأصلي، والإرادة من ضروريات وقوعه. انتهى^(١).

أقول - وبالله التوفيق -: الذي يظهر لي أن ما قَوَاه النَّوَوِيُّ رحمه الله في «شرح المهدَّب» هو القوي في ركعتي الاستخارة؛ لقيام الدليل عليه من الحديث الصحيح، وهو قوله ﷺ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ...»^(٢) الحديث الصحيح، فوقع الأمر بالركعتين جزاءً ومسبباً عن الهم الذي هو شرطٌ وسببٌ، فالهمُّ بالأمر الذي هو العزمُ عليه والإرادة له هو السَّبب لمطلوبية الصلاة التي يُستخار بعدها.

وقول ابن حجر الهيتمي في «حاشية الإيضاح» كالصريح في ذلك، فإنه لما نقل عن النووي تصريحه بحصولهما بالفرض والنفل قال: وواضح أن الكلام فيمن تقدّم همّه على الشروع في الصلاة؛ لأنه لا يخاطب بسنة الاستخارة إلا حينئذ. انتهى^(٣).

فإنه إذا تحقق كونه مخاطباً بسنة الاستخارة عند تحقق الهم بالأمر كان الهم هو السَّبب لمشروعية الصلاة.

ولا شك أنه متقدّم على الصلاة؛ إذ لا شك أن هذا الهم بالأمر غير قصد فعل الاستخارة المتأخر عن الصلاة؛ لأن ذلك متعلّق بالأمر المستخار لأجله، وهذا متعلّق بالتلفُّظ بالدعاء.

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (١/ ٤٤٣).

(٢) رواه البخاري (١١٦٦)، وتقدم تخريجه.

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

وأما قول ابن حجر في «التُّحفة»: إِنَّ السَّبَبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ الْفَعْلُ، فدعوى لم يثبتها بدليل.

وأما قوله: والإرادة من ضروريَّات وقوعه، فلا تقرب فيه؛ إذ لا منافاة بين كون الإرادة سبباً للصَّلاة، وبين كونها من ضروريَّات الوقوع، ولا يلزم [من] ^(١) كونها من ضروريَّات الوقوع أن يكون الفعلُ هو السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ لا الإرادة ^(٢)، فيحتاج إلى دليلٍ يثبت مُدَّعاه، ولم يأت بشيء.

وأما قول النَّووي فقد عرفتَ أَنَّهُ مؤيَّد بالحديث الصَّحيح، وقد صحَّ عن الشَّافعي واشتهر قوله: إِذَا صحَّ الحديث فهو مذهبي ^(٣). وبالله التَّوفيق.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ن): «لا الإرادة سبباً للصَّلاة».

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» للنووي (١/ ٩٢)، ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٠٧)،

والهروي في «ذم الكلام» (٣٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٨٦) بلفظ قريب.

تذييل

قال الشيخ ابن حجر في «التحفة»: صحَّ من طرقٍ متعدّدة أنّه ﷺ نهى عن الصَّلَاة في تلك الأوقات - أي: المكروهة المذكورة في المتن - مع التَّقْيِيد بالرُّمَح والرُّمَحِينَ في رواية أبي نعيم في «مستخرجه على مسلم»^(١)، لكنّه مشكّل بما يأتي في (العرايا) أنّهم عند الشَّك في الخمسة والدُّون أخذوا بالأكثر وهو الخمسة احتياطاً، فقياسه هنا امتداد الحرمة للرُّمَحِينَ لذلك.

وقد يُجاب أنّ الأصل جواز الصَّلَاة^(٢) إلّا ما تحقّق منعه، وحرمة الرُّبَا إلّا ما تحقّق حِلُّه، فأثّر الشَّكُّ هنا الأخذ بالزَّائد، وثَمَّة الأخذ بالأقلَّ عملاً بكلٍّ من الأصلين، فتأمّله. انتهى^(٣).

أقول: وعلى هذا يلزم انتفاء الكراهة إذا برز قرصُ الشَّمْس عن الأفق بحيث يرى السَّماء بينها وبين الأفق، وذلك لحديث البخاريّ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن الصَّلَاة بعد الفجر حتى تطلع الشَّمْس... الحديث^(٤).

وطلوغها: بروزها عن الأفق بتمام قرصها، بحيث تُرى السَّماء - ولو مقدارَ عرض أصبع مثلاً - بينها وبين الأفق.

ويوضّحه حديث البخاريّ عن ابن عمر رضي الله عنهما في (باب صفة إبليس وجنوده) قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى

(١) رواه أبو نعيم في «مستخرجه» (١٨٧٧)، وأصل الحديث رواه مسلم (٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

(٢) في (ش): «الأصل».

(٣) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (١/ ٤٤١ - ٤٤٢).

(٤) رواه البخاري (٥٨٤).

تَبَرَّزَ...» الحديث^(١)، فَإِنَّ الْبُرُوزَ الْمَحَقَّقَ التَّامَّ يَتَحَقَّقُ بِمَجَرَّدِ أَنْ تُرَى السَّمَاءُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَفَقِ.

ويوافقه حديث البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ^(٢).

على وزن (تَقَرَّبَ) مِنَ الشُّرُوقِ، يُقَالُ: شَرَقَتِ الشَّمْسُ؛ أَي: طَلَعَتْ.

ويروى بضمَّ أوله من: أَشْرَقْتُ، بمعنى: ارْتَفَعْتُ وَأَضَاءْتُ.

وهذه الرواية موافقة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند «البخاري» أيضًا: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ»^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وَيُجْمَعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالطُّلُوعِ: طُلُوعٌ مُخْصِصٌ؛ أَي: حَتَّى تَطْلُعَ مَرْتَفَعَةً. انتهى^(٤).

قلت: وعلى ما أصَّله الشيخُ ابنُ حجر الهيتمي في «التُّحْفَةُ» يَصِحُّ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالِارْتِفَاعِ هُوَ الْارْتِفَاعُ عَنِ الْأَفَقِ، فَيُؤَافِقُ رَوَايَةَ: «حَتَّى تَطْلُعَ»، و«حَتَّى تَبْرَزَ»، و«حَتَّى تَشْرُقَ» مِنَ الشُّرُوقِ، لَا مِنَ الْإِشْرَاقِ، بَلْ هَذَا أَوْلَى؛ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ.

وذلك لِأَنَّ رَوَايَةَ: «حَتَّى تَطْلُعَ»، و«حَتَّى تَبْرَزَ»، و«حَتَّى تَشْرُقَ» - مِنَ الْمَجَرَّدِ لَا الْمَزِيدِ^(٥) - صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْحَرْمَةَ إِنَّمَا تَمْتَدُّ إِلَى بُرُوزِ تَمَامِ الْقُرْصِ وَارْتِفَاعِهَا

(١) رواه البخاري (٣٢٧٢)، ومسلم (٨٢٩).

(٢) رواه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦).

(٣) رواه البخاري (٥٨٣)، ومسلم (٨٢٩).

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢ / ٥٩).

(٥) في (أ) و(ش): «من المجرد المزيد»، وفي (ن): «من المجرد لأن المزيد»، والصواب المثبت.

عن الأفق، بحيث يُرى بينها وبين الأفق السَّماء ولو مقدارَ عرض أصبع، وكلَّما كان كذلك لم يتحقَّق المنع من جواز الصَّلَاة إلى الارتفاع مقدارَ رمح؛ لجواز أن يكون ظاهر هذه الرواية هو المراد لبيان أصل الجواز، ورواية: «حتى ترتفع» مقيداً بالرمح والرمحين، كحديث: «صلاة الأوابين حين ترمضُ الفِصال»^(١) لبيان مراتب الكمال والأكمليَّة، والله أعلم.

وكلَّما لم يتحقَّق المنع لوجود هذا الاحتمال كان مقتضى الأصل المذكور - أي: إنَّ الأصل جواز الصَّلَاة إلَّا ما تحقَّق منه - أن يُؤخَذ بالأقلِّ الذي هو ارتفاع قرص الشَّمس بكمالها عن الأفق، فإنَّ هذا المقدار هو الذي يتحقَّق المنع منه، وأمَّا ما فوقه فلا؛ لوجود الاحتمال المذكور. والله أعلم.

ثمَّ الجمع بين الحديثين على هذا الوجه الذي قرَّرناه دليلٌ لِمَا ذكره في «الروضة» عن الأصحاب: أنَّ وقت الضُّحى من الطُّلوع^(٢).

وإن قال الأذرعِيُّ^(٣): إنَّه غريب، أو سبق قلم^(٤). والله أعلم.

(١) رواه مسلم (٧٤٨) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٢) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١/ ٣٣٢).

(٣) في (أ) و(ش): «الأوزاعي» وهو خطأ. والأذرعِي: هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعِي

(٧٨٣هـ)، له: «التوسط والفتح بين الروضة والشرح»، وله شرحان على «منهاج الطالبين» للنووي، أحدهما

سماه «القوت»، والآخر: «الغنية». انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٩٢٩) (٢/ ١٨٧٥).

انظر ترجمة الأذرعِي في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (٣/ ١٤١)، و«إنباء الغمر»

(٢/ ٦١)، و«الدرر الكامنة» (١/ ١٤٥) لابن حجر العسقلاني.

(٤) انظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لذكريا الأنصاري (١/ ٢٠٤).

المقصد الأول

أخبرني شيخنا الإمام قُدَّسَ سِرُّه بسنده السَّابِق إلى الحافظ ابن حجر، عن القطب الشَّيْخ إسماعيل الجبرتي، وأبي الحسن علي بن أبي المجد الدَّمَشْقِيّ، كلاهما عن الحافظ القاسم بن مظفر بن عساكر، عن الإمام محيي الدِّين مُحَمَّد علي بن العربي قُدَّسَ اللهُ سِرَّهُ وأعاد علينا من بركاته أَنَّهُ قال: في (الباب ٤٩) من «الفتوحات المكيَّة»: فصل في صلاة الاستخارة، ورد أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَعْلَمُ أصحابه الاستخارة كما يَعْلَمُهُم السُّورَة من القرآن^(١).

وورد أَنَّهُ كان يأمر أَن يَصَلِّيَ لها ركعتين، وَيُوقِعَ الدُّعاء عقب^(٢) الصَّلَاة من الركعتين اللَّتين يَصَلِّيُهُما من أجلها.

ثم قال: يفعل ذلك في كُلِّ حاجة مهمَّة يريد فعلها أو قضاءها، ثُمَّ يشرع في حاجته، فإن كان له فيها خير سهَّل اللهُ أسبابها إلى أَن تحصل، فتكون عاقبتها محمودة، وإن تعذَّرت الأسباب ولم يَتَّفَق تحصيلها فيعلم أَنَّ الله قد اختار [له] تركها، فلا يتألَّم لذلك، وسيحمد عاقبتها تركًا كان أو فعلًا^(٣).

قُلْتُ: وذلك لِمَا مرَّ من حديث: «ما خابَ مَنْ استخار...»، وحديث: «مِنْ سعادة ابن آدم استخارته الله».

ومقتضى ذلك: أَن يُستجاب دعاؤه، ومن دعائه: «فاقدري لي ويسِّري لي»، فإذا وجد التيسير^(٤) دلَّ على أَن الله قد اختار له ذلك الأمر، فتكون عاقبته

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في (ن): «عقب».

(٣) انظر: «الفتوحات المكيَّة» لابن عربي (١/ ٦٥٣).

(٤) في (ن): «التيسر».

محمودةً كما تقتضيه استجابة دعائه المتضمنٍ خيرٍ العاجل والآجل، وإن تعدّرت الأسباب ولم يتفق تحصيلها فيعلم أن الله قد صرف ذلك الأمر عنه، واختار له تركه بمقتضى استجابة الله دعائه المتضمنٍ لصرف ما هو شرُّ عنه، وسيحمد عاقبة ذلك، والله أعلم.

ثم قال: وينبغي لأهل الله أن يصلّوا صلاة الاستخارة في وقتٍ معيّنٍ لهم من ليلٍ أو نهارٍ في كلّ يوم، فإذا قالوا الدعاء يقولون في الموضع الذي أمر أن يسمّى حاجته المعيّنة، يقول: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَتَحَرَّكَ فِيهِ فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ غَيْرِي، وَجَمِيعَ مَا يَتَحَرَّكَ فِيهِ غَيْرِي فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ أَهْلِي وَوَلَدِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي، مِنْ سَاعَتِي هَذِهِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ = خَيْرٌ لِي... ويذكر باقي^(١) الدعاء.

وإن كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أَتَحَرَّكَ فِيهِ فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ غَيْرِي، وَجَمِيعَ مَا يَتَحَرَّكَ فِيهِ غَيْرِي فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ أَهْلِي وَوَلَدِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي، مِنْ سَاعَتِي هَذِهِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ = شَرٌّ فِي دِينِي... ويذكر باقي الدعاء.

فإنه لا يتحرّك في حركةٍ ولا يتحرّك في حقّه كما ذكر إلّا كان له في ذلك خيرٌ بلا شك، يفعل هذا كلّ يوم في وقتٍ معيّن، وجربنا ذلك ورأينا عليه كلّ خير. انتهى^(٢).

فإن قلت: الدعاء ليس فيه إلّا ذكر التّحرّك، والمقصود من هذه الاستخارة أن يكون جميع حركاته وسكناته في الخير.

قلت: الدعاء متضمّنٌ للفعل والتّرك، فإنّ كلّ فعلٍ هو خيرٌ قد شمله الحركة المطلوبُ تيسيرها، وكلّ تركٍ هو خيرٌ قد شمله صرفُ الحركة التي ليست بخير، فإنّه

(١) «باقي» ليس في (ن).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي (١/ ٦٥٣).

إذا صُرِفَ التَّحَرُّكُ فِي الشَّرِّ فَلَا بُدَّ إِلَّا أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي الْخَيْرِ أَوْ يَسْكُنَ فِيهِ أَيْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَكُونُ التَّحَرُّكُ فِيهِ شَرًّا يَكُونُ السُّكُونُ عَنْهُ خَيْرًا.

وَبالسَّندِ إِلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ عَنْ قَاضِي الْيَمَنِ مَجْدِ الدِّينِ أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّدَ بْنِ يَعْقُوبَ الشَّيرَازِي الْفِيرُوزَابَادِي، قَالَ فِي كِتَابِهِ «سَفَرُ السَّعَادَةِ» مَا نَصُّهُ: وَالَّذِي قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَشَايخِ الْكِبَارِ: يُسْتَحَبُّ لِلشَّخْصِ أَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَقْتًا مَعِينًا يَصَلِّي صَلَاةَ الْاسْتِخَارَةِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ...

وَسَاقَ الدُّعَاءِ إِلَى أَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا أُنْهَرَكُ فِيهِ فِي حَقِّي وَفِي حَقِّ غَيْرِي...

وَذَكَرَ الدُّعَاءَ بِنَحْوِ عِبَارَةِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الدُّعَاءِ: وَالْاسْتِخَارَةُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ وَلَوْ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْأَحَادِيثِ، لَكِنَّ الْعَمَلَ بِهَا مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ الْاسْتِخَارَةِ، وَمُنَاسِبٌ لِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ. انْتَهَى^(١).

وَقَالَ الْفَقِيهَ الْعَالِمَ الْفَاضِلَ^(٢) السَّيِّدَ الشَّرِيفَ أَبُو الْحَسَنِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ الْقَاضِي جَمَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّمْعُودِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ «جَوَاهِرُ الْعَقْدِينَ»^(٤) فِي (آدَابِ الْعَالَمِ فِي دَرَسِهِ) مَا نَصُّهُ: إِذَا عَزَمَ عَلَى مَجْلِسِ التَّدْرِيسِ تَطَهَّرَ...

(١) انظر: «سفر السعادة» للفيرزبادي (ص: ١٠١ - ١٠٢).

(٢) فِي (ن): «العامل».

(٣) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتَهُ.

(٤) كِتَابُ «جَوَاهِرِ الْعَقْدِينَ فِي فَضْلِ الشَّرَفَيْنِ، فَضْلِ الْعِلْمِ الْجَلِيِّ، وَالنَّسَبِ الْعَلِيِّ» وَطُبِعَ فِي الْعِرَاقِ

بَاعْتِنَاءِ الدُّكْتُورِ مُوسَى بَنِي الْعَلِيلِيِّ، مَطْبَعَةُ الْعَانِي، بَغْدَادَ، عَامَ: ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤ م.

إلى أن قال: ثم يصلي ركعتي الاستخارة إن لم يكن وقت كراهة، ففي «مسند أحمد» من رواية سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «سعادة ابن آدم في استخارة الحق والرضا بقضائه، وشقاوة ابن آدم في ترك الاستخارة وعدم الرضا بقضاء الحق»^(١).

قال: قلت: وينبغي أن يعبر في استخارته بما يعم حركاته، وما ينطق به من وقته ذلك إلى مثله، فقد نقل المجد^(٢) عن بعض المحققين من المشايخ الكبار أنه قال: يُستحبُّ للشخص أن يجعل في كل يوم وقتاً معيناً يصلي فيه صلاة الاستخارة، ويقول: اللهم، إني استخيرك....

وساق الدعاء بنحو سياق الشيخ محيي الدين.

ثم قال في آخر الدعاء ما نصّه: وهذه الكيفية وإن لم تكن في الأحاديث، لكنها موافقة لإطلاق ما جاء في الحث على الاستخارة، كحديث: «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة...» الحديث. انتهى^(٣).

فإن قلت: من أين يظهر أن العمل بهذه الكيفية موافق لأحاديث الاستخارة، ومناسب لاتباع السنة كما ادّعاه المجد الفيروز آبادي والسيد السمهودي رحمهما الله، وأحاديث الاستخارة تدل على أن الاستخارة إنما تُندب لأحدنا إذا هم بالأمر، والهم بحركات الليل والنهار في الوقت المعين الذي نُصلي فيه هذه الاستخارة على التفصيل غير متحقق؛ فإنّ الهم بالشيء إنما يتأتى بعد تصوّره، وأحدنا لا يحيط علماً بما يصدر منه في ذلك اليوم من الأعمال، فكيف يهّم بها؟

(١) تقدم تخريجه.

(٢) يعني بـ(المجد): الفيروز آبادي، وقد تقدمت ترجمته، والنقل عنه من كتابه «سفر السعادة».

(٣) انظر: «جواهر العقدين» للسمهودي (ص: ٢٧٧ - ٢٧٩).

وإذا انتفى الهمُّ بها انتفى ندبُ الاستخارة لها، فانتفى^(١) كونُ العمل بها موافقاً لأحاديث الاستخارة، ومناسباً لاتباع السُّنة.

قلتُ: قد تبين فيما تقرّر في (التنبيه الأوّل) ندبُ الاستخارة لكل^(٢) واجبٍ موسّعٍ ومندوبٍ ومباحٍ، ومن المعلوم أنّ صلاة الاستخارة لكلّ جزءٍ من الأعمال على التفصيل متعدّرة، وقد قال ﷺ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم»^(٣)؛ أي: وجوباً في الواجب، وندباً في المندوب.

فسقط التكليف وجوباً وندباً بما لا يُستطاع، كما قال تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإذا تعدّر العمل بها لكلّ جزءٍ من الحركات مفصلاً، وقد تقرّر ندبها لكلّ منها، لم يبقَ في المستطاع إلّا العمل بها في وقتٍ معيّنٍ لطائفةٍ من الأعمال، ولا خفاء أنّ العامل بهذه الكيفيّة يقصد ألاّ يصدرَ منه إلّا ما كان له فيه خير، فعلاً كان أو تركاً، فله همٌّ بفعل الخير والكفّ عن الشرّ على الإجمال من كلّ ما يتوجّه عليه من الأعمال ليجري عليه في تلك المدة.

والهمُّ بها إجمالاً - لتعدّر التفصيل - كافٍ هاهنا؛ فإنّ الأمر إذا ضاق اتّسع، إذ مقتضى كونها مندوبةً لكلّ ما هو محلٌّ للاستخارة من الأمور التي ذكرناها في التنبيه الأوّل - وقد تعدّر التفصيل - هو الاكتفاء الإجمالي^(٤) بلا شبهةٍ - كما مرّ - ظاهر بأدنى تأمل، والله أعلم.

(١) في (ن): «فامتنع».

(٢) في (ن): «الحل».

(٣) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ن): «بالإجمال».

وعلى هذا فالهَمُّ في أحاديث الاستخارة يعمُّ الهَمَّ بأمْرِ معيَّن، والهَمُّ بأمور متصوِّرة بعنوان كُلِّي إجمالاً في مدَّة معيَّنة.

وكذلك الأمر في قوله: «إذا همَّ أحدكم بالأمْر...»، وكذلك الاستخارة في قوله ﷺ: «سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارةِ الحقِّ»، وفي لفظ: «سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارته الله»^(١)، يعمُّ الاستخارةَ لأمْرِ معيَّن ولأعمال ليلٍ ونهارٍ، فإنَّه مفردٌ مضافٌ، وهو من صيغ العموم، والله أعلم.

وبما تقرَّر يظهر اندفاعُ اعتراض الشيخ ابن حجرٍ الهيثميِّ في «التُّحفة» على الشيخ الكبير الشيخ شهاب الدِّين أبي حفص عمر بن محمد الشُّهْرَوْرديِّ حيث قال: ووقع في «عوارف المعارف» للإمام الشُّهْرَوْردي أنَّ مَنْ جلس بعد الصُّبح يذكر الله تعالى إلى طلوع الشَّمس وارتفاعها كرمحٍ يصلِّي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شرور يومه وليلته، ثم ركعتين بنية الاستخارة لكلِّ عملٍ يعملُه في يومه وليلته.

قال: وهذه تكون^(٢) بمعنى الدُّعاء على الإطلاق، وإلَّا فالاستخارة التي ورد بها الأخبار هي التي تُفعلُ أَمَامَ كُلِّ أمرٍ يريده. انتهى^(٣).

وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضاً، وكيف راجَ عليه صحَّة وحِلُّ صلاةٍ بنيةٍ مخترعةٍ لم يردَّ لها أصلٌ في السُّنة، ومَنْ استحضر كلامهم في ردِّ صلواتٍ ذُكِرت في أيام الأسبوع علم أنَّه لا تجوزُ ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النِّيَّات التي استحسناها الصُّوفيَّة من غير أن يردَّ لها أصلٌ في السُّنة.

(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث.

(٢) في (ن): «وهذا يكون».

(٣) انظر: «عوارف المعارف» للشُّهْرَوْردي (٢/ ٤٣١).

نعم إن نوى مطلق الصلّاة ثم دعا بعدها بما يتضمّن نحو استعاذة أو استخارة مطلقة، لم يكن بذلك بأس. انتهى^(١).

ووجهُ اندفاعه: أنّ النّيّة المذكورة لتينك الصّلاتين ليست بنّيّة مخترة لم يردّ لها أصل في السُّنّة، بل لها أصل في السُّنّة.

أمّا الاستخارة فلمّا تبيّن أخذًا من السُّنّة الصّحيحة من أنّ الاستخارة إذا كانت مطلوبة لكلِّ عملٍ هو محلٌّ للاستخارة، وقد امتنع لكلِّ منها على التّفصيل، كان تصوّر أعمال الليل والنّهار بالوجه الكلّي الإجماليّ كافيًا لمن^(٢) لا يريد أن يجري عليه إلّا الخير في الاستخارة لها في وقتٍ معيّن، فيكفي أن يقول: اللّهمّ إن كنت تعلم أنّ جميع ما أتحرّك فيه في حقّي وفي حقّ غيري... إلى آخر العبارة التي سبقَتْ، فإنّها شاملة لجميع ما يريد التّحرّك فيه من الأعمال في تلك المدة، فيشاهدها جميعًا بهذا العنوان الكلّي، ويطلب من الله تعالى أن يختارَ له ما فيه الخير له من الفعل والترّك منها في تلك المدة.

وقد قال ﷺ: «ما خاب من استخار».

وصحّحته التجربة، ووُجدَ من الشّواهد الصّحيحة مصداقه كما مرّ، وعلى فرضِ عدم الشّواهد فتجربةُ مثلِ الشّيخ محيي الدّين من العارفين بالله الواقفين مع الآداب الشرعيّة ظاهرًا وباطنًا بإنتاجها الخير حيث قال كما مرّ: وجربنا ذلك ورأينا عليه كلّ خيرٍ = كافيّة لكونه موافقًا للسُّنّة^(٣).

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٣٨).

(٢) «لمن» من (ن).

(٣) كذا قال، وليست التجربة من مصادر التشريع في هذا الدين! ولو فتح مثل هذا الباب لقال مَنْ شاء ما شاء مدعيًا أنه موافق للسنة، ولضاع الدين على أيدي الجهلة أو الفاسقين المتربصين به شرًا.

وذلك لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، وفي لفظٍ عند الدارقطني: «مَنْ فَعَلَ أَمْرًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

ومن المعلوم أنَّ المردود لا يُنتَجُ خيرًا، فكلُّ ما أُنْتِجَ خيرًا فهو غيرُ مردودٍ، وكلُّ ما هو كذلك فعليه أَمْرُ رسولِ الله ﷺ، وهو من دينه وأمره، فيكون موافقًا للسنة، وهو المطلوب.

وأما الاستعاذة فلَمَّا مَرَّ في التَّنبِيهِ الثَّالثُ عن حذيفة رضي الله عنه قال: كان النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢).

وفي «القاموس»: حَزَبَهُ الْأَمْرُ: نَابَهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، أَوْ ضَغَطَهُ^(٣). وَالنَّوْبُ: نَزُولُ الْأَمْرِ^(٤).

أي: إِذَا نَزَلَ بِهِ الْأَمْرُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ فَزَعَ إِلَى الصَّلَاةِ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي (الثَّالثِ) مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ مَدْبُوبَةٌ إِلَى الاسْتِعَانَةِ بِهَا فِي الْمَهْمَّاتِ كُلِّهَا، فَوْقَ الْفَزَعِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ مَسْبَبًا عَنْ حَزْبِ أَمْرٍ وَنَزُولِ أَمْرٍ شَدِيدٍ دَاعٍ إِلَى الصَّلَاةِ لِدَفْعِهِ.

وَالصَّلَاةُ بَنِيَّةٌ دَفَعَ الْأَمْرَ الشَّدِيدَ هِيَ الصَّلَاةُ لِلْاسْتِعَاذَةِ مِنْهُ وَفِي مَعْنَاهَا، كَمَا أَنَّ الْقَحْطَ

(١) رواه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه الدارقطني في «سننه» (٤٠٦ / ٥).

وهذا رد على المؤلف لاله.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزابادي (مادة: حزب).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزابادي (مادة: نوب).

هو الحامل على الصَّلاة لرفع الفَحْط، والصَّلاة للَفْحْط^(١) هي الصَّلاة لطلب الغيث، المعبر عنه بالاستسقاء، فكما أنَّ الاستسقاء سببٌ يُضاف إليه الصَّلاة مع أنَّ الحامل عليه هو الفَحْط، كذلك الاستعاذة، وإنَّ كان الدَّاعي إليها الخوف من تلك الشُّرور.

ومن المقرَّر أنَّ النَّافلة التي لها سببٌ هي كالفرض في اشتراط قصد فعل الصَّلاة وتعيُّنها^(٢)، وهو في مثل هذا بالإضافة إلى السَّبب كالاستسقاء وغيرها.

فظهر أنَّ كلَّ مَنْ حزبه الخوف من شرور يومه وليلته ففرَّغَ إلى الصَّلاة عند ذلك بنية الاستعاذة بالله من حلولها به كان عاملاً بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، ومتَّبِعاً لِسُنَّةِ رسول الله ﷺ في أنَّه كان يفرِّغُ إلى الصَّلاة إذا حزبه أمرٌ.

وكلُّ ما كان كذلك فهو من دينِ رسولِ الله ﷺ، وعليه أمرُهُ ﷺ، وهو المطلوب^(٣)، وبالله التَّوفيق.

وأما قوله: علم أنَّه لا تجوز ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النِّيَّات التي استحسناها الصُّوفِيَّة... إلخ.

فجوابه الإجماليُّ اللَّائِقُ بهذا المقام: هو أنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] دالٌّ على مطلوبيَّة الاستعانة بالصَّلاة عند المهمَّات من حصول المرغوب واندفاع المكروه، كما مرَّ في (التَّنبيه الثالث)، وكلُّ ما استحسَّنه الصُّوفِيَّة من النِّيَّات لا يخرجُ من هذين القسمين، والتَّقيد بنية خاصَّة من المهمَّات

(١) في (ن): «والصلاة بنية رفع الفحط».

(٢) في (ن): «وتعيُّنها».

(٣) وفي كل هذا نظر، كما تقدم.

عند الاستعانة بالصلاة أتم في الاستعانة، وأبلغ في التضرع والاستكانة، وأليق بمقام العبودية، وكونها غير النيات المعروفة الواردة بخصوصها في السنة لا يستلزم كونها مخالفة للسنة، ومن البدع المردودة المذمومة؛ إذ ليس كل ما لم يرد بخصوصه بدعة مردودة مطلقاً، بل إذا لم يكن عليه أمر رسول الله ﷺ ولم يكن من دينه بوجه.

وتفصيل ذلك: ما نقله هو^(١) في «الفتح المبين» عن الشافعي رضي الله عنه وشكر سعيه أنه قال: وما أحدث وخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثراً فهو البدعة الضالة، وما أحدث من الخير ولم يخالف شيئاً من ذلك فهو البدعة المحمودة^(٢).

وقال: والحاصل: أن البدع الحسنة متفق على ندبها، وهي ما وافق شيئاً مما مرّ ولم يلزم من فعله محذور شرعي، والبدع السيئة ما خالف شيئاً من ذلك صريحاً أو التزاماً. انتهى^(٣).

وقول الشافعي هذا تفصيل^(٤) أيضاً لإجمال حديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً...» الحديث^(٥)، فإن حسناتها إنما يتم بموافقة شيء من الأصول المذكورة، ولا شك أن الصلاة بمقتضى الخبر الصحيح: «الصلاة خير موضوع، فاستكثر منها أو أقل من الخير»^(٦).

(١) «هو» أي: ابن حجر الهيتمي.

(٢) رواه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٧٩٦)، وفي «المدخل» (ص: ٢٠٦)، وروى نحوه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١١٣).

(٣) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٢٤).

(٤) في (ن): «التفصيل».

(٥) رواه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٦) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤٨٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، والبخاري في =

ومجرد تقييدها بنية خاصة من المهمات لم ترّد بخصوصها في السنة لا محذور فيه، إلا إذا خالف شيئاً من الأصول المذكورة، أو استلزم محذوراً، لكنه لم يخالف؛ لاندراجة تحت شمول قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، مع عدم ورود ما يخالفه، وعدم استلزامه محذوراً شرعياً.

وقد تبين من قول الشافعي الذي هو مضمون الحديث المذكور: أن كون المحدث بحيث لا يخالف أصلاً من المذكورة، ولا يستلزم محذوراً شرعياً، كافٍ في كونه بدعةً محمودة، بل هي سنة حسنة كما سمّاها في الحديث السابق.

ثم نرجع ونقول: إنهم لم يصلّوها - أي: الاستخارة والاستعاذة - في يوم لأيام؛ لأن العمل بهما كلّ يوم جديد في وقت معين إلى مثله من اليوم الآخر، أو في أوّل كلّ نهارٍ وليلة هو المناسب لرعاية الأدب مع الحكمة الإلهية؛ فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

= «مسنده» (٤٠٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والحاكم في «المستدرک» (٤١٦٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وصححه الحاكم، وخالفه الذهبي فقال: السعدي ليس بثقة. ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٢٢٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٧١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٩): «ومداره على علي بن يزيد، وهو ضعيف».

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: تفرد به أبو مودود. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٤٩): «فيه عبد المنعم بن بشير، وهو ضعيف». قلت: وأبو مودود هو عبد العزيز بن أبي سليمان المدني القاص رأى أبا سعيد وسمع السائب بن يزيد وعثمان بن الضحاك، قال عنه الذهبي في «الكاشف» (١/ ٦٥٥): وثقه.

وقد روى له أبو داود والترمذي والنسائي، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود وابن المديني وابن نمير، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخطأ الحافظ في «التقريب» فقال في حقه: مقبول، وهي لفظة يطلقها على الذي لا يقبل حديثه إلا في المتابعات والشواهد.

واليوم يُطْلَقَ على:

- الآن، وقد فُسِّرَ به في الآية.

- وعلى النَّهار فقط.

- وعلى مجموع اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

ومن الأخير قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ؛ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ». عزاه السيوطي لابن أبي شيبَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

حيث عَدَّ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَبَعْدَ الْعِشَاءِ مِنَ الرُّكْعَاتِ الَّتِي تَصَلَّى فِي يَوْمٍ. والمعاني الثلاثة وَإِنْ صَحَّ إِرَادَتُهَا فِي الْآيَةِ، لَكِنْ الْعَمَلُ بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِ مُتَعَدِّرٌ، وَأَمَّا الْآخِرَانِ فَالْعَمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ أَجْمَعُ لِلْهَمِّ وَأَضْبَطُ لِلانْتِشَارِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْأَتْفَوْتِ الْمَوَاطِبَةِ عَلَيْهَا، وَالْعَمَلُ عَلَى الثَّانِي أَكْثَرُ عَمَلًا، وَالْكُلُّ حَسَنٌ، وَالْأَوَّلُ الْأَضْبَطُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعن عبد الله بن مُنِيبٍ قَالَ: تَلَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٧٩٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٤٤٧)، وقد عزاه إلى ابن أبي شيبَةَ وابن ماجه.

والحديث رواه ابن أبي شيبَةَ في «مصنفه» (٥٩٨٢)، ومن طريقه رواه ابن ماجه (١١٤٢)، قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١/ ١٣٨): «هذا إسناد فيه ابن الأصبهاني وهو ضعيف». وروى نحوه مسلم (٧٢٨) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، ولفظه: «من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة، بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ»، وليس فيه محل الشاهد.

شأن ﴿ [الرحمن: ٢٩] فقلنا: يا رسول الله، ما ذلك الشأن؟ قال: «أن يغفر ذنباً ويفرّج كرباً، ويرفع قوماً ويضع آخرين». عزاه السيوطي في «الدر» لجماعة منهم البزار والطبراني وابن منده وابن عساكر وغيرهم^(١).

وعن أبي الدرداء وابن عمر مرفوعاً نحوه^(٢).

وهذا الشأن:

على المعنى الأوّل لليوم أمرٌ واحدٌ، وتجلّ ينطبق على مراتب العالم كلّه أعلاه وأسفله، فيتعدّد بتعدّدها، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾^(٣) [القمر: ٥٠].

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الدر المنثور» للسيوطي.

والحديث رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١٦)، والبزار في «مسنده» (٢٢٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦١٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢ / ٤٨١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١١٧): رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» والبزار، وفيه من لم أعرفهم. قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١ / ٢٧): هذا إسناد حسن لتقاصر الوزير - ابن صبيح - عن درجة الحفظ والإتقان.

(٢) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه رواه ابن ماجه (٢٠٢)، والبزار في «مسنده» (٤١٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٩)، وعلقه البخاري في «صحيحه» موقوفاً على أبي الدرداء رضي الله عنه قبل حديث (٤٨٧٨). وانظر: «تغليق التعليق» لابن حجر (٤ / ٣٣٢).

وحديث ابن عمر رضي الله عنه رواه البزار في «مسنده» (٦١٧٤). فيه عبد الرحمن بن البيهقي قال الذهبي في «الكاشف» (١ / ٦٢٣): «قال أبو حاتم: لين، وذكره ابن حبان في الثقات». وعنه ابنه محمد بن عبد الرحمن بن البيهقي، قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (١ / ٣٦١): «ضعفه الدارقطني وغيره، وقال ابن حبان: روى عن أبيه نسخة كلها موضوعة».

(٣) في النسخ الثلاث: «أو هو أقرب»، وهذا خلط بين آيتين؛ الآية التي في الأصل وبين قوله تعالى:

﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

وعلى الآخرين واحدٌ كلِّي أفرادُه آحاد التَّجَلِّي بالمعنى الأوَّل المتعدِّد بتعدُّد المراتب، الذي بعض تفاصيلها ذُكِرَتْ في حديث عبد الله بن منيب وأبي الدرداء وابن عمر وغيرهم.

ودلَّ حديث ابن عباس وأنس على أنَّ الله يُحدِّث تفاصيلَ هذا الشَّأن عند نظراتٍ ينظرها في اللُّوح المحفوظ.

فعن أنس: «إِنَّ لله تعالى لوحًا، إحدى وجهيه ياقوتة، والوجه الثاني زمرَّة خضراء، قلمه النُّور، وفيه يَخْلُق، وفيه يَرْزُق، وفيه يُحْيِي، وفيه يُمِيت، وفيه يُعِيد، وفيه يَفْعَل ما يشاء في^(١) كلِّ يوم وليلة».

عزاه الحافظ السيوطيُّ رحمه الله في «الجامع الكبير» إلى الأزدي في «الضُّعفاء»، وأبي الشَّيخ في «العظمة»، قال: وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات». انتهى^(٢).

وقال الحافظ السيوطيُّ في «التَّعَقُّبات على الموضوعات»: حديث أنس رضي الله عنه: «إِنَّ لله لوحًا أحد وجهيه درَّة...» أعْلَه - يعني ابن الجوزي - بمحمَّد بن عثمان الحرَّاني متروك^(٣).

قلتُ: صحَّ من غير هذا الطَّرِيق؛ أخرجه الحاكم بسند صحيح عن ابن عبَّاس موقوفًا^(٤)، وله حكم الرِّفْع.

(١) «في» ليس في (ن).

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٩ / ٢٢٤)، والحديث رواه أبو الشَّيخ في «العظمة» (٢ / ٤٩٠).

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١ / ١١٧).

(٤) سيأتي قريبًا، وليس سنده بصحيح كما ذكر.

وأخرجه الطبراني وابن أبي شيبه في «كتاب العرش» من وجه آخر عن ابن عباس^(١)، وفيه ليث بن أبي سليم. انتهى^(٢).

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ قال: إِنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ لَوْحًا محفوظًا من دَرَّةٍ بيضاء، دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، وعرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كل يوم ثلاث مئة وستين نظرة، يخلق في كل نظرة ويرزق، ويحيي ويميت، ويعز ويضل، ويذل ويفك، ويفعل ما يشاء، فذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾. عزاه الحافظ السيوطي رحمه الله في «الدر المنثور» إلى جماعة منهم الحاكم والبيهقي^(٣).

فإذا كان الله سبحانه وتعالى مع أنه كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩] إنما يحدث في الكون ما أشار الحديث إلى تفاصيله كل يوم عند تلك النظرات في اللوح المحفوظ، ويجدد النظرات فيه كل يوم مع غناه^(٤) وإحاطة علمه ونفوذ بصره؛ حكمة من الله

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٥١١) عن عثمان بن أبي شيبة، وهو من طريق ليث، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، ورواه من طريق آخر (١٠٦٠٥) عن ابن عباس موقوفا، ورجاله ثقات كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٩١).

(٢) انظر: «اللائل المصنوعة» للسيوطي (١ / ٢٥).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧ / ٦٩٩). ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣٧٧١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٢٨). وصححه الحاكم، وخالفه الذهبي فقال: «اسم أبي حمزة ثابت - الشمالي - وهو وإبمرة».

(٤) في (ن): «غناؤه».

العزیز الحکیم، الذی ﴿يَذِيرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَائِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢]، فالعبد ينبغي أن يكون كل يوم جديد في شأن من وظائف العبادات يجددها كل يوم؛ أدباً مع الله، وإظهاراً للافتقار والعبودية والذل الذي هو من أقرب وسائل التَّقَرُّبِ إلى الله تعالى.

ويناسب ما تقرَّر حديث: «ليس من يوم إلا وهو ينادي: يا ابن آدم، أنا خلق جديد، وأنا فيما تعمل فيَّ عليك شهيدٌ، فاعمل فيَّ خيراً أشهد لك به، فإنني لو مضيتُ لم ترني...» ويقول الليل مثل ذلك. عزاه السيوطي لأبي نعيم عن معقل بن يسار^(١).

وحديث: «ما طلعت شمس من المشرق في يوم إلا ومعها ملكٌ ينادي: ألا متزوّد مني خيراً، فإنني لن أرجع إليه إلى أن تقوم الساعة، فكل يوم شاهدٌ على العبد بما كسبت يده». عزاه إلى الدَّيْلَمِيِّ عن ابن عباس^(٢).

وهو الأوفق للاتباع الوارد في أدعية الصَّباح والمساء، وتكرارها كل يوم وليلة مع أن في بعضها العموم مثل قوله: «أسألك خير هذه الليلة وخير ما بعدها، وأعوذ بك من شرّها وشر ما بعدها»^(٣).

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٩٥١٢). والحديث رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٠٣)، وقال: «غريب من حديث معاوية - بن قرة - تفرد به عنه زيد - العمي - ولا أعلمه روي مرفوعاً عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد».

ورواه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٢٤)، وفي «كلام الليالي والأيام» (٢٢)، من قول الحسن

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٤٨). والحديث في «مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيِّ (٦٢٣٤).

(٣) رواه مسلم (٢٧٢٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فإذا كان الاتِّباع في التَّكرار في مثله ففي غيره أولى، نحو قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ
 أنجح اللَّيْلَةَ كُلَّ حَاجَةٍ لِي، وَلَا تَزِدْنِي فِي دِينَايَ، وَلَا تَنْقُصْنِي فِي آخِرَتِي، وَإِذَا أَصْبَحَ
 قَالَ مَثَلُ ذَلِكَ»^(١).

والله أعلم، وبالله التَّوفيق.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٥٧) من حديث عليٍّ رضي الله عنه، وقال الهيثمي
 في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١١٩): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحارث الأعور وهو
 ضعيف».

المقصد الثاني

قال النوويُّ في «الإيضاح»: مَنْ أراد الاستخارة يصلي ركعتين من غير الفريضة.
قال الشيخ ابن حجر المكيُّ في «حاشية الإيضاح»: أي: في غير وقت الكراهة
إلا بحرم مكة^(١).

أقول: هو مبنيٌّ على أنَّ صلاة الاستخارة من ذوات السَّبب المتأخَّر الذي هو
الاستخارة، وقد مرَّ في (التَّنبية الرَّابِع) أنَّ الرَّاجح من حيث الدَّلِيل هو أنَّ سببها
الهمُّ بالأمر الذي هو سابقٌ على فعل الصَّلَاة قطعاً، فلا حاجة إلى التَّقيد بغير وقت
الكراهة. والله أعلم.

ثم التَّقيد بركعتين، وبكونهما من^(٢) غير الفريضة، مصرَّح به في حديث جابر
عند البخاريِّ كما مرَّ.

وقال النوويُّ في «الأذكار»: وتكون الصَّلَاة بركعتين من النَّافلة، والظاهر أنَّها
تحصلُ بركعتين من السُّنن الرواتب وبتحیة المسجد وغيرها من النَّوافل^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: قال النوويُّ في «الأذكار»: لو دعا
بدعاء الاستخارة عقيب راتبة الظُّهر - مثلاً - أو غيرها من المواطن الرَّاتبة والمطلقة
- سواءً اقتصر على ركعتين أو أكثر - أجزأ، كذا أطلق، وفيه نظرٌ.

ويظهر أنَّ يُقال: إن نوى تلك الصَّلَاة بعينها وصلاة الاستخارة معاً أجزأ،

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٢) «من» ليس في (ن).

(٣) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ١٢٠)، ت: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر.

بخلاف ما إذا لم ينو، وتفارق صلاة^(١) تحية المسجد؛ لأنَّ المراد بها شغل البقعة بالصلاة، والمراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدعاء عقبها أو فيها، ويبعد الإجزاء لمن عَرَض له الطلب بعد فراغ الصلاة؛ لأنَّ ظاهر الخبر أن تقع الصلاة والدعاء بعد وجود إرادة الأمر. انتهى^(٢).

وقال الشيخ ابن حجر المكي في «حاشية الإيضاح»: وصرَّح المصنّف في غير هذا الكتاب بحصولهما بالفرض والنفل كالرّاتبة والتّحية، واعترضه بعض المتأخّرين وأطال فيه، ويُجاب عنه بأنَّ المراد بحصولهما: سقوط الطلب، أمّا حصول الثّواب فلا بدّ فيه من النّية، نظير ما ذكره في تحية المسجد ونحوها، فقوله: (من غير الفريضة) للكمال، لا للاشتراط.

وواضح أنّ الكلام فيمن تقدّم همّه على الشُّروع في الصلاة؛ لأنّه لا يُخاطَب بسنة الاستخارة إلّا حينئذٍ، فهذا هو الذي يُتردّد فيه بين حصولها بفرضٍ أو نفلٍ آخر، أمّا لو خطر له الهمُّ في^(٣) أثناء الصلاة فلا يحصل له شيءٌ مطلقاً.

وشمل قوله: (والنفل) أكثر من ركعتين، والحصول به على التفصيل المذكور ظاهراً، نظير ما ذكره في تحية المسجد، مع أنّ في حديثها التّعيين بركعتين أيضاً والركعة، والوجه عدم الحصول بها، نظير التّحية أيضاً، وخبر: «ثمَّ صلّ ما كتب الله لك»^(٤) يشملها وأكثر منها، لكن استنبط منه معنًى خصّصه بغيرها، ولا يخصّصه

(١) في النسخ الثلاث: «الصلاة»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٥).

(٣) «في» ليس في (ن).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان =

حديث الرّكعتين؛ لأنّه من ذِكرِ بعض أفراد العامّ الذي هو: «ما كتبَ اللهُ لك»، وهو لا يخصّص. انتهى^(١).

أقول: إذا كان المراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدُّعاء عقبها كما قال الحافظ، وهو الظاهر من سياق الأحاديث، ليكون أقرب إلى الاستجابة، لكون الصّلاة من أقرب الوسائل إلى فتح باب رحمته تعالى، كما مرّ في (التّنبية الثالث) = فالأتمّ في هذا القصد أن تكون ركعتين^(٢) من غير الفريضة بهذه النّيّة؛ إذ بذلك تصير من أقرب وسائل التّقرب إلى الله في هذا القصد الخاصّ، أعني الاستخارة بعدها.

وأما حصول الثّواب وعدمه فليس ملحوظاً هنا، وإن كان حاصلًا عند النّيّة، وإنّما الملحوظ التّقرب إلى الله بأقرب الوسائل في هذا القصد الخاصّ؛ ليختار له ما يستخير فيه من الأمر الذي تعلّق به المهم أو غيره، وهذا يحتاج إلى نيّة تخصّصه، كما هو ظاهر.

فقول الشّيخ ابن حجر: (المراد بحصولهما سقوط المطالبة) إن أراد: أنّه إذا صلّى صلاةً ما فرضاً أو نفلاً بعد تحقّق الهمّ بالأمر من غير نيّة الاستخارة، ثم بعد الفراغ خطر له أن يدعو بدعاء الاستخارة بعدها، فقد وُجد صورة وقوع الدُّعاء بعد الصّلاة في الجملة، والدُّعاء في هذه الحالة أقرب إلى الاستجابة من الدُّعاء في وقت لم يسبقه صلاةً ما مطلقاً، فسقط الطّلب لإيقاع الدُّعاء بعد الصّلاة = فهو قريب.

= في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (٢٦٩٨) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وصححه الحاكم. وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشواهده».

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٢) في (ش): «الركعتين».

وإن أراد: أنه يحصل بها التَّقَرُّبُ في هذا القصدِ الخاصِّ عند عدم نيَّةِ تخصُّصه^(١)، كما يحصل بها^(٢) إذا نوى بها الاستخارة = فظاهرٌ أنه لا يَتَمُّ، والله أعلم.

ثم قوله: (ويخصُّصه حديث الرَّكْعَتَيْنِ...) إلخ؛ إشارة إلى ما في قول الحافظ في «فتح الباري» من أن قوله ﷺ: «فليركع ركعتين» يقيّد حديث أبي أيوب حيث قال: «صَلِّ ما كتبَ الله لك»، قال: ويمكن الجمعُ بأنَّ المراد ألا يقتصرَ على ركعةٍ واحدةٍ؛ للتَّنْصِيسِ على الرَّكْعَتَيْنِ، ويكون ذكرُهما على سبيل التَّنْبِيهِ بالأدنى على الأعلى، فلو صَلَّى أكثر من ركعتين جاز. انتهى^(٣).

قال النوويُّ في «الأذكار» وغيره: ويقرأ في الرَّكْعَةِ الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وفي الثانية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]^(٤).

قال الحافظ في «فتح الباري»: وأفاد النووي أنه يقرأ في الرَّكْعَتَيْنِ الكافرون والإخلاص، قال شيخنا في «شرح الترمذي» - يعني الحافظ زين الدِّين العراقي -: لم أقف على دليلٍ ذلك، ولعلَّه ألحقهما بركعتي الفجر والرَّكْعَتَيْنِ بعد المغرب.

قال: ولهما مناسبة بالحال؛ لِمَا فيها من الإخلاص والتَّوْحِيدِ، والمستخيرُ يحتاج لذلك.

(١) في (ن): «تخصُّصه».

(٢) «بها» ليس في (ن).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٥).

(٤) انظر: «الأذكار» (ص: ١٢٠)، و«الإيضاح» كلاهما للإمام النووي (ص: ٤٧).

قال شيخنا: ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال الحافظ: قلت: والأكمل أن يقرأ في كل منهما السورة والآية، الأولين في الأولى، والأخرين في الثانية. انتهى^(١).

وقال الحافظ في «تخريج أحاديث الأذكار» في آخر (المجلس السابع بعد المئة): وأما القراءة في ركعتي الاستخارة فلم أقف عليها في شيء من الأحاديث. وقد ذكر شيخنا في «شرح الترمذي» كلام النَّوَوِيِّ، وقال: سبقه إليه الغزالي في «الإحياء»، ولم أجد لذلك أصلاً، ولكنه حسن؛ لأنَّ المقام يناسب الإخلاص، وهما سورتا الإخلاص.

وقال: ولو قرأ فيهما بمثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وبمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا...﴾ الآية [الأحزاب: ٣٦] لكان مناسباً.

قال الحافظ: قلت: قرأتُ في كتابِ جمعه الحافظُ أبو المحاسن عبد الرزاق الطَّبَّسِي - بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة بعدها سين مهملة ثم ياء النسب - فيما يُقرأ في الصَّلوات: أَنَّ الإمامَ أبا عثمان الصَّابُونِي ذكرَ في «أماليه» عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين، عن أبيه زين العابدين أَنَّهُ كان يقرأ في ركعتي الاستخارة بسورة الرَّحْمَنِ وسورة الحشر.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٥).

قال الصَّابُونِيُّ: وأنا أقرأ فيهما: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]؛ لأنَّ فيها: ﴿وَيُسَبِّحُكَ اللَّيْسَرِيُّ﴾ [الأعلى: ٨]، وفي الثانية: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا بَغَى﴾ [الليل: ١]؛ لأنَّ فيها: ﴿فَسَتِيرُهُ اللَّيْسَرِيُّ﴾ [الليل: ٧].

قال الطَّبَّسِيُّ: وحكى شيخنا طريف بن محمد الحيري عن بعض السلف أنَّه كان يقرأ في الأولى: ﴿وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، وفي الثانية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٦-٣٧].

ولم يذكر الصَّابُونِيُّ ولا الطَّبَّسِيُّ لِمَا كان يقرؤه زين العابدين مناسبة، ويحتمل أن يكون لحظَّ قوله تعالى في الأولى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وفي الثانية الأسماء الحسنی التي في آخرها ليدعوَ بها في الأمر الذي يريده، والعلم عند الله تعالى. انتهى^(١).

أقول: هذا الكلام من هؤلاء العلماء يدلُّ على أنَّ رعاية المناسبة مشروعَةٌ مندوبٌ إليها، وهو كذلك؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ بُعِثَ لِيَتِمَّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ، وهي الآداب الشَّرْعِيَّة الظَّاهِرَة والباطنة، القَوْلِيَّة والفعلِيَّة، وهي أن تعامل كلَّ شيء بما يليق به ممَّا يحمده منك، فالأوضاع الشَّرْعِيَّة كُلُّهَا على المناسبة إمَّا ظاهرة أو خفيَّة، ومن الواضحات أمره ﷺ أن تصلَّى ركعتي الضُّحَى بسورتها بـ(الشمس وضحاها)، و(الضحى)^(٢).

(١) انظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر (١/ ٤٩٥).

(٢) رواه الروياني في «مسنده» (٢٤٣) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وذكره البيهقي في «السنن الصغرى» (٨٢٩)، ونَبَّه أن في سنده ابن لهيعة. وعزاه ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٥٥)

إلى الحاكم. وليس في «المستدرک».

وإذا علم العبد أن الله أنزل الكتاب والميزان، وأن ذلك يفيد العلم بالمواطن والأحوال، فالموفق من لا يخرج شيئاً عن مقتضى ما تطلبه الحكمة الإلهية المنزلة على رسوله، فإن فيه الشفاء؛ قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فالتخلق به والوقوف عنده يزيل المرض النفسي ولا بُدَّ، تحقيقاً لمعنى كونه شفاءً ولكن للمؤمنين، ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

ثم نقول: قال الشيخ أبو الحسن البكري رحمه الله في كتابه «فتح المالك بشرح ضياء المسالك»: قال بعضهم: ولو تعذرت عليه صلاة الاستخارة اقتصر على الاستخارة بالدعاء. انتهى.

والظاهر أنه لا يُشترط التعذر، بل ولا التعسر، فيحصل أصل الاستخارة بالدعاء، وكمالها بالصلاة ثم الدعاء، وأكملها بالصلاة بنيتها ثم الدعاء.

وفي خبر أبي يعلى ما يشهد بحصول الاستخارة بلا صلاة، وهو قوله ﷺ: «إذا أراد أحدكم أمراً فليقل...»^(١)، وذكر نحو ما مر من دعاء الاستخارة. انتهى كلام البكري^(٢)، والله أعلم.

وقال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: «ومن تعذرت عليه الصلاة

= في سند الروياني: (مجاشر بن عمرو) قال يحيى بن معين: قد رأيته أحد الكذابين. وقال العقيلي: حديثه منكر. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٥ / ١٥).

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) نقله الألويسي في «غرائب الاغتراب» (١ / ١٥).

استخار بالدُّعاء المذكور، وظاهره عدم حصولها بمجرد الدُّعاء مع تيسير الصَّلاة،
إلَّا أن يُقال: المراد عدم حصول كمالها؛ لظاهر خبر أبي يعلى: «إذا أراد أحدكم
أمرًا فليقل...»، وذكر نحو الدُّعاء السَّابق. انتهى^(١).

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢١).

المقصد الثالث

إذا فرغ المستخير من الصَّلَاة فليدْعُ بما ورد من الدُّعاء.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في قوله: «فليركع ركعتين ثم يقول اللهم...» إلخ: هو ظاهرٌ في تأخير الدُّعاء عن الصَّلَاة - أي: لِمَا تقتضيه لفظه: (ثم) - قال: فلو دعا به في أثناء الصَّلَاة احتمل الإجزاء، ويحتمل الترتيب على تقديم الشُّروع في الصَّلَاة قبل الدُّعاء، فإنَّ موطن الدُّعاء في الصَّلَاة السُّجودُ أو التَّشهُد. انتهى^(١).

قال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: قال المصنّف^(٢): ويسنُّ افتتاح هذا الدُّعاء وختمه بالحمد لله والصَّلَاة على رسول الله ﷺ؛ أي: كسائر الأدعية، ويسنُّ الصَّلَاة عليه ﷺ في أثناء الدُّعاء إن كرَّره. انتهى^(٣).

أقول: وقد مرَّ في حديث أبي أيوب بعد قوله: «ثم صلِّ ما كتب لك»: «ثمَّ أحمد ربَّك ومجِّده، ثم قل: اللهم... إلخ»^(٤).

فلافتاحه بالتَّحميد دليلان؛ خاصٌّ به وعامٌّ له ولسائر الأدعية.

ومن العامِّ قوله ﷺ: «إذا صلَّى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه، ثم ليصلِّ على النَّبيِّ، ثم ليدْعُ بما شاء». عزاه السيوطيُّ لأبي داود والتِّرْمِذِيُّ وابن حَبَّانَ والحاكم والبيهقي عن فضالة بن عبيد^(٥).

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٦).

(٢) «قال المصنّف» من (ن).

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، وقد تقدم.

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٢٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٥٠).

ثم الدعاء ورد بألفاظ مختلفة كما مرَّ في (التَّنبيه الثاني).

ولنورِّده أيضاً^(١) لشرح ما تيسَّر منها إتماماً للمرام.

ف نقول وبالله التَّوفيق:

«اللَّهم إنِّي أَسْتَخِيرُكَ؛ أي: أطلبُ منك خَيْرَ الأمرينِ مِنْ فعلِ الأمرِ المهموم به وتركه.

«بعلمك»: قال الحافظ ابن حجر: الباء للتَّعليل؛ أي: لأنَّك أعلم، وكذا هي في قوله: «بقدرتك». انتهى^(٢).

أي: بسبب علمك بذلك؛ لإحاطة علمك بالأشياء من جميع وجوهها، ومنها: خيريَّةُ الأمرِ المهموم به بالنسبة إليَّ فعلاً وتركاً.

ويحتمل أن تكون الباء للملابسة؛ أي: خيريَّةٌ ملتبسةٌ بعلمك؛ أي: يكون خيراً في علمك المحيط، لا في علمي القاصر؛ إذ قد يظنُّ الإنسانُ خيريَّةَ شيءٍ لوجهٍ ما، وهو شرٌّ من وجهٍ آخر لا علم له به.

«وأستقدرك»: قال الحافظ ابن حجر: أي: أطلبُ منك أن تجعلَ لي على ذلك قدرة. انتهى^(٣).

= رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٩٣٧)، وأبو داود (١٤٨١)، والترمذي (٣٤٧٧)، والنسائي (١٢٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٠)، والحاكم في «المستدرک» (٩٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٩٣).

(١) «أيضاً» من (ن).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٦).

(٣) المصدر السابق.

«بقدرتك»؛ أي: بسبب أنك قادرٌ على كلِّ شيءٍ لذاتك، ولا قدرةٌ لغيرك على شيءٍ إلا بك.

قال العلامة العيني: وفي رواية النسائي في (النكاح): «وأستعينك بقدرتك»^(١).
«وأسألك» ما سألتك من خيرِ الأمرين والقدرة عليه.

«من فضلك العظيم» المأمور بالسؤال منه في قولك العلي: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢].

قال العيني: وللطبراني في «الأوسط» في حديث ابن مسعود: «وأسألك من فضلك الواسع»^(٢).

«فإنك تقدر»؛ أي: تتَّصف بالقدرة لذاتك.

«ولا أقدر»: لا أتَّصف بالقدرة لذاتي، وإنما أتَّصفُ بها - إذا اتَّصفْتُ بشيءٍ منها - بجعلك وإقدارك، فلهذا استقدرتُك.

«وتعلم»: تتَّصف بالعلم لذاتك.

«ولا أعلم»: لا أتَّصفُ بالعلم لذاتي، وإنما أتَّصفُ به إذا اتَّصفْتُ بشيءٍ منه بإفاضتك وتعليمك، فلا علم لي بخيرِ الأمرين من غير إعلامك؛ فإنه غيبٌ عني.

«وأنت علام الغيوب»: كلُّها التي منها خيريةٌ أحد الأمرين لي، ولا علم لي بالغيب إلا بإعلامك، ولهذا استخرتُك بعلمك.

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٣)، وهذه الرواية عند النسائي (٣٢٥٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٣)، وهذه الرواية عند البزار في «مسنده» (١٨٣٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: قوله: «فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم» إشارة إلى أن العلم والقدرة لله وحده، وليس للعبد من ذلك إلا ما قدر الله له. انتهى^(١).

وهذا فيه إشارة إلى توحيد الصفات؛ أي: إن الكمالات كلها لله بالذات، وإنما للعبد ما قدر الله له منها، وهو موافق لقول الإمام أبي حامد الغزالي في «جواهر القرآن» في (باب المحبة): لا قدس ولا قدرة ولا علم إلا للواحد الحق، وإنما لغيره القدر الذي أعطاه... إلخ^(٢).

وهذا أصل من علمه على وجه الإثقان اتضح له مسألة الكسب وانحل عنه إشكالاتها؛ فإن مسألة^(٣) توحيد الأفعال مع إثبات الكسب على وجه يستقر^(٤) في مستقر التحقيق ما يتم إلا بالبناء على هذا الأصل؛ أي: توحيد الصفات، ولبسط ذلك مقام آخر^(٥).

وإيراد البخاري حديث الاستخارة في (باب: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ [أنعام: ٦٥]) من (كتاب التوحيد) إشارة إلى ذلك، فإن الآية بمقتضى تعريف الخبر دالة على قصر القدرة على الله تعالى.

و«أستقدرك» في الحديث يدل على أن العبد تحصل له القدرة على الفعل من إفاضة الحق عليه ما شاء من قدرته.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١ / ١٨٦).

(٢) لم أفق عليه في المطبوع من «جواهر القرآن»، ونحوه في «إحياء علوم الدين» (٤ / ٣٠٥).

(٣) «مسألة» من (ن).

(٤) في (ن): «ليستقر».

(٥) «آخر» ليس في (ن).

فيتحصّل من مجموع الآيّة والحديث: توحيد القدرة مع إثبات الكسب.

فالكسب: تحصيل العبد بقدرته المُفَاَصَّةِ عليه من قدرة الله المؤثّرة بإذن الله ما تعلّقت به مشيئته التّابعة لمشيئة الله.

فبقيد التّأثير تميّز عن الجبر تميّزاً واضحاً.

وبقيد الإذن وتبعيّة المشيئة تميّز عن قول أهل الاعتزال، الذي هو الإيجاد بالاستقلال، وأنّ الله يشاء ما لا يفعلونه، ويفعلون ما لا يشاء الله من الأفعال.

وانكشفَ توسّطه بين طرفي تقصير الجبر وغلوّ الاستقلال انكشافاً جليّاً، بإذن الله العزيز الحميد الكبير المتعال.

قال الشّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: كأنّ حكمة تقديم القدرة هنا على العلم عكس الأوّل: أنّ الباعث على الاستخارة شهود أنّ علمه تعالى محيطٌ بسائر الكليّات والجزئيّات، فكان تقديم العلم ثمّ أنسب، وأمّا هنا فوقع سؤال الفضل، وشهود القدرة على المسؤول أكمل من شهود العلم به؛ إذ هي المتكفّلة بنيل المطلوب، فقدّم في كلّ من المقامين ما هو الأنسب، وإن احتجج إلى شهود كلّ من العلم والقدرة في كلّ من المقامين. انتهى^(١).

وتوضيحه مع تميم أنّ العلم يتعلّق بالفعل والتّرك؛ أي: بما وجوده مطلوب، وبما^(٢) عدمه مطلوب، والقدرة إنّما تُطلّب لتحصيل المعدوم، فإذا كان العلم قد تعلّق بأنّ الخيرة له في تركه فلا يحتاج إلى سؤال القدرة لتحصيله، فلهذا قدّم العلم

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٢) «بما» من (ن).

على القدرة، فكأنه يقول: إن كان فيما سبق به علمك أنَّ تحصيل ما طلبته خيرٌ لي فإنِّي أستقدرُك على تحصيله.

ولمَّا سأل من الفضل - وهو وجود محتاج في تحصيله إلى القدرة - قدَّم القدرة وذكرها متصلة به؛ يعني: إنَّك بعد ما أعطيتني مسؤولي من فضلك وأقدَّرتني على تحصيله فاختر لي بعلمك المحيط تحصيله على خير الوجوه.

«اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ»؛ أي: إِنْ كَانَ عِلْمُكَ الْأَزَلِيُّ الْمَحِيطُ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهِ تَعَلَّقَ بِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ... إلخ.

«ويسمِّي حاجته»: هنا، وهي الأمر الذي استخارَ لأجله، فإنَّ كان أمرًا واحدًا خاصًا كالحجِّ نصَّ عليه، كما قال النَّوَوِيُّ في «الإيضاح»: (أَنْ ذَهَابِي إِلَى الْحَجِّ فِي هَذَا الْعَامِ)^(١)، وَإِنْ كَانَتْ أُمُورًا عَدِيدَةً كَأَفْعَالِهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَيَسْمِّيْهَا بِعِبَارَةٍ شَامِلَةٍ لَهَا، كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ قُدَّسَ سِرُّهُ فِي (المقصد الأول).

«خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وآجله»: وفي رواية الطَّبْرَانِيِّ فِي «الصَّغِيرِ»: «فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَعَاقِبَةُ أَمْرِي»^(٢).

وفي رواية ابن حَبَّانَ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ: «فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَآخِرَتِي»^(٣).

(١) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٦).

(٢) هذه الرواية عند الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢٤)، و«المعجم الأوسط» (٣٧٢٣). قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤ / ٦١): «من طريق إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير الشاميين ضعيفة، وهذا منها».

(٣) هذه الرواية عند الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (١١٨١).

وفي حديث أبي سعيد: «في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري»^(١).

وقال في «حاشية الإيضاح» وفي رواية: «ومعاشي ومعادي»^(٢).

والنَّوويُّ أوردَه في «الإيضاح» بلفظ: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وأجله»^(٣).

قال الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِي فِي «فَتْح الْمَالِك»: الْجَمْعُ^(٤) بَيْنَ قَوْلِهِ: «وَعَاقِبَةُ أَمْرِي» وَمَا بَعْدَهُ لَمْ يَرُدُّ فِي الْبَخَارِيِّ، إِلَّا أَنَّ الرَّائِي شَكَّ، فَجَمَعَ - أَي: النَّووي - فِي الْأَصْلِ بَيْنَهُمَا احتياطاً؛ لِلإِتْيَانِ بِالْوَارِدِ. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «حَاشِيَةِ الْإِيضَاح»: جَمَعَ الْمُصَنِّفُ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ احتياطاً، وَمِنْهُ تَوَخُّدُ قَاعِدَةٍ حَسَنَةٍ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ ذِكْرٍ جَاءَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ شَكٌّ مِنَ الرَّائِي يُسَنُّ الْجَمْعَ بَيْنَهَا كُلِّهَا؛ لِيَتَحَقَّقَ الْإِتْيَانُ بِالْوَارِدِ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي (كَثِيرًا كَبِيرًا)^(٥)

(١) هذه رواية أبي يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥) عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه، وهي كذلك رواية الترمذي (٤٨٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠)، وفيه: «ومعادي ومعاشي». وهذه الرواية

عند أبي داود (١٥٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٧).

(٤) «الجمع» ليس في (ن).

(٥) روى البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) واللفظ له عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه

قال لرسول الله ﷺ: عَلَّمَنِي دَعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا

كَبِيرًا - وَقَالَ قَتِيبَةُ: كَثِيرًا - وَلَا يَغْفِرُ الذَّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي

إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

قال النووي في «الأذكار» (١٤٧٥): «فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا يُقَالُ: كَثِيرًا كَبِيرًا».

في (دعاء عرفة)، وهو يؤيد ما ذكرته. انتهى^(١).

وقال في (دعاء عرفة): قوله: (ظلمًا كثيرًا) روي بالمثلثة والموحدة، قال المصنّف: فينبغي أن يجمع في دعائه بينهما؛ لأنّه حينئذ يتقن النطق بما نطق به ﷺ، وزيادة لفظية على الوارد - للاحتياط^(٢) - لا تخرجه عن كونه نطق بالوارد، وبذلك يندفع قول ابن جماعة: ليس فيما ذكره إتيان بالسُّنة؛ لأنّه ﷺ لم ينطق بهما، وإنّما الذي ينبغي أن يدعو مرّة بالمثلثة ومرّة بالموحدة؛ لنطقه حينئذ بالوارد يقينًا. انتهى.

على أن ما قاله المصنّف فيه إتيان بالوارد يقينًا في كلّ مرّة، بخلاف ما ذكره ابن جماعة فإنّه ليس فيه إتيان به في مرّة من كلّ مرّتين.

فإن قلت: لا يحتاج إلى ذلك، ويحمل^(٣) اختلاف الروايتين على أنّه ﷺ نطق بكلّ منهما، فالنطق بكلّ سنة وإن لم ينطق بالأخرى، فلا يحتاج للجمع، ولا أن يقول هذا مرّة وهذا مرّة.

قلت: هو محتمل، لكن ما ذكرناه^(٤) أحوط فقط؛ لاحتمال أن أحد الروايتين بالمعنى، وإن كان بعيدًا. انتهى^(٥).

أقول: إن أراد ابن جماعة النطق بالوارد يقينًا^(٦) من غير خلط شيء به من غير

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٢) «للاحتياط» ليس في (ش).

(٣) في (ن): «ويكمل».

(٤) في النسخ الثلاث: «ذكره»، والمثبت من «حاشية الإيضاح».

(٥) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٣٢٤ - ٣٢٥).

(٦) «يقينًا» من (ن).

الوارد لم يَرِدْ عليه ما في سياق العلاوة^(١)؛ لأنَّ عدم إتيانه بالوارد يقيناً إلا في أحد المرّتين لا يقدح فيما قصده.

وما قاله النَّوَوِيُّ وإن كان فيه إتيان بالوارد يقيناً كلَّ مرّة، لكن لم يتجرّد عن غير الوارد في مرّة ما.

فهل الإتيان بالوارد يقيناً كلَّ مرّة وإن خُلطَ بغيره للاحتياط أولى، أم الاتيان بالوارد يقيناً مرّة واحدة، لكن مجرداً عن غير الوارد؟

وللنّظر فيه مجال؛ إذ على تقدير أنّه ﷺ لم ينطق إلا بأحدهما، كما يَرِدُ أنّه لم ينطق بهما جميعاً في مرّة واحدة، كذلك يَرِدُ أنّه ﷺ لم يدعُ بالدُّعاء مرّتين مرّة بالمثلثة ومرّة بالموحدة، وعلى تقدير أنّه ﷺ نطق بكلّ منهما فيكون النطق بكلّ سُنّة.

فإن كان الجمع للاحتياط لاحتمال الرواية بالمعنى فهو جارٍ في القولين، وإن كان لكون المعلوم من السُنّة تكرار الدُّعاء في بعض المواطن، فإن لم يترجح قول ابن جماعة بهذا الوجه فلا ينحط به أيضاً كما يظهر بالالتفات، والله أعلم.

وهاهنا فائدة حديثيّة ينبغي التنبية عليها: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في حديث بدء الوحي: قول خديجة لورقة: (يا ابن عمّ)^(٢)، هذا النداء على حقيقته، ووقع في مسلم: (يا عمّ)^(٣)، وهو وهم؛ لأنّه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التّوقير،

(١) يعني بالعلاوة ما عقب به الهيتمي على ابن جماعة بقوله: «على أن ما قاله المصنّف فيه إتيان بالوارد يقيناً في كلّ مرّة...».

(٢) رواه البخاري (٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه مسلم (١٦٠).

لكنَّ القصة لم تتعدَّد، ومخرُجُها مُتَّحد، فلا يحمل على أنَّها قالت ذلك مرَّتين، فتعيَّن الحمل على الحقيقة.

وإنما جَوَّزنا ذلك فيما مضى في العبرانيِّ والعربيِّ؛ أي: في قول الرَّاوي عقيل في وصف ورقة: (فيكتب من الإنجيل بالعبرانيَّة)، وفي رواية يونس ومعمر: (بالعربيَّة)؛ لأنَّ^(١) كلام الرَّاوي في وصف ورقة، واختلفت المخرج، فأمكن التَّعدُّد، وهذا الحكم يطَّرد في جميع ما أشبهه. انتهى^(٢).

وحديث الاستخارة قد اختلفت مخرُجُه؛ فإنَّه رُوي عن جابر وابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وأبي أيُّوب بل وابن عبَّاس وابن عمر كما مرَّ، فأمكن التَّعدُّد، بل هو الواقع؛ فإنَّ حديث جابر وغيره فيه الخطاب للجمع وإبهام الأمر، وحديث أبي أيُّوب فيه تخصيص الخطاب به، وتعيين الأمر بخيريَّة فلانة، فتكون الألفاظ المختلفة نطق بها^(٣) ﷺ في مجالس متعدِّدة، وحمل عنه كلُّ صحابيٍّ ما سمعه، والله أعلم.

«فاقدَرُه لي»: بضم الدَّال وكسرها؛ أي: اجعله مقدورًا لي، ومكَّنِي من تحصيله.

ولمَّا كان ذلك أعمَّ من أن يكون على وجه التَّيسير أو التَّعسير زاد قوله:

«ويسره لي»: بتيسير الأسباب التي هي من المعونة، ولهذا قال في حديث أبي

سعيد عند ابن حَبَّان وغيره: «وأعني عليه»^(٤).

(١) في (ن): «لأنه من».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٥).

(٣) «بها» ليس في (ن).

(٤) كذا عند ابن حَبَّان في «صحيحه» (٨٨٥)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٠٤).

ولَمَّا كان تمام النُّعْمة بعد الحصول بوجود البركة فيما مَكَّنَه الله من
تحصيله قال:

«ثم بارك لي فيه»: لتَمَّ النُّعْمة.

«اللَّهُمَّ»: أثبتته البخاريُّ في روايته الأخيرة التي هي من طريق إبراهيم [بن
المنذر بسنده إلى] ابن المنكدر^(١).

«وإن كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمرُ»: وفي رواية البخاريُّ من طريق إبراهيم [بن
المنذر بسنده إلى] ابن المنكدر: «أنَّه» بالضَّمير^(٢).

قال الشَّيْخ أبو الحسن البكريُّ: ظاهره أنَّه يكتفي بعود الضَّمير على ما مرَّ، ولا
يسمِّي حاجته للاكتفاء بما سبق، قال بعضهم: يسمِّي حاجته في الشَّقِين، والظَّاهر
أنَّه أكمل. انتهى.

«شرُّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وآجله»: قال
الشَّيْخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: وينبغي التفطن لدقيقة قد يُغفل عنها، ولم
أَر مَنْ نبَّه عليها، وهي أنَّ الواو في المتعاطفات التي بعد «خيرٌ» على بابها، وفي التي
بعد «شرٌّ» بمعنى: (أو)؛ لأنَّ المطلوبَ تيسيره لا بدَّ أن يكون في كلِّ من أحواله
المذكورة - من الدِّين والدُّنيا، والعاجل والآجل، وغيرها - خيرًا، والمطلوبَ صرفُه
يكفي فيه أن يكون في بعض أحواله المذكورة شرًّا، وفي إبقاء الواو على حالها فيه

(١) رواه البخاري (٧٣٩٠). وقد زدنا ما بين المعكوفتين ليستقيم الكلام، وسند البخاري: «حدثني

إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى، حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد
بن المنكدر».

(٢) انظر التعليق السابق.

إيهام أنه لا يُطَلَّبُ صرفه إلا إذا^(١) كانت جميع أحواله - لا بعضها - شرًّا، وليس مرادًا كما هو ظاهر. انتهى^(٢).

أقول: في «القاموس»: الشر - ويُضَمُّ -: نقيض الخير. انتهى^(٣).

فالمعنى: وإن كنت تعلم أن هذا الأمر ليس خيرًا لي في ديني وما عُطِفَ^(٤) عليه من الأمور؛ أي: ليس خيرًا في هذه المتعاطفات، وهذا صادق بانتفاء خيريته بالنسبة إلى فردٍ ما من المتعاطفات، كما هو صادق بانتفاء خيريته في الكلِّ، فلا حاجة إلى صرف الواو عن بابها. والله أعلم.

«فاصرفه عني»: فإنني استحضرتُه^(٥) في خاطري، فاتَّصَفَ بالوجود الذَّهني، فلا تجعله حاكمًا عليَّ بظهور عينه في الخارج.

«واصرفه عني»: أي: حُلْ بيني وبين وجوده في خاطري، واجعل بيني وبينه الحجاب الذي بين الوجود والعدم، حتَّى لا أستحضره ولا يحضرني.

«واقدر لي الخير حيث كان»: فإنَّك أعلم بالأماكن التي لي الخير فيها.

وفي رواية: «حيثما كان»^(٦).

وفي رواية: «أينما كان»^(٧).

(١) في (ن): «إن».

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: شرر).

(٤) في (ن): «عطف».

(٥) في (ن): «استخرته».

(٦) رواه ابن ماجه (١٣٨٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٧) رواه أبو يعلى (١٣٤٢)، وابن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وفي رواية للنسائي كما في «شرح الإيضاح»: «حيث كنت»^(١).
 «ثم رضى به» بالتشديد، وفي رواية للبخاري: «ثم أرضني به» بالهمزة^(٢)؛ أي:
 اجعلني به راضياً.
 قال البكري: والرضا: سكون النفس^(٣) إلى القضاء.
 وقال غيره: اجعل عندي السرور والفرح بحصوله أو بتركه وعدم حصوله من
 أجل ما اخترته لي في سابق علمك.
 وفي رواية للنسائي وغيره كما في «حاشية الإيضاح»: «ثم أرضني بقضائك»^(٤).
 وفي رواية الطبراني: «ورضى بقضائك»^(٥).
 وفي رواية ابن حبان وغيره: «ورضى بقدرك»^(٦).
 وفي رواية له في آخر الدعاء زيادة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»^(٧)، وفي
 ذكرها فوائد:

-
- (١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).
- (٢) رواه البخاري (١١٦٢).
- (٣) في (ن): «وأرضني بسكون» بدل: «والرضى سكون النفس».
- (٤) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).
- (٥) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٧٢٣)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.
- (٦) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٧) هذه الزيادة عند أبي يعلى (١٣٤٢)، وابن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الأول: أن الله يقول لقائلها: «أسلم عبدي واستسلم»^(١)، ومقام الاستخارة مقام الاستسلام.

الثاني: ورد: «إنها تدفع عن قائلها تسعة وتسعين باباً من الضر، أدناها الهم»، وفي رواية: «سبعين باباً من الشر، أدناها الهم»^(٢)، وقد يكون المستخير إذا صرّف عنه ما تعلّق خاطره بتحصيله قبل الاستخارة يحصل له الهم، فذكره يدفع هذا الهم الحاصل من الصّرف.

(١) روى الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٦٦)، والبخاري في «مسنده» (٩٦٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٥٧)، والحاكم في «المستدرک» (٥٤) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أدلك على كلمة من تحت العرش من كنز الجنة؟ تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فيقول الله عز وجل: أسلم عبدي واستسلم».

(٢) روى نحوه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٨٢٨)، والترمذي (٣٦٠١) عن مكحول من قوله. ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٥٤١)، و«المعجم الصغير» (٤٣٨) مرفوعاً من حديث جابر رضي الله عنه. وضعفه العقيلي ببلهط بن عباد، وقال: «مجهول في الرواية، حديثه غير محفوظ ولا يتابع عليه».

وقال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا بلهط بن عباد المكي وهو عندي ثقة، تفرد به ابن أبي عمر عن عبد المجيد ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد، ولا يحفظ بلهط حديثاً غير هذا». ورواه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وفيه عمرو بن شمر وهو الجعفي قال عنه يحيى كما في «الميزان»: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: زائف كذاب. وقال ابن حبان: يشتم الصحابة ويروي الموضوعات عن الثقات.

ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢ / ١٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وضعفه ببشر بن رافع النجرائي، ونقل عن النسائي قوله: ليس بالقوي، وعن الإمام أحمد قال: ليس بشيء هو ضعيف الحديث.

ثم قال: وهو مقارب الحديث لا بأس بأخباره ولم أجد له حديثاً منكراً.

الثالث: التَّكَلُّمُ بِهَا بِالذِّكْرِ اللَّسَانِيِّ وَالْقَلْبِيِّ جَمِيعًا بِالْحَضُورِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا نَوْعُ إِكْثَارٍ لَهَا، وَقَدْ وَرَدَ: «مَنْ أَكْثَرَ مَنْ فَعَلَهَا نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ أَصَابَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، عَزَاهُ السُّيُوطِيُّ لِابْنِ عَسَاكِرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

قال البكريُّ: وفي خبرٍ ضَعَفَهُ التِّرْمِذِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْأَمْرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ خَرِّ لِي وَاخْتَرْ لِي»^(٢)، وَالْأَوْجَهُ تَأْخِيرُ ذَلِكَ عَنْ دَعَاءِ الاسْتِخَارَةِ. انتهى.

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٣٢٩)، و«الجامع الصغير» للسُّيُوطِي (٣٠٤٧).

والحديث رواه أبو القاسم الجرجاني في «تاريخ جرجان» (١ / ٤٧٣)، والطبراني في «الدعاء» (١٦٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨ / ١٢٥). وانظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (٢٨٨٣).

(٢) رواه الترمذي (٣٥١٦)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ويقال له: زنفل بن عبد الله العرفي، وكان يسكن عرفات، وتفرد بهذا الحديث، ولا يتابع عليه».

المقصد الرابع

إذا فرغ من الدعاء فليَمْضِ - كما قال النووي - لِمَا انشرح صدره^(١).

قال الشيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: فإن لم ينشرح صدره لشيء فالذي يظهر أنه يكرّر الاستخارة بصلاتها ودعائها حتى ينشرح صدره لشيء وإن زاد على السبع.

والتقييد بها في خبر أنس: «إذا هممت بأمرٍ فاستخر ربك فيه سبع مرّات، ثم انظر إلى الذي سبق إلى قلبك، فإن الخير فيه»^(٢)، لعلّه جرى على الغالب أن شرح الصدر لا يتأخّر عن السبع، على أن الخبر إسناده غريب، كما في «الأذكار»^(٤).

ومن ثمة قيل: الأولى قول ابن عبد السلام: إنه يفعل بعدها ما أراد؛ إذ الواقع بعدها هو الخير^(٥)، ويؤيده أن في خبر أقوى من ذلك بعد دعائها: «ثم يعزم»^(٦)؛ أي: على ما استخار عليه.

وفيه نظر؛ إذ ما ألقى في النفس نوعٌ من الإلهام الموافق للشرع، فاعتماده والتعويل عليه أولى، ومن ثم لم يعتدّ بانسراح نشأ عن هوى أو ميل إلى الفعل قبل الاستخارة.

(١) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٧).

(٢) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٥٩٨)، وإسناده ساقط، وقد تقدم.

(٣) في (ن): «انشرح».

(٤) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ١٢٠). وقد تقدم مع الحديث في أول الكتاب.

(٥) كذا نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ١٨٧) قول ابن عبد السلام.

(٦) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١٢)، و«الدعاء» (١٣٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود

رضي الله عنه. وقد تقدم في أول الكتاب.

وقد قال ابن جماعة: ينبغي أن يكون قد جاهد نفسه حتى لم يبق لها ميلٌ إلى فعل ذلك الشيء ولا تركه؛ ليستخير الله تعالى وهو مسلمٌ له، فإنَّ تسليمَ القيادة مع الميل إلى أحد القسمين خيانةٌ في الصدق.

وأن يكون دائم المراقبة لربه سبحانه وتعالى من أوَّل صلاة الاستخارة إلى آخر دعائه، فإنَّ مَنْ التفت عن ملكٍ ينجيه حقيقٌ بطرده ومقتته، وأنَّ يقدم على ما انشراح صدره، فإنَّ توقُّفه ضعفٌ وثوقٌ منه لخيرية الله تعالى. انتهى.

ولو فرض أنه لم ينشرح صدره لشيء وإن كرر الصلاة، فإنَّ أَمَكَنَ التَّأخِيرُ آخِرَ، وإِلَّا شَرَعَ فيما يُسرَّ له؛ فإنَّه علامة الإذن والخير إن شاء الله. انتهى كلام «حاشية الإيضاح»^(١).

أقول: قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس» في فصل بيان إخلاص الشافعي في تصنيف الكتب ومخالفته مَنْ كان قبله: قال البيهقي: قرأتُ في كتاب زكريا بن يحيى الساجي فيما حدَّته المصريون: أنَّ الشافعي رحمه الله إنَّما وضع الكتاب على مالك أنَّه بلغه أنَّ بالأندلس قلنسوةً لمالك يُستسقى بها، وكان يُقال لهم: (قال رسول الله ﷺ)، فيقولون: (قال مالك)، فقال الشافعي: إنَّ مالكا بشرٌ يخطئ، فدعاه ذلك إلى تصنيف الكتاب في اختلافه معه، وكان يقول: استخرتُ الله في ذلك سنة. انتهى^(٢).

وهذا يدلُّ على تكراره الاستخارة حتى يجد الانشراح ليمضي، ولا يبعد أنَّه زاد على السَّبع؛ لطول المدَّة، وتعلُّق الهمة بذلك^(٣)، والله أعلم.

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢١).

(٢) انظر: «توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس» لابن حجر العسقلاني (ص: ١٤٧).

(٣) «بذلك» ليس في (ن).

ثم أقول: يمكن الجمع بين حديث أنس وبين الخبر الذي فيه بعد دعائها: «ثم يعزم»، وهو حديث ابن مسعود عند الطبراني في «الكبير» فيما ذكره العلامة العيني في «شرحه للبخاري» كما مر: بأن حديث أنس لمن يكون مراقباً لقلبه، مميزاً بين خواطره، ضابطاً يفرق بين الخاطر الأول وما بعده، لا يلتبس عليه الأمر؛ لكونه صافياً قلبه، حاضراً مع الله، فإنه ﷺ قال له: «ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك فإن الخير فيه»، فأمره بالنظر إلى الخاطر الأول الذي يسبق إلى القلب بعد الاستخارة والعمل عليه.

وقد قالت الصوفية: الخاطر الرباني هو أول، وهو لا يخطئ أبداً. انتهى.
ومن ليس بمراقبٍ تحير^(١) في الخواطر لا يعرف السابق من اللاحق، فلا يتأني له العمل على الخاطر الأول.

والخبر الذي هو أقوى المذكور فيه بعد الدعاء: «ثم يعزم» لمن ليس بمتمكنٍ في المراقبة، وضبط الخواطر، ولا يميز بين الخاطر الأول والثاني، فمثله ينبغي أن يعزم بعد الاستخارة على الشروع في حاجته التي استخار لأجلها، فإن كان له فيها خيرٌ سهل الله له^(٢) أسبابها إلى أن تحصل، فتكون عاقبتها محمودة، وإن تعذرت الأسباب ولم يتفق^(٣) تحصيلها، فيعلم أن الله قد اختار تركها فلا يتألم^(٤) لذلك، وستحمد عاقبتها تركاً كان أو فعلاً، كما مر عن الشيخ محيي الدين قُدس سره.

(١) في (ن) رسمت أقرب إلى كلمة «تميز»، وتحتمل «تحير» ولعلها الصواب، وقد تكون «مميز» ويصح سياق الكلام بها أيضاً.

(٢) «له» ليس في (ن).

(٣) في (ن): «يتحقق».

(٤) في (ش): «يتألم».

وهذا التفصيل مأخوذ من مضمون الدعاء؛ فإنه يتضمن تيسير ما فيه الخير، وصرف ما فيه الشر، فإن تيسرت الأسباب فهو خير، وقد استجيب دعاؤه في التيسير، وإن تعذرت الأسباب فهو شر، وقد استجيب دعاؤه في الصرف.

والحاصل: أن المقصود من الاستخارة أن يختار الله للعبد ما فيه الخير له، ولا علم للعبد بما اختاره الله له إلا بإعلام الله، وقد بين لنا رسول الله ﷺ أن إعلامه تعالى ^(١) تختلف درجاته باختلاف درجات الناس:

- فالمرقب المميز الضابط للخاطر الأول: إعلامه بما يسبق إلى قلبه بعدها.

- وغيره: بتيسير الأسباب وتعسيرها، اللذين هما من آثار مضمون الدعاء.

ومنه يظهر قول من قال بأولوية ما قاله ابن عبد السلام إذا حمل كلامه على التفصيل السابق في كلام الشيخ محيي الدين قُدس سره، كما يشعر به قوله: (إذ الواقع بعدها هو الخير) ^(٢).

وذلك بحمله على أنه أراد أنه أولى لمن لم يتمكن في تميز الخاطر الأول السابق إلى القلب، الذي هو الخاطر الرباني الذي لا يخطئ، وهو الأكثر لا مطلقاً، فلا منافاة بينه وبين القول بالاعتماد على ما يلقي في النفس؛ لأنه ليس عامّاً لكل أحد، بل خاصٌّ بالميزّ الصافي القلب. والله أعلم.

(١) بعدها في (ش): «فيما».

(٢) انظر قول ابن عبد السلام في: «فتح الباري» (١١ / ١٨٧).

الخاتمة

هذا الذي اعتاده السادة الصوفية - نفع الله بهم - من الاعتماد على الرؤيا التي يرونها في النوم بعد الاستخارة أيضًا موافق لقولهم: يمضي بعد الاستخارة لما ينشرح له صدره؛ وذلك لأن مستند المضيي لما ينشرح له الصدر هو حديث أنس السابق^(١)، كما دل عليه كلام الحافظ زين الدين العراقي فيما نقله عنه الشيخ البكري في «فتح المالك»^(٢)، وقد تبين أن الذي يسبق إلى القلب هو الخاطر الأول.

والخاطر: ما يرد على القلب من الخطاب ربانيًا كان أو غير رباني.

وقد ورد: «رؤيا الأنبياء وحي»^(٣)، والوحي: هو الكلام الخفي.

(١) تقدم قريباً وفي أول الرسالة، وذكرنا ثمة عن العراقي أن إسناده ساقط.

(٢) وكذا نقله عنه ابن حجر في «تتائج الأفكار» (٤ / ٧٠)، وعبارته: «قال شيخنا - أي: زين الدين العراقي -: وما ذكره قبل هذا من أنه يمضي لما ينشرح له صدره، كأنه اعتمد فيه على هذا الحديث. وليس بعمدة».

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٠٢)، والحاكم في «المستدرک» (٣٦١٣) وصححه، من قول ابن عباس رضي الله عنهما.

وورد مرفوعاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠ / ٣٢٢١).

ورواه البخاري (٨٥٩)، والطبري في «تفسيره» (١٩ / ٥٨٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٢٠)، من قول عبيد بن عمير.

وورد: «رؤيا المؤمن كلامٌ يكلم به العبد ربّه في المنام». أخرجه الطبراني والضياء في «المختارة» عن عبادة بن الصّامت رضي الله عنه^(١).

أقول: ويشهد له حديث: «رؤيا المؤمن الصّالح بُشْرَى من الله». رواه الحكيم والطبراني من حديث العباس بن عبد المطلب بإسنادٍ صحيح، كما في «السّراج المنير»^(٢).

وذلك لأنّ البُشْرَى هو الخبر السّار، وهو نوعٌ من الكلام. والله أعلم. ومَرَّ أَنْ المقصود من الاستخارة: أن يختار الله للعبد ما فيه الخير، وأنّ إعلام الله تعالى له درجاتٌ تتفاوت بتفاوت درجات العباد، وهذا من درجات الإعلام؛ لأنّ الرّؤيا كلامٌ يكلم به العبد ربّه في المنام، كما مرّ في لفظ الحديث، فهو من قسم المضيّ لما ينشرح له الصّدر؛ لرجوعه - أي: الانشراح - إلى الخطاب الرّبّانيّ، لكن في حالة اليقظة، والرّؤيا أيضًا خطابٌ ربّانيّ لكن في حالة المنام، كما دلّ عليه الحديث المذكور، والله أعلم.

وبالله التّوفيق النّور الهادي المبين الشّكور، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

سبحانك اللهمّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

(١) رواه الضّياء المقدسي في «المختارة» (٣٣٧)، ورواه أيضًا ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٦)، والدولابي في «الأسماء والكنى» (١٥٣٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٧٤): «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه».

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٨١٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١ / ٢٨١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠].

قال مؤلفه زاده الله سنًا: تمَّ قبيل العصر، من يوم الثلاثاء (١٨) من شهر رمضان المبارك، سنة (١٠٧٣) بمنزلي بظاهر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى^(١).

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم^(٢).

(١) من قوله: «قال المؤلف» إلى هنا ليس في (ن).

(٢) «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم» ليس في (أ) و(ن).



المِثْلُ الْكُورَانِي

مَجْمُوعَةُ
الْعِلْمِ

الرسالة رقم: (١٣).....



تَكْمِلَةُ أَعْوَامِلِ الْجُرْجَانِيَّةِ

كَاتِبَةُ الْعِلْمِ
المِثْلُ الْكُورَانِي

نُطِيعُ مَحْفَظَةَ عَنْ نُسْخَةِ خَطْبَةٍ وَاحِدَةٍ

يَحْيَىٰ وَتَحْيَىٰ
سَارِيَّةُ فَايزِ عَجْلُونِي



دَارُ الْعِلْمِ



حَسْبِ التَّيْسِيرِ لَا اسْتِغْنَاءَ وَاللَّهُ الْمُسْتَوْدَعُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهَ الطَّلَابُ إِنَّهُ فِي الْمَنْعِ
وَالْإِمْدَادِ فِي كُلِّ رَأْيٍ وَهُوَ حَسْبِي وَنَفْسُ الْوَكِيلِ وَالنَّبِيَّ الرَّحِيمِ وَالْمُنَافِ
الْعَوْلَمُ بِقَوَاعِدِهِ يَتَرَفَعُ بِهَا كَيْفِيَّةُ تَرْكِيبِهَا كَقَوْلِهِ لِنَادِيَةِ الْإِسْلَامِ
الْإِحْزَارُ عَنْ الْخَطَا فِي التَّرْكِيبِ... الْكَلَامُ مِنْ حَيْثُ
وَقَوْلُهُ فِي التَّرْكِيبِ... لِقَوْلِهِ وَضَعُ لِمَعْنَى مَعْنَى وَفِي أَسْمَاءِ فَعْلٍ وَخَرَفٍ
لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ اسْتَقْبَلَ بِالْمَعْنَوِيَّةِ مِنْ لَفْظِهَا فَاتَّسَعَ عَنْهُ لَا اقْتِرَانُ
بِأَعْدَادِ أَمْتَةِ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ الْإِسْرَافُ وَاقْتِرَانُ الْفِعْلِ وَتَقْوِيلُ أَنْ لَمْ
يَسْتَقْبَلِ الْقَوَاعِدَ عَلَى كَرَامَتِهِ وَحَالِهِ لَمْ يَكُنْ الْخَطَا... فَوَلَّيْتُ بِالْقَضَى
وَلَا يَتَقَبَّلُ إِلَّا فِي أَسْمَاءٍ أَوْ فِي فَعْلٍ وَأَسْمَاءُ مَرْدُودَةٌ بِدَلِيلِهِمْ وَالْجَمْلَةُ أَسْمَاءُ
وَالْأَسْمَاءُ مَرْدُودَةٌ وَبِئْسَ لَا تَنْزِيلُ فِي التَّرْكِيبِ حَيْثُ يَتَقَبَّلُ مَعْنَى عَابِدٍ لَمْ
يَأْسِئْ بِسَبِيحِ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ وَالْمَاضِي وَالْآتِي بَغَيْرِ الْإِسْمِ هُوَ الْعَرَبِ
وَكَمْ أَنَّ يَخْتَلِفُ آخَرُ بِأَخْلَافِ الْعَوَالِمِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا وَأَنْ لَمْ يَضَعِ
فِي التَّرْكِيبِ كَذَلِكَ أَوْ قَعَمَ نَاسِبِ سَبِيحِ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ وَالْمَاضِي
هُوَ الْمَجْنُونُ وَبَلَدُهُ تَابِي عَلَيْهِ فَلَا يَخْتَلِفُ آخَرُ بِأَخْلَافِ الْعَوَالِمِ...
مَا أَوْجَبَ كُنْزُ الْإِسْلَامِ عَلَى وَجْهِ مَحْضُوصِ الْعَوَالِمِ فِي الْعَوَالِمِ الْفَعْلُ
الْمُخْتَلَفُ الْأَمْرُ عِنْدَ الظَّاهِرِ الْجَاهِلِ فِي رَجْعَةِ أَمْتِهِ عَلَيْهِ مَا يَحْتَاسِرُ لِنَظَرِهِ وَهُوَ
وَالْفَعْلُ يَتَبَيَّنُ بِهَا عَلَى صُرْبٍ مِنْ تَسَامِيهِ كَأَنَّهَا لَفْظٌ لَهَا يَتَبَيَّنُ بِهَا عَلَيْهَا
كَمَا لَمْ يَتَبَيَّنْ وَفِي سَبِيحِ لَهَا صَانِظَةٌ يَتَبَيَّنُ بِهَا عَلَيْهَا مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فَالْمُتَعَامِلُ
بِهَا أَحَدٌ وَتَتَوَعَّلُونَ عَامِلًا وَالْقِيَاسِيَّةُ سَبْعَةُ عَوَالِمٍ وَالْعَوَالِمُ بِهَا عَدَدٌ
وَتَتَوَعَّلُونَ الشَّامِعِيَّةُ مِمَّا عَلَيْهَا لِأَنَّ عَشْرَةَ نَوَاحٍ... وَخُرُوفٌ لَمْ
نَقَطَ وَتَتَبَيَّنُ خُرُوفُ الْأَصْنَافَةِ وَخُرُوفُ الْجَوَافِلِ أَنْ الْجَوَافِلُ مِمَّا يَتَبَيَّنُ كَرَفَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
الَّذِي لَا يَخْلُقُ شَيْءَ عَنْ شَيْءٍ وَلَا يَحِيطُ بِهِ قِيَاسٌ وَانْزِلْ
قَرَأْنَا عَرَبِيًّا نَفَرًا وَرَحْمَةً وَشَفَاءً وَهَدًى وَبَلَاغًا لِلنَّاسِ... وَاسْتَعْدَدْنَا لَدُنَّ
الْإِلَهِ الَّذِي يَنْجِي الشَّقَاءَ الْمَرْفُوعَ وَجَعَلْنَا سَبِيحًا شَدِيدًا وَخَفَضَ الْأَرْضَ
فَرَأَيْنَا سَبِيحًا وَنَصَبَ عَلَيْهَا الْجِبَالَ الرُّوَابِجِيَّةَ وَأَنَّا دَأَّ... وَاسْتَعْدَدْنَا لَدُنَّ
مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَهَوْنَاهُ الْمَرْفُوعَ عَنْ مَبْدُودَةٍ خَيْرُكُمْ بَنِيَّاءُ وَادَّ مَرَّ
بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ... الْقَامِحُ لِنَابِ الْهَمِّ وَالشَّفَاعَةُ بِإِذْنِ اللَّهِ
خَاتَمُ النَّبِيِّينَ فَلَا يَنْجِي بَعْدَهُ وَلَا رَسُولٌ إِلَى الْآخِرَةِ... صَلَّى الْمَلَائِكَةُ
وَسَلَّمَ صَلَاةً وَسَلَامًا فَأَيُّ لَبَّكَاتٍ فِي الشَّكَاكِ وَالْهَرَكَاتِ
عَلَى الْخَاصِرِ وَالْبَادِ... وَعَلَى الْإِلَهِ وَاصْبَابِهِ وَنَا بَعِيثِهِمْ وَتَرْجِي مَحْوِهِمْ
مِنْ كُلِّ قَابِلٍ سَمَاعًا وَقِيَاسًا لَفْظًا وَمَعْنَى عَدَدٍ خَلَقَ اللَّهُ بِهِ دَوَامَهُ
الْمَلِكُ الْجَوَادُ... هَذِهِ الْعَوَالِمُ الْجَوَابِيَّةُ أَصْنِيفَتُ إِلَى
الشُّعُوبِ الْمُسْتَعْدَدَةِ مِنْهَا لَهَا مَا تَرَكْنَاهَا مِنْ مَخَانِيهَا وَأَحْكَامِهَا عَلَى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي انتصبَ لجلاله كل الكائنات، وانكسرت إليه عظامُ المخلوقات، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، من انجزمت على محبته القلوب، ووصلت بفعل بركته إلى علام الغيوب، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى بسنته ما ارتفع فاعل، وأثر معمول في عامل.

أما بعد:

«فإن من أحب الله تعالى؛ أحب رسوله محمدًا ﷺ، ومن أحب الرسول العربي؛ أحب العرب، ومن أحب العرب؛ أحب العريّة التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحب العريّة عني بها وثابر عليها، وصرف همته إليها، والإقبال على تفهّمها من الديانة؛ إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين»^(١).

وفي أثناء نزول الشريعة الإسلامية كان العرب فيما بينهم يتحدثون بالعريّة على سليقتهم مع الإثنيان بها على الوجه الصحيح المنضبط دون تكلف أو بذل جهد، إلا أنه بعد دخول كثير من الأعاجم في الإسلام، فشّت العجمة تدريجياً بين

(١) من مقدمة الثعالبي لكتابه «فقه اللغة» (١/١٥).

العرب، ودخل إلى كلامهم ما ليس فيه، وكثر الخطأ واللحن، ممّا دعا علماء العربيّة الغيورين على لغتهم وثقافتهم إلى وضع قواعد عامّة، وضوابط محدّدة، تُعين المتعلّم على النطق الصّحيح، والتّدوين الفصيح.

ثم توسّعت تلك القواعد، وتشكّلت من خلالها علومٌ مُستقلّة تبعاً للأبحاث المشتركة بين العِلْم نفسه، فانصبّت جهودُ بعضهم إلى النّظر في حال أواخر الكلمة العربيّة، وتغيّر حركتها لتغيّر المؤثرات التي دخلت عليها، فتكوّن بذلك ما يُسمّى: (علم النحو).

وبالاستقراء الذي قام به أولئك العلماء لكلام العرب من أشعارهم ومنثورهم ومنطوقهم ومكتوبهم، ظهر أنّ للجُملة العربيّة نظاماً لا ينفكُّ من حيث التّأثر والتّأثير على الكلمات فيما بينها، عن طريق علاقةٍ بينيّة قد تكون لفظيّة أو معنويّة، فنشأ لدينا مصطلح: (العامل)، و(المعمول).

ففي قولنا مثلاً: «جاء زيد»، و«مررت بزيد»، نلاحظ أن «زيداً» تغيّرت حركة آخره، فمرّة جيء به مضموماً، ومرّة مجروراً، والسّبب في ذلك أن عاملاً لفظيّاً سبقه في المثالين أدّى إلى ذلك التّغيير، ففي الأول كان الفعل، وفي الثاني: حرف الجر، وهكذا دواليك.

وهذا المصطلح - أعني: (العامل) - لم يكن وليد العصور المتأخّرة، بل ظهرت ملامحه منذ بدايات القرن الثاني الهجري، إذ يُنسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) كتاب «العوامل»^(١)، ونجد في مواضع مُتفرّقة من «الكتاب» لسيبويه (ت: ١٨٠هـ) تداولاً لمُصطلحيّ (العامل) و(المعمول)، ومن بعده المبرّد في

(١) قال عنه القفطي في «إنباء الرواة» (١ / ٣٨١): منحول عليه.

«المقتضب» (ت: ٢٨٦هـ)، والزَّجَّاجُ في «معاني القرآن» (ت: ٣١١هـ)، وابنُ السَّرَّاجِ (ت: ٣١٦هـ) في «الأصول في النحو»، فضلاً عن تلامهم من العلماء والمصنِّفين.

وقد نسجَ على الطراز الذي تقدَّم جمعُ من الأئمة، فصنَّفوا في العوامل، وناقشوا مسائلها، واعتنوا بشواهدا وشواردها، نذكر منهم على سبيل المثال دونَ الحصر:

- أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي (ت: ١٨٩هـ): صنَّف كتاباً في حدود الحروف العوامل والأفعال، واختلاف معانيها.

- أبو عليِّ الفارسيُّ (ت: ٣٧٧هـ): «العوامل في النحو».

- مكِّيُّ بنُ أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ): «التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل».

- عليُّ بنُ فضالٍ المُجاشعيُّ (ت: ٤٧٩هـ): «العوامل والهوامل في النحو».

- محمد بن بير علي البركويُّ (ت: ٩٨١هـ): «العوامل»، وهو من أشهر كتب العوامل عند المتأخرين.

إضافةً إلى ما أدرجه بعضُ العلماء في مصنَّفاتهم؛ كالمطرزي في «المصباح»، والسيوطي في «همع الهوامع»، حيث خصَّص الباب الرَّابِعَ منه لبحث العوامل.

وتعدُّ كتبُ حروفِ المعاني والأدوات مصدراً أساسياً في بحث العوامل، وهو ما نجده جلياً في «مغني اللبيب» لابن هشام، و«الجنى الداني» للمرادي، ومن قبلهما الرُّمانيُّ في «منازل الحروف»، والهرويُّ في «الأزهيّة»، وأكثرها مطبوعٌ متداولٌ.

ومن أبرز كتب العوامل وأكثرها انتشاراً - ولا سيَّما في بلاد العجم - ما خطَّه يراعُ العلَّامة النُّخري، شيخِ العربيَّة، وإمامِ البلاغة، عبد القاهر الجُرجاني

(ت ٤٧١هـ)، فصنّف «العوامل المئة» في رسالة صغيرة الحجم، لطيفة الفوائد، قام بشرحها والتعليق عليه كثرة وافرة من العلماء، بل إنّها اعتُمِدَتْ في السُّلَمِ الدِّرَاسِيِّ لكثير من المعاهد والمدارس الشرعية في بلاد العرب والعجم.

وبعد منتصف القرن الحادي عشر الهجري صنّف العلّامة الفقيه المشارك، الملا إبراهيم بن حسن الكورانيُّ رسالته هذه شرحاً على «العوامل المائة» للجرجاني، توسّع في إيراد المعاني المختلفة للأدوات التي ذكرها الجرجانيُّ على حسبِ التيسير دون قصد السُّمُول والاستيعاب، وأكَمَلَ بعضَ المباحثِ بمختصراتٍ مُوجزة، وأكثرَ من الشّواهد النَّثرية منها والشُّعرية.

ابتدأ الكورانيُّ رسالته بتمهيدٍ مُقتَضِبٍ في تعريف النحو والكلمة والكلام والعامِل، ثم قَسَمَ العوامل - تبعاً للجرجانيّ - إلى مئة عامل، وأنها تنقسمُ إلى لفظيّة ومعنويّة، واللفظيّة منها السّماعيُّ الذي لا ضابطَ لحصره، ومنها القياسيُّ الذي ينضبط ويُقاسُ عليه غيره.

ثم قَسَمَ العوامل السّماعيّة إلى ثلاثة عشر نوعاً:

الأوّل: حروف الجر، وعدّها منها سبعة عشر، وهي: الباء، من، إلى، حتى، في، اللام، رَبّ، على، عن، الكاف، مذ، منذ، واو القسم، تاء القسم، حاشا، عدا، خلا، وألحقَ به تَكْمِلَةً فيما يُستثنى من متعلّق حروف الجرّ.

الثاني: الحروفُ المشبّهةُ بالفعل، وهي: إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، ليت، لعلّ.

الثالث: «ما» و«لا» المُشَبَّهَتان بـ«ليس»، وأتبعه بتمّةٍ في «لا» النافية للجنس، وبذيلٍ في «إنّ» العاملة عمل «ليس».

الرَّابِع: حروف تنصب الاسم فقط، وهي: واو المعية، و«إلا» للاستثناء، و«يا» و«أيا» و«ها» و«أي» والهمزة التي للنداء.

الخامس: حروف تنصب المضارع، وهي: أن، لن، كي، إذن.

السادس: حروف تجزئ الفعل المضارع، وهي: إن، لم، لمّا، لا الناهية، لام الأمر.

السابع: أسماء تجزئ الفعل المضارع، وهي: من، ما، أيّ، متى، مهما، أين، حيثما، إذما، أنى.

الثامن: أسماء تنصب النكرات على التّمييز، وهي: الأعداد من «أحد عشر» إلى «تسع وتسعين»، و«كم» الاستفهاميّة، و«كأين» التّكثيرية، و«كذا» كناية عن العدد.

التاسع: أسماء الأفعال: وذكر منها تسعاً، ستّة منها ناصبة، وهي: «رُوِيَ»، و«بَلَّه»، و«دُونَكَ»، و«حَيَّهَل»، و«عليك»، و«ها»، وثلاثة منها رافعة، وهي: «هيهات»، و«سُرْعَان»، و«شَتَّان».

العاشر: الأفعال الناقصة، وهي: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظلّ، بات، ما زال، ما برح، ما فتى، ما انفكّ، ما دام، ليس.

الحادي عشر: أفعال المُقارَبة والشُّروع والرَّجاء، وذكر منها سبعة، وهي: عسى، كاد، طفق، جعل، كرب، أخذ، أوشك.

الثاني عشر: أفعال المدح والذّم، وهي: «نعم»، و«بس»، و«ساء»، و«حبّذا».

الثالث عشر: أفعال القلوب، وهي: ظنّ، حسب، خال، علّم، رأى، وجدّ، زعم.

ثمّ فصل في العوامل القياسيّة، وعدّ منها سبعة، وهي: الفعل، والمصدر، واسم

الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمضاف، والمُمَيِّز للتمييز.

وختم رسالته بالعوامل المعنوية، وهي العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.

والعلامة الكوراني في كل ذلك يُكثِرُ مِنَ الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشعر والنثر العربي، وهو باستشهاده بالأحاديث وعدّها حُجَّةً في علوم العربية مُتَابِعٌ لَجَمْهَرَةٍ مِنَ المتأخرين؛ كابن مالك، وابن هشام، وأبي حيّان.

كما ينقل الكوراني باستفاضة عن ابن هشام في «مغني اللبيب»، حتى يُخَيِّلُ لِلنَّاطِرِ أَنَّ الرِّسَالَةَ مُسْتَلَّةٌ بِتَمَامِهَا مِنْهُ، مع اختصارٍ شديدٍ في مواضع، أو نقلٍ حرفيٍّ في أكثر المواضع، من غير إشارةٍ إلى اقتباسها أو نقلها، ولا عَجَبَ في ذلك، فابن هشام هو فارس الميدان، والمقدّم في ذا الشأن، وكلٌّ من جاء بعده، فهو عاليةٌ عليه.

وأما نسبة الرسالة إلى الكوراني؛ فتأبته للأدلة التالية:

أ- ذكر المرادي في «سلك الدرر» (١ / ٥)، وتبعه كحالة في «معجم المؤلفين» (٢١ / ١) أَنَّ مِنْ جملة مؤلفات الكوراني شرحاً على العوامل الجرجانية.

ب - جاء في غلاف النسخة الخطيّة المعتمدة في التحقيق: «تكملة العوامل الجرجانية» لشيخنا الإمام الأوحِدِ العالمِ المُحَقِّقِ سَيِّدِنَا المُنْثَلَا إبراهيم بن حسن الكوراني الشَّهْرُزُورِيِّ الشَّهْرَانِيِّ، حَفِظَهُ اللهُ ورعاه، وَنَفَعَ المسلمين بوجوده، آمين، آمين».

يدلُّنا هذا على: أَنَّ النُّسخَةَ كُتِبَتْ في حياة الكوراني، وأنها بخط أحد تلاميذه.

ولا يتعارض هذا مع ما نقلته عن المراديّ قبل؛ لسبيين: الأول: أن المراديّ ذكر بأنّ للكورانيّ شرحًا على العوامل ولم يسمّه.

الثاني: أن مضمون الكتاب - كما تقدّم - حوى شرحًا للعوامل مع بعض الأبحاث التكميلية، فيصلح أن يسمى تكملةً له، وقد أشار المؤلف لهذا بقوله: «فهذه «العوامل الجرجانية» أُضيفُ إلى المشهور المتداول من رسالتها ما تُرك فيها من معانيها وأحكامها».

ج - قول المصنّف في مقدمته: «صلاةً وسلامًا فائِضيّ البركاتِ في السّكّاتِ والحركاتِ على الحاضرِ والبادِ»، والعبارة بتمامها أوردها الكورانيّ في غير ما مصنّف له، من ذلك مقدّمة كتابه «إعمال الفكر والروايات»^(١).

وقد اعتمدتُ في تحقيق الرسالة على نسخة خطيّة وحيدة ممّا احتفظتُ به مكتبة عاطف أفندي التابعة للمكتبة السّليمانية باسطنبول برقم (٢٤٤١)، وهي نسخة جيّدة في الجملة، إلّا أنّ فيها بعض السّقطات، رَمّمْتُها من خلال المصادر المنصوص عليها في مواضعها، أو بما يُناسبُ السّياق، وأضفتُ على الرسالة عناوين للموضوعات بُغية الإيضاح والتسهيل، مميّزًا له بإشارة المعكوفين [].

وفي الختام: الله أسألُ القبول، ومنه أرجو الوصول، والحمدُ لله بدءًا وختمًا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

المحقق

(١) وهي مطبوعة في هذا المجموع المبارك من تحقيق المعني بهذه الرسالة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمدُ لله الذي لا يشغله سَمْعٌ عن سَمْعٍ، ولا يُحيطُ به قِياسٌ، وأنزَلَ قرآنًا عربيًّا نورًا ورحمةً وشفاءً وهُدًى وبلاغًا لِلنَّاسِ.

وأشهدُ أن لا إلهَ إِلَّا اللهُ الَّذِي بَنَى السَّقْفَ المرفوعَ^(١)، وجعلَهَا سَبْعًا شِدَادًا، وخَفَضَ الأرضَ فِرَاشًا بَسِيطًا، ونَصَبَ عَلَيْهَا الجبالَ الرُّواسِيَّ أوتادًا.

وأشهدُ أن سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورسولُهُ، المُعْرَبُ عن مُبْتَدَأِ نُبُوَّتِهِ خَيْرٌ: «كنتُ نبيًّا وآدمُ بينَ الرُّوحِ والجَسَدِ»^(٢)، الفَاتِحُ لِبَابِ الرَّحْمَةِ وَالشَّفَاعَةِ بِإِذْنِ اللهِ، خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، فلا نَبِيَّ بَعْدَهُ ولا رسولَ إِلَى الأبدِ، صلى اللهُ عليه و سلم صلاةً وسلامًا فَائِضِي الْبَرَكَاتِ فِي السَّكَنَاتِ وَالْحَرَكَاتِ عَلَى الْحَاضِرِ وَالْبَادِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَتَابِعِيهِمْ وَمَنْ نَحْوَهُمْ مِنْ كُلِّ عَامِلٍ سَمَاعًا وَقِيَاسًا، لَفْظًا وَمَعْنَى، عَدَدَ خَلْقِ اللهِ بدوامِ اللهِ الْمَلِكِ الْجَوَادِ.

(١) قوله: «بنى» و«المرفوع» وما سيأتي بعده من مُفْرَدَاتٍ نَحْوِيَّةٍ يَعدُّ من بَرَاةِ الاسْتِهْلَالِ وحسنِ الْإِبْتِدَاءِ، وهو أن يُشِيرَ الْمُصَنِّفُ فِي ابْتِدَاءِ تَأْلِيْفِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْمَسَائِلِ بِعِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ إجمالًا.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٦٢٣)، والترمذي (٣٦٠٩) وحسنه. ولفظُ المصنّف رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٥٣) وغيره بإسناد صحيح.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذه «العواملُ الجُرْجَانِيَّةُ»^(١) أُضِيفُ إِلَى المشهور المتداول مِنْ رسالَتِها ما تُرِكَ فِيها مِنْ معانيها وأحكامِها على حَسَبِ التَّيسِيرِ لا الاستيعاب، واللهُ المَسْؤُولُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الطُّلَّابَ، إِنَّهُ وَلِيُّ النِّفَعِ والإِمْدَادِ فِي كُلِّ بَابٍ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْب.

(١) انظر: مقدمة التحقيق.

تَمْهِيدٌ

النَّحْوُ: عِلْمٌ بقواعد يُعَرَّفُ بها كَيْفِيَّةُ تَرْكِيبِ الْكَلِمِ لِتَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمَعْنَى.
وِغَايَتُهُ: الاحْتِرَازُ عَنِ الْخَطَأِ فِي التَّرْكِيبِ.

وموضوعه: الكلمات من حيث وقوعها في التركيب.

الكَلِمَةُ: لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ، وهي: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا
إِنْ اسْتَقَلَّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ مِنْ لَفْظِهَا؛ فَإِمَّا مَعَ عَدَمِ الْاقْتِرَانِ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ؛ وَهُوَ
الاسْمُ، أَوْ مَعَ الْاقْتِرَانِ؛ وَهُوَ الْفِعْلُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ - لِتَوَقُّفِهِ عَلَى ذِكْرِ مَا هُوَ حَالَةٌ لَهُ
- فَهُوَ الْحَرْفُ.

الكَلَامُ: قَوْلٌ مُفِيدٌ بِالْقَصْدِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي اسْمَيْنِ، أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ؛ نَحْوُ:
«قَامَ زَيْدٌ»، وَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَالْجُمْلَةُ أَعَمُّ.

وَالِاسْمُ: مُعْرَبٌ، وَمَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ:

- إِنْ وَقَعَ فِي التَّرْكِيبِ بَحِثٌ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ عَامِلُهُ، وَلَمْ يُنَاسِبْهُ مَبْنِيٌّ الْأَصْلُ الَّذِي
هُوَ الْحَرْفُ وَالْمَاضِي وَالْأَمْرُ بغير اللَّام^(١)؛ فَهُوَ الْمُعْرَبُ، وَحُكْمُهُ: أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ
بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

(١) أي: الأمر بغير لام الأمر الداخلة على المضارع؛ نحو «ليرتقِ الناجحُ»، فإن الفعل فيه معربٌ
لا مبنيٌّ.

- وإن لم يَقَعْ في التَّركيب كذلك، أو وَقَعَ نَاسِبٌ مَبْنِيٌّ الْأَصْل؛ فهو المَبْنِيُّ، ويلزَمُهُ ما بُنِيَ عليه، فلا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ باختلاف العوامل.

والعَامِلُ: ما أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الْكَلِمِ على وجهٍ مَخْصُوصٍ.

والعَوَامِلُ في النَّحْوِ على ما أَلْفَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ - رَحْمَةُ اللَّهِ عليه - مئةُ عامِلٍ: لَفْظِيَّةٌ، وَمَعْنَوِيَّةٌ.

وَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا على ضَرْبَيْنِ:

- سَمَاعِيَّةٌ: لَا ضَابِطَةَ لِعِلْمِهَا يُقَاسُ بِهَا عَلَيْهَا مَا لَمْ يُسْمَعْ.

- وَقِيَاسِيَّةٌ: لِعِلْمِهَا ضَابِطَةٌ يُقَاسُ بِهَا عَلَيْهَا مَا لَمْ يُسْمَعْ.

فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: أَحَدٌ وَتَسْعُونَ عَامِلًا.

وَالْقِيَاسِيَّةُ: سَبْعَةُ عَوَامِلٍ.

وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا: عِدَدَانِ.

وَتَتَنَوَّعُ السَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا على ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعًا:

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: حُرُوفُ تَجُرُّ الْأَسْمَ فَقَطْ، وَتُسَمَّى: حُرُوفُ الْإِضَافَةِ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ.

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الْجَارَّ مَعَ الْمَجْرُورِ يُسَمَّى: ظَرْفًا؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِالظَّرْفِ الْمُصْطَلَحِ - الَّذِي هُوَ مَا فَعَلَ فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ - لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ احْتِيَاجَ الظَّرْفِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ الظَّرْفُ:

- إِمَّا مُسْتَقَرٌّ: وهو ما تعلق بعاملٍ مُقَدَّرٍ، وكان له محلٌّ من الإعراب؛ نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»؛ أي: مُسْتَقَرٌّ، أو اسْتَقَرَّ، و﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ أي: مقتولٌ، أو يُقْتَلُ. فالظَرْفُ فِي الْمِثَالَيْنِ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ فَاعِلٍ مَرَّ.

وَمِثَالُ مَا تَلَقَّى بِمُقَدَّرٍ؛ نحو: «بِاسْمِ اللَّهِ»، وَالتَّقْدِيرُ: ابْتَدِئُ بِاسْمِ اللَّهِ، أَوْ: ابْتَدِئُ مُتِمِّمًا بِاسْمِ اللَّهِ، فَالظَّرْفُ فِي التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ مُتَعَلِّقٌ بـ «ابْتَدِئُ»، وَالمَجْرُورُ هُوَ مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لـ «ابْتَدِئُ»، وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي بـ «مُتِمِّمًا»، وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «ابْتَدِئُ»؛ لِسَدِّهِ مَسَدَّ عَامِلِهِ الْمُقَدَّرِ الْوَاقِعِ حَالًا؛ أَعْنِي: «مُتِمِّمًا».

- وَظَرْفٌ لَعَوٌّ: مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهُ بِهِ، فَكُلُّ مَا حَصَلَ لِمَجْمُوعِهِ مَحَلٌّ، فَلِمَجْرُورِهِ مَحَلٌّ آخَرُ مِنْهُ بِهَذَا الْعَامِلِ.

وَيُظْهِرُ مَحَلَّ الْمَجْرُورِ بِمَا إِذَا وُضِعَ مَوْضِعَ عَامِلِهِ اللَّازِمِ الْمُتَعَدِّيِّ بِالحَرْفِ عَامِلٌ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ يُنَاسِبُهُ تَرَادُفًا أَوْ لُزُومًا؛ كَمَا تَقُولُ فِي «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»: جَاوَزْتُ زَيْدًا، أَوْ لَا بَسْتُهُ بِالمُرُورِ بِهِ، وَفِي «مَرَّ بِعَمْرٍو»: جَوَّزَ^(١) عَمْرًا، وَلَوْ بَسَ هُوَ بِالمُرُورِ بِهِ، وَفِي «بِاسْمِ اللَّهِ» عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ: أَلَا بَسَ اسْمَ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَفِي التَّقْدِيرِ الثَّانِي: ابْتَدِئُ مُلَابِسًا اسْمَ اللَّهِ بِالتَّيَمُّنِ بِهِ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ لَعَوًّا؛ لِوُقُوعِهِ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ غَالِبًا، فَكَأَنَّهُ لَعَوٌّ.

(١) وهو المبني للمجهول من «جاوز» لا «جَوَّز»، ووقع في الأصل: «وجوز»، ومع الواو لا يصح تقدير

ثُمَّ الحُرُوفُ الْجَارَّةُ سَبْعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا:

١ - الباءُ:

أ - لِلإِصْصَاقِ: وهو:

حَقِيقَتِي نَحَوَ: «به داءٌ»، و«أَمْسَكْتُ بَزِيدٍ» إِذَا قَبَضْتُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ جِسْمِهِ أَوْ ثَوْبِهِ، فَالِإِصْصَاقُ لَا يَقْتَضِي الِاسْتِعَابَ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الِاسْتِعَابُ، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ لِلِإِصْصَاقِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، لَا لِلتَّبَعِيعِضِ، وَلَا زَائِدَةٌ.

وَمَجَازِيٌّ نَحَوَ: «مَرَرْتُ بَزِيدٍ» و«مَرَّ بِعَمْرٍ».

ب - وَلِلتَّعْدِيَةِ: نَحَوَ: «ذَهَبْتُ بَزِيدٍ» و«انْطَلَقْتُ بِعَمْرٍو»، وَمِنْهُ: «أَحْسِنُ بَزِيدٍ» عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(١).

ج - وَلِلِاسْتِعَانَةِ: نَحَوَ: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ».

د - وَلِلسَّبِيَّةِ: نَحَوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾ [البقرة: ٥٤]، وَمِنْهُ التَّجْرِيدِيَّةُ فِي نَحَوِ: «لَقِيتُ بَزِيدَ أَسَدًا»^(٢).

هـ - وَلِلْمُصَاحَبَةِ وَالْمُلَابَسَةِ: نَحَوَ: «دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ»، وَمِنْهُ التَّجْرِيدِيَّةُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:

(١) صِيغَةُ التَّعَجُّبِ «أَفْعِلْ» عِنْدَ الْأَخْفَشِ أَمْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَتَكُونُ الْبَاءُ إِمَّا لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةً. انْظُرْ:

«الكَافِيَةُ» لِابْنِ الْحَاجِبِ (ص: ٤٩)، و«مَغْنِي اللَّيِّبِ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ١٥٤).

وَالْأَخْفَشُ إِذَا أُطْلِقَ فِي كِتَابِ النِّحَاةِ؛ فَيُرَادُ بِهِ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ، مِنْ أَكْبَرِ عُلَمَاءِ الْبَصْرِيِّينَ.

(٢) التَّجْرِيدُ فِي الْبَلَاغَةِ: أَنْ تَنْتَزِعَ مِنْ أَمْرِ ذِي صِفَةٍ آخَرَ مِثْلَهُ فِيهَا؛ مَبَالِغَةً لِكَمَالِهَا فِيهِ، فِي مِثَالِ الْمُصَنِّفِ:

«لَقِيتُ بَزِيدَ أَسَدًا» أَنْ زِيدًا بَلَغَتْ بِهِ الشَّجَاعَةُ الْمَقْدَارَ الَّذِي يَصُحُّ مَعَهُ اسْتِخْلَاصُ أَسَدٍ مِنْهُ! وَهَذَا فِي

غَايَةِ الْبَلَاغَةِ. انْظُرْ: «عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ» لِبهَاءِ الدِّينِ السَّبْكِ (٢/٢٥٦).

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغَى بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرَحَّلِ^(١)

و- وللظرفية: نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و﴿يَجْعَلُهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

ز- وللبدلية: كقول الحماسي: «فليت بهم قوماً»^(٢).

ح- وللمقابلة: نحو: «اشتريته بألف».

ط - وللمجاورة^(٣): نحو قوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] إن لم يُعَلَّقْ بـ «خيرًا»، ولا ضَمَّنَ السُّؤَالَ معنى الاعتناء.

والتَّضْمِينُ: أَنْ يُقْصَدَ بِلَفْظِ فِعْلٍ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ، وَيُلَاحَظُ مَعَهُ مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ يُنَاسِبُهُ، وَيُذَلَّلُ عَلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْآخَرِ، فَتَارَةً يُجْعَلُ الْمَذْكُورُ أَصْلًا فِي الْكَلَامِ، وَالْمَحْذُوفُ قِيدًا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، وَتَارَةً يُعْكَسُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، فَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ: فَاسْأَلْ مُعْتَنِيًا بِهِ، أَوْ فَاعْتَنِ بِهِ سَائِلًا.

(١) البيت في «ديوان ذي الرُّمة» رواية ثعلب (١٤٩٩). وفيه: (المُدَجَّل) بدل: (المُرَحَّل).

و«المُدَجَّل» - على هذه الرواية -: أي: مطلي بالقطران. و«الشَّوْهَاء»: هي من الخيل: الطويلة الرائعة، أو المفردة رحب الشدين والمنخرين، وكل منهما صفة محمودة في الخيل. و«صارخ الوغى»: أي: مستغيث في الوغى، وهو الحرب. «بمستلتم»: أي: لباس لأمة، وهي الدرع. و«الفنيق»: الفحل المكرم عند أهله. و«المُرَحَّل»: من «رحل البعير»: إذا أشخصه عن مكانه وأرسله. انظر: «الأطول» لعصام الدين الحنفي (٤١٨/٢).

(٢) قطعة من بيت لقريط بن أنيف العنبري، ذكره أبو تمام - وهو المقصود بالحماسي - في «الحماسة» (٥٧/١)، وتمامه:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شَدُّوا الإغارة فرساناً وركبائنا

(٣) يعني: بمعنى «عن».

ي - ولِلِاسْتِعْلَاءِ: كقولِه:

أَرَبُّ يُؤُولُ الثُّغْلَانُ بِرَأْسِهِ^(١)!

ك - ولِلتَّبْعِيضِ: نحوَ قولِه تعالى: ﴿عَيْنَايَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى الشُّرْبِ الِالتِّذَاذُ.

ل - ولِلْقَسَمِ: ولكونها أَصْلَ حُرُوفِهِ خُصِّتْ بِجَوَازِ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَعَهَا؛ نحوَ: «أَقْسَمَ بِاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ»، ودخولِهَا عَلَى الضَّمِيرِ؛ نحوَ: «بِكَ لَا فَعْلَنَّ»، واستعمالِهَا فِي الْقَسَمِ الْاسْتِعْطَافِيِّ [نحوَ]^(٢) قولِه:

بِعَيْشِكَ يَا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ^(٣)

م - ولانْتِهَاءِ الْغَايَةِ: نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ فِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى: لَطَفَ.

ن - ولِلتَّفْدِيَةِ: نحوَ: «بِأَبِي وَأُمِّي».

(١) شَطْرُ بَيْتِ لِرَاشِدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ وَكَانَ قَدْ أَسْلَمَ، فِيمَا رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٦٨)، وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ

الْهَرَوِيُّ فِي «التَّنْبِيهِ» (ص: ٣١١)، وَالنُّوَيْرِيُّ فِي «نَهَايَةِ الْأَرْبِ» (٢٤ / ١٨).

وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (١ / ٢٣٧): قَالَ غَاوِي بْنُ ظَالِمِ السُّلَمِيِّ. وَقِيلَ: هُوَ لِأَبِي ذَرِّ

الْغَفَارِيِّ. وَقِيلَ: هُوَ لِعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَعَجَزَ الْبَيْتُ:

لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مَغْنِيِّ اللَّيْلِ» (٧٢٥)، وَنَاضِرُ الْجَيْشِ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ» (٦ / ٣٠٩٨)،

وَالسِّيَوطِيُّ فِي «هَمْعِ الْهُوَامِعِ» (٢ / ٤٨٦) مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ، وَالشَّطْرُ الثَّانِي مِنْهُ:

أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ

س - وللتوكيد، أو نحو التَّزْنِ، أو لهُمَا، على ما يُستفادُ بحسَبِ خُصوصِ
المقام، وهي الزائدة سماعاً في الفاعل:

- وجوباً في نحو: «أَحْسِنُ بَزِيدَ» في قول الجمهور أَنَّ الأَصْلَ: أَحْسَنَ زَيْدٌ؛
بمعنى: صار ذا حُسْنٍ، ثم غَيَّرَتْ صِيغَةُ الْخَبَرِ إلى الطَّلَبِ.

- وغالباً في نحو: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

- وَضُرُورَةً في نحوِ قولِه:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

وقيل: الباءُ مُتَعَلِّقَةٌ بـ«تنمي»، وفاعلُ «يأتي» مُضْمَرٌ رَاجِعٌ إِلَى [النَّبَأِ]^(٢)؛ بِنَاءٍ
على مذهب البصريين في التنازع.

وفي المفعول؛ نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وكَثُرَتْ في مفعول «عَرَفْتُ» ونحوه، وفي المبتدأ؛ نحو: «بَحْسَبُكَ زَيْدٌ»،
و«خَرَجْتُ فَإِذَا بَزِيدٌ»، و«كَيْفَ بِكَ إِذَا كَانَ كَذَا»، وفي الخبر المُوجِبِ؛ نحو:
«حَسْبُكَ زَيْدٌ» و«بَحْسَبُكَ زَيْدٌ» على قولٍ.

وقياساً في الخبر في الاستفهام بـ«هل»؛ نحو: «هل زَيْدٌ بِقَائِمٌ؟»، والنَّفْيِ
بـ«ليس»؛ نحو: «ليس زَيْدٌ بِرَاكِبٍ»، وبـ«ما»؛ نحو: «ما زَيْدٌ بِجَالِسٍ»، وبـ«لا»
التَّبَرُّثِ؛ نحو: «لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ»^(٣) إذا لم تُحْمَلْ على الظرفية.

(١) البيت لقيس بن زهير العبسي. انظر: «شعر قيس بن زهير» لعادل جاسم البياتي (ص: ٢٩).

(٢) هذه زيادة يقتضيها السياق، وموافقة لما في «شرح أبيات سيويه» للسرياني (ص: ٢٢٤)، و«أمالِي

ابن الشجري» (ص: ١٣٠)، والتقدير: أَلَمْ يَأْتِكَ النَبَأُ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ؟

(٣) العبارة من قول أبي بكر رضي الله عنه في إحدى خطبه، رواها مطوَّلاً أبو عبيد في «الخطب

والمواعظ» (١٢١)، والطبري في «تاريخه» (٣/ ٢٢٥).

٢ - و«مِنْ»:

أ - لابتداء الغاية: وتقع في المكان؛ نحو: «سِرْتُ مِنَ البصرة إلى الكوفة»، وفي الزمان؛ نحو: «مُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إلى الْجُمُعَةِ»، وفي غيرهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَنَّ﴾ [النمل: ٣٠]، ونحو: «أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم»؛ أي: ألتجئُ إليه منه.

وقد يقصد إلى كون مدخولها مبدءاً الأمر من غير ملاحظة مُنتهى وغيره، فلا تقع بعدها «إلى»، فتكون لمجرد الابتداء؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥]، وقد يلاحظ مع ذلك - أي: منشئية مدخولها لأمر من غير ملاحظة مُنتهى -:

- اتّصالُ ذي المبدءِ بالمبدءِ، فُسِّمِيَ: «اتّصاليّة»؛ نحو قوله ﷺ: «أَنْتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِن موسى»^(١).

- أو تجريدُ أمرٍ يُماثلُ المدخول في صِفَتِهِ منه مُبالغة، فُسِّمِيَ: «تَجْرِيدِيّة»؛ نحو: «رَأَيْتُ مِنْكَ أَسْداً».

(١) رواه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) واللفظ له.

وزيادة في إيضاح المسألة، أورد ما ذكره الآلوسي في «روح المعاني» (٢٢٢/٧) حيث قال: وتسميتها اتصالية؛ لأنه يفهم منها اتصال شيء بمجرورها، وهي ابتدائية، إلا أن ابتدائيته باعتبار الاتصال؛ كذا في حواشي شرح المفتاح الشريفي، يعني: أن مجرورها ليس مبدءاً أو منشأً لنفس ما قبلها، بل لاتصاله، فإما أن يقدر متعلّقها فعلاً خاصّاً؛ كما قاله الجلال السيوطي في بيان الخبر من أن «مِنِّي» فيه خبر المبدءِ، و«من» اتصالية، ومتعلق الخبر خاصٌّ، والباء زائدة، بمعنى: أنت متصل بي ونازل مني بمنزلة هارون من موسى، وإما أن يقدر فعل عام؛ كما ذهب إليه الشريف هناك؛ أي: منزلته بمنزلة كائنة وناشئة مني كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام.

- أو زيادة شيء آخر عليه إمّا في الارتفاع، أو في الانحطاط، وتُسمّى: «تَفْصِيلِيَّةٌ»؛ نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَحَقُّرُ مِنْ بَكْرٍ».

وبما بَنَّهنا عليه من عدم ملاحظة المُنتهى في هذه الأقسام الأربعة المُستلزم لعدم وقوع «إلى» بعدها؛ ظهرَ ضَعْفُ ما زعمه ابنُ مالكٍ من أن «من» التَفْصِيلِيَّةُ للمُجاوِزة؛ بناءً إلى أنه لا يَقَعُ [بعدها إلى] ^(١)، على أنه رُدٌّ بأنّها لو كانت للمُجاوِزة لَصَحَّ في موضعها «عن».

ب - وللتَّيْسِينَ: نحو قوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

ج - وللتَّبْعِيضِ: نحو: «أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ».

د - وللتَّعْلِيلِ: نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا﴾ ^(٢) [نوح: ٢٥].

ه - وللبَدَلِ: نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ومنه: «ولا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» ^(٣) على وجهه ^(٤).

و - وبمعنى «عَنْ»: نحو: «انْفَصَلْتُ مِنْهُ».

ز - وبمعنى «فِي»: نحو: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٣٤ - ١٣٥)، و«مغني اللبيب» (ص: ٤٢٣). وما بين معكوفتين منهما.

(٢) كذا في الأصل: «خطاياهم»، وهي قراءة أبي عمرو البصري، وقراءة الباقيين: ﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٦٥٣).

(٣) هو قطعة مما كان يدعو به النبي ﷺ دبر كل صلاة، رواه بتمامه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٤٧١).

(٤) أي: على تقدير أن معناه: لا ينفع ذا الحظّ من الدنيا حظه بذلك؛ أي: بدل طاعتك، أو: بدل حظك. والوجه الآخر: تضمين «ينفع» معنى «يمنع». انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٢).

ح- وبمعنى «على»: نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

ط - وللفضل: نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقد تُزاد إذا تقدّمها نفيٌّ أو نهْيٌ أو استفهامٌ بـ «هل» جارةً لِنَكِرَةِ فاعِلٍ أو مفعولٍ به أو مُبتدأ:

- إمَّا لِلتَّصْيِصِ عَلَى الْعُمُومِ: نحو: «ما جاءني من رجلٍ»، ومنه: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، و«ما رأيت من رجلٍ»، ومنه: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، «ولا يَقُم من رجلٍ»، «ولا تَضْرِب من رجلٍ»، و«هل جاءك من رجلٍ؟»، و﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، و﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِبرَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

- وإمَّا لتوكيد العُموم: نحو: «ما جاءني من أحدٍ»، و«ما رأيت من أحدٍ خيرٍ منك»، و«لا يَقُم من أحدٍ»، و«لا تضرب من أحدٍ»، و«هل عاد من أحدٍ»، و«هل رأيت من أحدٍ؟»، و«هل من أحدٍ في الدار».

وأجازَه الكوفيون في نحو: «قد كان من مطرٍ»، والأخفش في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وتأوَّل [المخالفون] بأنَّ التَّقْدِيرَ: قد كان هو؛ أي: كائنٌ من جنس المطر، ولقد جاءك هو؛ أي: جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين^(١).

٣- و«إلى»:

(١) انظر: «التذيل والتكميل» لأبي حيان (١١/ ١٤٤ - ١٤٥)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٩) وما بين معكوفتين منه.

أ - لانتهاء الغاية: نحو: «سِرْتُ مِنَ البصرة إلى الكوفة، وَمِنَ الظُّهْرِ إلى العصر»، و«قرأت القرآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إلى آخره»^(١).

ب - وبمعنى «مع»: نحو: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِيْلَ»^(٢).

ج - وللتبيين: نحو: «رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ» [يوسف: ٣٣].

د - وبمعنى اللام: نحو: «وَأَلْأَمْرُ إِلَيْكَ» [النمل: ٣٣]، إِنْ لَمْ يُعْلَقْ بنحو: موكول.

هـ - وبمعنى «في»: نحو: «لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ» [الأنعام: ١٢]، إِنْ لَمْ يُعْلَقْ بنحو: مُفْضِيْنَ.

و - وللابتداء: كقوله:

تقولُ وقد عَالَيْتُ بالكُور فوقَهَا: أَيْسَقَى فلا يَرَوِي^(٣) إِلَيَّ ابنُ أحمر!؟^(٤)

ز - قيل: وبمعنى «عند»: كقوله:

(١) أشار بالأمثلة إلى الحالات الثلاث التي ذكرها قبلُ في معنى ابتداء الغاية لـ «من»، وهي على الترتيب: المكان والزمان وغيرهما.

(٢) هو من الأمثال السائرة، ويراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثر وزاد، والذَّوْدُ: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٤٦٢).

(٣) في الأصل: «يسقى فلا يرى»، وهو تصحيف، والمثبت موافق للمصادر الآتية.

(٤) البيت لعمر بن أحمَر الباهلي؛ فيما نسبته إليه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص: ٥١١) - مكتفياً بعجزه - وابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ١٤٣)، والمرادي في «الجنى الداني» (ص: ٣٨٨)، وهو في ديوان ابن أحمَر (ص: ٨٧).

والكُور بالضم: الرَّحْلُ؛ أي: وتقول هذه الناقة وقد وضعت الكُور عليها: إن ابن الأحمر لا يروى مني من سفر، ولا يعدل عني إلى غيري، إنما يركبني دون إبله. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (١٣٢/٢).

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّابَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟^(١)

ح - وقيل: بل هِيَ اللَّتَّيْنِ وَلِلتَّوَكِيدِ^(٢)، وَهِيَ الرَّائِدَةُ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَاجْعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ) فَيَمَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْوَاوِ^(٣).

٤ - و«حَتَّى»:

أ - لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ: عَلَى وَجْهِ التَّقْضِي شَيْئًا فَشَيْئًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَصَحَّ: «كَتَبْتُ حَتَّى زَيْدٍ»، بِخِلَافِ «إِلَى»، فَضَعُفَتْ فِي مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يُقَابَلُ بِهَا الْإِبْتِدَاءُ، فَلَا يُقَالُ: «سِرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ حَتَّى الْكُوفَةِ»؛ كَمَا يُقَالُ: «إِلَى الْكُوفَةِ».

وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَالْمُبَرِّدِ^(٤)، وَبِكَوْنِهِ^(٥) آخِرَ جُزْءٍ مِنْ شَيْءٍ؛ نَحْوُ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا»، أَوْ مُلَاقِيًا لَهُ؛ نَحْوُ: «قُمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ»، وَبُوقُوعِ الْمُضَارَعِ الْمَنْصُوبِ بـ «أَنْ» مُضْمَرَةً بَعْدَهَا، وَحِينَئِذٍ:

ب - فَإِمَّا لِلإِنْتِهَاءِ: نَحْوُ: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ الْيَأْمُوسَى﴾ [طه: ٩١].

(١) البيت لأبي كبير الهذلي - واسمه عامر بن الحُلَيْس - كما في «ديوان الهذليين» (٢/ ٨٨)، و«الألفاظ» لابن السكيت (ص: ٢٦٩)، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٥١٢).

(٢) إقحام «بل» زيادة لا داعي لها، وفيها إيهامٌ إضرابٍ كلامٍ يسبقها، ولو قال: وقيل: للتبيين والتوكيد؛ لكان أولى، والله أعلم.

(٣) تنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٧٨)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٠)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٤٤٨).

(٤) انظر: «الجنى الداني» للمراذبي (ص: ٥٤٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٦٦).

(٥) في الأصل: «ولكونه»، والمثبت هو الصواب تماشيًا مع السِّيَاق.

ج - وإِذَا لِلتَّلْعِيلِ: نحو: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

د - أو للاستثناء: نحو:

ليس العطاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ^(١)

وَلَيْسَتْ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَاضِي بِجَارَةٍ، خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ، وَلَا الدَّاخِلَةُ عَلَى «إِذَا»، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَلَهُ، بَلْ هِيَ ابْتِدَائِيَّةٌ^(٢).

وَيُسْتَأْنَفُ بَعْدَهَا الْجُمْلُ؛ كَالدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَرْفُوعِ وَالْأَسْمِيَّةِ، وَيَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا غَالِبًا لَا وَجُوبًا، بَعَكْس «إِلَى».

٥ - و«فِي»:

أ - لِلظَّرْفِيَّةِ: إِمَّا حَقِيقِيَّةً مَكَانِيَّةً؛ نَحْو: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، و«الْمَالُ فِي الْكَيْسِ»، أَوْ زَمَانِيَّةً؛ نَحْو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و«الصَّوْمُ فِي الْيَوْمِ»، وَإِمَّا مَجَازِيَّةً؛ نَحْو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، و﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١].

ب - وَلِلْمُصَاحَبَةِ: نَحْو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

ج - وَلِلتَّلْعِيلِ: نَحْو: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا»^(٣).

د - وَلِلْأَسْتِعْلَاءِ: نَحْو: ﴿وَلَا صَلَبَيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٣١].

(١) نسبه المبرِّدُ في «الفاضل» (ص: ٣٩) إِلَى الْعُتْبِيِّ، وَفِيهِ: «الكثير» بدل: «الفضول».

ونسبه المرزوقي في «شرح الحماسة» (ص: ١٢١٧)، وَابْنُ حَمْدُونِ فِي «التذكرة الحمدونية»

(٢/٣٠٠)، وَالْمُسْتَعَصِمِي فِي «الدر الفريد» (٥٣/٩) إِلَى الْمُقَنَّنِ الْكَنْدِيِّ.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/١٦٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٨٣).

(٣) رواه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، وَلَفْظُهُ: «دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هَرَّةٍ رُبَطَتْهَا».

هـ- وبمعنى «إلى»: نحو: ﴿فَرَدُّوْاْ أَيْدِيَهُمْ فِىْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

و- وللمُقَايَسَةِ: وهي الدَّاخِلَةُ بين مَفْضُولٍ سَابِقٍ وَفَاضِلٍ لَاحِقٍ؛ نحو: ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا فِى الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

ز- وللتَّوْكِيد: وهي الزَّائِدَةُ:

- في الضَّرُورَةِ؛ نحو قَوْلِهِ:

أنا أبو سعدٍ إذا اللَّيْلُ دجا تَخَالُ في سواده يَرِنْدَجَا^(١)
إن لم يُحْمَلْ على التَّجْرِيدِ.

- وفي السَّعَةِ؛ نحو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، إن لم يُقَدَّرْ
لـ ﴿ارْكَبُواْ﴾ مَفْعُولٌ؛ أي: الماء، ولا فُسِّرَ بمعنى: ادخلوا، أو سيروا.
٦- وَاللَّامُ:

أ- لِلِاسْتِحْقَاقِ: نحو: «الحمدُ لله».

ب- وَلِلِاخْتِصَاصِ: نحو: «الجنةُ للمؤمنين» و«أدومُ لك ما تدومُ لي».

ج - وَلِلْمِلْكِ: نحو: ﴿لَهُ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ﴾ [طه: ٦]، وقد يُكْتَفَى
بِالِاخْتِصَاصِ عَنِ الْآخَرِينَ.

د- وَلِلتَّمْلِيكِ: نحو: «وهبْتُ لزيدٍ ديناراً».

هـ- وَلِلشُّبهِ التَّمْلِيكِ: نحو: «جعلَ لكم مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا».

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، كما في «ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٦٦)، و«التذيل والتكميل» لأبي حيان (١١/٢١٨)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادى (٤/٨١). واليرندج: الجلد الأسود.

و - وللتعليل: نحو: «ضربته للتأديب»، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، ومنه الثانية في نحو: «يا لزيد لعمرو».

ز - ولتوكيد النفي: وتُسمَّى: لَامَ الْجُحُودِ؛ نحو: «ما كان زيدٌ ليفعل»؛ أي: ما كان قاصداً لَأَنْ يَفْعَلَ، و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

ح - وبمعنى «إلى»: نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

ط - وبمعنى «على»: نحو قوله:

وَحَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ^(١)

ي - وبمعنى «في»: نحو: «مضى لسبيله».

ك - وبمعنى «عند»: وتُسمَّى: لَامَ التَّارِيخِ؛ نحو: «كتبته لخمسة خلون».

(١) عَجُزُ بَيْتٍ لجابر بن حُجِّي التغلبي، كما في «المفضليات» للمفضل (ص: ٢١٢)، و«شرح أبيات

المغني» للبغدادي (٤/٢٨٦)،

وصدر البيت هكذا:

تناوله بالرَّمَحِ ثم اتنى له

ونسبه ابن دريد في «تعليق من أماليه» (ص: ٧١) إلى رجل من بني أسد، وصدر البيت فيه:

هتكتُ بصدر الرمح جيبَ قميصه

ونسبه البكري في «فصل المقال» (ص: ٣١٣) إلى عصام بن المقشعر، أو شريح بن أوفى العبسي،

أو الأشتر النخعي، وصدره: هتكتُ له بالرمح حضني قميصه

ونُسِبَ إلى غيرهم بسياقات متعددة، والصواب أن شطر هذا البيت صيغ على لسان أكثر من شاعر،

وذلك لأن قولهم: «للدين وللهم» عبارة مشهورة خرجت مخرج الأمثال، وتقال عند الشماتة

بسقوط إنسانٍ، ومثله يكثر على الألسنة، ويتعدد قائلوه، والله أعلم. انظر: «جمهرة الأمثال»

للعسكري (٢/٢٠٧).

ل- وبمعنى «مع»: نحو قوله:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا^(١)

م- وبمعنى «من»: نحو: «سمعتُ له صُراخًا».

ن- وللتبليغ: نحو: «قلتُ له»، و«أذنتُ له».

س- وبمعنى «عن»: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

ع- وللصيغرة: وتُسمَّى: لَامَ الْعَاقِبَةِ، وَلَامَ الْمَالِ؛ نحو:

لِذُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ^(٢)

ف- وللقسم والتعجب معًا: ويختصُّ باسم الله؛ كقوله:

اللهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ^(٣)

(١) البيت لمتمم بن نويرة، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢).

(٢) البيت منسوب إلى أبي العتاهية، كما في «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢٧)، وهو في «ديوانه»

(ص: ٤٦)، وإلى محمود الوراق في «المحب والمحبوب» للسري (ص: ١٦٠)، و«الدر الفريد»

للمستعصي (١٠/ ٣٣١)، وإلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٣)،

ونسب إلى كثيرين غيرهم شعراً ونثراً، حتى نُسِبَ إلى الملائكة!

(٣) شطر بيت نُسِبَ إلى ساعدة بن جؤية الهذلي، كما في «أشعار الهذليين» (١/ ١٩٣)، و«المقصود

والممدود» للقالبي (ص: ٩١)، وفيه: «تالله» بدل: «الله»، وعليه فلا شاهد في البيت.

ونسبه ابن دريد في «جمهرة اللغة» (١/ ٥٧)، وابن سيده في «المحكم والمحيط» (٣/ ٤٢٨) إلى

مالك بن خالد الخناعي، وفيه «تالله»، ونسبه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٤٩٧)، وابن السراج في

«الأصول» (١/ ٤٣٠)، وابن سيده في «المخصص» (٤/ ٧٢) لأمية بن أبي عائذ. ومعنى «ذو حيد»:

أَي: وَعَلَى قَرْنِهِ أَنْيَابٌ مَلْتَوِيَةٌ.

ونحو: «لِلَّهِ! لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ».

ص - وللتعجب فقط: نحو: «يا للماء!»، و«يا للعُشب!»، ونحو: «يا لك رجلاً عالمًا!» - «لِلَّهِ دُرُّهُ فَارِسًا!»، و:

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا^(١)!

ق - وللتعديّة: نحو: «ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو!»، وكذا مثْلُ لها ابنُ هشام^(٢)، وجعل الطَّيِّبُ منها قولَ أبي هريرة: «صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٣)؛ أي: جعلنا مُصَلِّينَ وراءه.

ر - وللتبيين: وهي إِنْ تَعَلَّقَتْ:

- بمذكورٍ مِنْ فِعْلٍ تَعَجَّبٍ أَوْ اسْمٍ تَفْضِيلٍ مُفْهِمِينَ حُبًّا أَوْ بُغْضًا؛ نحو: «ما أَحَبَّنِي لِفُلَانٍ!»، و«زَيْدٌ أَحَبُّ مِنْ عَمْرٍو لِبَكْرٍ»، فهي لَتَبِينَ مَفْعُولِيَّةٌ مَجْرُورُهَا مِنْ فَاعِلِيَّتِهِ.

- أَوْ بِمَقْدُورٍ: فهي:

إِمَّا لَتَبِينَ مَفْعُولِيَّةٌ مَجْرُورُهَا؛ نحو: «سَقِيَا لِرَيْدٍ!»، و: «جَدُّعَا لَهُ!»^(٤).

(١) عَجَزُ بَيْتٍ لِلْأَعْشَى كَمَا فِي «دِيوانه» (ص: ١٧) مِنْ قَصِيدَةِ يَمْدَحُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ، وَصَدْرُهُ:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَتَرْوَةٌ

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٨٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٣/ ١٠٨١). والحديث رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣)، ولفظ البخاري: «صلى بنا»، فلا شاهد حينئذ.

(٤) الْجَدُّعُ: الْقَطْعُ فِي الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَنَحْوَهُمَا، فَقَوْلُهُمْ: «جَدُّعَا لَهُ» دَعَاءٌ عَلَى الْإِنْسَانِ بِأَنْ يَقْطَعَ اللَّهُ أَنْفَهُ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ. انظر: «المحكم والمحيط» لابن سيده (٣٠٦/١).

أو فاعليته؛ نحو: «تَبَّ لَزَيْدٍ!» و: «وَيْحًا له!».

ش - تَزَادُ لِلتَّوَكِيدِ: وهي أنواع:

- منها: الدَّاخلَةُ على مفعولِ الفعلِ الْمُتَعَدِّي مَذْكُورًا بَعْدَهُ؛ نحو قولِه: «أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ»^(١)، ومنه: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، إن لم يُضْمَنَّ معنى: اقْتَرَبَ.

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا^(٢)

- ومنها: الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ، وتُسَمَّى: الْمُقْحَمَةُ؛ نحو: «يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ»، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «لَا أَبَا لَزَيْدٍ»، و«لَا أَخَا له»، و«لَا غَلَامِي له» على قول سيبويه: إِنَّ اسْمَ «لَا» يُضَافُ^(٣)، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الْاسْمَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ وَالظَّرْفَ صِفَةً لَهُ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَهُ مُفْرَدًا عَلَى لُغَةٍ مَنِ قَالَ:

وَجَعَلَ حَذْفَ النُّونِ عَلَى وَجْهِ الشُّذُودِ، وَجَعَلَ الظَّرْفَ خَبْرًا؛ فَاللَّامُ لِلَاخْتِصَاصِ^(٤).

- ومنها: لَامُ الْمُسْتَعَاثِ عِنْدَ الْمُبَرَّدِ؛ نحو: «يَا لَزَيْدٍ»، وهي عِنْدَ ابْنِ جَنِّي مُتَعَلِّقَةٌ

(١) قطعة من بيت لابن ميادة الرماح بن أبرد، يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢)، وهذا تمامه:

وملكت ما بين العراق ويشرب
مُلْكًا أجار لمسلم ومعاهد

(٢) هذا الرجز ينسب إلى رؤبة، كما في «ديوانه» (ص: ١٦٨)، وينسب إلى أبي النجم العجلي، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٥٠)، وينسب إلى رجل من بني الحارث، وإلى رجل من اليمن. انظر: «شرح التصريح» للوقاد (١/ ٦٣)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١/ ١٩٠)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٧/ ٤٥٥).

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٢٧٨).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (٢٨٦).

بحرف النداء، وعند الأكثرين بفعله، فإن كُسِرَتْ فَتَعْلِيلِيَّةٌ؛ لأنَّ مدخوله مُسْتَغَاثٌ لِأَجْلِهِ، والمُسْتَغَاثُ محذوفٌ.

فإن قلت: «يا لك» فالوجهان، أو: «يا لي»؛ فكَذَلِكَ عند ابن جني^(١).

- وأما لَامُ التَّقْوِيَةِ؛ فلها مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الزَّائِدَةِ الْمَحْضَةِ وَالْمُتَعَدِّيَةِ الْمَحْضَةِ، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ تَعَلُّقُهَا بِالْعَامِلِ، وَاطَّرَأَ حَذْفُهَا، ثُمَّ ضَعُفَ الْعَامِلُ؛ إِمَّا بِتَأْخُرِهِ نَحْوَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّءْيِ يَافَعُورُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بِكَوْنِهِ^(٢) فَرْعًا فِي الْعَمَلِ نَحْوَ: «ضَرْبِي لِزَيْدٍ حَسَنٌ»، وَ: «أَنْتَ ضَارِبٌ لِعِمْرٍ»، وَنَحْوَ: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١]، وَ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وَ﴿نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦].

٧- وَ«رُبَّ»:

أ- لِلتَّقْلِيلِ: نَحْوَ: «رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ فِي الدَّارِ، أَوْ لَقِيْتُهُ، أَوْ لَقِيْتُ»، وَ«رُبَّ رَجُلٍ كَرَّمَ أَبُوهُ^(٣) فِي الدَّارِ، أَوْ لَقِيْتُهُ، أَوْ لَقِيْتُ»، وَ«رُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ عَالِمٌ فِي الدَّارِ، أَوْ لَقِيْتُهُ، أَوْ لَقِيْتُ».

ب- وَيُسْتَعْمَلُ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا فِي مَقَامِ الْإِفْتِخَارِ كَقَوْلِهِ:

فِيَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلِيلَةٍ بَانَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تِمَثَالٍ^(٤)

ج- وَالتَّخْوِيفِ: نَحْوَ قَوْلِهِ ﷺ: «رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥).

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «بِكَوْنِهَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «مَغْنِي اللَّيْبِ».

(٣) يُقَالُ: «هَذَا رَجُلٌ كَرَّمَ أَبُوهُ، وَكَرَّمَ أَبَاؤُهُ». انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٠ / ١٣٥).

(٤) الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ، كَمَا فِي «دِيوانه» (ص: ١٣٦). وَالْأَنَسَةُ: هِيَ الْفَتَاةُ تَوْنُسُ بِحَدِيثِهَا. وَخَطٌّ تِمَثَالٍ: تِمَثَالٌ مَنْقُوشٌ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٥).

د- وَيُزَادُ «مَا» بَعْدَهَا فَتَكْفُفُهَا عَنِ الْعَمَلِ غَالِبًا، وَالْأَكْثَرُ حَيْثُ دَخَلَتْهَا عَلَى الْمَاضِي؛ نَحْوَ قَوْلِهِ:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ^(١)

وَقَدْ لَا يَكْفُفُهَا؛ نَحْوَ قَوْلِهِ:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ^(٢)

٨- و«علي»:

أ- لِلْإِسْتِعْلَاءِ: حَقِيقَةً؛ إِمَّا حَسِيًّا؛ نَحْوَ: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ»، أَوْ مَعْنَوِيًّا؛ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أَوْ مَجَازًا؛ نَحْوَ: «مَاتَ عَلَى النَّارِ».

ب- وَلِلْمُصَاحَبَةِ: ﴿وَأَنَّى أَلْمَأْلَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ج- وَلِلْمُجَاوِزَةِ؛ كَقَوْلِهِ:

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ^(٣)

(١) صدر بيت لجذيمة الأبرش، كما في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥١٨)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٥٣٦)، و«الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٤٠) وغيرها. وأوفيت: أشرفت، والعلم: الجبل. وعجزه:

تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

(٢) صدر بيت لعدي بن الرِّعَاء الغساني، كما في «الأصمعيات» (ص: ١٥٢)، و«أُمالي ابن الشجري» (٢/ ٥٦٦)، وتتمته:

دُونِ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

(٣) صدر بيت للُقُحَيْفِ الْعُقَيْلِيِّ، كما في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٨١)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٢٣٣)، وتمامه:

لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاهَا

- إِنْ لَمْ يُضْمَنْ معنى العطف، ولا على حَمْلٍ على نَقِيضِهِ، وهو: سَخِطَ.
- د- للتعليل: نحو: ﴿وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].
- هـ- وللظرفية: نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].
- و- وبمعنى «من»: نحو: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].
- ز- وبمعنى الباء: نحو قولهم: «ازكَبَ على اسم»^(١).
- ح- وللاستدراك والإضراب: نحو: «فَلَا نْ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِسُوءِ صَنِيعِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْتَاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ».
- ط- وتزاد للتفويض: كقوله:
- إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَبِيكَ - يَعْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ^(٢)
- أي: مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ. إِنْ لَمْ يُجْعَلِ اسْتِثْنَاءً.
- ك- قيل: وتزاد لغير التعويض: كقوله:
- أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرُوقُ^(٣)
- وَيَرْدُ: بَأَنَّهُ رَاقٍ عَلَيْهِ؛ بمعنى: زَادَ عَلَيْهِ فَضْلًا، وَلَيْسَ مِنْ (رَاقٍ) بِمَعْنَى: أَعْجَبَهُ.
- ل- وقد يكون اسمًا بمعنى «فوق»: كقوله: «غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ»^(٤).

(١) أي: على اسم الله. وهي كذلك في كتب الأدب واللغة.

(٢) ذكره من غير نسبة الخليل في «العين» (١٥٣/٢)، وسيبويه في «الكتاب» (٨١/٣)، والفارابي في «ديوان الأدب» (٤١٦/٢).

(٣) البيت للصحابي حميد بن ثور، كما رواه العوفي في «الدلائل» (٥/١). وهو في «ديوانه» (ص: ٤١). والسرحة: هي الشجرة العظيمة، ويقصد بها هنا امرأته. والعِضَاء: من أنواع الشجر.

(٤) قطعة من بيت لمُزاحم العقيلي، كما في «الإبل» للأصمعي (ص: ٩٨)، و«الحيوان» للجاحظ =

٩- و«عن»:

أ- للبعد والمجاوزة: نحو: «سافرتُ عن البلد»، و«أدَّيتُ عنه الدَّينَ»، و«أخذتُ عنه العِلْمَ».

ب- وللبدلية: نحو قوله ﷺ: «صُومي عن أمك»^(١).

ج- وبمعنى «على»: نحو: ﴿فَاتَّمَايَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، إن لم يُضْمَنَّ معنى الإمساك.

د- وللتعليل: نحو: «قلتُ هذا عن عِلْمٍ».

هـ- وبمعنى «بعد»: نحو قوله:

وَمَنْهَلٍ وَرَدُّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ^(٢)

و- وبمعنى «من»: نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥].

ز- وللاستعانة: نحو: «رمىْتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ».

ح- وتزاد: للتعويض: نحو قوله:

= (٤/٤٦٥)، و«الكنز اللغوي» لابن السكيت (ص: ١٠٠). وهو بتمامه هكذا:

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيزَاءٍ مَجْهَلٍ

(١) في الأصل: «أبيك»، وهو خطأ، والتصويب مما رواه «مسلم» (١١٤٨)، وكذا ذكره ابن هشام في «مغني اللبيب» (٢٠٧).

(٢) الرجز ينسب للعجاج، كما في «شرح أدب الكاتب» للجواليقي (ص: ٢٦٧)، و«أمالى ابن الشجري» (٢/٦١٢).

وقيل: لعبد الله بن رواحة. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادى (٣/٢٩٣). والمَنْهَلُ: مورد الماء.

أَجْزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ^(١)

أي: فهلاً تدفع عن التي بين جنبيك.

ط - وتكون حرفاً مصدرية في عَنْعَنَةِ نَمِيمٍ: نحو قولهم: «أعجبني عنُ تفعل».

ي - واسماً بمعنى «الجانب»: نحو: «رأيتُه من عن يمينه».

١٠ - والكافُ:

أ - للتشبيه: نحو: «زيدٌ كالأسد».

ب - وللتعليل: نحو: «كما أنه لا يعلم، فيتجاوزُ الله عنه».

ج - وللاستعلاء: كقول بعضهم في جوابٍ مَنْ قال: «كيف أصبحت؟»: «كخَيْرٍ».

د - وللمبادرة: وذلك إذا اتَّصَلَتْ بـ «ما» [في نحو: «سَلِّمْ كما تدخُلُ»، و: «صَلِّ كما يدخُلُ الوقتُ»].

هـ - وللتوكيد: وهي الزائدة^(٢)؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] عند الأكثرين^(٣).

(١) البيت ينسب لزيد بن رزين بن الملوح، كما في «شرح شواهد المغني» للسيوطي (ص: ٤٣٦).

(٢) ما بين معكوفتين من «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٤).

(٣) قال ابن هشام: وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد: «مثل»؛ كما زيدت في: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالوا: إنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى. والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت... وفي الآية قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكَّد بـ «مثل». انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٥).

و- وتكون اسماً بمعنى «المثل» في الضرورة: كقوله:

يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ^(١)

١١- ١٢: و«مُذٌّ» و«مُنْذٌ»:

أ- لا ابتداء الغاية في الماضي: نحو: «ما رأيته مُذُّ أو مُنْذُ يوم الجمعة».

ب- وبمعنى «في»: نحو: «ما رأيته مُذُّ أو مُنْذُ يومنا».

ج - ويكونان اسمين: بمعنى: أوَّلِ المُدَّة، فيليهما المفردُ المعرفة، أو النكرة المُخَصَّصَةُ؛ نحو: «ما رأيته مُذُّ أو مُنْذُ يومان أو أيَّامٍ»^(٢).

١٣ - والواو: للقسم؛ نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ٢]، فَإِنَّ وَلِيَهَا وَاوُ أخرى فالتَّالِيَةُ للعطف؛ نحو: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَفْتَنَى﴾^(٣) ﴿وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١- ٢]، وتختصُّ بالظاهر، وإنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال.

١٤ - والتَّاء: مثلها، وتختصُّ بالتعجب، وباسم الله؛ نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وربَّما قالوا: «تَرَبِّي» و«تَرَبَّ الكعبة»، و«تالَّرَّ حمي».

١٥ - و«حاشا»:

أ - للاستثناء: نحو: «جاءني القومُ حاشا زيدٍ»، وقد يُنصبُ المستثنى بعدها على أَنَّهَا فعلٌ جامدٌ؛ لِتَضْمَنِهَا معنى: «إِلَّا»؛ كقولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ، حاشا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأَصْبَغِ»^(٣).

(١) الرجز للعجاج، كما في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ١٨٥)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١٢٣٥/٣).

(٢) ويكون إعراب الاسم المرفوع بعدهما حينئذٍ؛ إما خبر لهما، أو فاعل لفعل محذوف. وهناك أوجه أخرى تنظر في «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٩).

(٣) هو نثر، وليس بنظم كما حسبه بعضهم. ذكره عن بعض الأعراب ابنُ السراج في «الأصول =

ب - ويجيء اسمًا مُرادفًا للتَّنْزِيهِ: نحو: «حاشا لله».

ج - وفعلاً مُتَصَرِّفًا بمعنى: «أستثني»: قال:

ولا أُحاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

١٦ - ١٧: و«عدا» و«خلا»: للاستثناء: نحو: «جاءني القومُ عدا زيدٍ، وخلا

زيدٍ».

وتنصِبَانِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى أَنَّهُمَا فَعْلَانِ جَامِدَانِ؛ نحو: «قاموا عدا زيدًا،

وخلا زيدًا».

= في النحو» (ص: ٢٨٨)، وحكاه أبو عمرو الشيباني فيما نقله عنه الزمخشري في «المفصل»

(ص: ٣٨٧)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/٣٠٦).

(١) عَجْزُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي، كما في «ديوانه» (ص: ١٢)، وصدره:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

تَكْمَلَةٌ

[فيما يُسْتَشْنَى مِنْ مُتَعَلِّقِ حُرُوفِ الْجَرِ]

يُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَا بُدَّ لِحَرْفِ الْجَرِّ مِنْ مُتَعَلِّقٍ» سِتَّةُ أُمُورٍ:

١ - الحَرْفُ الرَّائِدُ.

٢ - «لَعْلَ»: فِي لُغَةٍ عَقِيلٍ، فَإِنَّ مَجْرُورَهَا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ بِدَلِيلِ اِرْتِفَاعِ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ فِي قَوْلِهِ:

لَعْلَ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ^(١)

٣ - «لَوْلَا»: فَيَمَنْ قَالَ: «لَوْلَايَ»، وَ«لَوْلَاكَ»، وَ«لَوْلَاهُ» عَلَى قَوْلِ سَبْيَوِيهِ: إِنَّ «لَوْلَا» جَارَّةٌ، وَمَجْرُورُهَا كَمَجْرُورِ «لَعْلَ»^(٢).

٤ - «رُبَّ»: عَلَى قَوْلِ الرَّمَّانِيِّ وَابْنِ طَاهِرٍ، فَمَجْرُورُهَا مَفْعُولٌ فِي نَحْوِ: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ»، وَمَبْتَدَأٌ إِذَا قُلْتَ: «لَقِيتُهُ» أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ^(٣).

٥ - كَافُ التَّشْبِيهِ: عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ وَابْنِ عُصْفُورٍ، وَرَدَّ^(٤).

٦ - حَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ: وَهُوَ: «خَلَا» وَ«عَدَا» وَ«حَاشَا» إِذَا خَفَضْنَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لِنَتَّحِيَةِ الْفِعْلِ عَنْ مَدْخُولِهَا، وَذَلِكَ عَكْسُ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ.

(١) عَجَزُ بَيْتِ لَكْعَبِ بْنِ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ، كَمَا فِي «سِرِّ صَنَاعَةِ الْأَعْرَابِ» لِابْنِ جَنِّي (٢/ ٨٤)، وَ«أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ» (ص: ٣٦١)، وَصَدْرُهُ:

فَقُلْتَ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً

(٢) انْظُرْ: «الْكِتَابُ» لِسَبْيَوِيهِ (٢/ ٣٧٣).

(٣) انْظُرْ: «الْجَنَى الدَّانِي» لِلْمُرَادِيِّ (ص: ٤٥٣)، وَ«مَغْنِي اللَّيِّبِ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ٥٥٢).

(٤) انْظُرْ: «ارْتِشَافُ الضَّرْبِ» لِأَبِي حَيَّانٍ (٤/ ١٧١٠)، وَ«مَغْنِي اللَّيِّبِ» لِابْنِ هِشَامٍ (ص: ٥٥٢).

وَرُدَّ: بأنَّ تعديةَ الحرفِ إيصالُ معنى الفعلِ إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف ولو بالتَّعْجِية.

[الحروف المشبهة بالفعل]

النَّوعُ الثَّانِي: حروفُ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وتُسمَّى: «الحروفُ المُشَبَّهَةُ بالفعل»، وهي سِتَّةُ أحرفٍ:

١ - «إِنَّ»: للتوكيد؛ دَفْعًا لِشَكٍّ، وَرَدًّا لِإِنْكَارٍ؛ كَقَوْلِكَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وقد يكون التَّأَكُّدُ لغيرهما؛ كإظهار كمال العناية؛ نحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير الشَّانِ محذوفًا؛ كقوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءً^(١)

وقد يُحذف خبرها في نحو: «إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا».

وَتُخَفَّفُ، فتُلغى كثيرًا، ويلزمها اللَّامُ؛ نحو: «إِنَّ زَيْدًا^(٢) لَمُنْطَلِقٌ»، و: «إِنْ كَانَ

(١) قال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ١٨٥): قال السيوطي تبعًا لابن السَّيد في «شرح أبيات الجمل» [(ص: ٥٢)]: البيت للأخطل، وقال ابن هشام اللخمي في «شرح أبيات الجمل»: لم أجده في ديوان الأخطل، أقول [البغدادي]: وأنا أيضًا فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري، فلم أجده فيه، والشعر أيضًا ليس من نمط شعره. قال الأعلام في «شرح أبيات الجمل»: هذا البيت نسبه بعضهم إلى الأخطل، وحمله على ذلك تشبيهه بالنصرانيات؛ لأنه كان نصرانيًا، وليس كذلك؛ لأنه محال أن يتغزل بنسائه في متعبده وموضع تنسكه.

قلت: والبيت ثابت في «ديوان الأخطل» رواية السكري (ص: ٥١١)، وذلك على خلاف ما ذكره البغدادي، والله أعلم.

(٢) في الأصل: «زَيْدًا»، وهو خطأ.

زيدٌ لكريماً»، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وتعملُ قليلاً، وحكى سيبويه: «إِنْ عَمَرًا لَمْ يُنْطَلِقْ»^(١)، وعن الكوفيين أنها في ذلك كُلُّه نافيةٌ، واللَّامُ بمعنى «إِلَّا»، ويردُّه حكايةُ سيبويه إعمالها^(٢).

وتلحقها «ما» الكافَّة، فتُلغى على الأفصح؛ نحو: «إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ»، و: «إِنَّمَا قامَ زيدٌ»، وقولُ بعضهم: «إِنَّ قائمٌ» أصله: إِنْ أَنَا قائمٌ، و«إِنْ» نافيةٌ، وسيأتي.

وهي في قوله:

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسَنَاءُ^(٣)

فعلُ الواحدة، مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ، مِنْ «وَأَيَّ» بمعنى: «وَعَدَ»، «هِنْدُ»: مُنَادَى، و«المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ، و«الحسنةُ» على المحلِّ.

٢ - و«أَنَّ»: لِلتَّأَكِيدِ أَيْضًا، وهي موصولةٌ حرفيَّةٌ مُؤَوَّلَةٌ مع مَعْمُولِيهِ بالمصدر، فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ:

- مُشْتَقًّا؛ فَاَلْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ بِهِ مِنْ لَفْظِهِ؛ نَحْوُ: «بَلَّغَنِي أَنَّكَ تَنْطَلِقُ، أَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»؛ أَيْ: بَلَّغَنِي انْطِلَاقَكَ، وَنَحْوُ: «بَلَّغَنِي أَنَّ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، أَوْ يَنْطَلِقُ أَبُوهُ، أَوْ مُنْطَلِقٌ أَبُوهُ»؛ أَيْ: بَلَّغَنِي انْطِلَاقَ أَبِي زَيْدٍ، وَنَحْوُ: «بَلَّغَنِي أَنَّ زَيْدًا إِنْ تُعْطِيَ مَالًا يَشْكُرُكَ»؛ أَيْ: بَلَّغَنِي شُكْرُ زَيْدٍ عِنْدَ إِعْطَائِكَ إِيَّاهُ مَالًا.

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١٤٠).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٠).

(٣) البيت لابن الدباغ أبو يعقوب الصقلي، كما ذكره القفطي في «إنباه الرواة» (٤/ ٧٠)، والصفدي في

«الوافي» (٢٩/ ١٧٣)، والبغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ٥٧).

- وإن كان جامداً قُدِّرَ بالكون؛ نحو: «بلغني أنَّ هذا زيدٌ»؛ أي: بلغني كونه زيداً.
وتُخَفَّفُ، فتعملُ في ضميرِ شأنٍ مُقَدَّرٍ، وخبرُها حينئذٍ يجب أن يكون جُمْلَةً؛
نحو: «علِمْتُ أنَّ زيدٌ قائمٌ، وأنَّ سيقومُ زيدٌ، وأنَّ سوف يقومُ زيدٌ، وأنَّ قد قام زيدٌ،
وأنَّ لا يقومُ زيدٌ».

وتكون لغةً في «لعلَّ»؛ نحو: «إِنَّ السُّوقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئاً»^(١).

٣- و«كَأَنَّ»:

أ- للتَّشْبِيهِ: نحو: «كَأَنَّ زيداً الأسدُّ».

ب- وللشَّكِّ والظَّنِّ: نحو: «كَأَنَّ زيداً قائمٌ».

٤- و«لَكِنْ»:

أ- للاستدراك: نحو: «جاءني زيدٌ، ولكنَّ عَمراً لم يَجِ»، و: «ما قام زيدٌ، لكنَّ
عَمراً قد قام»، و: «زيدٌ حاضِرٌ، لكنَّ عَمراً غائِبٌ».

ب- وللتَّوكِيد: في نحو: «لو جاءني أكرمته، لكنَّه لم يَجِ».

وقيل: إنَّها للتوكيد دائماً؛ كـ«إِنَّ» و«أَنَّ».

وقد يُحذف اسمُها؛ كقوله:

ولكنَّ زَنْجِيٌّ غليظُ المَشَافِرِ^(٢)

(١) حكاها الخليل عن العرب. انظر: «الكتاب» لسيبويه (١٢٣/٣).

(٢) البيت للفرزدق، كما عزا إليه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/٢٤٧)، وأبو سهل الهروي

في «إسفار الفصيح» (١/١٧٩). والمشافر: جمع «مِشْفَر»، وهي شفة البعير، استعيرت للرجل؛ لما

قصده من بشاعة خلقته.

أي: ولكنك.

وقولِ المُتَنَبِّي:

وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعْشَقُ^(١)

أي: ولكنه؛ أي: الشَّانَ.

وقوله تعالى: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أصله: لكن أنا، فحُذِفَتِ الهمزةُ اعتباراً، وأدغمَ النون، فإذا جُعِلَ الضَّمِيرُ للشَّانِ؛ فالكلامُ فيه ثلاثُ مُبْتَدَأَتٍ^(٢).

وَتُخَفَّفُ فُتُلَغَى؛ خِلافاً للأخفش ويونس^(٣).

٥ - و«ليت»: للتَّمَنِّي؛ كقوله:

فِيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ^(٤)
وقد يُحْذَفُ اسْمُهَا؛ كقوله:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ^(٥)

أي: فليتكَ، أو: فليته، أو: فليت الشَّانَ.

(١) انظر: «ديوان المتنبي» (ص: ٣٤٥).

(٢) وهي على التوالي: «أنا»، «هو»، «الله».

(٣) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٥٨٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٦٩).

(٤) البيت لأبي العتاهية، كما في «ديوانه» (ص: ٤٦).

(٥) صدر بيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، كما في «المسائل البصريات» للفارسي (١/ ٢٨٧)،

و«أُمالي القالي» (١/ ٦٨)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ١٣٧) وغيرها، وعجزه:

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي

ويلحقها «ما» الكافّة، فتُلغى على الأفصح، ورُوي بالوجهين قولُ النّابغة:

ألا ليتما هذا الحمام لنا^(١)

٦ - و«لعلّ»: للتّرجّي: نحو: «لعلّ الحبيب مُواصلٌ»، و«لعلّ المانع حاصِلٌ».

وعُقيلٌ قد مرّ أنّهم يخفِضون بها المبتدأ؛ كقوله:

لعلّ أبي المغوار منك قريب^(٢)

[«ما» و«لا» المُشبهتان بـ«ليس»]

النّوعُ الثّالثُ: حرفان يرفعان الاسم، وينصبان الخبر، وهما: «ما» و«لا» المُشبهتان بـ«ليس»؛ نحو: «ما زيدٌ مُنطلقاً»، و: «ما رجلٌ خيراً منك» لِنفْيِ الحال، و: «لا رجلٌ أفضلُ منك» لِنفْيِ الاستقبال.

وقد يلحقها^(٣) التّاء، فتختصُّ بنفْيِ الأحيان، ولا يُذكرُ بعدها إلّا أحدُ معموليها، والمحذوفُ هو المرفوعُ غالباً؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: ولا تَحِينَ [حينَ]^(٤) مناصٍ.

وعند الأخفش أنّها: إمّا حرفٌ مُهمَلٌ، وما بعدها مبتدأٌ إن كان مرفوعاً، ومعمولُ المحذوفِ إن كان منصوباً، وإمّا عامِلٌ عملٌ «إنَّ»^(٥).

(١) قطعة من بيت للنابغة الذبياني من معلقته المشهورة. انظر: «ديوان النابغة» (ص: ١٤)، وتماه:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

(٢) تقدّم توثيقه.

(٣) أي: تلحق «لا»، فإن التاء لا تدخل على «ما»، ودخولها على «لا» فحسب.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٤٨٨)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٢٧).

نَتْمَةٌ

[«لا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ]

إِذَا أُريدَ بـ«لا» الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمبتدأِ والخبرِ نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سبيلِ التَّنْصِيصِ؛
عَمِلْتُ عَمَلٌ «إِنَّ»، وَإِلَّا عَمِلْتُ عَمَلٌ «لَيْسَ» عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَأَهْمِلْتُ عِنْدَ تَمِيمٍ،
فَالنَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ تَعْمَلُ عَمَلٌ «إِنَّ» إِذَا كَانَا نَكِرَتَيْنِ، وَالأُولَى مُتَّصِلَةٌ بِهَا، فَتَنْصِبُ
الاسْمَ فِي نَحْوِ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ»، وَ: «لَا حَسَنًا فِعْلُهُ مَذْمُومٌ»، وَ: «لَا طَالِعًا
جَبَلًا حَاضِرٌ»، وَ: «لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا».

وَيُبْنَى عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا؛ نَحْوُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وَأَمَّا خَبَرُهَا؛ فَمُعَرَّبٌ مَرْفُوعٌ، وَاجِبُ الذِّكْرِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ إِجْمَاعًا، وَإِذَا عَلِمَ؛
فَحَذْفُهُ كَثِيرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبَنُو تَمِيمٍ وَطَيِّئٌ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا.
وَقِيلَ: مُطْلَقًا^(١).

تَذْيِيلٌ

[«إِنَّ» الْعَامِلَةُ عَمَلٌ «لَيْسَ»]

«إِنَّ» النَّافِيَةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ؛ لَمْ تَعْمَلْ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ وَالْفَرَّاءِ،
وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَالْمَبْرَدُ إِعْمَالَهَا عَمَلٌ «لَيْسَ»، وَالإِهْمَالُ لُغَةٌ الْأَكْثَرِينَ، وَعَلَيْهِ
يَتَخَرَّجُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ قَائِمٌ، وَأَصْلُهُ: إِنَّ أَنَا قَائِمٌ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةً: ﴿لَنَكُنَّا هُوَ
اللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨]، وَسُمِعَ: «إِنَّ قَائِمًا» عَلَى الْإِعْمَالِ، وَسُمِعَ [مِنْ] أَهْلِ الْعَالِيَةِ:

(١) انظر: «شرح التصريح» للوقاد (ص: ٣٥٦)، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٣/ ١٤٠٨).

«إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»، و«إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ»^(١).

[حُرُوفُ تَنْصِبُ الْأِسْمَ فَقَط]

النَّوعُ الرَّابِعُ: حُرُوفُ تَنْصِبُ الْأِسْمَ فَقَط، وَهِيَ سَبْعَةٌ أَحْرَفٍ:

١ - الواوُ بمعنى [«مع»]: نحو: «استوى الماء والخشبة»، و«كفاني وزيداً درهم»، وقال تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ [المزمل: ١١]، وقوله: ﴿وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيداً﴾ [المدثر: ١١]، وقوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وكقولك: «ما لك وزيداً؟»، و: «ما شأنك وعمراً؟».

٢ - و«إلا» للاستثناء: نحو: «جاءني القومُ إلا زيداً»، و: «جاءني إلا زيداً القومُ»، و: «ما جاءني إلا زيداً أحد»، و: «ما في الدارِ أحدٌ إلا حماراً» في الأكثر، ونحو: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً﴾^(٢) [النساء: ٦٦]، ويُختارُ فيه البدلُ.

ولا عملَ لها في المُفْرَغِ؛ نحو: «لا إله إلا الله» إذا جُعِلَ «الله» مُسْتثنىً من «أحد» المُقَدَّرِ المرفوعِ بـ«إله» لكونه بمعنى: «مألوه»، ونحو: «ما جاءني إلا زيد»، و: «ما رأيتُ إلا زيداً»، و: «ما مررتُ إلا بزيد»، و«لا» في الشَّيْءِ المُفْرَغِ؛ نحو: «لا إله إلا الله» إن جُعِلَ «الله» بدلاً من اسم «لا» حَمَلاً على مَحَلِّهِ البعيدِ الَّذِي هُوَ الرَّفْعُ بالابتداء.

٣ - و«يا» لِنِدَاءِ البعيد: وَيُنْبَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً؛ نحو: «يا

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٥٣)، و«معجم الهوامع» للسيوطي (١/ ٤٥٣).

(٢) هي قراءة ابن عامر، وقراءة الباقيين بالرفع: «قليل». انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٣٥)،

و«التيسير» للداني (ص: ٩٦).

زيد»، و: «يا رجل»، و«يا هذا»، و«يا هؤلاء»، و«يا زيدان»، و«يا زيدون»، وينصب المضاف؛ نحو: «يا عبد الله»، والمُشابه له؛ نحو: «يا خيرًا من زيد»، و: «يا طالعًا جبلاً»، و: «يا رجلًا صالحًا»، والنكرة؛ نحو: «يا رجلًا، خذ بيدي».

٤ - ٥ - و«أيا»، و«ها» لنداء البعيد؛ نحو: «أيا جبلي نعمان»^(١)، و«ها عبد الله».

٦ - و«أي» لنداء القريب؛ نحو: «أي عبد الله».

٧ - والهمزة للأقرب؛ نحو: «أعبد الله».

[حروف تنصب الفعل المضارع]

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف:

١ - «أن» للاستقبال؛ نحو: «أريد أن أخرج»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠].

٢ - «لن» لتنفي الاستقبال؛ قيل: مع توكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

وقد يفصل بينه وبين معموله في الضرورة؛ كقوله:

(١) قطعة من بيت لقيس بن الملوح، كما في «ديوانه» (ص: ٨٢)، وتماهه:

أيا جبلي نعمان بالله خلياً سبيل الصبا يخلص إلي نسيماً

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ، وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)
و«ما» ظرفيّة، و«أشهد» منصوبٌ بـ«لن»^(٢) مُقدّرة؛ أي: لن أَدَعَ الْقِتَالَ وشُهودَ
الهيجاء في ذلك الوقت.

٣ - و«كي» للتعليل: نحو: «جئتُك كي»^(٣) تُعْطِنِي حَقِّي، أو هي بمنزلة «أن»
معنى وعملاً في نحو: «جئتُك لكي تُكرِمَني»، وفي نحو المثال الأوّل إنْ قُدِّرَ قَبْلَهَا
اللام، أو تعليليّة جازّة إنْ قُدِّرَ بعدها «أن».

٤ - و«إذن» جوابٌ وجزاءٌ: نحو قولك: «إذن أُكرِمَكَ»، لِمَنْ قال: «أنا آتيك».
وقد يتمحّض للجواب، يُقال: «أحبُّك»، فتقول: «إذن أظنُّك صادقاً».

وشرطُ عملِها: تصديرُها، وكونُ الفعلِ مُستقبلاً، واتّصالُهما إلّا إذا كان الفصلُ
بالقَسَم، أو «لا» النّافية، وإذا قيل: «إن تُزْرِنِي أُرْزُكَ، وإذن أُحْسِنُ إِلَيْكَ»؛ جازَ الجزمُ
والرّفْعُ والنّصبُ^(٤).

(١) ذكره من غير نسبة ابنُ جني في «الخصائص» (٢/ ٤١٣)، وابن عدلان في «الانتخاب» (ص: ٢٠)،
وابن عصفور في «ضرائر الشعر» (ص: ٢٠١)، والصحاري في «الإبانة» (٤/ ٧١٩). و«لما» أصله:
«لن ما» وقد كتبت موصولةً للإلغاز. انظر: «شواهد المغني» للبغدادي (٢/ ١٠٩).

(٢) في الأصل: «أن»، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: «لكي»، والمثبت هو الأولى لما سيأتي من تقدير اللام قبلها.

(٤) أما الجزم؛ فعلى تقدير العطف على الجواب المجزوم «أزرك»، وبطل عمل «إذن» لعدم
صدارتها، وأما الرفع والنصب؛ فلأن «إذن» إذا سبقت بالواو أو الفاء جاز إعمالها فتنصب ما
بعدها، وإعمالها فيرفع.

[حروف تجزيم الفعل المضارع]

النوع السادس: حروف تجزيم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف:

١ - «إن» للشرط والجزاء: نحو: «إن تأتني أكرمك»، ونحو: «إن أكرمتني أكرمك».

وقد يهمل كـ «لو»؛ كما روي في الحديث: «إن لا تراه، فإنه يراك»^(١)، أو هو على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فإن قلت: «إن لم تفعل كذا؛ فكذا» فالتجزيم بـ «لم» لفظاً.

٢ - و «لم»: لقلب المضارع ماضياً ونفيه؛ نحو: «لم يخرج الأمير». قيل: يُنصبُ بها كـ «لن»؛ كقراءة بعضهم: (ألم نشرح)^(٢). وقيل: أصله: نشرَ حنْ.

٣ - و «لما»: مثلها، إلا أن أداة الشرط لا تدخل عليها، ومنفيها متوقع ثبوته، مستمر النفي إلى الحال قريب منه، جائز الحذف في السعة، تقول: «لما يخرج الأمير»، وتقول: «شارفت المدينة ولما»^(٣).

٤ - و «لا»: للنهي تحريماً؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، أو تنزيهاً: نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ويكون للدعاء؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) رواه مسلم (٩) بهذا اللفظ.

(٢) هي قراءة شاذة تنسب لأبي جعفر المنصور، كما في «المحتسب» لابن جني (٢/٣٦٦)، و«الكشاف» للزمخشري (٤/٧٧٠)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٥/٤٩٦).

(٣) أي: ولما أدخلها.

وللإلتماس؛ كقولك لِنَظِيرِكَ غَيْرَ مُسْتَعْلٍ عَلَيْهِ: «لا تفعل كذا».

٥ - واللّام: للأمر؛ نحو: ﴿لِنُنْفِقْ ذُوْسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

وللدُّعاء: نحو: ﴿لَيَقْضِيَ عَلَيْكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وللإلتماس: كقولك لِمُساوِيكَ: «لِفَعْلُ فُلَانٌ كَذَا» إذا لم تُردِ الاستعلاء.

ودخولها على فعل المتكلم قليل؛ نحو قوله ﷺ: «قُومُوا، فَلَأُصِلَّ لَكُمْ»^(١)، وقوله

تعالى^(٢): ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وعلى فعل المُخاطَبِ أَقْلُ؛ كقوله:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ^(٣)

وقد تُحَدَفُ فِي الشَّعْرِ؛ كقوله:

مَحَمَّدُ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ^(٤)

خِلَافًا لِلْمُبَرَّدِ^(٥).

(١) رواه البخاري (٣٨٠).

(٢) في الأصل: «ﷺ».

(٣) ذكره من غير نسبة أبو البركات الأنباري في «الإنصاف» (٢/ ٤٢٧)، وابن هشام في «مغني اللبيب» (ص: ٢٩٨)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٩/ ٣٦١)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٣٤٤).

(٤) صدر بيت لم ينسبه المتقدمون لأحد، ونسبه ابن هشام في «شذور الذهب» (ص: ٢٧٥) إلى أبي طالب، وهو في «ديوانه» (ص: ٦١)، ونسبه الشاطبي في «المقاصد الشافية» إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه. وعجزه:

إذا ما خفت من شيء تبالا

(٥) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٥-٢٩٦).

وذهب الكوفيون وأبو الحسن^(١) إلى أَنَّ الْأَصْلَ فِي نَحْوِ: «قُمْ»: «لِتَقُمْ»،
فَحُذِفَتِ اللَّامُ حَذْفًا مُسْتَمِرًّا، وَتَبِعَهَا حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ هِشَامٍ^(٢).

[أَسْمَاءُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ]

النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ عَلَى مَعْنَى «إِنْ»، وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءٍ:

١ - «مَنْ»: نَحْوُ: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ»، وَ«مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ»، وَإِذَا قُلْتَ: «مَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمْهُ»، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا شَرْطِيَّةً؛ جَزَمْتَ الْفِعْلَيْنِ، أَوِ الْمَوْصُولَةَ أَوِ الْمَوْصُوفَةَ؛ رَفَعْتَهُمَا، أَوْ اسْتَفْهَمِيَّةً؛ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ، وَجَزَمْتَ الثَّانِي.

٢ - و«مَا»: نَحْوُ: «مَا تَصْنَعُ أَصْنَعْ»، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وَنَحْوُ: «مَا تَجْلِسُ أَجْلِسْ»^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، تَقْدِيرُهُ: مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ اسْتَقِيمُوا لَهُمْ.

٣ - و«أَيَّا»: نَحْوُ: «أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبْ»، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوْنَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

٤ - و«مَتَى»: نَحْوُ: «مَتَى تَأْتِنِي أَكْرِمْكَ».

(١) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٧).

(٣) يلاحظ في هذه الأمثلة التي ساقها المؤلف عن «مَنْ» و«مَا» الشرطيتين أَنَّ الشرط والجزاء واحد، والأمر فيهما أعم من هذا بكثير، وإنما يشترط مثل ذلك فقط في «كيفما» الدالة على الحال، فيقال: «كيفما تجلسُ أجلسُ».

٥ - و«مهما»: نحو: «مهما تفعلُ أفعلُ»، ومعناه: ما لا يَعْقِلُ^(١)، غيرُ الزَّمانِ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْنِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وقد يكون زمانياً؛ نحو قول الشاعر:

وإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُتْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعَا^(٢)

٦ - و«أين»: نحو: «أين تكنُ أكنُ»، و: ﴿أَيْنَمَا كُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٧ - و«حيثما»: نحو: «حيثما تجلسُ أجلسُ»، وقلَّ المجازاةُ بها بدون «ما»؛ نحو: «حيث تجدُ زيداً فأكرمه».

٨ - و«إذما»: نحو: «إذما تأتني أكرمك».

٩ - و«أنى»: نحو: «أنى تفعلُ أفعل».

[أسماءُ تنصبُ النكرات على التمييز]

النَّوعُ الثَّامِنُ: أسماءُ تنصبُ أسماءَ النِّكرات على التَّمييز، وهي:

١ - كلمة «عشرة»: إذا رُكِّبَتْ مع «واحدٍ» أو «اثنين» أو «ثلاثةٍ» إلى «تسعةٍ». وأيضاً: «عشرون» و«ثلاثون» إلى «تسعين»؛ نحو: «عندي أحدَ عشرَ رجلاً»، و«عشرون درهماً».

٢ - الثاني: «كم» للاستفهام: نحو: «كم رجلاً عندك؟»، وإذا أُبدِلَ عنه اسمٌ؛ يَقْتَرِنُ بالهمزة، تقول: «كم درهماً مالُك؟ أعشرون أم ثلاثون؟»، وإذا قلتَ: «بكم

(١) في الأصل: «يفعل»، والتصويب من «مغني اللبيب».

(٢) البيت لحاتم الطائي، كما في «ديوانه» (٦٨).

درهماً اشتريت؟»؛ جاز جرُّ التَّمْيِيزِ بـ «مِنْ» مُضْمَرَةٌ وجوباً، لا بالإضافة.

٣- الثالث: «كَائِنْ» للتَّكْثِيرِ: نحو: «كَائِنْ رجلاً عندك!».

والغالبُ أَنَّ مُمَيِّزَهَا مجرورٌ بـ «مِنْ» غَالِباً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيِّ قَتَلَ مَعْمُورِيُون﴾ [آل عمران: ١٤٦].

٤- والرَّابِعُ: «كذا»: وهي كنايةٌ عن العدد، نحو: «قبضتُ كذا وكذا درهماً»، وقلَّ نحو: «عندي كذا درهماً».

وأجاز الكوفيون جرَّ مُمَيِّزِهَا في غير تَكَرَّارٍ ولا عَطْفٍ، فقالوا: «كذا ثوبٌ»؛ قياساً على العدد الصَّرِيح^(١).

[أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ]

النَّوعُ الثَّامِسُ: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، بَعْضُهَا تَرْفَعُ، وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ، وهي تسعُ كَلِمَاتٍ^(٢)، النَّاصِبَةُ مِنْهَا سِتَّةٌ:

١- «رُوَيْدٌ»: نحو: «رُوَيْدَ زَيْدًا»؛ أي: أَمْهَلُهُ.

وَيُسْتَعْمَلُ مُصَدَّرًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: «رُوَيْدَ زَيْدٍ»، وَإِذَا قُلْتَ: «رُوَيْدَكَ زَيْدًا»؛ فَالْأَمْرَانِ.

٢- و«بَلَّةٌ»: نحو: «بَلَّةَ زَيْدًا»؛ أي: دَعُهُ، وَمُصَدَّرٌ فِي نَحْوِ: «بَلَّةَ زَيْدٍ»، وَإِذَا قُلْتَ: «بَلَّةَ الزَّيْدَيْنِ، أَوِ الْمُسْلِمِينَ، أَوِ أَحْمَدَ، أَوِ الْهِنْدَاتِ»؛ فَالْأَمْرَانِ.

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٤٨)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٣٥٨).

(٢) بل تزيد على ذلك بكثير، وقد أوصلها أستاذي الدكتور أيمن الشوا في كتابه «معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية» إلى أكثر من مئة، فما ذكره الكورانيُّ لعله على سبيل التمثيل لا الحصر، أو أراد أكثرها تداولاً.

وإذا ارتفع ما بعده؛ فهو بمعنى «كيف»، ويروى بالأوجه الثلاثة قوله:

بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ^(١)

٣ - و«دُونَكَ»: نحو: «دُونَكَ زَيْدًا»؛ أي: خُذْهُ.

٤ - و«حَيْهَلُ الثَّرِيدِ»؛ أي: اثْبَتِهِ.

وقد يتعدى بالباء وبـ«على» وبـ«إلى»، وعن ابن مسعود: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ؛ فَحَيْهَلُ بَعْمَرَ»، ويروى: «على عُمَرَ»، و«إلى عُمَرَ»^(٢). و«حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»؛ أي: أَقْبِلْ.

٥ - و«عَلَيْكَ»: نحو: «عَلَيْكَ زَيْدًا»؛ أي: الزَّمْهُ، و«عَلَيْكَ زَيْدًا»؛ أي: اسْتَمْسِكْ بِهِ.

٦ - و«هَا»: نحو: «هَا زَيْدًا»؛ أي: خُذْهُ، ويجوز مدُّ أَلِفِهَا، وَيُسْتَعْمَلَانِ بِكَافِ الْخَطَابِ وَبِدُونِهَا، وَالْمَدْدُودَةُ تُصَرَّفُ هَمْزُهَا تَصَارِيفَ الْكَافِ، وَمِنْهُ: ﴿هَآؤُمُ أَقْرَبُوا كُنْيَةً﴾ [الحاقة: ١٩].

وَالرَّافِعَةُ مِنْهَا: ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ:

١ - «هَيْهَاتَ»: نحو: «هَيْهَاتَ زَيْدٌ»؛ أي: بَعُدَ.

(١) عَجَزُ بَيْتٍ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا فِي «دِيَوَانِهِ» (ص: ٢٤٥)، وَصَدْرُهُ:

فَتَرَى الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَانُهَا

(٢) الرِّوَايَةُ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا هِيَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ فَقَطْ، وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (ص: ٢٦٣) وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا تَعْدِيَتُهُ بِـ«إِلَى» وَ«عَلَى»؛ فَفَصِيحٌ لَكِنْ لَمْ نَجِدْهُ فِي رِوَايَةٍ مُسْنَدَةٍ. انْظُرْ: «الزَّاهِرُ» لِأَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ (١/ ٣٧)، وَ«شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ» لِلْسَّيرَافِيِّ (٤/ ٦٦).

وقد تزايد اللام في فاعله؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا توعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] على أحد الأقوال^(١).

٢ - و«سُرْعَان»: نحو: «سُرْعَانَ زَيْدٌ»؛ أي: سُرْعَ.

٣ - و«شَتَّان»: نحو: «شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»؛ أي: افترقا.

[«كان» وأخواتها]

النَّوْعُ الْعَاشِرُ: الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ، تَرْفَعُ الْأِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ فِعْلًا:

١ - «كان»: نحو: «كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ»، و«كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا»، فتجعل ما هو المعلوم عند المخاطب اسمًا، وإن كان يعلمهما: فإن تساويا في الرتبة فأنت مُخَيَّرٌ؛ كما إذا كانا نَكْرَتَيْنِ مُخَصَّصَتَيْنِ، وإن اختلفَ في الرتبة؛ فالمختار جعل الأعرافِ اسمًا؛ نحو: «كَانَ زَيْدٌ الْقَائِمَ»، إلّا إذا كان أحدهما نحو «هذا»؛ فإنه يتعين للاسمية؛ نحو: «كَانَ هَذَا أَخَاكَ»؛ و«كَانَ هَذَا زَيْدًا»؛ إلّا مع الضمير.

وتقول: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، ولا يُعَكَّسُ إلّا في الضرورة؛ كقوله:

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(٢)

وتكون تامةً؛ نحو: «كَانَ زَيْدٌ»؛ أي: وَجَدَ، و: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ».

(١) وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للبيين. وقيل: «هيهات»: مبتدأ

بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٢).

(٢) عجز بيت من مطلع قصيدة لعمر بن شبيب القطامي، كما في «ديوانه» (ص: ٣١)، وصدرة:

فَقِصِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وزائدة؛ نحو: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا»، و: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

وقيل: لَا يُزَادُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ.

وَمُضْمَرًا فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ؛ نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ».

ويَحْتَمِلُ الْأَوْجَهَ نَحْوُ: «زَيْدٌ كَانَ لَهُ مَالٌ»^(١).

٢ - و«صَارَ»: نحو: «صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا».

وتكون تَامَّةً بِمَعْنَى «ذَهَبَ»؛ نحو: «صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو».

٣ - و«أَصْبَحَ»: نحو: «أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيرًا».

وتكون تَامَّةً؛ نحو: «أَصْبَحَ زَيْدٌ»؛ أي: دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ.

وبمعنى «صَارَ»؛ نحو: «أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيرًا».

٤ - ٥: و«أَمْسَى» و«أَضْحَى»: مِثْلُ «أَصْبَحَ».

٦ - و«ظَلَّ»: نحو: «ظَلَّ زَيْدٌ سَائِرًا»، وبمعنى «صَارَ»؛ نحو: «ظَلَّ زَيْدٌ رَاكِبًا».

٧ - و«بَاتَ»: مِثْلُ «ظَلَّ».

وَقَلَّ مَجِيئُهَا تَامَّةً؛ نحو: «ظَلْتُ بِمَكَانٍ كَذَا»، و«بِتُ مَبِيتًا طَيِّبًا».

٨ - و«مَا زَالَ»: نحو: «مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيمًا».

٩ - و«مَا بَرَحَ»: نحو: «مَا بَرَحَ زَيْدٌ سَائِلًا».

١٠ - و«مَا فَتَى»: نحو: «مَا فَتَى زَيْدٌ يَفْعُلُ كَذَا».

١١ - و«مَا انْفَكَ»: نحو: «مَا انْفَكَ زَيْدٌ عَالِمًا».

(١) الأوجه الثلاثة الجائزة هنا أن تكون «كان» ناقصةً، وتامةً، وزائدةً، ومثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ

لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾.

١٢ - و«ما دام»: نحو: «اجلس ما دام زيدٌ جالسًا».

١٣ - و«ليس»: لِنَفْيِ الحال؛ نحو: «ليس زيدٌ قائمًا الآن»، وَلِنَفْيِ غيره بالقرينة؛
نحو: «ليس خلق الله مثله»، وهي في هذا شائنة؛ كما في قوله:
وليس منها شفاء النفس مبدول^(١)

خلافًا لِمَنْ زعم أنها حرف^(٢).

ويجب استتار اسمها في نحو: «جاء القوم ليس زيدًا»، وأهملها بنو تميم في
نحو: «ليس الطيب إلا المسك» حملًا لها على «ما»^(٣).

[أفعالُ المُقَارَبَةِ والشُّرُوعِ والرجاءِ]

النَّوعُ الحَادِي عَشَرَ: أفعالُ المُقَارَبَةِ، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، وهي
سبعةُ أفعالٍ:

١ - «عسى»: نحو: «عسى زيدٌ أن يخرجَ»، و«عسى أن يخرجَ زيدٌ»، وقد
يُحذفُ «أن».

وإذا قيل: «عسى زيدٌ قائمًا»؛ فالخبرُ محذوفٌ؛ أي: «يكون»؛ كما في قوله:

(١) عجز بيت ينسب إلى هشام بن عقبة أخي ذي الرُّمة، كما في «الكتاب» لسيبويه (١ / ٧١)، و«الجليس
الصالح» للمعافى بن زكريا (ص: ٢٨٢)، و«توجيه اللمع» لابن الخباز (١ / ١٤١)، وفيها: «الداء»
بدل: «النفس»، وصدرة:

هي الشِّفاءُ لدائي لو ظفرت بها

(٢) كابن السراج، والفارسي، وابن شقير، وجماعة غيرهم.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٧١).

«إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا»^(١)، وفي قولهم في المثل: «عسى الغُوَيْرُ أَبُوسًا»^(٢).

وهي في نحو: «عساي»، و«عساك»، و«عساه»، أُجْرِيَتْ مَجْرَى «لعل» في العمل عند سيبويه، وباقية على عملها والمنصوب مُستعارٌ للمرفوع عند الأخفش^(٣).

وتكون شَائِيَّةٌ؛ نحو: «عسى زيدٌ قائمٌ».

٢ - و«كاد»: نحو: «كاد زيدٌ يخرجُ»، وقد يجيء: «كاد زيدٌ أن يخرجَ».

٣ - و«طفق»: نحو: «طفق زيدٌ يفعلُ».

والخبر في نحو قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] محذوفٌ.

٤ - و«جعل»: نحو: «جعل زيدٌ يقولُ».

٥ - و«كرب»: نحو: «كرب زيدٌ يخرجُ».

٦ - و«أخذ»: نحو: «أخذ زيدٌ يقومُ».

٧ - و«أوشك»: نحو: «أوشك زيدٌ أن يخرجَ»، و«أوشك أن يخرجَ زيدٌ»، و«أوشك زيدٌ يخرجُ».

(١) قطعة من بيت. قال العيني: قد قيل: إن قائله هو رؤية بن العجاج. وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد. انظر: «المقاصد النحوية» (٦٧٨/٢). قلت: وهو في ملحق ب«ديوان رؤية» (ص: ١٨٥)، وفيه:

أكثرَت في العَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

(٢) يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر، فيُتَّهَمُ به، و«الغُوَيْرُ»: تصغيرُ «غارٍ»، و«الْأَبُوسُ»: جمع «بأس». وأصله: أن قومًا حذروا عدوًّا لهم، فاستكنُّوا منه في غار، فقال بعضهم: «عسى الغُوَيْرُ أَبُوسًا»، يقول: لعل البلاء يجيء من قبل الغار، فكان كذلك، حيث احتال العدو حتى دخل عليهم من فتحة كانت في قفا الغار فأسروهم. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (٥٠/٢).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢١٣).

[أفعال المدح والذم]

النَّوعُ الثَّانِي عَشَرَ: أفعال المدح والذم، ترفع على الفاعلية اسم الجنس المُعَرَّفَ باللام، أو المضاف إلى المُعَرَّفِ بها، أو مُضَمَّرًا مُمَيَّزًا بِنَكِرَةٍ منصوبة، وبعد ذلك الفاعل يُذَكَّرُ المخصوص بالمدح والذم غالبًا، وهي أربعة:

١ - «نِعَمَ»: نحو: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، و«نِعَمَ صَاحِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ»، و«نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ»، و«نِعَمَ ضَارِبُ رَجُلٍ وَزَيْدٍ عَمْرُو»، و«نِعَمَ حَسَنُ الْوَجْهِ أَنْتَ». وشذَّ حَذَفُ التَّمْيِيزِ؛ كقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهَا وَنِعَمْتُ»^(١)؛ أي: فبالرُّخْصَةِ أَخَذَ، وَنِعَمْتُ رُخْصَةً.

٢ - و«بُسَ»: نحو: «بُسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ».

٣ - و«سَاءَ»: مِثْلُ «بُسَ».

٤ - و«حَبَدَا»: نحو: «حَبَدَا الرَّجُلُ زَيْدٌ»، و«حَبَدَا رَجُلًا زَيْدٌ»، و«حَبَدَا رَاكِبًا زَيْدٌ»، و«حَبَدَا عَمْرُو رَجُلًا»، و«حَبَدَا عَمْرُو رَاكِبًا، وَحَبَدَا بَكْرًا».

[أفعال القلوب]

النَّوعُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: أفعال الشك واليقين، وتُسمَّى: أفعال القلوب، تدخل على اسمين ثانيهما عبارة عن الأول، وتنصبهما جميعًا، ولا يُقْتَصَرُ على أحدهما إِلَّا قليلاً، وهي سبعة أفعال، فالثلاثة الأولى للظن، والثلاثة الأخيرة للعلم، و«زَعَمْتُ» تَارَةً لِلشَّكِّ، وَأُخْرَى لِلْيَقِينِ:

(١) رواه الترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)، وابن ماجه (١٠٩١).

١ - «ظَنَنْتُ»: نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا كَرِيمًا»، وإذا كان بمعنى «اتَّهَمْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعول الثاني، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا».

٢ - و«حَسِبْتُ»: نحو: «حَسِبْتُ أَخَاكَ كَرِيمًا».

٣ - و«خَلْتُ»: نحو: «خَلْتُ زَيْدًا عَاقِلًا».

٤ - و«عَلِمْتُ»: نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا»، وإذا كان بمعنى «عَرَفْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعول الثاني؛ نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا».

٥ - و«رَأَيْتُ»: نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، وإذا كان بمعنى «أَبْصَرْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعول الثاني، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا».

٦ - و«وَجَدْتُ»: نحو: «وَجَدْتُ زَيْدًا جَوَادًا»، وإذا كان بمعنى «صَادَفْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعول الثاني؛ نحو: «وَجَدْتُ الضَّالَّةَ».

٧ - و«زَعَمْتُ»: نحو: «زَعَمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا»، وإذا كان بمعنى «قُلْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعول الثاني؛ نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧].

وَمِنْ خَصَائِصِهَا:

أ - جواز الإلغاء إذا توسَّطت بين مفعوليها، أو تأخَّرت عنهما.

ب - ومنها: التعلُّيق الذي هو وجوبُ إبطالِ عملِها لفظًا لا معنىً قبل الاستفهام؛ نحو: «عَلِمْتُ أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو»، وقبل النَّفْيِ؛ نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، وقبل لامِ الإبتداء؛ نحو: «عَلِمْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ».

ج - ومنها: أنَّه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولُها ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ لشيءٍ واحدٍ؛ نحو: «عَلِمْتُني مُنْطَلِقًا».

[العوامل القياسية]

والقياسية منها سبعة عوامل:

١- الفعل: على الإطلاق؛ نحو: «جلس زيد»، و«ضرب زيد عمراً»، ولا يُحذف فاعله من غير نائب ولا نائية.

وحذف المفعول كثير، ويُحذف عامله:

- جوازاً؛ مثل: «زيداً» في جواب: «مَنْ ضَرَبْتَ؟».

- ووجوباً فيما إذا فُسِّرَ؛ مثل: «زيداً ضربته»، أو قصداً لتحذير نحو: «إِيَّاكَ والأسد»، أو الإغراء نحو: «أخاك أخاك»، أو الاختصاص مثل: «نحن - العرب - نكرم الضيف»، أو المدح نحو: «الحمد لله أهل الحمد»، أو الذم: «وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةٌ الْحَطَبِ» [المسد: ٤]، أو الترحم نحو: «مررت بغلامك المسكين».

وقد يُحذف في غير ذلك؛ كقوله:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(١)

(١) قال العيني: هذا رجز مشهور بين القوم، ولم أر أحداً عزاه إلى راجزه. انظر: «المقاصد النحوية» (١٠٨١/٣).

وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣/ ١٣٩): «وأورد له العلامة الشيرازي والفاضل اليمني صدرأ وجعل المذکور عَجْزاً هكذا:

لما حطط الرحل عنها وأردا علفتها تبناً.....

وجعله غيرهما صدرأ وأورد عَجْزاً كذا:

حَتَّى شَتَّ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

لا يعرف قائله، ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من «الصحاح» أنه لذي الرمة، ففتشت =

أي: وسَقَيْتُهَا ماءً باردًا. وقيل: بل ضَمَّنَ «عَلَقْتُهَا» معنى «أَطَعَمْتُهَا».

٢ - والمصدرُ: نحو: «أعجَبَنِي جُلُوسُ زَيْدٍ»، و«أعجَبَنِي إِكْرَامُ عَمْرٍو بِشْرًا».

ولا يتقدَّم معمولُه عليه، وجُوزَ في الظُّروف، ولا يلزَمُ ذِكْرُ الفاعلِ، ولا يُضْمَرُ فيه، وإذا أُضِيفَ فالأرجحُ أن يُجْعَلَ تابعٌ معمولُه تابعًا لِلْفُظْهِ؛ نحو: «أعجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ الْمُؤَدِّبِ عَمْرًا»، و«أعجَبَنِي ضَرْبُ فُلَانٍ الْفَاسِقِ الْإِمَامِ».

٣ - واسمُ الفاعلِ: يعملُ عَمَلٌ فِعْلُهُ بشرط معنى الحال والاستقبال، والاعتماد على صاحبه؛ نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، و«جاء الضَّارِبُ أَبُوهُ»، و«جاء رجلٌ ضاربٌ أَبُوهُ»، و«جاء زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسَهُ»، وعلى أداة الاستفهام أو النَّفْيِ؛ نحو: «أَقَائِمُ زَيْدٌ»، و«أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»، و«ما قائمٌ زَيْدٌ»، و«ما قائمُ الزَّيْدَانِ».

فإن كان للماضي؛ وجبت الإضافة معنًى؛ نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو أَمْسٍ»، فإن دَخَلَ اللَّامُ؛ فلا شَرْطَ.

ويُضَافُ إلى معمولِه؛ إلَّا إذا كان مُتَعَدِّيًا، فإنَّه لا يُضَافُ إلى فاعله.

٤ - واسمُ المفعول: وأمرُه في العملِ والاشتراطِ كأمر اسمِ الفاعل؛ نحو: «زَيْدٌ مُعْطَى غَلَامُهُ دَرَهْمًا».

٥ - والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ: ولا يُشْتَرَطُ في عَمَلِهَا الاعتمادُ على غير الموصوفِ^(١) أو اللَّامُ؛ نحو: «جاءني رجلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ»، و«زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ»، و«جاءني الحَسَنُ الْوَجْهَ».

= ديوانه، فلم أجده فيه.

قلت: هو في «ديوان ذي الرمة» رواية ثعلب (٣/١٨٦٢)، ونسبه إلى بعض بني أسد الصحاري في

«الإبانة» (١/١٤٨).

(١) في الأصل: «الموصول»، وهو خطأ.

٦- وكلُّ اسمٍ أُضِيفَ إلى آخَرَ: نحو: «غلامُ زيدٍ»، و«يومُ الأحدِ»، و«عِلْمُ النَّحْوِ»، و«شجرُ الأراكِ»، و«كُلُّ أحدٍ»، وهو بمعنى اللّام، ويكفي فيها إفادة الاختصاص، ولا يلزم صِحَّةُ التّصريح بها.
ونحو: «خاتِمُ فَضَّةٍ»، وهي بمعنى «من».

ونحو: «ضربُ اليومِ»، وهي بمعنى «في»، ووضعتها في المعرفة للعهد، وقد تُستعملُ للجنس والاستغراق والعهد الذهني كاللّام.
٧- وكلُّ اسمٍ استغنى عن الإضافة لِتَمَامِهِ: نحو: «عندي راقودٌ خَلًّا»^(١)، و«مَنَوَانِ سَمْنًا»^(٢)، و«قَفِيزَانِ بُرًّا»، و«عشرون درهمًا»، و«مِلْؤُهُ عَسَلًا».

[العواملُ المعنويّةُ]

والمعنويّةُ عددان:

١- العاملُ في المبتدأ والخبر: وهو كونه مُبتدأً وخبراً؛ نحو: «محمّدٌ رسولُ الله».

٢- والعاملُ في الفعل المضارع: وهو وقوعه موقعَ الاسم؛ نحو: «زيدٌ يَقُصُّ».
والى الله تُرجَعُ الأمورُ، والله الحمدُ والشُّكْرُ على إتمامِها، وصلى الله على سيّدنا محمّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلّم. آمين.

(١) الراقود: إناء خزف مستطيل مطليّ بالقار. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: رقد).

(٢) المَنَوَان: تشنية «المنّا»، وهو كل ما يورَن به. انظر: «الصّحاح» للجوهري (مادة: منا).



المِثْلُ الْكُورَانِي

مَجْمُوعَةُ
رِسَالَتِهِ
الْعَلَامَةِ

الرسالة رقم: (١٤).....



مَجَالَةُ ذِي الْأَنْبِيَاءِ

بِتَحْقِيقِ إِعْرَابِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

تَأْلِيفُ الْعَلَامَةِ

المِثْلُ الْكُورَانِي

نُطْبِعَ مَحْفَقًا عَلَى نُسَخَتَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ

مُحَمَّدُ طَارِقُ مَغْرِبِيَّة



دَارُ الْبَابِ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أنزل القرآن على نبيه الكريم، وجعله عربياً غير ذي عوج، وعلم أمة الإسلام التوحيد، فكانت خير أمة أخرجت للناس. والصلاة على سيدنا ونبينا محمد، أفصح من نطق بالضاد، والمعرب عن معاني الدين، والمبين لأحكامه.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة دبحها يراع المولى الكوراني رحمه الله في إعراب كلمة التوحيد، أتى فيها بالمعجب المفيد، واختصرها من رسالة له مطولة في الموضوع وهي رسالته: «إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله»، ولم يخلها من الفوائد، فكانت مختصرة مفيدة راقية، وعلى صغرها فهي عامرة بالنقول والاستشادات.

وقد أكثر فيها المصنف من الفنقات والأجوبة لما عساه يستشكله المطالع. واستهلها بكلمة في أهمية كلمة التوحيد ومستلزماتها، مُورداً الأحاديث، ناقلاً كلام أهل العلم عليهم رحمت الله تترى.

وقد ضبطت لفظها، ووثقت نقولها، واعتنت بتفصيل الكلام وإيضاحه

ليكون أقرب للفهم؛ مراعيًا الاختصارَ، وأن لا تخرج الرسالة عن مقصود مؤلفها
فقد سمّاها: «عجالة ذي الانتباه» والليبُ تكفيه الإشارةُ.

وسيجدُ فيها المدققُ روحَ المصنفِ وشخصيته واضحةً على لطافة حجمها
وقلة كلماتها، والله تعالى أسألُ أن ينفعَ بها، وتكون ذخرًا لي يوم الدين، ويرحمَ
مؤلفها، ويجزيه عنا خير ما جزى المحسنين، ويجمعنا به في دارِ كرامته؛ إنه
سميعٌ مجيبٌ.

هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين هما:
نسخة مكتبة شستريتي بإيرلندا رقم (٤٤٤٣)، ورمزها (ش)، ونسخة مكتبة
عاطف أفندي في المكتبة السلিমانيّة باسطنبول رقم (٢٤٤١)، ورمزها (ع).

والحمد لله رب العالمين

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين^(١)

الحمدُ لله الغنيّ الحميد، مالكِ الملكِ المبدئِ المعيد، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ رفيعُ الدَّرَجَاتِ ذو العرشِ المجيد، الأولُ الآخرُ، الظاهرُ الباطنُ، الغفورُ الشهيد، وأشهدُ أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، الفاتحُ الخاتمُ سيّدُ المرسلينَ بكلمةِ التَّوْحِيدِ، صَلَّى اللهُ عليه وعليهم، وعلى آلهِم وصحبِهِم أجمعين، وسلّم تسليمًا عددَ خلقِ الله، بدوامِ اللهِ الفَعَّالِ لما يريد.

وبعدُ:

هذه عُجَالَةٌ في إعرابِ لا إلهَ إلا اللهُ عَجَّلَتْ لطالبٍ متَّخِبَةً من أصلِها الذي استوعبنا فيه وجوهَ إعرابٍ: (لا إلهَ إلا الله) وما يتعلّقُ بتلك الوجوه من النَّقْضِ والإبرامِ في تحقيقِ المقام، وتوضيحِ المرام، وبسطنا الكلامَ فيها بسطًا وافيًا محيطًا بأطرافِ الكلام، شافيًا ياذنُ اللهُ الملكُ العلّام، واللهُ المسؤولُ أن ينفَعَ بالأولِ والآخرِ، وفي الباطنِ والظاهرِ، آمين.

فنقولُ:

اعلمْ أوْلاً أنَّ (لا إلهَ إلا الله) أجمعَ الأنبياءُ على الدعوةِ إليها؛ قالَ الإمامُ حَجَّةُ الإسلامِ أبو حامدٍ الغزاليُّ رحمه اللهُ في (كتابِ العلم) من «الإحياء»: والذي ينبغي

(١) «وبه نستعين» من (ع).

أَنْ يَقْطَعَ الْمُحْصِلُ بِهِ وَلَا يَسْتَرِيبَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ الْعَاقِلُ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ السِّنِّ ضُحْوَةَ نَهَارٍ مِثْلًا فَأَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ تَعَلُّمُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَفَهْمُ مَعْنَاهُمَا؛ وَهُوَ قَوْلُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) ^(١). انتهى الغرضُ منه.

وَأُسْنَدُ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوْحِدُوا اللَّهَ، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ» الْحَدِيثَ ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: الْأَكْثَرُ رَوَاهُ بِلَفْظٍ: «فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ». وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظٍ: «فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُوْحِدُوا اللَّهَ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ». وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِلَفْظٍ: «فَادْعُهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ».

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهَا: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعِبَادَةِ التَّوْحِيدَ، وَالْمَرَادَ بِالتَّوْحِيدِ الْإِقْرَارُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَالْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ» إِلَى التَّوْحِيدِ، وَقَوْلُهُ: «فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ؛ أَي: عَرَفُوا تَوْحِيدَ اللَّهِ، وَالْمَرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ: الْإِقْرَارُ وَالطَّوَاعِيَةُ؛ فَبِذَلِكَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الْمَخْتَلِفَةِ فِي الْقِصَةِ الْوَاحِدَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ^(٣). انتهى.

أَقُولُ: النُّطْقُ بِ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَعَ التَّصْدِيقِ بِمُضْمُونِهَا يُتَضَمَّنُ التَّصْدِيقَ بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَاتِّصَافِهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الْكَمَالِيَّةِ الثَّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/١٤).

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣/٣٥٤).

المتفاوت مراتبها في المؤمنين والعلماء من أهل النظر والعارفين والمحققين،
فقول الأكثرين - ومنهم الشيخ الأشعري رحمه الله تعالى -: إِنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ مَعْرِفَةُ اللَّهِ
تعالى، موافق لما دلَّ عليه الحديث الصحيح^(١)؛ فإن (لا إله إلا الله) تدلُّ بمنطوقها
على قصر الألوهية على الله تعالى، وتوحيد الألوهية يستلزم توحيد الأفعال مع
إثبات الكسب للعبد بالإذن، وهو يستلزم توحيد القدرة الذاتية لله تعالى؛ أي:
قصر القادرية بالذات على الله تعالى.

وأما العبد فلا قوة له إلا بالله؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾
[الكهف: ٣٩] وهو يستلزم اتصاف الحقِّ بوجوب الوجود وجميع صفات الكمال،
وتنزهه عن جميع ما ينافي الكمال.

ولبيان ذلك مفصلاً مقام غير هذا المقام والمجال، وهذا متضمن لجميع
مسائل معرفة الله تعالى إجمالاً؛ فلهذا قال ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا:
لا إله إلا الله، فإذا قالوها» الحديث؛ أي: حتى يقولوها عن قولي وأمري المتضمن
للتصديق بـ(محمد رسول الله) فهو في معنى قوله في حديث ابن عمر رضي الله
عنهما: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»
الحديث^(٢).

ولما كَانَ الْأَمْرُ مِنْ عِظَمِ شَأْنِ (لا إله إلا الله) وجلالة قدرها - كما أشير إليه -
فينبغي الاعتناء بها كل الاعتناء، ومن ذلك معرفة إعرابها لأهلها.
فنقول على وجه الإيجاز المنتخب من البسط الوافي: (لا إله إلا الله).

(١) وهو حديث ابن عباس الذي تقدم قريباً.

(٢) رواه البخاري (٢٥).

الأصل في (الله): إله، فلمَّا أُريدَ قصرُ الخبرِ على المبتدأ - وهو من قصرِ الصفةِ على الموصوفِ - قدَّمَ الخبرُ فاقترنَ بـ(لا) وأخَّرَ المبتدأ فاقترنَ بـ(إلا)؛ لأنَّ المقصورَ عليه هو الذي يلي: (إلا) والمقصورُ هو الواقعُ في سياقِ النفي.

ومن القواعد: أن المبتدأ إذا اقترنَ بـ(إلا) وجبَ تقديمُ الخبرِ، فقبلَ اعتبارِ النسخِ لا بد وأن يتحوَّلَ مبتدأً من أحدِ قسمَيْهِ؛ لأنَّ (لا النافية للجنسِ) من نواسخِ المبتدأ والخبرِ، ولا تنسخُ لاسميتها إلا ما كانَ مبتدأً، وحينئذٍ فيما أن يتحوَّلَ مبتدأً من قسمه الأول؛ أي: الاسمِ المجردِ عن العواملِ اللفظيةِ المخبرِ عنه، أو من قسمه الثاني؛ أي: الوصفِ المعتمدِ على نفيٍّ أو استفهامٍ الراجعِ لمكتفى به عن الخبرِ:

فإن كان الأول: فيقدَّرُ له خبرٌ عامٌّ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) والخبرُ العامُّ المقدَّرُ خبرَها، و(الله) مرفوعٌ على أنه بدلٌ من اسمِ (لا) حملاً على محلِّه البعيدِ الذي هو الرفعُ بالابتداءِ الحاصلِ له بالتحوُّلِ إليه بعدَ التقديمِ وقبلَ اعتبارِ النسخِ، والتقديرُ: لا إله موجودٌ - أو: في الوجودِ - إلا الله. وهذا هو التقديرُ المشهورُ.

فإن قلتَ: الرفعُ على المحلِّ يلزمُ منه اعتبارُ الابتداءِ؛ وقد زال بدخولِ الناسخِ. قلتُ: (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنوعِ، القابلِ لأنْ يُنسخَ وأن لا يُنسخَ، الواجبُ تحقُّقه قبلَ اعتبارِ النسخِ لما عرفتَ، والبدلُ لكونه من التوابعِ - وهي: كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابِ سابقه من جهةٍ واحدةٍ - لا يكونُ بدلاً عن شيءٍ إلا إذا كان مُلتبساً بإعرابه من جهةٍ واحدةٍ.

ف(الله) لا يكونُ بدلاً من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ إلا إذا كان مُلتبساً بإعرابه من حيثُ إنه مجردٌ عن العواملِ اللفظيةِ مسنداً إليه، وكلما كانَ كذلكَ كانَ بدلاً منه قبلَ اعتبارِ النسخِ هو اعتبارُ لا ابتداءً قبلَ زواله لا بعده.

فإن قلت: الخبرُ المقدرُّ منسوبٌ إلى اسم (لا) بالنفي وإلى البدلِ بالإثبات؛ فيبينهما مخالفةً بالإيجابِ والسلبِ، فيلزمُ أن لا يكونَ البدلُ مقصودًا بما نسبَ إلى المتبوعِ من الوجودِ المنفيِّ بل بنقيضه، وأن لا يصحَّ إحلاله محلَّ الأولِ، وأن لا يكونَ^(١) في حكمِ تكريرِ العاملِ، مع أن الثابتَ بالاستقراءِ هو أن البدلَ تابعٌ مقصودٌ بما نسبَ إلى المتبوعِ دونَه، وأنه لا بدَّ وأن يصلحَ لإحلاله محلَّ الأولِ، وأنه في حكمِ تكريرِ العاملِ.

قلت: قد تقدّم أن (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنوعِ قبلَ اعتبارِ النَّسخِ، وكلما كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ النَّسخِ كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ الحُكمِ بالنفيِّ والإثباتِ، فإنَّ البدلَ هنا مُستثنى، والاستثناءُ مقدّمٌ في النيةِ على الحكمِ بالنفيِّ والإثباتِ.

وذلك لأن حقيقة الاستثناء: إخراجُ ما هو مُدخلٌ في متعدّدٍ مذكورٍ أو مقدّرٍ في حكمه بـ(إلا) أو إحدى أخواتها، والمرادُ بالإخراجِ: الدلالةُ على الخروجِ، وبالإدخالِ: الدلالةُ على الدخولِ.

فالمعنى: أنه الدلالةُ على خروجِ ما هو مدلولٌ على دخوله في متعدّدٍ إلخ، فهو إعلامٌ من المتكلّمِ للسامعِ بأن ما دلَّ المتعدّدُ على دخوله فيه من المذكورِ بعد (إلا) أو إحدى أخواتها خارجٌ عنه في نيّته^(٢) من حيثُ إنه محكومٌ عليه بحكمِ نفيِّ أو إثباتِ.

(١) في (ع): «وأنه» بدل: «وأن لا يكون».

(٢) في (ع): «نية».

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي «شَرْحِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ» عَنْ الشَّاطِبِيِّ: وَمَعْنَى إِخْرَاجِهِ: أَنَّ ذَكَرَهُ بَعْدَ (إِلَّا) مَبِينٌ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ دَخُولُهُ فِيهَا تَقَدَّمَ؛ فَبَيَّنَ ذَلِكَ لِلْسَامِعِ بِتِلْكَ الْقَرِينَةِ، لَا أَنَّهُ كَانَ مُرَادًا لِلْمَتَكَلِّمِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ، هَذَا حَقِيقَةُ الْإِخْرَاجِ عِنْدَ أُمَّةِ اللُّسَانِ سَبْيُوِيهِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَصِحُّ غَيْرُهُ^(١). انْتَهَى.

وَكَلَّمَا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُقَدِّمًا عَلَى الْحُكْمِ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي النِّيةِ كَانَ الْبَدَلُ مُقْصُودًا بِمَا نَسَبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ؛ لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِلَى (إِلَه) بِالنَّفْيِ وَإِلَى (اللَّهِ) بِالْإِثْبَاتِ هُوَ (مَوْجُودٌ) الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ الْقَابِلُ لِأَنَّ يُنْسَبَ إِلَى مَا هُوَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ بِالنَّفْيِ، وَإِلَى مَا هُوَ فِي سِيَاقِ الْإِيجَابِ بِالْإِيجَابِ.

وَكَلَّمَا كَانَ الْخَبَرُ وَاحِدًا بِالنَّوْعِ كَانَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْمَتَّبِعِ بَعِيْنَهُ هُوَ الْمَقْصُودُ نَسْبَتُهُ إِلَى الْبَدَلِ، غَيْرَ أَنَّ حَصَّةَ مَتَّبِعِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ تَكُونُ مَنْفِيَّةً، وَحَصَّةَ الْبَدَلِ تَكُونُ مُثَبَّتَةً، فَإِنَّهُ إِذَا عَتَبَرَ الْحُكْمُ يَنْصَبُ الْخَبَرُ الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ عَلَى التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ انْصِبَابَةً وَاحِدَةً، فَيَأْخُذُ كُلُّ مَنَّهُمَا حَصَّةَ اللَّائِقَةِ بِهِ مِنْ نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ حَسْبَمَا يَقْتَضِيهِ الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ، وَذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ؛ إِذِ الْمَتَمَازَانِ هُمَا الْحَصَّتَانِ بَعْدَ الْحُكْمِ لَا الْخَبَرُ الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ الْقَائِلُ لِلنَّسَبَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَمِيزٍ أَحَدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى قَبْلَ الْحُكْمِ.

وَكَلَّمَا كَانَ التَّمَايُزُ بَعْدَ الْحُكْمِ لَا قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ؛ لِأَنَّ الْإِبْدَالَ كَالْإِسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ قَبْلَ الْحُكْمِ لَا بَعْدَهُ؛ فَلَا سَلْبَ وَلَا إِيجَابَ قَبْلَ الْإِبْدَالِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ، فَلَا مُخَالَفَةَ بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ.

وَكَلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُقْصُودٌ بِمَا نُسَبَ الْمَتَّبِعُ، وَيَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ، وَفِي

(١) انظر: «حاشية التصريح على التوضيح»، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود،

حكم تكرير العامل؛ إذ يصحُّ أن يُقال: الله موجودٌ؛ فاندفع الإشكال بحذافيره، وبالله في فتح المغلَقِ وتنويره.

فإن قلت: قد ظهرَ وجهُ صحَّةِ الرفعِ حملاً على المحلِّ البعيد؛ فهل يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ كما يجوزُ في نحو: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾^(١) [النساء ٦٦] قلت: لا؛ وذلك لأنَّ مدارَ النصبِ على الاستثناءِ إنما هو المشابهةُ بالمفعول؛ إما صورةً فقط، أو معنىً فقط، أو فيهما جميعاً.

وأما ما انتفى فيه المشابهةُ صورةً ومعنىً معاً فلا يجوزُ نصبه، وهذا قولُ البصريين، وهو لاستناده إلى الاستقراء التامَّ هو المذهبُ المنصورُ، والقولُ الصحيح؛ لِمَا^(٢) بيناهُ مفصلاً تفصيلاً شافياً في الأصل، والمستثنى هنا لم يشابه المفعولَ لا صورةً ولا معنىً.

أما معنىً فلا أنه بدلٌ من محلِّ (إله) البعيد، وهو حينئذٍ مبتدأٌ فيكونُ عمدةً لا فضلةً.

وأما لفظاً فلا أن الكلامَ لم يُذكرَ بطرفيه؛ لحذفِ أحدِ ركنيه الذي هو الخبرُ؛ فصارَ المستثنى صورةً كأحدِ ركني الكلام؛ حتى ظنَّ بعضهم أنه الخبرُ، وإن كانَ ظناً فاسداً.

وكلما انتفى المشابهةُ لفظاً ومعنىً انتفى النصبُ وجوباً وجوازاً؛ فتعيَّنَ الرفعُ على الإتيانِ إذ لا خافضَ أيضاً.

(١) قرأ بنصب (قليلاً) ابن عامر، وباقي السبعة بالرفع.

(٢) في (ع): «كما».

وبالله التوفيق في المطالب كلاً وبعضاً.

فإن قلت: (الله) بدلٌ عن محلٍّ (إله) بدلُ البعضِ من الكلِّ ولا ضميرَ معه يربطُهُ بالمبدلِ منه، وقد اشترطوا ذلك في بدلِ البعضِ من الكلِّ؟

قلتُ: بدلُ البعضِ من الكلِّ قسمان: بدلُ الجزءِ من الكلِّ، وبدلُ الجزئيِّ من الكلِّيِّ.

والمحتاجُ إلى الضميرِ للربطِ هو الأولُ دونَ الثاني؛ لأنَّ الجزءَ إذا قيسَ إلى كلِّه الواقعِ في التركيبِ فبالنظرِ إلى مجردِ مفهومِهِ لا يُفهمُ منه أنه جزءٌ لهذا الكلِّ لعدمِ اختصاصِهِ بِهِ؛ لصحةِ إضافَتِهِ إلى كلِّ ذي أجزاءٍ له ذلكَ الجزءُ بدلالةِ الاستقراءِ؛ فلا بدَّ لدلالَتِهِ على اختصاصِهِ بواحدٍ منها بعينه من رابطٍ خارجيٍّ يخصُّه به.

وأما الجزئيُّ فإنه إذا قيسَ إلى كُلِّهِ فبالنظرِ إلى مجردِ مفهومِهِ مقيساً إلى كليِّهِ يفهم اندراجَهُ تحته، وأنه من أفرادِهِ؛ لصدقِ الكلِّيِّ عليه وعلى غيره، فهو مربوطٌ به ربطاً ذاتياً معنوياً فلا حاجةَ إلى ربطٍ خارجيٍّ لفظيٍّ؛ فاعرف ذلك، وبالله التوفيق في تنويرِ كلِّ حالٍ.

وإن كانَ الثَّاني؛ أي: تحوُّلُ مبتدأٍ من قسمهِ الثاني بناءً على أن (إله) بمعنى: مألوه؛ فيكونُ من باب: (لا شافيَ إلا أنتَ) فيقدَّرُ له مرفوعٌ عامٌّ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) و(أحد) المقدَّرُ مرفوعاً به ساداً مسدِّ خبيرها، و(الله) مرفوعٌ بدلٌ من (أحد).

وإنما صحَّ الرفعُ بـ(الله) لكونِهِ بمعنى: مألوه؛ فهو اسمُ جنسٍ بمعنى المفعولِ؛ كالكتابِ بمعنى المكتوبِ، وكلما كانَ كذلك صحَّ الرفعُ به؛ لأنهم

يرفعونَ بالجوامِدِ الصَّرْفَةِ التي لا تشبهُ^(١) بالصفةِ قطعاً كالعربِ والأبِ والعرفجِ.
قال ابن هشام: إنهم قالوا: مررتُ برجلٍ أبي عشرةِ نفسه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم،
وبقاعِ عرفجٍ كلُّه، [برفع التوكيد فيهن] فرفعوا الفاعلَ بالأسماءِ الجامدةِ وأكَّدوه^(٢)
لَمَّا لحِظوا فيها المعنى؛ إذ كانَ العربُ بمعنى الفُصحاءِ، والعرفجِ بمعنى الحُشنِ،
والأبُ بمعنى الوالدِ^(٣). انتهى.

فالرفعُ بنحو: (إله) أولى؛ لمشاركته الصفةَ في الدلالةِ على ذاتٍ ومعنى وضعاً
لا تأويلاً، وإن اختلفا من وجهٍ آخر، وقد بينّا في الأصلِ رجحانَ هذا التقديرِ على
التقديرِ المشهورِ صناعةً ومعنى من وجوهٍ عديدةٍ، والله وليُّ التأييدِ.
فإن قلتَ: لو كان (إله) عاملاً الرفعَ فيما يليه لوجبَ إعرابه وتوiniتهُ لأنه مشابه
بالمضاف حيثُ

قلتُ: المشابه بالمضافِ ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه؛ نحو: لا حسناً
فعله مذمومٌ، والمرفوعُ بـ(إله) هنا ليسَ كذلك؛ لأنَّ المعنى نفْيُ الألوهيةِ عن
كلِّ أحدٍ إلا عنه تعالى، لا نفْيُ ألوهيةِ كلِّ أحدٍ عن شيءٍ آخر، فـ(أحدٌ) المرفوعُ
ليسَ من تمامِ معنى (إله) لأنه المنفِيُّ عنه (إله) والمنفِيُّ عنه ليسَ من تمامِ معنى
المنفِيِّ؛ لأنهما طرفا النسبةِ ولا شكَّ في تغايرهما، فلم يكنْ مشابهاً بالمضافِ،
فلم يلزمَ إعرابه ولا توiniتهُ.

(١) في (ع): «تشبه».

(٢) في النسخ: «فرفعوا الفاعلَ وأكَّدوه بالأسماءِ الجامدةِ»، والمثبت من «المغني»، وقوله: «بالأسماءِ»
متعلق بالفعل (رفع).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٥٨) ت: د. فخر الدين قباوة، ط: دار اللباب.

وهكذا الجوابُ في: (لا شافيَ إلا أنتَ)، و: (لا كاشفَ له إلا هو) والحمدُ لله ربِّ العالمين.

سبحانَه لا إلهَ إلا هو، وصلِّ اللهمَّ على سيدنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ وسلم تسليمًا عددَ خلقِكَ بدوامِكَ. آمين^(١).

(١) جاء في خاتمة النسخة (ش): قال شيخنا الإمام المؤلف فسح الله في مدته وأبقاه في عافية: تم تسويده ليلة الأحد ٢٩ ربيع الأول سنة (١٠٧٠) سبعين بعد الألف رزقنا الله خيرها ووقانا ضريرها والمسلمين آمين بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام والحمد لله رب العالمين. انتهى

وجاء في خاتمة النسخة (ع): «كتبها لنفسه أفقر الخلق لعفو الله وأحوجهم لرحمة الله تلميذ المؤلف حفظه الله: العبد الضعيف مصطفى بن فتح الله الحموي الشافعي غفر الله ذنوبه، وملاً من العلم ذنوبه، بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة بمصر المحروسة، سادس شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها: أفضل الصلاة والسلام. على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد الأزهرى عفا الله عنه وعن المسلمين، آمين».



المِثْلُ الْكُورَانِي

مَجْمُوعَةُ
رِسَالَتِهِ
الْعَلَامَةِ

الرسالة رقم: (١٥)



مَدُّ الْفِيءِ

فِي تَقْرِيبِ

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ

تَأْلِيفُ الْعَلَامَةِ

المِثْلُ الْكُورَانِي

يُطْبَعُ مَحْفَظَةً عَلَى نُسَخَتَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

تَحْقِيقُ وَتَقْلِيلُ

ماهر أديب جوش



دارُ اللُّبَابِ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمته التحفنيق

الحمدُ لله العليُّ الكبير، العليمُ القدير، الحكيمُ الخبير، الذي جَلَّ عن الشَّبه والنظير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وصَلَّى اللهُ على رسوله محمدٍ البشيرِ النذير، وعلى آله الأطهار وأصحابه النجباء الأخيار.

وبعد:

فإن القرآن هو كلامُ الله الذي لا تنتهي عجائبه ولا تنقضي غرائبُه، كيف وهو المعجزة العظمى لنبي الأُمَّة المستمرة حتى قيام الساعة.

ولا زال العلماء في كلِّ عصر يستلهمون من معانيه جواهر الحِكم والأحكام، ويستخرجون من ألفاظه فنونَ البلاغة وأساليبَ الكلام، فلا يدعون حرفاً منه إلا ويقفون عنده باحثين عن وجه ذكره في مكانه، وحكمة اختياره دون غيره، ونحو هذا مما دأب العلماء على البحث فيه وتحريره.

ومن الآيات التي وقف عندها العلماء قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، حيث رأوا فيها وفي ألفاظها ما يحتاج إلى البيان، وحلَّ الإشكال المتوهم من كون الكاف بمعنى (مثل) فما الحكمة والوجه من قوله: ﴿كَمِثْلِهِ﴾؟ بجمع المترادفين في كلمة واحدة؟

وقد نُسب لبعض العلماء - حلاً لذلك - القولُ بزيادة الكاف، وأن المعنى: ليس

مثله شيء، وهذا إن كان المراد به مطلق الزيادة دون وجود حكمة لها فقائله قد غاب عنه أن هذا الكتاب كلام الله الذي لا يُذكر فيه حرفٌ إلا لحكمةٍ وغايةٍ يجب البحث عنها وبيانها مهما استطعنا لذلك سبيلاً.

ولا شك أنه ما من عالمٍ من العلماء المشهود لهم بالعلم يَغيب عنه هذا الأمر، ولذلك قال البيضاوي رحمه الله: وَمَنْ قَالَ: الكافُ فيه زائدة، لعله عني أنه يعطي معنى: ليس مثله، غير أنه آكد لما ذكرناه.

وما ذكره رحمه الله هو وغيره من أئمة التفسير والمعاني في بيان ذلك المعنى: هو أن قولك: «مثلُك لا يبخل» - فتنفي البخل عن مثله على طريق الكناية، وأنت تريد نفيه عن ذاته - فيه من المبالغة ما لا يوجد في قولك: أنت لا تبخل، لأنك إذا نفيتَه عَمَّنْ يسدُّ مسدَّهَ وعَمَّنْ هو على أخصِّ أوصافه، فقد نفيتَه عنه، ونظيره لو قلتَ للعربي: العربُ لا تخفِرُ الذَّمَّ، كان أبلغ من قولك: أنت لا تخفر، فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرقٌ بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان مُعْتَبَتَانِ على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته^(١).

وقد أراد العلامة الكوراني رحمه الله - أن يدلِّيَ بدلوه في هذه الآية، ويدخل في النقاش حولها، كما هو دأبُ المحققين من العلماء الموسوعيين، حيث لا يتركون جزئية من هذا الدين في قرآنٍ أو سنةٍ إلا ولهم فيها بحثٌ واستدلال، فألَّفَ هذه الرسالة المسماة:

«مد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»

(١) انظر: «الكشاف» (٢١٢/٤ - ٢١٣)، و«تفسير البيضاوي» (٧٨/٥).

باحثاً في معانيها على تقدير عدم زيادة الكاف فيها، لكنه نحا في بحثه طريقة المنطقيين وعلماء الكلام، كما يدلُّ عليه استعماله لطريقتهم في الكتابة، واقتصاره في المسائل على النقل عن بعض رؤوسهم كالمحقق نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، والإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، في شرحيهما لكتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا.

ويظهر فيها - على وجازتها - سعة علمه، وتنوع مصادره، وإحاطته بهذا الجانب من العلوم، كما ظهر من رسائله الأخرى تضلُّعه بعلم الحديث النبوي الشريف وعلم الفقه وغيرهما.

وقد اعتمدنا في تحقيقها على نسختين خطيتين هما: نسخة تشستريتي ورمزنا لها ب (ش)، ونسخة نور عثمانية ورمزنا لها ب (ن).

والله الموفق إلى صوب الصواب، وإليه المرجع والمآب.

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين^(١)

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمدٍ الجامع للكمالات خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلّم، صلاةً وتسليماً فائضِي البركات عددَ خلقِ الله بكلام الله الملكِ الحقِّ المبين.

أما بعد:

فهذا ما يتضمّن بيان أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ يدلُّ على نفي المِثْلِ له تعالى على تقديرِ عدمِ زيادةِ الكاف، فأقول وبالله التوفيق:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ سالبةٌ كَلِّيَّةٌ؛ لورودِ موضوعها في سياق النفي نكرةً، فإن كانت الكاف زائدةً كان المعنى: ليس مثله شيءٌ، وإن لم تكن زائدةً كان المعنى: ليس مثلٌ مثله شيءٌ، فيكونُ نفيّاً لمماثلةِ شيءٍ لِمِثْلِهِ، والمقصودُ منه نفيُّ مماثلةِ شيءٍ له تعالى على طريقِ الكناية، فإنَّ نفيَ مِثْلِ المِثْلِ ملزومٌ لنفيِ المِثْلِ.

بيان ذلك: أن المِثْلَ ملزومٌ ومِثْلُ المِثْلِ لازمٌ؛ لأنَّ كلا من المِثْلَيْنِ مِثْلٌ لِمِثْلِهِ؛ لأنَّ المماثلةَ^(٢) من الطرفين، ووجودُ الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم، فوجودُ المِثْلِ ملزومٌ لوجودِ مِثْلِ المِثْلِ، وكما أن وجودَ الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم كذلك نفيُّ

(١) «وبه نستعين» ليس من (ن).

(٢) في (ش): «تماثله».

اللازم ملزومٌ لنفي الملزوم، فنفي مِثْلِ المثلِ ملزومٌ لنفي المثلِ، فكلمًا صدق: ليس [مِثْلٌ] ^(١) مِثْلُهُ شيءٌ، صدق: ليس مِثْلُهُ شيءٌ ^(٢)، وإلا لُوجد الملزوم بدون اللازم، هذا خُلْفٌ، فيَصْدُقُ حينئذ: ليس كمِثْلِهِ شيءٌ، كما يَصْدُقُ: ليس مِثْلُهُ شيءٌ ^(٣)، وإلا لصدق نقيضُهُ وهو: بعضُ ما كان شيئاً فهو كمِثْلِهِ، فيلزمُ أن يكون له مِثْلٌ، لكن السالبة مفروضة الصدق، فتكون الموجبة الجزئية كاذبةً، فلا مِثْلٌ لمِثْلِهِ إذ لا مِثْلٌ له. والحاصل: أن المماثلة من الإضافات التي لا يُتصورُ تحققُها إلا عند تحققِ الطرفين، فعند نفي ^(٤) المثلِ لشيءٍ لا يَصْدُقُ الحكمُ بمماثلةِ شيءٍ له؛ لانتهاء المماثلةِ بانتفاء المثلِ.

وبهذا يظهر اندفاعُ ما قيل ^(٥) من أنه: لو لم تُجعلِ الكاف زائدةً لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً؛ لأنه تعالى مِثْلٌ لمِثْلِهِ، والمقدَّر حينئذٍ انتفاء مِثْلِ المثلِ. انتهى. وذلك لِمَا عرفت أن تلك الموجبة - أعني: أنه مِثْلٌ لمِثْلِهِ - كاذبةٌ، فهو تعالى لا يتَّصف بعقد الحمل في نفس الأمر حتى يكون سلبُ ^(٦) المماثلةِ لمِثْلِهِ عنه تعالى - لكونه فرداً من أفراد الشيء الذي هو موضوع السالبة - كاذباً، فلا يلزم ما ذكره.

ثم قال ذلك القائل: لا يقال: لا نسلم أنه تعالى مِثْلٌ لمِثْلِهِ، وإنما يَصْدُقُ لو كان مِثْلُهُ موجوداً؛ لأننا نقول: صدقُ القضية ليس يتوقف إلا على وجود الموضوع،

(١) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: «صدق ليس مِثْلُهُ شيءٌ» ليست في (ش).

(٣) «كما يصدق ليس مِثْلُهُ شيءٌ» ليست في (ن).

(٤) في (ش): «فعند نقد»، وفي (ن): «فمع». ولعل الصواب هو المثبت.

(٥) في هامش (ن): «قائله الفاضل العلامة الرومي حسن جلبي رحمه الله».

(٦) في (ش): «سبب».

وَصِدْقُ وَصْفِ الْمَحْمُولِ^(١) عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهُمَا مُتَحَقِّقَانِ هَاهُنَا، وَأَمَّا وَجُودُ مُتَعَلِّقِ الْمَحْمُولِ فَلَا يَتَوَقَّفُ صِدْقُ الْقَضِيَّةِ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَخْفَى. انْتَهَى.

وفيه: أَنْ وَصَفَ الْمَحْمُولُ هُنَا الْمِمَّاثِلَةَ، وَهُوَ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْمَوْضُوعِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمِثْلِ؛ لِمَا^(٢) عَرَفَتْ مِنْ تَوَقُّفِ تَحَقُّقِ الْأَمْرِ الْإِضَافِيِّ عَلَى تَحَقُّقِ الطَّرْفَيْنِ.

عَلَى أَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّ الْمَحْمُولَ هُنَا هُوَ لَفْظُ (مِثْل) فَقَطْ، بَلِ الْمَحْمُولُ مُجْمَعٌ مِثْلِ مِثْلِهِ^(٣)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (أ) مَسَاوٍ لـ(ب)، وَالْمَحْمُولُ فِي هَذِهِ مُجْمَعٌ «مَسَاوٍ لـ(ب)» لَا «مَسَاوٍ» وَحْدَهُ، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِي فِي «شَرْحِ الْإِشَارَاتِ»^(٤) فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ.

قَالَ فِي النَّهْجِ الثَّامِنِ: قَوْلُنَا: (أ) مَسَاوٍ لـ(ب)، وَ(ب) مَسَاوٍ لـ(ج)، فَ(أ) مَسَاوٍ لـ(ج)، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ [وَهُوَ] عَسَرَ الْإِنْحِلَالِ إِلَى الْحُدُودِ الْمُرْتَبَةِ فِي

(١) فِي (ش): «مَحْمُولٌ».

(٢) فِي (ن): «كَمَا».

(٣) فِي (ن): «مِثْلٌ لِمِثْلِهِ».

(٤) كِتَابُ «الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ فِي الْمَنْطِقِ وَالْحِكْمَةِ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الشَّهِيرِ بِابْنِ

سَيْنَا، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٤٢٨هـ)، وَهُوَ كِتَابٌ صَغِيرٌ الْحَجْمِ، كَثِيرُ الْعِلْمِ، مُسْتَصْعَبٌ عَلَى الْفَهْمِ.

وَلَهُ شُرُوحٌ، مِنْهَا: شَرْحُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الرَّازِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٦٠٦هـ) طَعَنَ فِيهِ

بِنَقْضٍ أَوْ مَعَارِضَةٍ، وَبَالِغٌ فِي الرَّدِّ عَلَى صَاحِبِهِ، وَلِذَلِكَ سَمِيَ بَعْضُ الظُّرَفَاءِ شَرْحَهُ: جَرَحًا.

وَمِنْ شُرُوحِهِ: شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ نَصِيرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٦٧٩هـ)

أَشَارَ فِيهِ إِلَى أَجُوبَةٍ بَعْضُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ (يَعْنِي الرَّازِي)، وَسَمَاهُ بِ«حُلِّ مُشْكَلَاتِ

الْإِشَارَاتِ» وَفَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ سَنَةَ (٦٤٤) وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّقْلِ هُنَا.

وَلِلْمُحَقِّقِ قُطْبِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الرَّازِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالتَّحْتَانِيِّ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٧٦٦هـ)

كِتَابُ: «الْمَحَاكِمَةُ» بَيْنَ الشَّارِحِينَ الْفَاضِلِينَ الْمَذْكُورِينَ. انْظُرْ: «كَشَفُ الظُّنُونِ» (١/ ٨١).

القياسِ المنتجِ لهذه النتيجة؛ لأن الجزء من محمول الصغرى جعل موضوعاً في الكبرى.. إلخ.

ثم قال: إن قولنا: (أ) مساوٍ لـ (ب)، قضيةٌ موضوعُها أو محمولُها مساوٍ لـ (ب)، ولمّا كان مساوٍ لـ (ج) محمولاً على (ب).. إلخ.

وقال بعده: الباء الذي هو جزءٌ من أحد حدود القياس^(١).

وقال في النهج السابع: (ب) الذي هو جزء من أحد حدّي القضية^(٢). إلى غير ذلك.

وكذلك المحمولُ في نحو قولنا: الدّر في الحُقّة، والحُقّة في البيت، مجموعُ الظرفِ المستقرّ السادّ مسدّد عامله، لا المجرورُ وحده كما ظنّه بعضهم.

وظنّ من ذلك أن نحو قولنا: لا شيء من الحائط في الوجد، يتنهض نقضاً على انعكاس^(٣) السالبة الكلية كنفسها، إذ لا تنعكس إلى قولنا: لا شيء من الوجد في الحائط، وذلك لأن المحمول هو حاصل في الوجد، لا الوجد فقط، فهي تنعكس إلى قولنا: لا شيء مما في الوجد بحائط، وهو صحيح.

وللتنبية على ذلك قال في «الإشراف»^(٤) في رسم العكس المستوي: هو جعلُ الموضوع بكليّته محمولاً، والمحمول بكليّته موضوعاً.. إلى آخره.

(١) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٤٤٤ - ٤٤٧)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٧٩).

(٣) «انعكاس» من (ن).

(٤) في (ن): «الإشراق»، ولم أعرفه.

وقال: قولك: لا شيء من السرير على الملك، لا ينبغي أن تعكسه دون القول بالكليّة، فلا تقول: لا شيء من الملك على السرير، بل: لا شيء مما على الملك سرير^(١)، فلفظ (على) لا بد من نقلها إذ هي جزء من المحمول ها هنا. انتهى.

ولأجل الاحتراز عن نحو الأمثلة المذكورة زاد الإمام في شرحه لـ «الإشارات»^(٢) قيّد: بكليّته.

ولأجل أن التحقيق أن المحمول هو مجموع الظرف المستقرّ قال المحقق في شرحه لـ «الإشارات» في رسم العكس المستوي: والقيّد الذي زاد فيه الفاضل الشارح - وهو قوله: أن يجعل المحمول بكليّته.. إلى آخره - لا حاجة إليه، فإن بعض المحمول لا يكون محمولاً وبعض الموضوع لا يكون موضوعاً، واشتباه المحمول بجزئه^(٣) في المثال المشهور، وهو قولنا: لا شيء من الحائط في الودد، وما يجري مجراه، لا يقع لمن له فطنة^(٤).

هذا، ومن هنا يظهر أن ما وقع في بعض العبارات - من أن قياس المساواة ما وقع متعلّق محمول صغراه موضوع الكبرى - تسامح نظراً إلى اللفظ، حيث إنّ نحو مساوٍ و^(٥) هو الجزاء مجاوز^(٦) من قبل التسمية الجزء باسم الكلّ.

(١) في (ش): «سرير».

(٢) تقدم التعريف به قريباً.

(٣) في (ن): «واشتباه المحمول بجزئيه»، وفي (ش): «والتشبيه المحمول بجزئيه». والمثبت من مطبوع «شرح الإشارات» للطوسي.

(٤) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٢١).

(٥) الواو من (ن).

(٦) في (ش): «ومجاز».

فَتَلَخَّصَ: أن الآية دالة على أنه تعالى لا مثل له على الوجهين: جَعَلَ الكاف زائدةً، وجَعَلَهَا غير زائدةٍ، وبالله التوفيق.

قال المؤلف أبقاه الله في عافية شاملةٍ بِمَنِّهِ وكرمه آمين:

وكان الفراغُ من نسخِ هذه النسخةِ العظيمةِ يومَ الجمعةِ آخرَ جمادى الثاني الذي هو من شهور سنة أربعةٍ وتسعين وألفٍ، على يد ناسخِها أفقرِ العبادِ إلى الله تعالى المتعال أبو^(١) بكرٍ ابنِ المرحوم الحاج إبراهيم العتال، غفر الله له وللمسلمين آمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(٢).

(١) قوله: «أبو» كذا وقع بالرفع، وهو جائز على حمله على الحكاية، والعجادة: (أبي).

(٢) من قوله: «قال المؤلف أبقاه الله..» إلى هنا جاء بدلاً منه في نهاية النسخة (ن): «قال شيخنا المؤلف

قدس الله سره العزيز وجعله في أعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين آمين: بيض

وحرر يوم (١٣) ربيع الأول سنة (١٠٩٢). انتهى».

مَسَلَكُ الْأَعْتِدَالِ إِلَى فَهْمِ آيَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ

تأليف العلامة
المجلد الثاني الكوراني

نُطِعَ مَحَقَّقًا عَلَى نَسَخَتَيْنِ مُطَبَّعَتَيْنِ

تَحْقِيقِي وَتَصْلِيحِي
د. علي محمد زبونو

دار اللباب

[illegible][illegible]

مکتبہ شہید علی باشا (ش)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمته التحفنيق

الحمدُ لله الهادي إلى «مسلك الاعتدال» مَنْ أَسْعَدَ مِنَ الْعِبَادِ، الْمُؤَفَّقِ «إلى فهم» القرآن مَنْ أَسْلَكَهُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ كَانَ مُصَدِّقَ «آية خلق الأعمال» عَلَى السَّادَاتِ، بِتَسْلِيمِهِ لِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ أَخْذِهِ بِالْأَسْبَابِ دُونَ اتِّكَالٍ عَلَيْهَا وَلَا اعْتِمَادٍ.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة مما خطّه بنانُ العلامة الكبير بُرهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي عمّه الله بِمَغْفَرَتِهِ، وبَوَّاه الكرامة في مُسْتَقَرِّ رَحْمَتِهِ.

يدلُّ عنوانها على مضمونها، ويُوحي اسمُها بمكنونها، يردُّ فيها على كلام الإمام الزمخشريّ المعتزليّ في «الكشاف» في أثناء تفسيره قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، مُتَّصِرًا فِيهَا لِقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ فِي إِبْثَاتِ الْكَسْبِ لِلْعَبْدِ بِإِذْنِ اللَّهِ، بَرغم أَنَّهُ يَتَبَنَّى فِيهَا قَوْلًا غَيْرَ مُعْتَمَدٍ فِي الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيّ يُجْزِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَبْدِ قُدْرَةٌ مُؤَثَّرَةٌ لَكِنْ بِإِذْنِ اللَّهِ لَا بِالِاسْتِقْلَالِ؛ حَيْثُ يَرَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ - مَعَ هَذَا الْقَوْلِ - إِلَى تَخْصِيصِ الْعُمُومَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، مَعَ إِبْثَاتِ الْكَسْبِ بِالتَّأْثِيرِ.

وبعد تمهيد مطوّلٍ أوردَ المؤلفُ فيه ستَّ تنبيهاتٍ تؤصّلُ لما أتى به في وُضُلٍ في سردِ كلامِ الزمخشري والرّدّ عليه تفصيلاً، وفي تكملةٍ في نسبة الأفعال، ثم بتتمةٍ في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلح، ختمَ - رحمه الله - بتبصرةٍ حولَ نفْيِ تعليلِ أفعالِ الله بالأغراضِ.

وقد جاد الله اللطيف، على العبدِ الضعيف، بتحقيقِ هذه الرّسالة عن نُسخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ، إحداهُما قيّمةٌ بكتبِ المصنّفِ على طُرَّتِها نِسْبَتُها إليه بخطّه، ثم تلا النّسبةَ بإجازةٍ منه لمالكِ النسخة - الذي أحسبُ أنه هو ناسخُها - بروايتها والإفادة بها، وهي من محفوظات مكتبة فاضل باشا باسطنبول تحت رقم (٨٢٠) ورمزها (ف)، والنسخة الثانية: من محفوظات مكتبة شهيد علي باشا في المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٢٧٢٢) ورمزها (ش).

والحمد لله رب العالمين

المحقق

[خُطْبَةُ الرِّسَالَةِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ إِيَّاهُ نَسْتَعِينُ

وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم

الحمدُ لله الذي هَدَى إلى تَوْحِيدِ الأفعالِ في عَيْنِ إثباتِ الكَسْبِ للعبدِ بإذنِ الله العزيزِ الحكيمِ، وأنزل: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] و﴿أَنَّ أَلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] هَدَى وشفاءً للمؤمنِ ذي القلبِ السليمِ، وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ المبعوثِ بـ«لا إله إلا الله»، الدالُّ على توحيدِ الذاتِ والصفاتِ والأفعالِ، وعلى آله وأصحابِهِ الهداةِ المهتدينِ صلاةً وسلاماً فأفضي البركاتِ عددِ خلقِ الله بدوامِ الله المنعمِ المتعالِ.

أما بعد:

فهذا - بتوفيقِ الله - «مسلكُ الاعتدالِ إلى فهمِ آيةِ خلقِ الأعمالِ»، ينكشفُ فيه - إن شاء الله - إثباتُ الكَسْبِ للعبدِ بإذنِ الله في عَيْنِ توحيدِ الأفعالِ، ويظهر منه اختلالُ ما جرى عليه صاحبُ «الكشاف» بناءً على قواعدِ الاعتزال^(١)؛ لما يتَّضحُ أن الله قد أتى ﴿بُنَيْتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٢)، وبَيَّنَ لهم

(١) وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ كما سيأتي في الوصل بعد

التمهيد المتضمن ستَّ تنبيهاتٍ.

(٢) ضمَّن المؤلفُ من الآية ٢٦ من سورة النحل.

لو سمعوا أن أعمالهم لا تصدر عنهم إلا بإذن الله فلا يستقلُّون بها عن طوقهم، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا﴾^(١) بتقدير العزيز العليم، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٢).

(١) ضمَّن المؤلف من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٢) ضمن المؤلف من الآية ٢١٣ من سورة البقرة.

تمهيد

فيه تنبيهات

الأول:

لا ريبَ أن الرُّسل - صلواتُ الله عليهم وسلامه - قد أجمعوا على الدَّعوة إلى كلمة «لا إله إلا الله»، وهي بمنطوقها دالَّةٌ على توحيد الألوهية، أي: على قَصْرِ الألوهية على الله تعالى قَصْرًا حَقِيقِيًّا ضَروريًّا لغَةً، وقد بيَّنا ذلك مُستوفىً في «إنباء»^(١) الأنباء.

ومُقْتَضَى هذا القَصْرِ: أن الله هو الذي يَسْتَحِقُّ أن يعْبُدَه كُلُّ مخلوق، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الله هو النافع الضارُّ على الإطلاق؛ لأنَّ العبادة هي الطاعة والانقياد والخضوع، ومَنْ لا يملك نفعاً ولا ضرراً - بالنسبة إلى بعض المخلوقين - لا يَسْتَحِقُّ أن يعْبُدَه ذلك البعضُ ويطيعه وينقادَ له ويخضع، وهو ظاهر.

لكن الذي اقتضاه قَصْرُ الألوهية على الله قَصْرًا حَقِيقِيًّا هو أن الله هو الذي يَسْتَحِقُّ أن يعْبُدَه كُلُّ مخلوق، فهو النافع الضارُّ على الإطلاق، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان قادراً على كُلِّ شيءٍ، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كانت قُدْرَتُهُ ذاتيةً له، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان واجبَ الوجود لذاته، ولا يَتَضَحُّ ذلك إلا إذا كان عينَ الوجود

(١) في (ش): «إنباء».

المَحْضُ^(١)؛ كما هو مذهب الشيخ الأشعريِّ والمُحَقِّقِينَ، وقد أَوْضَحْنَا ذلك في «قصد السبيل» وغيره.

فظهر أن قَصَرَ الألوهية على الله تعالى يَسْتَلْزِمُ قَصَرَ النفع والضَّرَّ عليه، وهو يَسْتَلْزِمُ قَصَرَ القادرية على كُلِّ شيءٍ عليه، وهو يَسْتَلْزِمُ قَصَرَ القادرية بالذات عليه، وهو يَسْتَلْزِمُ قَصَرَ وُجُوب الوجود لذاته عليه.

فلا موجود بالذات إلا الله، فلا قادر بالذات إلا الله، فلا قادر على كُلِّ شيءٍ إلا الله، فلا نافع ولا ضارَّ - على الإطلاق - إلا الله، فلا إله إلا الله.

الثاني:

إذا تبيَّن أنه لا موجود بالذات إلا الله، فلا وجود لغيره إلا به، فما سواه مُفْتَقِرٌ إليه في وجوده وكمالاته التابعة لوجوده، فكما أنه لا وجود للممكن إلا بالله، فكذلك لا كمال وجوديًّا^(٢) له إلا بالله، ومن كمالات العبد القدرة، فلا قدرة له إلا بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وفي الحديث المتواتر - كما قال السيوطي -: «لا حول ولا قُوَّةَ إلا بالله»^(٣).

(١) ليس المقصود - كما قد يُتَوَهَّم - أن ذات الله تعالى هي عينُ ذوات الموجودات التي هي مخلوقاته، بل المقصود - وسببُه كلام المؤلف القادم - أنه تعالى هو عينُ معنى «الوجود» ومحضه، أي: أنه لا وجود حقيقياً على الاستقلال لغيره سبحانه، وأنَّ كُلَّ موجود سواه إنما هو موجودٌ بخلق الله له، وإبقائه له، وإلا لهلكَ وعدمَ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمِيتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ عِبَادِهِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «لا كمال وجود»، وليس فيها قوله قبله: «فكذلك».

(٣) يُنظر: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» الحديث (٥٥) (ص: ١٥٢)، وذكر مخارجه.

ومن المعلوم - عند الالتفات^(١) - أن كلَّ وصفٍ حاصلٍ لشيءٍ بغيره فهو - في الحقيقة - لذلك الغير لا للشيء.

فلا قدرة حقيقة إلا لله، فما حصل لغيره منها فهو من أشعة أنوار القدرة الإلهية، تعددت وتعيّنت - بحسب المظاهر - على وجه مقدسٍ عند الراسخين في العلم - من طريق الوهب - عن جميع الشُّبُهات التي تطرؤ على أهل الأفكار الذين لا ذوق لهم في طريق الله، فلا يستلزم تجسّماً^(٢) ولا تشبيهاً ولا تكييفاً، ولا حلولاً ولا اتّحاداً ولا تجزئة، ولا قياماً للحوادث بالقديم ولا بالعكس، ولا ما يُشاكل ذلك من شُبُهات أهل الأوهام!

يُوضحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القوة الظاهرة في مظاهر الأقوياء المتعددة - بحسبهم - لله جميعاً حقيقةً، لا لهم حقيقةً؛ لأنها إنما حصلت لهم بالله لا بالذات، وما هو بالله فهو الله؛ كما تبين.

وهذه الآية^(٣) مع قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ من أوضح الدلائل على توحيد الصفات لكل ذكيٍّ مُنصف!

الثالث:

إذا تبين لك توحيد الصفات علمت أن تأثير قدرة العبد - بإذن الله - لا يُنافي قَصْر الخالقِية لكل شيءٍ على الله، ولا قَصْر القادرِية على كل شيءٍ على الله؛ لأن

(١) الالتفات - هنا - بمعنى توجه النظر العقلي إلى حقيقة المعنى، وليس المقصود من «الالتفات» معناه البلاغي الذي هو العدول عن واحدٍ من الغيبة أو الخطاب أو التكلم إلى غيره منها. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «تجسّماً».

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

العبد لا فعل له إلا بقوة بالضرورة، ولا قوة له إلا بالله؛ عقلاً ونقلاً وكشفاً، فلا فعل له إلا بالله، وما هو بالله فهو لله؛ كما تبين! فلا فعل حقيقة إلا لله.

فمكسوبُ العبد - بتأثير قدرته بإذن الله لا بالاستقلال - عينُ المخلوق لله بالعبد، فالمخلوقُ لله بالعباد، والمكسوبُ للعبادِ بالله، متَّحدان بالذات، مُختلفان بالاعتبارات؛ لكونه صادراً من قدرة واحدة بالذات، متعددة بالاعتبارات التي هي التعيّنات الحاصلة في مظاهر العباد، من غير لزوم شيءٍ من الشُّبهات المذكورة، فاللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ على الإطلاق، مع إثبات الكسب بتأثير قدرة العبد بإذن الله لا مُستقلاً، من غير منافاة.

فلا حاجة في إثبات الكسب بالتأثير إلى تخصيصِ العموماتِ الدالة على أن الله خالقُ كلِّ شيءٍ بـ «ما عدا الأفعال الاختيارية للمُكلَّفين»؛ كما اختاره المُحقِّق ابنُ الهمام في «المسيرة»^(١).

ولا حاجة - في الجمع بين إثبات الكسب وتوحيد الأفعال - إلى تفسير الكسب بتعلُّق قدرة العبد بالفعل المُراد^(٢) مُجرّداً عن التأثير أصلاً - كما هو المشهور عن الأشاعرة - لإمكان الجمع بين القول بتأثير قدرة العبد - بإذن الله لا بالاستقلال - مع القول بتوحيد الأفعال؛ كما تبين وسيزدادُ وضوحاً بتوفيق الله المُنعم المُتعال.

إلا أن هنا نكتةً يقتضي المقامُ التنبيهَ عليها، وهو: أن الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ

(١) لا يوحى سياقُ «المسيرة في علم الكلام» لابن الهمام (ص: ٤٧) وما بعدها أن هذا اختيار ابن الهمام، بل هو يذكر أنه قول المعتزلة والفلاسفة، خصوصاً وأن المصنّف سيذكر لاحقاً أنه قول المعتزلة ومن قال بقولهم من القدرية دون أن يذكر أنه اختيار ابن الهمام، والله أعلم.

(٢) أي: المراد للعبد.

كيف يشاء؛ أي: بلا واسطة، أو بواسطة مع غناه بالذات عنها، ولا محذور في ذلك^(١) وإن تَوَهَّم ذلك من تَوَهَّم؛ وذلك لأن قولهم^(٢): «إن الله يفعل عند الأشياء لا بها» إن أُريد به: أن فعل الله لا يتوقف على الأسباب، بل هو غني عنها، قادر على الإيجاد بلا مدخلية توسطها؛ بدليل أن أول مخلوق خلقه الله لم يكن بواسطة مظهر عبدي، وإلا لتسلسل المظاهر! ولكن الله العليم الجواد الحكيم - مع كونه غنياً عنها - يفعل بها لحكمة اقتضى جوده ورحمته مراعاة تلك الحكمة، لا للإفتقار إليها، فهي أسباب عادية؛ أي: إن الله جرت عادته بإيجاد الأشياء بها لحكمة مع غناه عنها، فهو في معنى الفعل عندها لا بها؛ كان^(٣) قولاً صحيحاً، ولا ينافي ما ذكرناه.

وإن أُريد به^(٤): أنه لا يصح أن يفعل الحق - سبحانه - بتوسط الأسباب أصلاً ولا لمقتضى الحكمة مع غناه عنها^(٥)؛ فهو قول لا يقوم عليه دليل تام.

وقولهم: «يلزم الاستكمال بالغير» شبهة تنكشف بأن الإيجاد بالأسباب إنما يستلزم الافتقار المُنافي للغنى المُستلزم للاستكمال إذا توقف الفعل على تلك الأسباب حقيقة لا عادة لحكمة، لكنها^(٦) عادية لحكمة كما تبين، فلا افتقار، فلا استكمال بالغير، وبالله التوفيق.

فاتضح عند الإمعان والإنصاف أن الأفعال الاختيارية للعباد في عين كونها

(١) أي: في القول بأنه تعالى يخلق بواسطة مع غناه بالذات عن هذه الواسطة.

(٢) يعني: الأشاعرة.

(٣) جواب الشرط الواقع في قوله: «إن أُريد به أن فعل الله».

(٤) يعني: قول الأشاعرة: «إن الله يفعل عند الأشياء لا بها».

(٥) أي: عن الأسباب.

(٦) أي: تلك الأسباب.

مكسوبةً لهم بتأثير قدرتهم بإذن الله، مخلوقة^(١) لله تعالى بواسطة مظاهرهم.

فالمكسوب هو المخلوق، لكن بنسبتين مختلفتين؛ فإن الله خالقهم^(٢) وخالق أعمالهم بهم، مع غناه الذاتي عنهم، وإحاطة علمه بتفاصيل تلك الأعمال ومبادئها. والعباد كاسبون لأعمالهم بالله^(٣)، مع فقرهم الذاتي إليه، وعدم استقلالهم بها، وعدم علمهم بتفاصيل شيء منها، إلا ما شاء الله منها.

وقد دلّ شواهد الشرع المعصوم على تحقيق الاعتبارين، أي: أن الله يفعل بالأسباب - أي: بتوسط مظاهر العباد - كما يفعل عندها، وكما يفعل بلا سبب، وأن العباد يعملون بالله ما شاء الله أن يعملوه بإذنه.

أما ما يدل على أن الله يفعل بالأشياء مع غناه عنها:

فقوله تعالى: ﴿فَتَلَوْتَهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، ولا شك أن الذي إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: «كن» فيكون لا يعذب بأيديهم إلا لحكمة، لا للحاجة إليهم.

وقوله ﷺ لما أسمعته بمكة نفر من مشركي قريش بعض ما يكره خطاباً لأصحابه رضوان الله عليهم: «أبشروا؛ فإن الله مظهر دينه...»، إلى أن قال: «إن هؤلاء الذين ترون ممن يذبح الله بأيديكم عاجلاً»، قال الراوي: فوالله لقد رأيتهم ذبحهم الله بأيدينا. أخرجه أبو نعيم من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه^(٤).

(١) خبر «أن الأفعال الاختيارية».

(٢) هذه هي النسبة الأولى.

(٣) هذه هي النسبة الثانية.

(٤) الراوي القائل: «فوالله لقد رأيتهم...» إلخ هو عثمان رضي الله عنه. ولم أهد إلى هذا في أي كُتُب =

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] و[الحج: ٤٠] ^(١).

وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه: فأما رسول الله ﷺ فَمَنَعَهُ اللهُ بَعْمَهُ أَبِي طالب، وأما أبو بكر فَمَنَعَهُ اللهُ بِقَوْمِهِ ^(٢).

وقول ابن عباس لعمر بن الخطاب: أليس قد دعا رسول الله ﷺ أن يُعزَّ بك الدِّين؟

وقوله لعمر أيضاً: مَصَّرَ اللهُ بك الأَمْصارَ، وَجَبَا بك الأَمْوالَ، وَنَفَى بك العدو. كذا في «فتح الباري» ^(٣).

وقول حاطب: أردتُ أن تكون لي عند القوم يدٌ يدفعُ اللهُ بها عن أهلي

= الحافظ أبي نعيم - رحمه الله تعالى - هو! وروى الخبر الدارقطني في «الأفراد» مطوَّلاً، ومن طريقه الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١٤ - ١٥).

عزاه لأبي نعيم السيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢٤١ / ١)، ولعله في القسم غير المطبوع من «دلائل النبوة» له، وهو خبر طويل رواه أيضاً الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١٤ - ١٥)، والضياء في «المختارة» (٣٨٢) وقال: قال الدَّارِقُطْنِيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عروة بن الزبير عن عمرو بن عثمان بن عفَّان عن أبيه تفرَّد به عبد الله بن عروة عن أبيه ولم يروه عنه غيرُ ابنه سلمة تفرَّد به عنه ابنه عبد الله. والقائل: «فوالله لقد رأيتهم...» إلخ هو عثمان رضي الله عنه.

(١) في (ش): «ولولا دفاع». وهي قراءة متواترة، قرأ بها في البقرة والحج نافع وأبو جعفر المدنيان، ويعقوبُ البصري. يُنظر: «النشر في القراءات العشر» (٢ / ٢٣٠).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٥٠).

(٣) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧ / ٦٥).

وقد رواه مُطَوَّلًا الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٧٩) عن عبد الله بن عمر، وحسن الهيثمي إسناده في «المجمع» (٩ / ٧٦).

ومالي، وليس من أصحابك هناك إلا وله من يدفع الله به عن أهله وماله^(١).
وظاهر حديث الطبراني عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «إن الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مئة ألف بيت من جيرانه البلاء»^(٢).

وقوله ﷺ في «الصحيح»: «أنا الماحي، يمحو الله بي الكفر»^(٣).

وقوله: «يا معشر الأنصار، ألم أجدكم ضاللاً فهداكم الله بي، وكنتم متفرقين فأنفكم الله بي، وعالة فأغناكم الله بي؟»^(٤).

وحديث ابن عباس عند البخاري وغيره في قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، قال: «علينا أن نبينه بلسانك». قال الحافظ ابن حجر: وفي رواية إسرائيل: «على لسانك». انتهى^(٥).

وقوله ﷺ: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم»^(٦).

(١) «صحيح البخاري» (٣٩٨٣) عن علي في خبر حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنهما.

رواه البخاري (٣٩٨٣) من حديث علي....

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٩٤٠) و«الأوسط» (٤٠٨٠)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٦٤): فيه يحيى بن سعيد العطار، وهو ضعيف.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٥٣٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٤) «صحيح البخاري» (٤٣٣٠)، و«صحيح مسلم» (١٠٦١) عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه.

(٥) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨ / ٦٨٣). والحديث في «صحيح البخاري» (٤٩٢٩)، و«صحيح مسلم» (٤٨٨)، ورواية إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي - في «صحيح البخاري» (٤٩٢٨).

(٦) «صحيح البخاري» (٣٠٠٩)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٦)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

وحديث البزار بسندٍ حسنٍ عن جابرٍ رفعه: «أكثرُ مَنْ يموتُ بعدَ قضاءِ الله وقدره بالنَّفْسِ»، قال الراوي: يعني: بالعين. كذا في «فتح الباري»^(١).

وفي «صحيح مسلم» من حديث ابن عبَّاسٍ رفعه: «العين حقٌّ، ولو كان شيءٌ سابقَ القَدَرِ سَبَقَتْهُ العين» الحديث^(٢)، لكن لا شيءٌ يسبق القَدَر؛ لأن كلَّ شيءٍ خلقه الله بقَدَر، فلا تُؤثِّرُ العينُ إلا بالإذن، وهو المطلوب.

إلى غير ذلك^(٣).

وأما ما يَدُلُّ على الاعتبار الثاني - أي: أن العبادَ يفعلون بالله ما شاء الله أن يفعلوه، لا على الإطلاق - فنحو قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مِنْ أَنْفُسِنَا مَا لَا نَمْلِكُهُ إِلَّا بِكَ، فَأَعْطِنَا مِنْهَا مَا يُرْضِيكَ عَنَّا»^(٤).

(١) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠ / ٢٠٠). والحديث في «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيتمي (٣٠٥٢)، وفي «مجمع الزوائد» له (٥ / ١٠٦) بلفظ: «بالأنفس». وفيهما أن المفسر هو البزار نفسه.

(٢) «صحيح مسلم» (٢١٨٨).

(٣) أي: من الأدلة والشواهد.

(٤) ذكر الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» بهامشه (٢ / ٣٦٩) أنه روى هذا الحديث المستغفري في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.

قلت: أخرجهم تمام الرازي في «فوائده» (١٤٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦ / ٣٢١) كلاهما من طريق محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دلهات بن جبير به. ودلهات ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢٨) عن الأزدي.

ورواه ابن عساكر ثانيةً (٥٥ / ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي الدنيا أسنده عن محمد بن كعب: أنه كان يقوله، وهو في «محاسبة النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقائل في مطبوعه: محمد بن كثير. والله أعلم.

وَمَفَادُ الاستثناء: أن العبد يملك ما سُئِلَ منه من التكاليف بالله، ولا يكون ذلك إلا بتأثير قدرته فيها بإذن الله.

وقوله تعالى^(١): ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ومن المعلوم: أن إتيان المأمورات واجتناب المنهيات من النفع، وأن إتيان المنهيات وترك المأمورات من الضر، فإذا ملك شيئاً من ذلك بمشيئة الله؛ كان لقدرة تأثير^(٢) فيه بإذن الله، لا مستقلاً.

وقوله تعالى في الحديث القدسي الصحيح: «يا داود، إن ذلك لم يكن إلا بي، ولولا عَوْنِي مَا قَوَّيْتُ عَلَيْهِ»^(٣).

وحديث الطبراني في «الأوسط» عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مرفوعاً حكايةً عن موسى خطاباً مع الخضر - عليهما السلام -: «الحمد لله رب العالمين الذي لا أحصي نعمه، ولا أقدر على شكره إلا بمَعُونَتِهِ» الحديث بطوله^(٤).

(١) معطوفٌ على «قوله» في قوله: «فنحو قوله ﷺ».

(٢) في النسختين: «تأثيراً»، والصواب ما أثبت.

(٣) رواه الحاكم وصححه في «المستدرک على الصحيحين» (٣٦٢٠) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) كرر في (ف) كلمة «الحديث» مرتين.

وقد روى هذا الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٩٠٨)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٣١): فيه زكريا بن يحيى الوَقَار، قال ابن عدي: كان يَضَعُ الحديث. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٣٣): وقد ضعفه غير واحد، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر أنه أخطأ في وصله، والصواب فيه: عن سفيان الثوري: أن رسولَ الله ﷺ قال، وبقيّة رجاله وثقوا. اهـ. ويُنظر: «الثقات» لابن حبان (٨ / ٢٥٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٤ / ١٧٤).

وقول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -: مالي به من طاقة ولا يد إلا بتقوية الله^(١).
وقول علي - رضي الله عنه - للقائل بالاستطاعة: قل: أملكها بالله الذي إن شاء
ملكها^(٢).

وقول أسعد بن زرارة في بيعة العقبة: فإن نفى فبالله نفى، ونحن به أسعد، وإن
نغدر فبالله نغدر، ونحن به أشقى^(٣).

إلى غير ذلك مما أوردناه في «المثمة» و«الإلماع» وغيرهما.

الرابع:

من المعلوم المقطوع به: أن الله العزيز الحكيم أرسل الرُّسل وأنزل الكتب، فأمر
ونهى، ووعد وأوعد، وبشر وأنذر، ورغب وحذر، وأسند إلى العباد أفعالاً، وبيد
من الحكيم أن يأمر من لا يقدر على الامتثال، وينهى من لا يقدر على الاجتناب،
ويُرغبه فيما لا يمكنه تحصيله، ويحذره عما لا يمكنه الاجتناب عنه، ويُسند أفعالاً
إلى من لا مدخل له في الفعل^(٤) أصلاً؛ فإن الحكمة لا تقتضيه!

فلا بد - بمقتضى الحكمة - أن يكون ثمة أمرٌ به صحَّ في الحكمة أمرُ المكلف
ونهيهِ، وإسنادُ الأعمال إليه فعلاً وتركاً، وما يترتبُ على ذلك من المدح والذم،
والثواب والعقاب.

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٤٤٢٢) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وصحَّحه على شرط
الشيخين.

(٢) رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١ / ٤١٦ - ٤١٧) عن الإمام بإسناده إلى علي رضي الله عنه.

(٣) رواه في ترجمة أسعد بن زرارة - رضي الله عنه - أبو نعيم الأصبهاني في «معرفه الصحابة» (٩٢٧)
عن الزهري.

(٤) في (ف): «العقل».

فاختلف الناس في وجه ذلك! فمنهم مَنْ قال: العبد مُسْتَقِلٌّ بإيجاد أفعاله؛ لئلاَّ يَبْطُلَ التكليفُ والتأديب، ويرتفعَ المدحُ والذَّمُّ والثوابُ والعقاب، ولا يبقى للبعثة فائدة، وخصَّصوا العمومات الدالَّة على أن الله خالقُ كُلِّ شيءٍ، وأن الله على كُلِّ شيءٍ قدير؛ بما سوى أفعال العباد الاختيارية، وهم المُعْتَزِلَةُ وَمَنْ قال بقولهم من القَدَرِيَّة.

ومنهم مَنْ خَرَجَ عن مُقْتَضَى الحِكْمَةِ بالكُلِّيَّة، فأجرى العمومات على ظاهرها، ونفى عن العباد الخلقَ والكسبَ بالكُلِّيَّة، وهم الجَبَرِيَّة الخالصة.

ومنهم مَنْ أجرى العمومات على ظاهرها، وأثبتَ للعباد كَسْباً فَسَّرَهُ بتعلُّق القدرة الحادثة بالفعل المُراد مِنْ غير تأثير، وهم جُمهُورُ الأشاعرة في المشهور عنهم.

ومنهم مَنْ قال غيرَ ذلك مما هو مبسوطٌ في محلِّه.

والذي نقوله هنا: إن القولَ باستقلال العبد بإيجاد أفعاله باطل؛ إذ لا تأثير إلا بقوة، ولا قوَّة إلا بالله، فلا تأثير إلا بالله.

ثم لا تأثير لقوَّتِهِمْ إلا أن يشاؤوا، ولا يشاؤون إلا أن يشاء الله، فلا تأثير لقوَّتِهِمْ إلا أن يشاء الله، وكلُّ ما كان كذلك فلا استقلال قطعاً.

والجبرُ المَحْضُ باطلٌ بالضرورة؛ لحصول الفَرْقِ الضَّروريِّ بين حَرَكَتَيْ الصاعدِ والساقطِ عن علوِّ.

فالحقُّ هو الوسطُ الذي هو أمرٌ بين أمرين، المُعَبَّرُ عنه بـ«الكسب»، لكن تفسيره بـ«تعلُّقُ قُدرة العبد بالفعل من غير تأثير لها فيه أصلاً» لا يحصلُ به توسُّطُ شأن؛ إذ لا يتميَّز عن الجبر تميُّزاً يكشفُ الغمَّة عن طالبِ تحقيقِ هذه المسألة

المهمة، وكذلك التفاسير التي ذكرها العلامة التفتازاني في «شرح المقاصد»^(١)!.
وأما القول بأن الوسط هو: أن يكون للعبد قدرة مؤثرة، لكن بإذن الله لا بالاستقلال؛ لكونه لا قوة له إلا بالله لا بذاته، وما هو بالله فهو الله، ففعله الله في عين إثبات تأثير قدرته بإذن الله، فهو توسط حسن متميز عن الطرفين تميزاً واضحاً يكشف الحيرة؛ لأنه لا حاجة معه إلى تخصيص العمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير؛ بناءً على توحيد الصفات المزيل لشبهة لزوم بطلان التكليف والتأديب، وارتفاع المدح والذم والثواب والعقاب، وانتفاء فائدة البعثة، والجمع بين توحيد الأفعال.

وإثبات الكسب بالتأثير بالإذن هو الغاية القصوى في التوحيد عند الإمعان، والله المستعان.

ومنه يتضح الجمع بين قول الشيخ الأشعري في «كتاب الإبانة» - الذي هو آخر مصنفاته والمعوّل عليه من بين كتبه - وهو أنه قال ما نصّه: «وأنّه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقة لله مقدّرة. انتهى»^(٢).

وقال قبل ذلك عن المعتزلة وأهل القدر: وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم؛ ردّاً لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وانحرافاً عن القرآن وعما أجمع المسلمون عليه، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل. إلى هنا كلامه بلفظه^(٣).

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤ / ٢٢٤ - ٢٢٦).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢٣).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ - ١٧) باختلاف في بعض الألفاظ.

وظاهرٌ - بأدنى التيفات - أنه إنما أنكر عليهم زعم الاستقلال بملكهم الضر والنفع لأنفسهم، والانفراد بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، المستلزم للغنى عن الله، القائم على بطلانه دليل العقل والنقل والكشف.

وإنكار الاستقلال لا يُنافي أصل التأثير بالإذن، وقد تبين أن التأثير بالإذن لا يُحوِّج^(١) إلى تخصيص العمومات، فلا منافاة بين هذا القول الدال بمفهومه على أصل التأثير، وبين قوله: لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقة لله مُقدَّرة^(٢)؛ لأن الفعل واحد بالذات مختلف بالاعتبار؛ إذ مصدره القدرة الواحدة بالذات المختلفة بالاعتبارات.

ويزيده وضوحاً قوله في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعل الله، ولا يستغني عن الله. انتهى بلفظه^(٣).

فإنه يدل على أن العبد يستطيع أن يفعل شيئاً بالله وقت فعل الله إياه؛ فإن قوله: «لا يستغني عن الله» يدل على أنه لا فتقاره إلى الله في قدرته - كأصل وجوده وبقية كمالاته - إنما يفعل بالله، لا بنفسه مُستقلاً، فلا يتأتى له الفعل قبل فعل الله، بل حين فعل الله إياه بعين ذلك الفعل؛ فإنَّ الفعل - كما مر - واحد بالذات، مختلف بالاعتبار، ومنه يظهر معنى قوله: إن القدرة مع الفعل^(٤).

ومن المعلوم أن استطاعة العبد للفعل حين فعل الله إياه: إيقاعه بالله حين

(١) في (ش): «يخرج».

(٢) القول لأبي الحسن الأشعري.

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣) بنحوه.

(٤) القائل هو عضد الدين الإيجي. يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٦ / ٩٤).

إيقاع الله إياه بالعبد، وإيقاع الله بالعبد بالتأثير بلا خلاف، فإيقاع العبد أيضاً بالتأثير؛ لأن التأثير واحد بالذات، مختلف بالاعتبار؛ لأن القدرة كذلك كما مرّ، وكلما كان كذلك كان قائلاً بتأثير قدرة العبد بإذن الله.

فتلخص أن حقيقة الكسب عند الأشعريّ - أخذاً من كلامه في «الإبانة» الذي هو المعتمد من بين كتبه وآخر مؤلفاته - هو: تحصيل العبد بقدرته المؤثرة - لا مستقلاً بل بإذن الله - ما تعلقت به مشيئته^(١) التابعة في التعلّق به لمشئته الله.

فبقيد التأثير تميّز^(٢) عن الجبر تميزاً بيناً، وبقيد الإذن وتبعيّة المشيئة لمشئته الله تميّز عن الاستقلال الذي هو قول أهل الاعتزال؛ فهو الحدّ الوسيط بين طرفي الإفراط والتفريط بواضح الاعتدال، المحقق لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، وبالله التوفيق الكبير المتعال.

الخامس:

جميع ما استدللّ به أصحابنا^(٣) على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلاً لا يلزم منه المدعى^(٤)، وإنما يلزم منه نفي الاستقلال، وذلك لأن الوجوه الخمسة المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف»^(٥) وغيرهما مفروضة في أن العبد لو كان مستقلاً بإيجاد أفعاله لكان كذا وكذا.

(١) أي: مشيئة العبد، وقوله: «ما» مفعول المصدر «تحصيل».

(٢) أي: الكسب.

(٣) يعني: الأشاعرة.

(٤) المدعى هو أن القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلاً.

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤ / ٢٢٧ - ٢٣٤)، و«شرح المواقف» للجرجاني

أما الأربعة منها فصرَّح التَّفْتَازَانِيُّ في «شرح المقاصد» بكونها مفروضةً في الاستقلال، وأما الواحد الذي تَرَكَ هو التصريحُ بفرض الاستقلالِ فيه صرَّح فيه السيد - قُدَّسَ سِرُّهُ - في «شرح المواقف» بفرض الاستقلال؛ فإن لفظَ التَّفْتَازَانِيِّ: إن العبد لو كان مُوجِداً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها، واللازمُ باطل... إلخ^(١)، ولفظُ السيد - قُدَّسَ سِرُّهُ -: لو كان العبد مُوجِداً لأفعاله بالاختيار والاستقلال لوجب أن يعلم تفاصيلها، واللازم باطل... إلخ^(٢).

فهي إن تَمَّت^(٣) لا تَتَهَضُّ حُجَّةً إِلَّا عَلَى مُدَّعِي الاستقلال!

وأما على القائل بأن العبد لا يُشَاءُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، ولا تُؤَثِّرُ قُدْرَتُهُ فيما يشاؤه إلا بإذن الله وتمكينه، ولا يعلمُ شيئاً من التفاصيل إلا ما شاء الله منها؛ فلا يلزمه شيءٌ من تلك الوجوه، ولا وجه لزوم العلم بالتفاصيل، وذلك لأنهم ذكروا في بيان المُلَازِمَةِ: أن الإتيانَ بِالْأَزِيدِ وَالْأَنْقَصِ وَالْمُخَالِفِ مُمَكِّنٌ، فلا بُدَّ لِرُجْحَانِ ذَلِكَ النِّوعِ وَذَلِكَ الْمَقْدَارِ مِنْ تَخْصُّصٍ هُوَ الْقَصْدُ إِلَيْهِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ.

والجواب: أَنَّ قَصْدَ الْعَبْدِ تَابِعٌ لِمَشِيئَةِ الْحَقِّ، فَإِذَا اتَّفَقَا فِي التَّعَلُّقِ كَانَ الْمَخْصَصُ حَقِيقَةً هُوَ مَشِيئَةُ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِعِلْمِهِ تَعَالَى، وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِالتَّفَاصِيلِ، وَعِلْمُ الْعَبْدِ لَا يُحِيطُ إِلَّا بِمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْهَا، وَلَكِنَّ الْعَبْدَ - لَكُونِهِ مُتَصَرِّفاً

(١) يُنْظَرُ: «شرح المقاصد» للتَّفْتَازَانِي (٤ / ٢٢٨).

(٢) يُنْظَرُ: «شرح المواقف» للجرجاني (٨ / ١٦٦).

(٣) يعني: الوجوه الخمسة المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف» وغيرهما المَسْوَقة لِإثبات أن القُدرة الحادثة لا تأثيرَ لها أصلاً.

بالإذن لا بالاستقلال - يقصدُ الفعلَ على الوجه الذي يأذنُ اللهُ له فيه ويُمكنه منه، والعبدُ عالمٌ به على هذا الوجه، وهو كافٍ^(١) لقصده إليه التابع لمشيئة الله التابعة للعلم المحيط، وإن لم يكن كافياً لزاعم الاستقلال لتوقف الاستقلال على العلم بالتفاصيل بلا خفاء.

هذا، وأما قولهم: لو كان فعلُ العبد بقدرته وتأثيرها، وأنه واقعٌ بقُدرة الله تعالى؛ لكونه^(٢) تعالى قادراً على جميع المُمكنات، فلو أراد الله شيئاً وأراد العبدُ ضدهَ لزم: إما وقوعهما معاً، أو عدمُهما معاً، أو كونُ أحدهما غيرِ قادرٍ على ما فرضَ قُدْرته عليه وتأثيره فيه، واللّوازمُ كُلُّها مُحالَات. انتهى^(٣).

فكذلك لا يلزمُ منه^(٤) إلّا نفيُ الاستقلال، وأما التأثيرُ بالإذن فلا! وذلك لأنَّ العبد - لعدمِ استقلاله - إذا شاءَ فعَلَ ما لم يشأِ اللهُ أن يفعلَهُ لم يَقَعْ ذلك الفعلُ، ولا يلزمُ شيءٌ من المحالات المذكورة: أما الأوَّلان فظاهر، وأما الثالث فلا! لم نفرضِ العبدَ مُستقلاًَّ وقادراً على ما لم يشأِ اللهُ وقوعه حتى يلزمَ خلافُ المفروض، بل قلنا: إنه لا تأثيرٌ لقُدْرته إلا بإذن الله وتمكينه، فما لم يأذنِ اللهُ له فيه لا يَقَعُ بلا لزومٍ مُحالٍ أصلاً، وهو ظاهرٌ عند الالتفات، وبالله التوفيق، والحمدُ لله ربَّ العالمين.

(١) يعني: علم العبد غير المحيط بالتفاصيل.

(٢) يعني: فعل العبد الواقع بقُدرة الله تعالى مع كون هذا الفعل واقعاً بقُدرة العبد وتأثيرها أيضاً.

(٣) يُنظر: «المواقف» للإيجي بشرح الجرجاني (٦/ ٨٦ - ٨٨).

(٤) أي من افتراض كون فعل العبد واقعاً بقُدرة الله تعالى مع كون هذا الفعل واقعاً بقُدرة العبد وتأثيرها أيضاً.

السادس:

قال أصحابنا: جميع ما استدلت به المُعْتَرِلة من الوجوه على مذهبهم راجع إلى أمر واحد، وهو أنه لو لا استقلال العبد بالفعل لبطل التكليف بالأوامر والنواهي، وبطل التأديب، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة! وأجابوا عن ذلك بما هو مسطور في المبسوطات.

والذي نذكره هنا بالإيجاز - على طرز جديدٍ مُوافقٍ للكتاب والسنة - هو: أننا لا نُسلم أن التكليف يتوقف على الاستقلال بإيجاد الأفعال، لم لا يجوز أن يكفي في ذلك أن يكون العبد قادراً على الفعل المُكلف به بإذن الله لا بالاستقلال؟

وهذا الجائز هو الواقع لا الاستقلال؛ كما يشهد به شواهد الكتاب والسنة:

منها: قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ ۝٥٤ فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٤ - ٥٦].

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزل القرآن تذكرةً، وكلفهم بالتذكر^(١)، وعلقه على مشيئتهم، ثم لم يتركه كذلك حتى يتوهم الاستقلال، بل قال متصلاً به: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ومنفصلاً عنه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فعلقه على مشيئته ثانياً.

وكلما كان المعلق على مشيئتهم مُعلقاً على مشيئة الحق تعالى لم يكونوا^(٢) مُستقلين به بالضرورة، مع أن أصل القدرة لا بد منه للتكليف بمقتضى الحكمة اتفاقاً.

(١) في النسختين: «بالتذكير». والتكليف إنما هو بالتذكر الذاتي لا بتذكير الغير، فتَمَعَّنْ.

(٢) جواب الشرط «كلما كان المعلق».

فظهر أن شرط التكليف إنما هو القادرية في الجملة، أي: القادرية بإذن الله، لا القادرية على وجه الاستقلال، وهو المطلوب، فإننا نسلّم أن للعبد قدرة، وأنها تؤثر، لكن بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا بالاستقلال.

والحجة على ذلك قائمة: أمّا عدم الاستقلال فلما تبين أنفاً، وأما أنها مؤثرة بالإذن فلما نبهنا عليه في التنبيهات السابقة.

وملخص ذلك: أن النصّ قد دلّ على أن العبد لا قوة له إلا بالله، وقد تبين أن ما هو بالله فهو الله حقيقةً، فقوة العبد في الحقيقة لله؛ كما يوضحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وبالاتفاق أن القوة - التي لله حقيقة - مؤثرة بمشيئة الله، وقد مرّ أن العبد - لكونه لا يشاء إلا أن يشاء الله - مشيئته تابعة لمشيئة الله.

فقوة العبد - لكونها بالله المستلزم^(١) لكونها لله - مؤثرة فيما تعلقت به مشيئته^(٢) التابعة لمشيئة الله، لا مطلقاً؛ كما يزعمه المعتزلة.

وإذا صحّ التكليف لغير المستقل المؤثر قدرته بالإذن - بشواهد الشرع المعصوم - ظهر^(٣) وجه التأديب، والمدح والذم، والثواب والعقاب؛ لترتبها على صحة التكليف بالأمر والنهي، المتوقف^(٤) على تأثير القدرة في الجملة؛ أي: بالإذن الإلهي لا بالاستقلال، وأنه مُتَحَقِّقٌ - كما تبين - ﴿لَمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفَىٰ سَمْعٌ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فظهرت فائدة البعثة أيضاً؛ لأنها تقع به الذكرى و﴿فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ

(١) أي: الكون، فقوله: «المستلزم» صفة لـ «كونها بالله».

(٢) أي: مشيئة العبد.

(٣) جواب الشرط «إذا صحّ».

(٤) صفة لـ «التكليف».

نَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿[الذاريات: ٥٥]، وتقومُ بها الحُجَّةُ على الآخرين؛ فإنها تُحرِّكُ دواعي العبدِ للفعل والترك، فيترتب عليها تعلُّقُ المشيئة والتمكين على وفقِ ما سبق به العلمُ التابعُ للمعلوم، وهو المنتهى والمَنَزَعُ للحُجَّةِ البالغة! قال الله الحكيمُ سُبحانَه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يشأ؛ إذ^(١) لم يسبق به العلمُ؛ إذ لم يتعلَّق العلمُ بالمعلوم الثابت في علم الله الأزلِّي^(٢) أزلًّا من غير حدوثٍ فيه إلا على طَبَقٍ ما هو المعلومُ عليه في نفسه، «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ» لأنه مُتَفَضِّلٌ بالإيجاد «ومن وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فلا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»^(٣)؛ لأن الله ما أبرَزَه على هذا الوجه - الذي وَجَدَ من نفسه غيرَ الخير - إلا لكونه هكذا كان في نفسه أزلًّا في علمِ الله^(٤) التابع للمعلوم، والإظهارُ لا يكون إلا على طَبَقٍ ما كان حِكْمَةً بالغة، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

(١) في (ش): «إذا».

(٢) صفةُ «علمِ الله».

(٣) كما روى النبي ﷺ عن ربِّه - تبارك وتعالى - فيما أخرجه مسلمٌ «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٤) يعني: إلا لكونِ هذا المُبرَز من غيرِ الخير هكذا قد كان منذ الأزل في علمِ الله تعالى: أنه سيكون في نفسِ العبد.

وَصَلِّ

[في سرد كلام الزمخشري والرد عليه تفصيلاً]

وإذا تمهّدت هذه المقدمات فنقول - وبالله التوفيق :-

قال صاحب «الكشاف» في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]: يعني: خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام؛ كقوله: ﴿بَلْ زَيَّيْنَا رَبَّ الْأَنْبِيَاءِ: ٥٦﴾؛ أي: فطر الأصنام.

فإن قلت: كيف يكون الشيء الواحد مخلوقاً لله تعالى، معمولاً لهم؛ حيث أوقع خلقه وعملهم عليها جميعاً.

قلت: هذا كما يقال: «عَمِلَ النَّجَّارُ الْبَابَ وَالْكُرْسِيَّ»، و«عَمِلَ الصَّائِغُ السَّوَارَ وَالْخِلْخَالَ»، والمُرَاد: عَمِلَ أَشْكَالَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَصَوَّرَهَا دُونَ جَوَاهِرِهَا، وَالْأَصْنَامُ جَوَاهِرٌ وَأَشْكَالٌ، فَخَالَقَ جَوَاهِرَهَا اللَّهُ، وَعَامِلُوا أَشْكَالَهَا الَّذِينَ يُشَكِّلُونَهَا بِنَحْتِهِمْ وَحَذْفِهِمْ بَعْضَ أَجْزَائِهَا حَتَّى يَسْتَوِيَ التَّشْكِيلُ الَّذِي يُرِيدُونَهُ.

فإن قلت: فما أنكرت أن تكون «ما» مَصْدَرِيَّةٌ لَا مَوْصُولَةٌ، ويكون [المعنى]: «والله خلقكم وعملكم»؛ كما يقول المُجْبِرَةُ؟

قلت: أَقْرَبُ مَا يَبْطُلُ بِهِ هَذَا السُّؤَالُ - بَعْدَ بُطْلَانِهِ بِحُجَجِ الْعَقْلِ وَالْكِتَابِ - أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ يَا أَبَاهُ إِبَاءً جَلِيًّا، وَيَنْبُو عَنْهُ نُبُوًّا ظَاهِرًا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ احْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْعَابِدَ وَالْمَعْبُودَ جَمِيعًا خَلَقَ اللَّهُ، فَكَيْفَ يَعْبُدُ الْمَخْلُوقُ الْمَخْلُوقَ؟! عَلَى أَنَّ الْعَابِدَ مِنْهُمَا هُوَ الَّذِي عَمِلَ صُورَةَ الْمَعْبُودِ وَشَكْلَهُ، وَلَوْلَاهُ لَمَا قَدَرَ أَنْ يُصَوَّرَ

نَفْسُهُ وَيُشَكِّلُهَا، وَلَوْ قُلْتَ: «وَاللَّهِ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ عَمَلَكُمْ» لَمْ تَكُنْ مُحْتَجًّا عَلَيْهِمْ، وَلَا كَانَ لِكَلَامِكَ طِبَاقٌ^(١).

وَشَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] تَرْجُمَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ [الصفات: ٩٥]، وَ«مَا» فِي ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ مَوْصُولَةٌ بِمَا مَقَالٍ فِيهَا، فَلَا يَحْدُلُ بِهَا عَنْ أَخْتِهَا إِلَّا مُتَعَسِّفٌ مُتَعَصِّبٌ لِمَذْهَبِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ، وَلَا تَبْصِيرٍ لِنَظْمِ الْقُرْآنِ!

فَإِنْ قُلْتَ: أَجْعَلُهَا مَوْصُولَةً حَتَّى لَا يَلْزَمَنِي مَا أَلْزَمْتَ، وَأُرِيدُ: «وَمَا تَعْمَلُونَهُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ».

قُلْتُ: بَلِ الْإِلْزَامَانِ فِي عُنُقِكَ لَا يَفُكُّهُمَا إِلَّا الْإِذْعَانُ لِلْحَقِّ! وَذَلِكَ أَنَّكَ وَإِنْ جَعَلْتَهَا مَوْصُولَةً فَإِنَّكَ فِي إِرَادَتِكَ بِهَا الْعَمَلَ غَيْرَ مُحْتَجٍّ عَلَى الْمَشْرِكِينَ كَحَالِكَ وَقَدْ جَعَلْتَهَا مَصْدَرِيَّةً.

أَيْضًا، فَإِنَّكَ قَاطِعٌ بِذَلِكَ الْوَصْلَةَ بَيْنَ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ وَ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ حَيْثُ تُخَالِفُ بَيْنَ الْمُرَادَيْنِ بِهِمَا، فَتُرِيدُ بـ ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾: الْأَعْيَانَ الَّتِي هِيَ الْأَصْنَامُ، وَبـ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: الْمَعَانِيَ الَّتِي هِيَ الْأَعْمَالُ، وَفِي ذَلِكَ فَكُّ النَّظْمِ وَتَبْتِيرُهُ، كَمَا إِذَا جَعَلْتَهَا مَصْدَرِيَّةً. انْتَهَى^(٢).

وَحَاصِلُهُ^(٣): اخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ «مَا» فِي ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ مَوْصُولَةً عِبَارَةً عَنْ الْأَصْنَامِ، عَلَى وَزَانِ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي ﴿فَطَرَهُمْ﴾، وَإِنْكَارُ أَنْ تَكُونَ «مَا»

(١) الطَّبَاقُ - هُنَا - بِمَعْنَى مُطَابَقَةِ الْكَلَامِ لِمَعْنَاهُ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ «الطَّبَاقِ» مَعْنَاهُ الْبَلَاغِيُّ الَّذِي هُوَ الْإِتْيَانُ فِي الْكَلَامِ بِمَعْنَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢) يُنْظَرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ مَعَ حَاشِيَةِ «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيبِيِّ (١٣ / ١٧٠ - ١٧٤).

(٣) أَي: حَاصِلُ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ.

مَصَدَرِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ عِبَارَةً عَنِ الْأَعْمَالِ، زَاعِماً أَنَّ الْكَلَامَ - عَلَى كُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ - لَا يَقُومُ حُجَّةٌ عَلَى الْمَشْرُكِينَ، وَأَنَّ الْوُصْلَةَ الَّتِي بَيْنَ ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ وَ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ - مِنْ كَوْنِ الثَّانِيَةِ تَرْجَمَةً عَنِ الْأُولَى الْمُسْتَلْزِمَةَ^(١) لَكُونِ ﴿مَا﴾ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضاً مَوْصُولَةٌ عِبَارَةً عَنِ الْأَصْنَامِ - تَنْقَطِعُ بِذَلِكَ!

ولما كان الكلام - على التقدير الأول المختار له - دالاً^(٢) على كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ - أَعْنِي: الْأَشْكَالَ - مَخْلُوقاً لِلَّهِ تَعَالَى مَعْمُولاً لَهُمْ؛ حَيْثُ أَوْقَعَ خَلْقُهُ وَعَمَلُهُمْ جَمِيعاً عَلَى الْأَصْنَامِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَشْكَالِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ خَلْقَ الْمَجْمُوعِ الْمُرَكَّبِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِخَلْقِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، فَالْخَلْقُ وَاقِعٌ عَلَى الْجَوَاهِرِ وَالْأَشْكَالِ جَمِيعاً، وَأَمَّا الْعَمَلُ فَلَمْ يَقَعْ إِلَّا عَلَى الْأَشْكَالِ الْخَاصَّةِ قِطْعاً وَاتِّفَاقاً، فَيَلْزَمُ^(٣) اجْتِمَاعُ الْخَلْقِ وَالْعَمَلِ عَلَى الْأَشْكَالِ، الْمُسْتَلْزِمُ لَكَوْنِهَا مَخْلُوقَةً لِلَّهِ فِي عَيْنِ كَوْنِهَا مَعْمُولَةً لِلْعِبَادِ، الْمُسْتَلْزِمُ لَكَوْنِ الْعِبَادِ غَيْرِ مُسْتَقِلِّينَ بِالْإِيجَادِ، وَلَكُونِ أَعْمَالِهِمْ^(٤) - أَعْنِي: حَرَكَاتِهِمْ الْمَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا الْأَشْكَالَ - أَيْضاً مَخْلُوقَةً لِلَّهِ تَعَالَى فِي عَيْنِ كَوْنِهَا مَعْمُولَةً لَهُمْ.

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ: «الْمُسْتَلْزِمُ»، وَمَا أُثْبِتُ الْجَادَةَ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ صِفَةٌ لـ «الْوَصْلَةِ».

بَلِ «الْمُسْتَلْزِمُ» هُوَ الصَّوَابُ وَالْمَرَادُ بِهِ الْكُونُ فِي قَوْلِهِ: (مَنْ كَوْنِ الثَّانِيَةِ)، وَهُوَ - أَعْنِي الْمُسْتَلْزِمُ - فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لـ (كُونِ).

(٢) فِي (ف): «الْمَخْتَارُ الْإِلَهِي». وَالضَّمِيرُ فِي «لَهُ» عَائِدٌ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ.

(٣) فِي (ش): «فَلْزِمَ». وَهَذَا الْإِلْزَامُ لَا يَزِمُ مِنَ الْعِلْمِ أَنَّ خَلْقَ الْمَجْمُوعِ الْمُرَكَّبِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِخَلْقِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، وَوُقُوعِهِ عَلَى الْجَوَاهِرِ وَالْأَشْكَالِ جَمِيعاً، وَأَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يَقَعْ - بِاتِّفَاقٍ - إِلَّا عَلَى الْأَشْكَالِ الْخَاصَّةِ.

(٤) مَعْطُوفٌ عَلَى كَوْنِ الْعِبَادِ غَيْرِ مُسْتَقِلِّينَ بِالْإِيجَادِ.

وهو دليل بطلان مذهبه - الذي هو كون العبد مؤثراً تاماً، مُستقلاً بإيجاد أفعاله - [مهما] حاول التَّفَصِّي من ذلك^(١) بالتوزيع المذكور من كون الخلق واقعاً على الجواهر، والعمل على الأشكال؛ بناءً على الاستقلال^(٢)؛ لا امتناع اجتماع المؤثرين التامين^(٣) على أثر واحد.

والجواب: أنا نختار أولاً أن «ما»^(٤) موصولة عبارة عن الأصنام كما اخترتموه، لكن لا حجة فيه للمعتزلة إلا إذا دلّ دليل على صحة هذا التوزيع، ولا دليل تاماً على ذلك، لا من نفس الكلام^(٥)، ولا من خارجه:

أما الأول: فلأن غاية ما يلزم من هذا الكلام كون الشيء الواحد - أعني: الأشكال - مخلوقاً لله تعالى، ومعمولاً للعباد، المستلزم لكون الحركات - المترتب عليها الأشكال - مخلوقة لله تعالى أيضاً، معمولاً للعباد؛ كما تبين.

وهذا اللازم مؤيدٌ بصريح الحديث الصحيح المرفوع: «إن الله صانع كل صانع وصنّعه»^(٦)، وهو دليل بطلان التوزيع لا صحته!

(١) التَّفَصِّي من الأمر: الخروج منه والتخلص. يعني: مهما حاول الزمخشري التخلص من بطلان مذهبه.

(٢) أي: ومن كون العمل واقعاً على الأشكال؛ بناءً على تفريقه المردود عليه الذي يقول: إن للعبد تأثيراً مستقلاً.

(٣) يعني: تأثير قدرة الله، وتأثير قدرة العبد.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) يعني: سياق الآية. و«لا» قبله زيادة من (ش).

(٦) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والبخاري في «المسند» (البحر الزخار) (٢٨٣٧)،

والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» (٨٥) و (٨٦)، من حديث حذيفة رضي الله عنه. قال =

وأما الثاني: فلأنه لا مُوجِبَ من خارجٍ لصرفِ الكلام^(١) عن ظاهره، وحمله على هذا التوزيع المذكور إلا زعم^(٢) كونِ العبد مؤثراً تاماً، مُستَقِلاً بإيجاد أفعاله، وهو - مع كونه عينَ المُتَنَازِعِ فيه - مُعَارِضٌ للعمومات الدالة على أن الله خالقُ كُلِّ شيءٍ، ولم تُثَبِّتْهُ^(٣) بدليل تامٍّ يوجبُ تخصيصَ العمومات، ويُحوِّجُ إلى هذا التوزيع؛ إذ كُلُّ ما ذكرتموه في إثباته قد مرَّ أنها أمورٌ راجعةٌ إلى شيءٍ واحدٍ، وقد تبين أنه لا يستلزمُ التأثيرَ بالاستقلال، وإنما يستلزمُ التأثيرَ بالإذن، وهو غيرُ مُوجِبٍ لتخصيصِ العمومات، وغيرُ مُحوِّجٍ إلى هذا التوزيع؛ إذ - على تقديرِ عَدَمِ الاستقلال وكونِ العبد لا قوَّةَ له إلا بالله ولا تُؤثِّرُ قُدْرَتُهُ إلا بإذن الله - يجوزُ اجتماعُ الخلقِ والعملِ على شيءٍ واحدٍ؛ لأنَّ القُدْرَةَ بناءً على توحيد الصِّفَات إذا كانت واحدةً بالذات، متعدِّدةً بالاعتبارات - التي هي التعيُّنات الجزئية - كان المعمولُ عينَ المخلوق بالذات، وغيره بالاعتبارات؛ كما مرَّ في التنبيه الثالث.

فليس ثمة اجتماعُ المؤثرين التامين على أثر واحد، وإنما هو مؤثِّرٌ واحدٌ له اعتباران، ولا محذورٌ في ذلك أصلاً عند مَنْ آتاه الله فهمَ توحيد الصِّفَات سالماً من الشُّبُهَات.

وهذا المسلك - مع كونه لا يُحوِّجُ إلى تخصيصِ العمومات - فيه إثباتُ الكَسْبِ بتأثيرِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ بإذن الله رفيعِ الدَّرَجَات، فيجتمعُ القولُ بتوحيد الأفعال مع القول

= الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي -

(١) يعني: سياق الآية.

(٢) خبرٌ «لأنه لا مُوجِبَ».

(٣) يعني: المُوجِبَ لصرفِ الكلام عن ظاهره المنفي وجوده.

بتأثير فُدرَة العبد فيما تعلّقت به مشيئته^(١) الموافقة لمشية الله من الأعمال، بإذن الله القيوم المتعال، وهذا هو الغاية القصوى في هذه المسألة التي حيرت الأفكار، وبالله التوفيق مُقلّب الليل والنهار.

ونختار ثانياً: أن «ما»^(٢) موصولة عبارة عن الأعمال، أو مصدرية، والتقدير على الأول: والله خلقكم وما تعملونه من الأعمال، وعلى الثاني: والله خلقكم وعملكم، والمراد بـ«العمل»: المعنى الحاصل بالمصدر - وهو ما يُشاهد من الحركة^(٣)؛ لأنه المخلوق المعمول - لا المعنى المصدري الذي هو الإيقاع الذي لا قائل بوجوده من المتكلمين.

قولكم^(٤): «إن الكلام لا يكون حجة على المشركين حينئذٍ.

قلنا: بل الحجة قائمة عند الإنصاف؛ لأنهم ما عبدوها إلا بعد حدوث الأشكال فيها بنحتهم، وهي من معمولاتهم باعترافكم، فكأنهم ما عبدوا إلا معمولهم؛ لأنه الباعث لهم على تخصيصها بالعبادة من بين بقية الأجسام.

فإذا قيل لهم: «أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ومعمولاتكم التي منها الأشكال التي حملتكم على عبادة الأصنام من بين الأجسام» كانت الحجة^(٥) قائمة؛ لدلالة الكلام على أن الأشكال مخلوقة لله تعالى في عين كونها معمولاً لهم، وليس ذلك إلا لكونهم لا قوة لهم إلا بالله، ولا تأثير لقدرتهم إلا بإذن الله؛ إذ على تقدير

(١) في النسختين: «مشية»، وصوبت. والمثبت أنسب بسياق الكلام.

(٢) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) في (ش): «الحركات».

(٤) يريد: الزمخشري.

(٥) جواب الشرط: «إذا قيل لهم».

الاستقلال يمتنع اجتماعهما^(١)، ومن المعلوم عند العقلاء أن مَنْ لا^(٢) يقع العملُ منهم إلا به هو الحقيق بأن يعُبدوه، لا ما هو مخلوق له^(٣)، مُصَوَّرٌ بأيديهم.

وأما أن ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ترجمة عن قوله: ﴿مَا تَنْجِيُونَ﴾ البتة، فيلزم أن تكون «ما»^(٤) موصولةً عبارةً عن الأصنام؛ لثلاث ينقطع الوصلة بينهما إذا خولف بين المرادين بهما، فدعوى مُجرّدة عن البرهان؛ إذ لا دليل على انحصار المراد في الترجمة حتى يلزم ما ذكره، بل هي إحدى المُحتملات الصحيحة التي تقوم الحُجّة بكلّ منها؛ لِما تبين من قيام الحُجّة عليهم - على تقدير كون «ما» مصدريةً أو موصولةً مُراداً بها الأعمال - من غير تعسفٍ، كقيامها على التقدير الأول من كون «ما» موصولةً مُراداً بها الأصنام، بل على وجه أوضح من التقدير الأول؛ لكونه أصرح^(٥) بعدم استقلالهم بأعمالهم المُوجب لمزيد تقرّيعهم والإنكار عليهم.

فزعّم أنها موصولةٌ مُراداً بها الأصنام لا غير - مع قيام الحُجّة على التقديرين الأخيرين بوجهٍ أوضح - هو الحقيق بأن يكون قول مُتَعَسِّفٍ مُتَعَصِّبٍ لمذهبه؛ إذ الوصلة لم تتعين لأن تكون هي المُرادَة حتى يلزم - على التقديرين الأخيرين - قَطْعُهَا.

على أن قد بيّنا أنها - على تقدير كونها موصولةً عبارةً عن الأصنام - لا حُجّة فيها للمُعترِلة، بل هي لدلائلها على إيقاع الخلق والعمل على الأشكال، المُستلزم

(١) في (ف): «اجتماعها». والمراد: قدرتا الله تعالى والمشرّكين.

(٢) في (ف): «لم».

(٣) الضمير عائِدٌ على المعبود الحقيق الذي لا يقع العملُ منهم إلا به، أي: بقدرته.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) في «ق»: «صرح».

لِبُطْلَانِ الاستقلال، حُجَّةٌ^(١) على أهل الاعتزال، عند الإنصاف من أهل الكمال، وبالله التوفيق وليّ الإسعاف والإفضال، والحمد لله رب العالمين.

تكملة

[في نسبة الأفعال]

دَلَّ النقل والعقل على أن الله غنيٌّ بالذات عن العالمين، وأنه جوادٌ حكيم، ومُقْتَضَى غناه عن العالمين: أن لا يكون صدورُ شيءٍ منها لازماً لذاته؛ يمتنع الانفكاكُ^(٢) عنه؛ تحقيقاً لمعنى الغنى الذاتيِّ، بل هو تعالى في ذاته بحيثُ يصحُّ منه الفعلُ والتركُّ بالإرادة، لكنه إذا اقتضى حكمته إيجادَ أمرٍ ما، فأرادَه لاقتضاء جوده إبرازَ ما اقتضته حكمته، وَجَبَ^(٣) وقوعُ ذلك الأمر؛ لأنَّه فعَّالٌ لِمَا يُريد، لا يتخلَّف عن إرادته شيءٌ.

ومن المعلوم أن وجوبَ الوقوع بالإرادة - عند اقتضاء جوده اختيارَ إبرازِ ما اقتضته حكمته مع صحَّة التركِّ بمُقْتَضَى الغنى الذاتيِّ - مما يُحقِّق الاختيارَ^(٤) لا مما يُنافيه؛ لأنَّه بالإرادة وَجَبَ عند اقتضاء جوده اختيارَ ما اقتضته الحكمةُ مع غناه عنه بالذات.

(١) خبرُ المبتدأ «هي».

(٢) خبرُ المبتدأ «ومقتضى غناه». بل خبره: «أن لا يكون صدور...»، وجمله «يُمتنع الانفكاك...» خبر

ثانٍ للكون في قوله: «أن لا يكون صدور...».

(٣) خبرُ الشرط «إذا اقتضى حكمته».

(٤) خبرُ «أن وجوب».

فالله - سُبحانه - بالاختيار؛ لِغناه، وإن كان لا يفعل إلا ما اقتضته الحكمة؛ لجوده.

وإذا كان الله فاعلاً بالاختيار فلا حُكم إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، فلا واجب عليه، ولا قبيح منه؛ لأنه - لكونه غنياً حكيماً - حميدٌ في جميع أفعاله.

وإن كان الله خالقاً لكل شيءٍ، ومن مخلوقاته أعمالُ العبادِ المُكلفين، وهي تنقسمُ إلى خيرٍ وشرٍّ، وحسنٍ وقبيحٍ، وعدلٍ وظلمٍ، وصلاحٍ وفسادٍ؛ كما يوضحه الحديثُ الصحيحُ: «الخير كله بيدك، والشرُّ ليس إليك»^(١)؛ إذ لا حاكمَ عليه تعالى، فلا حدٌّ لأفعاله، فلا تجاوز عن الحدِّ، فلا شرٌّ منسوباً إليه ولا فساد ولا ظلم، بل إلى العبادِ؛ لأنهم مُكلفون، فأفعالهم حدودٌ، فيُتصوَّر منهم التَّجاوزُ عن الحدِّ، فإليهم يُنسَبُ الشرُّ والظلمُ والفسادُ إذا تجاوزوا عن الحدِّ، وإن كانوا لا قوَّةَ لهم إلا بالله، وأنَّ الله خالقُ أعمالهم بهم.

وكشف الغطاء عن ذلك هو: أنَّ الله - سُبحانه - إنما يُنسَبُ إليه ذاتُ الفعل من حيث هو هو؛ أي: من حيث إنه حركةٌ، أو سكون، أو تكلمٌ، أو سكوت، لا من حيث إنه طاعةٌ أو معصيةٌ؛ مثلاً.

وأما العبد المُكلفُ فإنما يُنسَبُ إليه فعله الاختياريُّ من حيث إنه طاعة، أو معصية، أو مباح، وذلك لأنَّ الله تتوجَّه إرادتهُ إلى إبراز الفعل من حيث إنه مُقتضى الحكمة، ولا حاكمَ يحكمُ عليه حتى تُتصوَّر الموافقةُ والمخالفةُ.

(١) رواه مسلم في «صحيحه» (٧٧١) في حديث دعاء استفتاح الصلاة عن عليٍّ رضي الله عنه.

وإذا كان الله له الحُكْمُ مع كونه حكيماً، كان حميداً في جميع أفعاله؛ لأنها كلّها موافقةٌ للحكمة مع عدم صحّة اتّصاف شيءٍ منها بالتجاوز عن الحدّ.

وأما العبدُ فهو - لكونه مُكلّفاً - إنما يتوجّه قصده إلى إبراز الفعل من حيث إنه مُوافقةٌ للأمر أو مخالفةٌ له أولاً^(١)، فيكون طاعةً، أو معصيةً، أو مباحاً، فمكسوبُ العبد بإذن الله وإن كان بعينه مخلوقُ الربِّ بالعبد، لكنه مختلفٌ بالاعتبارات.

فهو - من حيث النسبةُ إلى الله تعالى - حسنٌ كلّهُ؛ لكونه موافقاً للحكمة من غير تجاوزٍ عن حدٍّ؛ لانتفاء الحدِّ بالنسبة إليه تعالى؛ لِما تبيّن أنّ الله له الإطلاق.

وأما - من حيث النسبةُ إلى العبد - فينقسمُ إلى ما وافق الأمر فيكون خيراً، وإلى ما خالفه فيكون شراً، وإلى ما لا ولا^(٢) فيكون مباحاً، وذلك لأنَّ العبدَ لا إطلاقَ له، بل مُقيّدٌ بالتكاليف.

ومنه يتّضح الجمعُ بين قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، و﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وبين قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِّنْ حَسَنَةٍ مِّنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وحديث «الخير كلّهُ بيدك، والشرُّ ليس إليك»^(٣)، مع قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]، وحديث «كلُّ خلقٍ الله حسنٌ»^(٤)، وبالله التوفيق.

(١) زاد في (ف): «وإلا».

(٢) أي: لا يُوافق الأمر الشرعي ولا يُخالفه.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٤٧٢) في حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه.

نَتْمَة

[في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلح]

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - مَعَ كَوْنِهِ حَكِيمًا خَالَقٌ كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ - الَّتِي هِيَ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ بِهِمْ - مَا يُوجِبُ^(١) خُلُودَ فَاعِلِهِ أَوْ دَخُولَهُ فِي النَّارِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَيْسَ بِأَصْلَحَ لِفَاعِلِهِ؛ ظَهَرَ^(٢) أَنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَعْلُ الْأَصْلَحِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْأَصْلَحِ نَقْصٌ كَمَا زَعَمَهُ الْمُعْتَزِلَةُ؛ حَيْثُ أَوْجَبُوا بِنَظَرِ عَقُولِهِمْ عَلَى اللَّهِ أُمُورًا مِنْهَا الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ، وَأَرَادُوا بِالْوَاجِبِ: مَا يُؤْدِي تَرْكُهُ إِلَى مُحَالٍ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «الْمَسَايِرَةِ»: إِنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِالْوَاجِبِ: مَا يَثْبُتُ بِتَرْكِهِ نَقْصٌ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ بِسَبَبِ تَرْكِ مُقْتَضَى قِيَامِ الدَّاعِي - وَهُوَ هُنَا كِمَالُ الْغِنَى وَالْقُدْرَةِ - مَعَ انْتِفَاءِ الصَّارِفِ، فَتَرْكُ الْمُرَاعَاةِ لِمَا هُوَ الْأَصْلَحُ مَعَ ذَلِكَ بُخْلٌ يَجِبُ تَنْزُهُهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَيَجِبُ وَقُوعُ الْأَصْلَحِ؛ أَيْ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ غَيْرُهُ؛ لِتَعَالِيهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ. انْتَهَى^(٣)، وَذَلِكَ^(٤) لِأَنَّ الدَّاعِيَ الَّذِي زَعَمُوهُ قَائِمًا عَلَى مُرَاعَاةِ الْأَصْلَحِ غَيْرُ قَائِمٍ؛ لِأَنَّ كِمَالَ الْغِنَى وَالْقُدْرَةِ - وَإِنْ كَانَ مُتَحَقِّقًا - لَكِنَّ الصَّارِفَ عَنْ مُرَاعَاةِ الْأَصْلَحِ لِلْعَبْدِ غَيْرُ مُنْتَفٍ لَوْجُودِ الصَّارِفِ الَّذِي هُوَ مُرَاعَاةُ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ بِمُقْتَضَى الْجُودِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَرْكَ الْأَصْلَحِ بِفَعْلٍ غَيْرِ الْأَصْلَحِ مُرَاعَاةٌ لِلْحِكْمَةِ - إِذَا كَانَ مُقْتَضَى

(١) أَيْ: وَثَبَتَ أَنَّ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ مَا يُوجِبُ... إلخ.

(٢) جَوَابُ الشَّرْطِ «إِذَا ثَبَتَ».

(٣) يُنْظَرُ نَقْلُ ابْنِ الْهَمَامِ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي «الْمَسَايِرَةِ» (ص: ٨٠ - ٨١).

(٤) قَوْلُهُ: «وَذَلِكَ...» تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْأَصْلَحِ نَقْصٌ».

جوده تعالى - لم يكن^(١) من البُخل في شيء! فترك مُراعاة الأصلح لا يستلزم نقصاً؛ لأن فعل غير الأصلح لا يتصف بكونه تجاوزاً عن الحد؛ مع كونه مُوافقاً للحكمة بارزاً بمقتضى الجود.

وبالله التوفيقُ الغفورِ الودودِ فيما خفى أو بدا، وهو الجوادُ الذي أعطى كلَّ شيءٍ خلقه ثم هدى، والحمدُ لله ربَّ العالمين.

تَبَصُّرَةٌ

[حول نفي تعليل أفعالِ الله بالأغراض]

إيجادُ العالمِ وتركه سيَّانٌ بالنسبة إلى ذاتِ الحقِّ - سُبْحَانَهُ - لأنه غنيٌّ بالذاتِ عن العالمين.

وأما من حيثُ إنه تعالى حكيم، جوادٌ رحيم، يقتضي جوده إبرازَ ما اقتضته الحكمةُ في وقته اللائق به، فإيجادُ الأشياءِ حينئذٍ أولى من التَّرك، ولا استكمالٌ في ذلك بالغير، بل هو تكميلٌ للغير بمقتضى الجود والرحمة إظهارَ ما اقتضته الحكمة. والتكميلُ وعدمه سيَّانٌ بالنسبة إلى ذاتِ الحقِّ؛ لغناه، وإن كان التكميلُ أرجحَ من عدمه بالنسبة إلى الحكمة جوداً ورحمة، وإذا لم يكن التكميلُ أرجحَ من عدمه بالنسبة إلى الذات، فلا استكمالٌ للذات بالغير.

فإن قلتَ: إذا كان التكميلُ أولى من حيثُ مُراعاة الحكمة جوداً ورحمة كان كمالاً لهما، وهما كمالان للحق، فكمالُ الكمالِ للشيء^(٢) كمالٌ لذلك الشيء.

(١) أي: تركُ الأصلح.

(٢) في (ش): «وكمال الحق لشيء».

قلتُ: لكن لا يلزم منه استكمال الذات بالغير؛ إذ لا يعود من آثار التكميل أمرٌ وجوديٌّ إلى ذات الحق حتى يلزم منه قيام الحوادث بذات الحق، المتضمنٌ للاستكمال بالغير؛ لأن آثار التكميل إنما هو صورُ الحقائق وكمالاتُها اللاتئةُ بها بمقتضى ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠].

وما هو من كمالات الحقائق لا يكون كمالاً للحق من حيث هو، وإنما العائد إلى الحق - من حيث مُراعاة الحكمة تفضلاً ورحمةً لا وجوباً - نسبةٌ وإضافةٌ، وهي كون الحق أوجد كذا بعد أن لم يكن أوجدَه، وذلك غيرُ قادح في كمال الحق؛ لما في «المواقف» و«شرحه»: إن الإضافات والنسب يجوزُ تجددُها على الله اتفاقاً من العقلاء؛ حتى يقال: إنه تعالى موجودٌ مع العالم بعد أن لم يكن معه. انتهى^(١).

فعدم كونه تعالى مع العالم في الأزل كمالٌ، ثم كونه معه بعد إيجاده كمال. وكلما كان تجدد الإضافات على الله تعالى جائزاً باتفاق العقلاء لم يلزم من اتصاف الحق بكمالٍ إضافيٍّ بعد أن لم يكن استكمالاً^(٢) بالغير، وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

ثم نقول: لو كان اتصاف الحق بأمرٍ إضافيٍّ بعد أن لم يكن استكمالاً بالغير كان ما ذهب إليه أصحابنا من أن الله يفعل لا لغرضٍ مع إيداع المنافع والمصالح استكمالاً أيضاً، وذلك لأن ما ذهب إليه المعتزلة من وجوب تعليل أفعال الله بالغرض إذا كان نقصاً كان الفعل لا لغرضٍ مع إيداع المنافع كمالاً بلا شبهة، وقد

(١) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٣٦/٨).

(٢) فاعل «لم يلزم».

«كان الله ولم يكن شيءٌ غيرُه»^(١)، فإذا أحدث العالمَ فقد اتَّصفَ بكمالٍ إضافيٍّ^(٢) لم يكن متَّصفاً به، وهو أنه أوجد العالمَ بعد أن لم يكن، فعاد المحذور إن كان هذا استكمالاً عندهم^(٣)، لكنه ليس باستكمالٍ؛ لِمَا مرَّ.

ويُوضحه قولُ المُحقِّقِ العُصْد - رحمه الله تعالى - في «عقيدته الصغرى»: يفعلُ ما يشاء، ويحكمُ ما يريد، لا غَرَضَ لفعلِهِ، راعى الحِكْمَةَ فيما خلقَ وأمرَ تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً. انتهى^(٤).

فنصَّ على أنَّه لا غَرَضَ لفعلِهِ، ومع ذلك قال: «راعى الحِكْمَةَ فيما خلقَ وأمرَ تفضُّلاً ورحمةً».

ومن المعلوم أن مُراعاةَ الحِكْمَةِ في مخلوقاتِهِ إظهارُها على حسبِ ما تقتضيه الحِكْمَةُ، فخلقَ كذا في وقتِ كذا دونَ غيرِهِ، وفي مكانِ كذا دونَ غيرِهِ، وعلى هيئةِ كذا دونَ غيرِها، ولكذا وكذا لا لغيرِهِ... كلُّ ذلك لِمَا اقتضاه الحِكْمَةُ، فراعاه تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً؛ لَغِناءِ الدَّاتِي عن العالمين.

ومُراعاةُ الحِكْمَةِ فيما أمرَ تنزيلُ الكُتُبِ المتضمِّنة للأحكام بحسبِ ما تقتضيه الحِكْمَةُ على اختلافِهِ في الكُتُبِ المُنزَلة حسبَ اختلافِ الأممِ وأزمِنَتِهِم وأمَكِنَتِهِم

(١) قاله النَّبِيُّ ﷺ فيما رواه البخاريُّ في «صحيحه» (٣١٩١) من حديثِ عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «بكمالٍ أو صافٍ».

(٣) في (ش): «استكمال عندهم». والمعنيون هم أصحابه، وهم الأشاعرة.

(٤) يُنظر: «العقائد العضدية» بشرح الجلال الدواني (٢/ ٢٠٤ - ٢٠٩).

وأحوالهم، فأمر في التوراة بكذا، وفي الإنجيل بكذا، وفي الفرقان^(١) بكذا.. كل ذلك مُراعاة للحكمة تفضلاً ورحمة.

فأتضح أنه لا منافاة بين نفي تعليل أفعال الله بالأغراض وبين مُراعاة الحكمة فيما خلق وأمر المُستلزم^(٢) لتعليلها بالمصالح والمنافع التي هي كمالات للحقائق من أحكامها وآثارها؛ لأن الأول^(٣) من حيث الذات، والثاني^(٤) من حيث مُراعاة الحكمة تفضلاً ورحمة مع غنى الذات عنها، وقد تبين أنه لا يلزم من ذلك إلا تجدد كمالٍ إضافيٍّ للحق سبحانه، وأنه جائز باتفاق العقلاء^(٥).

وظهر أن مدخولات اللام^(٦) - فيما ورد في الكتاب والسنة من أن الله فعل كذا لكذا - ليست أغراضاً وأموراً باعثة لذات الحق على الفعل؛ لغناه الذاتي، ولكنها منافع ومصالح هي كمالات للحقائق اقتضت الحكمة إظهارها جوداً ورحمةً.

وبالله التوفيق ولي النعمة، والحمد لله رب العالمين

قال المؤلف سامحه الله تعالى: تم يوم الثلاثاء، آخر القعدة، سنة (١٠٧٥ هـ)^(٧).

(١) في (ش): «القرآن».

(٢) صفة لـ «مراعاة الحكمة».

(٣) يعني: تعليل أفعال الله بالأغراض.

(٤) يعني: التعليل بالمصالح والمنافع.

(٥) كما تقدم.

(٦) يعني حرف اللام الجار الذي ظاهر معناه التعليل.

(٧) وجاء في (ش): «قال المؤلف سامحه الله تعالى: تم يوم الخميس آخر شعبان سنة (١٠٧٥ هـ)».



المِثْلُ الْكُورَانِي

مَجْمُوعَةُ
رِسَالَتِ
الْعِلْمِ

الرسالة رقم: (١٧).....



الْمَسَلَكُ الْمُخْتَارُ

فِي

مَعْرِفَةِ الصَّادِرِ الْأَوَّلِ

وَإِحْدَاثِ الْعَالَمِ بِالْاِخْتِيَارِ

تَأَلَّفَ الْعِلْمُ الْعِلْمُ

المِثْلُ الْكُورَانِي

رُطَبِ مَحَقَّقًا عَلَى نَسَخَتَيْنِ مُطْبَعَتَيْنِ

تَحْقِيقُ وَتَحْقِيقُ

د. علي محمد زبون



دَارُ الْعِلْمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي هدى الموفقين إلى سلوك «المسلك المختار»، وتجلّى فضله عليهم «في معرفة الصّادر» عن حكمته مما جرّت به الأقدار، فسلموا في «الأول» والآخر من شؤونهم للواحد القهار، ورأوا في بديع الخلق «وإحداث العالم» مظاهر العزّة والاعتدار، فوجّهوا وجوههم نحو بارئهم «بالاختيار»، وأتبعوا سبيلَ إمام الأبرار وقُدوة الأخيار، سيدنا محمدٍ عليه صلواتُ الله وسلامُه ما تعاقبَ الليلُ والنهار.

وبعد:

فهذه رسالةٌ عزيزة من تراث العلامة الكبير بُرهان الدّين إبراهيم بن حسن الكورانيّ الشافعيّ، تفضّل الله عليه بالمغفرة، وأنعم عليه بالرحمة.

تندرج هذه الرسالة تحت ما يُعرَف عند كثيرٍ من الباحثين بـ «التصوّف الفلسفي»^(١)؛ قد ناقش فيها الكورانيّ - رحمه الله - قضيتين فلسفيتين خاصّ في

(١) والمراد به: النظريات الفلسفية التي يحاول بها الصوفيون في وقت صحوهم تفسير - أو تعليل - ما يجدونه في وقت سكرتهم، أو في حالة وجدهم؛ حيث لم يقف الصوفية بعد القرن الثالث عند حد الكشف والشعور بالمواعد والأذواق في أحوالهم الصوفية، بل حاولوا أن يفسروا ما يدركون ويؤولوا ما يشعرون به، ويعلّلوا ما يتذوّقونه من تلك المعاني التي هي فوق طور العقل، فكانت نتيجة شرحهم وتفسيرهم وتعليلهم أن وضعوا نظرياتهم الفلسفية، عرفوا الكشف في أحوالهم فحاولوا أن يضعوا نظرية للكشف في صحوهم: أدركوا الوحدة في الكشف والتعدد في الصحو

لُجَّةٍ بَحْرِهِمَا الْفَلَّاسِفَةُ مِنْذِ الْقِدَمِ؛ هُمَا الصَّادِرُ الْأَوَّلُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْاخْتِيَارُ مِنْهُ - سُبْحَانَهُ - فِي إِحْدَاثِ الْعَالَمِ وَخَلْقِ الْخَلْقِ؛ حَيْثُ أَطْنَبَ فِي الرَّدِّ عَلَى بَعْضِ رُؤْيِ الْفَلَّاسِفَةِ فِيهِمَا مَعْتَمِداً عَلَى الْمَحَاكِمَاتِ الْعَقْلِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَعَلَى تَقَرِيرَاتِ أَكَابِرِ أَهْلِ التَّصَوُّفِ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ؛ مُحَاوِلاً جَهْدَهُ أَنْ يَذُبَّ عَنْ بَعْضِ كَلَامِ أَوْلَئِكَ الْأَكَابِرِ مَا قَدْ يُفْهَمُ خَطَأً مِنْهُ، وَيَجْعَلُ كَلَامَهُمْ مَتَّسِقاً بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ؛ كُلُّ ذَلِكَ ضَمَنَ سِيَاحِ صَارِمٍ مِنَ الْانْضِبَاطِ وَالْاِحْتِجَاجِ بِالْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَنُصُوصِ الْوَحْيَيْنِ، وَبِذَلِكَ يَتَّضِحُ مَا تَكَرَّرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَوْثِقَاتِ الْكُورَانِيَّةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِمَّا يُفِيدُ أَنَّ أَسْسَ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَهُ ثَلَاثَةٌ هِيَ: الْوَحْيُ، وَالْعَقْلُ، وَالْكَشْفُ الصَّحِيحُ.

فَدَعَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى تَفْسِيرِ مَعْنَى الْوَحْدَةِ وَالْكَثْرَةِ، وَمَعْنَى الْحَقِّ وَالْخَلْقِ، وَمَعْنَى الْفَيْضِ وَالْإِنْتِصَالِ، وَالْجَمْعِ وَالتَّفَرُّقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَمَجْمُوعَةُ تَفْسِيرَاتِهِمْ لِمَظَاهِرِ الْحَيَاةِ الصُّوفِيَّةِ هِيَ الَّذِي نَعْنِيهِ بِفَلْسَفَتِهِمْ الَّتِي يُمَكِّنُنَا أَنْ نُلْخِصَهَا فِي ثَلَاثِ نَظَرِيَّاتٍ: نَظَرِيَّتِهِمْ فِي طَبِيعَةِ الْوُجُودِ، نَظَرِيَّتِهِمْ فِي الْمَعْرِفَةِ، نَظَرِيَّتِهِمْ فِي الْإِنْسَانِ وَمَرْكَزِهِ فِي الْعَالَمِ وَمَوْقِفِهِ مِنَ اللَّهِ.

عَلَى أَنَّ مِنَ الصُّوفِيَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ الْفَلَّاسِفَةِ مِنْ بَادئِ الْأَمْرِ، فَكَانَتْ لَهُمْ وَجْهَاتُ نَظَرٍ فِلْسَفِيَّةٍ خَاصَّةٌ فِي طَبِيعَةِ الْوُجُودِ وَفِي الْإِنْسَانِ وَالْعَالَمِ، فَاسْتَعْمَلُوا الْمَنْهَجَ النَّظَرِيَّ الْفِلْسَفِيَّ وَأَسَالِيبَ الْفَلَّاسِفَةِ وَاصْطِلَاحَاتِهِمْ وَاسْتِدْلَالَاتِهِمْ، ثُمَّ نَظَرُوا إِلَى التَّصَوُّفِ بِاعْتِبَارِهِ مَرَحَلَةً مُتَمِّمَةً لِمَذْهَبِهِمْ، كَمَا نَظَرَ الصُّوفِيَّةُ إِلَى الزَّهْدِ بِاعْتِبَارِهِ مَرَحَلَةً مُتَمِّمَةً لَطَرِيقَتِهِمْ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا النَّوعِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَالنَّوعِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْأَوَّلِينَ يَضَعُونَ نَظَرِيَّاتِهِمْ الْفِلْسَفِيَّةَ فِي عَرْضِ تَأْوِيلِهِمْ وَتَفْسِيرِهِمْ لِمَا يَشَاهِدُونَهُ فِي أَحْوَالِهِمْ وَمَوَاجِدِهِمْ؛ أَمَّا الْآخَرُونَ فَيُلْجِئُونَ لِلْكَشْفِ وَالذَّوْقِ تَوْكِيداً وَتَحْقِيقاً لِلنَّاتِجِ الَّتِي يَصِلُونَ إِلَيْهَا بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ.

يُنْظَرُ: «التَّصَوُّفُ الْفِلْسَفِيُّ فِي الْإِسْلَامِ» لِلْبَاحِثِ أَبُو الْعَلَا عَفِيفِي، مَجْلَةُ الرِّسَالَةِ، الْعَدَدُ (١٩٦)،

وقد كانت هذه الرسالة في الأصل إجابةً على سؤالٍ وردَّ المؤلف - رحمه الله - بطلبِ الجمع بين كلامين للشيخين مُحيي الدين ابن عربيٍّ وصدر الدين القُونَوِيٍّ، فأجابَ إجابةً وافيةً نبَّهَ في مُستَهَلِّها بواسطةِ نُقولٍ عديدةٍ من كلام ابن عربيٍّ على مآخذ علوم أهل الله، ثم نقل عدداً من أقوال ابن عربيٍّ وتلميذه القُونَوِيٍّ في القضية المسؤول عنها، ثم لخص ما ساقه من النقل عن الشيخين.

أعقب ذلك وَصلٌ في توجيه القولِ المسؤول عنه للشيخ مُحيي الدين بن عربيٍّ، وتتمَّةٌ في الردِّ على ابنِ سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة، ثم وصلٌ آخرٌ في تصريح نصوص الشيخ مُحيي الدين ابن عربيٍّ بحدوث العالم، ومعنى كون العالم مُحدثاً، ثم أتى وصلٌ جديداً في الردِّ على مَنْ زعم أنَّ حدوثَ العالم تعطيلٌ للجُود الإلهيِّ، تَلَّتُهُ تبصرةٌ في علاقة العلة بالمعلول عند الفلاسفة، وتكملةٌ في الاحتجاج لتأخر المعلول الأوَّل عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المُتكلِّمين، ثم تذكُّرةٌ وتأييدٌ باعتراف ابن سينا بأنَّ العقل لا يُدرك الغيبيَّات بل يقبلُها بنور الإيمان، أتى بعد ذلك توجيهٌ ببيان المقبول من كلام الحكماء في معنى المعية، ثم تنبيهان لحَقُّهُما انعطافٌ وَوصلٌ تضمَّن توجيهَ كلامٍ آخرَ للشيخ مُحيي الدين ابنِ عربيٍّ، ثم وصلٌ جديداً في ردِّ نسبة الجاميِّ عدم المشيئة للإيجادِ أزلاً إلى الصوفيَّة، ثم ختم المؤلفُ هذه الرسالةَ بخاتمةٍ أوردَ فيها حديثاً مُسنَداً تبرُّكاً وذكراً، وترغيباً للمؤمن في الاتباع وبُشرى.

وقد جاد اللهُ القديرُ اللطيف، على العبدِ الفقيرِ الضعيفِ، بتحقيق هذه الرِّسالة عن نُسخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ، إحداهُما نسخةُ المصنِّفِ كَتَبَها بنفسِه، ورقمَ على طُرَّتِها إجازةً منه لأحد الأفاضل بروايتها والإفادة بها. وهي النسخة المحفوظة في مكتبة

فيض الله باسطنبول تحت رقم (١١٧٤)، ورمزها (ف)، والنسخة الثانية نسخة مكتبة
شسترتي بإيرلندا تحت رقم (٤٤٤٣)، ورمزها (ش).

غير أنه تبين جلياً أن المصنف عاد فزاد في رسالته هذه أشياء كثيرة
تضمنتها نسخة ثانية غير بعيدة العهد بحياته - رحمه الله - اعتمدتها مع نسختها
في التحقيق؛ تلك الزيادات موجودة كلها في نسخ ثلاث أخرى غير مؤرخة
وقفت عليها - بحمد الله تعالى - واستفدت منها في حل مشكلات أسقاط
وتصحيفات النسخة الثانية في عدد من مواضع هذه الرسالة العظيمة، فلله
الحمد على نعمه العظيمة.

وهذه النسخ هي:

- ١ - نسخة عاطف أفندي ذات الرقم (٢٧٨٩).
 - ٢ - ونسخة حميدية تحت رقم (١٤٤٠).
 - ٣ - ونسخة رشيد أفندي تحت رقم (٩٩٦).
- وكل هذه النسخ هي من محفوظات المكتبة السلিমانيّة باسطنبول.

والحمد لله رب العالمين

المحقق

[خطبة الرسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إياه نستعين

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلِّم

اللَّهُمَّ عَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي آمِينَ

الحمد لله الغني بالذات عما سواه من العالمين، الجواد الرحيم العزيز الحكيم
المقدم المؤخر الملك الحق المبين، وأشهد أن لا إله إلا الله القائل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا
لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فنبه بهذه الإضافة على أن التكوين
للأشياء ليس من أحدية الذات، بل من أحدية جمع الأسماء، فيها^(١) ولها التصريف
والإيجاد لكل ذي حركة أو سكون.

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الفاتح الخاتم نبي الرحمة صاحب
المقام المحمود الصادق الأمين، المخاطب بخطاب^(٢): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَيْكَ كَيْفَ مَدَّ
أَظْلًا﴾ [الفرقان: ٤٥] المنبّه على أن الظل والنفس الرحمانيّ ممدود على الحقائق
بحكم المشيئة والاختيار من النور ذي القوة المتين، ﷺ صلاة وسلاماً فائض^(٣)

(١) في (ش): «فيها».

(٢) في (ش): «خطاب».

(٣) في (ف): «وتسليماً فائضاً».

البركات على الآفاق والأنفس من فضل الله الوليِّ الحميد المنزَّل من المُنَزَّاهِ المَاءِ
المَعِين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسانٍ وورثته حالاً وعلماء عدد
خلق الله بدوام الله أحسن الخالقين.

أما بعد:

فإنك - أيها الناهض بهمة لطلب الكمال، حقَّق الله لك الآمال، وأيدك الله نورُ
الأرض والسماء، تأييدَ عباده الأولياء، في عافية. آمين - قد ذكرتم في كتابكم المكرَّم
ما فيه الطلبُ للجمع بين كلامي الشَّيخين: إمام المُحقِّقين، ولسان المُوحِّدين،
الشَّيخ مُحيي الدين مُحَمَّد بن علي بن العَرَبِيِّ الحاتميِّ قُدَّس سرُّه، وتلميذه الفرد
المُحقِّق المنقح، الشَّيخ صدر الدين مُحَمَّد بن إِسحاق الرُّوميِّ القُونَوِيِّ قُدَّس سرُّه،
ونفعنا بهما وبعلومهما والمُحبِّين. آمين؛ حيث قلتم:

[السؤال الوارد في طلب الجمع بين كلامي الشَّيْخَيْنِ ابنِ عَرَبِيٍّ والقَوْنَوِيِّ
وجوابه]:

رَأَيْتُ فِي كَلَامِ حَضْرَةِ الشَّيْخِ ابْنِ عَرَبِيٍّ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى الْجَهْلِ مَنْ يَقُولُ
بَأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ إِلَّا الْوَاحِدُ، وَحَضْرَةُ الشَّيْخِ صَدْرُ الدِّينِ الْقَوْنَوِيُّ
يَقُولُ: الْحُكْمَاءُ أَصَابُوا فِي هَذَا الْقَوْلِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَخْطَؤُوا فِي الَّذِي صَدَرَ أَوَّلًا؛
فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الصَّادِرُ الْأَوَّلُ هُوَ الْعَقْلُ الْأَوَّلُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ! بَلِ الصَّادِرُ أَوَّلًا هُوَ
الْوُجُودُ الْعَامُّ.

فَإِنَّ أَحَدَ الشَّيْخَيْنِ أَنْكَرَ، وَالْآخَرَ صَدَّقَ وَأَنْكَرَ شَيْئًا آخَرَ! وَمَعَ هَذَا؛ الْحُكْمَاءُ
يَقُولُونَ فِي الصَّادِرِ الْأَوَّلِ: إِنَّهُ مِنْ^(١) الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَةِ، وَالْوُجُودُ الْعَامُّ لَيْسَ مِنْ
الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَةِ.

نَرْجُو مِنْ لُطْفِكُمْ وَشَفَقَتِكُمْ - وَعَلَى حَسْبٍ وَعَدِكُمْ - أَنْ تُبَيِّنُوا لَنَا، إِمَّا بِالْتَّرْجِيحِ
أَوْ بِالتَّوْفِيقِ مَا الصَّوَابُ عِنْدَكُمْ؟ انْتَهَى.

[صدرُ الجواب]:

فَأَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ، وَبِيَدِهِ مَلَكُوتُ التَّحْقِيقِ -:

الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِمَا - وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِنَقْلِ
نُصُوصِهِمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى مُوَافَقَتِهِمَا.

وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ نَقْلَ كَلَامِ الشَّيْخِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي التَّنْبِيهِ عَلَى مَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ
أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتِهِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ، فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ الْحَكِيمِ
الْوَدُودِ:

(١) الحرفُ «من» ليس في (ف).

[من كلام ابن عربيّ في التنبيه على مآخذ علوم أهل الله]:

قال الشيخ مُحْيِي الدين - قُدَّسَ سرُّه - في الباب (١٧٢): لا علم إلا العلم المأخوذ عن الله، فهو العالم - سُبْحَانَهُ - وحده، والمُعَلَّم الذي لا يدخل على المتعلِّم منه فيما يأخذه عنه شبهة، ونحن المقلِّدون له، والذي عنده حق، فنحن في تقليدنا إياه - فيما أعلمنا به - أولى باسم «العلماء» من أصحاب النظر الفكري الذي قلده فيما أعطاهم، لا جرَم أنهم لا يزالون مختلفين في العلم بالله والأنبياء؛ مع كثرتهم وتباعدهما بينهم من الأعصار، لا خلاف بينهم في العلم بالله؛ لأنهم أخذوه عن الله، وكذلك أهل الله وخاصَّته، والمتأخِّر يُصدِّق المتقدم، ويشُدُّ بعضُهم بعضاً، ولو لم يكن ثَمَّة إلا هذا لكفى ووجب الأخذ عنهم^(١).

وقال في الباب الثاني: وما عندنا خلاف؛ فإنَّ الحقَّ الذي نأخذ العلومَ عنه بخلو [القلب عن] الفكر والاستعداد لقبول الواردات هو الذي يُعطينا الأمر على أصله من غير إجمال ولا حيرة، فنعرِفُ الحقائق على ما هي عليه، لا نمترى في شيء منها، فمن هناك هو علمنا، والحقُّ مُعلِّمنا ورثاً نبويّاً محفوظاً معصوماً من الخلل والإجمال والظاهر. انتهى^(٢).

وقال في الباب (٣٠٨) [من الرمل]:

عَجَبِي مِنْ قَائِلٍ «كُن» لَعَدَمَ	والذي قيلَ لَهُ لم يَكُ ثَمَّ
ثَمَّ إِنْ كَانَ فَلِمَ قِيلَ لَهُ	لِيَكُنْ، والكون ما لا ينقسم
فَلَقَدْ أَبْطَلَ «كُن» قُدْرَةَ مَنْ	دَلَّ بِالْعَقْلِ عَلَيْهَا وَحَكَمَ

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٢٩٠).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٥٦).

كَيْفَ لِلْعَقْلِ دَلِيلٌ وَالَّذِي
فَنَجَاةُ النَّفْسِ فِي الشَّرْعِ، فَلَا
واعتَصِمَ بِالشَّرْعِ فِي الْكَشْفِ فَقَدْ
أَهْمِلَ الْفِكْرَ وَلَا تَحْفَلْ^(١) بِهِ
إِنَّ لِلْفِكْرِ مَقَاماً فَاعتَصِدْ
كُلَّ عِلْمٍ يَشْهَدُ الشَّرْعُ لَهُ
وَإِذَا خَالَفَهُ الْعَقْلُ فَقُلْ:
إِنَّ اللَّهَ عُلُوماً جَمَّةً
جَهْلَ^(٢) التَّكْيِيفَ فِيهَا، وَانْتَفَى
مِثْلَ مَا قَدْ جَهَلَ اللَّوْحَ الَّذِي
انتهى^(٤).

وإنما أمر أن يُقال للعقل إذا خالف الشَّرْعَ: «طورك الزَّم ما لكم فيه قَدَمٌ؛
لَقَوْلِهِ فِي مَقْدِمَةِ «الْفَتْوحَاتِ»: إِنْ لِلْعَقُولِ حَدّاً تَقِفُ عِنْدَهُ مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ
مُفَكِّرَةٌ، لَا مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ قَابِلَةٌ^(٥)، فنقول في الأمر الذي يَسْتَحِيلُ عَقْلاً: قَدْ لَا

(١) فِي (ش): «تَجْعَل».

(٢) فِي (ش): «لَمْ يَقْلَهَا»، وَقَبْلَهُ فِي النِّسَخَتَيْنِ: «يَا لَهَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتْوحَاتِ الْمَكِّيَّة».

(٣) فِي (ش): «يَجْهَل».

(٤) يُنْظَرُ: «الْفَتْوحَاتِ الْمَكِّيَّة» (٣/ ٣١).

(٥) فِي (ش): «قَائِلَةٌ».

يَسْتَحِيلُ نِسْبَةُ إِلَهِيَّةٍ؛ كَمَا نَقُولُ فِيْمَا يَجُوزُ عَقْلًا: قَدْ يَسْتَحِيلُ نِسْبَةُ إِلَهِيَّةٍ. انْتَهَى^(١).
يُوضَحُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ: وَأَمَّا الْقُوَّةُ الْمُفَكِّرَةُ فَلَا يُفَكِّرُ الْإِنْسَانُ أَبَدًا إِلَّا فِي أَشْيَاءٍ مَوْجُودَةٍ عِنْدَهُ تَلَقَّاهَا مِنْ جِهَةِ الْحَوَاسِّ وَأَوَائِلِ الْعَقْلِ، وَمِنْ الْفِكْرِ فِيهَا فِي خِزَانَةِ الْخِيَالِ يَحْصُلُ لَهُ عِلْمٌ آخَرُ يَبَيِّنُهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فَكَّرَ فِيهَا مُنَاسَبَةٌ، وَلَا مُنَاسَبَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؛ فَإِذَا لَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْفِكْرِ.

وَأَمَّا الْقُوَّةُ الْعَقْلِيَّةُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدْرِكَهُ الْعَقْلُ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا عِلْمُهُ بِدِيَهَةٍ أَوْ مَا^(٢) أَعْطَاهُ الْفِكْرُ، وَقَدْ بَطُلَ إِدْرَاكُ الْفِكْرِ لَهُ، فَقَدْ بَطُلَ إِدْرَاكُ الْعَقْلِ مِنْ طَرِيقِ الْفِكْرِ، وَلَكِنْ مِمَّا^(٣) هُوَ عَقْلٌ، إِنَّمَا حُدِّثُ أَنْ يَعْقَلَ وَيَضْبُطَ مَا حَصَلَ عِنْدَهُ، فَقَدْ يَهْبُهُ الْحَقُّ الْمَعْرِفَةُ بِهِ فَيَعْقِلُهَا؛ لِأَنَّهُ^(٤) عَقْلٌ لَا مِنْ طَرِيقِ الْفِكْرِ، هَذَا مَا لَا نَمْنَعُهُ؛ فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي يَهْبُهَا الْحَقُّ لِمَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِدْرَاكِهَا^(٥)، وَلَكِنْ يَقْبَلُهَا فَلَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَلَا بَرَهَانٌ؛ لِأَنَّهَا وَرَاءَ طَوْرِ مَدَارِكِ الْعَقْلِ. انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ^(٦).

[مِنْ أَقْوَالِ الشَّيْخَيْنِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَتَلْمِيزِهِ الْقُونَوِيِّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا]:

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَنَقُولُ:

قَالَ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ الْقُونَوِيِّ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «النَّصُوصِ» مَا نَصَّه:

(١) يُنْظَرُ: «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ» (١ / ٤١).

(٢) قَوْلُهُ: «مَا» لَيْسَ فِي (ش).

(٣) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: «بِمَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ».

(٤) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: «بِأَنَّهُ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ».

(٥) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: «بِإِدْرَاكِهَا»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ».

(٦) يُنْظَرُ: «الْفَتْوحَاتُ الْمَكِّيَّةُ» (١ / ٩٤).

غيب هوية الحقِّ إشارةً إلى إطلاقه باعتبار اللاتعُّين، ووحده الحقيقية الماحيةً جميعَ الاعتبارِ والأسماء والصفات والنسب والإضافات عبارةً عن تعقُّلِ الحقِّ نفسه وإدراكه لها من حيثُ تعيُّنه، وهذا التعقُّل والإدراك التعيُّني - وإن كان يلي الإطلاقَ المُشارَ إليه - فإنه بالنسبة إلى تعيُّنِ الحقِّ في تعقُّلِ كلِّ متعقِّلٍ في^(١) كلِّ تجلٍّ تعيُّنٌ مُطلق، وإنه أوسع التعيُّنات، وهو مشهود الكَمَل، وهو التَّجَلِّي الذَّاتِي، وله مقامُ التوحيد الأعلى.

ومبدئية الحقِّ تعالى تلي هذا التعيُّن، والمبدئية هي مَحْدُ^(٢) الاعتبار، ومَنْبَعُ النَّسَب والإضافات الظاهرة في الوجود والباطنة في عَرَصَةِ^(٣) التعقُّلات والأذهان.

والمقولُ فيه: إنه وجودٌ مُطلق واحد واجب، هو عبارةً عن تعيُّنِ الوجود في النسبة العلمية^(٤) الذَّاتِيَّة الإلهيَّة، والحقُّ - من حيث هذه النسبة - يُسمَّى عند المُحقِّق بالمبدأ، لا من حيثُ نسبةٍ غيرها، فافهم هذا وتدبَّره فقد أدرجتُ لك في هذا النَّصَّ أصلَ أصول المعارفِ الإلهية، والله المُرشِد. انتهى^(٥).

وقال في «تفسير الفاتحة»: إن الواحد - من حيث هو واحد - لا يكون منبعاً للكثرة من حيثُ هي كثرة؛ إذ لا يصحُّ أن يظهر من شيء - كان ما كان - ما يُضادُّه من

(١) في النسخ جميعها: «وفي» بزيادة واو، والمثبت من «الفتوحات المكية».

(٢) في (ش): «متحد».

(٣) «العَرَصَة»: كُلُّ بَقْعَةٍ واسعةٍ بَيْنَ الدُّورِ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ.

(٤) في (ش): «العلية».

(٥) يُنظر: «النصوص في تحقيق الطور المخصوص» للقنوي مع شرحه: «مشرع الخصوص»

للمهاشمي (ص: ١٠٠ - ١٠٢).

حيث الحقيقة، ولا خفاء في منافاة الوحدة للكثرة، والواحد للكثير، فتعذر صدور أحدهما عن الآخر من الوجه المنافي.

لكن للواحد والوحدة نسبٌ مُتعدِّدة، وللکثرة أحدىَّةٌ [ثابته]، فمتى ارتبطت إحداهما بالأخرى - أو أثَّرت - فبالجامع المذكور.

وصورته - فيما تروم بَيَّانه - أن للواحد حُكْمَيْنِ:

أحدهما: كونه [واحدًا] لنفسه فحسب من غير تعقُّل أن الوحدة صفةٌ له، أو اسم، أو نعت، أو حُكم ثابت، أو عارض، أو لازم، بل بمعنى كونه هو لنفسه^(١) هو.

والحُكم الآخر: هو كونه يعلم نفسه بنفسه، ويعلم أنه يعلم ذلك، ويعلم وحدته ومرتبته، وكون الوحدة نسبةً ثابتةً له، أو حُكمًا لازمًا، أو صفةً لا يُشاركُ فيها، ولا تصحُّ لسواه، وهذه النسبة هي حُكم الواحد من حيث هي نسبة.

ومن هنا يُعلم أيضاً نسبة الغني عن التعلُّق بالعالم^(٢)، ونسبة التعلُّق به، ومن هذه النسبة انتشأت الكثرة من الواحد بمُوجب هذا التعدُّد النسبي. انتهى^(٣).

وقال في «التفسير» أيضاً: إن الحق - من حيث ذاته وأحدىَّته - غنيٌّ عن العالمين لا يُناسب شيئاً ولا يرتبط به، ولا يناسبه أيضاً شيء ولا يتعلَّق به؛ فإن

(١) في (ش): «نفسه».

(٢) في (ش): «بالعام».

(٣) يُنظر: «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» لصدر الدين القنوي (ص: ١٠٤ - ١٠٥)، ومطلع كلامه: والكثرة المشهودة في العالم مُبنيَّة من الأحدىَّة المذكورة، وظاهرةٌ بها باعتبار، ولكن لا بمعنى أن الواحد من حيث هو واحد.... إلخ.

التعلُّق والمُناسَبة إنما ثَبَّتَا من جهة المَرَاتِب بِحُكْم التَضَايُف الثابت بين الإله والمألوه، وقد مر أن الأثر لا يصحُّ بدون الارتباط، والارتباط لا يكون إلا للمُناسَبة، فتذكَّر. انتهى^(١).

وقال في «مفتاح الغيب»: والحقّ - سبحانه - من حيث وحدة وجوده لم يصدر عنه إلا واحد؛ لاستحالة إظهار الواحد غير الواحد، وذلك الواحد عندنا هو الوجود العامُّ المفاض على أعيان المكوّنات، ما وجد منها وما لم يوجد مما سبق العلم بوجوده، وهذا الوجود مشترك بين القلم^(٢) الأعلى الذي هو أول موجود المُسمّى أيضاً بالعقل الأول وبين سائر الموجودات.... إلى أن قال: وليس ثمة وجودات، بل الوجود واحد، وأنه مشترك بين سائرهما، استفاد من الحقّ سبحانه وتعالى.

ثم إن هذا الوجود الواحد العارض للممكنات المخلوقة ليس بمغاير في الحقيقة للوجود الحقّ الباطن المُجرّد عن الأعيان والمظاهر إلا بنسب^(٣) واعتبارات؛ كالظهور والتعین والتعدّد الحاصل بالاقتران، وقبول حكم الاشتراك، ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بواسطة التعلُّق بالمظاهر، وينبوع مظاهر الوجود - باعتبار اقترانه وحضرة تجلّيه ومنزله تدليّه - العماء الذي ذكره النبي ﷺ مقام التنزل الرباني، ومُنْبَعثُ الجودِ الذّاتيّ الرحمانيّ عن غيب الهوية، وحجاب عزة الإنيّة. انتهى^(٤).

(١) قولُ القانوني الثاني ليس في (ف)، وهو في «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» له (ص: ٢١٤).

(٢) في (ش): «العلم».

(٣) في (ش): «نسب».

(٤) في النسخ كلّها: «وحجاب عن الإنيّة»، وقبلها فيها جميعها: «ومنبعثه»، والتصويب من مصدره

«مفتاح غيب الجمع والوجود» للقانوني (ص: ٢١ - ٢٢).

وما ذكره النبي ﷺ هو ما رواه الترمذي في «السنن» (٣١٠٩) وحسنه، وابن ماجه في «سننه» (١٨٢) =

وقال في «النصوص»: اعلم أن الحقَّ هو الوجودُ المحض الذي لا اختلافَ فيه، وأنه واحدٌ وحده حقيقةً لا تُتعقَّل في مقابله كثرة^(١).

وقال في «الفكوك»: والتحقيق أفادَ أن تأثير كل مؤثر في كل مُتأثر موقوفٌ على الارتباط، ولا ارتباطَ بين شيئين - أو أشياء - إلا بمُناسبة أو أمرٍ مُشترَك بينهما، ولا ارتباطَ بين الأحديّة الذاتيّة من حيث تجرّدها عن الاعتبار وبين شيء أصلاً، فوضّح أن مبدئية الحقِّ ونسبة صدور شيء - أو أشياء - عنه إنما يصحُّ من حيث الواحديّة التي هي مَشْرَعُ الصفات والأسماء التي لها الكثرة النسبيّة. انتهى^(٢).

وقال - قُدّس سرُّه - في «مفتاح الغيب»: والمحبّة لا تتعلق بموجود أصلاً؛ لاستحالة طلب الحاصل^(٣).

ثم قال: اعلم أن للحقِّ - سُبحانه - من حيث أسماؤه الذاتيّة التي لا توجّه لها إلى أمر وتأثير بدونها بحسب كلّ مرتبة وحقيقة قابلة اجتماعاً خاصاً وحدانياً في

= من حديث أبي رزّين - رضي الله عنه - قال: قلتُ: يا رسول الله، أين كان ربُّنا قبل أن يخلُق خلقه؟ قال: «كان في عَمَاء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء».

وإسناده ضعيفٌ، فيه وكيع بن عُدّس لا يعرف، وقد انفرد بالرواية عنه يعلى بن عطاء. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٣٥).

(١) يُنظر: «النصوص» - مع «المشرع» - (ص: ١٩٤)، وفيه: «وأنه واحدٌ وحده حقيقةً لا تُتعقَّل في مقابلة كثرة». ومن قوله: «وقال في «النصوص»: اعلم أن... إلى هنا ليس في (ف). وقد تکرّر في (ش) وأخواتها بعد قول «النصوص» هذا أكثرُ القولِ المنقولِ من «مفتاح الغيب»، ولم أجد فائدةً في إثبات ما تکرّر.

(٢) يُنظر: «الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص» للقنوي (ص: ٦٢).

(٣) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقنوي (ص: ٤٠).

الظاهر لا في الباطن، مَظْهَرًا^(١) من كامن سرّها نتيجةً خاصّة تُسمى «حكماً» باعتبار، ويُضاف إلى المُمكن^(٢) المخصّص من حيث كونه، وفي مرتبته^(٣) ظَهَر وتعيّن وبَحَسْبه، وتُسمى أيضاً باعتبار آخر «سورة»، وباعتبار آخر في عالم آخر «نفساً» و«روحاً»، وفي عالم آخر «مزاجاً»، وفي الحضرات الربانية «وجهاً خاصّاً» و«تجلياً خاصّاً» و«ظهوراً أسمائياً»، ونحو ذلك^(٤).

ثم قال: إن الاسم «الرحمن» - باعتبار استنباط نُوره في الحَلَاء على المُمكنات المعلومة وظُهورها به وتعيّنه وتعدّده بحسبها مع وحدته في نفسه - يُسمّى عند أهل التحقيق «نَفْساً»؛ كما نطق به النُبوة تفهيماً.

ثم قال: فالنفس من حيث مُطلق الصورة الوجودية الظاهرة - أي: المُسمّى مرتبة العماء - أول مولودٍ ظَهَر عن الاجتماع الأسمائي الأصلي المذكور من حَضرة باطن النفس وروحه. انتهى^(٥).

(١) قوله: «مظهراً» خبرٌ قوله: «أن للحقّ سُبْحانه». وقوله قبله: «اجتماعاً خاصّاً» مفعولٌ اسم الفاعل «قابلية».

(٢) في (ش): «المتمكن»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «مرتبة»، والتصويب من مصدره.

(٤) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقنوني (ص: ٣٨).

(٥) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقنوني (ص: ٤٠ - ٤١). وأقوال القنوني الثلاثة من «مفتاح الغيب» ليست في (ف).

وعنى بـ«ما نطق به النبوة تفهيماً» وُروْدَ تعبير «نفس الرحمن» في أحاديث عن النبي ﷺ؛ من نحو ما أخرج النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٧٠٥) عن أبيّ بن كعب رضي الله عنه، قال ﷺ: «لا تُسبوا الريح؛ فإنها من نفس الرحمن عز وجل».

وما روى البزار في «مسنده» (البحر الزخار) (٣٧٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٥٨) في =

وقال الشيخ مُحْيِي الدين - قُدَّسَ سِرُّه - في الباب (١٩٨) في معرفة النَّفْس -
- بفتح الفاء -: اعلم أن الموجودات هي كلماتُ الله التي لا تنفَد...

إلى أن قال: إن الحَقَّ تعالى يُسمَّى بـ«الظاهر» و«الباطن»، فـ«الظاهر» للصُّور
التي يتحول فيها، و«الباطن» للمعنى الذي يقبل ذلك التحوُّل والظهور في تلك
الصُّور، فهو عالمُ الغيب من كونه الباطن، والشهادة من كونه الظاهر، وقد أعلَمَكَ
أن العالمَ نسخةٌ إلهيةٌ على صورة حَقّ.

ورد في «الصحيح»: «أن الله خلق آدمَ على صورته»^(١)، وهو الإنسان الكامل
المختصُّ بالظاهرُ بحقائق الكون كُلِّه حديثه وقديمه، ولما ذكر الله تعالى عن نفسه
أنه الظاهر، وأنه الباطن، وأن له كلاماً، وأن له كلمات؛ ذكر أن له نفساً من الاسمِ
«الرحمن»، فعَلِمْنَا أن الله ما أخبرنا بذلك إلا لنَقِفَ على حقائق الأمور بأننا على
الصورة، فنقبَلْ جميعَ ما تنسبه الألوهية إليها على السنة رُسُلها وكُتُبها المنزلة، فلما
عرَفْنَا^(٢) الله تعالى أنه باطنٌ وظاهرٌ وله نفسٌ وكلمة وكلمات نظرنا ما ظهر عن ذلك
ولمَ نَسَبَ إلى ذاته النفسَ وما يحدث منه، فقلنا: عينُ النفس هو العماء الذي كان له
قبل أن يخلَقَ الخَلْقَ، الذي ما فوقه هواء، وما تحته هواء، فلم يكنْ غيرَ نفسِ الحَقِّ،
فعنه تَكُونُ الهواء^(٣).

= حديث سلمة بن نُفَيْلٍ رضي الله عنه من قوله ﷺ: «إني أجد نفسَ الرحمن من ها هنا».
وما روى الإمام أحمد في «المسند» (١٠٩٧٨) في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وأجد نفسَ
ربكم من قبل اليمَن».
(١) «صحيح البخاري» (٦٢٢٧)، و«صحيح مسلم» (٢٦١٢) (١١٥) من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه.

(٢) في (ش): «عرف».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٩٠-٣٩١).

ثم قال: وردَ في الحديث الصحيح كَشَفًا عن^(١) رسول الله ﷺ [الغير الثابت] نقلاً عن ربّه - عز وجل -: أنه قال ما هذا معناه: «كنتُ كنزاً فأحببتُ أن أُعرف، فخلقتُ الخلقَ وتعرّفتُ إليهم فعرفوني»، والحبُّ لا يتعلّق إلا بشيءٍ يصحُّ وجوده وهو غير موجود في الحال والعالم مُحدث، والله كان ولا شيء معه، فأظهر العالم نفسَ الرحمن^(٢).

ثم قال: لولا وجود النفس واستعدادات^(٣) المَخارج ما ظهر للحروف عين، ولولا التأليف ما ظهر للكلمات عين، فالوجودُ مُرتبطٌ ببعضه ببعض^(٤).

ثم قال: فإذا علم المُمكِنُ إمكانه وهو في حال العدم كان في كرب الشوق

(١) في (ش): «الصحيح بشفاة».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٠٠) والاستدراك منه.

وقد أنصف الشيخ محيي الدين ابن عربيّ بذكره عدم ثبوت هذا الحديث نقلاً عن النبي ﷺ، بل قد قال العجلوني في «كشف الخفا» (٢٠١٦): «كنتُ كنزاً مخفياً لا أعرف، فأحببتُ أن أُعرف، فخلقتُ خلقاً، فعرفتهم بي، فعرفوني»، وفي لفظ: «فتعرّفت إليهم، فبي عرفوني»، قال ابن تيمية: ليس من كلام النبي ﷺ، ولا يُعرف له سندٌ صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والحافظ ابن حجر في «اللائي» والسيوطي وغيرهم.

ثم نقل قول العلامة عليّ القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٥٣): لكن معناه صحيحٌ مُستفادٌ من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفوني؛ كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما، والمشهور على الألسنة: «كنتُ كنزاً مخفياً فأحببتُ أن أُعرف، فخلقتُ خلقاً، فبي عرفوني»، وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية، واعتمدوه وبنوا عليه أصولاً لهم. اهـ.

(٣) في (ش): «واستعداد».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٥٨ - ٤٥٩).

إلى الوجود الذي يُعطيهِ حقيقته ليأخذ بنصيبه من الخير، فنفس الرحمن بنفسه هذا الحرج فأوجدّه، وكان تنفيسه عنه^(١) إزالة حكم العدم فيه، وكلُّ موجودٍ سوى الله فهو مُمكن، فله هذه الصفة، فنفس الرحمن هو المعطي صورَ المُمكناتِ الوجودَ كما أعطى النفس وجود الحروف، والعالم كلمات الله من حيث هذا النفس^(٢).

وقال في الباب (٣٧١): اعلم أن الله موصوفٌ بالوجود، ولا شيء معه موصوفٌ بالوجود من المُمكنات، بل^(٣) أقول: إن الحقّ هو عينُ الوجود، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «كان الله ولا شيء معه»^(٤)، يقول: الله موجود، ولا شيء من العالم موجود، فذكر عن نفسه بدء هذا الأمر - أعني: ظهور العالم في عينه - وهو

(١) في (ش): «تنفيسه عند».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٤٥٩).

(٣) «بل» ليس في (ش).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٩١) بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، و(٧٤١٨) بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (١١١٧٦) والحاكم في «المستدرک» (٣٣٠٧) بلفظ: «كان الله ولا شيء غيره»، ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٦١٤٠) بلفظ: «كان الله وليس شيء غيره».

وقال العلامة علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٣٦): لكن الزيادة - وهي قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان» - من كلام الصوفية، ويشبه أن يكون من مفتریات الوجودية القائلة بالعينية، المخالفة للنص بالمعية في المرتبة الشهودية، وقد نصّ ابن تيمية والعسقلاني على وضع الجملة الزائدة. ا.هـ.

قلتُ: وممن نصّ على نحو هذا ابن عربيّ حيث قال في «الفتوحات المكية» (٢ / ٥٦): ولهذا لم يرد ما يقوله علماء الرسوم من المتكلمين وهو قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان»، فهذه زيادة مدرجة في الحديث ممن لا علم له بعلم «كان»، ولا سيّما في هذا الموضع. ا.هـ.

أنه تعالى أحبُّ أن يُعرَفَ لِيَجُودَ على العالمِ بالعلم به عز وجل، وعلم أنه تعالى لا يُعلم من حيث هُوِيَّتُهُ ولا من حيث يعلم نفسه، وأنه لا يحصل من العلم به تعالى في العالم إلا أن يعلم العالم أنه لا يعلم^(١)، وهذا القدر يُسمَّى «علماً»؛ كما^(٢) قال الصَّدِّيقُ [من البسيط]:

العَجْزُ عَنْ دَرَكِ الإدْرَاكِ إدْرَاكُ

إذ قد علم أن في الوجود أمراً ما لا يُعلم، وهو الله، ولا سيما للممكنات من حيث إن لها أعياناً ثابتة لا موجودةً مُساوِقةً لواجب الوجود في الأزل.

ثم قال: فلما اتصف لنا بالمحبة، والمحبة حُكم يُوجب الرحمة، فما خرج عنه - سُبْحَانَهُ - إلا الرحمة التي وَسَّعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، فانسحبت على جميع العالم ما كان منه وما يكون إلى ما لا يتناهى، فأوَّلُ صورةٍ قَبْلَ نَفْسِ الرحمن صورةُ العماء، فهو بُخَارٌ رَحْمَانِيٌّ فيه الرحمة، بل هو عين الرحمة.

ثم قال: إن جوهر ذلك العماء قَبْلَ صُورِ الأرواح، وهي الأرواح المَهِيْمَةُ، ثم أَيْدٍ واحداً من هذه الصور الرُّوحِيَّةِ بِتَجَلٍّ خاصٍّ عِلْمِيٍّ انْتَقَشَ فيه علم ما يكون إلى يوم القيامة مما لا تعلمه الأرواح المَهِيْمَةُ^(٣).

(١) فاعلُ قوله: «أنه لا يعلم» هو العالم، وليس الله تعالى، فتفطن.

(٢) قوله: «كما» ليس في (ش).

(٣) من قوله: «المَهِيْمَةُ، ثم أَيْدٍ إلى هنا ساقطٌ في (ش). يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٤٢٩ - ٤٣٠).

وذكر في (٤/ ٣٧٣) أن الأرواح المَهِيْمَةُ هم أرواحُ مَلَكِيَّةٍ، وهم الذين لا عِلْمَ لهم بغير الله، لا يعلمون أن الله خلق شيئاً سواهم، وهم الكُروبيُّون المُقَرَّبُونَ المُعْتَكِفُونَ المُفْرَدُونَ المَأْخُذُونَ عن أنفُسِهِمْ بما أَشْهَدَهُمُ الْحَقُّ مِنْ جَلَالِهِ.

ثم قال: وأما نَضْدُ^(١) العالم على الظهور والترتيب فأرواح نُورِيَّةٌ إلهِيَّةٌ مَهِيْمَةٌ في صُورٍ نُورِيَّةٍ خَلْقِيَّةٍ إبداعية في جوهرِ نفسٍ هو العَماء، من جُمَلِتها العقلُ الأول، وهو القلم... إلخ^(٢).

وقال في الباب (١٧٧): حقيقةُ الخيال المُطلق هو العَماء وانتِشاؤه^(٣) من نفس الرحمن^(٤)، أي: لأنه صورة النفس إذا ظهر.

قال: وجميع الموجودات ظَهَرَتْ في العَماء بـ«كُنْ»، أو باليد الإلهية، أو باليدين، إلا العَماء، فظهوره بالنفس خاصة^(٥).

قلت: وعلى هذا فالتنكيرُ في «شيء» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠] للنوعية، أي: لشيءٍ^(٦) يُصَوِّر من العَماء، والله أعلم.

قال: ولولا وَرَدَ في الشَّرْع «النفس» ما أَطْلَقناه مع عِلْمِنَا به^(٧)؛ أي: لأنَّ إطلاقه يُؤْهِم ما يُنافي التنزيه، وليس كذلك عند المُحَقِّق؛ لعلمه^(٨) بأنَّ الحَقَّ له الإِطْلَاقُ الحَقِيقِيُّ الذي لا يُقَابَلُه تقييد، فلا يُقَيِّدُه التَّجَلِّي فيما شاء من القيود، فلا يُنافي التنزيه.

(١) في (ش): «تصل»، وضُبِطت بفتح النون وإسكان الضاد وضم الدال في (ف)، و«النَّضْدُ» مصدرُ «نَضَدَ يَنْضِدُ» المتاع: جعلَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ، وفي القرآن العزيز: ﴿لَمَّا طَغَى نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] أي: منضود، وفيه: ﴿وَطَلَحَ مَنُضُورٌ﴾ [الواقعة: ٢٩]، أي: بعضُهُ فوقَ بعض.

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٤٤٣).

(٣) في (ش): «وانتشاره».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٦) في (ش): «كلا يقال للشيء»، وأقوم منه ما في اثنتين من النسخ الإضافية: «كَأَن يُقال».

(٧) في (ش): «بأنه». ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٨) في (ش): «بعلمه».

ثم قال: وهذا العَمَاءُ أَقْرَبُ الموجودات إلى الله الكائنِ عن نفسه^(١)؛ أي: لِمَا مَرَّ أن أول صورة قَبْلَهَا نَفْسُ الرحمن صورةُ العَمَاءِ.

قال: وهو الحَقُّ المخلوقُ به كُلُّ شيءٍ، سُمِّيَ «الحَقَّ» لأنه عَيْنُ النَّفْسِ، والنَّفْسُ له حُكْمُ الباطنِ، فإذا^(٢) ظَهَرَ فَلَهُ حُكْمُ الظاهرِ، فهو الأول في الباطنِ، والآخر في الظاهرِ، وهو بكلِّ شيءٍ عَلِيمٌ؛ فإنه فيه ظَهَرَ كُلُّ شيءٍ، ثم ظهر في عينِ هذا العَمَاءِ أرواحُ الملائكةِ المَهِيْمَةِ... إلخ^(٣).

[خلاصة النقل عن الشيخين]:

وإذا سمعتَ ما نقلناه من نُصوصِهِما^(٤) وتأملتَها حتى ظهر لك المرادُ منها - بإذن الله - علمتَ أَنهما لا خلافَ بينهما؛ لدلالتها^(٥) على أَنهما قائلان بأن الحَقَّ تعالى - من حيثُ أَحَدِيَّتِهِ الذَّاتِيَّةِ وغناه الذَّاتِيَّ عن العالمين - ليس عِلَّةً لشيءٍ من العالم^(٦)؛ إذ لا ارتباطُ بينه وبين شيءٍ من تلك الحَيْثِيَّةِ؛ لأنَّ الأَحَدِيَّةَ ماحِيَةٌ لجميعِ الاعتباراتِ، والارتباطُ بالعالمِ من الاعتباراتِ.

وقائلان بأن مبدئية الحَقِّ تعالى لشيءٍ من العالمِ إنما هي من حيثُ الواحديةِ والألوهيةِ التي هي منبعُ الأسماءِ والصفاتِ، ومَشْرَعُ النَّسَبِ والإضافاتِ.

وقائلان بأن الصَّادِرِ الأوَّلَ هو النَّفْسُ الرَّحْمَانِيُّ الذي هو العَمَاءُ، وهو

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٢) في (ش): «إذا».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٤) في (ش): «إذا سمعتَ ما قلناه من نصوصِهِما». يريد: الشيخين ابن عربي والقونوي.

(٥) أي: دلالة النصوص المنقولة عن الشيخين. لا لزوم لهذا التعليق

(٦) في (ش): «العالمين».

الوجودُ العامُّ المُفَاضُّ على الحقائق، والرحمةُ الواسعةُ للكائنات، وهو الخيال المُطْلَقُ المُحَقَّقُ.

وقائلان بأن هذا الوجودُ العامُّ المُفَاضُّ مُشْتَرَكٌ بين العقلِ الأولِ وغيره^(١)، وأن الكلَّ منه تَعَيَّنَتْ وتَعَيَّنَ إلى ما لا يَتَنَاهَى؛ لكونه صادراً من أحدىة جمع الأسماء المختلفة بالعموم والخصوص والتقابل وغير ذلك، فلهذا كان قابلاً لكل صورة.

وقائلان بأن هذا الوجودُ العامُّ المُفَاضُّ موجودٌ في الخارج؛ لأن هذا الوجود هو العَمَاءُ كما تَبَيَّنَ! ولا شك في أن العَمَاءَ موجود في الخارج؛ لأنه

(١) قال الجرجاني في «التعريفات» (ص: ١١٦): «الروح الأعظم»: الذي هو الروح الإنساني، مظهرُ الذات الإلهية من حيث ربوبيتها، ولذلك لا يمكن أن يحوم حولها حاتم، ولا يروم وصلها رائم، ولا يعلم كنهها إلا الله تعالى، ولا ينال هذه البغية سواه، وهو «العقل الأول»، و«الحقيقة المحمدية»، و«النفس الواحدة»، و«الحقيقة الأسمائية»، وهو أول موجود خلقه الله على صورته، وهو «الخليفة الأكبر»، وهو «الجوهر النوراني»، جوهرية مظهرُ الذات، ونورانيته مظهرُ علمها، ويُسمى باعتبار الجوهرية: «نفساً واحدة»، وباعتبار النورانية: «عقلاً أولاً»، وكما أن له في العالم الكبير مظاهر وأسماء من: «العقل الأول»، و«القلم الأعلى»، و«النور»، و«النفس الكلية»، و«اللوح المحفوظ»، وغير ذلك، له في العلم الصغير الإنساني مظاهر وأسماء بحسب ظهوراته ومراتبه في اصطلاح أهل الله وغيرهم، وهي «السّر» و«الخفاء» و«الروح» و«القلب» و«الكلمة» و«الرُّوع» و«الفؤاد» و«الصدر» و«العقل» و«النفس». ا.هـ.

وقال (ص: ١٥٥): «العُقَاب»: القلم، وهو العقل الأول، وُجد أولاً لا عن سبب؛ إذ لا موجب للفيض الذاتي الذي ظهر أولاً بهذا الموجود الأول غيرُ العناية، فلا يُقابله طلبُ استعدادٍ قابلٍ قطعاً، فإنه أول مخلوق إبداعي، فلما كان العقلُ الأولُ أعلى وأرفع مما وُجد في عالم القدس سُمي بـ«العُقَاب»، الذي هو أرفعُ صعوداً في طيرانه نحو الجوّ من الطيور. اهـ.

السَّحَابُ الرَّقِيقُ^(١)، وإن لم يَكُنْ شَبِيهاً به من كلِّ وجه؛ لقوله ﷺ: «ما فوقه هَوَاءٌ، وما تحته هَوَاءٌ»^(٢)، والسَّحَابُ فوقه هَوَاءٌ، وتحتَه هَوَاءٌ.

ثم ليس معنى عُمومه الكُلِّيَّةُ حتى يلزَمَ أن لا يكون موجوداً في الخارج، بل المراد عمومٌ تعلُّقه بالحقائق - ما كان منها وما يكون - بالاقتِران بها بحسبها على وَفْقٍ ما سَبَقَ به العلمُ الأزلِّيُّ من الحكيم العليم، ومعلوم أن عُمومه بهذا المعنى لا ينافي كونه موجوداً في الخارج، وبالله التوفيقُ ذي المَعَارِجِ.

(١) يُنظر: «غريب الحديث» للخطابي (٣/ ٢٤٢)، و«العماء» في «غريب الحديث» للقاسم بن سلام

(٢/ ٨): السَّحَابُ الأَبْيَضُ، وفي «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/ ٢٠٠): السَّحَابُ المُرتَفِعُ، وفي

«مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ١٣٥): السَّحَابُ الكَثِيفُ المُطْبِقُ. وهو في كثير من المصادر:

السَّحَابُ دون تقييد بوصف.

(٢) تقدّم قريباً.

وَصْلٌ

[في توجيه القولِ المسؤول عنه للشيخ مُحيي الدين بن عربي]

وأما وجهُ نسبة الشيخ مُحيي الدين - قُدَّسَ سرُّه - من يقول بأن الواحد من كل وجه لا يصدرُ منه إلا الواحد؛ إلى الجهل، فيظهرُ من نقل نُصوصه في هذا المعنى.

قال في «مقدمة الفتوحات»:

مسألة: لا يصدرُ عن الواحد من كل وجهٍ إلا الواحد، وهل ثَمَّة من هو على هذا الوصف أم لا؟ في ذلك نظرٌ للمنصف...

إلى أن قال: وكلُّ فرقة من الفرق ما تَخَلَّصت لهم الوحدة من جميع الوجوه... فإثباتُ الوجدانية إنما ذلك في الألوهية؛ أي: لا إله إلا هو، وهو صحيحٌ مدلول عليه. انتهى^(١).

وحاصلُ المقصود منه: أنه لو كان ثَمَّة من هو على هذا الوصف مُوجِداً لصَحَّ أنه لا يصدرُ عنه إلا الواحد، لكنه ليس كذلك عندهم؛ لأن الحكماء القائلين بهذا القول قائلون بأن الأول تعالى تلحقه نسبٌ وإضافاتٌ وسُلوُبٌ، ولهذا ألزَمَهُم الشيخ في مقدمة «الفتوحات» فقال:

مسألة: قول القائل: إنما وُجد من المعلول الأول الكثرة - وإن كان واحداً - لا اعتباراتٍ ثلاثةٌ وُجدت فيه، وهي: علته^(٢)، ونفسه، وإمكانه، فنقول لهم: ذلكم يلزمكم في العلة الأولى - أعني: وجود اعتباراتٍ فيه وهو واحد - فلمَ منعتم أن

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢).

(٢) في (ش): «عقله»، والكلمتان معاً في جميع النسخ الأخرى، وأثبت ما يوافق مصدره.

يصدر عنه إلا واحد؟ فإما أن تلتزموا^(١) صدور الكثرة عن العلة الأولى، أو صدور واحد عن المعلول الأول، وإنهم غير قائلين بالأمرين. انتهى^(٢).

وحاصله - كما هو مذكور في الكتب الكلامية -: أن هذه كلها اعتبارات عقلية لا تصلح علة للأعيان الخارجية، فإن جعلت شروطاً تختلف بها أحوال العلة اتجه أن يقال: إن^(٣) مثل هذه الاعتبار من السُّلوب والإضافات لاحقة للمبدأ الأول، فيلزم أن يجوز بحسبها أن يكون الحق تعالى مصدراً لأمر متعدد، فاعتبار الاعتبار شروطاً في المعلول الأول دون المبدأ الأول تحكم؛ مع ما يلزم من ذلك أن يكون الحق تعالى - من حيث أحديته الذاتية الماحية للاعتبارات وغناه الذاتي عن العالمين - علة موجبة بالذات للمعلول، وأن لا يكون فاعلاً بالاختيار، وذلك مُحال عند المُحقق! فقد قال الشيخ - قدس سره - في الباب (٤٤١) (٤): ما أقول: إن الحق علة للمعلول - كما يقوله بعض النُّظار - فإن ذلك غاية الجهل بالأمر؛ فإن القائل بذلك ما عرف الوجود، ولا من هو الموجود! انتهى.

وإيضاحه في المقدمة حيث قال:

مسألة: من وجب له الكمال الذاتي والغنى الذاتي لا يكون علة لشيء؛ لأنه يؤدي كونه علة إلى التوقف على المعلول^(٥)؛ أي: لأن العلة والمعلول متضايغان، وهما متكايغان ذهنًا وخارجًا، فلا غنى لأحدهما عن الآخر.

(١) في (ش): «تلتزموا».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢).

(٣) في (ش): «أن يقال لها».

(٤) رقم الباب في النسخ كلها (٤٤)، والتصويب من مصدره. يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ٥٤).

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤٢).

قال: والذَّاتُ مَنْزَهُةٌ عَنِ التَّوَقُّفِ عَلَى شَيْءٍ، فَكُونُهَا عِلَّةٌ مُحَالٌ، لَكِنَّ الْأُلُوْهِيَّةَ قَدْ تَقَبَّلَ الْإِضَافَاتِ.

ثم قال: مسألة: الْأُلُوْهِيَّةُ مَرْتَبَةٌ لِلذَّاتِ لَا يَسْتَحَقُّهَا إِلَّا اللَّهُ، فَطَلَبْتُ مُسْتَحَقَّهَا مَا هُوَ - أي: الْمُسْتَحَقُّ، وَهُوَ ذَاتُ الْحَقِّ تَعَالَى - طَلَبَهَا؛ أَيْ: الْأُلُوْهِيَّةَ، وَالْمَالُوْهَ - أَيْ: الْمُتَأَثِّرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِلَهِيَّةِ - يَطْلُبُهَا؛ أَيْ: الْأُلُوْهِيَّةَ، وَهِيَ تَطْلُبُهَا، وَالذَّاتُ غَنِيَّةٌ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ. انتهى^(١).

وقال في كتاب «التَّجَلِّيَّاتِ» فِي تَجَلِّيِ الْعِلَّةِ: رَأَيْتُ الْحَلَّاجَ فِي هَذَا التَّجَلِّيِّ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا حَلَّاجُ، هَلْ يَصِحُّ عِنْدَكَ عِلَّةٌ لَهُ؟ وَأَشَرْتُ، فَتَبَسَّمَ وَقَالَ لِي: تَرِيدُ قَوْلَ الْقَائِلِ: يَا عِلَّةَ الْعِلَلِ يَا قَدِيمًا لَمْ يَزَلْ؟! قُلْتُ لَهُ: نَعَمْ! قَالَ لِي: هَذِهِ قَوْلُهُ جَاهِلٌ! اَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعِلَلَ، وَلَيْسَ بِعِلَّةٍ، كَيْفَ يَقْبَلُ الْعِلَّةُ مَنْ كَانَ وَلَا شَيْءٌ؟ لَوْ كَانَ عِلَّةً لَارْتَبَطَ بِالْعَالَمِ، وَلَوْ ارْتَبَطَ لَمْ يَصِحَّ لَهُ الْكَمَالُ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا! فَقُلْتُ لَهُ: هَكَذَا أَعْرِفُهُ، قَالَ لِي: هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ. انتهى^(٢).

وقال في كتاب «شَجُونِ الْمَسْجُونِ» فِي سِيَاقِ الرَّدِّ عَلَى الْفَلَّاسِفَةِ: وَأَنْكَرُوا أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فَاعِلًا عَلَى الْإِخْتِيَارِ^(٣).

وقال بعده: لِأَنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ عِنْدَكُمْ عِلَّةً، لَا فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ^(٤). انتهى.

(١) يُنْظَرُ: «الْفَتْوَحَاتُ الْمَكِّيَّةُ» (١/ ٤٢). وَالتَّفْسِيرَاتُ كُلُّهَا مُدْرَجَةٌ مِنَ الْكُورَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) يُنْظَرُ: «التَّجَلِّيَّاتُ الْإِلَهِيَّةُ» لِابْنِ عَرَبِيٍّ (ص: ٣٨٢ - ٣٨٤).

(٣) فِي (ش): «الْإِعْتِبَارُ».

(٤) فِي (ش): «بِالْإِعْتِبَارِ». وَالْخُطَابُ لِلْفَلَّاسِفَةِ فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِيمَا يُنْقَلُهُ ابْنُ عَرَبِيٍّ مِنْ مَلَخَصٍ مِظْفَرِ بْنِ سَنَانٍ - وَلَمْ أَعْرِفْهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَلَّاسِفَةِ. يُنْظَرُ: «شَجُونِ الْمَسْجُونِ وَفَنُونِ الْمَفْتُونِ» لِابْنِ عَرَبِيٍّ (ص: ٦٩).

وقال في الباب (٥٥٨) [من الوافر]:

له حُكْم الإرادة في وجودي هو المختارُ يفعلُ ما يشاء^(١)
وقال في الباب (٥٥٩): لو كان عِلَّةً لساوَقَهُ المعلول في الوجود، وقد تأخر،
فثبت الاسم «المقدم» و«المؤخر»^(٢).

وقال في الباب (٣٥٦) - بعد تمهيد -: ولولا ذلك ما صحَّ للعالم ابتداءً في
الخلق، وكان العالم مساوقاً لله^(٣) في الوجود، وهذا ليس بصحيح في نفس الأمر،
وكان موصوفاً في الأزل بأنه عالمٌ قادرٌ، أي: متمكّنٌ من إيجاد المُمكن، لكن له أن
يظهر في صورة إيجاده وأن لا يظهر.

ثم قال: قد تقدّم العدم للممكنات نعتاً نفسياً^(٤)؛ لأن المُمكن يستحيل عليه
الوجود أزلاً، فلم يبق إلا أن يكون أزليّ العدم... وساق الكلام في ذلك إلى أن
قال: ومن لم يكن له هذا الإدراك فقد حُرِم العلم والمعرفة التي أعطاها الشهود
والكشف. انتهى^(٥).

وإذا سمعت ما نقلناه من كلامه - قُدّس سرّه - وتأملتَه ظهر لك أن الشيخ يقول
بأن الحقّ تعالى - من حيثُ أحديّة الذات^(٦) - ليس مبدأً لشيءٍ من العالم، بل من
حيث مرتبة الأسماء الطالبة للعالم لظهور آثارها فيه.

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٨).

(٢) هذا القول ليس في (ش). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ٣٣٦).

(٣) قوله: «الله» ليس في (ف).

(٤) في (ش): «نفيّاً».

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥).

(٦) في (ف): «أحدية».

ومعلومٌ أن القائل بأنه لا يصدر من الواحد - من كل وجه - إلا الواحد قائلٌ بأن الحق تعالى - من حيث أحديته الذاتية - علةٌ موجبة بالذات للمعلول.

ويلزم من ذلك أن يكون الحق تعالى - من حيث الذات - مرتبطاً بالعالم، لا من حيث اعتبارات الأسماء والصفات، ويلزم من ذلك أن لا يصح له الكمال الذاتي والغنى الذاتي عن العالمين، لكن اللازم باطل شرعاً وكشفاً، بل وعقلاً أيضاً! لأن الحق تعالى عند الحكماء كاملٌ بالذات^(١) أيضاً؛ فإنهم قالوا: الأول - تعالى - تامٌ وفوق التمام، أما الأول فلحصول كل ما من شأنه أن يحصل له، وأما الثاني فلا فضته على الغير كل ما يمكن حصوله بحسب استعداده. انتهى^(٢).

وظاهرٌ أن من قال في الله تعالى قولاً باطلاً شرعاً وكشفاً - بل وعقلاً أيضاً - كان جاهلاً بما تستحقه^(٣) الذات العلية من الكمال، وإن ظن أن ذلك هو الكمال التام، وبالله التوفيق ذي الجلال والإكرام.

(١) في (ش): «الذات».

(٢) من قوله: «أما الأول» إلى هنا ليس في (ف).

وقد نقل الفخر الرازي قول الحكماء وشرحه في غير موضع من «تفسيره»؛ ينظر - على سبيل المثال -: «مفاتيح الغيب» (١/ ٢٠٠) و (٢٥/ ١٣١).

(٣) في (ش): «يستحق له».

نتمة

[في الردّ على ابن سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة

من المبدأ الأول بلا واسطة]

يتأتى إلزام ابن سينا في قوله بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة، وفي قوله بأن المبدأ الأول علة موجبة للذات للمعلول؛ بما هو مذكور في كلامه: أما الأول: فلأنه قال في «الإشارات»: إن كل ما يعقل؛ فإنه ذاتٌ موجودة تتقرر فيها الجلايا العقلية تقرر شيء في شيء آخر^(١).

ثم قال: إن واجب الوجود لمّا كان يعقل ذاته بذاته، ثم يلزم قيوميته عقلاً بذاته لذاته أن يعقل الكثرة؛ جاءت الكثرة لازمة متأخرة، لا داخلية في الذات متقومة بها، وكثرة اللوازم من الذات مباينة [أو غير مباينة] لا تثلم الوحدة^(٢).

قال الشارح المحقق: والحاصل^(٣): أن الواجب واحد، ووحدته لا تزول بكثرة الصور المعقولة المتقررة فيه.

ثم قال: ولا شك أن القول بتقرير^(٤) لوازم الأول في ذاته قولٌ بكون الشيء الواحد فاعلاً وقابلاً معاً، وقولٌ بكون الأول موصوفاً بصفاتٍ غير إضافية ولا سلبية... إلى آخر اعتراضاته^(٥).

(١) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٧٥).

(٢) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) زاد في (ش): «فيه».

(٤) في (ش): «يتقرب»، وفي باقي النسخ: «بتقرر». وأثبت ما في مصدره.

(٥) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٨٢ - ٢٨٣).

والمقصود: أنه تصريحٌ بأنه يلزمه القول بتعدد الجهات الغير الإضافية في الأول تعالى المستلزم لبطلان كونه واحداً من كل وجه، ولجواز صدور الكثرة منه تعالى بلا واسطة، بل يلزمه القول بصدور الكثرة منه تعالى بالفعل دفعة؛ لأن علم الله تعالى بالأشياء دفعي، وإن كانت الأشياء بمقتضى الحكمة الإلهية مترتبة في ذواتها، وقد قال في إلهيات «الشفاء»: هو يعقل الأشياء دفعة من غير أن يتكثّر بها في جوهره، أو يتصوّر في حقيقة ذاته بصورها. انتهى^(١).

أي: من غير أن تكون تلك الصور داخلة في الذات، فما نفى إلا كون الأول متصوّراً في حقيقة ذاته بصورها؛ أي: كونها داخلة في الذات؛ كما نفاه في «الإشارات»، ولم ينف^(٢) ما التزمه في «الإشارات» من صحة قيام الكثرة به تعالى؛ إذا لم يتكثّر بها في جوهره، فقد لزمه القول بصدور الكثرة منه تعالى بلا واسطة دفعة؛ مع بقية الاعتراضات التي أوردها عليه الشارح.

فإن قلت: القول بتوافق كلاميه في «الشفاء» و«الإشارات» مخالفٌ ما حكم به الأستاذ جلال الدين الدواني من تخالفهما؛ حيث قال في «شرحه» لـ«العقائد العضدية» المُسمّاة «عيون الجواهر»: ظاهرٌ عبارات «الإشارات» يُشعر بأن الصور العلمية قائمة بذات الحق تعالى، لكن قد صرّح في «الشفاء» بنفيه؛ حيث قال: هو يعقل الأشياء دفعة من غير أن يتكثّر بها في جوهره، أو يتصوّر في حقيقة ذاته بصورها... إلخ^(٣).

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٣).

(٢) في (ش): «ولم ينفعه».

(٣) «عيون الجواهر» للعضد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاهما مفقود، والله تعالى أعلم.

قلت: ليس في هذا الكلام تصريحٌ بنفي القيام بذاته تعالى؛ إذ ليس فيه إلا نفي أن يتكثر بها في جوهره، أو يتصور بصورها في حقيقة ذاته، والمفهوم المتبادر من هذه العبارة نفي كونها أجزاءً، لا نفي كونها لواحقاً، ولا يتضح هذا حق الاتضح إلا بنقل ما يحتاج من كلامه في هذا الفصل.

فنقول - وبالله التوفيق - : قال في الفصل السابع من المقالة الثامنة في الإلهيات: الأول تعالى يعقل الأشياء دفعةً واحدة، من غير أن يتكرر في جوهره بها، أو يتصور في حقيقة ذاته بصورها، بل تفيض عنه صورها معقولة.

ثم قال: واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود؛ كما عرّض أن أخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة، وقد تكون الصورة المعقولة غير مأخوذة من الموجود، بل بالعكس كما أننا نعقل صورةً بنائيةً نخترعها، ثم [تكون تلك الصورة المعقولة محرّكةً لأعضائنا إلى أن] نوجدها، فلا تكون وُجدت فعقلناها، ولكن عقلناها فوجدت، ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا^(١)؛ فإنه يعقل ذاته وما توجبه ذاته، ويعلم من ذاته كيفية كون الخبر في الكل، فتتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده، فهو عالمٌ بكيفية نظام الخير في الوجود وأنه عنه عالمٌ بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيراً ونظماً.

ثم قال: ولا تظن أنه لو كانت للمعقولات عنده صورٌ وكثرة^(٢)، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاءً لذاته، وكيف وهي تكون بعد ذاته؟!

(١) في (ش): «هو ذاته»، والتصويب من مصدره.

(٢) في (ش): «صور ولا كثرة»، والتصويب من مصدره.

ثم قال: فبقي لنا النظرُ في حال وجودها معقولةً أنها تكون موجودةً في ذات الأول كاللوازم التي تلحقه، أو يكون لها وجود مُفَارِقٌ لذاته وذاتٍ غيره [كصُورٍ] مفارقة على ترتيب، [موضوعية] في صقع^(١) الربوبية، أو من حيث هي موجودة في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور، أو قُسمت في أيّها^(٢) كان، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة، وتكون معقولةً له على أنه فيه، ومعقولةً من الأول على أنها عنه، ويعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة، بل يفيض وجوده عنه أولاً، وما المعقول منه أنه مبدأ له توسط فهو يفيض^(٣) عنه ثانياً.

ثم قال: فإذا جعلت هذه المعقولات أجزاءً ذاته عَرَضَ تَكَثُّرٌ، وإن جعلتها^(٤) لواحقاً ذاته عَرَضَ لذاته أن لا يكونَ عنه من جهتها واجب الوجود لِمُلاصقته مُمكن الوجود، وإن جعلتها أموراً مفارقةً لكل ذاتٍ عَرَضَتِ الصورُ الأفلاطونية. أي: وأنه قد أبطلها في فصلٍ مستقلٍّ في آخرِ المقالة السابقة.

وإن جعلتها موجودةً في عقلٍ ما عَرَضَ أن صدورها عن الأول تعالى ليس على ما قلنا من أنه إذا عقلَ خيراً وُجِدَ^(٥)؛ لأنها نفسٌ عقله للخير، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عقلت، وكذلك إلى ما لا نهايةً له، وذلك محالٌ فهي نفس عقله للخير.

(١) في (ش): «في صفة»، والتصويب من مصدره.

(٢) في (ش): «أيهما»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «فهو نقيض»، والتصويب من مصدره.

(٤) في النسخ: «جعلها»، والتصويب من مصدره.

(٥) في (ش): «من إنه إذا عقلها خيراً أو وجدها»، والتصويب من مصدره.

فإذا قلنا: لما عقلها وجدت ولم يكن معها عقل آخر ولم يكن وجودها إلا تعقلات؛ فإننا نكون كأننا قلنا: لأنه عقلها - أو لأنها وجدت عنه - وجدت عنه. انتهى^(١).

وتحرير هذا الأخير أن يقال: وإن جعلها موجودة في عقل عرَض أن صدورَها عن الأول ليس على ما قلنا من أنه تعالى يعقل نظام الخير أولاً، فتتبع صورته المعقولة صورة الوجودات؛ لأنها نفس عقله للخير؛ إذ لم يسبق لها صور معقولة عنده حتى تكون هذه تابعة لها، مع أنه قد تقرر أن الحق تعالى يعقل ذاته وما توجبه ذاته، ثم يوجد، وإذا كان العقل وما فيه من الصور لم يسبق لها صور معقولة عنده تعالى؛ كان العقل وما فيه من الصور المعقولة نفس عقله للخير، فنكون كأننا قلنا: لأنه عقلها عقلها... إلخ؛ أي: يلزم تعليل الشيء بنفسه، وهو باطل، بخلاف ما إذا سبق لها صور معقولة عنده؛ فإنه حينئذ يُقال: لأنه عقلها عنده على هذا الترتيب أو جدّها على هذا الترتيب، وهو صحيح.

وأما على القول بأنها حال كونها معقولة لا توجد إلا في عقل، فيلزم أحد الأمرين: إما تعليل الشيء بنفسه، أو التسلسل؛ لأنه إن لم يسبق لها صور معقولة فهو الأول، وإن سبقت فهو الثاني؛ لأن الصور لا يصح أن تكون في غير عقل؛ لأنه خلاف الفروض، ووجودها فيه محتاج إلى تعقل آخر سابق، وهكذا إلى غير نهاية، والله أعلم، وبالله التوفيق.

ثم قال: فينبغي أن تجتهد جهداً في التخلص عن هذه الشبهة، وتحفظ أن لا تكثر ذاته، ولا تُبال بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود؛ فإنها - من

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٣ - ٣٦٥) والاستدراكات منه.

حيثُ هي عِلَّةٌ لوجود زيد - ليست بواجبة الوجود، بل من حيث ذاتها. انتهى^(١).
والذي يُفهم من هذا الكلام هو أنه اختارَ الاحتمال الثاني، وهو أن تلك الصورَ
لواحقٌ ذاته؛ لكونه تصدَّرَ للجواب عما يردُّ عليه بقوله: «ولا تبال...» إلخ؛ أي: إن
ذلك غير مُضرٍّ؛ لأنه إنما يلزم على تقدير كون الذات مأخوذةً مع إضافةٍ ما، لا من
حيث هي هي، فاللازم غيرُ محذورٍ والمحذورُ غيرُ لازم.

وكَلِّما كان مختاره هذا الاحتمالَ الثاني؛ كان المرادُ بقوله: «من غير أن يتكرر
في جوهره بها...» إلخ نفْيُ الاحتمال الأول؛ أي: نفْيُ كونها أجزاءً، لا نفْيُ الارتسام
مطلقاً، ولا شك أن الصفات متأخرةٌ عن الذات تابعةٌ لها، فلا تتكرر الذات في جوهره
بها، ولا يتصوَّر في حقيقة ذاته بصورها؛ لتحقق الذات بدونها.

وعلى هذا فقوله: «أو يتصوَّر...» إلخ، «أو» فيه بمعنى «الواو»؛ على حدِّ قولِ
الشاعر [من الكامل]:

إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفَهُ فَقَدِ

بدليل أنه زُوي «ونصفه» - بالواو - كما في «مغني اللبيب»^(٢)، وفي بعض
النسخ هنا: «ويتصوَّر» بالواو أيضاً، فالعطفُ للتفسير؛ إذ لو كان «أو» للتقسيم
مراداً بإحداهما، فنفي كونها أجزاءً بالآخر نفْيُ الارتسام لزم أن يكون مختاره
أحد الاحتمالين الباقيين؛ لانهصار الحقِّ عنده في أحدِ هذه، واللازم باطل؛ لأنه

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٦٦).

(٢) يُنظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١ / ٤١١ - ٤١٢).

والرواية بالواو في «الأصول في النحو» لابن السراج (١ / ٢٣٣)، و«اللمع في العربية» لابن جني
(ص: ١٥٣)، وهي كذلك رواية البيت في «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ١٤).

أَبْطَلَهُمَا: أَمَّا الْمُثَلُّ الأفلاطونية ففي فصلٍ مستقِلٍّ معقودٍ لذلك، وأما الارتسامُ في عقلٍ ففي هذا الفصل من غير تعرُّضٍ للجواب عما يردُّ عليهما، فظهر أن المرادَ نفْيَ كونها أجزاءً؛ كما صرَّح به فيما مرَّ نقله من قوله: «ولا تظنَّ أن الصورَ الكثيرة التي يعقلها تكونُ أجزاءً لذاته... إلخ.

وإذا بطل الاحتمالاتُ الثلاثة فلم يبقَ إلا الاحتمالُ الذي تعرَّض للجواب عما يردُّ عليه وهو الارتسام، فهو المرادُ في «الشفاء» كـ «الإشارات» وبالله التوفيقُ العليمُ العَلَامُ^(١).

وأما الثاني، فلأن صاحب «المصباح» نقل عنه أنه قال في «الإشارات»: الشيءُ - من حيث هو هو - إن اقتضى أمراً معيناً يكونُ محتاجاً إليه بذاته فلا يُوجد بدونه. انتهى^(٢).

وقد قال في إلهيات «الشفاء»: والعِلَّةُ لذاتها تكون موجبةً للمعلول^(٣)، والحقُّ تعالى عنده عِلَّةٌ^(٤) موجبة بالذات للمعلول الأول، فيلزم أن يكونَ كماله الذاتي موقوفاً على المعلول، واللازم باطل شرعاً وكشفاً، بل وعقلاً أيضاً؛ لِما^(٥) تبين أنه تعالى كاملٌ بالذات، وبالله التوفيقُ نور الأرض والسموات.

(١) من قوله قبل صفحات: «فإن قلت: القول بتوافق كلاميه» إلى هنا ليس في (ف).

(٢) النقل عن «الإشارات» لابن سينا في «مصباح الأنس» للفناري (ص: ١٦٤).

(٣) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٧٣).

(٤) قوله: «علة» ليس في (ش)، وهو في أخواتها.

(٥) في (ش): «كما».

وصل

[تصريحُ نصوص الشيخ محيي الدين ابن عربي بِحدوث العالم]

قد تضمّن ما نقلناه من نصوص الشيخ - قُدّس سرّه - التصريح بِحدوث العالم في غير ما موضع:

منها قوله: إن المُمْكِن يستحيل عليه الوجود أزلاً، فلم يبقَ إلا أن يكون أزلّيّ العدم^(١).

ومنها قوله: والعالم مُحدث، والله كانَ ولا شيء معه، وإنه أمرٌ ثابتٌ بالشَّرْع والكشف^(٢).

أما الشَّرْع فأقربُ ما يُستدلُّ به بهذا الحديث المذكور آنفاً، أعني: «كان الله ولا شيء معه»، وهو روايةٌ غير البخاريّ، وأما روايةُ البخاريّ في كتاب بدء الخلق من «صحيحه» بلفظ: «كان الله ولم يكنْ شيءٌ غيره»^(٣)، ورواية الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيليّ في «مُسندَه الصحيح» الذي هو «مُسْتَخَرَجُه» على «صحيح البخاريّ» بلفظ: «كان الله قبلَ كلِّ شيء»، والمألُ في الكلِّ واحد.

وأما الكشف، فلما مرَّ من قوله: ومَنْ لم يكنْ له هذا الإدراك فقد حُرِم العلم والمعرفة التي أعطاهما الشهودُ والكشف^(٤).

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٥٥).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٩١).

(٣) «صحيح البخاري» (٣١٩١).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٥٥).

[معنى كون العالم مُحدثاً]

ومعنى كون العالم مُحدثاً: أنه كان بعد أن لم تكن بعديةً زمانيةً متوهمة؛ أي: بعدية لا يُجامعُ البعدُ معها القَبْلَ، بل يتأخر عنه لا^(١) في زمانٍ مُحَقَّقٍ كتأخر اليوم عن أمس.

فإن قلت: الزمان من الأشياء المُمَكِّنة، فإن كان عدمه متقدماً على وجوده تقدماً زمانياً لزم أن يكون الزمان موجوداً حال عدمه، وهو مُحال.

قلت: لا يلزم ذلك إلا إذا كان عدم الزمان المُحَقَّق - الذي هو مقدار حركة الفلك - متقدماً على وجوده في زمانٍ مُحَقَّق، وأما إذا كان في زمانٍ موهوم فلا.

والزمان هنا وهميٌّ، والدليل عليه قوله ﷺ في «صحيح البخاري»: «كان الله ولم يكن شيء غيره»؛ فإن الزمان المدلول عليه بـ«كان» هنا توهمي، وإلا لكان آخر الحديث مناقضاً لأوله؛ لأن الزمان المُحَقَّق شيءٌ، مع أنه مقدار الحركة المستلزم للمتحرِّك الذي هو الفلك المستلزم للعقل الأول الذي هو علته عندهم^(٢)، وهذه كلها أشياء مُغايرةٌ للحقِّ تعالى.

وقد دلَّ الحديث على نفي الغير أزلاً مُطلقاً، فلو كان الزمان غيرَ وهميٍّ لزم أن لا يصحَّ نفي الغير مُطلقاً أزلاً؛ لوجود هذه الأشياء المغايرة، لكن اللازم باطل بنصٍّ من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، والوحي مُحالٌ عليه التناقض والخطأ، فالملزوم مثله، فالزمان المدلول عليه بـ«كان» توهميٌّ، والتوهمي لا يُنافي نفي الغير مُطلقاً أزلاً.

(١) الحرف «لا» ساقطٌ في (ش).

(٢) أي: عند الفلاسفة.

وإذا صح نفْيُ الغير مُطلقاً أزلّاً كان الزّمان المُحقّق حادثاً بالمعنى المذكور؛ أي: إن عدمه متقدّم على وجوده لا في زمان مُحقّق تقدّمًا يستحيل معه اجتماعُ المتقدّم والمتأخّر بلا لزومٍ محذورٍ، ويلزم من حدوثه - بهذا المعنى - حدوثُ الحركةِ، والمتحرّك والعقل الأوّل أيضاً بهذا المعنى؛ لأن الكلّ أغيار، وبالله التوفيق مُقَلَّبُ الليل والنهار.

وصل

[في الردّ على مَنْ زعم أنّ حدوثَ العالمِ تعطيلٌ للجُودِ الإلهيّ]

لا يلزم من القول بحدوث العالمِ حدوثاً زمانياً بالمعنى المذكور تعطيلُ الجودِ الإلهي كما يزعمه القائلون بقَدَمِ العالمِ؛ لأن الجودَ عرّفوه بأنه: إفادةٌ ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض ولا لغرض^(١).

وقد تبين أن العالمَ مُحَدَّث بالنصّ الصحيح، والكشفِ الصريح، المؤيّد بالشرع المعصوم عن الخطأ، وهو عينُ الدليل على أن إفادة الوجود للعالم - فيما لا يزال - هو الجودُ الذي هو إفادةٌ ما ينبغي لمن ينبغي؛ لموافقته الحكمة من حيث إن الإفاضة بحسب الاستعداد لا الإيجاد في الأزل؛ لأن العالم لو كان مُستعدّاً في الأزل لإفاضة الوجود عليه لإفادة الحقّ الوجودَ بجوده؛ لأنه تعالى جوادٌ بالاتفاق، لكنه لم يُوجِدْهُ^(٢) في الأزل شرعاً وكشفاً، فلم يكن مُستعدّاً للوجود في الأزل.

(١) في (ش): «لغرض ولا لغرض». ويُنظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص: ٨٤).

(٢) في (ش): «يوجد».

وكلما كان كذلك؛ لا يصحُّ أن يكون الإيجادُ في الأزلِ جوداً؛ لأنَّ إفاضةَ الوجودِ على غير المُستعدِّ له لا يُوافق الحكمةَ، فلا يصدقُ عليه أنه إفادةٌ ما ينبغي لمن ينبغي، بل الجودُ^(١) هو الإيجادُ فيما لا يزال؛ لأنه الموافقُ لحكمةِ الحكيمِ ذي الجلال، فانقلب التعطيلُ عليهم، وباللهِ التوفيقُ الكبيرِ المُتعال.

تبصرة^(٢)

[في علاقة العلة بالمعلول عند الفلاسفة]

ذهب المِلِّيُّون إلى أن العالمَ - وهو ما سوى الله تعالى وِصفاته من الجواهر والأعراض - حادثٌ؛ أي: كائنٌ بعد أن لم يكنْ بعديةً حقيقية، وهي التي لا يُجامعُ القَبْلُ فيها البعدُ، وهذا هو المرادُ بـ«الحُدوث الزماني».

ولهذا يقول المتكلمون: «العالم حادثٌ»؛ أي: كائنٌ بعد أن لم يكنْ بعديةً زمانيةً بالمعنى المذكور، والحقُّ تعالى عندهم متقدِّمٌ على العالمِ لا بالزمان، بل هو قسمٌ سادسٌ من التقدُّم غيرُ الأقسام الخمسة المشهورة^(٣)، وما يُسمَّونه «تقدُّماً ذاتياً»، ويريدون به تقدُّماً لا يُجامعُ فيه المتقدِّم المتأخَّر؛ لتقدُّم بعض أجزاء الزمان على بعض؛ فإنه تقدُّمٌ لا يُجامعُ فيه المتقدِّم المتأخَّر، وليس بزمانيٍّ؛ لعدم وقوع المتقدِّم في الزمان.

(١) في (ش): «الوجود».

(٢) هذه التبصرة، ثم ما بعدها؛ من التذكرة، والتأييد، والتوجيه، والتنبيهين، كلها ليست في (ف).

(٣) التقدم عند الحكماء خمسة: التقدم بالعلية، والتقدم بالذات، والتقدم بالزمان، والتقدم بالشرف،

والتقدم بالرتبة. يُنظر: «شرح المواقف» للجزجاني (٦/ ٢٧٨ - ٢٨٠).

والْحُكَمَاءُ يُسَمُّونَ تَقَدُّمَ الْحَقِّ تَعَالَى عَلَى الْعَالَمِ أَيْضاً «تَقَدُّماً ذَاتِيّاً»، لَكِنْ لَا بِالْمَعْنَى الْمُرَادَ لِلْمُتَكَلِّمِينَ؛ فَإِنَّ التَّقَدُّمَ الذَّاتِيَّ عِنْدَهُمْ يُجَامِعُ الْمُتَقَدِّمُ فِيهِ الْمُتَأَخَّرَ بِالزَّمَانِ، وَإِنَّمَا يَسْبِقُهُ بِالذَّاتِ، وَلِهَذَا قَالُوا بِأَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ بِالْحُدُوثِ الذَّاتِيِّ، أَيْ: إِنَّهُ مُسَبِّقٌ بِوُجُودِ الْفَاعِلِ سَبْقاً ذَاتِيّاً، وَهُوَ تَقَدُّمُ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُحْتَاجِ، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ تَقَدُّمَ عَدَمِهِ عَلَى وُجُودِهِ تَقَدُّماً بِالذَّاتِ وَيُقَارِنُهُ بِالزَّمَانِ.

قَالَ الْفِيلَسُوفُ أَبُو نَصْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَرْخَانَ الْفَارَابِيِّ الْمَلَقَّبُ بِ«الْمَعْلَمِ الثَّانِي» فِي «الْفُصُوصِ» مَا نَصَّه: فَصٌّ: الْمَاهِيَّةُ الْمَعْلُولَةُ لَهَا عَنْ ذَاتِهَا أَنْ لَيْسَتْ^(١)، وَلَهَا عَنْ غَيْرِهَا أَنْ تُوجَدَ، وَالْأَمْرُ الَّذِي عَنِ الذَّاتِ قَبْلَ الْأَمْرِ الَّذِي لَيْسَ عَنِ الذَّاتِ، فَلِلْمَاهِيَّةِ الْمَعْلُولَةِ أَنْ لَا تُوجَدَ بِالْقِيَاسِ إِلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ، فَهِيَ مُحَدَّثَةٌ لَا بِزَمَانٍ تَقَدَّمَ. انْتَهَى^(٢).

وَقَالَ الْفِيلَسُوفُ أَبُو عَلِيٍّ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ سِينَا فِي الْمَقَالَةِ السَّادِسَةِ مِنْ إِهْيَاتِ «الشِّفَاءِ»: إِنَّ الْعِلَّةَ الذَّاتِيَّةَ لِلشَّيْءِ الَّتِي بِهَا وُجُودُ ذَاتِ الشَّيْءِ بِالْفِعْلِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ لَا تَتَقَدَّمُهُ فِي الْوُجُودِ تَقَدُّماً يَكُونُ زَوَالُهُ مَعَ حُدُوثِ الْمَعْلُولِ.

ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَإِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لِدَاثِهِ سَبَباً لَوْجُودِ شَيْءٍ آخَرَ دَائِماً كَانَ سَبَباً لَهُ دَائِماً مَا دَامَتْ ذَاتُهُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَ دَائِماً الْوُجُودُ كَانَ مَعْلُولُهُ دَائِماً الْوُجُودَ، فَيَكُونُ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْعِلَلِ أَوْلَى بِالْعِلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مُطْلَقُ الْعَدَمِ^(٣) لِلشَّيْءِ، فَهُوَ الَّذِي يُعْطِي الْوُجُودَ التَّامَّ لِلشَّيْءِ.

(١) فِي (ش): «أَنْ نَسَبَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصْدَرِهِ.

(٢) يُنْظَرُ: «فُصُوصُ الْحُكْمِ» لِلْفَارَابِيِّ (ص: ٥١).

(٣) فِي (ش): «مُطْلَقاً لِعَدَمِ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصْدَرِهِ.

وهذا هو المعنى الذي يُسمَّى «إبداعاً» عند الحُكَماء، وهو تأيُّس الشيء بعد لَيْسٍ مُطلق^(١)؛ فإن المعلول له في نفسه أن يكون ليساً، وأن يكون له عن عِلَّتِهِ أن يكون أَيْساً، والذي يكون للشيء في نفسه أقدم عند الذهن - بالذات لا بالزمان - من الذي يكون من غيره، فيكون كلُّ معلول أَيْساً بعد لَيْسٍ بعديةً بالذات.

فإن أُطلق اسم «المُحدث» على كل ما له أَيْسٌ بعد لَيْسٍ - وإن لم تكن بعديةً بالزمان - كان كلُّ معلول مُحدثاً، وإن لم يطلق بل كان شرطُ المُحدث أن يُوجد زمانٌ ووقتٌ كان قبله فبطل لمجيئه بعده؛ فتكون^(٢) بعديته بعديةً لا تكون مع القبلية موجودة، بل تكون مُمَايزَةً [لها] في الوجود؛ لأنها زمانية، فلا يكون كلُّ معلول مُحدثاً، بل «المعلول»: الذي سبق وجوده زمانٌ سبق^(٣) وجوده - لا محالة - حركةٌ وتغيُّرٌ، ونحن لا نناقش في الأسماء. انتهى^(٤).

واعترض عليه الأستاذ جلال الدين مُحَمَّدُ الدَّوَّانِيُّ في «حاشيته» على «الشرح الجديد للتجريد» بقوله: ويتوجَّه عليه: أن المعلول لَيْسَ في نفسه أن يكون معدوماً كما ليس له من نفسه أن يكون موجوداً؛ ضرورة احتياجه في كل طرفي الوجود والعدم إلى العلة. انتهى^(٥).

(١) «الأيّس» و «الليّس»: مصطلحان فلسفيان بمعنى الوجود والعدم، مأخوذان من قول العرب: «أُنْتُ به من حيث أَيْسٌ وليّسٌ»، أي: من حيث يكون ولا يكون.

(٢) في (ش): «إذ يكون»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «ويسبق»، وما في مصدره أمتن.

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٢٦٦ - ٢٦٧).

(٥) «حاشية الدواني» على «الشرح الجديد» للقولشجي لكتاب «تجريد الكلام» لتفسير الدين الطوسي غير مطبوعة فيما أعلم، والله أعلم.

واعترض عليه غيره أيضاً بما لفظه: إن المُمْكِنَ متساوي النسبة إلى الوجود والعدم، فكما أن وجوده يكون من الغير كذلك عدمه أيضاً من الغير، فلا يكون من ذاته، وأيضاً لو كان عدمه مقتضى ذاته لكان ممتنعاً بالذات، وقد فرضناه^(١) مُمكناً بالذات، هذا خُلف! انتهى.

والجواب: أن قوله: «في نفسه» مقابل لقوله: «عن عِلَّتِهِ»^(٢)، فليس المراد منه: أن المعلول - من حيث هو قابل للطرفين - له في نفسه أن يكون معدوماً حتى يَرِدَ ما أورداه^(٣)! بل المراد: أنه - باعتبار ذاته وحدها بلا عِلَّتِها - له أن يكون معدوماً، وهو صحيح؛ لأن الوجود للمُمْكِنِ ليس ذاتياً بالضرورة، بل مستفاداً من الواجب^(٤)، فإذا نُظِرَ إليه وحده - أي: من غير إضافة إلى الواجب المُفيد له الوجود - لم يَكُنْ له^(٥) وجود، ومستفاد أيضاً، فكان معدوماً في نفسه، أي: مُجرّداً عن عِلَّةٍ وجوده.

يُوضحه أنه قال في المقالة الثامنة من إلهيات^(٦) «الشفاء»: سائر الأشياء غير واجب الوجود لا تستحقُّ الوجود، بل هي في أنفسها ومع قطع إضافتها إلى واجب الوجود تستحق العدم، فلذلك كلُّها في أنفسها باطلة، وبه تعالى حَقَّةٌ، وبالقياس إلى الوجه الذي يليه حاصلةٌ، فلذلك ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]. انتهى^(٧).

(١) في (ش) وأخواتها: «فرضنا»، ووافقتُ نَقْلَ العلامة العطار هذا القول دون نسبة أيضاً في «حاشيته»

على «شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (٢ / ٥٠١).

(٢) القائل هو ابنُ سينا في قوله المنقول قبل قليل.

(٣) يعني: من اعتراضِ الدواني وغيره.

(٤) أي: من واجب الوجود، وهو الله تعالى.

(٥) أي: للممكن.

(٦) في (ش): «المهمات»، وصوّبت.

(٧) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٣٥٦).

ويزيده وضوحاً أنه قال في أواخر المقالة الأولى من إلهيات «النجاة»: واعلم أنه كما أن الشيء قد يكون مُحدثاً بحسب الذات فإن المُحدث هو الكائنُ بعد ما لم يكنْ، والبَعْدِيَّةُ كَالْقَبْلِيَّةِ: قد تكون بالزَّمان، وقد تكون بالذَّات، فإذا كان الشيءُ له في ذاته أن لا يجبَ له وجود، فهو باعتبار ذاته وحدها بلا علَّتِها لا يُوجد، وإنما يُوجد بالعلَّة، والذي بالذَّات قبل الذي من غير الذَّات، فيكون كلُّ^(١) معلول في ذاته أولاً أنه أيس، وعن العلَّة ثانياً أنه أيس، فيكون كلُّ معلول مُحدثاً في ذاته، وإن كان مثلاً في جميع الزَّمان موجوداً مستفيداً لذلك الوجود عن مُوجد فهو مُحدث؛ لأن وجوده من بعد لا وجود بعديَّة بالذَّات. انتهى^(٢).

والحاصل: أن المُمكن لَمَّا كان وجوده من غيره، فلا شك أنه إذا قُطع النظر عن الغير واعتُبر ذاته من حيث هو مُجرَّد عن العلَّة لم يكنْ له وجود قطعاً؛ فإن صريح العقل حاكمٌ بأن وجوده إنما كان مستفاداً من الغير؛ لأجل أنه ليس بموجود في حد ذاته؛ إذ لو كان له وجود في حد ذاته لم يُمكن للغير أن يُوجدَه؛ لأن إيجادَه حينئذٍ يكون تحصيلاً للحاصل قبل، وهو مُحال.

فكلامه إلى هنا لا خلل فيه، وإنما الخلل في قوله: «إن المُحدث بالذَّات موجودٌ في جميع الزَّمان، مستفيدٌ لذلك الوجود عن مُوجد»؛ فإن القول بأن المعلول وجوده بعد وجود العلَّة بعديَّة بالذَّات وتُقارنُ له بالزَّمان؛ لا يتم^(٣) إلا إن صحَّ استفادته^(٤)

(١) في (ش): «الكل» وصوبت.

(٢) يُنظر: «النجاة في المنطق والإلهيات» لابن سينا (٢/ ٧٥).

(٣) أي: لا يتم القول المذكور.

(٤) أي: المعلول.

لِلوُجُودِ عَنْ مُوجِدِهِ أَزْلاً، وَهُوَ^(١) غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَن كَوْنَ الْمَعْلُولِ مَسْبُوقاً بِوُجُودِ الْفَاعِلِ سَبْقاً ذَاتِيّاً يَسْتَلْزِمُ سَبْقَ عَدَمِهِ عَلَى وُجُودِهِ سَبْقاً ذَاتِيّاً، وَالتَّقَدُّمُ بِالذَّاتِ هُوَ تَقَدُّمُ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ عَلَى الْمَحْتَاجِ، وَهُوَ مَنْحَصَرٌ فِي التَّقَدُّمِ بِالْعِلِّيَّةِ، وَالتَّقَدُّمُ بِالطَّبْعِ، وَحَيْثُ لَا مَجَالَ لِلْعِلِّيَّةِ فَهُوَ تَقَدُّمٌ بِالطَّبْعِ، وَالْمَتَقَدِّمُ بِالطَّبْعِ هُوَ مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ الْمَتَأَخِّرُ إِلَّا وَهُوَ مَوْجُودٌ، وَيُوجَدُ هُوَ - وَلَيْسَ الْمَتَأَخِّرُ - مَوْجُوداً كَالوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ، وَكَلِمَا كَانَ عَدَمُهُ مَتَقَدِّماً عَلَى وُجُودِهِ بِالطَّبْعِ كَانَ جُزْءَ عِلَّتِهِ التَّامَّةِ قِطْعاً، فَلَا يَكُونُ الْوَاجِبُ عِلَّةً تَامَةً بَسِيطَةً وَمُؤَثِّراً فِي الْمَعْلُولِ الْأَوَّلِ بِلَا اشْتِرَاطٍ فِي تَأْثِيرِهِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِمْ وَصَرَائِحِهِمْ.

وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ التَّامَّةَ: هُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُمَكِّنُ فِي وُجُودِهِ، فَيَكُونُ الْإِمْكَانُ - لِكَوْنِهِ سَبَباً لِلْاِحْتِيَاجِ - خَارِجاً عَنْ تَعْرِيفِ الْعِلَّةِ، وَكَذَا الْاِحْتِيَاجُ وَالتَّأْثِيرُ وَالْوُجُوبُ السَّابِقُ؛ عَلَى مَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنَّ «الْمَعْلُولَ»: مَا أَمَكَّنَ فَاحْتَاجَ إِلَى الْعِلَّةِ، فَأَوْجَدَهُ الْعِلَّةُ، فَوَجِبَ، [فَوُجِدَ]^(٢) فَمِمَّا لَا يُجْدِي نَفْعاً هُنَا! لِأَن خُرُوجَهَا مِنْ تَعْرِيفِ الْعِلَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ اشْتِرَاطِهَا فِي التَّأْثِيرِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ - وَإِنْ سُمِّيَتْ بَسِيطَةً بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ - لَا تَكُونُ مُؤَثِّرَةً إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ تِلْكَ الْأُمُورِ.

وَكَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ كَانَ اِحْتِيَاجُ الْمَعْلُولِ الْمَقَارِنِ لِعَدَمِهِ سَابِقاً عَلَى التَّأْثِيرِ، فَكَانَ الْمَقَارِنُ لَوُجُودِ الْعِلَّةِ عَدَمَ الْمَعْلُولِ لَا وُجُودَهُ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ الْإِيجَادَ مَسْبُوقٌ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ؛ إِذْ لَا إِيجَادَ إِلَّا بَعْدَ الْوُجُودِ^(٣)، وَوُجُودُ الْمَعْلُولِ مَتَأَخِّرٌ عَنِ الْإِيجَادِ

(١) أي: استفادةُ المعْلُولِ لِلوُجُودِ عَنْ مُوجِدِهِ أَزْلاً.

(٢) يُنْظَرُ: «حَاشِيَةُ الْكَلْنَبُويِ عَلَى شَرْحِ الدَّوَانِي لِلْعَقَائِدِ الْعَضْدِيَّةِ» (١/ ٦٩)، «كَشَافُ صُطْلَاحَاتِ الْفُنُونِ» لِلتَّهَانُويِ (٢/ ١٢١٠)، وَالْاِسْتِدْرَاكُ مِنْهُمَا.

(٣) أي: لَا يَكُونُ إِيجَادُ الْعِلَّةِ لِلْمَعْلُولِ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الْعِلَّةِ نَفْسِهَا.

أو مقارن له، والمتأخّر أو المقارن للإيجاد المتأخّر عن الاحتياج المقارن للعدم متأخّر عن العدم الأزليّ تأخراً حقيقياً لا يُجامعه في الأزَل، لا تأخراً بالذات مُجامعاً في الأزَل، وإلا لكان المعلول مستفيداً للوجود في مُوجده بالفعل حالة كونه غير مستفيد منه بالفعل، وهو تناقض.

ومسارُ الغلط: أن المعلول - بعد استفادته الوجود من العلة - إذا قُطع النظر عن علّته كان معدوماً في نفسه في عين زمان وجوده من علّته، فيصحّ أن يُقال حينئذٍ: إن عدمه في نفسه متقدّم على وجوده من علّته بالذات، مع مُقارنته له بالزمان، وأما قبل استفادته الوجود فلا مُقارنة؛ إذ لا تصحّ الإفادة إلا حال كون المعلول معدوماً بالفعل؛ لأن تقدّم عدمه بالفعل على وجوده من شرائط التأثير؛ إذ لو كان موجوداً بالفعل قبل الإفادة لَمَا أمكن للعلة إيجاده؛ لأن إيجاده حينئذٍ يكون تحصيلاً للحاصل، وإذا لم يصحّ أن يكون موجوداً بالعقل إلا حين الإفادة، والتأثير المتأخّر عن العدم بالفعل المقارن لوجود العلة لم يكن وجوده مقارناً لوجود العلة، بل متأخراً عنه تأخراً حقيقياً لا يُجامعه في الأزَل، كما لا يُجامعُ عدمه في الأزَل، وإن كان وجوده المستفاد من العلة مُقارناً لعدمه من نفسه بعد الاستفادة بالزمان، مع تأخّره عنه بالذات، فانكشف الغطاء! وبالله التوفيق نور الأرض والسموات، والحمد لله رب العالمين.

تكملة

[في الاحتجاج لتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً

بالمعنى المراد عند المتكلمين]

القول بأن المعلول الأول وما يقتضي بالذات - أو بالوسائط القديمة - قديمٌ مستفيد الوجود من الواجب أزلاً مبني^(١) على أن جميع ما لا بد منه في وجود مُمكنٍ ما حاصل في الأزل، ولهذا جعلوا التأخير عن الأزل مستلزماً للمحالات، وهو ممنوع.

ثم لا يجوز أن يكون المعلول الأول متأخراً عن الأزل كائناً بعد أن لم يكن بعدية ذاتية بالمعنى المراد عند المتكلمين.

قولكم^(٢): إن قدرة الباري تعالى أزليةً بالاتفاق، والعالم مُمكن الوجود في الأزل، وإلا لزم الانقلاب من الانتفاع الذاتي إلى الإمكان، وهو مُحال بالضرورة! فيجب أن يكون العالم أزلياً؛ إذ لو تأخر عن الأزل ثم حدث لزم ترك الوجود، وهو إضافة الوجود وما يتبعه من الكمالات على المُمكنات مدة غير متناهية، وهو مُحال على الجواد الحق الكريم مع المُطلق، ومع ذلك؛ فيما أن يحدث من غير حدوثٍ أمرٍ آخر، فننقل الكلام إليه حتى يلزم التسلسل.

قلنا: لا تعطيل للوجود^(٣) زمناً فرداً فضلاً عن مدة غير متناهية؛ لأننا لا نقول

(١) قوله: «مبني» خبر المبتدأ في صدر الفقرة «القول»، وقوله: «قديمٌ مستفيد الوجود» خبران لقوله: «أن المعلول الأول».

(٢) أيها الفلاسفة.

(٣) في (ش): «لوجود»، وصوبت من النسخ الأخرى.

بتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى مدةً، لا مديدةً ولا قصيرةً! وإنما نقول بتأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد للمُتَكَلِّمين، وهذا يتحقق بأن يكون وجوده^(١) تابعاً لوجود الواجب تعالى بلا بَوْنٍ وامتدادٍ زمانيٍّ بينهما، ولا يتوقف على أن يكون بين الواجب تعالى وبين المعلول مدةً، لا طويلةً ولا قصيرةً، فضلاً عن مدة غير متناهية! ولا تعطيل للوجود في ذلك؛ إذ التعطيل إنما يتحقق إذا استعدَّ المُمْكِن للوجود الأزليّ، ولا يقطع الإيجاد، وحيث لا استعداد للمُمْكِن في الأزل - لِمَا مرَّ من لزوم التناقض - فلا تعطيل للوجود في ترك الإيجاد أزلاً؛ كما لا تعطيل في ترك إيجاد المُحال مُطلقاً، وكما لا تعطيل في ترك خلق الطوفان قبل العقل الأول.

ومنه يظهر أنه لا انقلاب؛ لوضوح أن الحادث بعدَ خمسين ألف سنةٍ مثلاً مُمْكِنُ الوجود في الأزل؛ بمعنى أنه مُمْكِنُ في الأزل أن يوجد في وقته، لا في الأزل، ولا انقلاب في ذلك بالاتفاق، فكَذلك نقول في المعلول الأول: إنه مُمْكِنُ في الأزل أن يوجد في الوقت الوهميِّ التابع للأزل من تمام علته.

ولا يلزم^(٢) التسلسل؛ لعدم احتياج الموهوم إلى مؤثر، ولا الترجُّح بلا مُرَجِّح^(٣)؛ لكون استعداد المُمْكِن مُرَجَّحاً لتعلق الإرادة بإيجاده في ذلك الوقت الموهوم التابع للأزل، ولا كون الزمان موجوداً حالَ عدمه؛ لأن الموهوم لا وجود له في الخارج، ومع ذلك يصحُّ للعقل أن يحكم بتقدُّم بعض أجزائه على بعض؛

(١) أي: المعلول.

(٢) أي: مما نقول.

(٣) أي: ولا يلزم الترجح بلا مرجح.

على تقدير وجوده، ولا يتوقف على أن يكون له راسم موجود في الخارج؛ كما لا يتوقف الامتداد المكاني الموهوم على ذلك مع صحة حكم العقل بتقدم بعض أجزائه على بعض؛ على تقدير وجوده.

وإذا جاز تأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المتكلمين من غير استلزام شيء من المحالات؛ تبين^(١) أن المقارنة الأزلية غير واجبة عقلاً، فالجزم بوجوب المعية - لا بمعنى التبعية - دعوى بغير دليل تام عقلي، وأما الشرعي فهو شاهد لنا بنص «كان الله قبل كل شيء»، والقبلية فيه هي التقدم الذاتي بالمعنى المراد عند المتكلمين؛ بدليل رواية البخاري: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، ورواية غيره: «كان الله ولم يكن شيء معه»، والشرع معصوم من الخطأ، والعقل يخطئ ويصيب!

فتبين أن ما ذهبنا إليه من تأخر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخراً ذاتياً بالمعنى المراد عند المتكلمين هو الواقع في نفس الأمر، لا ما ذهبتم إليه من مقارنته للواجب تعالى في الأزل، وبالله التوفيق القائل: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، والحمد لله رب العالمين.

(١) قوله: «تبين» جواب الشرط «إذا جاز». لا لزوم له

تذكرة وتأيد

[العقل لا يدرك الغيبات عند ابن سينا بل يقبلها بنور الإيمان]

قال ابن سينا في إلهيات «الشفاء»: يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشرع وتصديق خبر النبوة، وهو الذي للبدن عند البعث، وقد بسطت الشريعة الحق التي أتانا بها نبينا محمد ﷺ حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن، ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة، وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس اللتان للأنفس. انتهى^(١).

وهذا اعتراف منه بالحق من أن النبي ﷺ يأتي بما لا يدرك بالعقل من طريق الفكر والقياس، بل يقبله العقل ويصدق به بنور الإيمان الكاشف له عن صدقه من غير أن يكون له عليه دليل بالفكر، وليس ذلك إلا لأن الله تعالى قد أيد أنبياءه ورسله بنور يكشفون به ما هو فوق طور العقول من حيث أفكارها، ولا يدركه غيرهم إلا من اتبعهم أتباعاً كاملاً، فورثهم ما شاء الله أن يرثهم^(٢).

وإذا ثبت أن ثمة ما لا يدرك إلا بنور النبوة اختصاصاً إلهياً - أو بنور الولاية إراثاً نبوياً - فنقول: قد قال الصادق الأمين محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين: «إن الله كتب مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»، رواه مسلم في «صحيحه» المجمع على صحته^(٣)، وهو نص

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (٤٢٣/١٠).

(٢) في (ش) وأخواتها: «فورثهم فيما شاء الله أن يرثهم»، وما أثبت الصواب إن شاء الله.

(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٥٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

على تأخير خلق السموات والأرض عن كتابة المقادير هذه المدة المديدة، وهذا مما لا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة!

فإنكم ذهبتم^(١) على أن المعلول الأول وما يصدر عنه بالذات أو بالوسائط القديمة قديم، فلهذا ذهبتم على قدم العقول العشرة والأفلاك التسعة^(٢)، ولو كان كما زعمتم لَمَا تأخرت السماوات عن العقل الأول بقليل فضلاً عن هذه المدة! لكنها متأخرة بنص صحيح صريح لا يقبل التأويل، فيطُل قَدَمُهَا.

ويزيده وضوحاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ

(١) الخطاب للفلاسفة.

(٢) في (ش): «على قدم المعقول» إلخ، وصوبت.

أما نظرية «العقول العشرة والأفلاك التسعة» فهي نظرية الفلسفة اليونانية في كيفية حصول الكثرة في العالم من الله تعالى، الذي أثبتت البراهين الفلسفية أنه واحدٌ بسيطٌ من جميع الجهات، لا كثرة فيه، لا خارجاً، ولا عقلاً، ولا وهماً، حيث ذهب أرسطو وتلاميذه - ومن تبعهم من المسلمين كالفارابي وابن سينا - إلى أن الصادر منه سبحانه واحد، وهو «العقل الأول»، وهو مشتمل على جهتين: جهة لعقله لمبدئه، وجهة إضافته إلى ماهيته.

فبالنظر إلى الجهة الأولى صدر العقل الثاني، وبالنظر إلى الجهة الثانية صدر الفلك الأول ونفسه الذي هو «الفلك الأقصى»، وصدر من العقل الثاني لهاتين الجهتين العقل الثالث، والفلك الثاني مع نفسه، الذي هو «فلك الثوابت»، ثم صدر من العقل الثالث لهاتين الجهتين العقل الرابع والفلك الثالث مع نفسه، الذي هو «فلك زحل»، وبهذا الترتيب، صدر العقل الخامس والفلك الرابع الذي هو «فلك المشتري»، إلى أن وصل عدد العقول إلى عشرة، وعدد الأفلاك مع نفوسها تسعة. وتبنّى المذهب الإسماعيليّ - الذي هو مذهب ذو صبغة فلسفية يونانية - هذه النظرية مع اختلاف يسير في التعبير لا غير، والفكرة الرئيسية عندهم واحدة. يُنظر: «بحوث في الملل والنحل» للشيخ جعفر السبحاني (٨ / ٢٦٢ - ٢٦٣).

أَيَّامٍ ﴿[الأعراف: ٥٤]، وفصلها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ ثم قال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ إلى أن قال: ﴿فَفَضَّلْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١١-١٢]، وعن مجاهد: إن يوماً من الستة أيام كالف سنة مما تعدُّون^(١).

وكلما كانت السماوات كذلك بطل قدمها، وإذا بطل قدمها بطل قدم الوسائط المتقدمة عليها، وإلا لاستلزم قدم بقيّة العقول والسماوات، وقد تبين بطلان اللازم فكذا الملزوم، ولا قائل منكم بالفرق! فظهر أن ما ذهبتم إليه من قدم العقول والأفلاك بالقياس الفكري ليس مما صدّفته النبوة أو سكّنت عنه، بل مما كذّبت به النبوة بالنص والالتزام، وما كذّبه الشرع المقدّس عن الخطأ باطل؛ فإن العقل يُخطئ ويصيب، والوحي مُحالٌ عليه الخطأ، وإذا بطل قدم العقل الأول وما بعده كالسماوات بطل القول بكون الحقّ تعالى مُوجِباً بالذات، فالعالم كلّ حادث متأخّر الوجود عن وجود الحقّ تعالى تأخراً حقيقياً، والله فاعلٌ بالاختيار، وبالله التوفيق في الإعلان والأسرار.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠ / ٢٤٥).

توجيه

[المقبول من كلام الحكماء في معنى المعية]

إن أراد الحكماء بالمعية التي لا تُنافي البعدية الذاتية عندهم المعية بمعنى التبعية - أي: أن وجود المعلول الأول تابع لوجود العلة حاصل بعده^(١) بلا بون وامتداد زمني بينهما؛ كما قال أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦]: إن معنى اصطحاب العسر واليسر: أن العسر مردوف باليسر لا محالة، متبوع له. انتهى^(٢) - بقرينة أن^(٣) ابن سينا قال في الفصل الرابع من المقالة التاسعة من إلهيات «الشفاء» ما نصّه: ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده. انتهى^(٤)؛ كانت البعدية الذاتية^(٥) عندهم كالبعدية الذاتية عند المتكلمين؛ لأن المعلول الأول إذا كانت معيته للأول تعالى بمعنى التبعية كان وجوده بعد وجود الواجب بعدية لا يُجامع فيها القبل البعد، والبعدية بهذا المعنى بعدية زمانية في الحقيقة عند الحكماء، لكن الزمان هنا وهمي محض، وليس بالزمان الذي هو مقدار حركة الفلك؛ فإن الزمان الذي هو مقدار الحركة له راسم موجود في الخارج عندهم، وهو أن السَّيَّال^(٦) المنطبق على الحركة التوسّطية راسم في الخيال امتداداً باستقراره وعدم استمراره، وابن سينا لم يذكر في مقابل البعدية الذاتية إلا البعدية

(١) أي: بعد وجود العلة.

(٢) يُنظر: «الكشاف» للزمخشري مع «حاشية الطيبي» (١٦ / ٤٩٩).

(٣) قوله: «بقرينة أن...» إلخ قيد للشرط «إن أراد الحكماء».

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠ / ٤٠٣).

(٥) قوله: «كانت البعدية الذاتية...» إلخ جواب للشرط «إن أراد الحكماء».

(٦) في (ش): «السيار» وصوّبت من النسخ الأخرى.

الزمانية التي يكون فيها وجود المعلول مسبقاً بوجود زمان هو مقدار حركة الفلك لا مطلق الزمان الشامل لمقدار الحركة والوهمي المحض، ومعلوم أنه لا يلزم من كون المعلول الأول فوق الزمان بمعنى مقدار الحركة أن لا يكون بعد الواجب بعدية زمانية بالزمان الوهمي.

يوضحه^(١): أن العقل الثاني والفلك الأول معلولان للعقل الأول، فهما موجودان بإيجاده، ولا إيجاد إلا بعد الوجود، فليسا مع العقل الأول ومقارنين له في الوجود، وإلا لكانا صادرين معه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو موجودين بإيجاده قبل وجوده^(٢)، وكل منهما محال.

فهما^(٣) معه بمعنى التبعية؛ لما مرّ أنهما معلولان، فلا بد أن يكونا متأخرين عنه بالبعدية الذاتية بالمعنى المراد للمتكلمين - أعني: التي لا يجمع فيها القبل البعد، وهي بهذا المعنى هي البعدية الزمانية عند الحكماء - وليس لا زمان حقيقياً قبل الفلك الأول والعقلين، فهو زمان وهمي محض، وهو الذي يقول به المتكلمون، فيصير النزاع لفظياً!

فالمعلول الأول حادث، أي: كائن بعد أن لم يكن بعدية حقيقية لا يجمع فيها القبل البعد، سواء سميناهـا «بعدية^(٤) ذاتية» أو «زمانية» مراداً بالزمان فيها^(٥) الزمان الموهوم، وإن كان قبل الزمان بمعنى مقدار حركة الفلك وبالله التوفيق الحي القيوم.

(١) في زعم الفلاسفة.

(٢) أي: صادرين معه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو لكانا - أي: العقل الثاني والفلك الأول - موجودين بإيجاد الواجب تعالى قبل وجود العقل الأول.

(٣) أي: العقل الثاني والفلك الأول.

(٤) في (ش): «البعدية» وصوّبت من النسخ الأخرى.

(٥) أي: في البعدية الزمانية.

تنبيهان

الأول:

قال الأستاذ جلال الدين مُحَمَّدُ الدَّوَانِي في «شرح العقائد العضدية»: استدَلَّ الفلاسفة على مذهبهم بأنه لا يخلو من أن يكونَ جميعُ ما لا بدَّ منه في وجودِ مُمكنٍ ما حاصلًا في الأزل، أو لا، فإن كان الأولُ لزم وجود ذلك المُمكن في الأزل؛ لا متناع تخلفِ المعلول عن علته التامة، وإن كان الثاني فإذا حدث مُمكنٌ [ما] فإما أن يكون حدوثه من غير حدوث أمرٍ آخر، فيلزم وجود المُمكن بدون تمام علته، وإما أن يكون بسبب حدوث أمرٍ آخر، فيُنقل الكلامُ إليه حتى يلزم التسلسل^(١).

والجواب: أنا نختار الشقَّ الثاني، وهو أن جميع ما لا بدَّ منه في وجودِ مُمكنٍ ما غير حاصلٍ في الأزل؛ لأن إمكان وجوده الأزلي - أي: استعداده لأن يكون وجوده أزليًا كماكانه - من جملة ما لا بدَّ منه حينئذٍ، وهو غير متحقق؛ لِمَا تبيَّن أن احتياجه المقارنَ لعدمه المتقدم بالطبع على وجوده سابقٌ على التأثير المتأخر عن وجود المؤثر، فلو كان وجوده أزليًا لكان مقارنًا لعدمه المقارن لوجود المؤثر، فإذا أثر فيه الفاعل والحالة هذه: فإما أن يؤثر في وجود الحاصل قبل المقارن لعدمه، أو في بقاءه^(٢):

فإن كان الأول^(٣) لزم تحصيل الحاصل قبل^(٤)، لا بهذا التحصيل.

(١) يُنظر: «شرح العقائد العضدية» للجلال الدواني (١ / ٦١ - ٦٣).

(٢) قوله: «في بقاءه» معطوفٌ بالحرف «أو» على قوله: «يؤثر في وجود الحاصل».

(٣) وهو التأثير في وجود الحاصل أزلاً.

(٤) وهو التأثير في بقاء الحاصل أزلاً.

وإن كان الثاني^(١) لزم اجتماع النقيضين، وهو استغناؤه في أصل وجوده عن الفاعل مع احتياجه إليه بالضرورة.

قولكم: «إذا حدث ممكن ما، فإما أن يكون حدوثه من غير حدوث أمر آخر». قلنا: بل لأمر آخر، وهو مجيء الوقت الموهوم المعين في علم الله لإيجاده فيه بمقتضى استعداده.

قولكم: «فيُنقل^(٢) الكلام إليه حتى يلزم التسلسل».

قلنا: غير لازم؛ لأن ذلك الوقت - لكونه موهوماً محضاً - لا وجود له في الخارج، فلا يحتاج إلى مؤثر! ومع ذلك يصح للعقل الحكم بتقدم بعض أجزائه على بعض على تقدير وجوده، ولا يتوقف ذلك الحكم على أن يكون لامتداد الموهوم راسم موجود في الخارج، وهو الآن السيال المنطبق على الحركة التوسطية الراسم في الخيال امتداداً؛ بدليل أن العقل يصح حكمه بأن الامتداد المكاني الموهوم وراء العالم غير^(٣) المتناهي بعض أجزائه متقدماً على بعض؛ على تقدير وجوده، مع أنه لا راسم له ولا منشأ له خارجياً بالاتفاق.

ولما كان المحال اللازم من التأثير الأزلي - أعني: اجتماع النقيضين أو تحصيل الحاصل - من مانعاً من التأثير الأزلي^(٤)، ومعلوم أن من جملة ما لا بد منه ارتفاع

(١) في النسخ: «قيل»، ولعله تصحيف.

(٢) في (ش): «فنقل» وصوبت وفقاً لما تقدم، وفي مطبوع مصدره: «فنقل».

(٣) في (ش): «الغير» وصوبت. وهل ذلك خطأ حتى يصوب؟ استعملها صاحب القاموس وغيره وأقره في التاج (غمض).

(٤) من قوله: «أعني اجتماع النقيضين» إلى هنا ساقط في (ش) واستدرسته من أخواتها.

الموانع، وكان مجيء الوقت الموهوم المعين الذي يقتضيه استعداد المُمَكِّن رافعاً للمانع لتحقيق التأخر الزماني المصحح للتأثير؛ كان لذلك الوقت المعين الموهوم مدخلاً في وجود المُمَكِّن وإن كان من الأمور المعدومة؛ إذ الأمور العدمية قد يكون لها مدخل في وجود الأشياء كارتفاع المانع، وبالله التوفيق الأول الآخر المحيط الجامع، والحمد لله رب العالمين.

الثاني:

قال شارح «التجريد» عند قول الماتن: «الفاعل مبدأ التأثير»^(١)، وعند وجوده بجميع جهات التأثير يجب وجود المعلول» ما نصّه: وإلا فلتفرض وجوده معه في زمان وعدمه معه في زمان آخر! فوجوده في ذلك الزمان إن كان لأمر لم يوجد في الزمان الآخر لم يكن مستجيباً ما فرضناه مستجيباً، وإن لم يكن لأمر لزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح؛ لأن الترجيح الحاصل من الفاعل مشترك بين الزمانين، فبهذا يندفع ما يقال من إنه لم لا يكون هذا ترجيحاً بلا مرجح من المختار؟ وإنه جائز عند بعضهم، إنما المستحيل اتفاقاً هو الترجيح بلا مرجح؛ لأننا نفرض أن إرادته أو تعلّقها - لكونه من شرائط التأثير - موجوداً في الزمانين معاً، فلا يتصور منه ترجيح مخصوص بأحد الزمانين، فيكون وقوع الوجود في أحدهما دون الآخر ترجيحاً بلا مرجح، وإنه باطل بديهياً واتفاقاً. انتهى.

(١) تصحّح السياق في (ش) إلى: «عند قول الحاني: الفاعل بعد التأثير» وصوّبت من النسخ الأخرى. ويُنظر قول نصير الدين الطوسي في متن «تجريد الاعتقاد» في «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (ص: ٤٧٦)، و«كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» للحلي (ص: ٩٧).

والجواب: إنّنا قد بيّنا استحالة مُقارَنة وجود المعلول لوجود الفاعل في الأزل؛ لاستلزامه تحصيل الحاصل أو اجتماع النقيضين.

وكلما كان كذلك؛ لم يكن الفاعل مستجمعاً لشرائط التأثير في الأزل؛ إذ من شرائط إمكان الوجود الأزلي للممكن، ولا إمكان له ثمة؛ لِمَا تبيّن، فظهر أن وجوده في الزّمان الموهوم المتأخّر عن الأزل لأمرٍ لم يوجد وهو استعدادُه المقتضي للوجود في ذلك الوقت، لا قبله ولا بعده، ولا يلزم ترجيح أحد المُستويين على الآخر بلا مُرجّح؛ لأن الترجيح الحاصل من الفاعل بتعلُّق إرادته بالتأثير فيه في ذلك الوقت المتأخّر عن الأزل تابعٌ للعلم التابع لاستعدادِه غير^(١) المجعول وهو المُرجّح الأزلي بتعلُّق الإرادة بأحد الزّمانين على الخصوص.

والحاصل: أن فرض العِلّة مستجمعة في الأزل للتأثير الأزلي فرضٌ مُحال؛ لتوقّف التأثير الأزلي على إمكان الوجود الأزلي للممكن، وقد تبيّن أنه لا إمكان له، فلا تأثير أزليّاً، فلا مُقارَنة لوجود المعلول مع الفاعل.

ومنه يظهر الخلل في قول «التجريد»: «ولا يجب مُقارَنة العدم». انتهى؛ لأنه يُشعر بجَواز مُقارَنة وجود المعلول لوجود العِلّة في الأزل، وقد تبيّن أنه لا جَوازَ لذلك.

ثم قال الشارح: لا يُقال: وجودُ المعلول عند وجود العِلّة أعمُّ من أن يكون وجودُ العِلّة مقارِناً لوجود المعلول أو يكون مُستعقِباً له! لأنّنا نقول: إذا وجد الفاعل بجمیع ما يتوقّف عليه تأثيره: فإنّما أن يوجد المعلول مُقارِناً لوجود فاعله، أو بعده بزّمان، فإن كان الأول ثبت ما ادّعیناه، وإن كان الثاني فلا شك أن الزّمان ينقسم،

(١) في (ش): «لاستعداد الخير» بالخاء، وفي النسخ الأخرى: «الغير»، وصوّبت. هل «الغير» خطأ؟

ويمكن وجود المعلول في بعض أجزائه؛ إذ لا سبيل إلى امتناعه بعد تمام العلة،
ووجوده بعد هذا الزمان مع إمكانه قبله ترجح بلا مرجح، بل نقول: وجوده مقارناً
لوجود فاعله ممكن، فوجوده بعد وجود فاعله ترجح بلا مرجح.

والجواب: إن عدم تخلف المعلول عن الفاعل المستجمع لجميع ما يتوقف
عليه تأثيره مسلم، لكن لا استجماع للإيجاد في الأزل؛ لما تبين أن إمكان أزلية
وجود المعلول مقارناً^(١) لوجود فاعله، بل إنما يمكن بعد وجود فاعله بعدية ذاتية
بالمعنى المراد عند المتكلمين من غير بون وامتداد بينهما.

وكلما كان كذلك؛ لم يكن وجوده بعد وجود فاعله بعدية ذاتية بالمعنى
المذكور ترجحاً بلا مرجح، بل ترجحاً للمرجح هو اقتضاء استعداده الأزلي غير^(٢)
المجموع وجوده في ذلك الوقت المتأخر عن وجود فاعله تأخراً ذاتياً بلا امتداد
بينهما.

فتبين أن الصحيح أن وجود الفاعل مستعقب لوجود المعلول ومستتبع له
بالاختيار التابع للعلم التابع للمعلوم، فلا يكون وجود المعلول مقارناً لوجود
الفاعل، بل بعده بعدية ذاتية بالمعنى المذكور، وبالله التوفيق وهو الغفور الشكور.
ثم قال الشارح^(٣): فإن قيل: الضرورة قاضية بأن إيجاد العلة للمعلول لا يكون
إلا بعد وجودها، ووجود المعلول إما مقارناً^(٤) للإيجاد أو متأخراً عنه، فيكون متأخراً
عن وجود العلة.

(١) كذا في النسخ، ولعلها: «مقارن» بالرفع.

(٢) في (ش): «الخير» بالخاء، وصوبت.

(٣) لم أدر من الشارح الذي ينقل عنه، وثمة على «تجريد الطوسي» شروح كثيرة، والله تعالى أعلم.

(٤) في (ش): «مقارناً»، وصوبت.

قلنا: كون الإيجاد بعد وجود العلة المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه التأثير بعديّة زمنيّة ممنوع. انتهى.

والجواب: أن فرض العلة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه التأثير^(١) في الأزل يستلزم إمكان الوجود الأزلي للمعلول بالضرورة، وقد تبين أنه مُحال؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين أو تحصيل الحاصل.

وكلما كان كذلك؛ لم يكن الفاعل مستجمعا إلا عند استعداد المعلول للوجود، وذلك في الوقت الموهوم المعين المتأخر عن الأزل بلا بون تأخراً حقيقياً، لا في الأزل.

وكلما كان كذلك؛ كان الإيجاد بعد وجود العلة بعديّة ذاتيّة بالمعنى المراد عند المتكلمين، وهو في معنى البعديّة الزمنيّة، لا ما يُريده الحكماء بالبعديّة بالذات، وبالله التوفيق ذي العرش رفيع الدرجات.

(١) تكرر في (ش) دون أخواتها قوله قبل سطر: «بعديّة زمنيّة ممنوع».

انعطافٌ و^(١) وصلٌ

[توجيهٌ كلامٍ آخرَ للشيخِ مُحْيِي الدينِ ابنِ عربي]

قد تضمَّن ما نقلناه من نصوص الشيخ - قُدَّسَ سرُّه - أنه قائلٌ بأن الله تعالى فاعلٌ بالاختيار، لا عِلَّةٌ موجبةٌ بالذات للمعلول.

فإن قلت: فما وجهُ قوله في المقدمة:

مسألة: أقول بالحكم الإرادي، لكني^(٢) لا أقول بالاختيار؛ فإن الخطاب بالاختيار الوارد إنما ورد من حيثُ النظرُ إلى المُمكنِ مُعرِّى عن عِلَّتِهِ وسببِهِ. انتهى^(٣).

قلت: وجهه: أن «الاختيار» في اللغة: هو الانتقاء والاصطفاءُ للشيء على غيره^(٤)، وبهذا المعنى أُطلق في القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

ومقتضى الاختيار بهذا المعنى: ترجيحُ ذلك المختار وتقديمه على غيره، والترجيحُ فرع الاحتمال، ولا شكَّ أن المُمكن من حيث هو مُعرِّى عن عِلَّتِهِ وسببِهِ - أي: بالنظر إلى إمكانه الذاتيٍّ مُجرِّداً عن عِلَّتِهِ وسببِهِ المُرجَّح لوجوده على عدمه - قابلٌ للطرفين من الوجود والعدم.

وكلما كان كذلك؛ صحَّ الترجيحُ فصَحَّ الاختيار بهذا المعنى.

(١) من قوله قبل صفحات: «تبصرة ذهب المليون إلى أن العالم إلى هنا ليس في (ف).

(٢) في (ش): «لكن».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١ / ٤١).

(٤) يُنظر: «تاج العروس» للزبيدي (١١ / ٢٤١).

وأما بالنظر إليه غير مُعَرَّى عن عِلَّتِهِ وسببه، بل مأخوذاً معها - أي: بالنظر إليه من حيث سبق العلم بالوقوع أو اللاوقوع - فهو إما واجب الوقوع، أو ممتنع الوقوع، ولا احتمال بعد الوجوب أو الامتناع، فلا ترجيح للمحتمل، فلا اختيار بمعنى الترجيح لأحد المحتملين مع بقاء الترجيح بالنظر الإرادي^(١) إلى الإمكان الذاتي؛ فإنه لا يُفَارِقُهُ.

قال الشيخ - قُدَّسَ سرُّه - في الباب (١٧٨): خلافُ المعلوم وقوعه مُحال، والأمر وإن كان مُمكنًا بالنظر إليه فليس بمُمكنٍ بالنظر إلى علم الله فيه بوقوع^(٢) أحد الإمكانين وأحدية المشيئة [فيه، وما تعلَّقت المشيئة الإلهية^(٣) بكونه فلا بدَّ من كونه، وما لا بد من وقوعه لا يتَّصف بالإمكان بالنظر إلى هذه الحقيقة. انتهى^(٤).
قال الشيخ - قُدَّسَ سرُّه -^(٥) في الباب (٣٤٧): إن الأشياءَ لَمَّا كان الإمكان لا يُفَارِقُهَا طَرَفَهُ عَيْنٍ ولا يصحُّ خُرُوجُهَا منه لم يَزَلِ المُرجَّحُ معها؛ لأنه لا بد أن تتَّصفَ بأحد المُمكنين من وجودٍ وعدمٍ. انتهى^(٦).

يُوضحه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (١١) وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿[إبراهيم: ١٩ - ٢٠]؛ أي: بمُمتنعٍ.

ولا ينتفي الامتناعُ إلا عند إمكان الإذهابِ والإتيانِ بخلقٍ جديدٍ، لكنَّهما لم

(١) قوله: «الإرادي» زيادة من (ش).

(٢) في (ش): «الوقوع»، وصوبت وفاقاً لمصدره.

(٣) في (ش): «واحدته المشيئة إلا إلهية»، والتصويب والاستدراك من مصدره.

(٤) هذا القول ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٣٤).

(٥) في (ش): «وقال».

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ١٩٣).

يقعاً، بل الواقعُ التَّرجيحُ للوجودِ إلى الأجلِ المُسمَّى، مع النَّصِّ على أن الإمكانَ ما فارقه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]؛ فإنَّ المقدوريةَ فرُعُ الإمكانِ، مع أن الواقعَ ترجيحُ الإبقاء.

وقال الشيخ - قُدَّسَ سرُّه - في الحَضرةِ الرَّبَّانِيَّةِ من الباب (٥٥٨)^(١): وأما النظرُ في مَصالِحِ المُمكناتِ الذي لهذه الحَضرة؛ فاعلمَ أن المُمكناتِ إذا نُظرَ لها من حيثُ ذاتها لم يتعيَّنَ لقبولها من الأطرافِ طَرَفٌ تكونُ به أولى، فيكونُ الربُّ ينظرُ إلى الأصْلَحِ في حقِّها، فيبرزُ ذلك المُمكنُ فيه؛ لأنَّه لا يُبرِّزُه إلا لِسَبِّحَه^(٢) ويعرِّفه بالمعرفة التي تليقُ به مما في وَسْعِهِ أن يقبلَها، ليس غيرَ ذلك، فلهذا ترى بعضَ المُمكناتِ تتقدَّمُ على بعضٍ وتتأخَّرُ، وتعلو وتُسفلُ، وتتلوَّنُ في أحوالٍ ومراتبٍ مختلفةٍ؛ من ولايةٍ وعزلٍ، وصناعةٍ وتجارةٍ، وحرَكَةٍ وسكونٍ، واجتماعٍ وافتراقٍ، وما أشبهَ ذلك، وهو تَقْلِبُ مُمكناتٍ في مُمكناتٍ في غير ذلك ما تتقلَّبُ. انتهى^(٣).

[وقال] في الباب (٧٣)^(٤): العالِم - على الحقيقة - هو الله الذي علِمَ ما تستحقُّه الأعيانُ في حالِ عَدَمِها، وميَّزَ بعضُها عن بعضٍ بهذه النسبةِ الإحاطيةِ، فعَلِمَ - سُبْحانَه - أن ما يتقيَّدُ من المُمكناتِ بأَمْسٍ لا يُمكنُ عنده أن يُوَجِّدَه اليومَ ولا في غَدٍ؛ فإنَّه من تَمَامِ خَلْقِهِ تعيينُ زمانه، وهو القَدَرُ، وهي الأقدارُ؛ أي: مواقيتُ الإيجادِ،

(١) في (ش): «٥٠٨».

(٢) في (ش): «يستحقه».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٩).

(٤) هذا القول ليس في (ف)، ورقم الباب في (ش): (٣٧)، وصوبت كما في أخواتها ومصدره.

فهو - سبحانه - يخلق من غير حُكم قَدَّر عليه في ذلك، والمخلوقات تطلب الأقدار بذاتها، فأعطى كل شيء خلقه... إلخ^(١).

وقال في الباب (٣٦٤): ومن تمام المعرفة بالله ما أخبرنا به على لسان رسوله ﷺ من تحوُّله تعالى في الصُّور في مواطن التَّجَلِّي^(٢).

أي: الوارد في «الصحيحين» وغيرهما، منها رواية مسلم بلفظ: «ثم يرفعون رؤوسهم، وقد تحوَّل في صورته التي رأوه فيها أول مرَّة»^(٣).

قال: وذلك أصلُ تقلُّبنا في الأحوال باطنًا وظاهرًا، وكلُّ ذلك فيه تعالى - أي^(٤): في النفس الرَّحمانِيَّ الظاهرِ بصورة العَمَاء؛ كما تبيَّن قبل - وكذلك تعالى هو في شؤون العالم بحسب ما يقتضيه الترتيبُ الحكمي، فشأنُ غدٍ لا يُمكن أن يكونَ إلا في غد، وشأنُ اليوم لا يُمكن أن يكونَ إلا في اليوم، وشأنُ أمسٍ لا يُمكن أن يكونَ إلا في أمس؛ هذا كُلُّه بالنظر إليه تعالى - أي: من حيث سبق علمه بأحد الوجهين - وأما بالنظر إلى الشأن - أي: من حيثُ النظرُ إليه مُعرِّى عن علته وسببه - فيُمكن أن يكونَ في غير الوقت الذي يكون^(٥) فيه لو شاء الحق - أي: لجواز المشيئة بالنظر إلى الإمكان الدَّائِي - وما في مشيئته تعالى تخيُّر^(٦) - أي: ترجيحٌ لأحد المحتملين بعد سبق العلم بأحدهما - تعالى الله عن ذلك، بل ليس لمشيئته إلا تعلُّقٌ واحد ليس

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٦٠).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٣) «صحيح مسلم» (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) هذه الجملة التفسيرية وما يتلوها من الجُمَلِ التفسيرية المعترضة هي من كلام الكوراني رحمه الله.

(٥) في مطبوع مصدره: «الذي تكوَّن».

(٦) في (ش): «تخيير»، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جبر ولا نجير» كذا.

غيره^(١)؛ لأنها لا تتعلّق إلا على وَفْق العلم الأزليّ، وقد تعيّن في العلم أحد الطرفين فلا تعلّق لها إلا به، فتعلّقها واحد ليس غيره.

ثم قال: إن الله تعالى له الأسماءُ الحسنَى، وهي تطلّب العالم، والحاصل لا يُبتَغى^(٢)، فلا بدّ من العالم؛ لأن الحقائق الإلهيّة تطلّبه، وقد بيّنا لك أن معقوليّة كونه ذاتاً ما هي معقوليّة كونه إلهاً... فهو - من حيث هو - غنيّ عن العالمين، ومن حيث الأسماء الحسنَى - التي تطلّب العالم لإمكانه؛ لظهور آثارها فيه - يطلّب وجود العالم، فلو كان العالم موجوداً ما طلّبت وجوده... فيسأل العالم لإمكانه، وتساءله الأسماء الحسنَى لظهور آثارها، وما يسأل إلا فيما ليس له وجود... إلى أن قال: فالأسماء الإلهيّة لها التصريف، فيها يتصرّف، ولها يتصرّف، وهو غنيّ عن العالمين في حال تصرّفه لا بدّ منه، فانظر ما أعجب الأمر في نفسه. انتهى^(٣).

فإن قلت: ما معنى قوله - قُدّس سرّه -: «ليس لمشيئته تعالى إلا تعلّق واحد»^(٤) مع تصريحه بانتقال حكم الإرادة من شيء إلى شيء، حيث قال في حَضرة الأمان من الباب (٥٥٨): ما من وقتٍ يمرُّ عليك هنا لا يظهر فيه مُمكنٌ معيّن^(٥) [ثمّ] يظهر في الوقت الثاني إلا وبقاؤه في شيء ثبوته^(٦) مُرجّح في الوقت الذي لم تقم به شيءٌ

(١) يُنظر: «الفتوحات المكيّة» (٣/ ٣١٥).

(٢) في (ش): «ينبغي». وفي مطبوع «الفتوحات»: «لا ينبغي».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكيّة» (٣/ ٣١٥ - ٣١٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكيّة» (٣/ ٣١٥).

(٥) في (ش): «يعني».

(٦) في (ش): «مشيئة ثبوته». والشّيئة: هي حقيقة الوجود؛ لأنّ كلّ موجود شيءٌ.

ووجوده؛ إذ لو لم يكن مُرَجَّحاً لُوجِدَ^(١) في الوقت الذي قلنا: إنه مرَّ عليه فلم يُوجد فيه، فصار بقاء كل مُمكنٍ مُرَجَّحاً في حال عدمه وإن كان العدمُ له أزلاً، كما أن قبوله لشيئية وجوده مُرَجَّح، وهذا من أعجب دقائق المسائل إن فكَّرت فيه!

فتوقَّف حُكم الإرادة على حُكم العلم، ولهذا قال: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ [النحل: ٤٠] فجاء بظرف الزَّمان المستقبل في تعليق الإرادة، والإرادة واحدة العين، فانقل حُكمها من ترجيح بقاء المُمكن في شيئية ثبوته إلى حُكمها بترجيح ظهوره في شيئية وجوده، فهذه حركة إلهية قُديسة منزَّهة، أعطتها حقيقة الإمكان التي هي حقيقة المُمكن. انتهى^(٢).

وقال في الباب (٣٦٢): وقوله تعالى: «إنه غنيٌّ عن العالمين»^(٣): معناه: عن وجوده [لا عن ثبوته]؛ فإن العالم - في حال ثبوته - يقع به الاكتفاء والاستغناء عن وجوده؛ لأنه وفي الألوهية حقها بإمكانه، ولولا طلبُ المُمكنات وافتقارها إلى ذوق الحالات وأرادت^(٤) أن تذوق حال الوجود كما ذاقَت حال العدم، فسألت بلسان ثبوتها واجب الوجود أن يوجد أعيانها؛ ليكون العلم لها ذوقاً، فأوجدَها لها لا له؛ فهو الغنيُّ عن وجودها، وعن أن يكون وجودها دليلاً عليه، وعلامةً على ثبوته، بل عدمها في الدلالة عليه كوجودها! فأَيُّ شيء رَجَح - من عدمٍ أو وجودٍ - حصل به المقصود من العلم بالله، فلماذا عَلِمنا أن غناه - سُبْحانه - عن العالم عينُ غناه عن وجود العالم.

(١) في (ش): «يوجد».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٨٠ - ٢٨١).

(٣) يعني في نحو قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(٤) في (ش): «وإرادة»، والمثبت من مصدره.

وهذه مسألة دقيقة غريبة! لا تتصاف المُمَكِّن بالعدم في الأزل وكون الأزل لا يقبل الترجيح، وكيف قبله عدم المُمَكِّن مع أزليته! وذلك أنه - من حيث ما هو^(١) مُمَكِّن لنفسه - يستوي في حقه القبول للحُكَمَيْن، فما يفرض فهو مُرَجِّح، فالترجيح ينسحب على المُمَكِّن أزلًا في حال عدمه، وأنه منعوتٌ بعدم مُرَجِّح، والترجيح من المُرَجِّح - الذي هو اسمُ الفاعل - لا يكون إلا بقصدٍ لذلك^(٢)، والقصد حركةٌ معنويةٌ يظهر حُكْمُهَا في كُلِّ قاصِدٍ بحسب ما تُعطيه حقيقته، فإن كان محسوساً فرغَ حيزاً وشغلَ حيزاً، وإن كان معقولاً أزال معنىً وأثبت معنىً ونقل من حال إلى حال^(٣).

قلتُ^(٤): معناه: وحدةٌ تعلُّقها بالشيء ما دام العلمُ يقتضي تعلُّقها به، فإذا اقتضى العلم انتقالَ حُكْمِهَا من ترجيح شيءٍ إلى ترجيح شيءٍ آخر انتقلَ إليه مع وحدة تعلُّقها في المنتقلِ إليه أيضاً.

والحاصل: أن الانتقال على وفق العلم اختيارٌ جازمٌ لا تردُّد فيه، وهو المعنى بوحدة التعلُّق، وتعدُّد أفراد التعلُّقات بحسب الانتقالات المترتبة على العلم لا يُنافي الوحدة بهذا المعنى، وبالله التوفيق في كُلِّ مسيرٍ ومعنى^(٥).

وإذا سمعتَ ما نقلناه من كلامه ظهر لك أن إثبات الاختيار بالنظر^(٦) إلى الإمكان الذاتِي الذي لا يفارق المُمَكِّن، وأن نفْيَه بالنظر إليه من حيث سبق العلم

(١) زيد في (ش): «حقه».

(٢) في (ش) وأخواتها: «لا يكون بقصده لذلك».

(٣) هذا القول كله ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣٠٦).

(٤) جواب قوله: «فإن قلت: ما معنى قوله - قدس سره -: ليس لمشيئته تعالى إلا تعلُّق واحد».

(٥) في (ش): «ومعنى».

(٦) في (ش): «أن الإثبات بالنظر».

الأزليّ بأمرٍ معيّن من الأمرين، والكلُّ صحيح، فارتفع بين كلاميه التّنافي، وبالله التوفيق الكافي الشافي.

وصل

[ردّ نسبة الجاميِّ عدم المشيئة للإيجاد أزلاً إلى الصوفيّة]

قال العارف بالله المحقّق نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الدّشتيِّ ثمّ الجاميِّ - قدّس سرّه - في «الدّرة الفاخرة»: ذهب المليّون كلّهم إلى أن الله تعالى قادر؛ أي: يصحّ منه إيجاد العالم وتركه، فليس شيء منهما لازماً لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه.

وأما الفلاسفة فإنهم قالوا: إيجادُه للعالم - على النظام الواقع - من لوازم ذاته، فيمتنع خلوّه عنه، فأنكروا القدرة - بالمعنى المذكور - لاعتقادهم أنه نقصان، وأثبتوا له الإيجاب؛ زعماً منهم أنه الكمال التام!

وأما كونه تعالى قادراً - بمعنى إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل - فهو متفقٌ عليه بين الفريقين، إلا أن الحكماء ذهبوا إلى أن مشيئة الفعل - الذي هو الفيض والجود - لازمة لذاته كلزوم^(١) الصفات الكمالية له، فيستحيل الانفكاك بينهما، فمقدّم الشرطيّة الأولى واجب صدقه، ومقدّم الثانية ممتنع الصدق، وكلتا الشرطيّتين صادقتان في حقّ البارئ سبحانه.

وأما الصوفيّة - قدّس الله أسرارهم - فيثبتون له تعالى إرادة زائدة على الذات والعلم بالنظام الأكمل، واختياراً في إيجاد العالم، لكن لا على النحو المذكور

(١) زيد في (ف): «سائر».

المتصور من اختيار الخلق الذي هو تردّد واقع بين أمرين كلّ منهما ممكن الوقوع عنده، فيترجّح عنده^(١) أحدهما لمزيد فائدة أو مصلحة يتوخّاها.

فمثل هذا يُستنكر في حقّه سبحانه؛ لأنه أحدّي الذات، وأحدّي الصفات، وأمره واحد، وعلمه بنفسه وبالأشياء واحد، فلا يصحّ لديه تردّد ولا إمكان حكمين مختلفين، بل لا يمكن غير ما هو المعلوم المراد في نفسه.

فالاختيار الإلهي إنما هو بين الجبر والاختيار المفهومين للناس، وإنما معلوماته - سواء قدر وجودها أو لم يقدر - مُرَسَّمة في عَرَصَةِ عِلْمِهِ^(٢) أزلًا وأبدًا، ومرتبّة ترتيباً لا أكمل منه في نفس الأمر، وإن خفي ذلك على الأكثرين! فالأولوية^(٣) بين أمرين يتوهم وجود كلّ منهما إنما هو بالنسبة إلى المتوهم المتردّد، أما في نفس الأمر فالواقع واجب، وما عداه مستحيل الوجود.

فإن قلت: قد استدلل الفرغاني - رحمه الله - في «شرح» للقصيدة التائية بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥] ولم يمدّه على أن الحق - سبحانه - لو لم يشأ إجماد العالم لم يظهر، وكان له أن لا يشأ فلا يظهر^(٤).

قلت: قولهم: «إن لم يشأ لم يقع» صحيح، وقد وقع في الحديث: «ما لم يشأ لم يكن»^(٥)، ولكن صدق الشرطية - كما سبق - لا يقتضي صدق المقدم^(٦)

(١) في (ش): «عند». والضمير في «عنده» عائد على الخلق لا على الله تعالى.

(٢) في (ش): «في عرضه علم».

(٣) في (ش): «فالأولية».

(٤) يُنظر: «منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض» للفرغاني (١/ ٧٣).

(٥) ورد في حديث رواه أبو داود (٥٠٧٥) عن ابنة النبي ﷺ.

(٦) في (ش): «القدم». وفي مطبوع مصدره: «صدق التالي».

أو إمكانه، فلا يُنافيه قاعدة الإيجاب فضلاً عن الاختيار الجازم المذكور.
 فقولهم في الإيجاد الكلي للعالم: «كان له أن لا يشاء فلا يظهر» إما لنفي الجبر
 المتوهم للعقول الضعيفة، وإما لأنه سُبْحانه باعتبار ذاته الأحدثية غني عن العالمين.
 فالصوفية متفقون مع الحكماء في امتناع صدق مقدّم الشرطية الثانية، مخالفون
 معهم في إثبات إرادة زائدة على العلم بالنظام الأكمل لازمة له؛ بحيث يستحيل
 انفكاكها عن العلم كما يستحيل انفكاك العلم عن الذات. انتهى^(١).

أقول - وبالله التوفيق -: أما ما عزاه إلى الصوفية من أنهم يُخالفون الحكماء في
 إثبات إرادة زائدة على الذات والعلم بالنظام الأكمل واختيار^(٢) في إيجاد العالم،
 فصحيح.

وأما ما عزاه إليهم من أنهم يُوافقون الحكماء في امتناع صدق مقدّم الشرطية
 الثانية - الذي هو عدم المشيئة للإيجاد أزلاً - فهو لكونه مخالفاً لنصوصهم غير
 صحيح!

وكأنه - قدّس سرّه - لم يستوعب «الفتوحات» مطالعةً، أو لم يستحضر محلّ
 الشاهد منه، وإلا لم يكن يعزو إلى الشيخ وأصحابه ما عزاه إليهم بعد رؤيته تصريحه
 - في غير ما موضع - بحدوث العالم.

فإن قلت: قد يكون فهم هذا من كلام القونوي في «النفحات» الذي نقله عنه
 ملخصاً المذكور بعد قوله: «وأما الصوفية».. إلى قوله: «فإن قلت».. إلخ^(٣).

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للشيخ عبد الرحمن جامي (ص: ٣١ - ٣٢).

(٢) في (ف): «واختياراً»، وقد سقط في (ش) من أواخر قول الشيخ الجامي: «لازمة له؛ بحيث يستحيل
 انفكاكها» إلى هنا.

(٣) يُنظر: «النفحات الإلهية» للقونوي (ص: ٨١ - ٨٢).

قلتُ: لا دلالة في هذا الكلام على ما عزاؤه إليهم؛ إذ ليس فيه إلا نفْيُ التردُّدِ وإمكان حُكْمَيْنِ مختلفَيْنِ بالنظر إلى ما سبق به العلمُ الأزلِّي؛ حيث قال^(١): بل لا يُمكن غيرُ ما هو المعلومُ المرادُ في نفسه.

وهو صحيح موافق لقول شيخه في «الفتوحات» وغيره؛ حيث قال في باب الحجِّ: ما يكون منه تعالى إلا ما سبق به العلم^(٢).

وقال في الباب (٣٩٤): خلاف المعلوم مُحال الوقوع^(٣).

ومن قوله في الباب (١٧٨): خلاف المعلوم وقوعه مُحال... إلخ^(٤).

وقال في الباب (٣٦٤): وما في مشيئته تخيُّر^(٥) تعالى الله عن ذلك، بل ليس لمشيئته إلا تعلُّق واحد ليس غيره^(٦)؛ كما مرَّ عنه.

ومع هذا قد قال قُبَيْلَه: هذا كُلُّه بالنظر إليه تعالى، وأما بالنظر إلى الشأن فيمكن أن يكون في غير الوقت الذي يكون فيه^(٧).

وقال في الباب (٣٥٦): وكان الحقُّ تعالى موصوفاً في الأزل بأنه عالمٌ قادر، أي: متمكِّن من إيجاد المُمكن، لكن له أن يظهر في صورة إيجاده وأن لا يظهر^(٨).

(١) أي: القنوي.

(٢) هو في مطبوع «الفتوحات المكية» (١ / ٥٩١) في صدقة التطوع من الباب السبعين.

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٥٥٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٣٣٤). والقولان الأخيران ليسا في (ف).

(٥) في النسختين: «تخيير»، والصواب ما أثبتُّ، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جبر ولا نحير» كذا.

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١٥).

(٧) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١٥)، وفي مطبوعه: «الذي تكوّن فيه».

(٨) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٥٤).

وقال في الباب (٥٥٨):

له حُكم الإرادة في وجودي هو المختارُ يفعلُ ما يشاء^(١)

وقال أيضاً^(٢) في الباب (٥٥٨): إن المُمكنات - إذا نُظر لها من حيث ذاتها - لم يتعيَّن لقبولها طرفٌ من الأطراف تكون به أولى، فيكون الربُّ ينظرُ إلى الأصلح في حقّها، فيبرز ذلك المُمكن فيه^(٣).

وقال في هذا^(٤) أيضاً: صار بقاء كلِّ^(٥) مُمكن مُرجّحاً في حال عدمه، وإن كان العدم له أزلاً، كما أن قبوله لشيئية وجوده مُرجّح، ولهذا قال: ﴿إِذَا أَرَدْنَهُ﴾ [النحل: ٤٠]، فجاء بظرف الزَّمان المستقبل في تعليق الإرادة. انتهى^(٦).

وهذا تصريحٌ باختيار الحقِّ تعالى وحُدوث العالم، وبأن مقدم الشرطية الثانية واقعٌ في الأزَل، وقد مرَّ تصريحُه في غير ما موضعٍ من «الفتوحات» غيرِ هذا بأن العالم مُحدَث.

وقال في الباب (٣٩٠): والتاريخ في ذلك مجهولٌ مع حُدوث العالم بلا شكٍّ؛ فإنه لا يصحُّ له رُتبة القَدَم؛ لأنه مفعولٌ لله أوجَدَه عن عدمٍ مُرجّح بوجود مُرجّح؛ لأن الإمكان له من ذاته، فالترجيحُ لا يزال له. انتهى^(٧).

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٨).

(٢) ليس في (ف) قوله: «أيضاً».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٩٩).

(٤) زيد في (ف): «الباب»، والزيادة خطأ فقلوله في الباب (٣٦٠).

(٥) زيد في (ش): «شيء». وليست في مصدره.

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٢٨٠).

(٧) هذا القول ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٥٤٩).

وكلما كان كذلك؛ كانت المشيئة^(١) الأزلية التي ليس لها إلا تعلُّق واحد متعلِّقةً أزلًا بإبقاء المُمكن^(٢) في حالة عدمه الأصلي الأزلِي لا بإيجاده في الأزل، فلم تُكنْ متعلِّقةً بإيجاد العالم إلا فيما لا يزال على الترتيب الحُكميِّ الموجود، والنظام الأكمل المشهود، فلا تكون الإرادةُ للإيجاد في الأزل لازمةً له تعالى بحيثُ يستحيلُ انفكاكُها عنه، وإن كان الواقعُ حين^(٣) يقع واجباً، وما عداهُ مستحيلاً؛ فإنَّ وجوبَ الواقع لا يكون إلا على وفق المشيئة.

وبعد التصريح بأن العالم مُحدث كشفاً وشرعاً وأن بقاء كلِّ مُمكن في حال عدمه صار مُرجحاً أزلًا لم تُكنْ المشيئة^(٤) الأزلية متعلِّقةً إلا بإيجاده فيما لا يزال، فالواقعُ واجبُ الوقوع فيما لا يزال^(٥) في الوقت الذي عيَّنه للوقوع العلمُ التابعُ للمعلوم الذي لم يكنْ مُستعداً للوجود إلا فيما لا يزال.

وكلما كان كذلك؛ كان مقدّم الشرطيّة الثانية واقعاً في الأزل لا مستحيلاً، وبالله التوفيق القائل: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩].

وكأنَّ الجامي - قدّس سرّه - لمّا فهم من كلام القونوي في «النفحات» ما حمله على أن عزا إليهم ما عزا ممّا نصوصهم تأباه، لم يرتضِ أن يكون كلامُ

(١) في (ف): «المشيئة»، وفي (ش): «الشيئة»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٢) في (ف): «إبقاء المحكي»، وفي (ش): «إمكان الممكن»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٣) في (ف): «حتى»، والمثبت في هامشها.

(٤) في (ف): «المشيئة».

(٥) ليس في (ش) قوله: «فيما لا يزال».

المُحَقِّقُ سَعْدِ الدِّينِ سَعِيدِ الْفَرَّغَانِيَّ^(١) - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي مَقْدَمَةِ «مُنْتَهَى الْمَدَارِكِ» عَلَى ظَاهِرِهِ؛ حَيْثُ قَالَ^(٢): قَوْلُهُمْ: «إِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَقَعْ» صَحِيحٌ، وَلَكِنْ صَدَقَ الشَّرْطِيَّةُ لَا يَقْتَضِي صَدَقَ الْمَقْدَمُ أَوْ إِمْكَانُهُ، فَلَا يُنَافِيهِ قَاعِدَةُ الْإِجَابِ، فَضْلاً عَنْ الْإِخْتِيَارِ الْجَازِمِ الْمَذْكُورِ.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ مُجَرَّدَ صَدَقَ الشَّرْطِيَّةُ لَا يَقْتَضِي صَدَقَ الْمَقْدَمُ وَلَا إِمْكَانُهُ - كَمَا قَالَ - لَكِنَّهُ ثَبَتَ بِالشَّرْعِ الْمَعْصُومِ عَنْ^(٣) الْخَطَأِ، وَالْكَشْفِ الْمُؤَيَّدَ بِالشَّرْعِ، أَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ، وَهُمَا شَاهِدَا صَدَقَ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَكَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ كَانَ الْقَوْلُ بِالْإِجَابِ بَاطِلاً، وَكَذَا الْقَوْلُ بِالْإِخْتِيَارِ الْجَازِمِ؛ إِذَا فُسِّرَ بِإِرَادَةِ الْإِجَادِ فِي الْأَزْلِ.

وَأَمَّا الْإِخْتِيَارُ الْجَازِمُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهُ تَعَالَى إِلَّا مَا سَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ - بَعْدَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ - فَهُوَ صَحِيحٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ شَرْعاً وَكَشْفاً وَعَقْلاً.

فَمَقْدَمُ الشَّرْطِيَّةِ الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ ﷺ الْمَرْوِيُّ فِي «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» وَاقِعٌ فِي الْأَزْلِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»^(٤).

فَقَوْلُ الْفَرَّغَانِيَّ - قُدَّسَ سِرُّهُ -: إِنَّ هَذَا الْمَدَّ - أَي: مَدَّ ظِلِّ التَّكْوِينِ عَلَى الْكَائِنَاتِ -

(١) «سعيد» لقب الشيخ سعد الدين، واسمه محمد بن أحمد الكاساني الفرغاني الصوفي. يُنظر: «تاريخ

الإسلام» للذهبي (١٥ / ٩٠٩).

(٢) أي: الجامي.

(٣) في (ش): «من».

(٤) تقدّم تخريج الحديثين.

كان على سبيل الإرادة والاختيار؛ لقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾ لا بالذات^(١) = على ظاهره^(٢)، فالعالم مُحدث، والله فاعلٌ بالاختيار، وإن كان الحق لا يكون منه إلا ما سبق به العلم الأزلي، وبالله التوفيق الحفي العزيز الولي.

ثم قال^(٣) الجامي - قُدَّسَ سرُّه -: اعلم أن المتكلمين - بل الحكماء أيضاً - انفقوا على أن القديم لا يستند إلى الفاعل المختار؛ لأن فعل المختار مسبوق بالقصد إلى الإيجاد، والقصد إلى الإيجاد مُقَارِنٌ لعدَم ما قُصِدَ إيجاده ضرورةً.

فالمُتَكَلِّمون أثبتوا اختيَارَ الفاعل وذهبوا إلى نفي الأثر القديم، والحكماء أثبتوا وجودَ الأثر القديم وذهبوا إلى نفي الاختيار.

وأما الصوفية - قُدَّسَ الله أسرارهم - فهم جَوَّزوا استناد الأثر القديم إلى الفاعل المختار، وجمعوا بين إثبات الاختيار والقول بوجود الأثر القديم؛ فإنهم قالوا: أفاد^(٤) الكشف الصريح أن الشيء إذا اقتضى أمراً لذاته - أي: لا بشرط زائد عليه، وهو المُسمَّى «غيراً»، وإن اشتمل على شرط أو شروط هي عين الذات كالنسب والإضافات - فلا يزال على ذلك الأمر ويدوم له ما دامت ذاته؛ كالقلم الأعلى؛ فإنه أول مخلوق حيث لا واسطة بينه وبين خالقه - يدوم بدوامه. انتهى^(٥).

(١) يُنظر: «متهى المدارك» للفرغاني (١/ ٧٣).

(٢) قول المؤلف: «على ظاهره» خبرُ المبتدأ «قول الفرغاني».

(٣) من هنا إلى نهاية هذا الوصل ليس في (ف).

(٤) في (ش): «فإذا»، والتصويب من مصدره.

(٥) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٣). ينقل قول الصوفية عن «مصباح الأنس بين المعقول

والمشهود» للفرغاني شرح «مفتاح غيب الجمع والوجود» للقونوي (ص: ١٦٢ - ١٦٣).

أقول: هذا العزو إلى الصوفيّة لا يساعده كلامُ الشَّيخ مُحيي الدين قُدّس سرُّه؛ فقد مرَّ نصوصُه في «الفتوحات» في حُدوث العالم.

وقال في «إنشاء الدوائر»: العالمُ لم يكنْ موجوداً في عينه، ثم كان من غير أن يكون بينه وبين مُوجده زمانٌ يتقدم به عليه فيتأخّر هذا عنه فيقال فيه: «بعد» أو «قبل»، هذا محالٌّ! وإنما هو متقدّمٌ بالوجود كتقدّم أمسٍ على اليوم؛ فإنه من ^(١) غير زمان؛ لأنه في نفس الزّمان ^(٢)، فعَدَم العالم لم يكنْ في وقتٍ، لكن الوهم يتخيّل أنّ بين وجود الحقِّ ووجود الخلق امتداداً. انتهى ^(٣).

ولا شكّ أن تقدّم أمسٍ على اليوم تقدّم حقيقيٌّ لا يُجامعُ المتأخّر فيه المتقدّم، وهو في معنى الحُدوث الزّمنيّ عند الحُكماء، وإن لم يكنْ عند خلقِ المعلول الأول زمانٌ مُحقّقٌ، فالعالمُ حادثٌ عند الشَّيخ وأتباعه - قُدّس الله أسرارهم - كان بعد أن لم يكنْ بعديّةٌ مُحقّقة، وهي بعديّةٌ زمنيّةٌ في المعنى، لكن الزّمان وهميٌّ لا حقيقيٌّ. وليُعلّم أن ما في «شرح المواقف» لا يُخالف هذا؛ فإنه قال: الله تعالى ليس بزمنيٌّ؛ أي: ليس وجوده زمنيّاً؛ أي: مما لا يمكنُ حصوله إلا في زمان.

ثم قال: فعُلم مما ذكرنا أن تقدّمه تعالى على العالم ليس تقدّماً زمنيّاً، وإلا لزم كونه واقعاً في زمان، بل هو تقدّم ذاتيٌّ عند الحُكماء، وقسمٌ سادس عندنا؛ كتقدّم بعض أجزاء الزّمان على بعضها. انتهى ^(٤).

(١) في (ش) وأخواتها: «في»، والتصويب من مصدره.

(٢) في مصدره: «لأنه نفس الزمان».

(٣) في (ش): «ووجود الحق امتداد. انتهى». والتصويب من «إنشاء الدوائر» لابن عربي (ص: ١٤٥).

(٤) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ٣١ - ٣٢).

قال الأستاذ الجلال الدَّوَّانِيُّ في «شرح عيون الجواهر»: ولا يبعد أن يُسمَّى تقدُّماً ذاتياً. انتهى^(١). لكن لا بالمعنى المراد عند الحُكَمَاءِ كما مرَّ في «تبصرة».

وكلما كان بعديةً العالم عن الحقِّ بعديةً حقيقةً صحَّ تسميتها «زمانيةً»، وإن كان تقدُّم الحقِّ تعالى على العالم قسماً سادساً عند المتكلِّمين، أو تقدُّماً ذاتياً بالمعنى المراد للمتكلِّمين.

يؤيِّده أنه قال في «شرح المواقف»: الحادثُ هو المسبوق بالعدم، أي: يكون عدمه قبل وجوده، فيكون لوجوده أوَّلٌ هو - أي: الحادث - معدومٌ قبل ذلك الأوَّل، وهذا هو المُسمَّى بالحادث الزَّمانيّ. انتهى^(٢).

إذ لا شك أن العالم إذا كان متأخراً الوجود عن وجود الحقِّ تعالى تأخَّر اليوم عن أمسٍ عند المتكلِّمين - كالشيخ قُدَّس سرُّه - كان وجوده في الدرجة الثانية من الأزل، فأوَّل وجوده الدرجة الثانية اتفاقاً، وهو معدومٌ قبلها - أعني: في الدرجة الأولى التي هي الأزل - فصَحَّ الحدوث الزَّمانيُّ الوهميُّ من غير زمانٍ مقدورٍ بينهما عند المتكلِّمين أيضاً.

فتبيَّن أن الصوفيةَ موافقون للمتكلِّمين في نفي الأثر القديم بالمعنى المراد للحُكَمَاءِ، كما أنهم موافقون لهم في إثبات الاختيار للحقِّ تعالى، فما عزاؤه إليهم من القول بوجود الأثر القديم لا تُوافقه نصوصُهم!

وأما ما نقله من «مفتاح الغيب» للصدر القُوتُوويّ - قُدَّس سرُّه - و«شرحه» للشمس الفناري - رحمه الله تعالى - من قوله: «أفاد الكشف الصريح»... إلخ^(٣)؛

(١) «عيون الجواهر» للعضد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاهما مفقود، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٤/ ٣).

(٣) يُنظر: «مصباح الأنس بين المعقول والمشهود» للفناري (ص: ١٦٢ - ١٦٣).

فإنما يُثَبِّتُ أَبَدِيَّةَ نَحْوِ الْقَلَمِ الْأَعْلَى وَدَوَامَهُ لَا أَزَلِيَّتَهُ الَّتِي عَزَاها إِلَى الصُّوفِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَشْفَ الصَّرِيحَ أَفَادَ أَنَّ الْعَالَمَ لَمْ يَكُنْ فِي عَيْنِهِ ثُمَّ كَانَ؛ أَيْ: أَنَّهُ مَتَأَخَّرُ الْوُجُودِ عَنْ وُجُودِ الْحَقِّ تَعَالَى تَأَخُّراً حَقِيقِيّاً كَتَأَخُّرِ الْيَوْمِ عَنْ أَمْسٍ؛ كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ نَصِّ صَاحِبِ الْكَشْفِ الصَّحِيحِ إِمَامِ الْمُحَقِّقِينَ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ قُدَّسَ سِرُّهُ.

وَكَلَمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ كَانَتِ الْإِرَادَةُ مُتَعَلِّقَةً أَزْلاً بِبَقَاءِ الْعَالَمِ فِي عَدَمِهِ الْأَصْلِيِّ إِلَى الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ؛ قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ - قُدَّسَ سِرُّهُ - فِي «عُقْلَةِ الْمُسْتَوْفِزِ»: إِنْ اللَّهَ كَانَ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ وَيُرِيدُ بَقَاءَ الْمَعْدُومِ فِي الْعَدَمِ؛ أَيْ: مُوصَوْفاً بِالْعَدَمِ. انْتَهَى^(١).

ثُمَّ تَعَلَّقَ^(٢) بِإِيْجَادِ الْمَعْلُولِ الْأَوَّلِ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَحِينَئِذٍ يُقَالُ: أَفَادَ الْكَشْفُ الصَّرِيحُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا اقْتَضَى أَمراً لِدَاثِهِ - أَيْ: لَا بِشَرَطِ وُجُودِ زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ، بَلْ بِشَرَطِ أَوْ شُرُوطٍ هِيَ مِنَ النِّسْبِ وَالْإِضَافَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ كَتَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ - كَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ، وَيَدُومُ بِدَوَامِ الذَّاتِ، وَهَذَا - كَمَا تَرَى - لَيْسَ فِيهِ إِلَّا دَوَامُ نَحْوِ الْقَلَمِ^(٣) الْأَعْلَى إِذَا وُجِدَ، لَا أَزَلِيَّتُهُ وَقَدَمُهُ.

فَمَا ذَكَرَهُ بَعْدُ مِنْ قَوْلِهِ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّا إِذَا رَاجَعْنَا وَجَدْنَا وَلَا حَظَنَّا مَعْنَى الْقَصْدِ - كَمَا يَنْبَغِي - نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى إِيْجَادِ الْمَوْجُودِ مُحَالٌ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ مُقَارِناً لِعَدَمِ الْأَثَرِ، فَيَكُونُ أَثَرُ الْمَخْتَارِ حَادِثاً قَطْعاً. انْتَهَى^(٤) = كَلَامُ صَحِيحِ^(٥).

(١) يُنْظَرُ: «عُقْلَةُ الْمُسْتَوْفِزِ» لِابْنِ عَرَبِي (٧٨ - ٧٩).

(٢) أَيْ: الْإِرَادَةُ.

(٣) فِي (ش): «الْعِلْمُ»، وَصَوَّبْتُ.

(٤) يُنْظَرُ: «الدَّرَةُ الْفَاخِرَةُ» لِلْجَامِي (ص: ٣٤).

(٥) قَوْلُهُ: «كَلَامُ صَحِيحٍ» خَبَرَ الْمُبْتَدَأَ «مَا» فِي قَوْلِهِ: «فَمَا ذَكَرَهُ».

وأما قوله في جواب تقدم القصد على الإيجاد: وكتقدّم الإيجاد على الوجود في أنهما بحسب الذات فيجوز مقارنتهما في الوجود زماناً؛ لأنّ المحال هو القصد إلى إيجاد الموجود بوجود قبل، وبالجمله: فالقصد إذا كان كافياً في وجود المقصود كان معه، وإذا لم يكن كافياً فقد يتقدّم عليه زماناً؛ كقصدينا إلى أفعالنا. انتهى^(١) = فليس فيه^(٢) - على تقدير تسليمه - إثبات المدعى؛ إذ ليس فيه إلا أن وجود المقصود لا يتوقف على شرط وجودي لا يتأخر عن تعلق الإرادة إذا تحقق التعلق، وليس فيه ما عزا إليهم^(٣) من أن تعلق الإرادة بإيجاد نحو القلم الأعلى أزلّي، كيف وهذا لا يصحّ عند الشيخ وأتباعه - قدس الله أسرارهم - لتصريحه في «عقلة المستوفز» بأن تعلق الإرادة أزلّاً إنما هو ببقاء المعدوم في عدمه كما مرّ؟!

فتعلّقها بإيجاد نحو القلم الأعلى إنما هو في الدرجة الثانية عند الصوفية، وهو قول بالحدوث لا بالأثر القديم، فسبحان الله لا إله إلا هو العزيز الحكيم!

على أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] يدلّ على أن الإيجاد بـ«كن» حال الإرادة لا بمجرّد الإرادة، وأن وجود المراد يترتب عليه من غير تراخ؛ كما تفيده الفاء التعقيبية، والترتّب - وإن كان من غير تراخ كترتب اليوم على أمس تقريباً - غير المعية المرادة للحكماء.

وقد قال الشيخ - قدس سرّه - في «الفتوحات»:

كُلُّ عِلْمٍ يَشْهَدُ الشَّرْعَ لَهُ هُوَ عِلْمٌ فِيهِ فَلْتَعَصِمَ

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٤).

(٢) قوله: «فليس فيه» خبر المبتدأ «قوله» في قوله: «وأما قوله في جواب تقدم القصد على الإيجاد».

(٣) أي: إلى الصوفية.

وَإِذَا خَالَفَهُ الْعَقْلُ فَقُلْ: طَوْرَكَ الزَّمْ مَا لَكُمْ فِيهِ قَدَمٌ^(١)

وقد مرّت الأبيات في أول الكتاب، وبالله التوفيق وإليه مآب.

وقال في الباب (٤٧٢):

عَلَى السَّمْعِ عَوَّلْنَا فَكُنَّا أُولِي النُّهْيِ وَلَا عِلْمَ فِيمَا [لَا] يَكُونُ عَنِ السَّمْعِ^(٢)

قال الشيخ أبو الحسن الأشعريُّ الإمامُ في كتاب «الإبانة» - الذي هو آخرُ مُصنَّفاته -: ونقول: إن كلامَ الله غيرُ مخلوق، وإنه لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له: «كُنْ»، فيكون؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]^(٣).

وقال فخرُ الإسلام أبو الحسن علي بن مُحَمَّد البزدوي في «كتابه» في الأصول بعد إيراد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]: هذا عندنا محمولٌ على أنه أريد ذكرُ الأمر بهذه الكلمة، والتكلمُ بها على الحقيقة لا مجازاً عند الإيجاد، بل كلاماً بحقيقته من غير تشبيه ولا تعطيل، وقد أجرى سُنَّته في الإيجاد بعباده الأمر. انتهى^(٤).

وقال شمسُ الأئمة السرخسي في الآية: إن المراد حقيقة هذه الكلمة

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣ / ٣١).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤ / ١٠٥).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣). وفي كون «الإبانة» آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري نظراً، والمعروف أن آخر ما كتب الإمامُ الأشعريُّ هو كتابه «اللُّمَعُ»، والله تعالى أعلم.

(٤) يُنظر: «أصول البزدوي» مع شرحه «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (١ / ١١٤).

عندنا، لا أن يكون مجازاً عن التكوين كما زعم بعضهم؛ فإننا نستدلُّ به على أن كلام الله غير مُحدثٍ ولا مخلوق؛ لأنه سابقٌ على المُحدثات أجمع، وحرفُ الفاء للتعقيب. انتهى^(١).

وقال الشيخُ محيي الدين - قُدَّسَ سرُّه - في الباب (٧٣): والذي وصل إليه علمنا ووافقنا الأنبياء عليه أن البدء - أي: افتتاحُ وجودِ المُمكنات - عن نسبة أمر^(٢)؛ إذ الخطابُ لا يقعُ إلا على عينٍ ثابتة معدومة... فالتبسَتْ عند هذا الخطاب بوجوده.. إلى آخره^(٣).

وقال في الباب (٩٧): أوَّلُ كلامٍ شقَّ أَسْماعِ المُمكنات كلمةُ «كُن»، فما ظهر العالمُ إلا عن صفةِ الكلام... إلى آخره^(٤)، وبالله التوفيقُ وليّ الإنعام^(٥).

(١) يُنظر: «أصول السرخسي» (١ / ١٨).

(٢) زاد في مطبوع مصدره هنا: «فيه رائحةُ جبر».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ٥٥).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢ / ١٨١).

(٥) من قوله «ثم قال الجامي - قُدَّسَ سرُّه -: اعلم أن المتكلمين» إلى هنا ليس في (ف).

خاتمة

نُورِدُ فِيهَا حَدِيثًا مُسْنَدًا تَبَرُّكًا وَذِكْرًا، وَتَرْغِيًّا لِلْمُؤْمِنِ^(١) فِي الْإِتِّبَاعِ وَبُشْرَى:

أَنَا شَيْخُنَا الْعَارِفُ بِاللَّهِ صَفِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَقْدَسِيُّ الْأَصْلُ
الْمَدَنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ - قُدَّسَ سِرُّهُ - إِجَازَةً^(٢)، بِإِجَازَتِهِ الْعَامَّةِ مِنَ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ
أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ، عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الزَّيْنِ زَكْرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ السَّنِيكِيِّ الْقَاهِرِيِّ
الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْحَافِظِ الشَّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ
الْعَسْقَلَانِيِّ، عَنْ الْبُرْهَانِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ التَّنُوخِيِّ
الْبَغْلِيِّ ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ، عَنِ الْمُسْنِدِ الْمُعَمَّرِ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدَ بْنِ الْعِمَادِ
مُحَمَّدَ^(٣) بْنِ أَبِي النَّصْرِ مُحَمَّدَ، الْفَارِسِيِّ الْأَصْلَ الدَّمَشْقِيَّ ثُمَّ الْمِزِّيَّ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي
النَّصْرِ مُحَمَّدَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الشَّيرَازِيِّ، عَنِ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ
هَبَةَ اللَّهِ ابْنِ عَسَاكَرِ الدَّمَشْقِيِّ قَالَ:

قَرَأْتُ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^(٤) مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ

(١) فِي (ش): «لِلْمُؤْمِنِينَ»، وَقَبْلَهُ بِقَلِيلٍ: «حَدِيثًا مُسْتَدًّا».

(٢) قَوْلُهُ: «إِجَازَةً» لَيْسَ فِي (ش).

(٣) قَوْلُهُ: «مُحَمَّدٌ» لَيْسَ فِي (ش).

(٤) فِي (ش): «عُبَيْدُ اللَّهِ».

أحمد بن الحسين بن علي^(١) البيهقي ببغداد قلْتُ له: أَخْبِرَكَ جَدُّكَ الإمامَ الحافظَ أبو بكرٍ أحمد بن الحسين البيهقي قِراءةً عليه فأقرَّ به:

أنا أبو عبد الله الحافظُ هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الحاكمِ النَّسَابُورِيِّ: نا أبو منصورٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْعَتَكِيِّ: نا^(٢) اسماعيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ: نا^(٣) الإمامَ أحمدُ بْنُ حَنْبَلٍ رضي الله عنه.

وبه إلى أبي النَّصْرِ بنِ هبةِ اللَّهِ الشَّيرَازِيِّ، عن الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ الْعَرَبِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ، عن الحافظِ أَبِي طَاهِرِ السَّلَفِيِّ، عن أَبِي عَلِيٍّ الْحَدَّادِ، عن الحافظِ أَبِي نُعَيْمٍ قال: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَالِكٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنِي أَبِي:

نا الإمامَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ الْمُطَّلِبِيُّ رضي الله عنه: نا عبدُ العزيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن ابنِ الهَادِ؛ هو يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَسَامَةَ بنِ الهَادِ، عن مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عن عامِرِ بنِ سَعْدٍ، عن الْعَبَّاسِ^(٤) بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - رضي الله عنه - أنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا»^(٥).

(١) قوله: «بن علي» ليس في (ش).

(٢) في (ش) هنا وفي الموضع السابق: «أنا».

(٣) في (ش): «أخبرنا».

(٤) قوله: «عن العباس» ليس في (ش).

(٥) أخرج هذا الحديث البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٢٣) بهذا الإسناد وبإسناد ثانٍ من طريق محمد بن يحيى بن أبي عمَرَ العدنِيِّ عن الدراورديِّ به، وأخرجه الإمامُ أحمدُ في «المسند» (١٧٧٨) عن الإمامِ الشافعيِّ به.

وأخبرناه شيخنا - قُدَّسَ سرُّه - عالياً بدرَجَتَيْنِ سَنَدُهُ^(١) إلى الزَّيْنِ زَكَرِيَّا، عن المُسْنِدِ عَزَّ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفُرَاتِ، عن أَبِي الثَّنَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيفَةَ الْمَنْبِجِيِّ ثُمَّ الدَّمَشَقِيِّ، عن الحَافِظِ شَرَفِ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَلْفِ الدَّمِيَّاطِيِّ، بِإِجَازَتِهِ الْعَامَّةِ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤَيَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الطُّوسِيِّ: أَنَا فَتَاهُ الْحَرَمِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّاعِدِيُّ الْفَرَاوِيُّ ثُمَّ النَّيْسَابُورِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ الْفَارَسِيِّ ثُمَّ النَّيْسَابُورِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى النَّيْسَابُورِيُّ الْجُلُودِي: أَنَا الْفَقِيهُ الزَّاهِدُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفِيَّانَ النَّيْسَابُورِيِّ:

أَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيَّ وَبِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَا: أَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيُّ - بِهِ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ^(٢): «وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا»^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: مَعْنَى الْحَدِيثِ: لَمْ يَطْلُبْ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَسْعَ فِي غَيْرِ طَرِيقِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَسْلُكْ إِلَّا مَا يُوَافِقُ شَرِيعَةَ

= وَيُوجَدُ فِي مَطْلَعِ «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» الْمَطْبُوعِ الْمُحَقَّقِ عَنْ نَسْخَةِ الْمُحَقِّقِ الْكُورَانِيِّ إِسْنَادُهُ هَذَا إِلَى الْبَيْهَقِيِّ، إِلَّا أَنَّ شَيْخَ الْكُورَانِيِّ صَفَّى الدِّينَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيَّ يَرْوِيهِ عَنْ شَيْخِهِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ أَبِي الْمَوَاهِبِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ الْعَبَّاسِيِّ الشَّنَاوِيِّ ثُمَّ الْمَدَنِيِّ، عَنْ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ بِهِ، وَصَفَّى الدِّينَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيَّ يَرْوِيهِ عَنْ الرَّمْلِيِّ بِالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ كَمَا هُوَ هُنَا، وَبِوَسْطَةِ شَيْخِهِ أَبِي الْمَوَاهِبِ الشَّنَاوِيِّ أَيْضًا.

(١) فِي (ش): «بِسْنَدِهِ».

(٢) فِي (ش): «الدَّرَّاورِدِيُّ مِثْلُهُ قَالَ».

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٤).

مُحَمَّدٌ ﷺ، ولا شكَّ في أن مَنْ كانت هذه صفته، فقد خلصت حلاوة الإيمان إلى قلبه، وذاق طعمه. وقال القاضي عياض: معنى الحديث: صحَّ إيمانه، واطمأنت به نفسه، وخامر باطنه؛ لأن رضاه بالمذكورات دليلٌ لثبوت معرفته، ونفاذ بصيرته، ومخالطة بشاشة قلبه. انتهى^(١).

(١) يُنظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢)، و«إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض (١/ ٢٧٠).

وأما «صاحب التحرير» فهو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي المتوفى (٥٢٦هـ) صاحب «التحرير في شرح صحيح مسلم»، وهو كتاب مفقود أكثر الإمام النووي من النقل عنه في «شرح مسلم» وغيره من كتبه.

[ختم الرسالة]

اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ، واجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ. آمين.

وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلَّم،
صلاةً وتسليماً دائماً بدوام الله أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢].

قال المؤلف - عفا الله عنه وعنا ^(١):-

تَمَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٢٣) مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ خَاتِمَةَ سَنَةِ (١٠٨٢) - حَسَنَ ^(٢) اللهُ
خِتَامَهَا وَفَاتَحَةً مَا بَعْدَهَا بِمَنَّةٍ وَفَضْلِهِ؛ آمين - بِمَنْزِلِي بظَاهِرِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ عَلَى
سَاكِنِهَا أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، دَائِمِينَ بِدَوَامِ اللهِ الْمَلِكِ الْعَلَّامِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ. انْتَهَى.

تَمَّ تَحْرِيرُهُ غَرَّةَ مُحَرَّمِ الْحَرَامِ مُفْتَتَحَ سَنَةِ (١٠٨٣) يَوْمَ الْجُمُعَةِ، بِيَدِ أَوْعَفِ
الْعِبَادِ بُرْهَانَ الدِّينِ نَزِيلِ طَيْبَةِ الطَّيِّبَةِ، عَلَى مُطَيِّبِهَا الصَّلَوَاتِ وَالتَّسْلِيمَاتِ، غَفَرَ اللهُ لَهُ
وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ أَجْمَعِينَ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ^(٣).

(١) قوله: «وعنا» ليس في (ف).

(٢) في (ش): «أحسن»، وليس فيها قبل قليل: «الحرام».

(٣) في (ش): «بدوام الملك العلام، والحمد لله وحده. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الاثنين
(١٨) شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١١٣٥) ختمه الله تعالى بالخير، على يد الفقير داود بن
سليمان بن محمد بن حسن الملقَّب بأبي العطا البسيوني الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمشايعه
ولجميع المسلمين، آمين، والحمد لله رب العالمين، آمين آمين، تم».



المجلد الثاني

مجموع رسائل العلامة

الرسالة رقم: (١٨)



الْمِثْمَةُ لِلْمَسْأَلَةِ الْمُهِمَّةِ

تأليف العلامة

المجلد الثاني

رُطِبَ مَحْفَقًا عَلَى نَسَخَتَيْنِ مُطْبَعَتَيْنِ

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ

د. علي محمد زبون



دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحفيق

الحمد لله الذي أكمل الدين وأتمّ النعمة، والصلاة والسلام على المبعوث للرحمة، وعلى آله الأطهار أشرف الأئمة، وأصحابه الأخيار نُجوم الظلمة، وتابعيهم والسلف الصالح البقية «المتمة»، وعلى من اعتصم بالله في كلِّ مُلَمَّة، واهتمَّ في دينه «للمسألة المهمة»، فسلك سبيل النجاة وابتعد عن طريق الغواية والمذمة.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة مما سطرَ قلمُ العلامة الكبير بُرهانِ الدِّينِ إبراهيمَ بنِ حسنٍ الكورانيِّ الشافعيِّ، جادل فيها وناجحَ عن رأيه في جزئيةٍ من جزئيات العقيدة طالما تعرّض لها في غير مؤلّف من مؤلّفاته، وكثُر ما تطرّق إليها في عدّة من مصنفاته، وهي مسألة كون القدرة واحدةً بالذّات، متعدّدة بالنّسب والاعتبارات، وأنّ القدرة - من حيث كونها مُضافةً إلى العباد - لها تأثيرٌ في المُراد بإذن الله لا على الاستقلال.

ابتدأ المؤلف هذه الرسالة بالتذكير بأن المقرّر المعلوم عند ذوي التحصيل عدم الإنكار في مسائل الخلاف المعتبر، وأنّ كون قضية وحدة القدرة بالذّات وتعدّدها بالنّسب من هذا النوع من الخلاف، ثم ذكر أن مراتب التوحيد أربعٌ تجمعها كلمة «لا إله إلا الله»، ثم شرع في ترتيب مقدّمات الاحتجاج لِمَا هو بصدده، ثم بسطه، واستدلّ لموافقة ما يذهب إليه في هذه القضية بقول الإمامين أبي الحسن الأشعريِّ،

وأبي حامد الغزاليّ، وساق طرفاً من الأدلّة السمعيّة عليها مع توجيهها، وعرّج على ضبط الخلاف في المسألة، وتحقيق رأي إمام الحرمين فيها، ثم على تأكيد التوافق مع قول الإمام أبي الحسن الأشعريّ، وبيان أن المعتمد عنده اتّباع السلف في الانكِفاف عن التأويل، ثم توجيه الكسب عنده بما يتوافق مع رأي المؤلّف.

ثم تصدى للردّ على الزمخشري في قضية خلق الأعمال، ثم على المعتزلة في دعوى استقلال العبد بخلق أفعاله، وبيان وجه نسبة الأفعال إلى العباد، ثم خلص إلى التعريف المرتضى عنده للكسب، وحشد بعد ذلك طائفة من الأدلة السمعية التي تعضد ما ذهب إليه، وقبل أن يختم المؤلّف هذه الرسالة أوصى الناظر فيها بأن يعلم أن لا علاقة لقضية وحدة القدرة بالذات وتعدّدها بالنسب بالحلول أو الاتحاد، وأن أهل الطريق الشريف الموحّدين هم أبعد الناس عن تلك الهرطقات.

وقد منّ الله الجليل، على العبد الضعيف، بتحقيق هذه الرسالة عن نسختين خطّيتين كُتبت إحداهما في حياة المصنّف بيد أحد تلامذته وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة ورمزها (ز)، والثانية: نسخة شهيد علي باشا المحفوظة بالمكتبة السلিমانيّة باسطنبول ورمزها (ش)، والحمد لله على فضله الجزيل.

والحمد لله رب العالمين

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلّم^(١)

[خطبة الكتاب]

الحمد لله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، القائل: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الْإِلَاحُ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وصلّى الله وسلّم على سيدنا مُحَمَّد الذي تجلّى له كلُّ شيء فعرف ما هو المكتوم، وعلى آله وأصحابه البرّة الكمّل الهداة المهتدين بأنوار العلوم.

أما بعد:

[المقرّر في مسائل الخلاف المعتبر]

فإنه من المقرّر المعلوم عند ذوي التحصيل أن المسألة الخلافية التي فيها أقوال لجماعة لا يُردُّ قولٌ قائلٍ ما منهم بمجرّد أن قائلًا آخر قال بخلافه في تلك المسألة، بل العمدّة في الردّ والقبول البرهان، إن لم يكن ثمة كشف وعيان، فأبى قول منها تمّ دليله سالمًا من المناقضات والمُنوع والمعارضات، فذلك المرجوع إليه من بينها، كائنًا ذلك القائل به من كان؛ كما قال علي^(٢)

(١) الصلاة على النبي ﷺ ليست في (ش).

(٢) قوله: «علي» ليس في (ش).

وليُّ ذي الجَلال: «انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى مَنْ قال»، أو كما قال^(١).
وذلك لأن الرِّجال تُعرَف بالحقِّ لا الحقَّ بالرِّجال، ولكن معرفة الرِّجال
بالحقِّ إنما هو من شأن أولي الألباب، وأما مَنْ دون درجتهم فإنما يميل
إلى الاقتداء بمن اشتهر فضله في ذلك الباب، و«كُلُّ ميسِّرٍ لِمَا خُلِقَ له»^(٢)،
و«كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ» [الرعد: ٨]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾
[آل عمران: ١٣].

[قضية وحدة القدرة بالذات وتعددتها بالنسب من الخلاف المعتبر]:

وعلى هذا، فلا ينبغي أن يردَّ قول مَنْ قال: إن القدرة واحدة بالذات، متعدّدة
بالنسب والاعتبارات، وإنها من حيث كونها مضافةً إلى العباد لها تأثيرٌ في المُراد
بإذن الله لا على الاستقلال - كائناً القائل مَنْ كان - بمجرّد أن الغزالي - مثلاً - قال
بخلافه، أو أن الأشاعرة قالوا بخلافه؛ على فرض أن ثمَّ خلافاً بين القولين، مع أنه
سيظهرُ الوفاق بينهما من وجهٍ إن شاء الله تعالى.

فإن الغزالي وإن جرى في «قواعد العقائد» وموضعٍ من «الإحياء» على
المشهور من معنى الكسب^(٣)؛ لكنه قدح فيه وفي قسيميه: (الجبر والاستقلال) في
كتاب التوبة، وأشار إلى أن تحقيق المسألة إنما يتمُّ بكلام يُناطِحُ علومَ المُكاشفة^(٤)،
وهو كذلك.

(١) عزاه في «كنز العمال» (٤٤٢١٨) إلى ابن السمعاني في «الدلائل».

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٩٦) و (٧٥٥١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٤٩) (٩) من
حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١ / ١١١)، و (٢٥٣ / ٤)، و«قواعد العقائد» (ص: ١٩٥).

(٤) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٧).

وقد ذكر ما فيه الكفاية لذلك في كتاب الشكر، وكتاب الشوق والمحبة من «الإحياء»، وفي كتاب^(١) «جواهر القرآن»؛ كما سيَجِيء نقله إن شاء الله تعالى.

وسيطهَرُ عند التحقيق والإمعان أنه - أي: القول بالتأثير بالإذن - كقول الأشعريّ في أنه لا تأثير لغير قُدرة الحقّ أصلاً^(٢).

وإنما الذي ينبغي أن يُقال: إن الدلائل التي سِيقت في إثباته لا تتم، وإن دلائل غيره الذي يُقبل قوله - كائناً من كان - تامّةً، ودون هذا خرطُ القتاد!

وكشفُ الغطاء عن مسألتنا هذه - أعني: مسألة خلق الأعمال على وجهٍ يستَحِلِّيه أهلُ النظر - يقتضي بسطاً وتفصيلاً في الكلام، ربما يضيقُ هذا الوقتُ عن الوفاء به، ولكن نُورد من ذلك ما يسره الله وأذن في إيرادهِ؛ فإنه لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله.

[مراتبُ التوحيد أربع]^(٣):

فنقول اعلم أن التوحيد له مراتب أربع^(٤):

الأول^(٥): توحيد الألوهيّة.

الثاني: توحيد الأفعال.

الثالث: توحيد الصّفات، وإن شئتَ قلتَ: «توحيد الوجوب الذاتيّ»؛ فإنه يستلزم سائر الصّفات الكمالية؛ كما فرّعها عليه بعض المُحقّقين.

(١) في (ش): «كتابه».

(٢) قوله: «أصلاً» ليس في (ز).

(٣) من هامش (ز)، وثمة «أربعة»، وصوّبت.

(٤) قوله: «أربع» ليس في (ش).

(٥) كذا بالتذكير، وجرى عليه في الإجمال والتفصيل، وهو لحن!

الرابع: توحيد الذات، وإن شئت قلت: «توحيد الوجود الحقيقي»؛ فإن المأل واحد.

أما الأول: فقد دلّ عليه الدلائل السمعية، وانعقد عليه إجماع الأنبياء، وكلهم دعوا المكلّفين أولاً إلى هذا التوحيد، ونهَوْهُمْ عن الإشراك في العبادة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ بعد قوله: ﴿أَمَّا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤-٢٥]، وقال تعالى: ﴿يُنْزِلُ الْمَلَكُ الْكِتَابَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وأما الثاني: فكَذَلِكَ دَلَّتْ عَلَيْهِ الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، ومِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «إن الله صانع كل صانع وصنعه». أخرج البُخَارِيُّ في «خلق أفعال العباد» والحاكمُ والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات» عن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين» (٨٥) و (٨٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٧) رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي وهو ثقة. اهـ. قلت: قد رواه البزار في «المسند» (البحر الزخار) (٢٨٣٧).

وأما الثالث: فإن الدلائل السمعية دالة عليه أيضاً؛ مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]؛ فإنه حصر الغنى فيه تعالى؛ كما يدل عليه تعريف الخبر وضمير الفصل^(١)، ولا يكون كذلك إلا إذا كان واجب الوجود؛ فإن الممكن فقير بلا شك، وإذا كان واجب الوجود كان متصفاً بجميع الكمالات؛ فإنه يستلزمها كما بين في محله.

وإن شئت قلت: ولا يكون كذلك إلا إذا كان متصفاً بجميع صفات الكمالات؛ إذ لو كان كمالاً ما غيره لم يثبت له الغنى المطلق، ولا يثبت فقر الناس إليه مطلقاً. وهو ظاهر، لكن الغنى المطلق له تعالى، والفقر المطلق للممكن إليه تعالى حاصلان، فيكون - سبحانه - متصفاً بجميع صفات الكمال منحصرة فيه بالذات، وهو المطلوب.

ومثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣]؛ فإن حصر الأولية فيه يستلزم وجوب وجوده، فإن الممكن ثانٍ في رتبة الوجود للواجب؛ فإن وجوده مستفاد من الواجب، فلا يصح للممكن الأولية أصلاً، فماتت له الأولية مطلقاً يكون واجب الوجود، والحق تعالى هو الأول، فهو الواجب الوجود لذاته، وقد مر أنه يستلزم سائر صفات الكمال، فانهصر صفات الكمال فيه تعالى بالذات، وهو المطلوب.

أو نقول: إذا ثبت أولية الواجب للممكن، فلا شك أن الممكن مفتقر إليه في أصل وجوده، وجميع كمالات المترتبة^(٢) على وجوده، والمفيد لا يفيد إلا ما عنده

(١) أما الخبر فهو «الغني»، وأما ضمير الفصل فهو «هو».

(٢) في (ش): «المرتبة».

البتّة، وقد أوجد المُمْكِن مُتَّصِفاً بِصِفَات الْكَمَال^(١)، فدلّ على ثبوتها للأول على وجه الانحصار فيه بالذات، وهو المطلوب.

وأما الرابع: فقد قامت عليه الأدلة السمعية أيضاً؛ مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وغير ذلك، ومثل قوله ﷺ: «أصدق كلمة قالت العرب كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(٢)

وقوله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، لو أنكم دليتم بحبلٍ إلى الأرض السفلى لهبط على الله»، ثم قرأ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة^(٣)... إلى غير ذلك؛ فإننا لسنا الآن بصدد الاستقصاء، وإنما المقصود التلويح والتنبيه تمهيداً للغرض الأصلي الذي يُراد توصيله إلى الأفهام.

(١) قوله: «متصفاً حال من فاعل «أوجد»، وهو واجب الوجود، لا أنه حال من المفعول به.

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي في «سننه» (٣٢٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واستغربه، ثم قال: وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه، علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على العرش كما وصف في كتابه. اهـ.

ورواه ابن الجوزي في «العلل» (٨) وقال: لا يصح.

[كلمة «لا إله إلا الله» جامعة لجميع مراتب التوحيد]

إلا أن هاهنا نكتة ينبغي التنبيه عليها، وهي أن كلمة «لا إله إلا الله» جامعة لجميع مراتب التوحيد، ودالة عليها: إما منظوقاً، أو بالاستلزام. وذلك «أن لا إله إلا الله» منظوقه قَصْرُ الألوهية على الله تعالى قَصراً حقيقياً، أي: إثباتُ الألوهية له تعالى بالضرورة، ونفيها عن كل ما سواه كذلك، وهو ظاهر، وقد أوضحناه في «إنباه الأنباه»، وهو يستلزم توحيد الأفعال، وتوحيد الصفات، وتوحيد الذات.

أما الأول - الذي هو حصر الخالق في تعالى -: فلأن مقتضى قَصْرِ الألوهية عليه تعالى قَصراً حقيقياً هو أن الله - سبحانه - هو الذي يستحق أن يعبدَه كل مخلوق، فهو النافع الضار على الإطلاق، فهو الخالق لكل شيء؛ فإن كل من لا يكون خالقاً لكل شيء لا يكون نافعاً ضاراً على الإطلاق، وكل من لا يكون نافعاً ضاراً على الإطلاق لا يستحق أن يعبدَه كل مخلوق؛ لأن العبادة هي الطاعة والانقياد والخضوع، ومن لا يملك نفعاً ولا ضرراً بالنسبة إلى بعض المخلوقين لا يستحق أن يعبدَه ذلك البعض ويطيعه وينقاد له؛ فإن من لا يقدر على إيصال نفع إلى شخص أو دفع ضرر عنه؛ لا يرجوه، ومن لا يقدر على إيصال ضرر إليه؛ لا يخافه، وكل من لا يخاف ولا يرجي أصلاً لا يستحق أن يعبد، وهو ظاهر.

لكن الذي يقتضيه قَصْرُ الألوهية عليه تعالى في «لا إله إلا الله» قَصراً حقيقياً هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبدَه كل مخلوق؛ فهو النافع الضار على الإطلاق؛ فهو الخالق لكل شيء، وهو المطلوب.

وأما الثاني - وهو توحيد الصفات أو توحيد وجوب الوجود -: فلأن «لا إله إلا الله» تدلُّ على أن الألوهية ثابتة لله تعالى ثبوتاً مُستَمِراً ممتنع الانفكاك، ومنتفية عن غيره تعالى انتفاءً مُستَمِراً ممتنع الانفكاك، وكلما كان كذلك؛ فهي دالة على أن الله تعالى واجب الوجود، وأن كلَّ موجودٍ سواه مُمكن الوجود، وكلما كان كذلك كان وجوب الوجود مقصوراً عليه، وهو مُستلزم لسائر صفات الكمال، وهو المطلوب.

أما دلالتها على أنه تعالى واجب الوجود: فلأن الألوهية لا تكون صفة إلا لموجود حقيقةً واتفاقاً، وكلُّ ما لا يكون صفةً إلا لموجود إذا دلَّ كلامٌ على أنه^(١) ثابتٌ لشيءٍ ثبوتاً ممتنع الانفكاك سرمداً، فقد دلَّ على أن الوجود ثابتٌ لذلك الشيء ثبوتاً ممتنع الانفكاك سرمداً، ولا يكون كذلك إلا إذا كان موجوداً لذاته، وهو المعنيُّ بـ «واجب الوجود لذاته»، وقد دلَّ «لا إله إلا الله» على ثبوت الألوهية لله تعالى ثبوتاً مُستَمِراً ممتنع الانفكاك، فقد دلَّ على وجوب وجوده تعالى، وهو مُستلزم لسائر صفات الكمال، وهو المطلوب.

وأما دلالتها على أن كلَّ موجودٍ سواه تعالى فهو مُمكن الوجود: فلأنَّ موجوداً ما سواه لو كان واجب الوجود لذاته لكان مُستَحِقّاً أن يُعبد، لكنَّ «لا إله إلا الله» قد دلَّت أنه لا يستحقُّ أن يُعبد إلا الله دلالة قاطعة، فقد دلَّت على أنه لا واجباً وجوده لذاته إلا الله، فكلُّ ما سواه فهو مُمكن، وهو المطلوب.

أو نقول: قد دلَّ «لا إله إلا الله» على أن الله هو النافع الضارُّ على الإطلاق، فهو الجامع لصفات الجلال والإكرام، فهو المُتَّصفُ بصفات الكمال كلها، وهو المطلوب.

(١) من أول هذه الفقرة إلى هذا الموضع قد ذهب به ترميم الورقة في النسخة (ش).

وأما الثالث - وهو توحيد الوجود الحقيقي - فقد قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في باب الصدق من «الإحياء»: كل ما تقيّد العبدُ به فهو عبدٌ له؛ كما قال عيسى - عليه السلام -: يا عبيدَ الدنيا! وقال نبينا^(١) ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، وَعَبْدُ الْحُلَّةِ، وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ»، سَمَّى كُلَّ مَنْ تَقَيَّدَ قَلْبُهُ بِشَيْءٍ عَبْدًا لَهُ. انتهى^(٢).

وقال في باب الزهد منه: مَنْ طَلَبَ غَيْرَ اللَّهِ فَقَدْ عَبْدَهُ، وَكُلُّ مَطْلُوبٍ مَعْبُودٌ، وَكُلُّ طَالِبٍ عَبْدٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَطْلَبِهِ. انتهى^(٣).

وقال في الباب الثالث من كتاب العلم منه: كل متَّبِعٍ هَوَاهُ فَقَدْ اتَّخَذَ هَوَاهُ مَعْبُودًا؛ قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وقال ﷺ: «أَبْغَضُ إِلَهٍ عَبْدٌ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْهَوَى». انتهى^(٤).

ومن المعلوم أنه ما في الوجود شيءٌ إلا وهو مطلوبٌ لطالبٍ ما، وقد صحَّ -

(١) «نبينا» ليس في (ش).

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٣٨٨).

وأخرج الحديث البخاري في «صحيحه» (٢٨٨٦) بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٢٢٦).

(٤) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١ / ٣٣ - ٣٤).

وقال العراقي في «تخريجه»: أخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف.

قلتُ: أخرجه في «المعجم الكبير» (٧٥٠٢) بلفظ: «ما تحت ظلَّ السماء من إلِه يُعْبَدُ من دون الله أعظمَ عند الله من هوى متَّبِعٍ». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٨٨): فيه الحسن بن دينار، وهو متروك الحديث.

وشيعه الخَصِيب بن جحدر مثله أو هو شرُّ منه؛ فلذلك حكّم بوضعه ابنُ الجوزي في «الموضوعات»

(٣ / ١٣٩) وقال: فيه جماعة ضِعَافٌ، والحسن بن دينارٍ والخَصِيبُ كَذَّابان عند علماء النقل.

بما مرَّ - إطلاقُ «الإله» عليه، ولا إلهَ إلا الله، فما في الوجود حقيقةً إلا الله، فليُفهم^(١)؛ فإنه مَسَلَكٌ قريبٌ مُوجز، والوقتُ لا يسعُ إيضاحه مُفصَّلاً.

وإذا تبَيَّن لك دلالةُ «لا إلهَ إلا الله» على جميعِ مراتبِ التوحيدِ لاحَ لك أن الشارعَ - لأمرٍ ما - جعلها مفتاحَ الإسلام، وأساسَ الدين، ومَهْدَاةُ الأنام؛ فإنها - على إيجازِها واختصارِها - تضمَّنَت التفاصيل، والله يقول الحقَّ وهو يهدي السبيل.

والمراتبُ الأربعُ كما دلت عليها الأدلة^(٢) السمعيةُ كذلك دَلَّ عليها الكشفُ الصحيح، والعيانُ الصريح، والمَرْتَبَتَانِ الأوْلَيَانِ دَلَّ عليهما العقلُ بالنظرِ الفكري^(٣)، والأخيرَتَانِ دَلَّ عليهما العقلُ أيضاً، لكن لا مِن حيثُ نظرهُ الفكري، بل مِن حيثُ قبوله ما جاء به الصادق.

[ترتيب مقدمات الاحتجاج]

ثم ترتيب المقدمات: قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١]، فالإيمانُ بالله شرطٌ لهداية القلب، فهذا القسمُ من العلم لا يهتدي إليه العقلُ مِن حيثُ نظرهُ الفكري، وإنما يهتدي إليه مِن حيثُ إيمانه بما جاء به الصادق على حَسَبِ ما يقتضيه ظاهرُ اللسان الذي أُرسلَ به ذلك الرسول؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾، ثم بيَّن الفائدةَ والحكمةَ بقوله: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، فيفقهوا عنه، ويعلموا ما هو الأمرُ عليه بسُرعة، فَمَنْ آمَنَ مِثْلَ هذا الإيمانِ بما جاء به الشرعُ يهدي الله قلبه

(١) من قوله: «قال تعالى: أفرأيت من» إلى هنا ذهب به ترميمُ الورقة في النسخة (ش).

(٢) في (ش): «الآية».

(٣) في (ش): «الفكر»، وفيها قبلها: «دَلَّ عليها».

إلى ما هو الأمر عليه، وبعد هداية الله إياه إلى ذلك أمكنه الترتيب والتعبير عنه إن أذن له في ذلك.

ومن تحكّم في شرحها بما هو خلاف مقتضى ظاهر اللغة، فلم يؤمن بالله وبما جاء من عنده كمال الإيمان، فلم^(١) يتحقّق شرط الهداية الإلهية في حقّه؛ فإن لم يهد الله قلبه إلى ما هو الأمر عليه، فلا يلومَن إلا نفسه؛ حيث دخل في زُمرة من يُحرّفون الكلم عن مواضعه من حيث لا يشعرون، ونسأل الله التوفيق لكمال الإيمان؛ إنّه الكريم المنان.

ولا يخفى أن من قال بالمرتبة الرابعة فهو قائل بسائر المراتب؛ فإنها تتضمنها تضمناً واضحاً، وكذلك من قال بتوحيد الصفات فهو قائل ببقية المراتب، وهكذا فإن كلّ مرتبة عالية تتضمن ما تحتها نازلاً؛ كما أن كلّ مرتبة سافلة تستلزم ما فوقها صاعداً؛ كما يظهر مما قرّرناه، وكل من آمن بمضمون «لا إله إلا الله» - بعد فهم معناها - فهو قائل بتوحيد الألوهية بلا خلاف.

وقولنا: «بعد فهم معناها» احتراز عن نحو من يقول: «إن الله هو المسيح بن مريم»؛ فإن مثل هذا لو قال: «لا إله إلا الله» لم يكن قائلًا بحصر الألوهية في الله - سبحانه وتعالى - لأنه لم يفهم معنى «الله»؛ حيث وضعه على ممكن وحصره فيه؛ كما يدل عليه تعريف الخبر وضمير الفصل^(٢).

فأهل الإيمان كافة متفقون على المرتبة الأولى، وأما بقية المراتب فلم يتفقوا

(١) ذهب الرطوبة في (ش) بقوله: «كمال الإيمان فلم»، ويقول قبله: «بما هو خلاف مقتضى ظاهر».

(٢) وذلك فيما تقدّم من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا الْفِرْعَاءَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]،

الخبر فيه هو «الغني»، وضمير الفصل هو «هو».

على شيء منها! بل قد عَلِمَ كُلُّ أَنَاسٍ مَشَرَبُهُمْ فِي كُلِّ مَنَها، وَكُلُّ مُسَرَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ.
ونحن - والله الحمد - من القائلين بالمراتب الأربع بالهداية الإلهية التي هي
نتيجة الإيمان بالله وبما جاء من عند الله^(١) كما أراد، لا كما يتحكّم فيه العقول
بأفكارها.

ولما كان المَرْتَبَةُ التي هي بعدَ توحيد الألوهية من حيث الترقّي هي مَرْتَبَةُ
توحيد الأفعال^(٢)؛ لهذا صار محلُّ النزاع بين الفرق نزاعاً متشعباً دونَ ما فوقها
من المَرْتَبَتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ؛ فإن الشغل بهذه المَرْتَبَةِ وغموض ما فوقها من المَرْتَبَتَيْنِ
أوجبَ قلةَ الالتفات إليهما، فلم يرفع إليهما رأساً إلا مَنْ شاء الله! ثم إنَّهم بعد ذلك
منهم ومنهم، وقد فاز أهل الكشف الصحيح بإذن الله^(٣) بجلية الحال، والحمد لله
المنعم المتعال^(٤).

ولما كان مَرْتَبَةُ توحيد الصفات فوق مَرْتَبَةِ توحيد الأفعال ومتضمنةٌ لها؛ كان
الدخولُ إلى توحيد الأفعال من باب توحيد الصفات أوضح وأسهل، وأرقى وأنفع
﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧].

فُنحن إذا قلنا: إن القدرة واحدة بالذات، متعدّدة بالنسب والاعتبارات، ثم
عمّمنا وقلنا: وكلُّ صفةٍ من صفات الكمال المُتَّصِفِ بها الحقُّ سبحانه وتعالى التي
أظهرها الله فيمن شاء من عباده - من الحياة، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر،

(١) لفظ الجلالة وقوله قبله: «الأربع» ذهب بهما ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٢) قوله: «الأفعال» وقوله قبله: «المرتبة» ذهب بهما ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٣) من قوله: «محل النزاع بين الفرق» إلى هذا الموضع قد ذهب به ترميم الورقة في النسخة (ش).

(٤) في (ش): «المنعم الفضال».

والكلام، وغيرها - كذلك واحدة بالذات، متعدّدة بالاعتبارات؛ فقد قلنا بمرتبة توحيد الصفات، ثم دخلنا إلى توحيد الأفعال من باب توحيد الصفات، ودلّلنا طالب الحق إلى الرقيّ إلى درجة أعلى في ضمن تقرير مطلوبه الأهمّ الأقرب إليه من حيث التّرقّي، أعني: توحيد الأفعال^(١)، وهذا مسلك حسن لمن استبصر!

ولا شكّ عند كل ذي بصيرة أن القدرة التي هي صفة الحقّ - من حيث كونها صفة للحقّ - مؤثّرة على وفق الإرادة قطعاً واتفاقاً، فصحّ أن تكون مؤثّرة من حيث كونها ظاهرة في العباد بإذن الله تعالى أيضاً؛ فإن ذلك ليس خروجاً من توحيد الأفعال، وقولاً بأن ثمة قدرة مؤثّرة في الإيجاد غير قدرة الحقّ؛ كما يقول به من يقول! فإننا قد ذهبنا إلى أن القدرة واحدة بالذات، مختلفة بالنسب والاعتبارات، بل قلنا: إن جميع الصفات كذلك؛ حيث ذهبنا إلى توحيد الصفات، وكيف يتصوّر من القائل بتوحيد الصفات لله^(٢) أن يقول: إن ثمة قدرة مؤثّرة غير قدرة الحقّ بالذات، ولا قدرة ثمة عنده حقيقة غير قدرة الحقّ!

وهذا واضح جدّاً لمن تأمل، وإن كان المطلب في حدّ ذاته دقيقاً وغامضاً، بل هو قول بأن لا مؤثّر في الوجود إلا الله تعالى بقدرته، ولكن غموض المطلب وخفاء تطبيق هذا على ما يقوله الشيخ الأشعريّ - رحمه الله - أوهم خلاف المقصود!

وكان سبب ذلك: أن الأذهان قد تقرّرت^(٣) فيها أن القدرة المضافة إلى العبد لا

(١) في (ش): «في عين توحيد الأفعال».

(٢) قوله «لله» ليس في (ز)، وفيها قبله: «فكيف يتصور...».

(٣) في (ز): «تكرر». وقوله: «وكان سبب ذلك»، أي: إيهام خلاف المقصود.

تأثير لها في عمله عند الأشاعرة، فمتى سمع الناظر بتأثير القدرة المضافة إلى العبد توهم أن هذا ميل إلى مذهب المعتزلة، وخروج عن قول الشيخ الأشعري، ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ مَجْزُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

فهلا تَبَّتْ ونظَر في سَوَابِقِ الكلام وَلَوَاحِقَهُ، وَرَبَطَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَاسْتَنْجَحَ مِنْهَا مَا هُوَ الْمَقْصُودُ! فَوَا عَجَبًا! هل يليق أن يُتَوَهَّم في حقِّ مَنْ يقول: إن القدرة واحدة بالذات، ذاتُ نسبَتَيْنِ، أن يقول بالتأثير لغير قدرة الحق حقيقة؟ ﴿إِنَّ هَذَا شَيْءٌ مُجَابٌّ﴾ [ص: ٥]! وإن كَانَ لَا عَجَبَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ.

[بسطُ الاحتجاج]

فتعيّن - حينئذٍ - أن نُورد ما يسره الله وأذن في إirاده مما يتّضح به المرام، ويندفع به الأوهام، بإذنِ الله المَلِكِ العَلَّامِ، ويظهرُ تطبيقُهُ على مذهب الأشعري في أنه لا تأثير لغير قدرة الحقّ - سبحانه وتعالى - أوضح التطبيق، ويفوق عليه بما اشتمل عليه من فائدة زائدة وبالله التوفيق.

فنقول: من المقرّر عند أهل التحقيق أن الدّوّات كما أن لها بسببٍ تعلّق الأوصاف بها ونسبتها إليها أحكاماً تتّصف بها؛ كذلك للصفات بسبب تعلّقها بالذّوّات ونسبتها إليها أحكاماً.

مثلاً: إن الذّات - بسبب تعلّق العلم بها ونسبته إليها - تتّصف بكونها عالِمةً، والعلم - بسبب نسبته إليها - يتّصف بكونه قديماً إن نُسب إلى القديم، وحادثاً إن نُسب إلى الحادث، والحقيقة واحدة، والحكم مُختلف؛ لاختلاف ما نُسب إليها من الدّوّات قَدْماً وحُدوثاً، وعلى هذا قياسُ سائر الصّفات: من الحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وغيرها.

إذا تمهّد هذا فنقول: القدرة حقيقةً واحدة، في القديم قديمة، وفي الحادث حادثة، وهي كسائر الكمالات كلّها للحقّ - سبحانه وتعالى - بالذات؛ بناءً على توحيد الصفات؛ فإن الله كان ولم يكن شيءٌ غيرُه^(١)، وكان مُتَّصِفاً بجميع الكمالات بالذات، فكلُّ كمالٍ لغيره فهو مستفادٌ منه؛ لأنه الموجدُ له فيه، ولا يُفِيدُ^(٢) لغيره كمالاً ليس عنده، فله القدرة حقيقة، وهي - من حيث إنها صِفَتُهُ تعالى - مؤثِّرةٌ على وفق الإرادة قطعاً واتفاقاً، فإذا أراد الله إيجادَ شيءٍ في مظاهر العباد وعندَ تحريكِ آلائهم تعلّقَ إرادتهم بذلك الفعل بمشيئة الله.

فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فما تعلّقَ مشيئتهم بشيءٍ ما^(٣) من الأشياء إلا بمشيئة الله، بل مشيئتهم - على ما قرّرناه من توحيد الصفات - عينُ مشيئته تعالى الظاهرة فيهم وبحسبهم؛ أي: عينُ المُفاضِ عليهم من أشعة أنوار مشيئة الحقّ - سبحانه - على حسب ما يليقُ باستعدادهم مما هو مُقتَضَى الحكمة تفضُّلاً من غيرِ توهمٍ تجزئةٍ أو حُلُولٍ أو اتحادٍ؛ كما يُقرَّبُه إلى الذَّهن السليم إشراقُ الشمس على الرُّجاجات المختلفة الأشكال والألوان، والله المثلُّ الأعلى.

ثم خلق الله الفعلَ بقدرته من حيثُ ظهورها في العبد بعد تعلّق المشيئة من العبد إن أراد تعالى ذلك؛ فإن الله قد يشاءُ من العبد أن يشاءَ شيئاً ولا يشاءُ أن يخلُقَ

(١) كما قال النبي ﷺ فيما رواه البخاريُّ في «صحيحه» (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين

رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «يقيد».

(٣) «ما» الإبهامية ليست في (ش).

ذلك المَشِيء^(١)، أي: لا يُمكنُهُ من إحداث ذلك الفعل ولا يأذن له في ذلك. وقد يشاء المَشِيئة ويشاء خلق ذلك المَشِيء وتمكين العبد منه.

فتلخص أن حقيقة «الكسب» هو: تحصيل العبد بقدرته المؤثرة بإذن الله ما تعلقت^(٢) به مشيئته الموافقة لمشيئة الله.

وإذا كانت القدرة واحدة بالحقيقة، مختلفة بالاعتبار؛ فإن شئت قلت: التأثير لقدرة الحق تعالى عند تعلُّق إرادته بصدور ذلك الفعل من العبد عند تعلُّق إرادته به^(٣) أيضاً، وإن شئت قلت: التأثير للقدرة المضافة إلى العبد، لكن بإذن الله وتمكينه، لا استقلالاً؛ فإن المآل^(٤) واحد!

وذلك لأن المراد بـ«إذن الله» هنا: هو^(٥) تمكينه للعبد فيما يريدُه عند توافق المشيئتين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤]، وقال: ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥]، وهو المراد بـ«الإعانة» المطلوب في ﴿وَإِيَّاكَ نَسَعِتُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهو راجع إلى تجلي الحق - سبحانه - في العبد باسمه «الفعال».

وكلما كان كذلك فلا إشكال؛ إذ ليس ثمَّ تأثير لغير قدرة الحق حقيقةً، وإنما هو لغيرها نسبةً واعتباراً لا حقيقة؛ إذ التأثير يرجع إلى تعلُّق إرادته تعالى بخلق ذلك الفعل عند تعلُّق مشيئة العبد به، التي هي من مشيئته بقدرته^(٦)؛ من حيث إنها مضافة

(١) في (ش) هنا وبعد قليل: «الشيء».

(٢) في (ش): «تعلق».

(٣) أي: عند تعلق إرادة العبد به.

(٤) يقصد أن مآل القولين واحد.

(٥) قوله: «هو» ليس في (ز).

(٦) يريد: التي هي - أي: مشيئة العبد - من مشيئة الله تعالى بقدرته عز وجل.

إلى العبد وظاهرة فيه؛ أي: من حيث تجلّيه باسمه «الفعّال» في ذلك العبد. وهي - بسبب ذلك - لا تخرُج عن كونها قُدرة الحق حقيقةً، وإن عرّض لها الإضافة إلى العبد، والاتصاف بالحدوث؛ فإن ذلك من حُكم المُحلّ والموطن ومقتضى المظهر، والحُكم للمواطن في الحقائق قديماً وحادثاً عند أهل التحقيق؛ قال سيد الطائفة الجنيد - قدّس سرّه -: «لُونُ الماء لُونُ إنائه»^(١).

فيا لها من كلمة أتت على كلمات! بل على حُكم المظاهر أعلاها وأسفلها! فليس للعبد تأثير بقُدرة هي غير قُدرة الحق حقيقةً حتى يتوهم ما ذكر، بل لا تأثير إلا لقُدرة الحق حقيقةً البتّة، إلا أنها تُضاف تارةً إلى العبد، وتُعتبر لها أحكامٌ من حيث ظهورها في ذلك المظهر، وذلك غير قاذح فيما قصّدها؛ فإن القصد أن التأثير إنما هو لقُدرة الحق حقيقةً جملةً واحدة، وإن أُضيفت إلى العباد حيث أُضيفت، وما ذكرناه وافٍ بهذا القصد، وإن عرّض^(٢) للقُدرة من حيث إضافتها للعبد أحكامٌ لم تكن لها من غير تلك الإضافة.

[موافقة ما ذهب إليه المؤلف لقول الإمام الأشعريّ]

وهذا - أي: أن التأثير لقُدرة الحق جملةً واحدة - هو بعينه قولُ الأشعريّ، غير أن الأشعريّ حيث لم يظهر^(٣) من كلام الناقلين عنه - فيما رأيناه إلى الآن - أنه

(١) في (ش): «الإناء». وليس فيها قوله: «الجنيد قدّس سرّه»، وذكر هذا القول القشيري في «الرسالة» (٢/ ٤٨١).

(٢) قوله: «وإن عرض معطوفٌ على قوله: «وإن أُضيفت إلى العباد حيث أُضيفت»، ولذلك كان تأخيرُ قوله: «وما ذكرناه وافٍ بهذا القصد» إلى نهاية الفقرة أفضل وأبعدَ من خفاء المعنى، والله تعالى أعلم.

(٣) في (ش): «يطر». كذا.

قائلٌ بتوحيد الصفات، بل يظهر من كلامهم أنه أثبت قُدرةً حادثَةً مغايرةً بالحقبة لقُدرة الحق؛ لِزِمَةِ^(١) أن يقول: «ليس للعبد قُدرة مؤثرة أصلاً، بل كاسبة»، بالمعنى المشهور للكسب الذي هو تعلقُ إرادة العبد بفعلٍ ما دون غيره، فيُوجده الاقتدارُ الإلهيُّ وحده عند ذلك التعلق، من غير مُدخل لتأثير قُدرة العبد؛ بناءً على تغاير القُدَرَتَيْنِ بالذات.

فلم يصحَّ أن يُنسَبَ التأثيرُ إلى قُدرة العبد بعد فرض كونها مُغايرةً لقُدرة الحق بالذات والاعتبار؛ إذ لا تأثير إلا لقُدرة الحق حقيقةً البتّة، وإن كانت في العبد غيرها اعتباراً، وهذه القُدرة - على قول الأشعريِّ في المشهور - غيرُ قُدرة الحق حقيقةً واعتباراً؛ فلا يصحُّ أن يُنسَبَ إليها التأثيرُ أصلاً.

وبهذا فارقَ ما ذهبنا إليه وقرّرناه عمّا ذهبَ إليه الشيخُ الأشعريُّ في المشهور عنه، وهو فرقٌ غيرُ قادحٍ في توحيد الأفعال الذي نحن بصددٍ إيضاحه. غاية الأمر: أنّا أثبتناه بإثباتٍ درجةٍ أُخرى أرقى منها، أعني: توحيد الصفات، وهؤلاء الأشاعرةُ^(٢) أثبتوه من طريقةٍ أُخرى لم يَمُرُّوا فيها على تلك الدرجة، وذلك أمرٌ آخرٌ لا يقدح في المقصود.

وقد اتضح للذكيِّ المُنصفِ حُسْنَ المَسَلِكِ الذي سلكناه، وأنه لا يُنافي قول الأشعريِّ في أن التأثيرَ إنما هو لقُدرة الحق، مع اشتِماله^(٣) على فائدةٍ زائدةٍ هي الإشارةُ إلى مرتبةٍ توحيد الصفات.

(١) في (ش): «لزم». وقوله: «لزمه» خبرُ قوله: «غير أن الأشعري».

(٢) يعني: المتابعين للقول المشهور للإمام أبي الحسن الأشعري، ولا يفهم أن الكوراني يتكلم عن غير مدرسته؛ فإنه أشعريٌّ كذلك، بل هو من محقّقيهم وأصحاب الاختيارات بينهم.

(٣) أي: المَسَلِكِ الذي سلكه.

وإذ قد ظهر موافقة ما ذهبنا إليه لقول الشيخ الأشعري من الوجه المطلوب ظهر اضمحلال الشبهة التي توهم الناظر بسببها أن ما ذهبنا إليه مخالف لما قرره الغزالي في مواضع من «الإحياء» من الكسب الذي هو مذهب الأشاعرة، أو أنه مُستلزمٌ لاجتماع المؤثرين على أثر واحد.

أما الأول: فظاهر؛ لما تبين من أنهما مُتفقان في أنه لا مؤثر حقيقة إلا الله، وإن اختلفا في الأصل، وهو أن قولنا مبني على توحيد الصفات، فلا يلزم من القول بتأثير قدرة العبد ما يُنافي توحيد الأفعال، وقول الأشعري مبني على أن لا تأثير لقدرة العبد أصلاً؛ لكونها مُغايرة بالذات عنده - في المشهور - لقدرة الحق، وإن كان هذا الأصل لا يتم دليله عند التحقيق، والله أعلم.

وأما الثاني فأظهر منه لمن تأمل! فإن من لا يقول بوجود قدرتين حقيقة كيف يلزمه القول باجتماع المؤثرين حقيقة على أثر واحد؟ فإن القدرة إذا كانت واحدة بالذات فلا مؤثرين حقيقة، والتعدد الاعتباري - بسبب الإضافة إلى العباد والإضافة عليهم - لا يُوجب وجود مؤثرين حقيقة^(١)، وهو ظاهر.

[موافقة ما ذهب إليه المؤلف لقول الإمام الغزالي]

وأما موافقته لقول الإمام أبي حامد الغزالي الذي اختاره فيظهر من نقل كلامه، فنقول: قال - رحمه الله - في كتاب التوبة بعد قدحه في الأقوال الثلاثة:

فإن قلت: قد^(٢) قضيت على كل واحد من القائلين بالجبر والاختراع والكسب

(١) تراجع النسخ فلعل صواب العبارة: «والتعدد الاعتباري بسبب الإضافة إلى العباد، والإضافة إليهم

لا يُوجب وجود مؤثرين...»

(٢) في (ز): «فقد».

بأنه صادقٌ من وجه، وهو - مع صدقه - قاصرٌ، وهو مُتناقضٌ^(١)، فكيف يُمكنُ فهمُ ذلك؟ وهل يُمكنُ إيصال ذلك إلى الأفهام بمثالٍ؟ ثم أوضح^(٢) المَقَامَ بقصة العُمَيان مع الفيل الذي لمس كلَّ منهم عُضْواً من أعضائه، ثم أخذ يُخبر عن الفيل بأن هيئته كالعضو الذي لمسَه.. إلى أن قال في آخر الكلام: وإذا كان هذا كلاماً يُنَاطِحُ عُلُومَ المِكَاشَفَةِ ويُحَرِّكُ أُمُوجَهَا - وليس ذلك من غَرَضِنَا - فلنرجعُ إلى ما كُنَّا بصدده. انتهى^(٣).

وما يُنَاطِحُهُ هذا الكلامُ من علوم المِكَاشَفَةِ هو توحيدُ الصِّفَات، وقد قال في كتاب الشكر: ولا قادرَ إلا الملكُ الجَبَّارُ^(٤).

وقال في باب المحبة من «جواهر القرآن»: لا قُدْسٌ ولا قُدْرَةٌ ولا علمٌ إلا للوَاحِدِ الحَقِّ، وإنما لغيره القَدْرُ الذي أعطاه^(٥).

وهو قولٌ بتوحيد الصِّفَات المُستَلَزِمِ لتوحيد الأفعال، مع إثبات الكسبِ وتأثير قُدْرَةِ العبد بالإذن لا بالاستقلال؛ كما يوضحه قوله في أوائل «جواهر القرآن» في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ما نصّه: أن العبدَ لا يستَقِلُّ بنفسه دون مَعُونَتِهِ^(٦).

(١) المتناقض هو القضاء على كلِّ واحدٍ من هؤلاء القائلين بأنه صادقٌ من وجه، وأنه مع صدقه قاصرٌ.

(٢) أي: الإمام الغزالي.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤ / ٧).

(٤) يُنظر: «الإحياء» (٤ / ٩٠).

(٥) لم أجد ما ذكر في مطبوع «جواهر القرآن» للغزالي، وهو في كتابه «الأربعين في أصول الدين» (ص: ١٥٣).

(٦) يُنظر: «جواهر القرآن» (ص: ٦٩).

وأَوْضَحُ منه ما في كتاب الشوق والمحبة من^(١) «الإحياء» من قوله: وما هو قادر عليه - يعني: الإنسان - من نفسه أو غيره، فليست قدرته من نفسه وبنفسه، بل الله خالقُه، وخالقُ قدرته، وخالقُ أسبابه، والمُمْكِنُ له من ذلك، ولو سَلَطَ بعوضَةً على أعْظَمِ مَلِكٍ وأقوى شخص من الحيوانات لأهلكته، فليس للعبد قُدْرَةٌ إلا بتمكين مولاه؛ كما قال في أعْظَمِ ملوك الأرض ذي القرنين: ﴿إِنَّا مَكْنَالُهُ فِي الْأَرْضِ وَءَايَتُهُ﴾ إلخ [الكهف: ٨٤]، فلم يَكُنْ جَمِيعُ ملكه وسلطنته إلا بتمكين الله إياه في جزء من الأرض... إلخ. انتهى^(٢).

وهو واضح في أن العبد لقدرته تأثير بتمكين الله وإذنه لا مستقلاً، وهذا لا يتضح إلا بتوحيد الصِّفَات، وتوحيد الصِّفَات لا يحققه إلا أصحاب الكشف، ثم من هداه الله من المؤمنين بالمتشابهات على مُراد الله وبكلامهم، وبالله التوفيق.

[طرفٌ من الأدلة السمعية على ما ذهب إليه المؤلف مع توجيهها]

ثم إِنَّا وإن أوردنا الأدلة السمعية على ما ذهبنا إليه في غير هذه العجالة، فلا بأس أن نُورد شيئاً منها هاهنا إيضاحاً لِمَا قَرَّرناه مزيداً إيضاح؛ على أن التَّجَلِّي لا يتكرر، وإن أُوهم ذلك تجدد الأمثال، والتبس الأمر على مَنْ لم يخرج من طُور الوهم والخيال! قال سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

فنقول - وبالله التوفيق -: إن الله - سبحانه وتعالى - كان ولم يكن شيء غيره، وكان كنزاً مخفياً فأحبَّ أن يُعرف، فخلق الخلق ليعبُدوه بإذنه^(٣)، وسبق في علمه

(١) في (ش): «في».

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٠٤ - ٣٠٥).

(٣) لقد أحسن المصنف - رحمه الله - بعدم نسبته هذا المعنى إلى النبي ﷺ؛ كما فعل غيره! وقد قال =

أن يكونوا قسمين؛ على ما يدلُّ عليه آيةُ الفريقين وحديثُ القبضتين^(١)، ولمَّا أخذَ عليهم الميثاقَ حينَ استخرَجَهُم من ظُهور آبائهم بعد استِخراجِهِم من ظهِر أبيهم آدم - عليه الصلاة والسلام - وعدَّهُم أن يُرسلَ إليهم رُسُلَه، ويُنزِلَ إليهم كُتُبَه يُذكِّروَنهم عَهْدَه وميثاقَه^(٢)، وقد وفى بما وعد، ﴿وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

فكان فيما جاء به رسلُهُ أوامِرُ ونواهِ مثل قولهِ تعالى: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

= العلامة علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٥٣): حديثُ «كنتُ كنزاً لا أعرف، فأحببتُ أن أعرف، فخلقتُ خلْقاً، فعرَفْتُهُم بي، فعرَفُوني». قال ابنُ تيمية: ليس من كلام النبي - عليه الصلاة والسلام - ولا يُعرف له سندٌ صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والعسقلاني لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفون كما فسره ابنُ عباس رضي الله عنهما. اهـ.

(١) يُريدُ قولَه تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، وقولَه ﷺ - فيما روى الإمامُ أحمد في «المسند» (١٧٥٩٣) من حديث أبي عبد الله رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ -: «إن الله قبضَ يمينه قبضةً، وأخرى باليد الأخرى، وقال: هذه لهذه، وهذه لهذه، ولا أبالي».

وروى ابنُ أبي عاصم في «السنة» (٢٤٨) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قبض قبضة، فقال: للجنة برحمتي، وقبض قبضة فقال: للنار، ولا أبالي».

(٢) روى الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٩٨) عن مسلم بن يسار الجهني، أن عمر بن الخطاب، سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فقال عمر بن الخطاب: سمعتُ رسول الله ﷺ يُسأل عنها، فقال رسولُ الله ﷺ: «إن الله - تبارك وتعالى - خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذُرِّيَّة، فقال: خلقتُ هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذُرِّيَّة، فقال: خلقتُ هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون».... الحديث.

النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﴿ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ومثل قوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وبعيدٌ من الحكيم أن يقول: «امشِ يا مُقْعَد»، و«افْعَلْ يا مَنْ لا يفعل»؛ فإن الحكمة لا تقتضيه! فلا بد أن يكون للفعل وجهٌ نسبةً إلى العبد، به صحَّ في الحكمة أمره ونهيّه، ثم نسبة العمل إليه فعلاً وتركاً وما يترتب عليهما من الثواب والعقاب، فاختلَف الناسُ في وجه تلك النسبة ما هو؟ فمن قائلٍ، ومن قائلٍ!

[ضبط الخلاف في المسألة]

وضبطُ الخلاف - على ما ذكره - هو أن أفعال العباد: إما أن يكون حُصولُها بقدرة الله تعالى وإرادته من غير مدخل لقدرة العبد وإرادته فيه، وهو قولُ الشيخ الأشعريّ - على المشهور - ومن وافقه؛ لأنه قائلٌ بأن للعبد قدرةً، لكن لا تأثيرَ لها، وهذا معنى قولهم: «قدرةُ العبد مصاحبةٌ غيرُ مؤثرة»، بخلاف الجهميِّ؛ فإنه قائلٌ بأن العبد لا قدرة له أصلاً.

وإما أن يكون حُصولُها بقدرة العبد وإرادته من غير مدخل لقدرة الله وإرادته فيه؛ أي: بلا واسطة؛ إذ لا يُنكرُ عاقلٌ أن الإقدارَ والتمكينَ مُستَبدانِ إليه تعالى، إما ابتداءً أو بواسطة، وهو قول المعتزلة القائلين بأن العبد خالقٌ لأفعاله الاختيارية بقدرة وإرادته^(١) استقلالاً، وإن أراد الله خلافها، وإن كان الإقدارُ والتمكينُ منه تعالى.

(١) في (ش): «والإرادة».

وإما أن يكون حصولُها بمَجْمُوعِ القُدَرَتَيْنِ.

قال في «شرح المواقف»: وقالت طائفة: هي - أي: أفعال العبد - واقعة بالقُدَرَتَيْنِ معاً، ثم اختلفوا، فقال الأستاذ: بمَجْمُوعِ القُدَرَتَيْنِ؛ على أن يتعلَّقاً جَمِيعاً بالفعل نفسه، وجَوَّز اجتماع المؤثرين على أثرٍ واحد.

وقال القاضي: على أن يتعلَّقَ قُدرة الله تعالى بأصلِ الفعل، وقُدرة العبد بصفته^(١)، أعني: بكونه طاعةً ومعصيةً إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا يُوصَفُ بها أفعاله تعالى؛ كما في لطمِ اليتيم تأديباً وإيذاءً.

وقالت الحكماء وإمام الحرمين وأبو الحسين: هي واقعةٌ على سبيل الوجوب وامتناعِ التخلف بقُدرة^(٢) يخلقها الله تعالى في العبد؛ إذا قارنت حصولَ الشرائط وارتفاعِ الموانع. انتهى^(٣).

[تحقيق رأي إمام الحرمين]

والذي قرَّره إمام الحرمين في «إرشاده» هو الكسبُ بالمعنى المشهور الذي ذهب إليه الأشعرِيُّ^(٤)، والذي نقله بعض المتأخرين عنه هو أن قُدرة العبد مؤثِّرة لا استِقْلالاً، بل على أقْدارٍ قَدَّرها الله^(٥).

(١) في (ش): «بصفة».

(٢) في (ز): «لقدرة»، وقبلها في (ش): «امتناع التخلق»

(٣) يُنظر: «كتاب المواقف» بشرح الجرجاني (٨/ ١٦٣ - ١٦٥).

(٤) يُنظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» إمام الحرمين الجويني (ص: ١٧٨) وما وراءها.

(٥) قال الآمدي في «أبكار الأفكار» (٢/ ٣٨٤): وذهب إمام الحرمين إلى أن إثبات قدرة لا أثر لها بوجهٍ كَنَفِي القدرة، وإثبات تأثيرها في حالة لا تعقل كَنَفِي التأثير، فلا بد من نسبة فعل العبد إلى قدرته وجوداً، وإلى قدرة الله تعالى بواسطة خلق قدرة العبد عليه.

فحصل للإمام ثلاثة أقوال في المسألة، ويُمكن إرجاع الثالث إلى الأول؛ فإن وقوع الفعل بقُدرةِ يخلُقها الله تعالى في العبد إذا قارنت حصولَ الشرائط وارتفاعِ الموانع - كما في «المواقف»^(١) - هو معنى أنها مؤثِّرة لا استِقلالاً، بل على أقدارِ قَدَرها الله؛ فإن تأثيرها عند موافقة أقدار قدرها الله هو خلقها فيه مقارنةً لحصول الشرائط وارتفاعِ الموانع.

وعلى هذا؛ فيبقى للإمام قولان في المسألة: الكسبُ كالأشعريِّ في المشهور، والخلقُ على أقدارِ قَدَرها الله، لا استِقلالاً.

ثم وقفنا على أن الأخير هو المعتمدُ من قوليه؛ لأنه آخرُ قوليه، ذكره في «النظامية» التي ألَّفها بعد «الإرشاد» وقال في آخره - بعد بسطٍ -: فهذا - والله - هو الحقُّ الذي لا غطاءَ دونه، ولا مرأى فيه لِمَن وعاهُ حقٌّ وعيه. انتهى^(٢).

لكن صرَّح في «النظامية» - في غير ما موضعٍ منه - أن تأثير قُدرة العبد في فعله بإذن الله إنما هو بالاِختيار^(٣)، وليس فيه ما يدلُّ على أن تأثيرها بالإيجاب؛ كما نقلوه عنه مع الفلاسفة وأبي الحسين البصري^(٤).

ولهذا أنكرَ التفتازانيُّ في «شرح المقاصد» عزو هذا المذهب - أي: القول بالإيجاب - إلى إمام الحرَمين^(٥)، وعلى فرض بُتوته فقد قرَّره الشمسُ الأصفهانيُّ

(١) يُنظر: «المواقف» (٨/ ١٦٥).

(٢) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٩).

(٣) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٨).

(٤) وذلك في «المواقف» (٨/ ١٦٥)، وفي «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (٢/ ٩٧٦).

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» (٤/ ٢٢٤).

بما رَدَّه إلى الاختيار اللائق بالعبء؛ فإنه - بعد أن نَقَلَ الأقوال المشهورة في المسألة - قال: والْحَقُّ ما ذهب إليه إمام الحَرَمِينَ، وذلك لأن فعل العبد مُمَكِّن، وكلُّ مُمَكِّن فهو يترَجَّح بالواجب - تعالى وتقدَّس - على ما قدَّره، فيلزم وجوبُ فعل العبد بالله تعالى، وذلك هو المطلوب.

وساق الكلام إلى أن قال: وهذا دليلٌ على توقُّف فعل العبد على مَشِيئَةِ الله؛ إذ فعلُ العبد يتوقَّف على مَشِيئَتِهِ، ومَشِيئَتُهُ متوقِّفَةٌ على مَشِيئَةِ الله تعالى، فإن تعلَّقت^(١) المَشِيئَةُ به دخل في الوجود، وإلا فلا، فلا يلزم من هذا كونُ الأفعال إيجابيةً. انتهى^(٢). وهذا كلامٌ مقبول، والله أعلم.

ولا يخفى على المتأمل أن هذه المذاهبَ ظاهرُها أن مَبْنَاهَا على تعدُّ القدرة بالحقيقة؛ أي: على عدم التوحيد في الصِّفَات، وعلى هذا، فالصحيح قولُ الأشعريِّ؛ إذ لا تأثيرَ لغير الله تعالى.

[تأكيد التوافق مع قول الإمام أبي الحسن الأشعريّ]

ثم وقفنا بعدَ هذا بنحو ثلاثِ سنين على طَرَف من كتاب «الإبانة» للشيخ الأشعريِّ، فرأينا أن كلامه يدلُّ على أنه لم ينفِ إلا الاستقلال، وهو قولُ إمام الحَرَمِينَ الأخيرِ المعتمدُ عليه، وكتاب «الإبانة» هو المعوَّل عليه للشيخ الأشعريِّ، وهو آخرُ تصانيفه؛ كما دلَّ عليه كلامُ الحافظِ ابنِ عساكر في «التيبين» والحافظِ

(١) في (ز): «تعقلت»، وفي (ش): «نقلت». وصوِّبْتُ.

(٢) لم أهدِ إلى مصدر كلام الشمس الأصبهاني، والذي نقله في «تسديد القواعد» (٢/ ٩٧٦) موافقة

إمام الحرمين للمعتزلة، والله تعالى أعلم.

ابن تيمية في بعض «فتاويه»^(١)، وسيجيء نقل ما يتضمن إيمانه بتوحيد الصفات، فالحمد لله على الوفاق حمداً كثيراً.

وأما على القول بتوحيد الصفات كما ذهبنا إليه - وهو الحق الذي دل عليه ظواهر الكتاب والسنة والكشف الصحيح والعقل السليم أيضاً، لكن بعد الإيمان بالمتشابهات على علم الله تعالى - فلا يبقى مجال لهذا النزاع؛ كما لا يخفى.

ونحن حملنا قول إمام الحرمين على ما ذهبنا إليه؛ بناءً على حسن الظن به، وإمكان تطبيقه على ما ذكرناه:

أما حسن الظن فقد يتقوى باختلاف أقواله في المسألة، فحيث انتقل من شيء إلى شيء، فربما انتقل إلى توحيد الصفات أيضاً، ويؤيده تأييداً أنه قال في «النظامية» ما نصه: والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة أتباع سلف الأمة... إلى آخر بيانه رحمه الله^(٢).

وأراد: الانكِفاف عن التأويل والإيمان بالمتشابهات على علم الله، وكلما كان مؤمناً بالمتشابهات على علم الله كان مؤمناً ضمناً بتوحيد الصفات؛ فإنه - أي: توحيد الصفات - من معلومات الراسخين في العلم، العالمين بتأويل المتشابهات من طريق الوهب الإلهي، لا النظر الفكري، فليتنبه له، وبالله التوفيق.

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣ / ١٠٣٧).

ولم أهد في «تبين كذب المفترى» لابن عساكر إلى أنه ذكر أن «الإبانة» آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري، رغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعري هو كتابه «اللمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٣٢).

[المعتمدُ عند الأشعريِّ أتباعُ السلف في الانكِفاف عن التأويل]

وهذا - أي: أتباع السلف في الانكِفاف عن التأويل - المعتمدُ عند الشيخ الأشعريِّ أيضاً؛ فإنه قال في «الإبانة» - الذي هو آخرُ تصانيفه - ما نصّه: قولنا الذي نقولُ به، وديانتنا التي ندينُ بها التمسُّكُ بكتابِ الله وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك مُعتَصِمون^(١).

وقال: **إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، وَإِنَّ لَهُ وَجْهًا، وَإِنَّ لَهُ يَدَيْنِ، وَإِنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بَلَا كَيْفَ**^(٢)... إلى أن قال: **وَإِنَّ اللَّهَ تَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكَّا**.

وقال: وندين بأنه يُقَلَّبُ القلوب، وأن القلوب بين أصبعين من أصابعه^(٣).

ثم قال: ونُصدِّق بجميع الروايات التي أثبتَّها أهلُ النقل من النزولِ إلى سماء الدنيا، وأن الربَّ يقول: «هل من سائل؟ هل من مُستَغْفِر؟»، وسائر ما نقلوه وأثبتَّوه، خلافاً لما قاله أهلُ الزيغ والتضليل، ونُعَوِّل فيما اختلفنا فيه على كتابِ الله وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ....

إلى أن قال: **وَإِنَّ اللَّهَ يَقْرُبُ مِنْ عِبَادِهِ كَيْفَ يَشَاءُ**^(٤)؛ كما قال: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْمِنْ جَبَلٍ أَلْوَيْدٍ﴾ [ق: ١٦]، وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَدَلَّى﴾ (٨) ﴿كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩]. إلى هنا كلامه بلفظه^(٥).

(١) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٠).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢١-٢٢).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٦).

(٤) في (ش): «شاء».

(٥) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٩-٣٠).

وفيه تصريحٌ بالإيمان بجميع الوردات - التي منها المُشابهاتُ الواردةُ في الكتاب والسُّنة - على الوجه الذي يليقُ بجلال ذات الله، وأنَّ تعويله واعتماده عند الاختلاف على ظواهر الورد، لا على الدليل العقليِّ الموجب للتأويل بمجرّد النظر الفكريِّ، وهو إيمانٌ جامعٌ بين نفي التشبيه والتعطيل؛ فإنه أثبتَ التَّجَلِّيَّ في المَظْهَر، ونفى الكيفَ مع قوله: «يقرب من عباده كيف يشاء»، فالحقُّ - سبحانه وتعالى - مُنَزَّه عن الكيف في كل حال، حتى في حال تجلّيه في ذي الكيف، ويتضمَّن ذلك أن القُوَّةَ لله جميعاً؛ كما هو النصُّ^(١)، وكما يقتضيه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]؛ إذ مَنْ لا قُوَّةَ له إلا بغيره، فالقُوَّةُ لذلك الغير حقيقةٌ لا له، وهو المُراد بتوحيد الصِّفَات، وبالله التوفيق.

[توجيه كسبِ الأشعريِّ وتوافقهِ مع رأي المؤلف]

ويزيده وضوحاً ما ذكره الشيخُ الأشعريُّ في عامَّة كُتُبهِ من قوله: معنى «الكسب»: أن يكون الفعلُ بقُدرةٍ مُحدثة، فمَنْ وقع منه الفعلُ بقُدرةٍ قديمة فهو فاعلٌ خالق، ومَنْ وقع منه بقُدرةٍ مُحدثة فهو مُكتسب. انتهى بلفظه فيما نقله عنه العلامةُ ابنُ القيم في «شفاء العليل»^(٢)، واطَّلَعنا عليه بعدَ هذا بنحوِ سنة.

وكلامه هذا يدلُّ على أن القُدرةَ المُحدثةَ مُؤثِّرة؛ لأنه صرَّح بأن الفعل يقع بقُدرةٍ مُحدثة، ووقوعُ الفعل من القُدرة فرغٌ تأثير القُدرة؛ إذ الفعلُ الواقع أثر، والأثرُ فرغٌ التأثير، والمشهورُ عنه في الكتب الكلامية: أنه لا تأثير إلا لقُدرة الحقِّ، فيلزمه

(١) يُريد قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

(٢) يُنظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن قيم الجوزية (ص: ١٣٠).

القول بأنه لا فُدرَة حقيقة إلا لله؛ جمعاً بين كلاميه، والجمع بين المتنافيين مُقدّم على ترجيح أحدهما على الآخر؛ مهما أمكن!

على أن كلامه في «الإبانة» لا ينفي إلا الاستقلال، لا التأثير بالإذن، وهذا - إذا حُقق - لا يَتِمُّ إلا بتوحيد الصفات بالمعنى السابق، لا سبيل إلى غير هذا، والله أعلم، وبالله التوفيق.

وأما تطبيقه على ما ذكرناه فليجوز أن يُقال: إن المُراد: أن القدرة المُضافة إلى العبد مؤثرة لا استقلالاً بل بالإذن، مع كونها مُغايرة بالاعتبار لا بالحقيقة: أما الإذن، فقد صرّح به في «النظامية»^(١)، وأما نفْيُ المُغايرة الحقيقية، فقد دلّ عليه كلامه السابق آنفاً، وبالله التوفيق.

[الردّ على الزمخشري في قضية خلق الأعمال]

ثم نرجع ونقول: إن الدلائل السمعية دلّت على أن الله خالق كل شيء، فيشمل^(٢) أفعال العباد، وصرّح بخلقه للأعمال بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وذلك لأن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إن كانت موصولةً عبارةً عن الأصنام - كما اختاره صاحب «الكشاف»^(٣) - كان المعنى: والله خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام؛ كما صرّح به صاحب «الكشاف» أيضاً^(٤)، فيكون الخلق واقعاً على الأصنام كالعَمَل، والأصنام - كما اعترف به صاحب «الكشاف»^(٥) -

(١) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٨).

(٢) في (ز): «فشمل».

(٣) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣ / ١٧٠).

(٤) يُنظر: «الكشاف» مع «الطيبي» (١٣ / ١٧٠).

(٥) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣ / ١٧١).

جواهرٌ وأشكال، أي: مُركَّبةٌ منهما، وظاهرٌ أن خلقَ المجموعِ المُركَّبِ إنما يتحقَّقُ بخلقِ جميعِ أجزائه، فيكون صريحُ الكلامِ دالًّا على أن الله تعالى خالقٌ للأصنامِ بـجميعِ أجزائها التي منها الأشكال، ومعلومٌ أن الأشكالَ إنما حصلت بتشكيلهم، فتكونُ الأشكالُ مخلوقةً لله، معمولةٌ لهم؛ لكونِ نحتهم وتشكيلهم عينَ خلقِ الله الأشكالَ بهم، ولا استحالةً في ذلك؛ لأن العبدَ لا قُوَّةَ له إلا بالله بالنصِّ، ومَن لا قُوَّةَ له إلا بغيره فالقُوَّةُ لذلك الغير لا له، فلا قُوَّةَ حقيقةً إلا لله.

ومن المعلوم أنه لا فِعْلَ للعبد إلا بقُوَّة، فلا فِعْلَ له إلا بالله، فلا فِعْلَ حقيقةً إلا لله، وكلما كان كذلك كان النَحْتُ والتشكيلُ عينَ خلقِ الله تعالى الأشكالَ بهم وفيهم بالذَّات، وغيره بالاعتبار، فيكون المعمولُ عينَ المخلوق بالذَّات، وغيره بالاعتبار، فإن إيجادَ الحقِّ - سبحانه - يتعلَّقُ بذاتِ الفِعْلِ من حيث هو، وأفعالُ العباد - بالمعنى المَصْدَرِيَّ - تتعلَّقُ بالفعل بمعنى الحاصل من المَصْدَرِ^(١)؛ من حيث كونه طاعةً، أو معصيةً، أو مُباحاً؛ لكونهم مُكلَّفين، والله له الإِطلاق، ولا حاكمَ عليه.

ولهذا ورد «الخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(٢)؛ لأنه تجاوزُ عن الحدِّ

(١) في (ز): «بالمصدر».

قال التفتازاني: لفظ «الفعل» - وكثيرٌ من صيغِ المصادر - قد يُطلق على نفسِ إيقاعِ الفاعلِ ذلك الأمر، وهو «المعنى المصدري»، ويُسمَّى «تأثيراً»، وقد يُطلق على الوصفِ الحاصل للفاعلِ بذلك الإيقاع، وهو «المعنى الحاصل من المصدر»، ويكون وصفاً كالقيام، أو كيفيةً كالحرارة، أو غير ذلك كالحالة التي تكون للمحرك ما دام متوسِّطاً بين المبدأ والمنتهى. والأوَّلُ حقيقةٌ معنى المصدر، وهو الجزء من مفهوم الفعل الاصطلاحي، وهو أمرٌ اعتباريٌّ لا وجودَ له في الخارج. يُنظر: «التلويح على التوضيح» (١/ ١٧٥ - ١٧٦).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (٧٧١) في حديث دعاء افتتاح الصلاة عن عليٍّ رضي الله عنه.

المشروع، وحيث لا حدَّ لِفِعْلِهِ تعالى فلا تجاوزَ ولا^(١) شَرٌّ يُضَافُ إليه؛ مع أنه خالقُ كلِّ شيءٍ، فيفعلُ ما يشاء، وهو الغنيُّ الحميد، ولو كان بعضُ أفعاله على أيدي العباد المنقسمِ أفعالهم - من حيث إنها أفعالهم - على محمودٍ ومذمومٍ شرعاً.

وبهذا التقرير يزولُ الإشكال الذي استشكله صاحب «الكشاف» من اجتماع الخلق والعملِ على شيء واحدٍ عند التحقيق؛ حيث قال: فإن قلت: كيف يكون الشيء الواحدُ مخلوقاً لله معمولاً لهم؛ حيث أوقع خلقه وعملهم عليها جميعاً؟

وأما ما ذكره من الجواب بقوله: قلت: هذا كما يقال: عمل النَّجَّارِ البابَ والكرسيَّ، وعملِ الصائغِ السَّوَارَ والخَلْخالَ، والمُرَاد: عملُ أشكالِ هذه الأشياءِ وصوِّرها دون جواهرها، والأصنامُ جواهرٌ وأشكالٌ، فخالقُ جواهرها الله، وعاملُها أشكالها الذين يُشكِّلونها بنحتهم وحذفهم بعضُ أجزائها حتى يستوي التشكيلُ الذي يريدونه. انتهى^(٢)؛ فلا جواب فيه شافياً؛ لأنه بنى التوزيعَ على قاعدة الاعتزال؛ من أن العبد خالقٌ لأفعاله على وجه الاستقلال، وحيثُ إن أصلَ مذهب الاستقلال باطلٌ بالعقل والنقل؛ كان حملُ الآية على التوزيع المبنِي على هذا المذهب فاسداً؛ إذ إنما الشأنُ أن يُقرَّرَ الآية على وجهٍ مُوافقٍ للقواعد، ثم يبيِّنَ عليه المذهب، ولم يفعل! وليس في الكلام ما يدلُّ على مذهبه أصلاً؛ إذ ليس في الكلام إلا مُجرَّد إسنادِ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] إلى ضمير المخاطبين، ومُجرَّد هذا - لو اقتضى كونهم خالقين لأعمالهم - لكان في الفاتحة ما يقطعُ النزاع قبل البقرة فضلاً عن الصافات! واللازم باطل؛ لأن مُجرَّد الإسناد لا يقتضي إلا أن الفعل له نسبةٌ إلى العبد، وأما

(١) في (ش): «فلا».

(٢) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣/ ١٧٠ - ١٧١).

أن نسبته بالاستقلال، فلا دلالة عليه^(١) بمُجَرَّد الإسناد أصلاً، وإذا لم يكن مُجَرَّد الإسناد دليلاً احتاج إلى دليلٍ آخر، ولم يأت بشيءٍ إلا مُجَرَّد دعوى!

ولا حاجة إلى نقل بقية كلامه المتعلقة برّد كون «ما»^(٢) مصدريةً وإبطالها، بعد التنبيه على أن الآية دالةٌ على أن الله خالقٌ لأعمال العباد بهم؛ على تقدير كون «ما» موصولةً عبارةً عن الأصنام - على ما هو مختاره - وأن حملها على التوزيع المذكور فاسد؛ لكونه مبنياً على أصله الفاسد^(٣).

فإن أراد الاحتجاج بالآية على مذهبه - بناءً على التوزيع المذكور - كان دَوْرًا ومُصادرةً على المطلوب، وإن لم يُرد الاحتجاج كان دعوى بلا بيّنة، بل البيّنة على بطلانها، حتى في نفس الآية؛ لِما^(٤) بيّنا من دلالتها على اتحاد «الخلق» و«العَمَل» بالذات، وتغايرهما بالاعتبار، من غير لزوم استحالة، وبالله التوفيق.

[الرد على المعتزلة في دعوى استقلال العبد بخلق أفعاله]

ولنذكر هنا ردّ ما استدللّ به المعتزلة على مذهبهم من دعوى استقلال العبد بخلق أفعاله على وجه الإيجاز بطرّز جديدٍ مُوافقٍ للكتاب والسُّنة، فنقول - وبالله التوفيق -:

قالوا: جميع ما استدللّ به المعتزلة من الوجوه على مذهبهم مرجعها إلى أمر واحد، وهو أنه لو لا استقلال العبد بالفعل لبطل التكليف بالأوامر والنواهي، وبطل

(١) قوله: «عليه» ليس في (ز).

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

(٣) أصله الفاسد هو: قاعدة الاعتزال: أن العبد خالقٌ لأفعاله على وجه الاستقلال.

(٤) في (ش): «بما».

التأديب، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة. انتهى^(١).
والجواب: أنا لا نسلّم أن التكليف يتوقف على استقلال العبد بإيجاد فعله!
لِمَ لا يجوز أن يكفي في ذلك أن يكون العبد قادراً على الفعل المُكَلَّف به لا على وجه^(٢) الاستقلال، بل بإذن الله ومشيئته، وهذا الجائز هو الواقع؛ كما يوضحه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝ (١١) فَنَسَاءَ ذَكَرُهُ﴾ [عبس: ١١ - ١٢]، ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزل القرآن تذكراً، وكلّفهم بالتذكر، وعلّقه على مشيئتهم، ثم لم يتركه كذلك لِيُتَوَهَم الاستقلال، بل قال متصلاً به: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦]، فعلّقه على مشيئته تعالى ثانياً، وكلما كان تذكّرهم المُكَلَّف به، الواجب عليهم، المُعلّق على مشيئتهم، مُعلّقاً على مشيئة الحقّ تعالى؛ لم يكونوا مُستقلين بالتذكر بالضرورة، مع أن أصل القدرة لا بدّ منه للتكليف بالاتفاق، فظهر أن شرط التكليف إنما هو القادرة في الجملة، لا القادرة على وجه الاستقلال، وهو المطلوب.

فإنّا نقول: إن قدرة العبد تُؤثّر في فعله، لكن بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا بالاستقلال، والدليل قائمٌ معنا، وإذا صحّ التكليف لغير المُستقل، المؤثّر قدرته بالإذن؛ ظهر وجه التأديب والمدح والذم والثواب والعقاب؛ لترتّبها على صحّة التكليف المتوقّف على تأثير القدرة في الجملة لا بالاستقلال، وإنه مُتحقّق؛ لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ على الصحيح^(٣)، فيذكرون إذا شاء الله، وظهر فائدة البعثة

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨ / ١٧٣).

(٢) قوله: «وجه» ليس في (ش).

(٣) يريد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

أيضاً؛ لأنها يَقَع بها الذِّكْرَى، وإن الذِّكْرَى تنفع المؤمنين، ويقومُ بها الحُجَّةُ على الآخرين؛ فإنها تُحرِّكُ دَوَاعِيَ العبد للفعل والتَّرك، فيترتَّب عليها تعلُّقُ المَشِيئَةِ والتمكين على وفق ما سَبَقَ به العلمُ التابعُ للمعلوم، المنزَعُ للحُجَّةِ البالغة المذكورة في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يَشَأْ؛ إذ لم يسبقْ به العلم^(١)؛ إذ لم يتعلَّقِ العلمُ بالمعلوم إلا على ما هو عليه المعلومُ في نفسه، ومعلوماتُ الله باستعداداتها الأصلية أَرْزَلِيَّةٌ غيرُ مجعولة، فأمعِنُ فيه النظرَ راشداً مهدياً بتوفيق الله، والحمدُ لله ربَّ العالمين.

[وجهُ نسبةِ الأفعالِ إلى العبادِ]

ثم نرجعُ ونقول: إن الله سُبْحَانَهُ - مع تصريحه بأنه خالقُ كُلِّ شيءٍ وخالقُ أعمالِ العباد - نسبَ الأعمالِ إلى العبادِ حتى في آيةِ خلقه للأعمال، فليس وجهُ نسبةِ الأفعالِ إلى العبادِ أنهم خالقون لها استقلالاً؛ فإن الله قد نصَّ على أنه الخالقُ لِمَا هم عاملوه من الأعمال، وكلُّ ما كان كذلك فلا استقلالَ، والجَبْرُ المحضُ باطلٌ بالضرورة؛ لحُصولِ الفرقِ الضروريِّ بين حركتي الصاعدِ والساقطِ عن علو^(٢).

فلا بدَّ أن يكون ثَمَّةُ نسبةٌ غيرُ الخلقِ الاستقلالي؛ كما هو غيرُ الجَبْرِ المحض، وأقلُّها أن يكون العبدُ مَحَلًّا لظهور الفعل عند تعلُّقِ إرادته به^(٣)، وهو «الكسبُ» في المشهور الذي ذهب إليه الأشعري!

فإن حقيقة «الكسب» عنده - في المشهور - هو تعلُّقُ إرادة العبد بفعلٍ ما دون غيره، فيوجدُه الاقتدارُ الإلهيُّ بنفسه عند ذلك التعلُّق، فيُسمَّى ذلك «كسباً».

(١) من قوله: «التابع للمعلوم، المنزَع للحُجَّة» إلى هنا ليس في (ش).

(٢) ذلك أن حركة الصاعدِ اختيارية، وحركة الساقطِ عن علوٍ إجبارية، ويجد كلُّ أحدٍ فرقاً بينهما.

(٣) الجار والمجرور «به» ليس في (ش).

والتحقيق: أن مذهب الأشعريّ - على ما يُستفاد من «الإبانة» الذي هو المَعْوَل عليه، بل ومن كلامه في عامة كُتبه كما مرّ نقله - هو أن حقيقة «الكسب»: تحصيل العبد بقدرته المؤثّرة بإذن الله ما تعلّقت به مشيئته الموافقة لمشيئة الله.

وعلى هذا، فوجهُ نسبة الأفعال إلى العباد - التي هي غيرُ الاستقلال والجبر - هو كونهم فاعلين لها بتأثير قدرتهم، التي هي وجهٌ من وجوه قدرة الحقّ تعالى، وتعيّن من تعييناتها الظاهرة فيهم بحسبهم بإذن الله وتمكينه ومشيئته، لا على الاستقلال؛ فإنه ^(١) الحدُّ الوسطُ بين طرفي الإفراط والتفريط بواضح الاعتدال، والمُحقّق لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، والحمدُ لله المُنعم المُتعال.

[تعريفُ المؤلّف للكسب]

وعلى هذا، فالموافقُ أن يُقال في حدّ الكسب في المشهور: هو تعلّق إرادة العبد بفعلٍ ما دون غيره، فيُوجده وجهٌ من الاقتدار الإلهيّ المُفاض ^(٢) على العبد عند ذلك التعلّق بإذن الله.

والمآل في التعريفين - على هذا - واحد؛ لأن القدرةَ واحدةً بالذات، مختلفةٌ بالنسب والاعتبارات، وقد مرّ وجهُ صحّة أن يُقال: «إنها مؤثّرة»؛ من حيث إنها مُضافةٌ إلى العبد بالإذن الإلهيّ؛ لعدم خروج ذلك عن القول بتوحيد الأفعال.

[الأدلة السمعية على ما ذهب إليه المؤلّف]

والدليل على ذلك من السمعيّات آياتٌ وأخبار:

فمن الآيات قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا

(١) أي: هذا الوجه الذي بينه.

(٢) في (ش): «الماضي».

مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿[الأعراف: ١٨٨]، والاستثناء من النفي إثبات، فيفيد أنه يملك لنفسه النفع والضّر إذا شاء الله، وهو معنى التأثير بإذن الله ومشيئته، وذلك لأن فعل المأمورات وترك المنهيّات من النفع للنفس، وأن فعل المنهيّات وترك المأمورات من الضّر لها، فإذا دلّت الآية على أن العبد يملك ذلك إذا شاء الله؛ فقد دلّت على أن لقدرته تأثيراً فيما يصدر عنه من الفعل والتّرك بإذن الله؛ تحقيقاً لمعنى المالكيّة بالإذن، وهو المطلوب.

وهذا من أوضح الدلائل على هذا المذهب، ويزيده وضوحاً ما أخرجه الحافظ أبو نُعيم في «الحلية» عن الإمام مُحمّد بن إدريس الشافعيّ، عن يحيى بن سليم، عن جعفر بن مُحمّد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر، عن عليّ بن أبي طالب: أنه خطّب الناس يوماً... وساق الكلام إلى أن قال: فقام إليه رجل ممّن كان شهد معه الجمل، فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر! فقال: بحر عميق فلا تلجه.

قال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر! فقال: سرّ الله فلا تتكلّفه^(١).

قال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر! قال: أما إذا أبيت، فإنه أمر بين أمرين، لا جبر ولا تفويض، قال: يا أمير المؤمنين، إن فلاناً يقول بالاستطاعة وهو حاضرٌ.

قال: عليّ به. فأقاموه^(٢)، فلما رآه سلّ عن سيفه قدر أربع أصابع، فقال: الاستطاعة تملكها مع الله أو من دون الله؟ وإياك أن تقول أحدهما، فترتدّ، فأضرب عنقك!

(١) في (ز): «تكلّف».

(٢) في (ش): «أقامه».

قال: فما أقولُ يا أميرَ المؤمنين؟ قال: قل: أملكُها بالله الذي إن شاء مَلَكُها. انتهى^(١).

وهو نصٌّ صريحٌ في هذا الباب بلا خفاءٍ عند المُنصف ولا ارتياب، وفيه ردٌّ لقولِ مَنْ قال بالاستِقلال، أو قال بتأثيرِ مجموعِ القُدَرتين؛ كما يظهر لِمَنْ التَفَتَ إلى ذلك، اللَّهُمَّ إلا أن يَبنِيَ القول بتأثيرِ القُدَرتين على توحيدِ الصِّفات، فيكون القُدَرتان مُغايرَتين بالاعتبار والصُّورة، لا بالذات والحقيقة، فيرجع إلى ما قرَّناه، أي: أنه يملكُها بالله، لا معه، ولا مِنْ دُونِه، فليَتَبَّهْ له^(٢)، والله أعلم.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَامَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾ الآية [المائدة: ١١٠]؛ فإنها مَسْووقَةٌ لَتَعْدَادِ النِّعَمِ عليه، وفي مَعْرِضِ^(٣) الامتنان.

ومُقْتَضَى ذلك أن يكون المراد: أن هذه الأفعال صادرةٌ من القُدرة؛ مِنْ حَيْثُ إنها مُضافةٌ لسيدنا عيسى - عليه الصلاة والسلام - بإذنِ الله وتمكينه لا بالاستِقلال؛ كما لا يَخْفَى على العارفِ بأساليبِ الكلام.

ومنها قوله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]، والاستثناءُ من النفي إثباتٌ، فيفيد أنه يملكُ لِنَفْسِهِ ذلك بِمَشِيئَةِ الله.

ومما يناسبُ ذلك ما أوردهُ الشيخ ابن حجر الهيتميُّ في «الصواعق المحرقة»

(١) لم أجد في مطبوع «حلية الأولياء»، والله تعالى أعلم! وأخرجه من طريق أبي نُعيم بهذا الإسنادِ وافي المتن ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١ / ١٨٢ - ١٨٣)، وأخرجه الأجزري في «الشرعية» (٤٢٢) من طريق عبد الملك بن هارون بن عترة، عن أبيه، عن جده باختلاف كبير في سياقه.

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٣) في (ش): «لتعداد المنعم به عليه في معرض».

عن الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ وغيره - في وجه الجمع بين الأحاديث الدالة على عظيم نفعه ﷺ لأقاربه وبين الأحاديث الدالة على أنه لا يملك لهم من الله شيئاً - ما نصّه:

ووجهُ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ - كما قال الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ وغيره - من أنه ﷺ لا يملك لأحدٍ شيئاً، لا نفعاً ولا ضرراً، لكن الله - عزَّ وجلَّ - يُملِّكه نفعَ أَقَارِبِهِ، بل وَجَمِيعٍ^(١) أمته بالشفاعة العامة والخاصة، فهو لا يملك إلا ما ملكه مَوْلَاهُ؛ كما أشار إليه بقوله: «غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَحِمًا سَابُلُّهَا بِلَالِهَا»، وكذا معنى قوله: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً»؛ أي: بِمُجَرَّدِ نَفْسِي مِنْ غَيْرِ مَا يُكْرِمُنِي^(٢) اللهُ بِهِ... إلخ. انتهى^(٣).

ومنها قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨]... إلى غير ذلك؛ فَإِنَّ الاستثناء من النفي إثبات، فيفيد إثبات الشفاعة والإتيان بالآية^(٤) بالإذن والتمكين، لا بالاستقلال، وهو المطلوب.

(١) في (ش): «جميع».

(٢) في (ش): «يمكن».

(٣) يُنظر: «الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٤٥٩)، ويُنظر: «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى» للمحب الطبري (ص: ٣٣).

أما قوله ﷺ: «غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَحِمًا سَابُلُّهَا بِلَالِهَا» فأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٩٩٠)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٤) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأما قوله ﷺ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً» فأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٣)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الآيةُ هي «السلطان» في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [الكهف: ٣٩]؛ فإن الاستثناء من النفي إثبات، والقوة هي منشأ التأثير، فإذا ثبت لأحد القوة بالله ثبت له ^(١) أن فعله المنسوب إليه إنما هو بقدرته المؤثرة بإذن الله، وذلك لأن العبد له فعل شرعاً، ولا فعل له إلا بقوة بالضرورة، ولا قوة له ^(٢) إلا بالله، فلا فعل له إلا بالله.

وقد مر أن ما كان بالله فهو لله؛ لأن ما بالغير فهو لذلك الغير، والقوة التي لله مؤثرة بمشيئة الله اتفاقاً، فقوة العبد - لكونها بالله - مؤثرة بإذن الله فيما تعلقت به مشيئته الموافقة لمشيئة الله.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِضَاكِرِهِمْ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، والاستثناء من النفي إثبات؛ كما مر.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ أَتَبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾، وما دل عليه الاستثناء هنا صرح به في النحل بقوله: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ الآية [النحل: ١٠٠]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما الأخبار، فمنها قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مِنْ أَنْفُسِنَا مَا لَا نَمْلِكُ إِلَّا بِكَ، فَأَعْطِنَا مِنْهَا مَا يُرْضِيكَ عَنَّا». أخرجه الديلمي عن أنس وابن عساكر عن أبي هريرة، وزاد «اللَّهُمَّ» قبل «فأعطنا»، قال في «السراج المُنِير»: وهو حديث صحيح. انتهى ^(٣).

(١) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ز).

(٣) يُنظر: «السراج المُنِير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير» للعززي (١/ ٢٩١).

ولم أجد الحديث عند الديلمي، وقد ذكر الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» =

وهو شاهدٌ لحديث أنسٍ عند الدَّيْلَمِيِّ وحديث جابرٍ عنده وعند الطبراني الآتي، بل يشهد للكل آية ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فالكلٌ صحيحٌ: إما لنفسه، أو لغيره، والله أعلم.

والاستثناء من النفي إثبات، فدلَّ على أنا نملكُ بالله من أنفسنا ما شاء الله أن نملك، وحيثُ إن ذلك يُعمُّ ما يرضى وخلافه؛ قال ﷺ: «فأعطينا ما يُرضيك عنا»، فقيده بما يرضى؛ طلباً لخاصة الخير، وهذا أيضاً من أوضح الدلائل على هذا القول.

ومنها قوله ﷺ: «لا حول ولا قوة إلا بالله» الوارد في غير ما حديث^(١)، والاستثناء من النفي إثبات، فأفاد ثبوت القوة بالله، وهي القدرة المؤثرة بإذنه تعالى؛ كما مرَّ تقريره.

ويوضحه قول عليٍّ رضي الله عنه في جواب السائل عن القدر: أيها السائل،

= بهامشه (٢/ ٣٦٩) أنه روى هذا الحديث المستغفري في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.

قلتُ: أخرجه تمامُ الرازي في «فوائده» (١٤٧١)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦ / ٣٢١) كلاهما من طريق محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دلهات بن جبير به. ودلهات ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢٨) عن الأزدي.

ورواه ابنُ عساكر ثانية (٥٥ / ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي الدنيا أسنده عن محمد بن كعب: أنه كان يقولُه، وهو في «محاسبة النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقائل في مطبوعه: محمد بن كثير. والله أعلم.

(١) من ذلك الجَم الغفير ما روى البخاري في «صحيحه» (٤٢٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال له رسولُ الله ﷺ: «ألا أدلك على كلمة من كنز من كنوز الجنة؟»، قلتُ: بلى يا رسول الله، فذاك أبي وأمي، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

تقول: لا حول ولا قوة إلا بمن؟ قال: إلا بالله العلي العظيم! قال: فتعلم ما في تفسيرها؟ قال: تعلمني ممّا علّمك الله يا أمير المؤمنين!

قال: إن تفسيرها: لا يقدر على طاعة الله ولا يكون له قوة في معصية الله - في الأمرين جميعاً - إلا بالله. أخرجه ابن عساكر من حديث الحارث قال: جاء رجل إلى علي، قال: يا أمير المؤمنين... فساق حديثاً منه ما ذكر^(١)، ويشهد له قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

ومنها قوله ﷺ: «اللهم، إنك سألتني من نفسي ما لا أملك إلا بك، فأعطني منها ما يرضيك منها»... الحديث؛ أخرجه الطبراني في «الدعاء» والديلمي عن جابر^(٢)، وقد مرّ بيانه.

ومنها قوله ﷺ خطاباً لابن عباس - رضي الله عنهما -: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك». أخرجه الإمام أحمد والحاكم والترمذي من حديث ابن عباس^(٣)، والاستثناء من النفي إثبات، فقد أفاد إثبات النفع والضّرّ بإذن الله.

ومن ذلك قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في خطبته بعد استخلافهم إياه: لقد قلّدتُ أمراً عظيماً ما لي به من طاقة ولا يد إلا بتقوية الله... الأثر؛ أخرجه

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٢ / ٥١٢ - ٥١٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٤٤٩)، ولم أجد الحديث عند الديلمي، والله أعلم.

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٦٦٩)، و«المستدرک على الصحيحين» (٦٣٠٣)، و«سنن الترمذي»

(٢٥١٦)، وقال: حديث حسن صحيح.

موسى بن عُقبة في «مغازيه» والحاكم وصححه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه^(١).

ومن ذلك ما أخرج عبد بن حميد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦-١٥٧]، قال: من استطاع أن يستوجبَ الله في مُصِيبَتِهِ ثلاثاً: الصلاة، والرحمة، والهدى؛ فليفعل، ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُ^(٢) مَنْ اسْتَوْجَبَ عَلَى اللَّهِ حَقًّا بِحَقِّ أَحَقِّهِ اللَّهُ لَهُ، وَوَجَدَ اللَّهَ وَفِيًّا^(٣).

ومن ذلك قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في خطبته: ثم اعلّموا عبادَ الله إنكم لتغدّون وتروحون في أجلٍ قد غُيِّبَ عنكم علمه، فإن استطعتم أن تنقضيَ الآجال وأنتم في عملٍ الله فافعلوا، ولن تستطيعوا ذلك إلا بالله... إلى آخر خطبته رضي الله عنه. أخرجه ابنُ أبي شيبة وهنادٌ وأبو نعيم في «الحلية» والحاكم والبيهقي عن عبد الله بن عكيم قال: خطبنا أبو بكر، فقال: أمّا بعد، فإني أوصيكم بتقوى الله... وساق الكلام إلى أن ذكر ما مرّ وغيره^(٤).

ومن ذلك ما أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن

(١) «أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة» (١٩)، و«المستدرک» (٤٤٢٢) وصححه على شرط الشيخين.

(٢) في (ش): «فإن».

(٣) في (ش): «وافياً». وقد عزا السيوطي هذا الأثر في «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٢/ ٧٣-٧٤) إلى عبد بن حميد، و«تفسيره» مفقودٌ إلا نطفة منه.

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٤٤٣١)، و«الزهد» لهناد بن السري (٤٩٥).

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٥)، والحاكم في «المستدرک»

(٣٤٤٧)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٠٩).

عباس قال: ما أصاب داود ما أصابه بعد القَدَرِ إِلَّا مِنْ عَجَبٍ عَجِبَ بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَبِّ، مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَعَابِدٌ مِنْ آلِ دَاوُدَ يَعْبُدُكَ: يَصَلِّيْ لَكَ، أَوْ يَسْبِّحُ، أَوْ يَكْبِّرُ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ - فَكَرَهُ اللَّهُ ذَلِكَ فَقَالَ: يَا دَاوُدَ، إِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِي، فَلَوْلَا عَوْنِي مَا قَوِيَتْ عَلَيْهِ... الْحَدِيثُ (١).

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الزَّهْدِ» وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ عَسَاكَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الشَّيْطَانَ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، سَلِّطْنِي عَلَى أَيُّوبَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَقَدْ سَلَّطْتُكَ عَلَى مَالِهِ وَوَلَدِهِ، وَلَمْ أُسَلِّطْكَ عَلَى جَسَدِهِ... إِلَى أَنْ قَالَ: فَرَنَّ إِبْلِيسُ رَنَّهُ سَمِعَهَا أَهْلُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ، ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، إِنَّهُ قَدْ اعْتَصَمَ، فَسَلِّطْنِي عَلَيْهِ؛ فَإِنِّي لَا أَسْتَطِيعُهُ إِلَّا بِسُلْطَانِكَ، قَالَ: قَدْ سَلَّطْتُكَ عَلَى جَسَدِهِ وَلَمْ أُسَلِّطْكَ عَلَى قَلْبِهِ... الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ (٢).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٣).

(١) «المستدرک علی الصحیحین» (٣٦٢٠) وصححه، وعنه في «شعب الإيمان» (٦٨٦٦).

(٢) لم أجده في مطبوع «الزهد» للإمام أحمد، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٣٦٠) عن ابن عباس، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ٦٩ - ٧١) عن وهب بن منبه.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٥٣ - ٣٥١) عن وهب وغيره من أهل الكتاب الأول، و (١٦ / ٣٦٠ - ٣٦٣) عن الحسن.

(٣) قوله: «من الأحاديث والآثار» ليس في (ش).

وصية

[لا علاقة لقضية وحدة القدرة بالذات وتعددها بالنسب بالحلول أو الاتحاد]

أيها الناظر في هذا الكلام!

لا تظنَّ من قولنا: إن القدرة واحدة بالذات متعددة بالنسب والاعتبارات - وكذلك بقيَّة الصفات - أن ذلك قولٌ بالحلول أو الاتحاد^(١)؛ فإن الأمر ليس كذلك! فإن الظهورَ غيرَ الحلول وغيرَ الاتحاد المردودين في علم الكلام، وأبعدُ الناس من القول بالحلول والاتحاد هم هؤلاء المُحقِّقون من أهل هذا الطريق الشريف الموحِّدون، ولكن أكثرَ الناس لا يعلمون!

لأن مَبْنَى كلامهم^(٢) على توحيد الوجود، وأكثرَ الناس لا يَعْلَمُونَهُ علماً مُحَقَّقاً؛ لأنه من العلوم الوَهْبِيَّة لا من علوم الفكر، فلا يُنال بِمُجَرَّد النَّظَرِ الفكري^(٣)، وضربُ الأمثال إنما هو للتقريب والتوضيح، لا أنها مُنطَبِقةٌ على المُمَثِّل له من كلِّ وجهٍ.

فإذا أوضحنا قولنا: «إنَّ الحُكْمَ للمَواطنِ قديماً وحديثاً» - مثلاً - بقولنا: «لونُ الماء لون إنائه»، فليس المقصود أن ثَمَّةَ حُلُولاً مثل حُلُولِ الماء في الإناء، وإنما المقصودُ أن الحقائق الكُلِّيَّة - كالقدرة مثلاً - تختلفُ أحكامُها وظُهورُها في المَظاهرِ على حسب المَواطنِ، والظُّهورُ ليس بالحلول، والتمثيلُ بالناظر في المَرائي المتعدِّدة المختلفة الأشكالِ والألوانِ ممَّا يُقَرِّبُ ذلك إلى الأذهان؛ فإن الناظرَ واحدٌ بالذات، ويتعدَّدُ على عدَدِ المَرائي، ويختلفُ لونه وشكله على حسب اختلافِها، فيرى نفسه

(١) في (ش): «والاتحاد».

(٢) يعني: أهل الطريق.

(٣) قوله: «فلا يُنال بِمُجَرَّد النَّظَرِ الفكري» ليس في (ش)، وفيها قبل قليل: «لأنه من العلوم الإلهية».

خارج المَرَّاثي، ولا يشكُّ أنه هو ويرى صورته فيها بحسبها، ولا يشكُّ أنها صورته المتجلية فيها بحسبها.

ثم إنه ليس فيها كما يظهر ممَّا إذا أشار بأصبعه إلى نحو المرأة من مسافة ذراع مثلاً ومدَّ يده إليها، فالصورة التي في المرأة كذلك تُشير بالأصبع وتمدُّ يدها من نحو تلك المسافة؛ مع أن سُمك المرأة لا يجيء مقدار أصبع، فضلاً عن ذراع! فظهر أنها ليست حالة في المرأة، وهي لا ترى إلا فيها، فدلَّ على ذلك أن الظهور غير الحُلُول لِمَن تَفْطَنَ للأمر.

وإذا كانت هذه الصورة المتجلية في المرأة - مع كونها محسوسة ومن الممكنات - يتحير في شأنها العاقل؛ حيث يراها في المرأة وليست حالة فيها، ولا يراها خارجة عنها، ولا مُنفصلة ولا مُتصلة، فكيف يطمع أن يُحيط بنظره الفكري بما ليس بمَحسوسٍ ولا من جنس الممكنات.

وإذا لم يتم له الإحاطة بعلم ذلك، فليس من العقل والإنصاف أن يُحكَم على مُسلمٍ بأنه قائل بالحُلُول - مثلاً - بمُجرد أن بعض العبارات أو بعض الأمثال المضروبة يؤهم ذلك!

ولا يَعْرَنَ الناظر أن يرى في كلام بعض أهل الطريق أن مَنْ قَالَ: إنه «باقٍ ببقاء الله»، أو «عالمٌ بعلم الله»، أو «حيٌّ بحياة الله»، وَقَعَ^(١) فيما هو أشنع من قول الحُلُولية! فإننا لا نقول بقيام القديم - من حيث هو قديمٌ - بالحادث من حيث هو حادث، وإنما نقول: إن الحقائق الكلية تختلف أحكامها باختلاف المواطن والمظاهر؛ فإن حقيقة كلِّ صفة من صفات الكمال واحدة، وتختلف أحكامها قَدماً

(١) قوله: «وقع» خبرٌ «أن من قال».

وُحْدُوثًا بِاخْتِلَافِ الْمَظَاهِرِ، وَأَيْنَ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ بِقِيَامِ الْقَدِيمِ بِالْحَادِثِ لِمَنْ نَظَرَ
بَعَيْنَ الْإِنْصَافِ مُسْتَبْصِرًا؟ وبالله التوفيق.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿سَتُكَنَّبُ شَهَدَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

فعلى العاقل أن يسلك طريق الإنصاف، ويتذكر أن فوق كل ذي علم عليم،
فيتجنب من الاعتساف، فينظر في الكلام طارحاً التقيد بالرسوم المتعارفة، ﴿فَعَسَى
أَلَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

[ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ اهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ، وَنَجِّنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، وَأَتِمِّمْهَا عَلَيْنَا. آمِينَ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قال شيخنا المؤلّف - حَفِظَهُ اللهُ - تَمَّتْ لَيْلَةُ السَّبْتِ ٢٩ رَجَبٍ، سَنَةِ ١٠٦٥. انتهى.

وَتَمَّتْ هَذِهِ النُّسخة فِي ضُحَى نَهَارِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، جَمَعَ اللهُ عُلُومًا فِي صَدْرِ كَاتِبِهَا، وَهُوَ يَوْمُ الرَّابِعِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ١٠٩٥ بِرِبَاطِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِظَاهِرِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ عَلَى خَيْرِ سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ^(١).

(١) من قوله: «قال شيخنا المؤلّف» زيادة من (ز).



المِثْلُ الْكُورَانِي

مَجْمُوعَةُ
الْعِلْمِ الْعِلْمِيَّةِ

الرسالة رقم: (١٩).....



ذِيلُ الْمُتِمَّةِ لِلْمَسْأَلَةِ الْمُهِمَّةِ

كَاتِبُ الْعِلْمِ الْعِلْمِيَّةِ

المِثْلُ الْكُورَانِي

رُطَبُ مَحَقَّقًا عَلَى نَسَبَيْنِ فُطَيْتَيْنِ

يَحْيَى مَيْقُوتِي وَنَسَبِي

د. علي محمد زهنو



دَارُ الْعِلْمِ الْعِلْمِيَّةِ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمته التحفنيق

الحمد لله في كل نهارٍ وليل، والصلاة والسلام على من نالت أمته ببركته أعظم نيل، وعلى آله وصحبه من كل طاهر «ذيل»، وعلى من تبعهم بإحسان من الأجيال «المتمة»، لما بدأه سلف هذه الأمة، من الإجلال في الدين «للمسألة المهمة»، من كل ما يخشى في الآخرة منه على العبد، فيعبدوا فيها عن المغبة أكبر البعد، ثم أما بعد.

لقد وضع المصنّف هذا «الذيل» على «المتمة للمسألة المهمة» للجواب على اعتراض واردٍ عليها وأورد جوابه مُجَمَّلاً، مبتدئاً بالنقل عن الأشعريِّ بما هو دالٌّ على أنه قائلٌ بتأثير القدرة الحادثة، وتوجيه قول الأشعريِّ بالكسب بما يتوافق مع رأي المؤلف، ثم تطرّق إلى الردّ على من يرى عدم تأثير القدرة الحادثة أصلاً، وأجاب على إطباق جمهور المتأخرين على أن الأشعريِّ لا يقول بتأثير القدرة الحادثة، واستأنس لذلك بكلام الرازي، وقوّاه بكلام الأشعريِّ في «الإبانة»، ثم لخصّ مذهب الأشعريِّ في القوة المؤثرة.

وقبل أن يختم المؤلف رسالته أجاب على إشكال وارد عليه، وردّ على الزمخشري في تفسير آية خلق الأعمال، ووجّه كلاماً للإمام التفتازاني،

وخلص إلى تأويل كلام الأشعري الثاني الدال على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها .

وقد من المولى على المولى بتحقيق هذه الرسالة عن نسختين خطيتين كتبت إحداهما في حياة المصنف بيد أحد تلامذته، وقد تقدم ذكرهما في الرسالة السابقة والحمد لله على إحسانه.

المحقق

[خطبة الرسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم^(١)

الحمدُ لله المُبدئ المُعيد، الخلاقُ لِمَا يَشَاءُ الفَعَّالُ لِمَا يَريدُ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ الهادي إلى مراتب التوحيد، وعلى آله وصحبه أُولي القَول السديد، والرَّأي الرشيد.

أما بعد:

فيا أيها الوليُّ المجيد، والمُوحِّدُ الوحيد، الغَريبُ في أوَّله، ولو في أهله وأوطانه؛ فإن طلبَ الحقِّ غُربةً بنصِّ سيِّد الأنبياء^(٢)، فطالبُ الحقِّ غريبٌ بلا شُبْهةٍ وطُوبى للغُرباء^(٣)، وفَقَّني اللهُ وإياك والمُحبِّين، توفيقَ عباده الصالحين،

(١) الصلاةُ على النبي ﷺ زيادةً من (ش).

(٢) رواه الهروي في «منازل السائرین» (ص: ٩) بسندٍ مُسلسلٍ بالصوفية إلى جعفر بن محمد عن آبائه إلى عليٍّ رضي الله عنه - مرفوعاً، واستغربه، وأخرجه الديلمي في «مسنده» - كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٦٥٨) - وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥ / ٢٣٨).

وقال الغُماريُّ في «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (١ / ٣٠٩): هذا حديث موضوع في سنده وضَّاعان شهيران: أحدهما: إبراهيم ابن مهدي الأبلِّي، وثانيهما: محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي.

(٣) أخرج مسلم في «صحيحه» (١٤٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، =

ورزقنا الله العافية، وأدامها لنا، وجمع قلوبنا على التقوى؛ إنه البرُّ الرحيم،
الْمَنَّانُ الكريم.

[اعتراضٌ واردٌ وجوابه مجملًا]

قد ورد في ضمنِ مكتوبكم الشريف ما حاصله: أن ما ذكر في العُجالة من
دَعوى انطباق القولِ بتأثيرِ القدرة - لا على الاستقلال بل بإذن الله - على قول الشيخ
الأشعري رحمه الله تعالى يحتاجُ إلى دليل.

نعم هو كذلك! ولكننا ما ادَّعينا في العُجالة التي ترجمها شيخنا - أبقاه الله
في عافيته، وأعادَ علينا من بركاته - بـ«المُتَمَّة للمسألة المُهِمَّة» إلا أن هذا القولُ
لا يُخالفُ قولَ الأشعريِّ في أنه لا تأثيرَ لغيرِ قُدرةِ الحقِّ، مع التَّصريح بأن بينهما
فرقًا، وهو أن الأشعريَّ لا يظهرُ من كلامِ الناقِلين لمذهبه أنه قائلٌ بتوحيد الصِّفات؛
كما أنه قائلٌ بتوحيد الأفعال، ونحن قد بنينا دَعوى الانطباق على دَعوى توحيد
الصِّفات، وقد أقمنا في العُجالة على دَعوى توحيد الصِّفات الدليلَ العقليَّ المؤيَّدَ
بالنَّقْلِيَّ^(١) من الكتاب والسُّنة؛ على وجهٍ مسلَّم عند كلِّ عالمٍ مُنصف.

فإن جميعَ العقلاء متَّفِقون على أن الحقَّ - سبحانه وتعالى - واجِبُ الوجود،
وهو يستلزمُ تفرُّده بالكمال بالذَّات، وإن كلَّ كمالٍ لغيره فهو مُستفادٌ منه تعالى؛ كما
قرَّرناه في العُجالة.

غاية الأمر أنا نبَّهنا على بعضِ مواضعٍ أخذَ هذا الأصلُ من نصوص الكتاب؛
تأييداً للعقل بالنقل، لا أنه لا دليلَ عليه إلا تلك النصوص!

= وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء.

(١) في (ش): «دَعوى توحيد العقل المؤيَّد بالنقل».

ولا شك أن توحيد الصفات يتضمن أن لا قدرة إلا لله، ومن المعلوم أنه لا تأثير إلا بالقدرة، فإذا ثبت أنه لا قدرة إلا لله ثبت أنه لا تأثير إلا لله، وهذا - أي: القول بأنه لا تأثير إلا لقدرة الله - عين قول الأشعري، فقد ظهر الانطباق، والحمد لله الملك الخلاق.

ومما يدل على توحيد الصفات مفصلاً قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ﴾ [غافر: ٦٥] فإن تعريف الخبر من طرق القصر، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [الشورى: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فإن تعريف المبتدأ أيضاً كذلك، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وفي الحديث القدسي: «يا ابن آدم، بمشيئتي كنت أنت تشاء لنفسك ما تشاء، وبإرادتي كنت أنت الذي تريد لنفسك ما تريد»... الحديث، أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما^(١).

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ أي: إلا

(١) ذكره في «كنز العمال» (٤٣٦١٥) وعزاه هذا العزو، لم أهد إليه في شيء من كتب أبي نعيم، والله أعلم.

ورواه ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١٨٧٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحكى قول أبيه: هذا حديث منكر، عن عمر، والقاسم بن هزان لم يدرك الحجاج بن علاط، قلت: ما حال القاسم؟ قال: هو شيخ محله الصدق. اهـ. وذكره الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٨٠٤٣) بنحوه عن أنس.

بِمَشِيئَةٍ^(١) الله الظاهرة فيكم بحسبكم؛ بقرينة قوله: ﴿تَشَاءُونَ﴾، وحذف الجار من «أَنْ» و«أَنَّ» مقيس.

وأما ما في «تفسير البيضاوي» من تقدير المضاف؛ أي: «إلا وقت أن يشاء الله مَشِيئَتَكُمْ»^(٢)، فلا يُنافي ما ذكرناه عند التأمل، فإن وقت أن يشاء الله مَشِيئَتَهُمْ عينُ وقت إظهار المَشِيئَةِ فيهم، ووقت إظهار المَشِيئَةِ فيهم عينُ وقت تجلّي الحق فيهم من اسمه «الشائي المُريد»، وهو عينُ وقت ظهور مَشِيئَةِ الحق فيهم بحسبهم، فالمال واحدٌ، وإن اختلف الطريق.

[النقل عن الأشعريّ الدالّ]

على أنه قائلٌ بتأثير القدرة الحادثة]

ونحنُ إنما قلنا في العجالة: لا يظهرُ من كلام الناقلين لمذهب الأشعريّ أنه قائلٌ بتوحيد الصفات؛ لأنني لم أقف - إذ ذاك - على نقلٍ منه يدلُّ على ذلك، ولكن الله تعالى - وله الحمدُ على نِعَمِهِ كُلِّهَا وعلى إتمام النعمة بإكمال المُتَمَّة - أوقفني في هذا العام على كتاب «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» للعلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقيّ المعروف بابن القيم الحنبليّ رحمه الله تعالى، فإذا فيه نقلٌ عن الأشعريّ دالٌّ على أنه قائلٌ بتأثير القدرة الحادثة، ومن المعلوم أنه إذا ثبتَ ذلك منه - مع ما هو المشهور من قوله: «بأنه لا مؤثّر في الوجود إلا الله» - ثبتَ أنه قائلٌ بتوحيد الصفات بلا شبهة.

(١) في (ش): «من مشيئة».

(٢) يُنظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٣).

فلنورد ما نقله عنه في «شفاء العليل»؛ ليتّم التوفيق، ويكتمل التطبيق، بحول الله وقوّة الله^(١) الذي بيده ملكوت التحقيق.

فنقول: قال في «شفاء العليل»: قال الأشعريّ في عامّة كتبه: معنى «الكسب»: أن يكون الفعل بقُدرة مُحدّثة، فمن وقع منه الفعل بقُدرة قديمة فهو فاعلٌ خالق، ومن وقع منه بقُدرة مُحدّثة، فهو مكتسب. انتهى^(٢).

ولا يخفى على المتأمل المنصف أن هذا النصّ من الأشعريّ يدلّ على أن الفعل واقع بقُدرة مُحدّثة، وأنه المُسمّى «كسباً» عنده.

ومن المعلوم أن الوقوع فرعٌ تأثير القُدرة المُحدّثة؛ إذ لا وقوعَ إلا بتأثير بالضرورة، غاية الأمر: أنه لم يُطلق على العبد أنه «خالق» بل «مُكتسب»، وهو رعاية للأدب في أمر لفظيٍّ موهِمٍ خلاف المقصود، وأنه بحثٌ آخر، وهو كما قال إمام الحرمين في كتابه المترجم بـ«النظامية» - بعد بسطٍ وتفصيلٍ في تقرير أن القُدرة الحادثة مؤثّرة بإذن الله لا استقلاً - ما نصّه: وإذا لزم المصيرُ إلى أن القُدرة الحادثة تُؤثّر في مقدورها واستحال إطلاق القول بأن العبد خالقُ أعماله؛ فإنّ فيه الخروج عما درج عليه سلفُ الأمة، واقتحام ورطات الضلال... إلخ. انتهى^(٣).

فإنه - مع تصريحه بأن القُدرة مؤثّرة - منع الإطلاق أدباً مع السلف، وحذراً عن إيهام الاستقلال، وهذا الذي ذكره إمام الحرمين في «النظامية» آخرُ قوليه، الذي اعتمد عليه.

(١) في (ش): «وقوته».

(٢) يُنظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن قيم الجوزية (ص: ١٣٠).

(٣) يُنظر: «العقيدة النظامية» لإمام الحرمين الجويني (ص: ٤٤).

وقال في آخر تقريره: فهذا - والله - الحق الذي لا غطاءً دُونَهُ، ولا مِرَاءَ فيه لمن وعاه حقٌّ وعِيَهُ. انتهى. وهو كلامٌ طويلٌ نقلَه عنه في «شفاء العليل» بلفظه^(١).

فنقول: قد ثبتَ بهذا النصِّ من الأشعريِّ أنه قائلٌ بأن القدرةَ المُحدثةَ مؤثِّرة، والمشهورُ عنه في الكتب الكلامية أنه قائلٌ بأنه لا تأثيرَ إلا لقدرة الله، فهو قائلٌ بأنه لا قُدرة إلا لله، وكلما كان كذلك؛ فلا استطاعةَ مع الله، ولا مِن دون الله، بل بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، وذلك لا يُنافي توحيدَ الأفعال؛ لأنه لا تأثيرَ إلا بقدرة، ولا قُدرة بالذات إلا لله، فلا تأثيرَ إلا لله، فلا فاعلَ في الوجود حقيقةً إلا الله، وإن ظهرت الأعمالُ من العبادِ صورةً وحسًّا بإذن الله إذا شاء الله.

[توجيه كسبِ الأشعريِّ وتوافقه مع رأي المؤلف]

فلنخصَّ من هذا أن «الكسب» عند الأشعريِّ: تحصيلُ العبدِ بقُدْرته ما تعلَّقت به مشيئته وقتَ تعلُّقِ مشيئة الله، لا على الاستقلال، بل بإذن الله وتمكينه.

ويوضحه: أن مذهبَ الأشعريِّ هو التوسط بين الجبر والتفويض، الذي هو الحقُّ، والمسلكُ الواضحُ لإثبات التوسط عند المُنصف هو هذا المسلكُ - أعني: التأثير بالإذن ونفي الاستقلال - لا ما هو المشهور من مُجرّد تعلُّق القدرة بالفعل ومُقارنته من غير تأثير؛ فإنه لا يتضحُ به التوسط اتّضحاً شافياً، وإن بُوِغ في تقريره وتحريره.

(١) يُنظر: «شفاء العليل» (ص: ١٢٤)، و«العقيدة النظامية» (ص: ٥٠).

[الرَدُّ على مَنْ يرى عدم تأثير القدرة الحادثة أصلاً]

ومع هذا، فالدليل الذي استدُّلوا به على أن القدرة الحادثة غير مؤثرة أصلاً - كما هو مذكورٌ في «المواقف» وغيره^(١) - إنما يلزمُ منه أن القدرة الحادثة ليست مؤثرةً استقلاً؛ أي: ليست مؤثرةً على وفق مَشِيئة العبدِ شاء الله أو لم يشأ؛ فإنَّ التمانعَ المُستلزمَ للمُحالات - الذي يدَّعون لزومه من الدليل المذكور - إنما يلزمُ على تقدير الاستقلال.

وأما إذا كان القدرة المُحدثة مؤثرةً بإذن الله، لا على الاستقلال، فلا تمانعُ ثمَّ^(٢) أصلاً حتى يترتب عليه المُحالات التي ذكروها.

فالدليل المذكور لا يلزمُ منه إلا بطلان قول المعترِلة القائلين بالاستقلال، وأما بطلانُ مُطلق التأثير - ولو بالإذن - فكلاً؛ كما يظهر عند التأمل فيه.

وسياقه - كما في «المواقف» - لو كان فعلُ العبد بقدرته وتأثيرها فيه، وأنه واقعٌ بقدرة الله تعالى؛ لِمَا سنبرهن على أنه تعالى قادرٌ على جميع المُمكنات، فلو أراد الله شيئاً وأراد العبدُ ضده؛ لزم إما وقوعُهما معاً، أو عدمُهما معاً، أو كونُ أحدهما غيرَ قادرٍ على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه، أي: واللَّوْا زُمْ كُلُّها مُحالات. انتهى^(٣).

وإنما قلنا: إن هذه المُحالات إنما تلزمُ على تقدير الاستقلال؛ لأن العبد - لعدم استقلاله - إذا شاء ما لم يشأ الله لم يقع، ولا يلزمُ شيءٌ من المُحالات المذكورة.

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦ / ٩٤) وما بعدها، و«المقاصد» بشرح الفتازاني (٢ / ٣٥٣) وما بعدها.

(٢) «ثم»: ليس في (ش).

(٣) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦ / ٨٦ - ٨٧).

أما الأولان فظاهر، وأما الثالث فلائنا^(١) لم نفرض العبد مُستقلاً وقادراً على ما لم يشأ الله حتى يلزم خلاف المفروض، بل قلنا: إنه غير مُستقل، وكلما كان كذلك فلا قوّة له إلا بالله، ولا يشاء إلا أن يشاء الله، فلا يقع منه شيء إلا ما شاء الله، وعلى هذا فلا مُحال لازماً أصلاً، وبالله التوفيق.

[الجواب على إطباق جمهور المتأخرين

على أن الأشعري لا يقول بتأثير القدرة الحادثة]

فإن قلت: فمن أين أطبق جمهور المتأخرين على أن الأشعري لا يقول بتأثير القدرة الحادثة أصلاً مع وجود هذا النصّ منه في عامّة كتبه؟

قلت: قد نقل في «شفاء العليل» قولاً آخر عن الأشعريّ يعطي^(٢) بظاهره أنه لا تأثير لقدرة العبد في مقدوره؛ كما لا تأثير للعلم في معلومه^(٣)، وهو ما قال في «شفاء العليل»: قال الأشعريّ وابن الباقلاني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسباً دون كونه موجوداً أو مُحدثاً، فكونه كسباً وصف للوجود بمثابة كونه معلوماً. انتهى^(٤).

ولكن لا يخفى على المتأمل المنصف أن هذا ليس نصّاً في عدم التأثير؛ فإن أوّلَه يدلّ على التأثير، وآخره يعطي أنه لا تأثير، وكما جاز تأويل أوّل الكلام بقرينة آخره؛ جاز تأويل آخره بقرينة أوّلَه، بل هذا أولى بقرينة نصّه الآخر المذكور في عامّة كتبه، الدالّ دلالة قاطعة على التأثير، اللهم إلا أن يكون الأشعريّ قد نصّ في محلّ

(١) في (ش): «فإن».

(٢) في (ش): «يقضي».

(٣) في (ش): «المعلوم».

(٤) يُنظر: «شفاء العليل» لابن القيم (ص: ١٢٢).

آخَرَ على عَدَمِ التأثير، ثم صَرَّحَ بأنِّي قد رجعتُ عما في عامة كُتبي من القول بالتأثير - أي: بالإِذنِ لا استِقْلالاً - فحينئذٍ لا مَجَالَ للتأويل! وفي «شفاء العليل» ما يدلُّ على أن الذي استَقَرَّ عليه رأي الأشعريِّ عَدَمُ التأثيرِ للقدرة الحادثة أصلاً.

[الاستثناس بكلام الرازي لنصرة توجيه مذهب الأشعريّ]

لكن في كلام الإمام فخر الدين الرازي ما يدلُّ على أن الأشعريَّ قائلٌ بالتأثير؛ فإنه - بعدما قَرَّرَ أن للقدرة مَعْنَيْنِ: أحدهما: مُجَرَّدُ القُوَّةِ التي هي مبدأ الأفعال المختلفة، والثاني: القُوَّةُ المستجمعة لشرائط التأثير، وأن الأولى قبل الفعل وتعلّق بالضدّين، والثانية مع الفعل ولا تتعلّق بالضدّين - قال: ولعل الشيخ الأشعريَّ أراد بالقدرة: القُوَّةُ المستجمعة لشرائط التأثير، فلذلك حكّم بأنها مع الفعل، وأنها لا تتعلّق بالضدّين، والمعتزلة أرادوا بالقدرة مُجَرَّدَ القُوَّةِ العضلية، فلذلك قالوا بوجودها قبل الفعل، وتعلّقها بالأُمور المتضادة، فهذا وجه الجمع بين المذهبين. انتهى ملخصاً^(١).

والشاهد في قوله: «ولعل الشيخ الأشعريّ...» إلخ؛ فإن فيه دلالةً على أن التأثير أمرٌ مسلّم الثبوت عند الأشعريِّ، وإنما التَّرجّي في حمل قوله: «القدرة مع الفعل لا قبله» وقوله: «إنها لا تتعلّق بالضدّين» على هذا المعنى الثاني للقدرة لا في أصل التأثير؛ كما لا يخفى على المتأمّل.

والاعتراض عليه بأن القدرة الحادثة ليست مؤثّرة عند الشيخ، فكيف يصحُّ أن يقال: إنه أراد بالقدرة القُوَّةُ المستجمعة لشرائط التأثير؛ مدفوع^(٢) بأن المُثَبِّتَ مُقَدِّمٌ

(١) لم أهتم إلى معرفة مصدر قول الرازي من كتبه، وهو في «المواقف» بشرح الإيجي (٦/ ١١٠ - ١١١).

(٢) قوله: «مدفوع» خبرُ المبتدأ «الاعتراض».

على النافي، على أنه قد مرَّ نصُّ الأشعريِّ الدَّالُّ على التأثير، المصحَّح لهذا التوجيه والجمع من الإمام.

اللَّهُمَّ إلا أن يكون الأشعريُّ رجَّع عنه، فلا مجال لهذا الجمع، وأما إذا لم يكن الأشعريُّ صرَّح بأنه رجَّع عن القول المذكور في عامَّة كتبه الدَّالُّ على التأثير، وإنما نصَّ على أن القُدرة الحادثة لا تأثير لها أصلاً، فينبغي أن يُحمَل على أن المراد: «لا تأثير لها استِقلالاً»؛ جمعاً بينه وبين نصِّه الدَّالُّ على أن لها تأثيراً، ومحافظةً على ما دلَّ عليه نصوصُ الكتاب والأخبار والآثارِ المناسبِ لطريقة الأشعريِّ؛ فإنه لا يتجاوزُ عما دلَّ عليه الظواهرُ إلا لضرورة، ولا ضرورةً هاهنا إلى العُدول عنها؛ فهو الحَقِيقُ بأن يكونَ مذهبَ الأشعريِّ، واللائقُ بأن يُحمَل عليه كلامه، وقد قال سيدنا عمرُ بن الخطَّاب - رضي الله عنه -: وَضَعُ أَمْرٍ أَخِيكَ عَلَى أَحْسَنِهِ حَتَّى يَجِيئَكَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُكَ، وَلَا تَظُنَنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ مُسْلِمٍ شَرًّا وَأَنْتَ تَجِدُ لَهَا فِي الْخَيْرِ مَحْمَلًا^(١).
فالأشعريُّ إن رجَّع عن القول الأول فقد جاءنا ما يغلبنا، فلا مجال للتأويل، وإن لم يصرِّح بالرجوع عنه^(٢)، فلم يجئنا ما يغلبنا؛ لورود الأمرين عنه، وإمكان الجمع بالتأويل.

[تقوية البحث بكلام الأشعريِّ في «الإبانة»]

وقد مرَّ فيما ألحقناه بـ«المتمة» أنَّنا قد وقفنا بعدها بنحو ثلاث سنين على طرفٍ من كتاب «الإبانة» الذي عليه المَعوَّلُ في المَعْتَدَ للشيخ الأشعريِّ، وأنه

(١) أخرج قول عمر - رضي الله عنه - مطوَّلاً الخطيبُ في «المتفق والمفترق» (١٤١)، وابن عساكر في

«تاريخ دمشق» (٤٤ / ٣٦٠)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٢ / ٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) قوله: «عنه» ليس في (ش).

آخِرُ مَوْلَاتِهِ؛ كما صرَّح به الحافظُ ابنُ تيمية الحنبلي^(١)، وفيه ما يدلُّ على أنه لم يُنكر على المعتزلة إلا القول بالاستقلال، وأما التأثير بالإذن فلا يُوجد له فيه إنكار، فالحمدُ لله على الوفاق!

وذلك أنه قال ما نصُّه: وزعموا - أي: المعتزلة والمكذَّبون بالقدر - أنهم يملكون الضرَّ والنفع لأنفسهم؛ ردًّا لقول الله: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]، وانحرافاً عن القرآن وعمّا أجمع المسلمون عليه، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربِّهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه. إلى هنا كلامه - رحمه الله - بلفظه^(٢).

وهو واضح الدلالة على أن إنكاره مقصورٌ على الاستقلال المُستلزم للغنى عن الله - والغنى عن الله باطلٌ بالعقل والنقل - لا يتعداه إلى إنكار أصل التأثير بالإذن؛ كما توضَّحه الآية التي استشهد بها عليهم؛ فإنَّ الاستثناء من النفي إثبات، فالعبدُ يملك الضرَّ والنفع بمشيئة الله، وإتيانُ المأمورات والاجتنابُ عن المنهيات داخلٌ في النفع، وضدُّ ذلك داخلٌ في الضرِّ؛ كما هو ظاهرٌ عند من تأمَّل فأَنصف، وبالله التوفيق.

يُؤيِّده أن الجمال عبدَ الرحيم بن الحسن الإسويَّ قال في «نهاية السؤل»: «

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣/ ١٠٣٧).

ولم أهتد في «تبين كذب المفتري» لابن عساكر إلى أنه ذكر أنَّ «الإبانة» آخرُ ما كتبه أبو الحسن الأشعري، رغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعريُّ هو كتابه «اللُّمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ - ١٧) باختلافٍ في بعض الألفاظ.

إن إمام الحرَمين وغيره صرّحوا بأن الأشعريّ لم يُنصَّ على جواز تكليف ما لا يُطاق، وإنما أخذ من قاعدتين: إحداهما: أن القدرة مع الفعل، والثانية: أن التكليف قبل الفعل، فعلمنا أن ما ذكره البيضاويّ في «منهاجه» من أن التكليف يتوجّه عند المباشرة عكس مذهب الأشعريّ. انتهى^(١).

ويُوضحه أن الأشعريّ قال في كتابه «الإبانة» - الذي هو آخر مُصنّفاتِه والمُعَوَّل عليه في المُعتَقَد - ما نصّه: وحثنا في كتابه على التمسك بسنة رسول الله ﷺ، فقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رُسُلًا فَخُذُوهُ﴾ الآية [الحشر: ٧]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]، فأمرهم أن يسمّعوا ويُطيعوا أمره. انتهى بلفظه^(٢).

فصرّح بأنهم مأمورون بأن يُطيعوا أمره، وهو تصريحٌ بأن الأمر واقعٌ قبل الإطاعة، وهو معنى أن التكليف قبل الفعل.

وقد دلّ النصُّ على أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها^(٣)، فالقدرة - بمعنى الوُسْع والتمكّن من الفعل، التي تصيرُ مؤثّرةً بإذن الله عند انضمام الإرادة الموافقة لإرادة الله - مُتَحَقِّقَةٌ قبل الفعل عند الأشعريّ.

وإنما القدرة التي قال: «إنها مع الفعل» هي المُستَجْمِعة لشرائط التأثير التي منها انضمامُ مَشِيئَةِ العبد التابعة لَمَشِيئَةِ الله تعالى؛ كما يوضحه قوله في «الإبانة»: وإنَّ أحداً لا يستطيعُ أن يفعلَ شيئاً قبل أن يفعلَه الله. انتهى^(٤).

(١) يُنظر: «نهاية السؤل» للإسنوي شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي (١/ ١٤٠ - ١٤٢).

(٢) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٠ - ١٢).

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(٤) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

ومفهومُهُ: أن العبدَ يستطيعُ أن يفعلَ شيئاً حينَ يفعلُهُ الله تعالى، وهو معنى أن القدرةَ المستجمعةَ لشرائط التأثير مع الفعل؛ إذ بها الإيقاعُ من العبد بإذن الله عند إيقاع الله تعالى إِيَّاه بالعبد، فتكونُ القدرةُ الموجودة قبل الفعل وحين التكليف هي التمكنُ من الفعل بلا تأثير؛ لعدم استِجماع الشرائط؛ كما صرَّح به صاحبُ «مناهج العقول» نقلاً عن الفاضل المِراغيِّ شارح «مناهج الأصول»: إن شرطَ التكليف القُوَّةُ التي تصيرُ مؤثِّرة عند انضمام الإرادة، وهي موجودة قبل الفعل، وأما المُقارنة للفعل فهي المؤثِّرة المستجمعة لشرائط التأثير، وليست شرطاً للتكليف. انتهى^(١).

ويزيده تأكيداً ما في «نهاية السؤل»: أن الإمامَ لمَّا قرَّر في «المحصول» جوازَ التكليف بما لا يُطاق استدَلَّ عليه بوجوه، منها: أن التكليفَ قبل الفعل بدليل تكليف الكافر بالإيمان والقدرة غير موجودة قبل الفعل، وذلك تكليفٌ بما لا يُطاق، وذكر نحوه في «المنتخب». انتهى^(٢).

[تلخيص مذهب الأشعري في القوة المؤثرة]

فتلخص: أن الصحيح أن مذهب الأشعري: أن التكليفَ قبل الفعل وشرط القُوَّة التي تصير مؤثِّرة عند انضمام الإرادة وارتفاع الموانع، وهي موجودة قبل الفعل بلا تأثير لعدم استِجماع الشرائط، وهو معنى قوله في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعلهُ الله. انتهى^(٣).

(١) يُنظر: «مناهج العقول» للبدخشي (١/ ١٤٠)، ولا يزال «شرح مناهج الأصول» لأبي بكر المراغي (٨١٦هـ) مفقوداً فيما أعلم، والله أعلم.

(٢) «نهاية السؤل» للإسنوي (١/ ١٤٢). ولا يزال «المنتخب من المحصول في أصول الفقه» للفرخ الرازي غير محقق فيما أعلم، والله أعلم.

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

وأن القوة التي مع الفعل هي المؤثرة لاستجماعها الشرائط؛ لِمَا اقتضاه كلامه في «الإبانة» أن العبد يستطيع أن يفعل شيئاً بالله حين فعل الله تعالى إياه بالعبد، وبالله التوفيق.

وعلى هذا، فلا يصح أخذ تكليف ما لا يُطاق من القاعدتين المذكورتين في قول الأشعريّ - أعني: قوله: إن القدرة مع الفعل، وقوله: إن التكليف قبل الفعل - لأن حاصلهما أن التكليف واقع قبل المباشرة بإيقاع الفعل عند المباشرة، ولا استحالة في ذلك؛ لأن التمكن من الفعل عند المباشرة مُتَحَقِّقٌ عنده قبل المباشرة كما تبين، إنما المُحَالُّ إيقاع الفعل قبل زَمان المباشرة، ولم يقع به التكليف.

وأما أن الله تعالى كلف الثقلين بالإيمان ولم يؤمن أكثرهم؛ لعلمه تعالى بعدم وقوعه منهم، فليس من التكليف بما لا يُطاق؛ لأنه ليس بالمُحَالَّ عقلاً؛ لوقوع بعض أفرادهم من بعض المُكَلَّفِينَ وهم المؤمنون، ومدارُ التكليف على الإمكان العقليّ لاستخراج سرّ القدر في المُكَلَّفِينَ، فالذكرى تنفع المؤمنين، وتقومُ بها الحُجَّةُ على الآخرين، وما هو مُمكن عقلاً ليس بما لا يُطاق عقلاً.

وامتناعُ بعض أفرادهم من بعض المُكَلَّفِينَ - لسبق العلم - لا يُنافي التكليف؛ فإن الحُجَّةَ قائمةً على الكافر بوقوع بعض أفرادهم من بعض أبناء جنسه وأبناء بلده، فعدم وقوعه منه؛ لسبق العلم التابع للمعلوم المستعدّ باستعدادٍ غير مجعولٍ لِمَا برز منه، ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

ولهذا قال ﷺ: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ

إلا نفسه»^(١)، ونسأل الله الكريم، الجواد الرؤوف الرحيم، العفو والعافية الدائمة. آمين^(٢).

[اعتراض وجوابه]

لا يقال - كما في «المواقف» -: الظواهر مُتعارضة؛ لأن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ونحوه مُعارض للآيات التي فيها نسبة الأعمال إلى العباد، وإذا تعارضت الظواهر وجب الرجوع إلى غيرها من الدلائل العقلية القطعية^(٣)؛ لأننا نقول: التعارض إنما يتوهم عند الذهول عن الآيات الدالة على توحيد الصفات، وأما بعد التنبيه لهذا والتحقيق^(٤) بأن توحيد الأفعال - مع نسبتها إلى العباد - مبني على توحيد الصفات؛ لم يبق لشبهة التعارض وتوهمه أثر بإذن الله.

ولولا هذا الأصل الذي عليه بُني التكليف مع توحيد الأفعال كان قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] الدال على أن الله خلقهم وخلق أعمالهم مع إسناد العمل إلى ضمير المخاطبين في ﴿تَعْمَلُونَ﴾ قولاً متناقضاً! ولا تناقض في القرآن؛ فإنه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. قال ﷺ: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً، ولكن نزل ليصدق بعضه بعضاً»... الحديث^(٥).

(١) كما روى النبي ﷺ عن ربه - تبارك وتعالى - فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) من قوله المتقدم: «يؤيده أن الجمال عبد الرحيم بن الحسن الإسني» إلى هنا ليس في (ش).

(٣) يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨ / ١٧٧).

(٤) في (ش): «والتحقيق».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» برقم (٦٧٠٢) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد

الله بن عمرو رضي الله عنهما.

[الردّ على الزمخشريّ في تفسير آية خلق الأعمال]

والتوزيع المذكور في «الكشاف»^(١) غير صحيح؛ لِمَا مرّ في «المتّمة» أن الآية دالّةٌ على أن المعمولَ عينُ المخلوق؛ لكونِ النحتِ والتشكيلِ منهم عينَ خلقِ الله الأشكالَ بهم وفيهم بالذّات^(٢)، وغيره بالاعتبار، وكلما كان كذلك بطل التوزيع المذكور؛ لبنائه على الاستقلال المُستلزم لعدم توارّد «الخلق»^(٣) و«العمل» على شيءٍ واحد، مع دلالة الآية على التوارّد - صراحةً - المُستلزم لعدم الاستقلال، المُستلزم لتوحيد الصّفات، المزيل للإشكال؛ كما بيّن، وبالله التوفيق^(٤).

[توجيه كلام التفتازانيّ]

على أنّ كلّ ما احتجّ به في «المواقف» و«المقاصد» على نفي أصل التأثير إنما يدلّ على نفي الاستقلال، لا على نفي أصل التأثير قطعاً؛ كما يظهر بمراجعتها مع أدنى التفات!

فإن التفتازانيّ ذكر خمسة أوجه^(٥) في «شرح المقاصد»، صرّح في أربعة منها بنفي الاستقلال، وترك التصريح في واحد، وهو الثاني منها، وهذا المتروك فيه التصريح في «المقاصد» قد صرّح فيه السيّد - قدّس سرّه - في

(١) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣ / ١٧٠).

(٢) في (ش): «لهم وفيهم بالقدرة».

(٣) في (ش): «التوارد للخلق».

(٤) قوله: «كما بين وبالله التوفيق» زيادة من (ش).

(٥) في (ش): «وجوه».

«شرح المواقف» بنفي الاستقلال^(١)، فرجع الكل إلى نفي الاستقلال، وبه نقول، وبالله التوفيق.

[تأويل كلام الأشعري الثاني الدال على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها]

فإن قلت: فما تأويل كلامه الثاني الدال على أن القدرة الحادثة لا تأثير لها على وجه يوافق كلامه الأول الدال على أن لها تأثيراً.

قلت: أن يقال: الواقع بالقدرة الحادثة - أي: بتأثيرها - هو كون الفعل، بمعنى الحاصل بالمصدر كسباً - أي: مُحَصَّلاً - دون كونه موجوداً أو مُحَدَّثاً؛ أي: إنما يُطْلَقُ عليه «الكسب» دون كونه موجوداً أو مُحَدَّثاً؛ رعاية للأدب، وحذراً عن إيهام خلاف المقصود.

فكونه كسباً - أي: مُحَصَّلاً - وصفٌ للوجود؛ لأن الفعل حين صدوره ووقوعه يتَّصفُ بكونه كسباً - أي: مُحَصَّلاً - لا قبله، بمثابة كونه معلوماً؛ فإن المعلوم حين ظهوره لعين البصيرة ووجودها في الذهن بسبب النور المقذوف في القلب - الذي هو العلم - يتصف^(٢) بكونه معلوماً لا قبله.

(١) يُنظر: «المقاصد» بشرح التفتازاني (٢/ ٣٥٤) وما بعدها، و«المواقف» بشرح الإيجي (٦/ ٩٤) وما بعدها.

(٢) قوله: «يتصف» خبر «إن المعلوم».

[ختام الرسالة]

هذا ما تيسّر من التطبيق، والله وليّ التوفيق، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

قال شيخنا المؤلّف - سلّمه الله ومتّعنا بحياته ورزقنا الشهود الدائم ببركته -:

تمّ في ضحوة الجمعة غرة شعبان المعظم سنة (١٠٦٦) في المدينة المنورة على مشرفّها أفضل الصلاة وأكمل التسليم. انتهى.

ووقع الفراغ في كتابة هذه النسخة قبيل عصر يوم السبت الخامس^(١) من ذي القعدة الحرام سنة ١٠٩٥ برباط سيدنا عليّ - كرّم الله وجهه ورضي عنه وعن كلّ الصحابة أجمعين - بظاهر المدينة المنورة على خير من دُفن فيها أفضل الصّلاة وأزكى السّلام^(٢).

(١) في الأصل: «خامس» وصوّبت.

(٢) من قوله: «قال شيخنا المؤلّف» زيادة من (ز).

الرسالة رقم: (٢٠) مجموع رسائل
المجلة الإلكترونية

جَلَاءُ الْأَنْظَارِ بِتَحْرِيرِ الْجَبْرِ فِي الْأَخْتِيَارِ

تأليف العلامة
المفتي الدكتور

رُطَبِيعُ مُحَقِّقًا عَلَى نُسَخَتَيْنِ مُطْبَعَتَيْنِ

تَحْقِيقُ وَتَمْلِيقُ
د. علي محمد زهنو

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الواحد القهار، الحليم الغفار، المنعم على عباده الأبرار، بنعمة تنوير البصائر و«جلاء الأنظار»، المتفضل على الخليفة «بتحرير» أعمالهم من محض «الجبر» والاقْتِसार، واهبِ الثقلين هبة الإرادة «في الاختيار».

والصلاة والسلام على عبده المصطفى ونبئه المختار، وعلى أزواجه وذريته الأطهار، وعلى جميع صحابته المنتجبين الأخيار، وتابعيهم بإحسان إلى يوم القرار.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة مما خطّه بنانُ العلامة الكبير بُرهانِ الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي رحمه الله تعالى وأعلى مقامه، وأنزله المنزلة العليا في دار المُقامة.

يدُلُّ اسمُها على مسمّاها، ويُصرِّحُ عنوانُها بمحتواها، يتصرّف فيها لقول المذهب الأشعريّ في قضية سلطان العباد على أفعالهم، ومسألة حرّيتهم في اختيارهم، ويتصرّف فيها للمذهب في تحقيق معنى الجبر المتوسط، وتحقيق الفرق بينه وبين الإكراه والجبر المحض، مبيناً تفاصيل في فهم مسؤولية الإنسان عن أعماله مع كونه

تحت سلطان مشيئة الله عز وجل. متبنياً قولاً غير معتمد في المذهب الأشعري يُجيز أن يكون للعبد قدرة مؤثرة لكن بإذن الله لا بالاستقلال؛ حيث يرى أنه لا حاجة - مع هذا القول - إلى تخصيص العمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير؛ بناءً على توحيد الصفات المزيل لشبهة لزوم بطلان التكليف والتأديب، وارتفاع المدح والذم والثواب والعقاب، وانتفاء فائدة البعثة، والجمع بين توحيد الأفعال.

وقد تصدى المؤلف في رسالته هذه للرد على كلام للإمام المحقق صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي في كتابه «التوضيح شرح التنقيح»، ولتعقب كلام للعلامة محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي في كتابه «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية»، وناقش كلاهما نقاشاً عميقاً مُزداناً بما يمتاز به - رحمه الله تعالى - من خلقه العالي وأدبه الجَمّ.

ثم ختم المصنّف رسالته بخاتمة أوردَ فيها لأجل التبرُّك والذكرى خمسة أحاديث مُسنّدة إلى النبي ﷺ.

وقد جاد الله القويُّ الجليل، على العبدِ الضعيفِ الذليل، بتحقيق هذه الرسالة عن نُسخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ قِيَمَتَيْنِ كُتِبَتَا كُلاهُمَا في السنة التالية لوضع المؤلف رسالته هذه، قد قابلَ إحداهُمَا ناسخُها عليه وهي نسخة مكتبة لاله لي في المكتبة السلিমانيّة باسطنبول تحت رقم (٣٧٦٥) ورمزها (ل)، وكُتبت الثانية عن نُسخة نُسخَت من نُسخة المصنّف مقابلةً عليه أيضاً وهي نسخة مكتبة عاطف أفندي في المكتبة السلیمانيّة باسطنبول تحت رقم (٢٧٨٩)، ورمزها (ع).

ومع قيمة تَيْنِكَ النُّسخَتَيْنِ ومصادقَتَهُمَا فقد قُمتُ لأجل حلِّ مُشكلاتِ بعض المواضع اليسيرة من الرسالة بالاستئناسِ بِنُسخَتَيْنِ أُخَرَيَيْنِ منها؛ أزالَتَا عن بعض السياقات كُلَّ التِّباسِ، وهاتان النسختان هما: نسخة مكتبة راغب باشا رقم (١٤٦٤)، والثانية نسخة مكتبة حميدية رقم (١٤٤٠)، وكلتاها في المكتبة السلিমانيّة باسطنبول، فالحمد لله رب العالمين.

المحقق

[خطبة الرسالة]
بسم الله الرحمن الرحيم
وبه إياه نستعين

الحمد لله الفَتَّاح، فاطرِ السماوات والأرضِ فالقِ الإصباح، وأشهدُ أن لا
إله إلا الله العليم، القديرُ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ الجوادُ الحكيمُ، ذو الرحمة والسَّماح،
وأشهدُ أن سيدنا مُحَمَّدًا عبده المُرْسَلُ بالهدى ودين الحقِّ الماحي للشُّرك
بالتوحيد الصُّراح، ﷺ وعلى آله الأتقياء، وأصحابه الأشدَّاء الرُّحَماء أُولي
النجاح، صلاةً وتسليماً فائِضِي البركات على السابقين واللاحقين عددَ خلقِ الله
بدَوامِ الله مُجري الرِّياح.

أما بعد:

فإن الإمامَ المحقِّقَ عُبَيْدَ الله المشهورَ بصِدْرِ الشَّريعة ابنَ مسعودٍ تاج الشَّريعة
البُخاريّ - رحمه الله تعالى - ذكر في «التوضيح» دليلَ الأَشْعَرِيّ على أن العبدَ مجبورٌ
في اختياريهِ المَسْوقِ^(١) لِإِلْزامِ الْمُعْتَزِلَةِ في دعوى الاستقلالِ للعبدِ في إيجادِ أفعاله،
المَبْنِيَّ^(٢) عليه عندهم توصيفُ الأفعالِ بالحُسْنِ والقُبْحِ العَقْلِيَّينِ، ثم مهَّدَ للقَدْحِ فيه
أربعَ مُقَدِّماتٍ استنتَجَ منها أن العبدَ مختارٌ غيرُ مجبورٍ في اختياريهِ^(٣).

(١) صفةٌ لـ «دليل».

(٢) صفةٌ لـ «الاستقلال».

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة الحنفيّ (١/ ٣٢٦ - ٣٥٤).

ولما تبيّن لي أن دليل الأشعري لا انفصال منه لأهل الاعتزال، وأن القدح فيه بما ذكره لا يصح؛ لِمَا في بعض مُقَدِّماته^(١) من الاختلال؛ أردت التنبيه على ذلك عملاً بحديث «تناصّحوا في العلم، ولا يكتُم بعضُكم بعضاً؛ فإن خيانة في العلم أشدُّ من خيانة في المال». رواه الحافظ أبو نعيم عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٢).

والله المُستعان، ولا حول ولا قُوّة إلا بالله العليّ العظيم.

فأقول - وبالله التوفيق -:

[كلام صدر الشريعة

في الردّ على دليل الأشعري في الجبر المتوسط]

ساق النحرير صدرُ الشريعة دليلَ الأشعري بما حاصله: أن العبد ليس مُستَقِلّاً في إيجاد أفعاله بقدرته عند اختياره وتعلّق إرادته، وإلا لِمَا تخلف الفعل عنه قطعاً، لكنّه قد يختار شيئاً ويُرِيدُهُ فلا يقع، فلا بُدَّ من مُرَجِّح غير اختيار العبد وإرادته، فإن كان منه: فأَمَّا اختيارُ الاختيار فهو كالاختيار لا يكفي مُرَجِّحاً، وأما فعل مسبوق بالاختيار، فكذلك؛ لتوقّفه على الاختيار الذي ثبت أنه غير كافٍ للترجيح.

فلا بُدَّ أن يكون من غيره، ويجبُ الفعلُ عند ذلك المُرَجِّح، وكلما كان الفعل واجباً بمُرَجِّح من غيره كان مجبوراً في اختياره لا مُستَقِلّاً فيه، وهو المطلوب.

وإيضاحه: أن كلّ فعلٍ صدر عن العبد بتأثير قُدرته عند تعلّق إرادته فهو لا

(١) يعني: في مقدمات القدح.

(٢) رواه الحافظ أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٠) من طريق الضحاك عن ابن عباس.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧٠١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، ورواه الطبراني

ثقات إلا أبا سعد البقّال فيه خلافٌ بسطه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٤١).

يصدر عنه بمُجرّد ذلك، بل لكون الحق تعالى أراد ذلك منه؛ للنصّ المُجمّع عليه: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»^(١)، وكلما كان كذلك وجب وقوعه باختياره التابع لاختيار الحق تعالى، فلا يُمكنه التّرك، وكلما كان كذلك كان مجبوراً في اختياره، لا مُستقلاً في الاختيار.

ثم قال صدر الشريعة: اعلم أن كثيراً من العلماء اعتقدوا هذا الدليل يقينياً، والبعض الذي لا يعتقده^(٢) يقينياً لم يُوردوا على مُقدّماته منعاً يُمكن أن يُقال: إنه شيء!

وقد خفي على كلا الفريقين مواقع الغلط فيه، وأنا أسمعك ما سنح لخاطري، وهذا مبنيّ على أربع مُقدّمات:

المُقدّمة الأولى: أن الفعل يُراد به المعنى الذي وُضع له المصدر بإزائه، ويُمكن أن يُراد به المعنى الحاصل بالمصدر؛ فإنه إذا تحرّك زيدٌ فقد قام الحركة بزيد.

فإن أريد بالحركة الحالة التي تكون للمتحرّك في أيّ جزء يُفرض من أجزاء المسافة فهي المعنى الثاني، وإن أريد بها إيقاع تلك الحالة فهو المعنى الأول، والمعنى الثاني موجودٌ في الخارج، فأما الأول فأمراً يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج^(٣).

الثانية: كل موجود مُمكنٌ، فلا بدّ أن يتوقّف وجوده على مُوجد، وألا يكون واجباً بالذات، ثم إن لم يوجد جملة ما يتوقّف عليه وجوده يمتنع وجوده، وإن

(١) ورد في حديث رواه أبو داود في «السنن» (٥٠٧٥) عن ابنة للنبي ﷺ.

(٢) في (ل): «لا يعتقده». وفي مطبوع مصدره: «لا يعتقدونه».

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٢٩ - ٣٣٠).

وُجِدَتْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ يَجِبُ وُجُودُهُ عِنْدَهَا؛ إِذْ لَوْ أَمَكْنَ عَدَمُهُ، فَإِنْ تَوَقَّفَ وُجُودُهُ بَعْدَ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ لَمْ يَكُنْ الْمَفْرُوضُ جُمْلَةً^(١)، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفَ^(٢) فَوُجُودُهُ مَعَ الْجُمْلَةِ تَارَةً وَعَدَمُهُ أُخْرَى رُجْحَانٌ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، وَهُوَ مُحَالٌ^(٣).

الثالثة: لَمَّا ثَبِتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَوُجُودِ كُلِّ مُمَكِّنٍ مِنْ شَيْءٍ يَجِبُ عِنْدَهُ وُجُودُ ذَلِكَ الْمُمَكِّنِ؛ يَلْزَمُ^(٤) أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةٍ مَا يَجِبُ عِنْدَهُ وُجُودُ الْحَادِثِ أُمُورٌ^(٥) لَا مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ وَلَا مَعْدُومَةٌ؛ كَالْأُمُورِ الْإِضَافِيَّةِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالْحَالِ^(٦).

ثم قال: لَا شَكَّ أَنَّ تِلْكَ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ - لَكُونَهَا مُمَكِّنَةً - مَفْتَقَرَةٌ إِلَى الْوَاجِبِ.... وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهَا مُسْتَنَدَةٌ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ وَتَرْجِيحِ الْمَخْتَارِ أَحَدَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ - اللَّذَيْنِ هُمَا الْإِيقَاعُ وَاللَّا إِيقَاعَ - عَلَى الْآخَرِ، وَلَا امْتِنَاعَ فِي تَرْجِيحِ الْمَخْتَارِ أَحَدَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْإِيقَاعَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثَبُوتِهِ مَعَ الْعِلَّةِ تَارَةً وَعَدَمِ ثَبُوتِهِ أُخْرَى رُجْحَانُ الْمُمَكِّنِ بِلَا مُرَجِّحٍ - بِمَعْنَى وُجُودِ الْمُمَكِّنِ بِلَا مُوجِدٍ وَلَا إِيجَادٍ - إِذْ لَا وُجُودَ لِلْإِيقَاعِ، بِخِلَافِ الْحَرَكَةِ - بِمَعْنَى الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ - فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ، فَيَجِبُ وُجُودُهَا عَلَى تَقْدِيرِ الْإِيقَاعِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

(١) تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ «جُمْلَةٌ» فِي (ل) مُصَحَّحًا عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ فِي مَصْدَرِهِ.

(٢) أَي: عَلَى شَيْءٍ آخَرَ؛ كَمَا فِي مَصْدَرِهِ.

(٣) يُنْظَرُ: «التَّوْضِيحُ شَرْحُ التَّنْقِيحِ» (١/ ٣٣٣).

(٤) جَوَابُ الشَّرْطِ «لَمَّا ثَبِتَ».

(٥) فَاعِلٌ «يَدْخُلُ».

(٦) يُنْظَرُ: «التَّوْضِيحُ شَرْحُ التَّنْقِيحِ» (١/ ٣٣٧).

واعلم أن إثبات تلك الأمور - على تقدير أن كلَّ مُمكنٍ محتاجٌ في وجوده إلى مؤثِّر يوجبه - مَخْلَصٌ عن القول بالموجب بالذات، وموجبٌ للفاعل بالاختيار، ولولا تلك الأمور لا يُمكنُ نفْيُ الموجب بالذات إلا بالتزام وجود بعض الموجودات من غير وجوب، ويلزَمُ منه وجود^(١) المُمكن بلا مُوجد، وهو مُحال^(٢).

الرابعة: الرَّجْحَانُ بلا مُرَجِّح - أي: الوجود بلا مُوجد - باطل، وكذا الترجيح من غير مُرَجِّح؛ أي: الإيجاد من غير مُوجد.

لكنَّ ترجيحَ أَحَدِ المُتساويين أو المرجوح واقعٌ؛ لأنَّه إما أن لا ترجيح أصلاً، أو يكون للرَّاجِحِ أو المُساوي أو المرجوح.

الأول باطل؛ لأنَّه لولا الترجيح لا يُوجد مُمكن أصلاً.

وكذا ترجيحُ الرَّاجِحِ باطل؛ لأنَّ المُمكن لا يكون راجحاً بالذات، بل بالغير، فترجيحُ الرَّاجِحِ يودِّي إلى إثباتِ الثابت، أو احتياج كلِّ ترجيحٍ إلى ترجيحٍ قبله إلى غير النهاية! فالترجيح لا يكون إلا للمُساوي أو المرجوح.

ولأن كلَّ مُمكنٍ معدومٍ عدمه راجعٌ على وجوده في نفس الأمر بالنسبة^(٣) إلى علَّةِ العدم، ومساوٍ له بالنسبة إلى ذات المُمكن، فإيجاده ترجيحُ المرجوح أو المُساوي.

على أن الإرادة صفةٌ شأنها أن يُرَجَّحَ الفاعلُ بها أَحَدَ المُتساويين أو المرجوح على الآخر، فعلم أن الإرادة لا تُعلَّل، كما أن الإيجاب بالذات لا يُعلَّل؛ لأنَّ ذات

(١) في (ل): «وجوب».

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/٣٤٣ - ٣٤٤) بسياقٍ أوجَزَ مما هو هنا!

(٣) في (ع): «وبالنسبة».

الإرادة تقتضي ما ذكرنا، وإنما يمتنع رُجْحان المرجوح أو المساوي ما داماً كذلك، فإذا رجَّح الفاعل لم يبقَ كذلك.

قال: واعلم أن المتكلمين أوردوا لتجويز ترجيح المُختار^(١) أحدَ المُتساويين المثال المشهور، وهو: الهاربُ من السَّبع إذا رأى طريقين مُتساويين، فقال الحكماء: القضيةُ البديهيةُ التي لولاها لانسَدَّ بابُ إثبات الصانع - وهو^(٢) أن الرُّجْحانَ بلا مُرَجِّحٍ باطلٌ - لا تبطل^(٣) بإيرادِ مثالٍ لا يدلُّ على عدم المُرَجِّح، بل غايتهُ عدمُ العلم بالمُرَجِّح....

ونقول - يعني: ردّاً لهم -: إن وجب المُرَجِّح في المثال المذكور: فإما أن يجبَ بحسب نفس الأمر، وهذا باطل؛ لأنَّ الاعتقادَ الذي لا يطابق نفسَ الأمرِ كافٍ للأفعال الاختيارية.

وإما أن يجبَ بحسب اعتقادِ الفاعل، وذا باطل أيضاً؛ إذ نفعلُ أفعالاً مع عدم اعتقادِ الرُّجْحان - كما في الهارب - بل مع اعتقادِ المرجوحية! فبطلَ قولُهم: «إن غايتهُ عدمُ العلم بالرُّجْحان»؛ فإنَّ عدمَ علمِ الفاعل بالرُّجْحان كافٍ في هذا الغرض^(٤). يعني: عدمُ المُرَجِّح في علمِ الهارب واعتقاده. انتهت المقاصدُ من المُقدِّمات ملخَّصة.

(١) أي: فاعل الاختيار.

(٢) كذا في النسختين، والأفصح: «وهي»، والذي في مطبوع المصدر: «هو» دون واو، وانظر التعليق الآتي.

(٣) قوله: «لا تبطل» خبر المبتدأ «القضية». وفي المصدر: «ولا تبطل» فيكون الخبر قوله: «هو أن الرجحان...»، انظر التعليق السابق. والمعنى واحد.

(٤) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٤٣).

[الرَدُّ على كلام صدر الشريعة]

وَإِذَا سَمِعْتَ الْمُقَدِّمَاتِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ صَحِيحَتَانِ، وَأَمَّا الْأَخِيرَتَانِ^(١)
فَفِيهِمَا كَلَامٌ!

أما الثالثة ففي موضعين:

الأول: أن قوله: «الإيقاع لا يجبُ عند تحققِ عِلَّتِهِ؛ إذ لا يلزَمُ من عدم
وُجوبِهِ المُحَالُ الذي هو وُجودُ المُمكنِ بلا مُوجد؛ لأنَّه لا موجودَ ولا معدومَ،
بخلاف الحَرَكَةِ بمعنى الحالة المذكورة» لا يَتِمُّ^(٢)، وذلك لأنَّ الإيقاعَ ليس في
نفسه أمراً مُسْتَقِلاً يَصِحُّ أن يَتَوَجَّهَ إليه الإرادةُ بِخُصوصِهِ^(٣) حتى يُتَخَيَّلَ تَأْتِي ما
ذَكَرَهُ من صَحَّةِ تَرْجِيحِهِ على اللاإيقاعِ معَ تساويهِما من غير لزومِ محذورٍ، بل
هو^(٤) أمرٌ إضافيٌّ ونسبةٌ بين القُدرةِ والمُمكنِ يَتَحَقَّقُ عند تَعَلُّقِ الإرادةِ بِوُقُوعِ
ذلك المُمكنِ الذي هو أثره، فلا يَصِحُّ تَوَجُّهُ الإرادةِ إليه بِخُصوصِهِ مُفْرَداً عن
أثره؛ لاستلزامِهِ خُرُوجَهُ عن حَقِيقَتِهِ، فلا تُرَجِّحُهُ الإرادةُ إلا عند تَرْجِيحِ وُقُوعِ
أثره على لا وُقُوعِهِ؛ فإن تَعَلُّقَ الإرادةِ بِوُقُوعِ الحَرَكَةِ - مثلاً - هو بَعِينُهُ تَعَلُّقُهَا
بَوُقُوعِهَا بِالْإِيقَاعِ؛ إذ لا وُقُوعَ لِأَثَرٍ إِلَّا بِإِيقَاعٍ وتأثيرٍ بالضرورة، فوُجُوبُ الحَرَكَةِ
عند تَعَلُّقِ الإرادةِ عَيْنُ وُجُوبِ إِيْقَاعِهَا؛ لِتَوَقُّفِهَا عَلَيْهِ، فلو لم يجبِ الإيقاعُ لم
تجبِ الحَرَكَةُ، واللازم باطلٌ.

(١) في (ل): «الأخيران».

(٢) قوله: «لا يَتِمُّ» خبرٌ «أنَّ قوله».

(٣) قوله: «بخصوصه» ليس في (ل).

(٤) أي: الإيقاع، والعطفُ بـ«بل» على قوله: «لأنَّ الإيقاعَ ليس في نفسه أمراً مُسْتَقِلاً».

فالفرق الذي ذكره لا يُجدي إلا على تقدير كون الإيقاع أمراً غير إضافي، لكنه إضافي قطعاً واتفاقاً!

غاية الأمر: أن الحركة إذا وجبت كان الخارج ظرفاً لوجودها، وليس ظرفاً لوجود الإيقاع؛ إذ لا وجود له في الخارج، بل ظرف لذاته.

وهذا الفرق غير قادح في المقصود؛ لتحقيق وجوب الإيقاع بوجوب الحركة. والثاني: قوله: «إن إثبات تلك الأمور هو المخلص عن القول بالموجب بالذات».

والموجب للفاعل بالاختيار ليس كذلك، وذلك لأن اختيار الحق تعالى مُستندٌ إلى غناه الذاتي عن العالمين؛ فإن من وجب له الغنى الذاتي والكمال الذاتي لا يكون علةً لشيء؛ فإن العلة لذاتها تكون مُوجبة للمعلول.

فلو كان الحق تعالى علةً لشيء لم يتحقق له الغنى الذاتي؛ لأن إيجاب الذات للمعلول وغناها عنه متنافيان؛ لأن العلة والمعلول متضايقان، وهما متكافئان ذهناً وخارجاً، فلا غنى لأحدهما عن الآخر.

لكن الحق تعالى غني بالذات عن العالمين، فكونها علةً مُوجبة بالذات مُحال، فهو فاعلٌ بالاختيار الناشئ عن الكمال الذاتي، لا عن تلك الأمور، وإلا كان كماله مستفاداً من أمرٍ مُمكن، واللازم باطل، وتلك الأمور من ضروريات الإيجاد بالاختيار، لا مُوجبات له.

وأما ما في «التلويح» في تقرير قوله: «إن إثبات الأمور الالاموجودة واللامعدومة هو المخلص عن لزوم القول بكون الواجب تعالى مُوجباً بالذات» من أن القول بكونه مُوجباً إنما يلزم من جهة أنه لو فعل بالاختيار لكان فعله جائزاً الترك، فيلزم

عَدَمُ الْمُمَكِّنِ مع وجودِ عِلَّتِهِ النامة، وأنه يلزَمُ منه الرَّجْحَانُ بلا مُرَجِّحٍ، ولو مُنِعَ تَمَامُ العِلَّةِ بناءً على أن الاختيار أيضاً من جُمْلَةٍ ما يَتَوَقَّفُ عليه الفعلُ لِنُقُلِ الكلامَ^(١) إلى الاختيار بأنه قديم فيلزَمُ قَدَمُ الحادثِ، أو حادثٌ فيتسلسلُ الاختياراتُ ويلزَمُ قيام الحوادث^(٢) بذات الله تعالى.

فالجوابُ عنه مسبوقٌ بتمهيدٍ، وهو: أن الأشعريَّ - رحمه الله تعالى - قال في كتاب «الإبانة» - الذي هو آخرُ مُصَنَّفاته والمُعْتَمَدُ في المَعْتَقَدِ^(٣) -: وأنه تعالى لا تُؤارى منه كلمةٌ، ولا تَغِيبُ عنه غائبةٌ. انتهى^(٤).

ولا شكَّ أن علم الله تعالى أزلِّيٌّ، ووجودُ العالمِ حادثٌ، فليست الأشياءُ حاضرةً بوجوداتها الخارجيةِ أزلاً، فعدمُ غيبتها عنه تعالى إنما هو لكونها حاضرةً عنده تعالى بذواتها؛ أي: بحقائقها وماهياتها، وهي أمورٌ عَدَمِيَّةٌ متميِّزةٌ في أنفسها، وعلمُه تعالى يكشفُ التميُّزَ الثابتَ لها أزلاً بما فيها من مُقتَضياتِ استعداداتها الغيرِ المجعولة؛ لِمَا في «شرح المواقف»: أن العلمَ بوقوعِ شيءٍ في وقتٍ معيَّنٍ تابعٌ لكونه بحيثُ يَقَعُ فيه^(٥).

ولا شكَّ أن كونَ الشيءِ بحيثُ يَقَعُ^(٦) في وقتٍ معيَّنٍ اقتضاءٌ ذاتيٌّ له، واقتضاءٌ ذات الشيءِ ووقوعه في وقتٍ معيَّنٍ فرعٌ تميُّزه في نفسه؛ لأنَّ ما لا تميُّزَ له في نفسه

(١) جواب الشرط «ولو منع»، وكان في النسخ كلها: «نقل الكلام»، وصوبت وفقاً لمصدره.

(٢) في (ل): «ويلزم الحادث». ويُظَرَّ كَلامُ التفتازاني في «التلويح على التوضيح» (١/ ١٨٣).

(٣) في (ل): «والمعتقد»، وليس فيها قبله قوله: «الذي»

(٤) يُنظَرُ: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٩).

(٥) يُنظَرُ: «شرح المواقف» (٨/ ٩٤).

(٦) زيد في (ل): «فيه». ولا أجد لها وجهاً.

أصلاً هو المعدومُ المحضُ الذي هو المُمتنعُ لذاته، ولا شيء من المُمتنع لذاته مُقتَضٍ^(١) للوقوع في وقتٍ معيّن، وإلا لكان مُمكنًا، فكلُّ شيء يقتضي وقوعه في وقتٍ معيّن، فهو متميّز في نفسه، والعلمُ يكشف التميّز الثابت له في ذاته، وهذا معنى كونه تابعاً له.

يُوضحه ما في «شرح المواقف»: أن قضاء الله تعالى - عند الأشاعرة - هو إرادته الأزلية المُتعلّقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وقدره إيجاده إياها على قدرٍ مخصوصٍ وتقديرٍ معيّن في أوقاتها وأحوالها. انتهى^(٢).

وذلك أن الإيجادَ تابعٌ للإرادة، والإرادةُ تابعةٌ للعلم، والعلمُ تابعٌ للمعلوم، كاشفٌ له على ما هو عليه في نفسه؛ لأنَّ تعلّق الإرادة بالأشياء - على ما هي عليه فيما لا يزال - فرعُ كونها معلومةً أزلاً بما هي عليه فيما لا يزال، وهو فرعُ كونها متميّزةً في أنفسها أزلاً؛ إذ المعدومُ الذي لا تميّز له في نفسه عدَمٌ صرفٌ؛ أي: هو ما يُفرضُ صدقُ هذا المفهوم عليه على تقدير اتّصافه بالعنوان، وما هو كذلك لا إشارةً إليه عقلاً، وكلُّ معلوم يُشار إليه عقلاً فلا يصحُّ أن يتعلّق به علمٌ، فلا يصحُّ أن يتعلّق به إرادة، لكنَّ علمه تعالى مُتعلّق بالأشياء أزلاً قطعاً، فهي متميّزة في أنفسها، مُستعدةً أزلاً باستعدادٍ غير مجعولٍ لِمَا هي عليه فيما لا يزال، والعلمُ الإلهيُّ المُتعلّق بها كاشفٌ لها على ما هي عليه في أنفسها من غير زيادةٍ ولا نقصان، والإرادةُ تتبّعهُ.

فظهر أن المعلومات التي يتبّعها العلمُ ويكشفها على ما هي عليه في أنفسها من مقتضيات استعداداتها هي الحقائق العدمية الأزلية المتميّزة في أنفسها بتميّز ذاتيٍّ غير مجعول، لا الصور الخارجيةُ الحادثة.

(١) كان في النسخ كلها: «مقتضياً»، ولا أرى للنصب وجهاً. والله أعلم.

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» (٨/ ٢٠٠ - ٢٠١).

[موافقة الأشاعرة]

للمنقول عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه]

وهذا الذي ذكرناه عن الأشعري والأشاعرة موافق لما نقله الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى، حيث قال في «عقيدته» - التي قال في أولها^(١): هذا ذكر بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة نعيم بن ثابت الكوفي وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم، وما يعتقدون من أصول الدين، ويدعون به رب العالمين - ما نصه: خلق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقداراً، لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم... إلخ^(٢).

وقال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في «الفقه الأكبر»: كان الله عالماً بالأشياء قبل كونها^(٣).

وقال المحقق ابن الهمام الحنفي المأثري في «المسيرة»: وعلمه تعالى بلا ارتسام^(٤) بكل جزئي كان، أو هو كائن قبل كونه... إلى آخره.

وذلك أن الحق تعالى إذا لم يخف عليه شيء قبل أن يخلق الخلق، والعلم

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ٧).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ - ١١).

(٣) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري المسمى «منح الروض الأزهر» (ص: ١٣٠).

(٤) قوله: «بلا ارتسام» ليس في (ع) ويليهِ في «المسيرة» لابن الهمام (ص: ١٩٦): «في قلب ولا

أَزَلِيٌّ وَالْعَالَمُ حَدَثٌ؛ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ مَعْلُومَةً لِلْحَقِّ تَعَالَى أَزْلاً بِحَقَائِقِهَا مِنْ غَيْرِ ارْتِسَامٍ صُورٍ وَجُودِيَّةٍ مِنْهَا فِي عِلْمِ الْحَقِّ تَعَالَى.

ولما كان العلمُ لا بُدَّ فيه من نسبةٍ مُقْتَضِيَةٍ لِلطَّرَفَيْنِ، وَالْعَدَمُ الْمَحْضُ - أَي: مَا يَفْرَضُ مَاصِداً لِهَذَا الْمَفْهُومِ عَلَى تَقْدِيرِ اتِّصَافِهِ بِالْعُنْوَانِ - لَا يَصِحُّ أَنْ يَصِيرَ طَرَفًا لِلنَّسَبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ عَقْلاً، وَكُلُّ طَرَفٍ لِلنَّسَبَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُشَاراً إِلَيْهِ عَقْلاً؛ وَجَبَ ^(١) أَنْ تَكُونَ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ مَتَمِّزَةً فِي أَنْفُسِهَا حَالَ عَدَمِهَا الْأَزَلِيِّ، وَالْعِلْمُ الْإِلَهِيُّ كَاشِفٌ لَهَا، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا تَقْتَضِيهِ اسْتِعْدَادَاتُهَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَعْمَالُ الْعُمَّالِ الَّتِي هُمْ لَهَا عَامِلُونَ.

[تَفْصِيلُ الرَّدِّ عَلَى الْمَعْتَرِضِ عَلَى قَوْلِ الْأَشْعَرِيِّ]

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَنَقُولُ: نَخْتَارُ أَوَّلًا أَنْ الْاخْتِيَارَ قَدِيمٌ.

قَوْلُكُمْ ^(٢): فَيَلْزَمُ قَدَمُ الْحَادِثِ.

قُلْنَا: غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ الْاخْتِيَارَ تَابِعٌ لِلْعِلْمِ التَّابِعِ لِلْمَعْلُومِ الْمَتَمِّزِ فِي نَفْسِهِ أَزْلاً، فَيَكْشِفُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِمَّا يَقْتَضِيهِ اسْتِعْدَادُهُ مِنْ وَجُودِهِ فِي الْوَقْتِ الْمَعْيَنِ اللَّائِقِ بِهِ فِي الْحِكْمَةِ، وَقَدْ نَقَلَ الْمُحَقِّقُ الْعَضُدُ الْإِجْمَاعُ فِي «الْمَوَاقِفِ» وَ«عَيُونِ الْجَوَاهِرِ» عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَاعَى الْحِكْمَةَ فِيمَا خَلَقَ وَأَمَرَ تَفْضُلاً وَرَحْمَةً، لَا وَجُوباً ^(٣).

(١) جواب الشرط «لَمَّا كَانَ الْعِلْمُ».

(٢) أي: اعتراضاً على اختيارنا.

(٣) ليس في (ع) قوله: «ورحمة». أما كتاب «عيون الجواهر» للإيجي فمفقود! وأما في «المواقف» فإني لم أجد أنه ذكر فيه هذا الإجماع إلا أن يفهم من كلامه: أن أفعال الله تعالى ليست معللة بالأغراض، وإليه ذهب الأشاعرة وخالفهم فيه المعتزلة، وأنه تعالى لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء، وقال =

وكلما كان كذلك كانت الإرادة التابعة للعلم مُتعلِّقةً بما كَشَفَ العلمُ مما فيه مراعاةُ الحكمةِ جُوداً ورحمةً من وُجوده في الوقت المعين الآتي اللائق به في الحكمة لا في الأزل، فلا يلزَمُ من قَدَم الاختيار قَدَمُ الحادث. ونختار ثانياً: أن الاختيار حادثٌ.

قولكم^(١): فيتسلسل الاختياراتُ، ويلزَمُ قيامُ الحوادث بذات الله.

قلنا: لا يلزَمُ شيءٌ منهما!

أما الأول فلأنَّ الاختيار تابعٌ للعلم التابع للمعلوم المُستَعِدُّ باستعدادٍ غير مجعول للوجود في الوقت المعين اللائق به بمُقْتَضَى الحكمة التي راعاها الله تعالى جوداً ورحمة، فانقطعت السلسلة لانتهائها إلى الجود والرحمة الذاتيين.

وأما الثاني فلِمَا في «المواقف» و«شرحه» أن الإضافاتِ يجوزُ تجدُّدها اتفاقاً من العقلاء؛ حتى يُقال: إنه تعالى موجودٌ مع العالم بعد أن لم يكن معه. انتهى^(٢). والاختيارُ أمرٌ نسبيٌّ لا وجودَ له في الخارج، فلا يلزَمُ من حدوثه وتجدُّده المحذورُ الذي هو قيامُ الحوادث الوجودية بذاته تعالى.

وأما الرابعة: فلأن الحصر في قوله: «لا ترجيح إلا للمساوي أو المرجوح» لا

= التفتازاني في «شرحه» على هذا الموضع (٨ / ٢٢٤): وقالت الفقهاء: لا يجب ذلك، لكن أفعاله تابعة لمصالح العباد تفضلاً وإحساناً.

وقد ذكر الألويسي في «روح المعاني» (٨ / ٥١٤) نقلَ العُصْد الإيجيِّ لإجماع أهل السنة، وربما أخذَ الألويسيُّ هذا عن الكوراني، والله أعلم.

(١) أي: اعتراضاً على اختيارنا الثاني.

(٢) يُنظر: «المواقف» مع «شرح التفتازاني» (٨ / ٣٦).

يَصِحُّ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ نَقْلِ إِجْمَاعٍ^(١) أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَاعَى الْحِكْمَةَ فِيمَا خَلَقَ وَأَمَرَ تَفْضُلاً وَرَحْمَةً، لَا وَجُوباً.

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّ يَكُونَ التَّرْجِيحُ عَلَى طَبَقِ الْعِلْمِ الْكَاشِفِ لِلْإِسْتِعْدَادَاتِ الْأَزَلِيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْوُجُودِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَكَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ التَّرْجِيحُ لِلرَّاجِحِ بِمُقْتَضَى الْإِسْتِعْدَادِ الذَّاتِيِّ مَرَاعَاةً لِلْحِكْمَةِ جُوداً وَرَحْمَةً.

وَمَا يُقَالُ^(٢): «إِنَّ الْمُمَكِّنَ لَيْسَ فِيهِ - بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ - مَا يُرَجِّحُ أَحَدَ طَرَفَيْهِ» صَحِيحٌ^(٣).

وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يُرَجِّحُ وُجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ تَرْجِيحاً يُوجِبُ وُجُودَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى مُوجِدٍ خَارِجٍ عَنْهُ، وَإِلَّا لَكَانَ إِيجَادُ الْمُوجِدِ إِيَّاهُ تَرْجِيحاً لِلرَّاجِحِ، وَإِيجَاداً لِلْمَوْجُودِ، وَتَحْصِيلاً لِلْحَاصِلِ! وَامْتِنَاعُ هَذَا لَا يُنَافِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُمَكِّنِ اسْتِعْدَادٌ أَزَلِيٌّ مُرَجِّحٌ لَوُجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ بِإِيجَادِ مُوجِدٍ خَارِجٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَ الْمُرَجِّحِ - بِهَذَا الْمَعْنَى - لَا يُنَافِي اسْتِثْوَاءَ طَرَفَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ مُعَرِّئاً عَنْ مُقْتَضَى اسْتِعْدَادِهِ.

وَلَيْسَ فِي هَذَا^(٤) إِثْبَاتُ الثَّابِتِ وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ لِلْمُمَكِّنِ فِي ذَاتِهِ هُوَ اقْتِضَاءُ اسْتِعْدَادِهِ الذَّاتِيِّ وُجُودَهُ مِنْ فَاعِلِهِ بِالِاخْتِيَارِ، لَا رُجْحَانُ وُجُودِهِ عَلَى عَدَمِهِ رُجْحَاناً مُنْتَهِياً إِلَى الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ، وَالثَّابِتُ لَهُ مِنَ الْفَاعِلِ وُجُودُهُ بِالْفِعْلِ عَلَى طَبَقِ مُقْتَضَى اسْتِعْدَادِهِ الذَّاتِيِّ بِالِاخْتِيَارِ.

(١) قوله: «إجماع» ليس في (ل).

(٢) في (ع): «قيل».

(٣) قوله: «صحيح» خبر المبتدأ الاسم الموصول «ما».

(٤) في (ل): «وليس فيها».

فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: التَّرجيحُ لِلرَّاجِحِ بِمُقْتَضَى الاستعداد الذَّاتِيِّ، كما يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: التَّرجيحُ لِلْمساوي بالنَّظَرِ إلى ذاتِ الْمُمكنِ مُعرًى عن مُقْتَضَى الاستعداد وَعِلَّةُ العَدَمِ التي هي عَدَمُ عِلَّةِ الوجودِ، وللمرجوح^(١) بالنَّظَرِ إلى عَدَمِهِ المُرجَّحِ أَرْلاً، المُستلزمِ لمرجوحية الوجود؛ لأنَّ ما هو أَحَدُ المُتساويين من وجهٍ والمرجوحُ من وجهٍ هو الرَّاجِحُ من وجهٍ آخَرَ؛ لِاتِّحادِ الذاتِ مع اختلافِ الاعتبارِ.

فَالِإِرادَةُ صِفَةُ شَأْنِهَا أَنْ يُرَجَّحَ الفاعِلُ بِهَا أَحَدَ المُتساويين أو المرجوحِ أو الرَّاجِحِ، فالتخصيصُ بِالْأَوَّلَيْنِ لا وجهَ له. هذا في اختيارِ الحَقِّ سُبْحَانَهُ.

وَأما ما ذَكَرَهُ في العبدِ الهاربِ مِنَ السَّبْعِ مِنْ أَنَّهُ يُرَجَّحُ أَحَدَ الطَّرِيقَيْنِ المُتساويين في اعتِقادهِ وَيَسْلُكُهُ مع عَدَمِ علمِهِ بِالْمُرجَّحِ.

فَأَقُولُ^(٢): هذا السلوكُ الَّذِي ظَنَنَهُ ناشئاً مِنَ التَّرجيحِ مِنْ غَيْرِ مُرَجَّحٍ في اعتِقادهِ لَمْ يَكُنْ ناشئاً إِلَّا مِنْ تَرْجِيحٍ مِنْ مُرَجَّحٍ في نفسِ الأمرِ ساقَهُ إلى اختِيَارِ ما هو أَحَدُ المُتساويين في اعتِقادهِ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُ!

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَاعَى الحِكْمَةَ فِيمَا خَلَقَ وَأَمَرَ تَفْضُلاً وَرَحْمَةً لا وَجُوباً - كما مرَّ - فلا يَتَعَلَّقُ اختِيَارُ الحَقِّ تَعَالَى بِسُلُوكِ العبدِ أَحَدَ الطَّرِيقَيْنِ المُتساويين في اعتِقادهِ إِلَّا لَكُونَ العِلْمِ الْأَرْلِيِّ قَدْ كَشَفَ أَنَّ سُلُوكَ هذا الطَّرِيقِ المَعِينِ المُساوي لِلْآخَرِ في اعتِقادهِ هو اللَّائِقُ بِهِ في الحِكْمَةَ؛ لِإِحاطَةِ تَعَالَى بِالاستعداداتِ التي هي مَفَاتِحُ الغَيْبِ التي لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، فَيَكُونُ اختِيَارُ الحَقِّ تَعَالَى أَرْلاً لِذَلِكَ تَابِعاً لِمَا كَشَفَهُ العِلْمُ مِنَ اللَّائِقِ بِهِ في الحِكْمَةَ، وَهُوَ المُرَجَّحُ.

(١) أي: صَحَّ أَنْ يُقَالَ: والتَّرجيحُ لِلْمرجوحِ.

(٢) أي: رَدّاً عَلَى ما ذَكَرَهُ.

ولا شكَّ أن اختيارَ العبد - فيما لا يزال - سلوكَ أحدِ المُتساويين في اعتقاده تابعٌ لتعلُّقِ إرادةِ الحقِّ تعالى بذلك أزلاً، التابع^(١) لمقتضى الحكمة بمقتضى الاستعداد الأزلي، وما شاء الله كان - بالنصِّ المُجمَع عليه - فلا يُمكنُ للعبد تركُ اختيار ما اختاره في الوقت المعين؛ مُساوياً كان في اعتقاده أو مرجوحاً، وهو المرادُ بكونه مَجبوراً في اختياره.

وكونُ العلم كاشفاً لِمَا هو العبدُ عليه في نفسه أزلاً من كونه بحيثُ سيختارُ - فيما لا يزال - أحدَ المُتساويين أو المرجوحَ في اعتقاده في الوقتِ المعين، ومتبوعاً^(٢) لتعلُّقِ الإرادة بذلك، لا يُخرجُ العبدَ عن كونه مَجبوراً في اختياره؛ لأنَّ الإرادةَ الأزليَّةَ إذا تعلَّقت بأنه سيختارُه ويوقعُه لم يُمكنِ العبدُ تركُه، كما أنها إذا تعلَّقت بأنه سيختارُه ولا يُوقعُه لم يُمكنِ له فعلُه؛ لأنَّ «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» بالنصِّ والإجماع، وكلما امتنع التَّركُ بعدَ اختيارِ الفعلِ كان مَجبوراً في اختياره.

وأما القَدَرِيُّ الجاحد للقدَر، القائلُ بأن تركَ المأمورِ وفعلَ المنهيِّ غيرُ مُرادٍ لله، وأنَّ العبدَ يتركُ المأمورَ ويفعلُ المنهيَّ باختياره على الاستقلال، فهو - في زعمه - مُختارٌ غيرُ مَجبورٍ في اختياره.

والأشعريُّ إنما ساق الدليلَ المذكورَ لِرَدِّ هذا الزعم؛ فإنَّ العبدَ قد يُريدُ شيئاً ولا يَقع، وقد يُريدُه ويقع! فعُلم أن مُجرَّدَ إرادته غيرُ كافيةٍ في الوقوع، فلا بُدَّ من مُرجِّح، وليس من العبد، فهو من غيره، ويجبُ الفعلُ عنده، فيكون مَجبوراً في اختياره، لا مُستقلاً في الاختيار.

(١) قوله: «التابع» صفةٌ لـ «تعلُّق»، وليس في (ع) قوله قبله: «بذلك».

(٢) قوله: «متبوعاً» معطوفٌ على «كاشفاً».

ثم قال^(١): وإذا عرفت هذه المُقدِّمات، فقولهُ: «يجب وجودُ الفعل» إن أرادَ بالفعل الحالةَ التي تكون للمتحرِّك في أيِّ جزءٍ يُفَرَض من المسافة، فالجبر مُنتَفٍ؛ لأنَّه يلزَمُ حينئذٍ توقُّفُ الموجود - الذي هو تلك الحالة - على ما ليس بموجودٍ ولا معدوم، وهو الإيقاع؛ فإنه غيرُ واجب، بل مُستَنَدٌ إلى الواجب لطريق الاختيار، ولا يلزَمُ من ذلك الرُّجْحانُ بلا مُرَجِّح؛ إذ لا وجودَ للإيقاع، وإن أراد بالفعل الإيقاع، فكذلك الجبرُ مُنتَفٍ بعينِ ما قُلنا في الإيقاع. انتهى ملخصاً.

والجواب ما مرَّ: من أن العِلَّةَ التامةَ للحركة هي العِلَّةُ التامة للإيقاع؛ لتوقُّف الحركة على الإيقاع، فوجوبُها وجوبُ إيقاعها، وعدمُ وجوبها مُستلزمٌ للرُّجْحان بلا مُرَجِّح اتفاقاً، فكذلك عدمُ وجوبِ الإيقاع المُستلزمُ لعدم وجوبها.

ثم قال: هذا الذي ذكرنا لإبطال دليلِ الجبر، فالآن جئنا إلى إثبات ما هو الحق، وهو التوسُّطُ بين الجبر والقدر - أي: ما هو حاصلُ بمجموع خلق الله وفعل العبد - فنقول: التفرقةُ ضروريةٌ بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية؛ فإنَّا نعلمُ أن الحركة الاختيارية بفعلنا دون الاضطرارية، فالعلمُ الوجداني قاضيٌ بأنَّنا نفعلُ من غير اضطرارٍ ولا وجوبٍ، ونُرَجِّحُ أَحَدَ المُتساويين أو المرجوح، وهذا الترجيحُ هو الاختيارُ والقصد.

ثم نشاهد أن العبدَ قد يقصدُ شيئاً ولا يقدرُ عليه مع سلامة الآلات وتوفُّر الدواعي، فُعلمُ أن المؤثِّر في وجود الحركة ليس قُدرة العبد وإرادته، وإلا لَمَا تخلف!

فُعلمُ من وجدانِ ما يدُلُّ على الاختيار، وجدانِ اختيار العبد غيرِ مؤثِّرٍ في

(١) أي: صدرُ الشريعة في بعض كلامه المتقدم نقله عن «التوضيح شرح التنقيح» (١/٣٤٨).

وُجُودِ الْحَرَكَةِ، أَنَّهُ جَرَى عَادَتُهُ تَعَالَى أَنَا مَتَى قَصَدْنَا الْحَرَكَةَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ قَصْدًا جَازِمًا مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍّ إِلَى الْقَصْدِ يَخْلُقُ اللَّهُ عَقِيْبَهُ^(١) الْحَالَةَ الْمَذْكُورَةَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ، وَإِنْ لَمْ نَقْصِدْ لَمْ يَخْلُقْ.

ثُمَّ الْقَصْدُ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ قُدْرَةً يَصْرِفُهَا الْعَبْدُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، ثُمَّ صَرَفَهَا إِلَى وَاحِدٍ مَعِيْنٍ بِفَعْلِ الْعَبْدِ، وَهُوَ الْقَصْدُ وَالْاِخْتِيَارُ.

فَالْقَصْدُ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى اسْتِنَادِهِ - لَا عَلَى الْوُجُوبِ - إِلَى مَوْجُودَاتٍ هِيَ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذَا الصَّرْفَ مَقْصُودًا؛ لِأَنَّ هَذَا يُنَافِي خَلْقَ الْقُدْرَةِ، فَحَصَلَ الْحَالَةُ الْمَذْكُورَةُ بِمَجْمُوعِ خَلْقِ اللَّهِ وَاِخْتِيَارِ الْعَبْدِ. انْتَهَى^(٢).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً يَفْعَلُ بِهَا الْقَصْدَ إِلَى فَعْلٍ وَيُحْدِثُ بِهَا عَلَى الْاِسْتِقْلَالِ، وَهَذَا الْقَصْدُ يَصْرِفُ الْقُدْرَةَ إِلَى ذَلِكَ الْفَعْلِ، وَهَذَا الصَّرْفُ فَعْلُ الْعَبْدِ وَحْدَهُ بِقُدْرَتِهِ، لَكِنَّهُ يُسْنَدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُحْدِثُ بَقْدَرَةٍ مَخْلُوقَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الصَّرْفُ مَقْصُودًا لِلَّهِ تَعَالَى، فَالْعَبْدُ مُمَكِّنٌ مِنْ صَرْفِ قُدْرَتِهِ الْمَخْلُوقَةِ لِلَّهِ تَعَالَى إِلَى مَا يَشَاءُ مِنْ أَفْعَالِهِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ غَيْرِ تَابِعٍ لِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِتَصْرِيحِهِ بِأَنَّ الصَّرْفَ لَيْسَ مَقْصُودًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَبِأَنَّا نَفْعَلُ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍّ، فَلَوْ كَانَ الصَّرْفُ مُرَادًا لِلَّهِ تَعَالَى كَانَ مُجْبُورًا فِي اِخْتِيَارِهِ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ.

أَقُولُ: هَذَا كَلَامٌ مَخِيْلٌ^(٣) مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

(١) فِي (ل): «عَقْبَهُ».

(٢) يُنْظَرُ: «التَّوْضِيحُ شَرْحُ التَّنْقِيحِ» لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ (١/٣٤٨ - ٣٥١).

(٣) الْمَخِيْلُ: الْمَشْكِِلُ الْمُشْتَبِه. وَقَبْلَهُ فِي (ل): «أَقُولُ: وَهُوَ». وَالْقَائِلُ الْمَصْنُفُ يَرُدُّ عَلَى صَدْرِ الشَّرِيعَةِ

[الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المجمع عليه: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ إذ مُقتضاهما أن لا يتحقق من العبد قصدٌ جازمٌ مُتعلقٌ بالفعل صارفٌ للقُدرة إليه^(١)؛ إلا تَبَعاً لإرادة الله.

ولنص^(٢) الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه - رضوانُ الله عليهم - فيما قاله الإمام الطحاوي في «عقيدته» المذكورة: مشيئته تعالى تُنفَّذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لهم لم يكن... إلخ^(٣).

وقال الإمام الأعظم - رحمه الله - في «الفقه الأكبر»: قَدَّرَ الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا والأخرى شيءٌ إلا بمشيئته وعِلْمِهِ، وقَضَائِهِ وقَدَرِهِ... إلخ^(٤).

وقال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] ما نصّه: أَعْلَمَ اللهُ خَلْقَهُ أَنَّ المَشِيئَةَ لَهُ دُونَ خَلْقِهِ، وَأَنَّ مَشِيئَتَهُمْ لَا تَكُونُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ. رواه البيهقي^(٥).

بل نقل البيهقي في «الاعتقاد» إجماعَ السلف الصالح على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن^(٦).

وكلما كان كذلك؛ كان كلُّ من القصدِ الجازمِ وصَرَفِهِ القُدرةَ إلى الفعلِ مقصوداً للحقِّ تعالى، مُراداً له قَطْعاً إجماعاً.

(١) أي: إلى الفعل.

(٢) أي: وهذا الكلام مخالفٌ.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١١).

(٤) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري المسمى «منح الروض الأزهر» (ص: ١٣٠ - ١٣٢).

(٥) رواه البيهقي في «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص: ١٥٧).

(٦) يُنظر: «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٦٢).

قوله: إن هذا ينافي خلق القدرة^(١).

قلنا: إنما يُنافي خلقُ القدرة المُستَقْلَّة بالإيجاد؛ شاء الحقُّ تعالى بأن كان فعلُ المأمور وتركُ المنهي، أو لم يشأ بأن كان فعلُ المنهي وتركُ المأمور؛ كما يزعمه المُعْتَزِلَةُ القائلون بالاستقلال؛ لزعمهم أن التكليف متوقفٌ على الاستقلال، وهذا الزعمُ باطلٌ عقلاً ونقلاً.

أما عقلاً فبدليل الأشعريِّ السابق؛ فإن صدر الشريعة قد اعترفَ بأن ما أوردوه عليه - فيما سبق - لا يُعدُّ شيئاً^(٢)! وما أوردَهُ هو عليه قد ظهرَ أنه كذلك؛ لِمَا تَبَيَّنَ من امتناع القول بعدم وجوب الإيقاع مع القول بوجوب الحركة.

وأما نقلاً فبالآية والحديث المذكورين.

وأما خلقُ القدرة المؤثرة بإذن الله - لا مُستَقْللاً - فلا يُنافيه؛ لعدم مُنافاته توحيد الأفعال وكُلِّيَّته: «لا خالق إلا الله».

فكان اللائقُ الموافق للتحقيق، المؤيَّد بالكتاب والسنة في إثبات التوسط بين الجبر والقدر أن يقول: التفرقة بين الأفعال الاختيارية والاضطرابية ضرورية، ثم إننا نُشاهدُ أن العبدَ قد يقصدُ شيئاً ويفعله بقدرته، وقد يقصدُ شيئاً ولا يقدرُ أن يفعله مع سلامة الآلات وتوفر الدواعي، فعلم أن قدرة العبد لا تؤثر بمجرّد إرادته، وإلا لَمَا تخلف التأثير في مادةٍ ما! فلا بُدَّ من أمرٍ آخر، وهو تعلق إرادة الله تعالى بوقوعه؛ إذ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ بالإجماع.

ثم قال:

(١) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٤٨ - ٣٥١).

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٣٠).

فصل: التكليف بما لا يطاق غير جائز عندنا خلافاً للأشعري؛ لأنه لا يليق من الحكيم، ولقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]^(١).

قلت: قد مرَّ نقل الإجماع على أن الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر تفضلاً ورحمة^(٢) لا وجوباً، وإذا انتفى الوجوب إجماعاً تحقَّق الجواز، لكنَّه لم يقع بالنص، وهو مذهب الأشعري.

ثم قال: فإن قيل: التكليف بالمُحال لازمٌ على تقدير التوسط أيضاً؛ لأنَّ العبد غير قادرٍ على إيجاد الفعل، بل يُوجدُ بخلقِ الله، فيكون التكليف بالفعل تكليفاً بالمُحال.

قلت: للعبد قصدٌ اختياريٌّ، فالمرادُ بالتكليف بالحرَكةِ التكليف بالقصد إليها، ثم بعد القصد الجازم يخلقُ الله تعالى الحرَكةَ - أي: الحالة المذكورة - بإجراء عادته، أو التكليف بالحرَكة بناءً على قُدرته^(٣) على سببها المُوصل إليها غالباً^(٤)، وهو القصد. انتهى.

قلت^(٥): نصوصُ الكتاب والسنة دالةٌ على أن المكلفَ به نفسُ الأعمال الاختيارية، وقد دلَّ نصُّ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على أن العبد قادرٌ على ما كُلفَ به، فلا موجب للقول بأن المراد بالتكليف بها التكليف بالقصد إليها.

(١) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٦٧).

(٢) قوله: «ورحمة» ليس من (ع).

(٣) أي: العبد.

(٤) في النسخ الأربع: «على سببه المُوصل إليه» بعود الضمير إلى التكليف، وما جاء في مطبوع: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٦٧) من عود الضمير إلى الحرَكة أجود، فليُتمعَّن، والله أعلم.

(٥) القائل هو المصنّف رحمه الله.

فإن قلت: المُوجِبُ أنَّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، فلا تكون مقدورة للعبد، ولا تكليف إلا بمقدور.

قلت: كون الأفعال مخلوقاً لله تعالى لا يُنافي مقدوريَّتها للعبد؛ لأنَّه تعالى لا يُوجدُها إلا بقُدرة العباد التي هي قُدْرته الظاهرة فيهم بحسبهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وما كان بالله فهو لله بالذات، وللعبد بالجعل، ولهذا قال تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القُوَّة الظاهرة في مظاهر الأقوياء لله جميعاً، فالمكسوب للعبد عَيْنُ المخلوق لله بالذات، وغيره بالاعتبار؛ لأنَّ مَصْدَرَه - الذي هو القُوَّة الربائيَّة الظاهرة في العبد بحسبه - واحدٌ بالذات، مُخْتَلِفٌ بالاعتبار، فمخلوقيَّتها لله تعالى لا تُنافي مكسوبيَّتها للعبد.

ومنه يتضح معنى قول الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه الإمامين - رحمهم الله تعالى؛ فيما نقله الطَّحَاوِيُّ عنهم في «العقيدة» المذكورة -: وأفعال العباد خَلَقَ اللهُ وَكَسَبَ العباد، ولم يُكَلِّفْهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وهو تفسيرٌ «لا حول ولا قُوَّة إلا بالله»^(١).

وقال الإمام الأعظم - رحمه الله - في «الفقه الأكبر»: وجميع أفعال العباد من الحَرَكة والسُّكُون كَسَبُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاللَّهُ خَالِقُهَا... إلخ^(٢).

ومن أَوْضَحِ الشَّوَاهِدِ لِلْمَقَامِ مَا فِي «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة: أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّنَا مِنَ الْأَعْمَالِ

(١) يُنْظَرُ: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١١).

(٢) يُنْظَرُ: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري (ص: ١٥٣ - ١٥٤).

ما تُطيق: الصلاة والصيام والجهاد والصدقة... الحديث^(١)؛ فإنهم صرّحوا بأن ما كُلفوا به هي الأعمال المذكورة أنفُسُها، وأنهم يطبقون ذلك، وأقرهم النبي ﷺ على ذلك.

وما عند ابن أبي حاتم والدَّيْلَمِيّ من حديث عائشة مرفوعاً: «يا عائشة، إن الله تعالى لم يرَضَ من أولي العزم من الرُّسل إلا بالصَّبرِ على مكروهاها، والصَّبرِ عن محبوبها، ثم لم يرَضَ مني إلا أن كُلفني ما كُلفهم، فقال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَأُولُوا أَلْعَزَمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وإني - والله - لأصبرنَّ كما صبروا جهدي، ولا قُوَّةَ إلا بالله». كما في «الدر المنثور»^(٢).

فإنه ﷺ نصَّ على أن المُكَلَّفَ به هو نفسُ الصبرِ المأمور به في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ﴾، لا القصدُ إليه!

على أن القصد - إن كان هو المُكَلَّفَ به - كان فعلاً اختياريّاً مُتَوَقِّفاً على قصدٍ آخر بالضرورة؛ إذ لا شك أنه أمرٌ مُمكنٌ مُحدث!

غاية الأمر: أن الخارجَ ظَرْفٌ لِذَاتِهِ لا لوجوده، فإذا لم يكن مُحدثاً بإحداثِ الله عنده كان مُحدثاً بإحداثِ العبد، وكلُّ مُحدثٍ بالاختيار فهو مسبوقٌ بالقصدِ إليه بالضرورة.

فإن كان هذا القصدُ أيضاً اختياريّاً تَوَقَّفَ على قصدٍ آخر، وهكذا، فيما أن يدور، أو يتسلسل، أو ينتهي إلى قصدٍ مُحدثٍ بإحداثِ الله.

(١) «صحيح مسلم» (١٢٥).

(٢) يُنظر: «الدر المنثور» للحافظ السيوطي (١٣ / ٣٤٦). وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»

والأولان باطلان^(١)، والأخير مُستلزمٌ لكونه مجبوراً في الاختيار، وبالله التوفيق في الإعلان والإسرار.

تكملة

[في الردّ على كلام صاحب «الطريقة المُحمّدية»]

قال الفاضل الرومي في كتابه المُسمّى بـ«الطريقة المُحمّدية»: وأما حيل الشيطان ومُخادعته في الطاعة فمن سبعة أوجه^(٢)، وساق الكلام فيها وفي أجوبتها إلى أن قال: فإن لم تُزل هذه الوسوسةُ بأمثال هذه الأجوبة، ويعود^(٣) بأن الأعمال أيضاً مُقدّرة، فلا نقدِرُ على مُخالفةِ تقدير الله تعالى، فإن قدّر لنا الأعمال الصالحة والسعي لها والقصد إليها؛ حصلت لا محالة، وإن لم يُقدّر استحالة وجودها، فنحن مجبورون على العمل والتّرك، فلا يُفيد القيل والقال!

فقل^(٤): إن الله تعالى - وإن كان خالقَ أفعالِ العبادِ كلّها وغيرِها لا خالقَ غيره - لكنّ للعبادِ اختياراتَ جُزئية وإراداتٍ قلبيةً قابلةٌ للتعلّق بكلّ من الصّدين: الطاعات والمعاصي، وليس لها^(٥) وجودٌ في الخارج حتى تحتاج إلى الخلق

(١) يعني: الدّور والتّسلُّل. والدّور: هو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه. والتّسلُّل: هو ترتيبُ أمورٍ غيرِ متناهية. يُنظر: «التعريفات» للشيخ الجرجاني (ص: ١٠٥) و (ص: ٥٧).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية» للشيخ محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي بشرح أبي سعيد الخادمي (ص: ٢٩١).

(٣) أي: الوسواس.

(٤) أي: للشيطان الذي جاءك بهذا الوسواس.

(٥) أي: للاختيارات الجزئية.

ويتعلّق بها؛ إذ الخلق إيجادُ المعدوم، فما لا يُوجدُ لا يكونُ مخلوقاً، فلا يكونُ مُريدُها خالقها.

وقد جعلها الله تعالى شرطاً عادياً لخلقهِ أفعالِ العباد، وكونُ أفعالِ العباد بعلمِ الله تعالى وإرادته وتقديره وكتبه في اللوح لا يستلزمُ كونَ صدورها من العباد بالجبر؛ كما إذا علمَ زيدٌ جميعَ ما يفعله عمرٌو يوماً من الأيام، فأرادهُ وكتبهُ في قُرطاسٍ، فهل يكونُ عمرٌو في فعلهِ مجبوراً من زيد؟ وهل يكونُ له أن يقولَ لزيد: فعلتُ ما فعلتُ لِعِلْمِكَ وإرادتِكَ وكتبكَ إياه؟ فإنَ عمرٌاً فعلهُ باختياره وإرادته، لا لأجلِ علمِ زيدٍ وإرادته وكتبه، فلا يتصوّرُ فيه الجبر! فكذا فيما نحنُ فيه، فتدبّرْ وكنْ من الشاكرين!

وهذا الجوابُ هو الحاسمُ لهذه الوسوسة، ومعنى قول السلف: لا جبر ولا تفويض، ولكن أمرٌ بين أمرين.

وأما على قول الأشعريّ القائل بالجبر المتوسط - أعني: كونُ أفعالِ العباد باختيارهم - لا بالاضطرار كما يقول الجبريّة فإنه^(١) جبرٌ محض، ولكن الاختيار من الله تعالى بالجبر والاضطرار، فنحن مختارون في أفعالنا، مُضطرّون في اختيارنا، فهذا معنى الجبر المتوسط، فلا مَحِيصَ من هذه الوسوسة، وهو مخالفٌ لقول السلف؛ إذ لا فرقَ بينه وبين الجبرِ المَحْضِ في الحقيقة! فأَيُّ نفعٍ في وجودِ اختيارِ اضطراري؟!

وأما قوله^(٢)، فيلزمُ أن يكونَ للاختيارِ اختيارٌ، فيدور أو يتسلسل، فمنقوضٌ باختيار الله.

(١) أي: الاضطرار الذي هو قول الجبرية، لا قول الأشعري، فليُفْطَنْ.

(٢) أي: قول الأشعري.

فجوابه جوابه^(١)! وحلّه: أن المختار إن كان قصداً وأصالة فلا بُدَّ له من اختيار مُغاير له سابق عليه بالضرورة، وأما إن كان ضمناً وتبعاً فلا^(٢)، بل يكون اختيار المقصود اختياراً لنفسه ضمناً والتزاماً؛ كما يشهد له الوجدان.

والترجيح بلا مرجح جائز عند المتكلمين في الفاعل المختار، وإنما الممتنع الترجيح بلا مرجح، فيجوز أن تتعلق الإرادة بشيء بلا مرجح وداع، فلا يرد أن تتعلق الإرادة لا بُدَّ له من مرجح، فإن كان من الخارج يلزم الإيجاب، وإن كان من نفس المرید نقل الكلام عليه أنه بالاختيار أو بالاضطرار، فيلزم إما الدور، أو التسلسل، أو الإيجاب. انتهى^(٣).

وحاصله: أن للعبد اختياراً قابلاً للتعلق بكل من الضدين، وأنه غير مضطر في هذا الاختيار، فيرجح ما يشاء من الضدين، وأن أفعاله الاختيارية عن هذا الاختيار المستقل فيه، فلا يكون مجبوراً في اختياره؛ لأن كون أفعاله معلومة لله، مرادة له، لا يستلزم الجبر في الاختيار.

وفيه بحث من وجوه:

أما أولاً: فلائنه لا يصح أن يكون العبد مستقلاً بالاختيار إلا إذا كان اختياره غير تابع لإرادته تعالى، لكنه تابع^(٤)؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا شَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المجمع عليه: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم

(١) قال الخادمي في «شرح» (ص: ٢٩٩): (فجوابه) أي: جواب النقص... (جوابه) الظاهر، أي:

الجواب عن ذلك النقص، أي: جنساً أو أصلاً، لا عيناً ولا شخصاً.

(٢) أي: لا يلزم أن يكون له اختيار سابق عليه.

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» للبركوي بشرح الخادمي (ص: ٢٩١ - ٣٠٠).

(٤) أي: لإرادة الله تعالى.

يُكُنْ»، وللاعتقادِ الثابت عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه الإمامين - رحمهم الله تعالى - فقد قال الإمام أبو جعفر الطحاوي: إنهم قالوا:

خلق الخلق بعلمه، وقَدَّرَ لهم أقداراً...، وعِلِمَ ما هم عاملون قبل أن يخلُقَهُم، ومشِيئُهُ تنفُذ لا مشيئة للعباد، إلا ما شاءَ لهم، فما شاءَ لهم كان، وما لم يشَأْ لهم لم يُكُنْ إلخ^(١).

وقالوا: ونؤمنُ باللوح والقلم، وبجميع ما قُدِّرَ فيه، فلو اجتمع الخلق على شيء كتب الله فيه: أنه كائن؛ ليجعلوه غير كائن؛ لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلُّهم على شيء كتب الله فيه: أنه غير كائن؛ ليجعلوه كائناً؛ لم يقدروا عليه، جفَّ القلم بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبدَ لم يُكُنْ ليُصيبه، وما أصابه لم يُكُنْ ليُخطئه^(٢).

وأما ثانياً: فلاشتماله على التناقض! فإنه - مع كونه قائلاً بأن العبدَ مختارٌ غيرُ مجبور في اختياره - صرَّح بأنَّ كونَ أفعالِ العبد بعلمِ الله وإرادته وتقديره وكتبه في اللوح المحفوظ لا يستلزم كونَ صدورِها من العبد بالجبر! ولم يتنبَّه لِمَا لَزِمَهُ من أنه تعالى إذا عَلِمَ وَقُوعَ فِعْلِ العبد منه باختياره في وقتٍ مُعَيَّن وأراد وَقُوعَهُ منه في ذلك الوقت باختياره فقد أَرَادَ تعالى منه أن يختارَ ذلك الفعلَ في الوقت المذكور، فيكون اختيارُ العبد فِعْلُهُ في ذلك الوقت مُراداً لله، والله تعالى فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ بالنص^(٣) والإجماع.

وكُلِّما كان كذلك؛ كان مجبوراً في اختياره؛ لكون اختياره تابِعاً لاختيار الله

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ - ١١).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

(٣) أي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

وإرادته التي لا يتخلف عنها المراد، وكلما كان اختيارُ العبد مُراداً لله كان الاستقلالُ منفيّاً عن العبد في اختياره.

فبعد الاعتراف بأن أفعال العباد مُرادةٌ لله، مُقدّرةٌ عليهم، لا مجالٌ لإنكار انتفاء الاستقلالِ وكونِ العبد^(١) مجبوراً في اختياره أصلاً.

والقدريّة الجاحدون للقدّر إنما جحدوا القدر لكونه مُستلزماً لعدم الاستقلالِ والجبر^(٢) في الاختيار، وهم يزعمون أن التكليف الوارد به الشريعةُ الحقّةُ يتوقّف على استقلال العباد في أفعالهم، فلا يصحّ عندهم أن يكون العبادُ مجبورين في اختيارهم فيها، فليست أفعالهم مُقدّرةً عليهم، مرادةً لله، فجحدوا القدرَ السابق، وجحدوا أن يكون أفعالُ العباد مُقدّرة^(٣) لله، مخلوقةً له؛ إتماماً لغرض التكليف بزعمهم! فهمُ أخطؤوا في جحد القدر، وفي دعوى الاستقلال، لكنهم لم يقعوا في التناقض.

وأما هذا^(٤) فأمن بالقدر، واعترف بأن أفعال العباد مُرادةٌ لله، ثم زعم أنه لا يسلبُ الاستقلال، فوقع في التناقض.

فإن قلت: كونُ العبد أزلاً بحيث يختار فيما لا يزال متبوع^(٥) للعلم؛ لأن العلم تابعٌ للمعلوم، والعلم متبوعٌ للاختيار الإلهي؛ إذ لا يتعلّق بالأشياء إلا على وفق العلم، ومتبوعُ المتبوع متبوعٌ، فالاختيار الإلهي تابعٌ لاختيار العبد.

(١) قوله: «وكون» معطوفٌ على «انتفاء»، أي: «ولإنكار كون العبد».

(٢) قوله: «والجبر» معطوفٌ على «عدم»، أي: «ولكونه مستلزماً للجبر».

(٣) في (ل): «مقدورة».

(٤) يعني البركوي صاحب «الطريقة المحمدية».

(٥) قوله: «متبوع» خبر المبتدأ «كونُ العبد».

قلتُ: متبوعيته كون العبد أزلًا بحيث يختار فيما لا يزال لاختيار الله لا يمنع سلب الاستقلال؛ لأنَّ اختيار الله تعالى إذا تعلَّق أزلًا بشيء على وفق العلم التابع للمعلوم فلا بُدَّ من وقوعه؛ لأنَّ ما شاء الله كان! وكلَّما كان كذلك كان اختيار العبد فيما لا يزال تابعاً لاختيار الله الأزلي، ولولا اختياره تعالى أزلًا ما وقع^(١)؛ فإنَّ كون العبد أزلًا بحيث يختار فيما لا يزال غير كافٍ بمجرده لوقوع الاختيار منه فيما لا يزال، فلا يقع إلا بعد تعلُّق اختيار الله تعالى بوقوعه، وما شاء الله كان؛ فلا استقلال.

وأما ثالثاً: فلأنَّ قياسَ علم الله تعالى وإرادته وكتبه في اللوح المحفوظ إلى علم زيد بجميع ما يفعله عمرو يوماً من الأيام وإرادته وكتبه قياس^(٢) مع الفارق؛ لأنَّ إرادة الله نافذة بالنص والإجماع، وإرادة زيد لا تنفذ إلا إذا شاء الله، فجاز تخلف المراد عنها من حيث إنها إرادة زيد.

وقد مرَّ عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبه - رحمهم الله تعالى -: لو اجتمع الخلق على شيء كتب الله فيه: أنه كائن؛ ليجعلوه غير كائن؛ لم يقدروا عليه... إلخ^(٣).

وما كتبه زيد - من حيث إنَّه كتابه زيد - ليس كذلك، فالقول بأنَّ عمراً يفعله باختياره صحيح؛ لأنَّ تعلُّق الإرادة الأزلية لا يسلب الاختيار مطلقاً، وإنما يسلب الاستقلال في الاختيار، فلا يشاء إلا ما شاء الله.

(١) أي: اختيار العبد.

(٢) قوله: «قياس» خبر «فلان قياس». والضمير في «إرادته وكتبه» قبله عائذ إلى زيد لا إلى الله تعالى، فتنبه.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

وأما رابعاً: فلأنَّ قوله: إذْ لا فرقَ بينَه وبين الجَبْرِ المَحْض... إلخ^(١)، ليس كذلك؛ فإنَّ القائلَ بالجَبْرِ المَحْض يَنفِي أصلَ الاختيار، والأشعريُّ يُثَبِّتُه وينفي الاستقلالَ فيه، فالفرقُ بينهما هو الفرقُ بين النَّفْيِ والإثبات، وهو فرقٌ جَلِيٌّ. وأما قوله: أيُّ نفع في وجود اختيارٍ اضطراريٍّ^(٢).

فالجوابُ: نفعُه ترتُّبُ الأفعالِ والتُّروكِ الاختياريةِ عليه على وفقِ القضاءِ الإلهيِّ؛ ليرتَّبَ عليها الثوابُ أو العقاب، وتقومَ لله الحُجَّةُ البالغة.

وفي «صحيح البخاري» مرفوعاً: «ما منكم من أحدٍ إلا قد كُتِبَ مَقْعَدُهُ من النار أو من الجنة»، فقال رجلٌ من القوم: ألا نتكلُّ يا رسول الله؟ قال: «لا، اعملوا فكلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ له»^(٣).

قال الحافظ ابن حجرٌ في «فتح الباري»: حاصلُ السؤال: ألا نتركُ مَشَقَّةَ العمل؛ إنا نَصِيرُ إلى ما قَدَّرَ علينا؟ وحاصلُ الجواب: لا مشقة؛ لأنَّ كُلَّ أَحَدٍ مُيسِّرٌ لِمَا خُلِقَ له. انتهى^(٤).

أي: إنَّ العملَ أيضاً مُقدَّرٌ مكتوب، وكلُّ مُيسِّرٌ لِمَا قَدَّرَ عليه أَنَّهُ عامِلُهُ، فلا يُمكنُه التَّرك، ومُيسِّرٌ لِمَا قَدَّرَ عليه أَنَّهُ تاركُهُ، فلا يُمكنُه الفعل! ومعنى تيسيره لذلك: كونه مُنساقاً إليه بالقضاءِ الإلهيِّ المُتعلِّق به على وفقِ استعدادِه الأزليِّ الغير المَجعول، وكلما كان كذلك لم يَكُن في الاتِّكالِ على الكتابِ انتفاءُ المَشَقَّة؛ لأنَّ

(١) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٨).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٩٤٩) عن - علي رضي الله عنه - بنحوه

(٤) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (١١ / ٤٩٧).

العبد إن لم يُخلَقْ للترك لم يكن مُيسراً للترك، فلذلك قال: «اعملوا»؛ فإن العزم على الترك اتكلاً على الكتاب لا يُزيل القدر السابق!

فمقتضى الحكمة الأمر بالعمل على تيسير الله، وكلما كان الفعل والترك بتيسير الله كان العبد مُنساقاً إليه بالقضاء الأزلي في صورة اختياره، وهو معنى كونه مجبوراً في اختياره المترتب عليه أفعاله وتروكه المترتب عليها الثواب والعقاب^(١).

وأما خامساً: فلأن ما ذكره من أن معنى قول السلف: «لا جبر ولا تفويض»^(٢) هو: أن العبد مختار غير مجبور في اختياره، مع كون أفعاله مُرادةً لله، مُقدَّرةً عليه؛ ليس كذلك!

بل معناه: لا جبر يُنافي الاختيار بالكلية ولا تفويض يُوجب الاستقلال؛ لِمَا تبيّن أن العبد ليس مسلوب الاختيار بالكلية - كما يزعمه الجبرية - إذ لا جبر محضاً، ولا مُستقلاً^(٣) بالاختيار - كما يزعمه المعتزلة - إذ لا تفويض مطلقاً، بل إنما هو مُمكن من اختيار ما يشاء الله أن يختاره.

فهو لتحقق الاختيار منه تابِعاً لاختيار الله مجبور في اختياره؛ لامتناع اختياره غير ما أراد الله.

فظهر أن قول الأشعريّ شرح لقول السلف، لا مُخالف له.

وأما سادساً: فلأن قوله في رد الأشعريّ: «وأما قوله: فيلزم أن يكون للاختيار

(١) في (ع): «أو العقاب».

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٧).

(٣) قوله: «ولا مُستقلاً» عطف على «ليس مسلوب الاختيار».

اختيار، فيدور أو يتسلسل، فمنقوض باختيار الله، فجوابه جوابه^(١)، يرد عليه: أنه ليس منقوضاً به، ولا جوابه جوابه، فإن اختيار الله تابعٌ لعلمه التابع للمعلوم الذي هو المعدوم المتميز في نفسه أولاً، المستعد بالاستعداد الأزلي لوجوده في وقت معين بمقتضى الحكمة، والله - سبحانه وتعالى - قد راعى الحكمة تفضلاً ورحمةً - لا وجوباً - إجماعاً، فيقتضي الجود والرحمة مراعاة الحكمة، فإذا اختار الحق تعالى وجوده في الوقت المعين الذي اقتضته الحكمة جوداً ورحمةً استند اختياره إلى الجود والرحمة الذاتيين، فلا تسلسل، ولا وجوب عليه، ولا إيجاب منه؛ لجواز الترك؛ لمقتضى الغنى^(٢) الذاتى المحقق للاختيار، بخلاف العبد؛ فإنه تعالى إذا تعلق إرادته الأزلية باختيار العبد فيما لا يزال لما يختاره يجب وقوعه^(٣)؛ إذ ما شاء الله كان، فيكون مضطراً في اختياره؛ لانتفاء جواز الترك.

وأما سابغاً: فلأن قوله: إن المختار إن كان قصداً وأصالة، فلا بد له من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة، وأما إن كان ضمناً وتبعاً فلا... إلخ^(٤)، فكلامٌ مخيل لا تحقيق فيه! لأن اختيار العبد لا شك أنه أمرٌ ممكنٌ حادثٌ، فلا بد له من محدث: إما هو الله تعالى، أو العبد.

فإن كان الأول؛ كان فعلاً اختيارياً^(٥) له، مسبوقاً بالاختيار، مع استلزامه كون العبد مجبوراً في اختياره.

(١) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

(٢) قوله: «لمقتضى الغنى» تعليلٌ لجواز الترك.

(٣) قوله: «يجب وقوعه» جواب الشرط «إذا تعلق إرادته الأزلية».

(٤) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

(٥) أي: فإن كان المحدث لاختيار العبد هو الله تعالى؛ كان اختيار العبد فعلاً اختيارياً... إلخ.

وإن كان الثاني: فإما إن يكون مجبوراً فيه، أو مُستَقلاًّ:

فإن كان الأول؛ لم يصحّ^(١) أنه غير مُضطرّ في اختياره.

وإن كان الثاني؛ كان فعلاً اختياريّاً^(٢) مسبوقاً بالقصد إليه، وننقل الكلام إلى اختيار الاختيار؛ حتى يتسلسل أو يدور، أو ينتهي إلى قصد مُحدثٍ بإحداث الله.

والأولان باطلان، والثالث يستلزم الجبر في الاختيار.

وأما قوله: وليس للاختيارات الجزئية وجودٌ في الخارج حتى تحتاج إلى الخلق؛ إذ الخلق إيجادُ المعدوم، فما لا يوجد لا يكون مخلوقاً... إلخ^(٣).

إن أراد أن ما لا يوجد في الخارج لا يمكن إحداثه وإنشاؤه بجعل الخارج ظرفاً لذاته، فهو باطل؛ لِمَا تبين أن اختيار العبد أمرٌ ممكنٌ مُحدث، فلا بُدَّ أن يكون محتاجاً إلى إحداث مُحدث وإنشائه، وكونه أمراً نسبياً لا وجود له في الخارج إنما ينفي إيجادَه بجعل الخارج ظرفاً لوجوده، لا إحداثه وإنشاؤه بجعل الخارج ظرفاً لذاته، وذات القصد والإرادة هو الذي يتوقف عليه الأفعال الاختيارية، لا كونه موجوداً في الخارج.

وإن أراد أنه لا يمكن إيجادَه بمعنى جعل الخارج ظرفاً لوجوده، فهو صحيحٌ وغير مفيد لأن امتناع هذا لا يُنافي إمكان إحداث ذاته.

(١) أي: فإن كان المُحدث لاختيار العبد هو العبد نفسه وكان العبد مجبوراً فيه؛ لم يصحّ... إلخ.

(٢) أي: فإن كان المُحدث لاختيار العبد هو العبد نفسه وكان العبد مستقلاً فيه؛ كان اختيارُ العبد فعلاً اختياريّاً....

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٥ - ٢٩٦).

ومنه يظهرُ بطلان التزام التسلسل في التعلّقات بناءً على أنّه تسلسلٌ في الأمور الاعتبارية التي لا وجودَ لها في الخارج، فإنّ التعلّقات سلّمنا أنها ليست موجودةً في الخارج، لكن الخارج ظرفٌ لذواتها، وهي متميّزة في ذواتها، مُرتّبةٌ ترتّباً عقلياً؛ لأنّ كلّ لاحقٍ متوقّفٌ على سابقه، والموجودُ الخارجيٌّ موقوفٌ عليها، فلا يصحُّ انقطاعها بانقطاع الاعتبار، فيجري فيها برهان التطبيق^(١).

وأما ثامناً فلأن قوله: والترجيحُ بلا مُرجّحٍ جائزٌ عند المتكلّمين في الفاعل المختار... إلخ^(٢).

يردُّ عليه ما مرّ: أن ترجيحَ العبد شيئاً من غير مُرجّحٍ في اعتقاده مُستندٌ إلى ترجيحٍ لمُرجّحٍ في نفس الأمرِ ساقه إليه من حيث لا يشعر، وهو تعلقُ إرادة الله به أزلاً، فيلزم أن يكون العبدُ مضطراً في اختياره من حيث لا يشعر.

وأما الحقّ - سبحانه وتعالى - فله الترجيحُ من غير مُرجّحٍ من حيث الغنى الذاتي، لكنه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر تفضلاً ورحمة - لا وجوباً - إجماعاً، فالترجيحُ لمقتضى الحكمة جوداً ورحمةً، وهو ترجيحُ لمُرجّحٍ، ولا

(١) برهان التطبيق: هو أن تفرض من المعلول الأخير إلى غير النهاية جملةً، ومما قبله بواحد مثلاً إلى غير النهاية جملةً أخرى، ثم تُطبّق الجملتين، بأن تجعل الأول من الجملة الأولى بإزاء الأول من الجملة الثانية، والثاني بالثاني، وهلمّ جراً، فإن كان بإزاء كلّ واحدٍ من الأولى واحدٌ من الثانية، كان الناقصُ كالزائد، وهو مُحال، وإن لم يكن فقد وجد في الأولى ما لا يوجدُ بإزائه شيءٌ من الثانية، فتقطع الثانية وتتناهى، ويلزمُ منه تناهي الأولى؛ لأنها لا تزيدُ على الثانية إلا بقدرٍ مُتناهى، والزائدُ على المتناهي بقدرٍ مُتناهى يكون مُتناهياً بالضرورة. يُنظر: «شرح العقائد النسفية» للفتازاني (ص: ٣٣).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادمي (ص: ٢٩٩).

تسلسل في المُرَجَّحات؛ لأنَّ مُقْتَضَى الحكمة هو مُقْتَضَى الاستعدادات الذَّاتِيَّة الغير المجعولة، والجودُ الإلهيُّ يَمْتَضِي مراعاةَ الحكمة بإبراز مُقْتَضِيَّات الاستعداد.

وبالله التوفيق، وله الحمدُ عدَدُ خلقِ الله، بدوام الله ربَّ العباد.

وفيما أوردناه كفايةً للتنبيه على اختلال مسلكي صاحبِ «التوضيح»، وصاحب الكتاب المسمَّى بـ«الطريقة المُحمَّدية» في مسألة الكسب.

ومن أراد استيفاء الكلام على هذه المسألة وتحقيق المقام وتوضيح المرام، فليُراجِعْ «مَسَلَكَ السَّداد إلى مسألة خلق أفعال العباد» ثم «الإمدادُ لذوي الاستعداد لسلوك مَسَلَكِ السَّداد»، والله الهادي وليُّ التوفيق والإرشاد.

خاتمة

نورد فيها أحاديث مُسنَّدة تَبَرُّكاً وذكِرى

[الحديث الأول]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفِّي الدين أحمدُ بنُ مُحَمَّد المدنِّي قُدَّسَ سِرُّه،
عن الشَّمسِ مُحَمَّد بنِ أحمد الرَّملي، عن شيخ الإسلام زين الدين زكريَّا بن مُحَمَّد
الأنصاري، عن المُسنِّدِ مُحَمَّد بنِ مُقْبِلِ الحلبي، عن الصَّلاح بنِ أبي عُمر، عن الفخر
ابن البُخاري، عن القاضي أبي القاسم عبد الصمد بن مُحَمَّد الحَرستاني الأنصاري،
عن الإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الفضل الفراوي، عن الإمام أبي بكر أحمد بن
الحُسَيْن البيهقي الحافظ أنه قال في «كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»:

أنا مُحَمَّد بنُ عبدِ الله الحافظ - هو الحاكم -: أنا أبو عبد الله الحُسَيْن بنُ
الحَسَنِ بنِ أيوب: نا أبو يحيى بنُ أبي مَسْرَةَ^(١): نا خَلَّادُ بنِ يحيى: نا عبد
الواحد بن أَيْمَن المَكِّي، عن عُبيد بن رِفاعَةَ بنِ رافع الزُّرقي، عن أبيه قال: لَمَّا
كان يومُ أُحُدٍ انكفأ المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «استَوْوا حتى أُثْنِيَ على
رَبِّي»، فصاروا خلفه صُفُوفاً، فقال:

«اللَّهُمَّ لك الحمدُ كُلُّهُ، اللَّهُمَّ لا مانعَ لِمَا بَسَطْتَ، ولا باسطَ لِمَا قَبَضْتَ،
ولا هاديَ لِمَن أَضَلَلْتَ، ولا مُضِلَّ لِمَن هَدَيْتَ، ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، ولا مانعَ

(١) تحرّف في جميع النسخ إلى «أبو يحيى عن أبي مسرة»، والصواب ما أثبت، وهو الإمام، المحدث،
المُسنِّد، أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي مَسْرَةَ المكي.

لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُقَرَّبَ لِمَا بَاعَدْتَ، وَلَا مُبَاعِدَ لِمَا قَارَبْتَ، اللَّهُمَّ ابْسُطْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ وَرَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ وَرِزْقِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ النَّعِيمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْأَمْنَ يَوْمَ الْخَوْفِ، اللَّهُمَّ إِنِّي عَائِدُكَ مِنْ شَرِّ مَا أُعْطِيتَنَا، وَمِنْ شَرِّ مَا مَنَعْتَنَا، اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ وَزَيِّنْهُ فِي قُلُوبِنَا، وَكَرِّهْ إِلَيْنَا الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَاجْعَلْنَا مِنَ الرَّاشِدِينَ، اللَّهُمَّ تَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ، وَأَلْحِقْنَا بِالصَّالِحِينَ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا مَفْتُونِينَ، اللَّهُمَّ قَاتِلِ الْكُفْرَةَ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ رُسُلَكَ، وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ عَلَيْهِمْ رِجْزَكَ وَعَذَابَكَ، إِلَهَ الْحَقِّ»^(١).

[الحديث الثاني]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفِّي الدين أحمد بن مُحَمَّد المدني - قُدَّسَ سِرُّهُ - بسنده إلى البيهقي في «الاعتقاد» قال:

ثنا أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي المقرئ: أنا الحسن بن مُحَمَّد بن إسحاق: نا يوسف بن يعقوب القاضي: نا حفص بن عمر الحَوْضِي: نا شعبة، عن منصور قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ يسارٍ، عن حذيفة عن النبي ﷺ قال:

«لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان»^(٢).

[الحديث الثالث]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفِّي الدين أحمد بن مُحَمَّد المدني - نفع الله به - بسنده إلى الزَّيْنِ زكريَّا، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التَّنُوخِي، عن الحَجَّار، عن الحافظ مُحَبِّ الدين مُحَمَّد بن محمود ابن النَّجَّار، عن

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٥٢ - ١٥٣).

(٢) «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٥٦ - ١٥٧).

الحافظ أبي منصور شهردار ابن الحافظ أبي شجاع شيرويه الديلمي الهمداني أنه قال في كتابه «مسند الفردوس»:

أخبرنا والدي - هو شيرويه ابن شهردار الديلمي -: أنا أبو الفرج علي بن عبد الحميد البجلي: أنا^(١) أبو بكر بن لال - هو أحمد بن علي الفقيه الهمداني -: ثنا أبو بكر بن كامل: ثنا الكديمي: ثنا عبد الله بن بكر: ثنا نافع بن عبد الله السلمي، عن أنس قال:

جاء رجل من بني عامر فقال: يا رسول الله، إني مسقام لا يستقيم بدني على طعام ولا شراب، فاذع لي بالصحة! قال:

«إذا أكلت طعاماً - أو شربت شراباً - فقل: باسم الله، وبالله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم، يا حي يا قيوم. ألا لم يصبك منه داء ولو كان فيه سم»^(٢).

[الحديث الرابع]:

أخبرنا شيخنا العارف بالله صفي الدين أحمد بن محمد المدني - قدس سره - بسنده إلى الفخر ابن البخاري، عن أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، عن أبي الحسن سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري: أنا عبد الرحمن بن حمد بن الحسن الدوني، بسماعه من أبي نصر أحمد بن الحسين ابن الكسار، بسماعه من

(١) في (ل): «نا».

(٢) يُنظر: «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» الحافظ ابن حجر العسقلاني (٣٢٣).

وقيل في اسم تابعيه: نافع بن هرمز، وقيل: ابن عبد الله، وهو متروك ليس بشيء، والكديمي - واسمه

محمد بن يونس - متهم بالوضع. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤ / ٢٤٣)، و (٤ / ٧٤).

وقد ذكر الحديث بإسناد الديلمي الإمام السيوطي في «ذيل اللآلئ المصنوعة» (٦٨٠).

الحافظ أبي بكرٍ أحمد بن مُحَمَّد بن إِسحاق ابن السُّنِّي - رحمه الله تعالى - أنه قال في كتابه «عمل اليوم والليلة»:

حدثني مُحَمَّد بن عبد الحميد الفرَّغانيُّ: ثنا أحمد بن بُذيل: ثنا المُحاربِيُّ: ثنا عمرو بن شمر، عن أبيه، قال: سمعت يزيد بن مَرَّة يقول: سمعت سُويد بن غَفَلَةَ يقول: سمعتُ عليّاً - رضي الله عنه - يقول: قال رسول الله ﷺ:

«يا عليّ، ألا أعلمك كلماتٍ إذا وقعت في ورطة قلتها؟»، قلتُ: بلى، جعلني الله فداك! كم من خير قد علّمتنيهِ! قال:

«إذا وقعت في ورطة فقل: بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حول ولا قُوَّة إلا بالله العليّ العظيم. فإن الله يصرف بها ما شاء من أنواع البلاء»^(١).

[الحديث الخامس]:

أخبرنا شيخنا الإمام صفِيُّ الدين أحمد بن مُحَمَّد المدني - قدس سرّه - بسنده إلى ابن السُّنِّي قال:

حدثني عبد الله بن شبيب، عن عبد الملك^(٢)، عن يزيد بن سنان: ثنا عمرو بن الحُصَيْن: ثنا إبراهيم بن عبد الملك، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحَسَن، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما - قال: قال رسولُ الله ﷺ:

(١) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٣٦).

قال الشيخ أحمد بن الصديق الغماري في «المداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (١/ ٤٨٠): عمرو بن شمر واه جداً وأكثر روايته عن جابر الجعفي، أما روايته عن أبيه فغريبة، وأبوه ليس له ذكر في كُتب الجرح والتعديل.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي مطبوع مصدره: «عبيد الله بن شبيب بن عبد الملك»، ولم أجد له ترجمة.

«مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: اللَّهُمَّ أَصْبَحْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ وَسَتْرٍ، فَاتَمَّ عَلَيَّ نِعْمَتُكَ وَعَافِيَتُكَ وَسَتْرُكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُتِمَّ عَلَيْهِ». انتهى^(١).

(١) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم الليلة» (٥٥). وتفرّد به، وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحصين العقيلي وإليه متروك؛ يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٥٢).

[ختم الرسالة]

اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، أَنَا أَشْهَدُ^(١) أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَحَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ،
وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ،
النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، الشَّفِيعِ الْمَشْفَعِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَأَصْحَابِهِ، صَلَاةً وَتَسْلِيمًا فَائِضِي
الْبَرَكَاتِ عَلَى الْآفَاقِ وَالْأَنْفُسِ، عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ، بِدَوَامِ اللَّهِ.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَاجْعَلْنِي مُخْلِصًا لَكَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَمَنْ حَوَاهُ نِيَّتِي فِي
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ اسْمَعْ وَاسْتَجِبْ، آمِينَ.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.

قال المؤلف - كان الله له في الدارين - ما لفظه^(٢):

تَمَّ تَسْوِيْدُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْمُوفِي عَشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ (١٠٨٨)
بِمُؤَخَّرِ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ النَّبَوِيِّ، عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ،
بِدَوَامِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ. انْتَهَى^(٣).

(١) فِي (ع): «أَشْهَدُكَ».

(٢) فِي (ع): «قَالَ مُصَنِّفُهَا حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعَ الْأَنَامَ بِطَوْلِ حَيَاتِهِ».

(٣) قَالَ نَاسِخُ النِّسْخَةِ (ل): «وَقَدْ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ تَنْمِيقِهِ عَلَى يَدِ أَفْقَرِ الْعِبَادِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حُسَيْنِ
الْقُرَشِيِّ النَّقْشَبَنْدِيِّ الْكُوتِيِّ، ثُمَّ الْمَدَنِيِّ، نَهَارَ الْأَحَدِ (١٢) مِنَ الْمَحْرَمِ الْحَرَامِ، افْتِتَاحَ سَنَةِ (١٠٨٩)
فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَشَايَخِهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، آمِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ». ثُمَّ كَتَبَ فِي الْهَامِشِ:

«قَابَلَ هَذَا الْكِتَابَ نَاسِخُهُ مَعَ مُؤَلَّفِهِ - سَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعَهُ بِهِ - لَيْلَةَ الْإِثْنِينَ (١٣) مِنَ الْمَحْرَمِ =

= الحرام، افتتَح سنة (١٠٨٩) في المدينة المنورة، على خير ساكنيها أفضل الصلاة والسلام، مُقَابَلًا تصحيحاً إلا ما زاغ البصر! والحمد لله رب العالمين».

في (ع): «وقد تمَّ تسويدُ هذه النسخة المباركة من نُسخةٍ نُسخَت من نُسخة المصنّف مقابلةً عليه، على يد أحقر الأنام عبد الغني بن صلاح الدين الحلبي، ثم المدنيّ، غفر الله لهما في (١٢) شعبان المكرم سنة (١٠٨٨) خُتِمت بخير».

الفهارس العامة

فهرس الآيات الفرآنية الكرمة

فهرس الأحادفث النبوة الشرفة

فهرس الكتب

فهرس الأعلام (شيوخ المؤلف)

فهرس الرسائل

فهرس الآيات الفرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١	٧٠٩، ٧٠٠، ٤١١، ٦٨٢ / ٢
﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ﴾	٥	٤٥٨، ٤٥٤ / ٣
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧ / ٢ ٦١٥، ٦١٤
سورة البقرة		
﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوْبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً﴾	٧	٤٣٢ / ١
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيْبٌ﴾	١٨	٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٣ / ٢
﴿يَتَّبِعُهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	٢١	٤٦١ / ٣
﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٢٥	٨٣ / ٣
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ﴾	٢٩	١٨٣ / ٣
﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾	٣٠	٤٩٤ / ٢
﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٣٠	٤٩٤ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾	٤١	٢٤٧ / ٣
﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾	٤١	٤٦١ / ٣
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	٤٣	٤٦١ / ٣
﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾	٤٥	١٧٩، ١٧٧، ١٧٦، ١٥٦ / ٣
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾	٥٤	٢٣٢ / ٣
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	٧٤	٤٧٨ / ٢
﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾	٩٥	٢٦٢ / ٣
﴿وَمَا هُمْ بِصَّارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١٠٢	٤٧٨ / ٣
﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُهُ﴾	١١٥	١٠ / ١
﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾	١٥٢	٦٨٢ / ٢
﴿وَأَسْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾	١٥٢	٤٦١ / ٣
﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	١٥٦	٤٨١ / ٣
﴿الْمُهْتَدُونَ﴾	-	٤٨١ / ٣
	١٥٧	
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا﴾	١٥٩	٢٢٠، ٢١٩ / ١
﴿وَاللَّهُ كَرِيمٌ﴾	١٦٣	١٨ / ٣
﴿إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	١٦٥	٣٢٩، ٣١٣، ٣٠٩ / ٣، ٣٢٤ / ٢
		٥٣٦، ٤٩٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَا آتَىٰ الْمَالَ عَلَىٰ حَيْثِهِ﴾	١٧٧ / ٣ / ٢٤٨	
﴿الْحَزْنَ بِالْحَزَنِ﴾	١٧٨ / ٣ / ٢٣١	
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾	١٧٩ / ٣ / ٢٤١	
﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤ / ٣ / ٢٦٢	
﴿وَلِتُكِنِّيهِمُ الْوَدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾	١٨٥ / ٢ / ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٦٢٤، ٢٤٩ / ٣، ٦٣١، ٦٢٨، ٦٢٥	
﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾	١٨٦ / ٢ / ٣٢٦	
﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾	١٨٦ / ٢ / ٦٨٤	
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥ / ٣ / ٢٣٥	
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧ / ٣ / ٢٦٦	
﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾	١٩٨ / ٢ / ٥٢٧	
﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾	١٩٨ / ٢ / ٥٢٨، ٥٢٨	
﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مَنَسِكَكُمْ﴾	٢٠٠ / ٢ / ٤٤٠، ٤٣٨، ٥٢٤، ٥٢٦	
﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	٢٠٠ / ٢ / ٦٤٠	
﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾	٢٠٣ / ٢ / ٤٤٠، ٤٦٢، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٨٣	
﴿بِعَيْنٍ حِسَابٍ﴾	٢١٢ / ٣ / ٢٢	
﴿فَهَدَىٰ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾	٢١٣ / ٣ / ٣١٠	
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠ / ٣ / ٢٣٨	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	٢٣٧ / ٣ / ٢٦٤	
﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾	٢٥١ / ٣ / ٣١٧	
﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	٢٥٣ / ٣ / ٢٤٨	
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَّ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾	٢٥٣ / ٣ / ٤٢٢، ٣١٠	
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	٢٥٥ / ٢ / ١٠٤، ٣ / ٢١، ٢٢، ٢٢	
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	٢٥٥ / ٣ / ٤٧٧	
﴿إِذَا نَزَلَ الرَّسُولُ﴾	٢٨٥ / ٣ / ٢٢	
﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَشَعَهَا﴾	٢٨٦ / ٢ / ٢٨٩، ٣ / ١٧٣، ٥٣٥	
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	٢٨٦ / ٣ / ٢٦٤	

سورة آل عمران

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾	٧	٤٣٩ / ١
﴿لَا يَكُ فِي ذَلِكَ لَمَبْرَءٌ لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾	١٣	٤٤٠ / ٣
﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٨ -	٢٠، ١٩ / ٣
﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾	٢٦ -	٢٠، ٢٢، ١٩ / ٣
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾	٣١	٦٥٤ / ٢
﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾	٣٢	٦٥٤ / ٢
﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٢	٢٣٨ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾	٨١ / ٢ / ٦٦٠	
﴿أَفَرَأَيْنَا﴾	٨١ / ٢ / ٦٦٠	
﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠ / ١ / ٢٣٣، ٢ / ٥٨١	
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾	١٢٣ / ٢ / ٥٧٥، ٣ / ٢٣٣	
﴿وَكَايْنِ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيتُونَ﴾	١٤٦ / ٣ / ٢٦٨	
﴿وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾	١٥٩ / ٣ / ١٤٢	
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾	١٨٧ / ٢ / ٥١٧	

سورة النساء

﴿وَسَقُلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾	٣٢ / ٣ / ١٩٦	
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾	٤١ / ١ / ٣٠٢	
﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا أُخْرَى﴾	٥٦ / ٢ / ٧١٥	
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	٥٩ / ١ / ١٧٤	
﴿وَالشَّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ﴾	٦٩ / ١ / ٤٧٥، ١١ / ٢، ١٧، ٤٨٧	
﴿أَتَيْنَاتُكُونُوا يَذَرِكُمْ﴾	٧٨ / ٣ / ٢٦٧	
﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾	٧٨ / ٣ / ٣٤٠	
﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَرِنَا لِلَّهِ﴾	٧٩ / ٣ / ٣٤٠	
﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩ / ٣ / ٢٣٥	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِنَحِيَّةٍ فَخَيِّرُوا﴾	٨٦ / ٢ / ٥٠٣	
﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٩٢ / ٣ / ١٠١	
﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُمُ الصَّلَاةُ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُوعُهَا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾	١٠٣ / ٢ / ٥٢٤، ٤٤٢	
﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾	١٣٣ / ٣ / ٤١٠	
﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	١٤٢ / ٢ / ٦٤٦، ٥٨١، ٤٤٥	
﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾	١٥٨ / ١ / ٣٣٧	
﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	١٦٥ / ٣ / ٢٩	
﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾	١٦٨ / ٣ / ٢٤٣	
سورة المائدة		
﴿الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣ / ١ / ٣٣٥	
﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	٦ / ٣ / ٢٣٢	
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾	٦ / ٣ / ١٠١	
﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾	٣٣ / ١ / ٩١، ٦٩	
﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾	٥٢ / ٣ / ٤٨٥	
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	٦٤ / ١ / ٣٣٢، ١٧٦	
﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ يَافِي﴾	١١٠ / ٣ / ٤٧٦	
﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوا مِنِّي آلِهَةً مِثْلِي﴾	١١٦ / ٢ / ٦٦٠	
	١١٧	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾	١١٧ - ١١٨	٢٧٨ / ١
سورة الأنعام		
﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾	٣	٦٨٨ / ٢
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْنَةِ﴾	١٢	٢٣٩ / ٣
﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّائِ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	٢٣٨ / ٣
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّةِ لَعَلَّهُمْ يَضُرُّوْنَ﴾	٤٢	٥٧٥ / ٢
﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا نَضُرُّوْا﴾	٤٣	٥٧٥ / ٢
﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	٤٨	١٣٢ / ٢
﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	٣٣٩ / ٣
﴿وَمَا نَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا نَعْلَمُهَا﴾	٥٩	٢٣٨ / ٣
﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾	٦٣	٦٨٥، ٥٧٤، ٥٦١ / ٢
﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾	٦٥	١٤٧ / ٣
﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ﴾	٧١	٢١٤ / ٢
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾	٩٥	٣٣٢ / ٢
﴿لَا تَدْرِيْهُ أَلاَبْصَرُ وَهُوَ يَدْرِيْكَ أَلاَبْصَرَ﴾	١٠٣	١٠٩ / ٢
﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا يَغِيِّرُ عِلْمَهُ﴾	١٠٨	٥٦٧، ٤٨٣ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿زُحْرَفُ الْقَوْلِ﴾	١١٢ / ٣ / ٨٠	
﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	١٤٩ / ٣ / ٥٠٤، ٤٧٣، ٣٣٠	
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾	١٥١ / ٣ / ٤٦١	
﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾	١٥٥ / ٢ / ٥٣٠	
سورة الأعراف		
﴿فَلَنَسْتَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾	٦ - ٨ / ٢ / ٥١٧	
﴿يَبْنِيءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤَرَىٰ سَوَاءَ يَكْفُرُ﴾	٢٦ / ١ / ١٥٢	
﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣٦ / ١ / ١٥٢	
﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾	٣٨ / ٣ / ٢٤١	
﴿فَالْيَوْمَ نَنسِفُهُمْ كَمَا نَسَوُا الْإِقَاءَ يَوْمَهُمْ هَذَا﴾	٥١ / ٢ / ٤٩٥	
﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾	٥٤ / ٣ / ٣٩٨	
﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾	٥٤ / ٢ / ٦٨٧	
﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾	٥٥ / ٢ / ٥٩٢، ٥٧٦، ٥٧٣، ٤٨٥، ٤٦٠	
	٥٩٤ / ٢ / ٦٢٠، ٦١٧، ٦٠٦، ٦٠١	
	٦٢٢، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٣	
	٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٤٢، ٦٤٥	
	٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٦، ٦٧٢، ٦٨٥	
	٦٨٧	
﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾	١٣٢ / ٣ / ٢٦٧	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾	١٤٣	٤٣٦ / ١، ١٠٣
﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾	١٤٣	١٠٣ / ١
﴿فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَنْقُوتُ﴾	١٥٦	٧٠٨ / ٢
﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	١٥٨	٦٥٢، ٥٥٣ / ٢
﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾	١٥٨	٤٦٠ / ٣
﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	١٨٨	٤٧٩، ٤٧٤، ٣١٣، ٣٢٠ / ٣
﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾	٢٠٤	٥٦٩، ٤٨٤ / ٢
﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾	٢٠٥	٤٧٦، ٤٧١، ٤٦٥، ٤٦١ / ٢ ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٨٣، ٥٠٨، ٥٥٩ ٥٦٠، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠ ٥٨١، ٥٦٩، ٥٩٢، ٦٠١، ٦٢٠ ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٩ ٦٤٥، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٥، ٥٦١ ٦٦٦، ٥٦٧، ٦٧٢، ٦٧٤ / ٣، ٩

سورة الأنفال

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾	٢	٦٦٩ / ٢
﴿وَإِذَا تَسَاءَلْتُمْ رُسُلَكُمْ فَاستَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدِّكُمْ﴾	٩	٥٧٤ / ٢
﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾	٢٩	٣٨٤ / ٢
﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّبُءُ آمِنُونَ إِذَا لَقِيتُمْ فُتَةً فَانْبِئُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾	٤٥	٥٩٧ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
-------	-----------	---------------

سورة التوبة

﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ﴾ ٧ / ٣ / ٢٦٦

﴿فَتِلْكَ لَهُمُ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ ١٤ / ٣ / ٣١٦

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ ٢٥ / ٣ / ٢٤١

﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ٣٨ / ٣ / ٢٣٧

﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ ٣٨ / ٣ / ٢٤٢

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ ١١١ / ٢ / ٦٠٤

﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ ١١١ / ٣ / ٤٦٠

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا فَنُفِّلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ ١٢٣ / ٢ / ٥٦٦

سورة يونس

﴿وَمَا اخِرْ دَعْوَتُهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ١٠ / ٢ / ١٢٠

﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِهِ﴾ ١٦ / ١ / ٤٤٨

﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْخُسَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ٢٦ / ١ / ٣٧٥، ٥٤٩

﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾ ٣٩ / ٣ / ٢٦٢

﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ ٤٩ / ١ / ١٧٥، ٤٧٦، ٥٠١

﴿فَاَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ٧١ / ٣ / ٢٦١

﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ ٨٩ / ٢ / ٦٠٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ﴾	١٠١ / ٣ / ٨٥	
﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللّٰهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾	١٠٦ / ٣ / ٨٢	
﴿فَمَنْ اِهْتَدٰى فَلِنَّمَا يَهْتَدِىْ لِنَفْسِهٖ﴾	١٠٨ / ١ / ٤٤١	
سورة هود		
﴿وَكَاٰتٍ عَرَّشُهٗ عَلٰى اَلْمَآءِ﴾	٧ / ٢ / ٣٠٩	
﴿هٰتُوْا لِيَ الَّذِيْنَ كَذَبُوْا عَلٰى رَبِّهٖمْ﴾	١٨ / ١ / ٣٦٦	
﴿وَقَالَ اَرْكَبُوْا فِيْهَا﴾	٤١ / ٣ / ٢٤٢	
﴿يٰٓهٰٓؤُلَآءِ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾	٥٣ / ٢ / ٦٥٩	
﴿اِنْ نَّقُوْلُ اِلَّا اَعْرَبْنٰكَ بَعْضُ الْاِلٰهِيْنَ اِسْوَءُ﴾	٥٤ / ٢ / ٦٥٩	
﴿اِنِّىْ اَشْهَدُ اللّٰهَ﴾	٥٤ / ٢ / ٦٦٠	
﴿اِنْ رَبَّكَ هُوَ الْغَفُوْرُ الْعَزِيْزُ﴾	٦٦ / ٣ / ٤٩٣	
﴿فَاَسْتَقِيْمْ كَمَا اُمِرْتَ﴾	١١٢ / ١ / ٤٣	
سورة يوسف		
﴿رَبِّ السِّجْنِ اَحَبُّ اِلَىَّ﴾	٣٣ / ٣ / ٢٣٩	
﴿اِنْ كُنْتُمْ لِلرَّءْيَا تَعْبُرُوْنَ﴾	٤٣ / ٣ / ٢٤٧	
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيْمٌ﴾	٧٦ / ٢ / ٢٨٩	
﴿فَلَنْ اَنْجِىَّ الْاَرْضُ﴾	٨٠ / ٣ / ٢٦٢	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾	١٠٠ / ٣ / ٢٣٤	
﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾	١٠٧ / ٢ / ٦٨٩	
﴿وَسُبِّحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٠٧ / ٢ / ٦٨٩	
سورة الرعد		
﴿يُذِيرُ الْأَمْرُ فَيُصَلُّ الْأَنْبِيَاءُ لَعَلَّكُمْ يَلْقَاءَ رَيْكُمُ تُؤْمِنُونَ﴾	٢ / ٣ / ١٨٤	
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾	٨ / ٣ / ٤٤٠	
سورة إبراهيم		
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾	٤ / ٣ / ٤٤٨	
﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾	٤ / ٣ / ٤٤٨	
﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾	٩ / ٣ / ٢٤٢	
﴿وَمَا كُنَّا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١١ / ٣ / ٤٧٧	
﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾	٣٥ / ٢ / ١١٩	
﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٩ - ٢٠ / ٣ / ٤٠٩	
﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾	٤٠ - ٤١ / ٢ / ١١٩	
سورة الحجر		
﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾	٢١ / ٣ / ٤٣٩	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾	٤٢	٤٧٨ / ٣
﴿لَمَّا سَبَعُهُ أَبَوَاهُ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾	٤٤	٩١ / ٣
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُنْتَوِييْنَ﴾	٧٥	٢٨٣ / ٢، ١٠١، ١٠٢
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٨٥	٣٠٩ / ٢

سورة النحل

﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾	٢	٤٤٢ / ٣
﴿يُنَبِّئُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾	٢٦	٣٠٩ / ٣
﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾	٣٦	٤٦٠، ٤٤٢ / ٣
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٤٠	٤٢٦، ٣٥٣ / ٣، ١٧٧، ٤٤٠، ٤٢٧، ٤١٣ / ٣، ٣٦٨
﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	٤٤	٢٤٣ / ٣، ٥٩٣، ٥٢٨ / ٢
﴿يَتَفَقَّهُوا ظُلُمَةً عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾	٤٨	١٠٦ / ٢
﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾	٥٣	٥٧٤، ٥٦١ / ٢
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	٨٩	١٠١ / ٣
﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾	١٠٠	٤٧٨ / ٣

سورة الإسراء

﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ مَجْهُولًا﴾	١١	٤٥٢ / ٣
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٣٣	٤٦١ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	٣٦	٤٨٥ / ٣
﴿وَلَا يَزِيدُ الْظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾	٨٢	١٩٢ / ٣
﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٢	١٩٢ / ٣
﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾	١٠٥	٣٩٦ / ٣
﴿يَا مَاءَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	٢٦٦ / ٣
﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾	١١٠	٥٦٧ ، ٥٦٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٣ / ٢ ٥٦٨ ، ٥٦٢ ، ٦٧٢
﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾	١١٠	٥٦٢ / ٢

سورة الكهف

﴿وَلْيَسْئُرْ يُثَابًا خَصْرًا مِّنْ سُوءِئَاتٍ﴾	٣١	٢٣٧ / ٣
﴿لَنَكُنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٨	٢٦٠ ، ٢٥٨ / ٣
﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ﴾	٣٩	٢٨٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤ / ٢ ، ٣٢٦ / ١ ٤٧٧ ، ٤٦٧ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣٠٩
﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾	٤٩	٥٣٦ ، ٤٩٦ ، ٤٨٠ ٨١ / ٣
﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾	٤٩	٨٢ / ٣
﴿أَخْرَقَهَا النُّعْرُوقُ أَهْلَهَا﴾	٧١	٣٢٦ ، ٢٠٤ / ١
﴿لَا تُؤَاخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ﴾	٧٣	٣٢٦ ، ٢٠٥ / ١
﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾	٨٢	٨٠ / ١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَانْتُنَّهُ﴾	٨٤	٤٥٩، ٤٥٤ / ٣
﴿مَا مَكَنِّي فِيهِ رَيْ خَيْرٌ﴾	٩٥	٤٥٤ / ٣
سورة مريم		
﴿إِذَا نَادَى رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا﴾	٣	٦٨٣، ٦٣٢، ٦٣١، ٥٧٧، ٤٨٥ / ٢
﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾	٢٨	٢٦٢ / ٣
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾	٦٤	٦٥٣، ٤٩٥ / ٢
﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾	٨٥	٦٨٩ / ٢
سورة طه		
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	٥	٣٣٨، ٣٣٧، ١٧٦ / ١
﴿لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	٦	٢٤٢ / ٣
﴿وَإِنْ يَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ، يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	٧	٦٨٥، ٦٥٧ / ٢
﴿وَلَا صَلَينَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾	٣١	٢٤١ / ٣
﴿وَلْيَصْنَعِ عَلَى عِيقَى﴾	٣٩	١٧٥ / ١
﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾	٥٠	٣٤٣ / ٣
﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَينِ﴾	٦٣	٢٠٩ / ٢
﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِفِينَ حَتَّىٰ رُجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	٩١	٢٤٠ / ٣
﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضى لَهُ﴾	١٠٩	٤٧٧ / ٣
﴿قَوْلًا﴾		

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾	١١٤ / ٢ / ٣٢٥	
﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾	١٢١ / ١ / ٣٢٧	
﴿كَذَلِكَ أَنْتَكَ آيَاتُنَا فَنَسِيهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْشِئُ﴾	١٢٦ / ٢ / ٤٩٥	
سورة الأنبياء		
﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾	٢٤ - ٢٥ / ٣ / ٤٤٢	
﴿بَلْ رَزَقَكُمُ اللَّهُ رُبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُمْ﴾	٥٦ / ٣ / ٣٣٢، ٣٣١	
﴿وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَ لَأَصْنَعَكُمْ﴾	٥٧ / ٣ / ٢٥٢	
﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾	٧٧ / ٣ / ٢٣٨	
﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ﴾	١٠٤ / ١ / ٢٧٨	
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾	١٠٧ / ١ / ١٤	
سورة الحج		
﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ﴾	٥ / ٣ / ٢٣٦	
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٣٠ / ٣ / ٢٣٧	
﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	٧٨ / ٢ / ٦٧١	
سورة المؤمنون		
﴿هِيَآتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	٣٦ / ٣ / ٢٧٠	
﴿فَمَا اسْتَكَاثُوا لِلرَّيْبِ وَمَا يَنْضَعُونَ﴾	٧٦ / ٢ / ٥٧٥	
﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾	٩١ / ٣ / ٢٣٨	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾	١٠٠ / ٣ / ٨١	
سورة النور		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١٩ / ٣ / ٦٧	
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٣٥ / ٣ / ٤٤٤	
﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْلِ نُورِ كَوْكَبٍ كَوْكَبٍ كَوْكَبٍ﴾	٣٥ / ٢ / ٣٨٤، ٣٢٣	
﴿يُؤْتِي أَمْرًا اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾	٣٦ / ٢ / ٥٨٦، ٤٧٤	
﴿وَالِلَّهِ الْمَصِيرُ﴾	٤٢ / ٢ / ٣٢٣	
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾	٥١ / ١ / ١٧٤، ٣ / ٥٠٢	
﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾	٥١ / ٣ / ٥٠٢	
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	٦٣ / ٣ / ٥٠٢	
سورة الفرقان		
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾	٤٥ / ٢ / ٤٧٧، ٥٧٠، ٣ / ٣٥٣، ٣ / ٤١٦	
﴿فَتَسَلَّ بِهِ خَيْبًا﴾	٥٩ / ٣ / ٢٣٣	
سورة الشعراء		
﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْهِمْنِي بِالْصَّلَاحِ﴾	٨٣ - ٨٤ / ١ / ١١	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	١٨٦ / ٣ / ٢٥٦	
سورة النمل		
﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾	٣٠ / ٣ / ٢٣٦	
﴿وَالْأَخْرُ إِلَيْكَ﴾	٣٣ / ٣ / ٢٣٩	
﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾	٧٢ / ٣ / ٢٤٦	
سورة القصص		
﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾	١٥ / ٣ / ٢٤٩	
﴿أَيُّهَا الْأَجْلَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	٢٨ / ٣ / ٢٦٦	
﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾	٥٥ / ٢ / ٦٦٨	
﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلْنَا سَلَمٌ عَلَيْكُمْ﴾	٥٥ / ٢ / ٥٤٧	
﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾	٦٨ / ٣ / ١٩٠، ١٩١، ٤٠٨	
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	٨٨ / ١ / ٣٣٢، ٣ / ٣٩٠	
سورة العنكبوت		
﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾	١٢ / ٣ / ٢٦٥	
﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾	٤٢ / ١ / ٤٣٥	
سورة الروم		
﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧ - / ٣ / ٣٣، ٣ / ٣٤	
﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾	٥٤ / ٣ / ٤٩٣	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة لقمان		
﴿وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾	١٩	٦٣٥ / ٢
سورة السجدة		
﴿الْم تَنْزِيلُ﴾	٢- ١	١٥ / ٣
﴿ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٥	٦٨٧ / ٢
﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	٧	٣٤٠ / ٣
﴿فَذُوقُوا يَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِيتَكُمْ﴾	١٤	٤٩٥ / ٢
سورة الأحزاب		
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾	٣٣	١٤٠ / ١
﴿وَكُفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتْنَةَ﴾	٣٥	٤٣١ / ١
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾	٣٦	١٩١، ١٩٠ / ٣
﴿وَسَيَحُوهُ بِكُورُهُ وَأَصِيلًا﴾	٤١	٤٤٢ / ٢
﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾	٤١	٤٧٧، ٥٢٣، ٥٤٢، ٥٧٠، ٣ / ٩
﴿وَسَيَحُوهُ بِكُورُهُ وَأَصِيلًا﴾	٤٢	٥٢٣ / ٢
﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾	٤٣	٥٢٣، ٤٤٢ / ٢
﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾	٤٣	٦٥٩، ٦٤٢، ٦٣١ / ٢
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾	٥٦	١٩ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا﴾	٦٢ / ٤٤٨	
سورة سبأ		
﴿بَلَدٌ طَيِّبٌ﴾	١٥ / ٣٠٠	
سورة فاطر		
﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٣ / ٢٣٨	
﴿وَالِيهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾	١٠ / ٣٣٧	
﴿وَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ أَفْقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	١٥ / ٤٤٣	
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾	٣١ / ٣٨٥	
سورة يس		
﴿يَسْ﴾	١ / ١٤	
﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾	٢ / ٢٥٢	
﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	٣ / ٢٥٥	
﴿فَعَزَّزْنَا بِبَالِكِ﴾	١٤ / ١٥٩	
﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾	٥٨ / ١٠٢	
سورة الصافات		
﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾	٥٤ - ٥٥ / ٦٦٧	
﴿مَا أَنْتَ حِثُونَ﴾	٩٥ / ٣٣٣، ٣٣٢	

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	٩٦	١ / ١٧٧، ٣٤٨، ٣ / ٣٠٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠، ٤٤٢، ٤٦٨، ٤٧٠، ٥٠٥
﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾	١٨٠ - ١٨٢	١ / ٥١١، ٢ / ١١٧، ١٢٠، ٧١٧، ٣ / ٤٣٣، ٣ / ٢١٥، ١٩

سورة ص

﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٣ / ٢٥٩
﴿فَطَفِقْ مَسْحًا﴾	٣٣	٣ / ٢٧٣
﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾	٥	٣ / ٤٥٢
﴿لَمَّا خَلَّطْتُ يَدَيَّ﴾	٧٥	١ / ١٧٥، ١٧٦

سورة غافر

﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	٦٠	٢ / ٥٥٦، ٦٨٦
﴿هُوَ الْحَيُّ﴾	٦٥	٣ / ٤٩٣

سورة الزمر

﴿قُرْءَانَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾	٢٨	٢ / ٤٠٧
﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٦٢	٣ / ٣٤٠، ٤٤٢، ٥٠٥
﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾	٦٧	١ / ٣٣٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة فصلت		
﴿قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ كُفْرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾	١١ - ١٢	٣٩٩ / ٣
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾	١٥	١٧٦ / ٢، ٣٢٤
﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٤٢	٥٠٥ / ٣
﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٤٢	٤٧٢ / ٢، ٦٣١
﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾	٥٣	٣١٧ / ٢
﴿وَإِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾	٥٤	٢٨٩ / ٢، ٤٤٤ / ٣
سورة الشورى		
﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	١٠	١٧٤ / ١
﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾	١١	٢٤١ / ٣
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٣٣٨ / ٢، ٣١٦، ٣٢٣، ٦٨٦، ٦٩٠، ٢٩٩، ٢٥١ / ٣، ٦٩١
﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١١	٤٩٣ / ٣
﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾	١٥	٥٤٧ / ٢
﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾	١٩	٤٩٣ / ٣
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	٢٥	٢٥٠ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾	٣٨	١٤٤، ١٤٢ / ٣
سورة الزخرف		
﴿سَتَكُنُّبُ شَهَدَتْهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾	١٩	٤٨٥ / ٣
﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾	٤٥	٤٤٢ / ٣
﴿لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٢٦٥ / ٣
﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾	٨٠	٦٥٢ / ٢
سورة الدخان		
﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾	٢٩	٤٩٩ / ٢
﴿وَلَقَدْ أَخَذَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾	٣٢	٤٠٨ / ٣
سورة الجاثية		
﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَةً﴾	٢٣	٤٤٧ / ٣
﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٢٩	٨٢ / ٣
﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسِفُكُمْ كَمَا نَسِفْنَا لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾	٣٤	٤٩٥ / ٢
سورة الأحقاف		
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾	١١	٢٤٤ / ٣
﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا وَلَوْ أَلْعَزَمْنَا مِنَ الرُّسُلِ﴾	٣٥	٥٣٧ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
-------	-----------	---------------

سورة محمد

﴿ فَأَعْلَزْنَاهُ لِأَلِهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾	١٩	٥٣٩ / ٢ / ٣٢٥
﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَرْعَلَ قُلُوبَ أَقْسَالِهَا ﴾	٢٤	٤٧٧ / ٢
﴿ فَإِنَّمَا يَتَخَلَّ عَنْ نَفْسِهِ ﴾	٣٨	٢٥٠ / ٣

سورة الفتح

﴿ وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ النِّقَمَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾	٢٦	٥٨١ / ٢ / ٤٥٨
---	----	---------------

سورة الحجرات

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾	١	٦٤٠ / ٢
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾	٢	٦٧٢ / ٢ / ٦٣٧
﴿ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾	٢	٦٤٤ / ٢
﴿ أَجْنَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾	١٢	٦٧ / ٣

سورة ق

﴿ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾	١٥	٤٥٩ / ٣
﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾	١٦	٦٩١ / ٢ / ٦٨٧، ٦٨٣، ١٧٨
﴿ مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾	١٨	٨١ / ٣
﴿ فَتَقَبَّلُوا فِي الْبَلَدِ ﴾	٣٦	٢٥٠ / ٢
﴿ لَمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	٣٧	٤٥٠ / ٣ / ٣٢٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الذاريات		
﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٢١	٣١٧ / ٢
﴿فَإِنَّ الذِّكْرَ نَافَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٥	٣٢٩ / ٣، ٦٦٣، ٦٥١، ٤٨٧ / ٢
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	٥٦	٣٢٥ / ٢
سورة الطور		
﴿وَالطُّورِ ۝﴾ وَكُنْ مَسْطُورِ﴿	٢-١	٦١٦ / ٢
﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾	٨-٧	٦١٧ / ٢
سورة النجم		
﴿وَالنَّجْمِ﴾	١	٥٧ / ١
﴿وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	٤-٣	٦٥١ / ٢
﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾	٩-٨	٤٦٦ / ٣
﴿أَوَّادِنِ﴾	٩	٣٤٠ / ٢
﴿فَاعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا﴾	٢٩	٥٤٧ / ٢
﴿وَأَن إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾	٤٢	٢٨٩ / ٢
سورة القمر		
﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾	٩	١١ / ٢، ١٧٨ / ١
﴿يَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾	١٤	١٧٦، ١٧٥ / ١
﴿يَجْنِيهِمْ سَخِرَ﴾	٣٤	٢٣٣ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾	٥٠	١٨١ / ٣
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	٥٢	٨٢ / ٣
سورة الرحمن		
﴿وَيَسْأَلُ رَجُلٌ رَّبَّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	٤٣٤، ٣٣٢، ١٧٦، ١٧٥ / ١
﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾	٢٩	١٩١ / ٣، ١٨٣، ١٨٠، ١٧٩ / ٣
سورة الحديد		
﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾	٣	٤٤٤، ٤٤٣ / ٣، ٦٨٨ / ٢
﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾	٤	١٠ / ٢، ٦٨٧، ٦٨٦ / ٢، ٦٩٠، ٤٤٤ / ٣، ٦٩١
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٢٦٢ / ٣
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾	٢٥	٣٢٧ / ٢
﴿وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾	٢٨	٣٨٤ / ٢
سورة المجادلة		
﴿أَخَصَّنَهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾	٦	٢٨٩ / ٢
﴿وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١٠	٤٧٨ / ٣
سورة الحشر		
﴿فَاعْتَرِوا﴾	٢	٨٦ / ٣
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ﴾	٧	٥٠٢ / ٣، ١٧٤ / ١
﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾	١٩	٣١١ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الممتحنة		
﴿لَا تَنَجِدُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾	١	٢٦٤ / ٣
سورة الصف		
﴿سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	١-٢	٢٥ / ١
﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾	٤	٥٦٦ / ٢
﴿وَمُبَشِّرًا رَسُولًا يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾	٦	٤٦٣ / ١
سورة المنافقون		
﴿وَأَنفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْتَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ﴾	١٠	٢٦٢ / ٣
سورة الجمعة		
﴿إِذَا ثَوَرَتْكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	٢٣٧، ١٠٢ / ٣
سورة التغابن		
﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾	١١	٤٤٨، ١٩٢ / ٣، ٦٩٠، ٣٢٢ / ٢ ٤٨٥
﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾	٧	٢٧٥ / ٣
سورة الطلاق		
﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	٧	٢٦٥ / ٣، ٢٨٩ / ٢
﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾	١٢	٣٢٥ / ٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة التحريم		
﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾	٦	٥٣٨ / ٢
سورة الملك		
﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾	١	١٥١٤ / ٣
﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾	٣	٢٣٨ / ٣
﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾	١٦	٦٨٨ / ٢، ٣٣٧ / ١
﴿إِنَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾	١٩	١٨٣ / ٣
سورة القلم		
﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾	٤ - ١	٤٤٧ / ٢
﴿وإِنْ يَكَاذِبِينَ كَفَرُوا يُزِلُّونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ	٥١	٤٤٧ / ٢
﴿إِنَّهُ لَكَاذِبُونَ﴾		
﴿وَمَا هُمْ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾	٥٢	٤٤٧ / ٢
سورة الحاقة		
﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُ وَكَتَبْتُ﴾	١٩	٢٦٩ / ٣
سورة المعارج		
﴿تَرْجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ	٤	٦٨٨ / ٢
﴿خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾		
﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾	١٦	٢٤٧ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة المزمل		
﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨	٤٣ / ١
﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٩ - ٨	٤٣٥ / ٢
﴿وَذَرْنِي وَالْكَذِبِينَ﴾	١١	٢٦١ / ٣
﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَيَّ رِبِيًّا سَبِيلًا﴾	١٩	٤٢٠ / ٣
سورة المدثر		
﴿وَمَنْ خَلَقَتْ وَحِيدًا﴾	١١	٢٦١ / ٣
﴿سَازِجُهُ، صَعُودًا﴾	١٧ - ٢٤	٨٦ / ٣
﴿كَأَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ﴾	٥٤ - ٥٦	٣٢٨ / ٣
﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٥٦	٤٧٢ / ٣، ٣٢٨ / ٣، ٦٥١ / ٣، ٣٩٩ / ٢
سورة القيامة		
﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾	١٩	٣١٨ / ٣
سورة الإنسان		
﴿عَيْنَا يَرْبُّ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ﴾	٦	٢٣٤ / ٣
﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾	٢٥ - ٢٦	٩ / ٣، ٤٣٥ / ٢
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٣٠	٤٥٣ / ٣، ٣٢٨ / ٣، ١٧٥ / ١، ٥٤٠، ٥٣٣، ٥٣٢، ٤٩٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة النبأ		
﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾	٣٨	٤٧٧ / ٣
سورة عبس		
﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ مَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾	١١ - ١٢	٤٧٢ / ٣
سورة المطففين		
﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾	٢	٢٤٩ / ٣
سورة الانشقاق		
﴿فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾	٨	٨٠ / ٢
سورة البروج		
﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾	١٦	٢٤٧ / ٣
سورة الأعلى		
﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾	١	١٩١ / ٣، ٣٨٢ / ٢
﴿وَيُنِيرُكَ لِلْيَمِينِ﴾	٨	١٩١ / ٣
سورة الغاشية		
﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	١٧	٤٧٦ / ٢
سورة الفجر		
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	٢٢	٣٣٨، ١٧٨ / ١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الشمس		
﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾	١	١٤ / ٣
سورة الليل		
﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾	١ - ٢	٢٥٢، ١٩١ / ٣
﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾	٦	٢٧٩ / ١
﴿فَسَنِّيَرُهُ لِلْيُسْرَى﴾	٧	١٩١ / ٣
سورة الضحى		
﴿وَالضُّحَى﴾	١	١٤ / ٣، ٦٠٤ / ٢، ٢٩٨، ٢٩٦ / ١
سورة الشرح		
﴿إِن مَّعَ الْعُسْرِ يُسْرٌ﴾	٦	٤٠٠ / ٣
سورة العلق		
﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	٥	٣٢٦ / ٢
سورة القدر		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	١	٢٤١ / ٣
سورة البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١	٢٧٥ / ١
﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾	٥	١٠٧ / ٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الزلزلة		
﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾	١	١٣١ / ١
﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾	٥	٢٤٣ / ٣
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	٧-٨	٨٣ / ٣
سورة الكافرون		
﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾	١	١٨٩ / ٣، ١٥ / ٣
سورة النصر		
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾	١	٥٣١، ٥٣٠ / ٢
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾	٣	٥٤٦، ٥٤٣، ٥٣٤، ٥٣٠ / ٢
سورة المسد		
﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	٤	٢٧٦ / ٣
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	١٨٩، ١٣ / ٣، ٤١١، ٥٠٧ / ٢، ١٠٤، ٣٦٥، ٣٦٦،
سورة الفلق		
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾	١	٥٠٧ / ١
سورة الناس		
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾	١	٥٠٧ / ١

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أبْدِلْهَا - ذبيحة -	البراء بن عازب	٢٧٦ / ١
أَبْشِرْ بَنُورِينَ قَدْ أُوتِيَتْهُمَا	عبد الله بن عباس	٢٩٢ / ١
أَبْشِرُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ مُظْهِرٌ دِينَهُ	عثمان بن عفان	٣١٦ / ٣
أُبطِئْ لِلْمُؤْمِنِ لثَلَا يَنْقُطَعَ عَنِّي	جابر بن عبد الله	٥٧٣ / ٢
أَبْغُضْ إِلَهَ عَبْدٍ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ		٤٤٧ / ٣
أَتَانِي جَبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي	أبو ذر الغفاري	٢٧٩ / ١
اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ	أبو سعيد الخدري	١٠١ / ١
أَثْقُلْ مَا يُوَضَّعُ فِي الْمِيزَانِ	أبو الدرداء	١١٦ / ١
أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ	عائشة	٧٠٧، ٦٦٥ / ٢
اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ - سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى -	عقبة بن عامر	٣٨٢ / ٢
أَحِبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ إِيمَانُ بِاللَّهِ	رجل من خثعم	٨٧ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَحْجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟	عبد الله بن عباس	١٠٩ / ٣
الإحسانُ أن تعبدَ الله	أبو هريرة	٤٣٠ / ١
الإحسانُ أن تعبدَ الله كأنَّك تراه	عمر بن الخطاب	٢٨ / ٣
احفظوني في العباس	الحسن بن علي	٢٥٨ / ١
اخترتُ يمينَ ربِّي	أبو هريرة	٦٧٩ / ٢
أخذ ركوة فوضعها على يساره - وضوء النبي -	أنس بن مالك	٣٦ / ٢
أذكرنا النبيَّ فما أحدٌ يكبرُ قَبْلَ الإمامِ	عبد الله بن عباس	٤٦٦ / ٢
إذا أتاكم كريمٌ قومٍ فأكرمُوهُ	عبد الله بن عمر	٣٨٧ / ٢
إذا أحبَّ الله عَبْدًا ابتلاه	أبو هريرة	٥٦١، ٥٧٣، ٦٤٨ / ٢
إذا أراد أحدكم أمرًا فليقل	عبد الله بن مسعود	١٦٤، ١٥٢، ١٥٠ / ٣ ١٩٣، ١٩٢
إذا أرادَ اللهُ بعبْدٍ خيرًا	أنس بن مالك	٢٠٨ / ١
إذا أرادَ اللهُ بعبيدٍ خيرًا	عائشة	١٤٥ / ٣
إذا أرادَ عبدي أنْ يعملَ سيئةً		٨٣ / ٣
إذا ارتفعَ النّجمُ	أبو هريرة	٢٤٣ / ١
إذا أسلمَ العبدُ فحسُنَ إسلامُهُ	أبو سعيد الخدري	٤٨٦ / ١
إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردُوا عن الصلاةِ	أبو هريرة	٤٨٨ / ١
إذا أعرَضَ اللهُ عن العبدِ	علي بن أبي طالب	٦٣ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا أُقيمت الصلاة للصبح فطوفي على بَعِيرِكَ		٦١٦ / ٢
إذا أكلت طعاماً أو شربتَ شراباً فقل	أنس بن مالك	٥٥٢ / ٣
إذا التَّقَى المسلمان بسيفيهما	أبو بكرة	٦٢ / ٣
إذا أَمَّن الإمامُ فأَمَّنوا	أبو هريرة	٦١٣ / ٢
إذا أويتَ إلى فراشِكَ	البراء بن عازب	٨٥ / ٢
إذا تَغَوَّلْتُمْ لكم الغِيْلانُ فنادُوا بالأذان	أبو هريرة	٦٠٣ / ٢
إذا جاء أحدكم إلى فراشه	أبو هريرة	٨٥ / ٢
إذا جاءكم كريمٌ قومٍ فأكرِمُوهُ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
إذا دخلتَ ليلاً	جابر بن عبد الله	٢٧٥ / ١
إذا دعا أحدكم فليؤمِّن على دعاءِ نفسه	أبو هريرة	٥٧٨ / ٢
إذا دعوتُم اللهَ فاعزِمُوا في الدعاءِ	أنس بن مالك	٨٤ / ٢
إذا رأيتَ الرجلَ لجُوجاً		٧٧، ٧٥ / ١
إذا رأيتمُ الحريقَ فكَبِّروا	عبد الله بن عباس	٦٠٣ / ٢
إذا رأيتمُ الحريقَ فكَبِّروا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٠٣ / ٢
إذا صَلَّى أحدكم فليبدأ بتحميد الله	فضالة بن عبيد	١٩٤ / ٣
إذا صَلَّيْتُمُ الفجرَ فلا تنامُوا	عبد الله بن عباس	٤٠٣ / ٢
إذا طَلَعَ النَجْمُ	أبو هريرة	٣٨٤، ٢٤٤ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ	عبد الله بن عمر	١٦٦ / ٣
إذا عَمِلَ الْمُؤْمِنُ عَمَلًا نَارَ فِي قَلْبِهِ نَوْرٌ	سهل بن سعد الساعدي	٦٧٧ / ٢
إذا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَأَتْبِعْهَا بِحَسَنَةٍ تَمْحُهَا	أبو ذر الغفاري	٧١٤ / ٢
إذا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ	أبو هريرة	٩٨ / ٢
إذا قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ جَهَرَ بِأَمِينٍ		٦١٤ / ٢
إذا قَفَلَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا		٦٠٤ / ٢
إذا كَانَ النَّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ	أبو هريرة	٢٨٤ / ١
إذا كَانَ غَدَاةُ الْإِثْنَيْنِ	عبد الله بن عباس	١٣٩ / ١
إذا كَانَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَاخْتَلَفَتِ الْأَهْوَاءُ		٣٣٧ / ٢
إذا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ	أنس بن مالك	٨٠ / ٢
إذا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ		٦٣٧ / ٢
إذا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا		٢٤٧ / ٢
إذا مَرَرْتُمْ بِرِیَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعَوْا	أنس بن مالك	٥٤٦، ٤٩٦ / ٢
إذا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيُرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ	جابر بن عبد الله	٦٧ / ٢
إذا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَارْتَبِطْهَا لَهُ حَسَنَةً	أبو هريرة	٥٩ / ٣
إذا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ	أنس بن مالك	٢٠٩، ١٥٥ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا وُلِدَ للرجل ابنةٌ	نبيط بن شريط	٢٥٧ / ١
اذكروا اللهَ حتى يقولَ المنافقون: إنكم مراؤون	سعيد بن منصور	٥٣٥، ٥٣٢ / ٢
اذكروا اللهَ حتى يَقُولُوا: مجنون	أبو سعيد الخدري	٦٣٨، ٤٤٦، ٥٣١ / ٢ ٦٤٢
اذكروا اللهَ ذكراً كثيراً		٥٣٣ / ٢
اذهَبْ يا أنسُ إليه فقلْ	عمرو بن عوف	٩٤ / ١
أرأيتكم ليلتكم هذه	عبد الله بن عمر	٩٠ / ١
أربعٌ قبلَ الظُّهرِ بعدَ الزوالِ	عمر بن الخطاب	١٠٦ / ٢
أربعٌ ليليهنَّ كأيامهنَّ	أنس بن مالك	٣٥١ / ٢
ارْبَعُوا على أنفسكم		٦٢٢، ٦٠١، ٥٦٠ / ٢ ٦٨٣، ٦٧٣، ٦٣٥، ٦٣١
ارْحَمُوا تُرْحَمُوا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٢ / ١
أَسْأَلُكَ خَيْرَ هذهِ اللَّيْلَةِ	عبد الله بن مسعود	١٨٤ / ٣
استرشدوا العاقل ترشدوا	أبو هريرة	١٤٠ / ٣
اسْتَرْقُوا لها، فَإِنَّ بها النظرَةَ	أم سلمة	٢٧٤ / ١
اسْتَشْفُوا بما حَمَدَ اللهُ بهِ نفسه		٤١١ / ٢
استعينوا على الحوائجِ بالكتمان	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
استَوُوا حتى أَثْنِيَ على رَبِّي	رفاعة بن رافع	٥٥٠ / ٣
اسْقِهِ عَسلاً	أبو سعيد الخدري	٢٧٦ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الإسلام والسلطان أخوان توأمان	عبد الله بن عباس	٣٢٧ / ٢
أصدق كلمة قالت العرب	أبو هريرة	٤٤٤ / ٣
أضربت وجهها؟ - للجارية -	معاوية بن الحكم	٣٣٤ / ١
أطعم على زينب خبزاً ولحماً	أنس بن مالك	٩٤ / ٢
اطلبوا الخير عند حسان الوجوه	عائشة	٣٩٠، ٣٨٨ / ٢
أعرفكم بنفسه أعرّفكم بربه		٣١١، ٣٠٩ / ٢
أعزوا النساء يلزمن الحجال	مسلمة بن مخلد	٣٩١ / ٢
الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب	١٥٨ / ٢
الأعمال بالنية	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
أفضل الأعمال الإيمان بالله وحده	ماعرز	٨٧ / ٣
أفضل الأعمال الصلاة	عائشة	٨٤ / ٣
أفضل الأعمال إيماناً بالله وتصديقاً به	عبادة بن الصامت	٨٨ / ٣
أفضل الأعمال إيماناً بالله ورسوله	أبو هريرة	٨٧ / ٣
أفضل الأعمال إيماناً بالله، وجهاد	أبو ذر الغفاري	٨٨ / ٣
أفضل الإيمان أن تعلم	عبادة من الصامت	٢٨ / ٣
أفضل الصدقة حفظ اللسان	معاذ	٨٤ / ٣
أفضل الصيام صوم أخي داود	عبد الله بن عمر	٢٧ / ٣
أفضل العباد درجة عند الله يوم القيامة	أبو سعيد الخدري	٤٤٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا	المغيرة بن شعبة	٣١٨ / ١
أَفْلَحَ الوجهُ	أبو قتادة	٢٥٦ / ١
أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ	أبو هريرة	١٥٨ / ٣
أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ	معاذ بن جبل	٣٨١ / ٢
أَقْرَأُوا مَنْ لَقِيتُمْ مِنْ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي السَّلَامَ	عبد الله بن مسعود	٦٩٦ / ٢
أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ	أنس بن مالك	٦٧ / ٢
اَكْتُمِ الْخِطْبَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأْ	أبو أيوب الأنصاري	١٥١ / ٣
أَكْثَرُ مَنْ يَمُوتُ بَعْدَ قِضَاءِ اللَّهِ	جابر بن عبد الله	٣١٩ / ٣
أَكْثَرُوا ذَكَرَ اللَّهُ	عبد الله بن عباس	٥٣٢، ٤٤٧ / ٢
أَكْثَرُوا ذَكَرَ اللَّهُ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ	أبو سعيد الخدري	٥٣٣ / ٢
أَكْثَرُوا ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ	معاذ بن جبل	٥٤٢، ٤٤٤ / ٢
أَكْثَرُوا فِي الْجَنَازَةِ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	أنس بن مالك	٥٨٥، ٤٧٣ / ٢
أَكْثَرُوا مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	أبو هريرة	٥١٤ / ٢
أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا	أبو هريرة	٢٨٢ / ١
أَلَا أَحَدْتُكُمْ عَنِ الْخَضِرِ	أبو أمامة	٨٦ / ١
أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا سَمَى اللَّهُ خَلِيلَهُ	معاذ بن أنس	٣٤ / ٣
أَلَا كُلُّكُمْ مَنَاجٍ رَبِّهِ	أبو سعيد الخدري	٦٤٨، ٤٥٧ / ٢
أَلَا لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ	أبو بكرة	١٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الله ما أجلسكم إلا ذاك		٤٩٧ / ٢
ألم تنزل السجدة تجيء لها جناحان		١٤ / ٣
أم القرآن شفاء	عبد الله بن جابر	٢٩٣ / ١
أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه	أبو هريرة	٦٦ / ٢
أمرت أن أقاتل الناس	أبو هريرة	٤٨٥ / ١
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله	عبد الله بن عمر	٢٨٥ / ٣، ٥١٤، ٦٢١ / ٢
أمين - إذا قرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ -	وائل بن حجر الحضرمي	٦٠٨، ٦٠٧ / ٢
إن أحدكم إذا كان في الصلاة	عبد الله بن عمر	٦٧ / ٢
إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده	عبد الله بن عمر	٧٨ / ٢
إن أحسن الحسن	الحسن بن علي	٣٥٧، ٢٨١ / ١
إن أغبط الناس عندي لمؤمن خفيف		٣٩٨ / ٢
إن الإيمان ليخلق	عبد الله بن عمرو بن العاص	٣٤٤ / ١
إن البيت الذي يذكر الله		٤٩٩ / ٢
إن الجبل لينادي الجبل باسمه	عبد الله بن مسعود	٤٩٩ / ٢
إن الحياء والعفاف والعِيَّ		٣٣٣ / ٢
إن الذين يذكرون من جلال الله	النعمان بن بشير	٦٥٣، ٥٠١ / ٢
إن السخاء شجرة	جابر بن عبد الله	٥٢ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إِنَّ الشَّدِيدَ لَيْسَ الَّذِي يَغْلِبُ النَّاسَ	أبو هريرة	٣٦١ / ١
إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ	ابن المخارق	١٠١ / ٢
إِنَّ الصُّبْحَةَ تَمْنَعُ بَعْضَ الرِّزْقِ	عثمان بن عفان	٤٠٢ / ٢
إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ	أنس بن مالك	٤٩٩ / ١
أَنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ لِيدْعُو اللَّهَ	أنس بن مالك	٥٧٣، ٦٥٧ / ٢
إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ لِيُكَذِّبْ بَعْضُهُ بَعْضًا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٥٠٥ / ٣
إِنَّ الْكَافِرَ لِيدْعُو اللَّهَ عِزَّ وَجَلَّ فِي حَاجَتِهِ	جابر بن عبد الله	٦٥٧ / ٢
إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ	أبو هريرة	١١ / ٢
إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى مُوسَى الْكَلَامَ	جابر بن عبد الله	٤٧٣ / ١
إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّنِي يَوْمَ بَدْرِ	علي بن أبي طالب	١٤٢ / ١
إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ	أنس بن مالك	٢٧٥ / ١
إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ	أبو مالك الأشعري	٥٩١ / ٢
إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ	أبو هريرة	٢٥٣ / ١
إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأُمَّتِي	أبو هريرة	٢٤٦ / ١
إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثْتُ	أبو هريرة	٦٥ / ٣
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْكَافِرِ		٦٥٤ / ٢
إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ		٣١٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إن الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ		٣١٤ / ٢
إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ	حذيفة بن اليمان	٣٤٧ / ١
إن الله سبحانه وتعالى يقول: إِنِّي لَأَهْمُّ بَأَهْلِ الْأَرْضِ	أنس بن مالك	٦٦٧ / ٢
إن الله صَانِعُ كُلِّ صَانِعٍ	حذيفة بن اليمان	٤٤٢، ٣٣٤ / ٣
إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ	أبو هريرة	١٢٠ / ٣
إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ صَنَعَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ	حذيفة بن اليمان	٣٤٨ / ١
إن الله كتب مقاديرَ الخلق	أبو سعيد الخدري	٤١١ / ٣
إن الله كتب مقاديرَ الخلق	عبد الله بن عمرو بن العاص	٣٩٧ / ٣
إن الله لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ	عبد الله بن عباس	٥٩١ / ٢
إن الله لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ	عبد الله بن عمر	٧٩ / ٢
إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا	أبو أمامة	٥٣ / ٣
إن الله لِيَدْفَعُ بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ	عبد الله بن عمر	٣١٨ / ٣
إن الله لِيُضْحِكَ إِلَى ثَلَاثَةِ	أبو سعيد الخدري	١٠٢ / ٢
إِنَّ اللَّهَ لَيَعْمُرُ بِالْقَوْمِ	عبد الله بن عباس	١٢٢ / ١
إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتَهُ	حذيفة بن اليمان	٣٤٨ / ١
إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ		١٧٦ / ١
إِنَّ الْمُسْتَشِيرَ مُعَانٌ	عائشة	١٤١ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إِنَّ الْمَصْلِيَّ لَيَقْرَعُ بَابَ الْمَلِكِ	عبد الله بن عباس	١٥٨ / ٣
إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا مَاتَ		٥٠٠ / ٢
إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا	أنس بن مالك	٦٦ / ٢
أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا	أبو هريرة	١١٠ / ٢
إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	أبو هريرة	٥٥ / ٣
إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ	عائشة	٣٠٥ / ٢
إِنَّ أَوْلِيَّائِي مِنْ عِبَادِي	عمرو بن الجموح	٣٥١ / ١
إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقُوا	أنس بن مالك	١٧١ / ١
أَنْ تَمُوتَ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ	معاذ بن جبل	٥٠٠ / ٢
إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: مَنْ قَالَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ	عبد الله بن عباس	٢١ / ٣
إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُؤُوعِي	أبو أمامة	١١٨ / ١
أَنَّ سُورَةَ الْأَنْعَامِ نَزَلَتْ بِمَكَّةَ		٥٣٧ / ٢
إِنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ	علي بن أبي طالب	٢٠ / ٣
إِنَّ فِي الْجَنَّةِ كُسُوفًا	أنس بن مالك	١١٢ / ٢، ٣٤٠ / ١
إِنَّ فِي الْجَنَّةِ كُسُوفًا	علي بن أبي طالب	١١٢ / ٢
إِنَّ فِي الْجَنَّةِ نَهْرًا يُقَالُ لَهُ: رَجَبٌ	أنس بن مالك	٣٤٨ / ٢
إِنَّ قَاتِلَتَ صَابِرٍ مُّحْتَسِبًا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٥٤ / ٣
إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي الْمَجْلِسِ	عبد الله بن عمر	٥٥٢ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إِنَّ لِلْقُلُوبِ صَدَأً	أنس بن مالك	١١ / ٣
إِنَّ لِلَّهِ آيَةً مِنَ الْأَرْضِ		٣١٩ / ٢
إِنَّ لِلَّهِ آيَةً مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ		٥٦٥ / ٢
إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا	أبو هريرة	١٠٦، ١٠٥ / ١
إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى لَوْحًا	أنس بن مالك	١٨٢ / ٣
إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ	أبو هريرة	٣١ / ٣
إِنَّ لِلَّهِ سَيَّارَةً مِنَ الْمَلَائِكَةِ	أنس بن مالك	٤٩٢ / ٢
إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَرَايَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ	جابر بن عبد الله	٦٥٣، ٤٩٤ / ٢
إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ	أبو هريرة	٦٥٠، ٤٩٢ / ٢
إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّارَةً فَضْلًا	أبو هريرة	٦٠٥، ٤٩١ / ٢
إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرْقِ	أبو هريرة	٦٠٥، ٤٨٩ / ٢
إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ	أبو المسعود البصري	٢٤١ / ١
إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ	أبو هريرة	٣٥٨، ١٢٩ / ١
إِنَّ مِنْ أَهْلِ النَّارِ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ	سمرة بن جندب	٩١ / ٣
إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ	أبو سعيد الخدري	٤٥ / ١
إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ الشَّمْسَ	النعمان بن بشير	١٠٠ / ٢
إِنْ هَذَا ذَكَرَ اللَّهُ فَذَكَرَهُ	أبو هريرة	٦٦٢ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَنْ يَغْفَرَ ذَنْبًا وَيَفْرِجَ كَرْبًا	عبد الله بن منيب	١٨١ / ٣
إِنَّ يَمِينَ اللَّهِ مَلَأَى	أبو هريرة	٢٣٥ / ١
أنا الماحي	جبير بن مطعم	٣١٨ / ٣
أنا جليسٌ مَنْ ذَكَرَنِي	أبي بن كعب	٦٨٣ / ٢
أنا جليسٌ مَنْ ذَكَرَنِي	كعب الأجار	٦٤٦ / ٢
أنا عند ظنِّ عدي بي	أبو هريرة	٥٣٥، ٤٩٥ / ٢
أنا مع عدي ما ذَكَرَنِي وتحَرَّكَتْ بي شَفَتَاهُ	أبو هريرة	٥١٤ / ٢
أَنْتَ إِمَامُهُمْ	عثمان بن أبي العاص	٤٩٠ / ١
أَنْتَ عبد الله ذو الجِجَادِينَ فَالْزَمِ بَابِي		٥٤٣، ٤٥٠ / ٢
أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى		٢٣٦ / ٣
انتظارُ الفَرَجِ مِنْ اللَّهِ عِبَادَةٌ	علي بن أبي طالب	٣٥٨ / ١
أَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي	جابر بن عبد الله	٦٥٩ / ٢
أُنْزِلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الْأَنْعَامِ جُمْلَةً وَاحِدَةً	أبي بن كعب	٥٣٨ / ٢
انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا	أنس بن مالك	٧٣ / ٢
إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ	عبد الله بن عباس	٢٨٤ / ٣
إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ		٦٤٧ / ٢
إِنَّكُمْ تُنْمُونُ سَبْعِينَ أُمَّةً	معاوية بن حيدة	٢٣٣ / ١
إِنَّكُمْ سَتُجَنَّدُونَ أَجْنَادًا	عبد الله بن حوالة	٢٢٧ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إنكم محشورون حُفَاءً	عبد الله بن عباس	٢٧٨ / ١
إنما أجلكم في أجلٍ من خلا من الأمم	عبد الله بن عمر	٧٤ / ٢
إنما أخاف عليكم كل منافقٍ عليمٍ	عمر بن الخطاب	٣٤٢، ٢٥٠ / ١
إنما الأعمال بالنيات	أبو هريرة	٧٤، ٧٣ / ٣، ٦٦١ / ٢ ١٠٧، ١٠٦، ٧٦
إنما الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب	١٢٠ / ٣
إنما المهجر إلى الصلاة	أبو هريرة	٤٩٢ / ١
إنما هي أعمالكم أحصيتها لكم	أنس بن مالك	٨١ / ٣
إنما يُبعثُ الْمُفْتَتِلُونَ على النيات	عمر بن الخطاب	٥١ / ٣
إنه أَعُورٌ، وإن رَبَّكم ليس بأَعُورَ	أنس بن مالك	٣٣٢ / ١
إنه أواه - ذو البجادين -	عقبة بن عامر	٥٤٤، ٤٤٩ / ٢
إنه سيكونُ بعدي هَنَاتٌ	شريح الأشجعي	٥٠٥ / ١
إنه كائنٌ حَبْرَ هذه الأمة		٤٤٣ / ٢
إنها لرؤيا حقٌّ إن شاء الله تعالى	عبد الله بن زيد الأنصاري	٥٦٣ / ٢
إنها مجالسُ الذكرِ	أنس بن مالك	٥٤٦ / ٢
أنهشوا اللحمَ نَهْشاً	صفوان بن أمية	٤٢٣ / ٢
إنهم يُبعثون على نياتهم	أم سلمة	٥٢ / ٣
إني أجدُ نفسَ الرَّحمنِ	سلمة بن نفيل	١٨٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدوني	علي بن أبي طالب	٢٥٨ / ١
إني لا أقبل من العمل إلا ما ابتغي به وجهي	أنس بن مالك	٦٦١ / ٢
إني لأستغفر الله في اليوم مئة مرة		٥٥٢ / ٢
إني لأشبهكم صلاة برسول الله	أبو هريرة	٦٠٧ / ٢
أوتيت الليلة خمساً	أبو ذر الغفاري	٥٠٩ / ١
أوجب إن ختم	أبو زهير النميري	٦١٩ / ٢
أول شيء خطه الله	عبد الله بن عباس	١٥ / ١
أول ما خلق الله العقل	مالك بن دينار	٣٠٢ / ٢
أول ما خلق الله القلم		٣٠٧ / ٢
أي سورة القرآن أعظم	رجل من الصحابة	١٠٤ / ٢
إياكم والغيبة		٤٠٦ / ٢
أيام التشريق أيام أكل وشرب	نبيشة	٥٢٩ / ٢
أيون تائبون عابدون	البراء بن عازب	١١٣ / ٢
أيتني بها - للجارية -	معاوية بن الحكم	٣٣٤ / ١
أيما رجل تزوج امرأة	جابان بن جابان	٣٤٥ / ١
الإيمان بضغ وسبعون شعبة	أبو هريرة	٤٨٦ / ١
الإيمان معرفة بالقلب	علي بن أبي طالب	٧٩ / ٣
الإيمان والفقه يمان	أبو هريرة	١٨٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ	عتبان بن مالك	٣٧٧ / ٢
أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ	عبد الله بن مسعود	٣٦٤ / ١
بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الصُّبْحِ		٦١٦ / ٢
بِاللَّهِ الْعَظِيمِ لَقَدْ حَدَّثَنِي جَبْرِيلُ	أبو بكر الصديق	٢٨٨ / ١
بِاللَّهِ الْعَظِيمِ لَقَدْ حَدَّثَنِي جَبْرِيلُ	أبو بكر الصديق	٧٠٩، ٧٠١ / ٢
بِرُكَّةِ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ		٤١٩ / ٢
الْبُرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ	أنس بن مالك	٦٥ / ٢
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	عبد الله بن عمر	٣٦٧ / ١
بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ	عبد الله بن عباس	١٢٥ / ١
بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ	أبو هريرة	٥٠٢ / ١
الْبَلَاءُ مُوَكَّلٌ بِالْمَنْطِقِ	علي بن أبي طالب	٣٩٣، ٣٩٢ / ٢، ٢٦٦ / ١
بَلِّغُوا عَنِّي	عبد الله بن عمرو بن العاص	١٠ / ١
بِمَا سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ		٧١٠ / ٢
بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ	عبد الله بن عمر	٦٣ / ٢
بَيْنَ كُلِّ آذَانَيْنِ صَلَاةٌ	عبد الله بن مغفل	٦٥ / ٢
بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ	جابر بن عبد الله	١٠٢ / ٢
بَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ	أنس بن مالك	٨٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
بينما أيوبُ يَعْتَسِلُ	أبو هريرة	٢٣٦ / ١
التائبُ من الذَّنْبِ	عبد الله بن مسعود	٣٢٨ / ١
التائبُ من الذَّنْبِ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
تَجَافُوا عن ذَنْبِ السَّخِي	عبد الله بن عباس	١١٤ / ١
تَجَاوَزُوا عن ذَنْبِ السَّخِيِّ	عبد الله بن مسعود	٣٩٤ / ٢
تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى	أبو هريرة	٣٢٦، ٢٠٣ / ١
تَزَوَّجُوا وَلَا تُطَلِّقُوا	علي بن أبي طالب	٣٩٥ / ٢
تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ	أبو هريرة	٤٤٧ / ٣
تَعَسَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشَفٍ	أنس بن مالك	٣٩٥ / ٢
تَفْتَرُقُ أُمَّتِي	أنس بن مالك	١٧١ / ١
تَفَرَّقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ	أبو أمامة	١٧٢ / ١
الْتَمَسُوا الْخَيْرَ عِنْدَ حِسَانِ الْوَجْهِ		٣٨٩ / ٢
تَمُوتُ يَا سُرْقُ		٥٦ / ١
تَنَاصَحُوا فِي الْعِلْمِ	عبد الله بن عباس	٥٨٧، ٥١٧ / ٢
ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ	أنس بن مالك	٦٣ / ٢
ثَلَاثٌ يُدْرِكُ بِهِنَّ الْعَبْدُ	أبو هلال التيمي	٤٩ / ١
ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ	العباس	٦٨٨ / ٢
ثُمَّ يُيَعِّنُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ	عائشة	٥٢ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ثم يَتَبَدَّى اللهُ لَنَا فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ		٣١٦ / ٢
ثم يَرْفَعُ بُرْثَنَا وَمُسِيئُنَا		٣١٦ / ٢
ثم يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ	أبو سعيد الخدري	٤١١ / ٣
جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي	السائب بن أبي السائب	٤٤١ / ٢
جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حَبِّ مَنْ أَحْسَنَ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
جَدَّدُوا إِيمَانَكُمْ	أبو هريرة	٥٤٤ / ٢
الْجَمْعَةُ حُجُّ الْمَسَاكِينِ	عبد الله بن عباس	٣٩٦ / ٢
جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ بِالذُّعَاءِ فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ	عبد الله بن عمر	٦٣٩ / ٢
حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ	الحسن البصري	٣٣٤ / ٢، ٤٣ / ١
حُبُّ الْوَطَنِ مِنَ الْإِيمَانِ		٣٤٣ / ٢
حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ	سلمة بن الأكوع	٩١ / ٢
حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
حَتَّى إِذَا بَلَغَ النِّعِيمُ مِنْهُمْ كُلَّ مَبْلَغٍ	عبد الله بن عمر	٥٣٩ / ٢
حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ	أبو هريرة	٣٣٢ / ١
حَتَّى يَقُولَ الْمُنَافِقُونَ	عبد الله بن عباس	٥٣٣ / ٢
الْحُجُّ الْمَبْرُورُ	أبو هريرة	٣٧٨ / ١
الْحَرْبُ خُدْعَةٌ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الْحَرْبُ خُدْعَةٌ	نبيط بن شريط	٢٥٧ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
حسنَ الترتُّم بالقرآن	أبو سلمة	٦٥٥، ٤٥٤ / ٢
الحقُّ بعدي مع عُمرَ حيثُ كانَ	الفضل بن عباس	٣٩٦ / ٢
الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ	علي بن أبي طالب	٦٧ / ١
الحلالُ بينَ، والحرامُ بينَ	النعمان بن بشير	١ / ٢٨٠، ٣٨٢، ٢ / ٦٤، ٣ / ١٢٠
الحمدُ لله الذي أطعنا	أبو سعيد الخدري	٣٦٨ / ١
الحمدُ لله ربَّ العالمين الذي لا أُحصى نِعَمُه	عمر بن الخطاب	٣٢٠ / ٣
حَوْضي مَسِيرَةُ شهر	عبد الله بن عمرو بن العاص	٨٣ / ٢
الحياء خير كله	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الحياءُ يمنعُ الرزقَ		٣٣٢ / ٢
خذوا عني مناسككم	جابر بن عبد الله	٥٥٣، ٥٣٠ / ٢
خَلَقَ اللهُ آدَمَ على صُورَتِه	أبو هريرة	٢ / ٣١٤، ٣١٣، ٩٧، ٩٦ / ٣١٥
خَلَقَ اللهُ كُلَّ صانعٍ وصنعتِه	حذيفة بن اليمان	٣٤٩ / ١
خيرُ الأمورِ أَوْسَطُها	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
خيرُ الذِّكْرِ الخفيُّ	سعد بن أبي وقاص	٢ / ٥١٤، ٤٨٢، ٤٧٥ / ٢٦٧٢، ٦٣١، ٦٣١، ٦٢٠
خيرُ الزادِ التَّقوى	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
خيرُ الناسِ بعدَ المَيتينِ الخفيفُ		٣٩٧ / ٢
خيرُ خَلْكم خَلُّ خَمْرِكم		٣٤٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الخير كله بيدك	الشريد بن سويد الثقفي	٣ / ٣٤٠
الخير كله بيدك	علي بن أبي طالب	٣ / ٣٣٩، ٤٦٩
خيرٌ ما أُعطي الإنسانُ	رجل من جهينة	١ / ٢٨٢
خيرُكم في المِثْنينِ كُلُّ خفيفٍ	حذيفة بن اليمان	٢ / ٣٩٧
الدَّالُّ على الخير كفاعله	علي بن طالب	١ / ٢٦٥
الدَّالُّ على الخير كفاعله	أبو مسعود	٢ / ٦٦٦
دَعُهُ، فإنه أَوْاهُ	جابر بن عبد الله	٢ / ٤٤٩، ٥٤٤
دَعُهُما يا أبا بكرٍ - عند ضرب الجاريتين بالدف -	عائشة	١ / ٤٩٦
دَفْنُ البناتِ من المَكْرَماتِ	عبد الله بن عمر	٢ / ٣٩٨
الدُّنيا جِيفَةٌ، وطالبوها كِلابٌ		٢ / ٣٣٥
الدنيا سجن المؤمن	عبد الله بن عمر	١ / ١١٣، ٢ / ٣٩٩
الدُّنيا سجنُ المؤمنِ	علي بن أبي طالب	١ / ٢٦٥
الدُّنيا قَنْطَرَةُ الآخرةِ	عبد الله بن عمر	٢ / ٣٣٥
ذاق طعمَ الإيمان	العباس	٣ / ٤٣٠
ذاكِرُ اللهِ في الغافِلينَ	عبد الله بن مسعود	٢ / ٦٦٣
ذَكَرَ اللهُ حِجابٌ مِنَ النارِ وِستر		٢ / ٧١٤
الذين لا تَزَالُ أَلْسِنُهُم رَطْبَةً مِنْ ذِكْرِ اللهِ	أبو الدرداء	٢ / ٥٠٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الراجع في هيته	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢١ / ١
رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي	عبد الله بن مسعود	٦٩٣ / ٢
رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي	عبد الله بن مسعود	٥٠٢ / ٢
رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ	عبد الله بن عمر	٦٨٦، ٦١٧، ٥٧٧ / ٢
رُبَّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ	عبد الله بن مسعود	٥٢ / ٣
رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا		٢٤٧ / ٣
رُبَّ مُبْلَغٍ	أبو بكرة	١٠ / ١
رَجَبُ شَهْرِ اللَّهِ		٣٥٠، ٣٤٧ / ٢
رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا وَعِلْمًا	أبو كبشة الأنماري	٥١ / ٣
الرَّفْقُ بِهِ الزِّيَادَةُ وَالْبِرَّةُ	جرير بن عبد الله	١٤٥ / ٣
رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ	عبد الله بن عباس	٢١٣ / ٣
رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جِزْءٌ	عبادة بن الصامت	٢٧٤ / ١
رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ كَلَامٌ يَكَلِّمُ	عبادة بن الصامت	٢١٤ / ٣
زَيْنُوا أَعْيَادَكُمْ بِالتَّكْبِيرِ	أبو هريرة	٦٢٦، ٤٦٨ / ٢
سَابِقُنَا سَابِقٌ	عمر بن الخطاب	٣٨٥ / ١
سَافِرُوا تَرْبَحُوا	أبو هريرة	٤٠٤ / ٢
سَافِرُوا تَصَحُّوا وَتَغْنَمُوا	عبد الله بن عباس	٣٩٩ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
سافروا تَصَحُّوا وَتَغْنَمُوا	عبد الله بن عمر	٤٠٠ / ٢
سبحانَ الله، والحمدُ لله	أبو هريرة	٥٤٦ / ٢
سبحانَ المَلِكِ القُدُّوسِ	أبي بن كعب	٥٤٩ / ٢
سبحانَكَ اللهمَّ وبحمديكَ	رافع بن خديج	٥٥٠ / ٢
سبحانَكَ اللهمَّ وبحمديكَ	أم سلمة	٥٣١ / ٢
سبحانَكَ اللهمَّ وبحمديكَ - في الركوع -	عائشة	٥٣٠ / ٢
سَبَقَ الْمُفْرَدُونَ	أبو هريرة	٥٤٥، ٤٩٨، ٤٩٧ / ٢
سبقت رحمتي غضبي	أبو هريرة	١٥ / ١
سبحوا قُدوساً - في السجود -	عائشة	٣٨٣ / ٢
ستكون هِجْرَةٌ بعد هِجْرَةٍ	عبد الله بن عمر	١١٦ / ٣
سعادةُ ابنِ آدَمَ في استخارةِ الحقِّ	سعد بن أبي وقاص	١٣٦، ١٣٧، ١٧٢، ١٧٤ / ٣
السعيدُ مَنْ وُعِظَ بغيرِهِ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
السفرُ قطعةٌ من العذابِ	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
سَلْ تُعْطَهْ		٦٢٠ / ٢
سَلُّوا اللهَ من فضله	عبد الله بن مسعود	١٢٨ / ١
سمعت رسول الله يقرأ ﴿وَالطُّورِ﴾	أم سلمة	٦١٦ / ٢
سوءُ الخُلُقِ شُوْمٌ	عائشة	١٢١ / ١
سيدُ القومِ خادِمُهُم	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
سَيَرُوا، سَبَقَ الْمَفْرُودُونَ	أبو هريرة	٤٤٥ / ٢
سَيَعْلَمُ أَهْلُ الْجَمْعِ مَنْ أَهْلُ الْكَرَمِ	أبو سعيد الخدري	٥٨٦ / ٢
الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
شِرَارُ أُمَّتِي عَزَّابُهَا	أبو هريرة	٤٠٠ / ٢
شِرَارُكُمْ عَزَّابُكُمْ	عبد الله بن عمر	٤٠١، ٤٠٠ / ٢
شَرَفُ الْمُؤْمِنِ قِيَامُهُ بِاللَّيْلِ		٣٤١ / ٢
شَعْبَانُ شَهْرِي	عائشة	٣٥١ / ٢
الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ	عبد الله بن عمر	٢٠٥، ٧١ / ٢
شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ		٣٥١ / ٢
شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرُ أُمَّتِي	أبو سعيد الخدري	٣٥١ / ٢
الصَّائِمُ بَعْدَ رَمَضَانَ	عبد الله بن عباس	٢٧ / ٣
الصَّبْرُ ضِيَاءٌ	أبو مالك الأشعري	١٦٠ / ٣
صَلِّ صَلَاةَ الضُّحَى	أنس بن مالك	١١٨ / ١
صَلَاةُ الْوَايِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ	زيد بن أرقم	١٦٨ / ٣
صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَدِّ	عبد الله بن عمر	٦٥ / ٢
صَلَاةُ الرَّجُلِ نَوْرٌ فِي قَلْبِهِ	أبو هريرة	١٦٠ / ٣
الصَّلَاةُ قَرْبَانُ الْمُؤْمِنِ	أنس بن مالك	١٦٠ / ٣
الصَّلَاةُ قَرْبَانُ كُلِّ تَقِيٍّ	علي بن أبي طالب	١٦١ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا	أنس بن مالك	٦٦ / ٢
صَلَّى النَّبِيُّ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا	أنس بن مالك	٤٤٠ / ٢
صَلَّى النَّبِيُّ بِالْمَدِينَةِ وَنَحْنُ مَعَهُ الظُّهْرَ أَرْبَعًا	أنس بن مالك	٤٤١ / ٢
صَلَيْتَ الْعَصْرَ يَا عَلِيُّ؟	أسماء بنت عميس	٣٧٩ / ١
صَلَيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلَفَ النَّبِيُّ	أنس بن مالك	٣٧٥ / ٢
صَوْمُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ		٢٤ / ٣
صَوْمُ أَوَّلِ رَجَبٍ كَفَارَةٌ	عبد الله بن عباس	٢٦ / ٣
صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ	علي بن أبي طالب	٢٤ / ٣
الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ	أبو هريرة	٧٢ / ٢
صُومُوا الْهَلَالَ لِرُؤْيَيْهِ	عبد الله بن عباس	٥٠٠ / ١
صُومُوا تَصَحُّوا		٤٠٤ / ٢
صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ	أبو هريرة	٧٢ / ٢
صُومِي عَنْ أَمِّكِ	أنس بن مالك	٢٥٠ / ٣
صَحَّكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ	أبو رزين العقيلي	٩٩ / ٢
ضَعُ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا	كعب بن مالك	٤٥١ / ٢
طَلَبُ الْحَقِّ غَرْبَةً	علي بن أبي طالب	٤٣٠، ٣٠ / ١
طَلَبُ الْحَقِّ فَرِيضَةً	أنس بن مالك	٣٥٣، ٣٧ / ١
طَهُورُ الطَّعَامِ يَزِيدُ فِي الطَّعَامِ	عبد الله بن جراد	٤٢٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ	أبو مالك الأشعري	٩٨ / ٣
طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ	ركب المصري	١٢٤ / ١
طُوبَى لِمَنْ حُسِّنَتْ	ركب المصري	١٢٤ / ١
طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ نَفْسَهُ	ركب المصري	١٢٤ / ١
طُوبَى لِمَنْ رَأَى	أبو سعيد الخدري	٤٣ / ٢
طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ	أم سلمة	٦١٦ / ٢
الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	عبد الله بن عمر	٧٣ / ٢
عَبْدِي إِذَا ذَكَرْتَنِي خَالِيًا ذَكَرْتُكَ خَالِيًا	عبد الله بن عباس	٥٣٦ / ٢
عَجَّلُوا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْفَوْتِ		٣٣٤ / ٢
عدة المؤمن	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
عَفُوُّ الْمُلُوكِ أَبْقَى لِلْمَلِكِ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
عَلَامٌ تُوقَدُ هَذِهِ النَّيرانُ	سلمة بن الأكوع	٩٢ / ٢
عَلَامَةٌ حُبِّ اللَّهِ	أنس بن مالك	١١٣ / ١
الْعِلْمُ عِلْمَانِ		٣٣٦ / ٢
عَلَى كُلِّ نَفْسٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ صَدَقَةٌ	أبو ذر الغفاري	٥٦٥ / ٢
عَلَى مَا أَوْقَدْتُمْ هَذِهِ النَّيرانُ	سلمة بن الأكوع	٩٠ / ٢
عَلَيْكَ بِالسَّرَارِي	أبو الدرداء	٤٠٤ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
عليكم بالصدق	أبو بكر الصديق	٣٦١ / ١
عليكم بدين العجائز		٣٣٨ / ٢
عمر بن الخطاب سراج أهل الجنة	أبو هريرة	٤٠٦ / ٢
عُمر سراج أهل الجنة	عبد الله بن عمرو بن العاص	٤٠٥ / ٢
عمرُك الله يا مُعمر	أبو عبد الله معمر	٧٢ / ١
العين حقُّ	عبد الله بن عباس	٣١٩ / ٣
عَطَّ فِخْذَكَ	عبد الله بن جحش	٢٧١ / ١
الغنى غنى النفس	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
الغِيبةُ أشدُّ من الزَّنا	جابر بن عبد الله	٤٠٦ / ٢
غير أن لكم رَحِمًا		٤٧٧ / ٣
فاتحةُ الكتابِ شفاءٌ	عبد الله بن جابر	٢٩٣ / ١
فاتحةُ الكتابِ فيها شفاءٌ	عبد الله بن جابر	٢٩٣ / ١
فإذا أَحَبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ	أبو هريرة	٣٨٤ / ٢، ١٠٢ / ١
فإذا أَحَبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ	أبو هريرة	٣٢٣ / ٢
فأعطينا ما يُرضيك عنا		٤٧٩ / ٣
فَتِلْكَ أُمُّكُمْ	أبو هريرة	١٦٦ / ١
فَتِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ	أبو هريرة	٣٠٠ / ٢
الفخذ عورة	عبد الله بن عباس	٢٧١ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ		٢ / ٢١٢
فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ	أبو هريرة	١ / ٥١١
الْفَقْرُ سَوَادُ الْوَجْهِ فِي الدَّارَيْنِ		٢ / ٣٤٠
الْفَقْرُ فَخْرِي		٢ / ٣٣٨، ٣٣٩
فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ	أبو ذر الغفاري	٣ / ٥٠٤
فِي رَجَبٍ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ	سلمان الفارسي	٣ / ٢٧
فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ	أبو هريرة	٢ / ٣١٦
فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمئِذٍ رَجُلٌ	أبو سعيد الخدري	١ / ٩٣
فِيكُمْ غَرِيبٌ؟	شداد بن أوس	١ / ١٥٤، ٢ / ٥٤١
الْقَاصُّ يَتَنَظَّرُ الْمَقَتَ	مجاهد	٢ / ٤٠٧
قَالَ: يَا مُوسَى إِنَّهُ لَا يَرَانِي	عبد الله بن عباس	١ / ١٠٣
قَالَ أَخِي مُوسَى: يَا رَبُّ أَرِنِي	عمر بن الخطاب	١ / ٣٧١، ٣٧٠
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ	أبو هريرة	١ / ٣٧٤
الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ	عبد الله بن عباس	٢ / ٤٠٨، ٤٠٩
قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي	أبو هريرة	٢ / ٦٨٢
قَلْبُ الْمُؤْمِنِ حَلْوٌ يَحِبُّ الْحَلَاوَةَ		٢ / ٤١٧
قَلْبُ الْمُؤْمِنِ عَرْشُ اللَّهِ		٢ / ٤٠٩
قُلُوبُ الشُّعْرَاءِ خَزَائِنُ اللَّهِ		٢ / ٣٤٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
القلوبُ آتية الله في أرضه	أبو أمامة	٥٦٥ / ٢، ٣١٩
قُولُوا خَيْرًا	عبد الله بن عمر	٣٧٧ / ١
قُومُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ	أنس بن مالك	٣٧٥ / ٢، ٤٣١ / ١
قُومُوا قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ	سهل بن الحنظلية	٥٠١ / ٢
قُومُوا، فَلَا ضَلَّ لَكُمْ		٢٦٥ / ٣
كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ	جابر بن عبد الله	٢١٥ / ٢
كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ		٦٠٩ / ٢
كَانَ الْأَنْبِيَاءُ يَفْزَعُونَ إِذَا فَزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ	صهيب	١٥٧ / ٣
كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ		٣٩٦، ٣٨٤ / ٣
كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ		٣٩٦، ٣٦٦ / ٣
كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ	أبو هريرة	٣٨٤، ٣٦٤، ٣٤٤ / ٣ ٤٢١، ٣٩٦، ٣٨٥
كَانَ النَّبِيُّ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ	سلمة بن الأكوع	٨٨ / ٢
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَجْهَرُ بِأَعْلَى صَوْتِهِ بِالذِّكْرِ		٦٤٩ / ٢
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَكْرَهُ رَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْقِتَالِ		٥٩٨، ٥٩٧ / ٢
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ	عبد الله بن الزبير	٦٠٠ / ٢
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ رَفَعَ صَوْتَهُ	أبو هريرة	٦٨٤ / ٢
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا صَلَّى عِنْدَ الْبَيْتِ رَفَعَ صَوْتَهُ	أبو هريرة	٥٦٨ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
كان رسول الله إذا فرغ من قراءة أم القرآن	أبو هريرة	٦٠٧ / ٢
كان رسول الله وجيوشه إذا علوا الثنايا كبروا	عبد الله بن عمر	٥٤٨ / ٢
كان رسول الله يخرج إلى العيدين رافعاً صوته بالتهلليل	عبد الله بن عمر	٦٢٥ / ٢
كان رسول الله يقول في الليل سبحان الله رب العالمين	ربيعه بن كعب الأسلمي	٥٥٠ / ٢
كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام		٦٠٩ / ٢
كان في عَمَاء - عن الله تعالى -	أبو رزين العقيلي	٦٨٨، ٩٩ / ٢، ٣٤١ / ١
كان في عَفَقَتِهِ شَعْرَاتُ بِيض	عبد الله بن بسر	٩٤ / ٢
كتاب الله الْقِصَاصُ	أنس بن مالك	٩٣ / ٢
كذبوا، الآن جاء القتال	سلمة بن نفيل	٥٠٤ / ١
الكَرْمُ التَّقْوَى	يحيى بن أبي كثير	٣٦١ / ١
كُفَّ شَرَكٌ عَنِ النَّاسِ	أبو ذر الغفاري	٨٤ / ٣
كُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ	العرباض بن سارية	٦٥٠ / ٢
كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ	أبو موسى الأشعري	٥٠٧، ٥٠٦ / ١
كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ	جابر بن عبد الله	٨٤ / ٣
كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ	نبيط بن شريط	٢٥٧ / ١
كُلُّ مَوْلُودٍ يُؤْلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ		٩٩ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
كلاهما على خيرٍ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٨٣ / ١
كلُّكم راعٍ وكلُّكم	عبد الله بن عمر	٣٦٦ / ١
الكلمةُ الحكمةُ ضالَّةٌ	أبو هريرة	٦٦، ٦٥ / ١
كلمةُ الحكمةِ ضالَّةٌ	علي بن أبي طالب	٦٥ / ١
كما أنتم على صفوفكم	عبد الله بن حنطب	٣٧٣ / ١
كَمَلَ من الرِّجال كثيرٌ	أبو موسى الأشعري	٢٧٥ / ١
كُنَّ أزواجُ النَّبيِّ يأخذنَ من رؤوسهنَّ	عائشة	٢١١ / ١
كنا إذا صَعِدنا كَبَرنا	جابر بن عبد الله	٥٤٧ / ٢
كنا نُصَلِّي مع النَّبيِّ المَغْرِبَ	سلمة بن الأكوع	٨٨ / ٢
كنتُ أعرِفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله بالتكبير	عبد الله بن عباس	٥٩٩ / ٢
كنتُ كَتَرًا لا أعرِفُ		٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٢ / ٢
كنتُ كَتَرًا مَخْفِيًّا فَأَحْبَبْتُ أن أعرِفَ		٣٢٤ / ٢
لا أغني عنكم		٤٧٧ / ٣
لا إلهَ إلا اللهُ كلمةٌ عَظيمةٌ كريمةٌ على اللهُ	أنس بن مالك	٧٨ / ٣
لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له		٦٥١ / ٢
لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له	جابر بن عبد الله	٥٢٨ / ٢
لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له	أبو أيوب الأنصاري	١٢ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ	عبد الله بن الزبير	٥٤١ / ٢
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ - إذا قفل من الحج -	عبد الله بن عمر	٥٤٨ / ٢
لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ للعَرَبِ	زينب بنت جحش	٢٢١ / ١
لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي	علي بن أبي طالب	٣٦٩ / ١
لا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَن فِي السَّمَاءِ	أبو سعيد الخدري	٦٨٨ / ٢
لا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٨٤ / ١
لا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّآكِبِ		٤٢١، ٤٢٠ / ٢
لا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّآكِبِ	عبد الله بن مسعود	٤٢١ / ٢
لا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ	أبو هريرة	٣٨٢ / ٢
لا تُرْضِينَ أَحَدًا	عبد الله بن مسعود	٤٦ / ١
لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ	المغيرة بن شعبة	٨٦ / ٢
لا تَقْطَعُوا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ بِالسَّكِينِ		٤٢٢ / ٢
لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان	حذيفة بن اليمان	٥٥١ / ٣
لا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ	جابر بن عبد الله	١١٩ / ١
لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ		٤٧٩ / ٣
لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - غراس الجنة -	أبو أيوب الأنصاري	٥٠٣ / ٢
لا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ	أبو هريرة	٣٥٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لا صلاة لجار المسجد	أبو هريرة	٤٢٣ / ٢
لا صلاة لمن لم يقرأ	عبادة بن الصامت	١٥٧ / ١
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	عبادة بن الصامت	٣٥٦، ٣٥٥ / ١
لا عدوى ولا طيرة	أنس بن مالك	٢٧٧ / ١
لا عدوى ولا طيرة		٢١٢ / ٢
لا هم إلا هم الدين	جابر بن عبد الله	٤٢٤ / ٢
لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خوار		٢٤٥ / ٢
لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء		٢٤٧ / ٢
لا يبقى أحد يوم عرفة	عبد الله بن عمر	١٠٦ / ٢
لا يبقى ممن هو اليوم	عبد الله بن عمر	٦٩ / ١
لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه	عثمان بن عفان	٢٢٠، ٢١٩ / ١
لا يحل دم امرئ مسلم	عثمان بن عفان	٥٠٦ / ١
لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
لا يدخل الجنة إلا رحيمة	أبو هريرة	١٠٧ / ٢
لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله	عبد الله بن بسر	٥٠٠ / ٢
لا يزول قدما عبد	أبو برزة	١١٩ / ١
لا يسمع مدى صوت المؤذن بالنداء	أبو سعيد الخدري	٥٦٣ / ٢
لا يشكر الله من لا يشكر الناس	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا		٢ / ٢١٢
لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ	أبو هريرة	٢ / ٤٩٧
لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ	أبو هريرة	٢ / ٥٧٨
لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى	أبو هريرة	١ / ٥٠٣
لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ	أنس بن مالك	٢ / ١٥٩
لا، ولكنه أَوَاه		٢ / ٦٨٠
لا، ولكنه أَوَاه	ابن الأدرع	٢ / ٤٤٩
لا، ولكنه أَوَاه		٢ / ٦٦٩
لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا	سهل بن سعد	٣ / ٣١٨
لَأَنْ يُؤَدِّبَ الرَّجُلَ وَلَدَهُ	جابر بن عبد الله	٢ / ٤١٠
لَعَلَّهُ أَنْ يُدْرِكَهُ	أبو عبيدة	١ / ٨٣، ٩٠
لَقَدْ سَأَلَتَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمَ	بريدة	٢ / ٦١٩
لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	حذيفة بن اليمان	٢ / ٦٤٥
لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ يَضْحَكُ	أبو هريرة	١ / ٣٣٢
لَكُلِّ شَيْءٍ سَقَالَةٌ	عبد الله بن عمر	١ / ١٥٦، ٢ / ٥٦٥
لَكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ	أبو هريرة	٢ / ٧٢
لَكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ	أبو هريرة	١ / ٣٦٥
لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْعَمَلَ فِي الدُّنْيَا	أنس بن مالك	١ / ٣٧٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
للهُ أَشَدُّ أَذْنًا لِلرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ		٦٥٦ / ٢
لَمْ يَأْذِنْ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّيَتَيْنِ بِالْقُرْآنِ	أبو هريرة	٦٥٥، ٤٥٣ / ٢
لَمْ يَتَعَوَّذِ النَّاسُ بِمِثْلِهِنَّ	عقبة بن عامر	٥٠٧ / ١
لَمْ يَسْغُهُ سَمَاوَاتُهُ وَلَا أَرْضُهُ		٣١٧ / ٢
لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ	أبو هريرة	٣٠٤ / ٢
لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ	أبو أمامة	٣٠٦، ٣٠٥ / ٢
لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ	أبو هريرة	٧٦ / ٢
اللَّهُ أَشَدُّ أَذْنًا	فضالة بن عبيد	٤٥٤ / ٢
اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْرُ	أنس بن مالك	٥٩٩ / ٢
اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - بعرفات -		٥٥٦ / ٢
الله أكبر، الله أكبر	عبادة بن الصامت	٦٠٣ / ٢
الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله		٥٢٩ / ٢
اللَّهُمَّ احْفَظْ أَبَا قَتَادَةَ	أبو قتادة	٢٥٥ / ١
اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي	عبد الله بن عباس	٤٨٧، ١٤ / ٢
اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي	علي بن أبي طالب	٤٧٣ / ١
اللَّهُمَّ أَسْمِعْنَا خَيْرًا		٧١٨ / ٢
اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي	أبو برزة	٤٨٥ / ٢
اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي بِدِينِكَ	عبد الله بن عمر	٥٢٩ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
اللهم اغفر لي خطاياي ودُنوبي كُلِّها	أبو أيوب الأنصاري	٢ / ٥٥٢، ٦٠١، ٦١٧، ٦٣٩
اللهم اغفر لي ذنبي	أبو هريرة	٢ / ٥٥٥
اللهم اقسِم لنا من خَشيتِكَ	عبد الله بن عمر	٢ / ١١٣، ٥٥٧، ٧١٦
اللهم أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا	عبد الله بن مسعود	٢ / ١١٥، ٧١٧
اللهم إِنَّ الْخَيْرَ	عائشة	١ / ١١٦
اللهم إِنَّ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعِصَابَةُ	عمر بن الخطاب	١ / ٩٥
اللهم إِنَّ نَوَاصِينَا بِيَدِكَ	جابر بن عبد الله	١ / ١١٧
اللهم أَنْجِحِ اللَّيْلَةَ كُلَّ حَاجَةٍ لِي	علي بن أبي طالب	٣ / ١٨٥
اللهم أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي	عمر بن الخطاب	٢ / ٥٧٤، ٦٨٧
اللهم إِنَّكَ تَرَى مَكَانِي	عبد الله بن عباس	٢ / ٥٥٤، ٦٤٦
اللهم إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مِنْ أَنْفُسِنَا	أبو هريرة	٣ / ٣١٩، ٤٧٨
اللهم إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ	عبد الله بن عمر	٢ / ١٠٧، ٥٥١، ٦٠١، ٦١٧
اللهم إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا	جابر بن عبد الله	١ / ٣٥٠
اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ	عائشة	٢ / ٦١٨، ٥٥٣
اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ	سعد بن أبي وقاص	١ / ٢٧٧
اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ	عبد الله بن مسعود	٢ / ٦٨٤
اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ	أنس بن مالك	٢ / ٥٥١
اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَارِ السُّوءِ	أبو هريرة	١ / ٣٥٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
اللهمَّ اهْدِنَا بِالْهُدَى	عبد الله بن عمر	٥٥٥ / ٢
اللهمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
اللهمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا	نبيط بن شريط	٢٥٧ / ١
اللهمَّ بَارِكْ لَنَا فِي تَمَرِنَا	أبو هريرة	٢٥١ / ١
اللهم تَرَى مَكَانِي	عبد الله بن عباس	٦٥٣ / ٢
اللَّهُمَّ خَرِّ لِي وَاخْتَرْ لِي		٢٠٨ / ٣
اللهمَّ رَبَّ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ	أسامة بن عمير	٥٥٠ / ٢
اللهمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً	أنس بن مالك	٥٥٦ / ٢
اللهمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ		١٢ / ٣
اللهمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ	علي بن أبي طالب	٥٥٣ / ٢
اللهمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي	أم سلمة	١٤٠ / ١
اللَّهُمَّ، إِنَّكَ سَأَلْتَنِي مِنْ نَفْسِي	جابر بن عبد الله	٤٨٠ / ٣
لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيًا	عبد الله بن الزبير	٧٦ / ٢، ٣١٦ / ١
لَوْ أَنَّكُمْ دَلَّيْتُمْ بِجَبَلٍ إِلَى الْأَرْضِ السُّفْلَى	أبو هريرة	٦٨٨ / ٢
لَوْ صَدَقَ السَّائِلُ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُ		٣٤٤ / ٢
لَوْ صَلَيْتُمْ حَتَّى تَكُونُوا	عمر بن الخطاب	٣٩ / ١
لَوْ عَدَلَتِ الدُّنْيَا	سهل بن سعد	١٢٦ / ١
لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ	عبد الله بن عباس	٧٥ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لَوْ لَمْ أُبْعَثْ فَيَكُم لَبِئْتَ عُمَرُ	بلال بن رباح	٤١٠ / ٢
لَوْ لَمْ أُبْعَثْ لَبُعِثْتَ يَا عُمَرُ		٤١٠ / ٢
لَوْلَا أَنَّ السُّؤَالَ يَكْذِبُونَ	عائشة	٣٤٥، ٣٤٤ / ٢
لَوْلَا أَنَّ الْمَسَاكِينَ يَكْذِبُونَ	أبو أمامة	٣٤٦، ٣٤٥ / ٢
لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي	عبد الله بن عمرو بن العاص	١٧٠ / ١
لَيُبْعَثَنَّ اللَّهُ أَقْوَامًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ	أبو الدرداء	٦٠٥، ٥٠١ / ٢
لَيُبَلِّغَنَّ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ	أبو بكرة	٤٧٢، ٣٣٥ / ١
لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مَنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا	سهل بن سعد	٨٣ / ٢
لَيْسَ الْخَبِيرُ كَالْمُعَايِنَةِ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ غَزْوٌ	أبو قتادة	٢٥٦ / ١
لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَهُوَ يَنَادِي	معقل بن يسار	١٨٤ / ٣
لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
لَيَسْتَهَيِّنَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ	أبو هريرة	٤٩٣ / ١
مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ	عبد الله التيمي	٢٦٠ / ١
مَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟	أبو سعيد الخدري	٢٧٧ / ١
مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ كَأَذْنِهِ لِنَبِيِّي يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ		٦٥٥، ٤٥٣ / ٢
مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ		٤٥٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما أَذِنَ فِي التَّرْتِمْ بِالْقُرْآنِ	أبو سلمة	٤٥٣ / ٢
ما أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ	أبو سلمة	٦٥٥، ٤٥٤ / ٢
ما أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ	أبو هريرة	٦٥٥ / ٢
ما أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فِي أَهْلِ وَمَالٍ وَوَلَدٍ، فَيَقُولُ	أنس بن مالك	٣٦٣ / ١
ما بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ	عائشة	٦٣٨، ٥٥٤ / ٢
ما بعث الله من نبيٍّ إلا أُنذِرَ قَوْمَهُ الْأَعْوَرِ	أنس بن مالك	٧٩ / ٢
ما تَوَطَّنَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ الْمَسَاجِدَ	أبو هريرة	١٠٣ / ٢
ما جَلَسَ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى	أنس بن مالك	٥٠٢ / ٢
ما خَابَ مَنْ اسْتَخَارَ	أنس بن مالك	١٧٥، ١٣٨، ١٣٧ / ٣
ما رُفِعَ أَرْكَانُ الْعَرْشِ	علي بن أبي طالب	٦٨ / ١
ما شاء الله كان		٥٤٠، ٤٢١ / ٣
ما شَأْنُكُمْ تُشِيرُونَ بِأَيْدِيكُمْ	جابر بن سمرة	٤٩٤ / ١
ما طَلَعَتْ شَمْسٌ مِنَ الْمَشْرِقِ	عبد الله بن عباس	١٨٤ / ٣
ما عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ	عبادة بن الصامت	١٢٨ / ١
ما فَوْقَهُ هَوَاءٌ		٣٧١ / ٣
ما قَلَّ وَكَفَى	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
ما كَانَ لِي وَلِيِّي عَبْدٍ الْمُطَّلَبِ فَهُوَ لَكُمْ	زهير بن صرد الجشمي	٣٣ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما من أحدٍ يقول: لا إله إلا الله، مئة مرة	أبو ذر الغفاري	٧٨ / ٣
ما من الناس مُسلمٌ يموت له ثلاثة	أنس بن مالك	٦٩ / ٢
ما من الناسٍ من مُسلمٍ يُتوفَّى له ثلاث	أنس بن مالك	٦٨ / ٢
ما من أيام أفضل عند الله	عبد الله بن عباس	٢٥ / ٣
ما من أيامٍ من أيام الدنيا	أبو هريرة	٢٥ / ٣
ما من بُقعةٍ يُذكرُ اسمُ الله فيها	أنس بن مالك	٤٩٨ / ٢
ما من حالةٍ يكون عليها العبدُ أحبَّ إلى		١٥٧ / ٣
ما من شيءٍ أنجى من عذابِ الله من ذكرِ الله	عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٦٦ / ٢
ما من قلبٍ إلا وهو بين إصبعين	النواس بن سمعان	٣٣٢ / ١
ما من قومٍ اجتمعوا في مجلسٍ	عبد الله بن مغفل	٦٦٢ / ٢
ما من مُسلمٍ يحفظُ على أُمّتي أربعين حديثاً	أنس بن مالك	٢٢ / ٢، ٤٧٩ / ١
ما من مؤمنٍ صلى على محمدٍ		٧٦ / ١
ما من مؤمنٍ يقولُ		٧٦ / ١
ما منكم من أحدٍ إلا قد كُتِبَ مفعده	علي بن أبي طالب	٥٤٤ / ٣، ٢٧٩ / ١
ما نهيتكم عنه فاجتنبوه	أبو هريرة	١٧٣ / ٣
ما هذا؟ - لارتفاع أصواتهم وقت الصلاة -	عائشة	٤٩٤ / ١
ما هلك امرؤٌ عُرِفَ قدره	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
ما وسعني أرضي ولا سمائي		٤٧٩، ٤٠٩، ٣٢١ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما وَسَعَنِي سَمَائِي وَلَا أَرْضِي		٣١٨ / ٢
الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا	عبد الله بن عمر	١٨١ / ١
مِثْلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ	النعمان بن بشير	٧٣ / ٢
مِثْلُ أُمَّتِي مِثْلُ الْمَطَرِ	علي بن أبي طالب	١٣٦ / ١
الْمَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
مُنْحُ الْعِبَادَةِ - الدِّعَاءُ -		٥٧٨ / ٢
المرءُ مع مَنْ أَحَبَّهُ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
مررتُ على قبرِ موسى	أنس بن مالك	٤٩٧ / ١
الْمُسْتَحْيِ مُحْرُومٌ		٣٣٢ / ٢
المستشار مُؤْتَمَنٌ	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
المُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ		٤٨٢ / ٢
المسلم مرآة المسلم	علي بن أبي طالب	٢٦٥ / ١
الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٧٧ / ٢
مِفَاتِيحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ	جابر بن عبد الله	١٥٨ / ٣
مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ	أبو سعيد الخدري	٩٨ / ٣
مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمَكْيَالِ الْأَوْفَى		٧١٧ / ٢
مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكَيَّرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ	أنس بن مالك	٤١٩ / ٢، ٣٢٥ / ١
مَنْ أَحَبَّ هَذِينَ وَأَبَاهُمَا	علي بن أبي طالب	٢٥٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا	عائشة	٥٢٠ / ٢
مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ	عائشة	٦٤٧، ٣٦١، ٣٦٠ / ٢
مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا	أبو أيوب الأنصاري	٤٢٥ / ٢
مَنْ أَخْلَصَ لِلَّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ظَهَرَتْ يَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ		٤٢٦ / ٢
مَنْ أَدَّى إِلَى أُمَّتِي حَدِيثًا وَاحِدًا	عبد الله بن عباس	٤٨٨، ٢٨ / ٢، ٤٨٣ / ١
مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ	عبد الله بن عباس	١٤٣، ١٤٠ / ٣
مَنْ اسْتَشْفَى بِغَيْرِ الْقُرْآنِ	أبو هريرة	٤١١ / ٢
مَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ	البراء بن عازب	١٢ / ٣
مَنْ اسْتَغْفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ	أبو الدرداء	١١ / ٣
مَنْ اسْتَهْلَكَ ذَاتَهُ	أحمد بن علي الشَّناوي	١٣١ / ١
مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	أبو بكر الصديق	٣٧٦ / ١
مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ	عبد الله بن عباس	٢٠٣ / ٢
مَنْ اقْتَصَدَ أَغْنَاهُ اللَّهُ	طلحة	١٤٤ / ٣
مَنْ اكْتَحَلَ بِالْإِثْمِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ	عبد الله بن عباس	٤١٢ / ٢
مَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ النِّفَاقِ	أبو هريرة	٤٤٥ / ٢
مَنْ أَكْثَرَ مِنَ اسْتَغْفَارٍ	عبد الله بن عباس	١١ / ٣
مَنْ أَكَلَ فَلْيُتِمَّ أَوْ فَلْيَصُمْ	سلمة بن الأكوع	٩١ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ	أنس بن مالك	٢ / ٢٦١
مَنْ أَنْعَشَ حَقًّا بِلِسَانِهِ	أنس بن مالك	٢ / ٥١٩
مَنْ أَوْسَعَ عَلَى عِيَالِهِ وَأَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ	أبو هريرة	٢ / ٤١٣
مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا	نبيط بن شريط	١ / ٢٥٧
مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ	سمرة بن جندب	١ / ٤٩٦
مَنْ تَرَوَّنَ أَكْسُو هَذِهِ	أم خالد	١ / ١٣٩
مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ يَنْوِي	جaban بن جaban	١ / ٢٩٨، ٢ / ٢٤٩
مَنْ تَزَيَّا بِغَيْرِ رِيَّةٍ		١ / ٦١
مَنْ تَزَيَّا لَكُمْ فَاقْتُلُوهُ		١ / ٥٩، ٦٠
مَنْ تَصَوَّرَ فِي غَيْرِ صَوْرَتِهِ		١ / ٥٤
مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يُتَبَعَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ	أبو هريرة	٣ / ٥٥
مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ	عبد الله بن جزء	١ / ٣٥٤
مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا	أبو هريرة	٢ / ٦٨٩
مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ	أبو هريرة	١ / ١١٧
مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ	أبو هريرة	٣ / ٩٨
مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ	أبو الدرداء	٣ / ١٦٠
مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوءِي هَذَا	عثمان بن عفان	١ / ٤٨٧
مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي	عثمان بن عفان	١ / ٢١٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ		٢٧٤ / ٣
مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتِي عَشَرَ رَكْعَةً	عائشة	٤٩٨ / ١
مَنْ حَجَّ وَلَمْ يُزِرْنِي	عبد الله بن عمر	٤١٣ / ٢
مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ		٢٣١ / ٢
مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ	أبو هريرة	١٢٠، ٨٣ / ٣
مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا	علي بن أبي طالب	١ / ١٩، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢
مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا	عبد الله بن عباس	٢٣ / ٢٠ / ٢
مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا	أبو الدرداء	٢٦، ٢٤ / ٢
مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا	أبو هريرة	٢٦ / ٢
مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا	أنس بن مالك	٢١ / ٢
مَنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ - تَكْبِيرَ الْعِيدِ -	عبد الله بن عمر	٦٢٨، ٤٦٩ / ٢
مَنْ خَافَ اللَّهَ	عبد الله بن عمر	١٢٢ / ١
مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ سَفَرًا	عثمان بن عفان	٣٦٠ / ١
مَنْ دَاوَمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى صَلَاةِ الْغَدَاةِ	عبد الله بن عباس	٣٥٢ / ١
مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ	عمر بن الخطاب	١٢٧ / ١
مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا	سمرة بن جندب	٦٩ / ٢
مَنْ سَبَّ الْأَنْبِيَاءَ قُتِلَ	علي بن أبي طالب	٢٥٤ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ سَبَّحَ فِي دُبُرِ صِ الْغَدَاةِ	أبو هريرة	٤٩٥ / ١
مَنْ سَتَرَ حُرْمَةً	نبيط بن شريط	٢٥٧ / ١
مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ	علي بن أبي طالب	٢٩٣ / ١
مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ	عائشة	١٣ / ٣
مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ	سعد بن أبي وقاص	٣٣٩ / ١
مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً	جابر بن عبد الله	٥٢١، ٣٦١، ٣٦٠ / ٢
مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً	جرير بن عبد الله	١٧٨ / ٣
مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي	عمر بن الخطاب	٥٤٧، ٥٣٥، ٥٣٤ / ٢
مَنْ صَامَ أَيَّامَ الْعَشْرِ	جابر بن عبد الله	٢٥ / ٣
مَنْ صَامَ سَبْعَةَ أَيَّامَ		٢٧ / ٣
مَنْ صَامَ مِنْ رَجَبٍ يَوْمًا	عبد الله بن عباس	٣٤٩ / ٢
مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ	عبد الله بن عباس	١٥ / ٣
مَنْ صَلَّى بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ		١٧ / ٣
مَنْ صَلَّى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً	أم حبيبة	٤٩٨ / ١
مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ	أبو الدرداء	١٥٩ / ٣
مَنْ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرَبِ	عبد الله بن عمر	١٦ / ٣
مَنْ صَلَّى عَلَيَّ	رويفع بن ثابت	١٢١ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِينَ يُمْسِي عَشْرًا	أبو الدرداء	١٣ / ٣
مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ	أبو هريرة	١٨٠ / ٣
مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَجْهَرْ بِقِرَاءَتِهِ	معاذ بن جبل	٤٨٤ / ٢
مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ	سلمة بن الأكوع	٩٢ / ٢
مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ	كعب بن مالك	٥٥ / ٣
مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ، عَرَفَ رَبَّهُ		٣١١، ٣٠٩ / ٢
مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ	عبد الله بن مسعود	٤١٤ / ٢
مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا	عائشة	١٧٦ / ٣، ٣٦٠ / ٢
مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ	معاذ بن جبل	٤١٥ / ٢
مَنْ غَزَا وَهُوَ لَا يَنْوِي	عبادة بن الصامت	٥٣ / ٣
مَنْ فَعَلَ أَمْرًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا		٥٢٠١ / ٢
مَنْ قَاتَلَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ	أبو هريرة	٣١٥ / ٢
مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خُطْوَةً	عبد الله بن عمر	٤١٥ / ٢
مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ	عبد الله بن عباس	١١٦ / ٢
مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ	عبد الله بن عباس	٥٥٤، ٣٤ / ٣
مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ	عبد الله بن عباس	٧١١ / ٢
مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ	جابر بن عبد الله	٦٤ / ٢
مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ	معقل بن يسار	١٠٥ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ	عبد الله بن عباس	٣٣ / ٣
مَنْ قَالَ حِينَ يَصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ		٣٣ / ٣
مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَهَا	أنس بن مالك	٥٤٠ / ٢
مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ	أبو هريرة	٢٣ / ٣
مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ	عبد الله بن عباس	٢٣ / ٣
مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ		٧١٢ / ٢
مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ	أبو هريرة	٣٧٤ / ١
مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ	علي بن أبي طالب	٢٦٧ / ١
مَنْ قَرَأَ ﴿بَنَرَكَ الَّذِي يَدِيهِ أَلْمَلُكُ﴾	عبد الله بن عمر	١٤ / ٣
مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	أنس بن مالك	١٣ / ٣
مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدَ عَشَرَ مَرَاتٍ	معاذ بن أنس	٣٦٥ / ٢
مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدَ مِثَّةٍ مَرَّةٍ		٣٦٥ / ٢
مَنْ قَرَأَ يَسَ	أنس بن مالك	١٦، ١٥ / ٣
مَنْ قَرَأَهَا فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ - سورة يس -		١٦ / ٣
مَنْ قَضَى لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ	أنس بن مالك	١٢٠ / ١
مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيُصْمِمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ	سلمة بن الأكوع	٨٨ / ٢
مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ	أبو هريرة	٧٨ / ٢
مَنْ كَبَّرَ عَلَى سَيْفِ الْبَحْرِ تَكْبِيرَةً	أبو هريرة	٥٤٩ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ كَثُرَ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ		٣٤٦ / ٢
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	جaban بن جaban	٣٤٥، ٢٤٧ / ١
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	نبيط بن شريط	٢٥٧ / ١
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	أبي بن كعب	٢٩٦، ٢٩٤ / ٢
مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ	حفصة	٥٠٠ / ١
مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ	أبو هريرة	٦٥٤، ٤٥٢ / ٢
مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ	أبو سعيد الخدري	٤٨ / ١
مَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتاب	عبادة بن الصامت	٣٥٦ / ١
مَنْ لَمْ يُكْثِرْ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْإِيمَانِ	أبو هريرة	٤٤٥ / ٢
مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ بُعِثَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ		٤١٦ / ٢
مَنْ مَاتَ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ حَاجًّا	عبد الله بن عمر	٤١٦ / ٢
مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ اسْتَوْجِبَ شِفَاعَتِي		٤١٦ / ٢
مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ		٤١٧ / ٢
مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عَذَّبَ	عائشة	٨٠ / ٢
مَنْ هَذَا الَّذِي يَقْرَأُ؟	عمر بن الخطاب	٥٩٦ / ٢
مَنْ هَلَّلَ مِثَّةً وَكَبَّرَ مِثَّةً	أنس بن مالك	٣٨٣ / ١
مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا	عبد الله بن عباس	٥٩ / ٣
مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا	أبو ذر الغفاري	٥٩ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا	أنس بن مالك	٥٩ / ٣
مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ	سهل بن سعد	٧٧ / ٢
مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ	سلمة بن الأكوع	٨٨ / ٢
الموتُ كَفَّارَةٌ كُلِّ مُسْلِمٍ	بلال بن رباح	٤١٩، ٤١٧ / ٢
المؤمنُ حُلُوٌّ يَحِبُّ الحُلُوَّ		٤١٧ / ٢
مؤمنٌ نَوَّرَ اللهُ قلبه	أنس بن مالك	٣٨٥ / ٢
الناسُ كَأَسنانِ المشطِ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
نزلت سورة الأنعامِ ومَعَهَا موكبٌ من الملائكة	أنس بن مالك	٥٣٨ / ٢
نَضَرَ اللهُ امرأً	زيد بن ثابت	١٠، ٤٧٣، ٢ / ٢، ٦٤٤، ١٤ / ٢
نَضَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَقَالَتِي	عبد الله بن مسعود	١، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٧٣، ١٤ / ٢
نَضَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً فَبَلَّغَهُ	عبد الله بن مسعود	١٤ / ٢
نِعْمَ تُرْجَمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ	عبد الله بن مسعود	٤٤٣ / ٢
نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ	عبد الله بن عباس	٧٥ / ٢
تَوَرَّوْا الذُّكْرَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ	أبو عتبة الخولاني	٤٧٨ / ٢
نَوْمُ الصُّبْحَةِ يَمْنَعُ الرِّزْقَ		٤٠٣ / ٢
هَذِهِ ضَرْبَةٌ أَصَابَتْنِي يَوْمَ خَيْرٍ	سلمة بن الأكوع	٩٠ / ٢
هَذِهِ مَوَارِيثُ آبَائِي وَإِخْوَانِي	عائشة	٢٩٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الهرة من الإيمان		٣٤٣ / ٢
هكذا تكونُ تيجانُ	علي بن أبي طالب	١٤٣ / ١
هكذا فاعتمَّ	عبد الله بن عمر	١٤١ / ١
هل ظلمتكم من أجركم من شيء	عبد الله بن عمر	٧٠٨ / ٢
هل عليه دين	سلمة بن الأكوع	٨٩ / ٢
هل عليه من دين؟	سلمة بن الأكوع	٩١ / ٢
هل فيكم غريب	عبادة بن الصامت	٤٤٨ / ٢
واعلم أن الأمة لو اجتمعت	عبد الله بن عباس	٤٨٠ / ٣
واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة		٣٥٩ / ٢
واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا	أبو أمامة	٤٣٤ / ١
والذي نفس محمد بيده لتفترقن	عوف بن مالك	١٧٢ / ١
والذي نفس محمد بيده، لو أنكم دليتم	أبو هريرة	٤٤٤ / ٣
والذي نفسي بيده لأدودن رجالاً عن حوضي	أبو هريرة	٢٨٠ / ١
والذي نفسي بيده لقد سألت الله باسمه العظيم	أنس بن مالك	٦١٩ / ٢
والذي نفسي بيده لولا أن رجالاً من المؤمنين	أبو هريرة	٥٠٢ / ١
والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله		٥٥٤ / ٢
وإن تركها فاكتبوها له حسنة	أبو هريرة	٦٢ / ٣
الوضوء قبل الطعام حسنة	عائشة	٤٢٠ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الوضوء قبل الطعام وبعده يَنْفِي الفقرَ	عبد الله بن عباس	٤١٩ / ٢
وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ	أبو هريرة	٧٨ / ٣
وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ	عبد الله بن عمر	٥٢٧ / ٢
وَكُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ	جابر بن عبد الله	٧١٤ / ٢
الْوَلَدُ سِرٌّ أَبِيهِ		٣٣٢ / ٢
الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
وَلِدْتُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ		٣٢٨ / ٢
وَلِدْتُ فِي زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ كَسْرَى		٣٢٩، ٣٢٨ / ٢
وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي	أبو هريرة	١٠ / ٣
وَمَا غِرَّاسُ الْجَنَّةِ	أبو أيوب الأنصاري	٦٩٤ / ٢
وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا	أبو هريرة	٦٢ / ٣
وَهِيَ مَقْسُومَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي	أبو هريرة	٢٩٢ / ١
وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٤٥٢ / ٢
وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ		٥٦٤ / ٢
يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	أبو الدرداء	١٩٧ / ١
يَا أَبَا بَكْرٍ، إِذَا مَرَرْتَ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ	أبو هريرة	٤٩٦ / ٢
يَا ابْنَ آدَمَ، بِمَشْيَيْتِي	عمر بن الخطاب	٤٩٣ / ٣
يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، أَلَا تُبَايِعُ	سلمة بن الأكوع	٨٩ / ٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يا ابن الأكوع، ملكت فأسجنح	سلمة بن الأكوع	٩٠ / ٢
يا أيها الناس ازبغوا على أنفسكم		٥٩٣، ٤٦١ / ٢
يا أيها الناس، إذا مررتم برياض الجنة	جابر بن عبد الله	٤٩٥ / ٢
يا أيها الناس، اربغوا على أنفسكم	أبو موسى الأشعري	٥٤٨ / ٢
يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية		١١٤ / ٣
يا بلال، إذا حضرت العصر	سهل بن سعد	٤٩١ / ١
يا بني قومي فاشهدي رزق ربك	فاطمة بنت رسول الله	٤٠٣ / ٢
يا جابر، إن الله خلق قبل الأشياء نوريك		٣٠٨ / ٢
يا جارية، هذه صفات المؤمنين حقاً		٣٣٠ / ٢
يا حازم أكثر من قول	حازم بن حرملة	١١٥ / ١
يا حذيفة ويا أنس اذخلا إلى هذا الشعب	واثلة بن الأسقع	٨٨ / ١
يا حي يا قيوم	علي بن أبي طالب	٣٨٠ / ٢
يا خرقاء تموتين بفلاة		٥٦ / ١
يا دنيا مري	عبد الله بن مسعود	١١٢ / ١
يا رب، رجوتك وفرقت الناس	أبو سعيد الخدري	٦٩ / ٣
يا سلمة ألا تباع؟	سلمة بن الأكوع	٩٣ / ٢
يا عائشة، إن الله تعالى لم يرص من أولي العزم	عائشة	٥٣٧ / ٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يا عبادي إني حرمتُ الظُّلمَ	أبو ذر الغفاري	٢٣١، ٢٣٠ / ١
يا عبدَ الله بن عمر، كُنْ في الدُّنيا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ	عبد الله بن عمر	٣٥٩ / ١
يا عليُّ عليكَ بمداوَمَةِ ذِكْرِ الله	علي بن أبي طالب	١٥٤ / ١
يا عليّ، ألا أعلمك كلماتٍ	علي بن أبي طالب	٥٥٣ / ٣
يا عليّ، صليتَ الفِرَصَ؟	الحسين بن علي	٣٧٨ / ١
يا كائناً قبلَ كلِّ شيءٍ	علي بن أبي طالب	٣٦٢ / ١
يا مطاعُ امضِ إلى أصحابِكَ	مسعود بن الضحاك	٢٥٦ / ١
يا معاذُ أتدري ما حقُّ الله على العبادِ؟	معاذ بن جبل	٢٧٩ / ١
يا مُعَاذُ، أينَ السَّابِقُونَ	معاذ بن جبل	٤٩٨، ٤٤٦ / ٢
يا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا	عبد الله بن زيد	٣١٨ / ٣
يا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ	بريدة	٦٣٦ / ٢
يا مَعْمَرُ غَطِّ عَلَيْكَ فَخْذَيْكَ	محمد بن جحش	٢٧١ / ١
يأتي على الناسِ زمانٌ	أنس بن مالك	٣٢٠ / ١
يَبْعَثُهُمُ اللهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ	عائشة	٥٢ / ٣
يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ	أنس بن مالك	٧٨ / ٢، ١١٥ / ١
يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ	جابر بن عبد الله	٥٢ / ٣
يُخْرِجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ	أنس بن مالك	٨٢ / ٢
يَدُ الْعُلَيَّا خَيْرٌ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يَذْنُو الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ	عبد الله بن عمر	٣٦٥ / ١
يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صَوْرَتِهِ	أبو سعيد الخدري	٣١٦ / ٢
يَسُ قَلْبُ الْقُرْآنِ	معقل بن يسار	١٦ / ٣
يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٣٨ / ١
يَفْضُلُ الذِّكْرُ الْخَفِيُّ عَلَى الذِّكْرِ الْجَهْرِيِّ	عائشة	٦٧٣ / ٢
يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِأَهْلِ النَّارِ عَذَابًا	أنس بن مالك	٢٧٨ / ١
يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِنَّ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ		٦٦٧ / ٢
يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، وَاحِدَةٌ لَكَ	أنس بن مالك	٣٤٣ / ١
يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي	أبو هريرة	٦٠ / ٣
يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّكُمْ مِرَاوُونَ		٦٣٨ / ٢
يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ	أنس بن مالك	٧٥ / ٢
يَكْفُ شَرَّهُ عَنِ النَّاسِ	أبو هريرة	٨٤ / ٣
يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ	رتن الهندي	٧١ / ١
يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ	سهل بن سعد	٣٥٩ / ١
الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ تَدْعُ الدِّيارَ بَلَقَعَ	علي بن أبي طالب	٢٦٦ / ١
يُنَزِّلُ اللَّهُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ	عبد الله بن عباس	٢١٥ / ١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يُنَزِّلُ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ عَشْرِينَ وَمِئَةً رَحْمَةً	عبد الله بن عباس	٢١٧ / ١
يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى	أبو هريرة	٣٣٧ / ١
يَهْتَفُ الْعِلْمُ بِالْعَمَلِ	علي بن أبي طالب	٢٦٢ / ١

فهرس الأعلام

(شيوخ المؤلف)

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المكي	٥١ / ١
أحمد بن أحمد العجمي الأزهرى	٤١٥، ٣٩٥، ٢٠١ / ١
أحمد بن علي العباسي الشناوي	٤٤٩ / ١
أحمد بن محمد العقبي	٣٦ / ١
إسحاق بن محمد الصريفى الذؤالى الزبيدي	٥٣ / ٢، ١٨٤ / ١
إسحاق بن محمد بن جمعان اليماني	٢٣٤ / ١
حسن بن علي العجمي	٢٩٠، ١٩٦ / ١
حمزة بن محمد بن عبد الله الحسيني	٢٩ / ١
زين العابدين بن محي الدين عبد القادر الطبري المكي الحسني	٤٤٠، ٤٢٤، ٢٦٣، ٢١٤، ١٧ / ١
سلطان بن أحمد المزاحي	٣١٩، ٣١٧، ٣١٥، ١٨٠، ١٣١ / ١ ٥٧ / ٢، ٤٥٣، ٣٩٦

الجزء والصفحة

اسم الشيخ

١ / ١١، ١٣، ١٨، ٢٨، ٣٠، ٣٩، ٤٠،
٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥،
٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٥، ٩٧، ١٢٩، ١٣٠،
١٣١، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠،
١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٨١، ٢٠٩،
٢١٢، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٤،
٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٠، ٣١٤، ٣١٨،
٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤،
٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٠،
٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٣،
٣٥٤، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٦،
٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٦، ٣٩٧،
٤٠٨، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠،
٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦،
٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١،
٤٤٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨،
٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٩،
٥١٠.

٢ / ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٩،
٥٨، ٦١، ٩٥، ٤٨٨، ٦٩٢، ٦٩٥،
٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٠، ٧١١،
٣ / ٧٢، ٧٣، ١٣٩، ٤٢٩، ٥٥٠،
٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣.

١ / ١٨، ١٣١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٣،
٣٩٥، ٣٩٦، ٤١٥، ٤١٧.

عبد الباقي بن عبد الباقي الحنبلي

١ / ٧٠ عبد الغفار بن أحمد بن عبد الغفار بن نوح القوصي

١ / ١٥٨، ٤١٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، عبد الكريم بن أبي بكر بن هداية الله الحسيني الكوراني

١ / ٢٥٤ عبد الكريم بن أحمد بن علي بن محمد

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي	٢٥١، ٢٠ / ١
عبد الملك بن عبد اللطيف البنباني الأحمد آبادي	٢٤٣، ٢٢٦، ٦١ / ١
علي بن علي الشبراملسي	٣٩٦، ٣٠٢ / ١
علي بن محمد الحكمي	٤١٧ / ١
علي بن محمد الديبع الشيباني الزبيدي الصوفي	٢٦٣، ٢٣٦، ١٨٦، ١٨٥، ٣٤ / ١ ٥٦ / ٢، ٢٩٤، ٢٩٢
علي بن محمد العقبي	٢٥٤ / ١
علي بن محمد اليمني التعزي العقبي	٣٩٦، ٢٣٢ / ١
علي بن محمد بن العفيف	١٦ / ١
علي بن محمد بن مطير اليمني	٢٢٦، ٦٤ / ١
علي نور الدين بن علي الشرا بلمسي	١٨٤ / ١
عيسى بن محمد الجعفري المغربي الجزائري	٢٨٢، ٢٠٦، ٢٠٠، ٦٤، ٦٢، ٢٤ / ١ ٣٥٤
محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائي المغربي	٢٥٢، ١٧ / ١
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري	٢٢ / ١
محمد بن سعيد الميرغتي السوسي المراكشي	٢٥٢، ١٦ / ١
محمد بن علاء الدين البابلي القاهري	٤١٧، ٣٩٦، ٢٦٩، ٢٣٧، ٢١٠ / ١ ٦٠ / ٢
محمد بن محمد الدمشقي	٢٢٩، ١٣١ / ١
ملا عبد الله بن سعد الله اللاهوري	٨٧، ٥٨، ٣٢ / ٢، ٣١٥ / ١

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
ملا محمد بن أبي سفيان الحارثي البخاري	١ / ١٦٢
ملا محمد شريف بن ملا يوسف الكوراني	١ / ١٥٨، ٢٤١، ٣١٤، ٣٨٨، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٥٠
نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد العامري الغزي	١ / ٣١٤، ٤٥٢، ٥٨ / ٢
يوسف بن محمد بن مسروق	١ / ١٢٦

فهرس الكتب

(الواردة عند المؤلف)

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الإبانة للأشعري	١ / ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩، ٣٣٨، ٣٢٣ / ٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٤٢٧، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٤، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٢٣، ٥٠٤
الابتهاج بأذكار المسافر الحاج للسخاوي	٣ / ١٥٤
الإبريز في تصحيح الوجيز لعمر بن محمد الزبيدي	١ / ١٨٨
إتحاف الفرقة برفع الخرقه للسيوطي	١ / ١٣٤
الإتحاف والديباج شرح المنهاج لابن مطير اليمني	١ / ١٨٦
إثبات الواجب الجديد لصبغة الله الموسوي البهروزي	١ / ١٦١
إثبات الواجب لحسين الخلخالي	١ / ١٥٩
إثبات الواجب للدواني	١ / ١٥٩، ١٦٠، ٤٥١
إثبات الواجب لمحمد الشيرازي	١ / ١٥٨
الأجوبة المسكتة عن الأسئلة المبهمة فيما أنكروه عليه في حياته من مواضع الإحياء للغزالي	١ / ٤٢٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأحاديث المختارة للضيء المقدسي	١ / ١٣٤، ٤١٤، ٢ / ٣٥
	٣ / ١٥٣، ٢١٤
احترازات المذهب لأبي عمران موسى بن محمد الطريزي	١ / ١٨٩
الإحكام للآمدي	١ / ٤٠٢
إحياء علوم الدين للغزالي	١ / ٤٢٧، ٤٢٨، ٢ / ٣١٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣ / ٤٩، ٥٦، ١٩٠، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٥٩
أخبار أصبهان لابن منده	٢ / ٤١٥
أخبار المدينة للزبير بن بكار	٣ / ١١٣
اختلاف الحديث للشافعي	٢ / ٢١٢
الاختيار للموصللي	١ / ٤٠٤
الأدب المفرد	١ / ٢٣، ٢٤٠، ٣٤٧
الأذكار للنووي	١ / ٢٢٩، ٤٢١، ٤٨٥، ٢ / ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٩٣، ٧٠٥، ٣ / ٣٤، ٧٢، ١٨٦، ١٨٩
الأربعون التساعية لابن جماعة	١ / ٣٨٣، ٢ / ٤٠
الأربعون المكية من أحاديث الفقهاء الحنفية لمحمد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي	١ / ٣٨٣
الأربعون لأبي بكر محمد بن عبد الله الشيباني النيسابوري الجوزقي	١ / ٣٧٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأربعون لأبي نعيم	٣٨٧ / ٢
الأربعين العشارية لإبراهيم بن علي القلقشندي	٣٥ / ٢، ٦٨ / ١
الأربعين المتباينة لابن حجر العسقلاني	٢٧٢ / ١
الأربعين المكية للجمال المرشدي	٤٨٨، ٤٨٧ / ٢
الأربعين لأبي منصور الشحامي	٢٠ / ٣
الأربعين لأبي منصور عبد الخالق النيسابوري الشحامي	٣٧٦ / ١
الأربعين من أخبار سيد المرسلين لأبي المعالي سعيد بن المطهر الباخريزي	٣٧٥ / ١
إرشاد الساري للقسطلاني	٧٧ / ٣، ٩١ / ١
الإرشاد لأبي يعلى الخليلي	٢٩٩ / ١
الإرشاد لإسماعيل بن أبي بكر الشاوري	١٨٨ / ١
الإرشاد لسليمان بن ناصر الإسكافي	١٦٤ / ١
الإرشاد للتفتازاني	٤١٦ / ١
الإرشاد للجويني	٤٦٣ / ٣، ٤٢٧ / ١
الإرشاد للخليلي	٤٧٠ / ١
الإرشاد للنووي	١٣٧ / ٢
الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي	٢٩٤ / ٢
الاستذكار لابن عبد البر	٣٤٤ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الاستيعاب لابن عبد البر	١ / ١٢٥، ١٦٤، ٣٤٧، ٢ / ٢٩٧
الأسماء والصفات للبيهقي	١ / ١٠٨، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣ / ٤٤٢
الإشارات والتنبيهات للطوسي	٣ / ٣٧٧، ٣٨٣
الأشباه والنظائر لابن نجيم	٢ / ٥٨٢
الإشراف لابن المنذر	٢ / ٤٦٤
الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر	١ / ٣٠، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٨٢، ٨٤، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ١١٥، ١٦٥، ١٩٨، ٢٢٨، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٤٥، ٢ / ١٠٤، ٢٩٨، ٣٥٧، ٤٤٩
أصول السرخسي	٢ / ٥٩٨
أصول فخر الإسلام البزدوي	١ / ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٢٧
أطراف المختارة لابن حجر	١ / ١٣٤
اعتقاد الشافعي للحافظ عبد الغني المقدسي	١ / ٣٣١
الاعتقاد للبيهقي	١ / ٣٤٨، ٣ / ٥٣٣
الاعتماد للنسفي	١ / ٤٠١
إعجاز البيان للقونوي	١ / ٤٣٧، ٢ / ٣٣٩
الأفراد للدارقطني	١ / ٨٢، ٢ / ٣٩٣
الإقناع للبهوتي	١ / ٤١٥

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الإقناع للزاغوني	٤١٣ / ١
ألفية زين الدين العراقي	٣٩٣ / ١
الألقاب للشيرازي	٤٢٤، ٣٤٩، ٣٤١ / ٢
الإلماع للقاضي عياض	١٣٠ / ٢
الأم للشافعي	٢١٤ / ٢
أمالي ابن حجر العسقلاني	٢٧٢ / ١
أمالي ابن مصري	٥٤٢، ٤٤٤ / ٢
أمالي أبي الفوارس	٣٤٩ / ٢
أمالي أبي عثمان الصابوني	١٩٠ / ٣
أمالي الحافظ زين الدين العراقي	٤١٣، ٣٥٤ / ٢
أمالي المخلصي	١٥٤ / ٣
الأمثال للعسكري	١٤١، ٣٨٣ / ٢، ٦٥ / ١
الأموال للقاسم بن سلام	٣٦٦ / ١
إنباء الغمر لابن حجر العسقلاني	٥٩ / ١
الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر	٣٣٦ / ٢
الأنساب للسمعاني	١٣٢ / ٢
إنشاء الدوائر لمحبي الدين بن عربي	٤٣٩ / ١، ٤٢٣ / ٣
الأنموذج للدواني	١٨٦ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأنوار السنية للسمهودي	٣٢٤ / ٢
الأنوار في فقه الشافعية	٤٥٤ / ١
إيضاح الفتاوى للطبيب بن أحمد الزبيدي	١٨٨ / ١
الإيضاح شرح المفتاح لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليميني و(المفتاح) له	١٨٥ / ١
الإيضاح للقرويني	٤٢٥ / ١
الإيضاح للنووي	٢٠٠، ١٨٦ / ٣
الإيضاح والبيان لابن حجر المكي	٣٥٩، ٣٥٣ / ٢
الإيمان لابن أبي شيبة	٣٣٣ / ١
البحر الرائق لابن نجيم	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٤، ٤٦١ / ٢ ٥١٦، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٧ ١٠٧، ٩٩ / ٣، ٦٧٠
البحر العميق في الحج إلى بيت الله العتيق لابن ضياء المكي	٤٠٢ / ١
البحر للرويانى	٣٨٩ / ١
البدر المنير لابن حجر الهيتمي	٦٧٧ / ٢، ٢٤٧ / ١
البدیع في أصول الفقه لابن الساعاتي	٤٠٢ / ١
البرهان للجويني	٤٢٧ / ١
بشرى اللبيب لابن سيد الناس	٣٨٠ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
البعث والنشور للبيهقي	٢٩٣ / ٢، ٣٤٩ / ١
بلغة الغواص لمحبي الدين بن عربي	٣١٧، ٣١١، ٣١٠ / ٢
بهجة الأسرار لابن جهضم	٣٥٤ / ٢
البهجة لابن الوردي	٣٩٢ / ١
البيان والتحصيل لابن رشد	٤٠٩ / ١
بيان وهم المعتزلة للماتريدي	٤٠٦ / ١
تاريخ البخاري	٢٩٣ / ٢، ٢٧١، ١٠٢ / ١، ٣٨٩، ٣٨٥
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي	٢٤٥، ٢١٥ / ١
تاريخ دمشق لابن عساكر	٢٩١، ٤٢ / ٢، ٣٧٠، ٦٠ / ١
التاريخ للحاكم	٤٢٠، ٤١٧ / ٢
التاريخ للسخاوي	٦٤ / ١
تأويلات القرآن للماتريدي	٤٠٦ / ١
تبصير المتنبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني	٢٩٨ / ٢، ٢٤٩ / ١
تبين الحقائق للزيلعي	٥٩٤ / ٢
تبين كذب المفترى لابن عساكر	٤٦٤ / ٣، ١٧٣، ١٦٤، ١٥٧ / ١
التجريد	٤٠٥ / ٣
تجريد الصحاح	٣٦٢، ٣٥٥ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التجريد في الخلاف بين الشافعية والحنفية	٤٠٤ / ١
التجليات لمحيي الدين بن عربي	٣٧٤، ٣١ / ٣
تجنيس الفتاوى للمرغيناني	٥٩٨ / ٢
تحرير إقليدس للطوسي	٤٢٠ / ١
التحرير للبخاري الحصري	٤٣١ / ٣، ٤٠٠ / ١
التحصيل مختصر المحصول لمحمود بن أبي بكر الأرموي	١٦٤ / ١
التحفة لابن حجر الهيتمي	٢ / ٢٨٨، ٣ / ١١١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٥
التحقيق	٣٧١ / ٢
التحقيق	٦٥٦ / ٢
التحقيق لعبد العزيز	٢٠١ / ١
تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي	٢١٦ / ١
تخريج أحاديث الرافعي لابن حجر	٢ / ٦٠٨، ٦١١، ٦١٤، ٦٤٥، ٦٢٧
تخريج أحاديث الهداية لعلاء الدين التركماني	٣٩٩ / ١
تخريج أحاديث الهداية للزيلعي	٣٩٩ / ١
التدريب للسراج البلقيني	٣٩٣ / ١
التذكرة في الطب لداود الأنطاكي	٢ / ٣٣٦
الترغيب لابن زنجويه	٢ / ٣٩٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الترغيب للتمي	٤٢١ / ٢
الترغيب والترهيب للمنذري	٣٤٨، ٢١٦ / ١
التسديد شرح التمهيد للسغناقي	٣٩٩ / ١
تعريف المئة بأجوبة الأسئلة المئة	٥٧٠، ٤٧٦ / ٢
التعقبات للسيوطي	٢٩٢ / ٢، ٢٥٩، ٨٩ / ١ ٣٩٦، ٣٩٢، ٣٨٥، ٣٤٢ ٤١٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦ ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥ ١٨٢ / ٣، ٥١٧، ٤٦٧
تفسير ابن برجان	٦٧٦ / ٢
تفسير ابن جرير	٤٩٩ / ٢
تفسير ابن عربي	٢٩٠ / ١
تفسير ابن مردويه	٥٦٧، ٤٨٣، ٣٨٦ / ٢
تفسير أبي حفص النسفي	٤٠٣ / ١
تفسير أبي حيان	٨٦ / ١
تفسير البيضاوي	٥٦١، ٤٥٠، ٣٨٨، ٢٤١ / ١ ٤٩٤ / ٣
تفسير الجامي	٤٢٢ / ١
تفسير الرازي	٤٠٣ / ١
تفسير القرآن لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي	٢ / ٢٢٥
التفقيه في شرح التنبيه للريمي النزالي	١ / ١٨٨
التقريب لابن حجر	١ / ٨٧، ١١١، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢ / ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٤، ٤٠٦
التقريب للنووي	٢ / ١٣٧، ١٤٨، ٥٨٠
التقييد لابن نقطة	١ / ٣٢٤، ٤٦٤، ٢ / ٤٧
تلخيص المفتاح للقزويني	١ / ٤٢٥
التلقين لعبد الوهاب بن علي	١ / ٤٠٩
التلويح للتفتازاني	١ / ٤١٦، ٣ / ١٠٢، ٥٢٢
التمييز للبارزي	١ / ٣٩١
تنبيه الغافلين لأبي الليث	٢ / ٢٨٨
التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي	١ / ١٩٢، ٣٩٠
التنقيح والتوضيح لصدر الشريعة	١ / ٣٩٧، ٣ / ٥١٥
تهذيب الأسماء واللغات للنووي	١ / ٨٥، ١٨٣، ٢ / ٣٧١، ٦٩٤
التهذيب للبراذعي	١ / ٤٠٨
التهذيب للبغوي	١ / ١٨٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التهذيب للتفتازاني	٤١٦ / ١
التهذيب للمزي	١٣٥ / ١
توالي التأسيس بمعالي ابن ادريس لابن حجر	٢١٠ / ٣
التوبيخ لأبي الشيخ	٤٠٦ / ٢
التوحيد لابن خزيمة	٢٩٣ / ٢، ٣٦٤ / ١
التوحيد لابن منده	٣٦٥ / ١
التوحيد للماتريدي	٤٠٦ / ١
توضيح النخبة لابن حجر	١٣٩ / ٢
التوضيح للمحبوبي	٥٤٩، ١٠٢ / ٣
التوكل لابن أبي الدنيا	٣٥٩ / ١
التيسير لأبي عمرو الداني	٣٠٢، ٢٩٥ / ١
الثقات لابن حبان	٢٤٥، ١٧١، ٢٣، ٢٢ / ١ ٣٨، ٣٦ / ٢، ٣٧٢، ٢٨٩ ٧٠٤، ٤١١
الثواب لابن السني	٨٥ / ٣
جامع ابن الجوزي	٦٤٧ / ٢
جامع الأصول لابن الأثير	٣٣٧ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الجامع الصغير للسيوطي	١ / ٦٥، ٢ / ٤٢، ٦٠، ٢١٠، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٥٦، ٤٧٥، ٤٩٨، ٤٩٩، ٦٧٧ / ٣، ١٣٧، ١٣٨
الجامع الكبير للسيوطي	٢ / ٤٥٨، ٥٩٦، ٦٤١، ٦٥٧، ٣ / ٢٠، ١٨٢
الجامع الكبير للطبراني	١ / ١٤٢، ٣ / ١٤٤
جامع رزين	٢ / ٣٣٧
جامع عبد الرزاق	٢ / ٤٢١
الجامع لسفيان بن عيينة	٢ / ٤٢١
جامع مسانيد الإمام أبو حنيفة للخطيب أبي المؤيد الخوارزمي	١ / ٣٥٣، ٣٥٥
جامع معمر	١ / ٨٣، ٩٠
جزء القراءة للبخاري	٢ / ٢٩٣
جزء من حديث أبي بكر محمد بن الفرغ الأزرق	١ / ٣٧٧
جمع الجوامع للسبكي	١ / ٣٩٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
جمع الجوامع للسيوطي	١ / ٤٣، ٦٥، ١٤٢، ٢ / ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٨٢، ٤٠٣، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢١
الجواهر	١ / ٤٢٦
جواهر العقدين للسهمودي	٣ / ١٨، ١٧١
جواهر القرآن للغزالي	٣ / ٤٤١، ٤٥٨
الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد	١ / ٢٠٠، ٦٥٦
الجواهر المكللة للسخاوي	١ / ٣٩، ١٣٢، ٢٩٩، ٦٩٨، ٢ / ٧٠٢
الجواهر لمحمد الغوث	١ / ٤٤٧
حاشية ابن عبد الحق السنباطي	٢ / ٤٧٣، ٥٨٥
حاشية الإسفراييني على تفسير البيضاوي	١ / ٤٢٤
حاشية الإسفراييني على شرح العقائد النسفية	١ / ٤٢٤
حاشية الإسفراييني على شرح ملا جامي للكافية	١ / ٤٢٤
حاشية الإيجي على الشرح القديم للتجريد	١ / ٤١٧
حاشية الإيجي على العضد	١ / ٤١٨
حاشية الإيجي على الكشف	١ / ٤١٧
حاشية الإيجي على المطول	١ / ٤١٧، ٤١٨
حاشية الإيجي على شرح الإشارات للطوسي	١ / ٤١٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية الإيجي على شرح الشمسية	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح المطالع	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح حكمة العين	٤١٧ / ١
حاشية الإيجي على شرح مختصر المنتهى	٤١٧ / ١
حاشية الإيضاح لابن حجر الهيتمي	٣ / ١٣٦، ١٦٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢٠٤
حاشية الخلخالي على تفسير البيضاوي	١٦٢ / ١
حاشية الدرر والغرر للشرنبلالي	٢٠١ / ١
حاشية الدواني على التهذيب	٤١٩ / ١
حاشية الدواني على شرح الجديد للتجريد	٣٨٩ / ٣
حاشية الدواني على شرح الشمسية للقطب الرازي	٤١٩ / ١
حاشية الشبراملسي على النهاية للرملی	٣٩٦ / ١
حاشية القطب للإيجي	٤١٨ / ١
حاشية الكشاف للفتازاني	٤١٦ / ١
حاشية الكشاف للجرجاني	٤٣٢ / ١
حاشية المزاحي على شرح المنهاج للقاضي زكريا	٤٥٣ / ١
حاشية الملا شريف رسالة في المنطق	٤٥١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية الملا شريف على الخطائي	٤٥١ / ١
حاشية الملا شريف على الخيالي	٤٥١ / ١
حاشية الملا شريف على أنوار التنزيل	٤٥١، ٤٥٠ / ١
حاشية الملا شريف على تفسير الإشارات	٤٥١ / ١
حاشية الملا شريف على تهافت الفلاسفة	٤٥١ / ١
حاشية جمال الدين محمود الشيرازي على إثبات الواجب الجديد للدواني	١٦٢ / ١
حاشية شرح العقائد العضدية لحسين الخلخالي	١٥٩ / ١
حاشية شرح العقائد العضدية ليوسف القراباغي	١٥٩ / ١
حاشية شرح المنهاج للمزاحي	٣٩٦ / ١
حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على الإنسان الكامل للجيلي	٤٤٨ / ١
حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على المواهب اللدنية للقسطلاني	٤٤٨ / ١
حاشية على التلويح لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١٦١ / ١
حاشية على أنوار التنزيل للخفاجي	٤٠٧ / ١
حاشية على أوائل البيضاوي لملا شيخ بن إلياس الكردي	١٦١ / ١
حاشية على تفسير البيضاوي لصبغة الله الموسوي البهروجي	١٦١ / ١
حاشية على تفسير البيضاوي لملا شيخ بن إلياس	١٦١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية على تفسير البيضاوي لملا محمد شريف الكوراني	١ / ١٥٩
حاشية على تفسير البيضاوي لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١ / ١٦١
حاشية على تهافت الفلاسفة لخواجه زاده الرومي لملا محمد شريف الكوراني	١ / ١٥٩
حاشية على رسالة الزوراء للدواني	١ / ٤١٩
حاشية على شرح الإشارات للطوسي لملا محمد شريف الكوراني	١ / ١٥٩
حاشية على شرح التفتازاني للشرح العضدي لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١ / ١٦١
حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية لعيسى بن محمد الإيجي	١ / ١٦٢
حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني لأحمد بن قاسم العبادي	١ / ١٦١
حاشية على شرح المواقف لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١ / ١٦١
حاشية ملا داود الهروي على حاشية الإيجي على شرح الشمسية	١ / ٤١٧
حاشية ملا زادة الخطائي على شرح التفتازاني لمختصر التلخيص	١ / ٤١٦
حاشية ملا يوسف على أوائل تفسير البيضاوي	١ / ١٦٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية ملا يوسف على حاشية الخطائي	١٦٠ / ١
حاشية ملا يوسف على حاشية الخيالي	١٦٠ / ١
الحاصل مختصر المحصول لمحمد بن الحسين الأرموي	١٦٤ / ١
الحاوي الصغير لعبد الغفار بن عبد الكريم القزويني	٣٩١، ١٨٧، ١٨٦ / ١
الحاوي للماوردي	٣٩٠ / ١
حلية الأولياء لأبي نعيم	٣٥١، ٣٠٥، ٣٣٣ / ٢
	٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦
	٤٢١، ٤٢٥، ٤٨٤ / ٣
حواشي التجريد لصبغة الله الموسوي البهروجي	١٦١ / ١
خادم الرافعي والروضة للزركشي	١٦٣، ١٦٢ / ٣، ٦٠١ / ٢
الخرقة لمحبي الدين بن عربي	١٥٢ / ١
الخصائص للسيوطي	٥٣٨ / ٢
الخلاصة [فقه حنفي]	٩٧ / ٣، ٤٦٤، ٤٦٣ / ٢
الخلاصة لعلاء الدين التركماني	٣٩٩ / ١
خلق أفعال العباد للبخاري	٢٩٣، ٣٤٩، ٣٤٨ / ٢
	٤٤٢ / ٣
خير مطلوب للبخاري الحصري	٤٠٠ / ١
الدر الملتقط في تبين الغلط ونفي الغلط للصغاني	٢٨٨ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الدر المثور للسيوطي	١ / ١١، ٤٧٥، ٢ / ١٧، ٤٠٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٩، ٤٦١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٧، ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٨٠، ٦٠٧، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٦٧ / ٣، ١٤٤، ١٨١، ٥٣٧
الدرة الفاخرة للجامي	١ / ٤٢٢، ٣ / ٤١٥
درر البحار للقونوي	١ / ٤٠٢
الدرر الكامنة لابن حجر	١ / ٧٨، ٣٢٤
الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي	١ / ٣٨٠، ٢ / ٣٠٣
الدرر والغرر لملا خشرو	١ / ١٩٦
الدعاء لابن أبي الدنيا	١ / ٣٦١
الدعاء للبيهقي	٢ / ٥٥٤، ٥٥٥
دلالة المستنهج إلى معالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبيري الفارسي	١ / ٥١
الدلالة على الله تعالى لعبد الوهاب الشعراني	٣ / ٢٢
دلائل النبوة للبيهقي	١ / ٥٦، ٣٤٩، ٢ / ٢٩٣
ديوان شعر لصفي الدين أحمد القشاشي	١ / ٤٤٨
الذرية الطاهرة للدولابي	١ / ٣٧٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الذكر لجعفر الفريابي	١ / ١٠٨، ٢ / ٤٥٠
ذم الغيبة لابن أبي الدنيا	٢ / ٤٠٦
ذم الملاهي لابن أبي الدنيا	١ / ٣٥٩
ذيل تاريخ بغداد لابن السمعاني	١ / ٢٦٧
ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب	١ / ١٤٥، ٢ / ٤١٤، ٣٢٨، ٤٥٧
رافع الارتياب للخطيب البغدادي	٢ / ٢٣٩
رد الماتريدي أوائل الأدلة للكعبي	١ / ٤٠٦
رسالة الدواني في إثبات الواجب	١ / ٤١٩
رسالة الزوراء للدواني	١ / ٤١٩
الرسالة الوجودية للجامي	١ / ٤٢٢
الرسالة الوضعية للإيجي	١ / ٤٢٦
الرسالة اليوسفية لمحبي الدين بن عربي	١ / ١٥٢
رسالة ضوء الهالة	١ / ٤٤٨
رسالة في القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر للمزاحي	١ / ٤٥٣
رسالة في النفس لملا يوسف الكوراني	١ / ١٦٠
رسالة في تحقيق معنى الإيمان لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١ / ١٦١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الرسالة لأبي محمد بن أبي زيد	٤٠٨ / ١
الرسالة للإمام الشافعي	٣٢٩ / ١
رواة مالك للخطيب البغدادي	١٤٠ / ٣
روح القدس لمحي الدين بن عربي	٧١٨، ١١٨ / ٢
الروضة للجلال المحلي	١٦٨ / ٣، ٥٧٢، ٤٥٣، ١٨٣ / ٣، ١٦٣، ١٦٨
رياض الخلود لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١
ريحانة القلوب ليوسف العجمي	١٥٤، ١٥٣، ١٤٣ / ١
زاد المسير للسيوطي	١٣٩ / ١
الزهد لأحمد بن حنبل	٤٨٠، ٤٥٨، ٣١٨، ٣٠٢ / ٢، ٤٨٢ / ٣، ٥٩٥، ٥٣٢، ٤٨٦
زهر الربى على المجتبى للسيوطي	٤٦٥ / ١
زوائد الزهد لعبد الله بن أحمد بن حنبل	٣٠٧، ٣٠٣ / ٢
زوائد مسند أحمد بن حنبل	٤٠٢، ٣٠٢ / ٢، ٢٤٢ / ١
سراج الطريق لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١
سراج المريدين لمحيي الدين بن عربي	٤١٨ / ٢
السراج المنير شرح الجامع الصغير	٤٤، ٤٢ / ٢، ١٢٤، ٦٦ / ١، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٧٥، ٤٥٦، ٤٤٦، ٤٧٨، ٢١٤ / ٣، ٥٤٥، ٥٣٢
سفر السعادة للفيروزآبادي	١٧١، ١٣٦، ١٨ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
السنة لابن أبي عاصم	٣١٥ / ٢، ٣٤٧ / ١
السنة للالكائي	٣٦٧ / ١
سنن ابن ماجه	٢٩٣ / ٢، ٣٢٤ / ١
سنن أبي داود	٤٢٢، ٢٩٢ / ٢، ٣١٨ / ١ ٤٢١، ٣٣ / ٣، ٥٧٥، ٥٤٨
سنن الترمذي	٤٥٣، ٣١٩، ١٣٩، ٢٦ / ١ ٤٧٢، ١٣ / ٢، ٢٩٣، ٣٨٣ ٦١١، ٤٩٨، ٤٩٢
سنن الدارقطني	٢٩٣، ٣٥٠ / ١
السنن الكبرى للنسائي	٤٧٠ / ١
سنن الكشي	٣٤٧ / ١
سنن النسائي	٤٦٨، ٤٦٣، ٣٥١، ٣٢١ / ١ ٢٩٣ / ٢، ٤٨٣، ٤٧٠، ٤٦٩
سنن سعيد بن منصور	٥٧٢ / ٢، ٣٧٢ / ١
السنن للبيهقي	٣٣٣، ٢٩٣ / ٢، ٣٤٩ / ١ ٦٢٦، ٥٩٧، ٥٦٩، ٤٦٨
الشاطبية للشاطبي	٣٠٢ / ١
الشافعي العي على مسند الشافعي للسيوطي	٧١٥، ٢٩٠ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الشامل للجويني	٤٢٧ / ١
شجون المسجون	٣٧٤ / ٣
شرح ابن ماجه للدميري	٣٩٣ / ١
شرح الأجهوري على رسالة ابن أبي زيد القيرواني	٤١١ / ١
شرح الإسفراييني للرسالة الوضعية	٤٢٤ / ١
شرح الإشارات للطوسي	٣٠٣ / ٣
شرح الألفية في أصول الحديث لذكريا الأنصاري	١٥٤ / ٢
شرح الإيجي للمفتاح	٤١٧ / ١
شرح الإيضاح	٢٠٦ / ٣
شرح البخاري لأبي بكر بن العربي	١٥٨ / ٢
شرح البخاري للعيني	٩٥ / ٣، ٤٠٦ / ١
شرح البخاري للكرماني	٤٢٧ / ١
شرح البهجة للشيخ ولي الدين العراقي	٣٩٣ / ١
شرح التجريد الجديد للقوشجي	٤٢٠ / ١
شرح التجريد للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح التذكرة الشريفي	٤٢٠ / ١
شرح التفताزاني لتصنيف الزنجابي	٤١٦ / ١
شرح التفताزاني لمختصر التلخيص	٤١٦ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح التلخيص للإسفرائيني	٤٢٤ / ١
شرح الجامع الصغير لابن عبد الله الأنصاري	٣٩٥ / ١
شرح الجامع الصغير لعلي العزيزي	٣٩٥ / ١
شرح الجامع الصغير لقاضي خان	٤٠٠ / ١
شرح الجامع الصغير للبزدوي	٤٠٤ / ١
شرح الجامع الكبير للبزدوي	٤٠٤ / ١
شرح الجامي على كافيّة ابن الحاجب	٤٢٢ / ١
شرح الحاوي للقونوي	٣٩٢ / ١
شرح الحكم لابن عطاء الله لصفي الدين أحمد القشاشي	٤٤٨ / ١
شرح الدواني على عيون الجواهر	٤٢٦ / ١
شرح الدواني لعيون الجواهر	٤١٩ / ١
شرح الدواني للعقائد العضدية	٤٢٤، ٤٠٢ / ٣، ٤١٩ / ١
شرح الروض لزكريا الأنصاري	٤٥٣، ١٨٣ / ١
شرح الزوراء لأحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي	١٦١ / ١
شرح الزوراء لملا شيخ بن إلياس الكردي	١٦١ / ١
شرح الزيادات للبخاري	٤٠٣ / ١
شرح السنة للبغوي	٣٨٤ / ١
شرح الشرح للفتازاني	٤١٦ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح الشفا للخفاجي	٤٠٧ / ١
شرح الشمسية للتفتازاني	٤١٦ / ١
شرح الشمسية للرازي	٤٢٥ / ١
شرح الصدور للسيوطي	٦٦٢ / ٢
الشرح الصغير للرافعي	١٨٨ / ١
شرح العضد لمختصر الحاجب	٤٥١ / ١
شرح العقائد العضدية لصبغة الله الموسوي البهروجي	١٦١ / ١
شرح العقائد العضدية للدواني	٣٧٨ / ٣، ١٦٢، ١٥٩ / ١
شرح العقائد النسفية لصفي الدين أحمد القشاشي	٤٤٨ / ١
شرح العقائد النسفية للتفتازاني	٤١٦، ١٦٣، ١٥٨ / ١
شرح العقائد النسفية لهداية الله الكوراني	٤١٦ / ١
شرح الفرغاني للتائية	٤١٦ / ٣
شرح الفوائد الغياثية	٤٢٧ / ١
شرح ألفية العراقي	٢٦٧ / ١
شرح ألفية العراقي للسخاوي	١٩٩ / ١
شرح الكرخي للقدوري	٤٠٤ / ١
شرح الكنز للعيني	٤٠٦ / ١
شرح المحرر لابن هداية الله الكوراني	٤٥١ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح المحرر لهداية الله الكوراني	٤٥١ / ١
شرح المختار للموصللي	٤٠٤ / ١
شرح المختصر	٤٢٦ / ١
شرح المشارق للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح المشكاة لابن حجر الهيتمي	١٩٩ / ١
شرح المصاييح لليضاوي	٣٨٨ / ١
شرح المطالع القطبي	٤٢٠ / ١
شرح المطالع للرازي	٤٢٥ / ١
شرح المقاصد لأحمد بن محمد القشاشي	١٦٠ / ١
شرح المقاصد للتفتازاني	١ / ٢، ٤١٦، ١٦٣ / ٣، ٦١٢ / ٣، ٥٠٦، ٤٦٣، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٣
شرح المنار للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح المنظومة في الخلاف لابن الساعاتي	٤٠٢ / ١
شرح المنهاج للجلال المحلي	٤٥٣، ١٨٣ / ١
شرح المنهاج للخطيب الشرييني	٣٩٥ / ١
شرح المنهاج للشمس محمد بن أحمد الرملي	٣٩٦ / ١
شرح المنهج لذكريا الأنصاري	١٨٣ / ١
شرح المذهب للنووي	٢ / ٣، ٣٧١، ٣٥٨، ٣٣٦، ٤٧٣، ١٦٤، ١٦٣ / ٣، ٥٨٤، ٥٧٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح المواقف العضدي	٤٢٠ / ١
شرح المواقف لأحمد بن محمد القشاشي	١٦٠ / ١
شرح المواقف للإيجي	٤٥١، ٤١٨، ٤١٧ / ١
شرح المواقف للجرجاني	٣٢٥ / ٣، ١٤٨ / ٢، ٤٣٤ / ١، ٣٢٦، ٣٤٣، ٤٦٢، ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٢٤
شرح النافع للنسفي	٤٠١ / ١
شرح النخبة لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١٦١ / ١
شرح الهاملية للحداد	٢٩١ / ١
شرح الهداية لشاه كرمانی	٥٩٢ / ٢
شرح الهداية للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح الهداية للعيني	٤٠٦ / ١
شرح الهداية للمجد بن تيمية	٦٢٧ / ٢
شرح الوسيط لعلي بن عبد الله العامري	١٨٨ / ١
شرح أوضح المسالك للأزهري	٢٨٨ / ٣
شرح جمع الجوامع للمحلي	١٨٤ / ١
شرح حكمة العين للدواني	٤٥١ / ١
شرح حكمة العين لملا أحمد المجلي	١٦٠ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح ديوان علي بن أبي طالب لحسين بن معين المبيدي	٨٤ / ١
شرح سنن الترمذي للزين العراقي	١٩٠، ١٨٩ / ٣، ٣٧١ / ٢
شرح شمس الدين السمرقندي على الرسالة الوضعية للإيجي	٤٢٦ / ١
شرح صحيح مسلم للنووي	٩٣ / ٣، ٤٩٢ / ٢
شرح عقيدة ابن خفيف لأحمد بن محمد القشاشي	١٥٩ / ١
شرح عقيدة ابن خفيف لصفي الدين أحمد القشاشي	٤٤٨ / ١
شرح عيسى بن محمد الإيجي على تهذيب الكلام للتفتازني	١٦٢ / ١
شرح فصوص الحكم للجامي	٤٢٢ / ١
شرح كافية ابن الحاجب لأحمد بن علي بن عبد القدوس	١٦١ / ١
شرح كافية ابن الحاجب للإسفرائيني	٤٢٤ / ١
شرح مجمع البحرين للقونوي	٤٠٢ / ١
شرح مختصر ابن الحاجب للبابرتي	٤٠٥ / ١
شرح مختصر ابن الحاجب للعضد	١٦٠ / ١
شرح مختصر الخليل للتائي	٤٥١ / ٢
شرح مختصر الخليل للسباطي	٤٥١ / ٢
شرح مسند أبي حنيفة للقاري	٢٠٠، ١٩٨ / ١
شرح مشكل الآثار للطحاوي	٣٧٩ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح منازل السائرين للكاشاني	٢ / ٣٣٩، ٣٤٠
شرح منتهى الإرادات لابن النجار	٢ / ٤٥٧
شرح منتهى الإرادات للبهوتي	١ / ٤١٥
شرح منية المصلي	٢ / ٦٢٣
شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم التتائي	١ / ٤١٠
شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الغرناطي المواق	١ / ٤١٠
شرح مختصر الخليل للأجهوري	١ / ٤١١
شرح مختصر الخليل لأبي البقاء الدميري	١ / ٤١٠
شروط الأئمة لابن طاهر	١ / ٤٦٦
الشرعة للأجري	١ / ٣٦٩
شعب الإيمان للبيهقي	١ / ٤٣، ١٤١، ٢١٥، ٢٩٧، ٣٤٩، ٢ / ٢٩٣، ٣٣٤، ٣٤٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٥٣٨، ٦٢٥، ٦٦١، ٣ / ٨٥، ١٤٤، ١٤٥، ٤٨١
الشفاء للقاضي عياض	١ / ٣٨٠
شفاء العليل لابن القيم	٢ / ٥٦٥، ٣ / ٤٩٦، ٤٩٨
شفاء الغليل في حل مقفل الخليل لأبي عبد الله محمد بن غازي	١ / ٤١١، ٢ / ٣١٩، ٤٧٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الشفاء لابن سينا	٣ / ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٠
الشكر لابن أبي الدنيا	١ / ٣٦٣
صادحة الأزل للشناوي	١ / ٤٥٠
الصحابة للإسماعيلي	٢ / ١٠٤
صحيح ابن حبان	١ / ٨٣، ٩٠، ٩٣، ٢٤٢، ٣٤٩، ٢ / ٢٩٣
صحيح ابن خزيمة	٢ / ٢٩٣، ٢٠٥
صحيح البخاري	١ / ٢٣، ٩٥، ١٨٥، ٢١٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣١٤، ٤١٤، ٤٥٣، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٩٩، ٢ / ١٣، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ١١٧، ١٦٠، ١٦٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ٢٦١، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣٦٥، ٤٥١، ٤٦١، ٤٧٧، ٥٣٥، ٥٤٨، ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٩٣، ٦١٥، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣٦، ٦٤٤، ٣ / ٥٩، ١٤٦، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤١١، ٤٢١، ٥٤

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
	١ / ٨٣، ٩٠، ٩٣، ٢٣٠، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٨٢، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٦٦، ٤٧٢
	٢ / ١٣، ٣٨، ١٦٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٦١، ٢٨٩، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٦، ٤٦١، ٤٩٠، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٦٠، ٥٧٤، ٥٩٣، ٦٢٠، ٦٤٤
	٣ / ٥٩، ٧٨، ٣١٩، ٣٩٧، ٤١١، ٥٣٦
الصلاة لابن أبي عاصم	٢ / ٤٢١
الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي	٣ / ٤٧٦
الصواعق على النواعق للسيوطي	١ / ٩١
الضعفاء لابن حبان	١ / ٦٦، ٢ / ٤١٣، ٣ / ٢٠
الضعفاء للأزدي	٣ / ١٨٢
الطب لابن السني	٣ / ٨٤
الطب لأبي نعيم	٢ / ٤٠٤
طبقات الحنابلة للفراء	١ / ٤١٤
طبقات الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي	١ / ٤٤٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
طبقات الصوفية للسلمي	١١١ / ١
طبقات الفراء	٤١٢ / ١
الطبقات الكبرى لابن سعد	١٩٩ / ١
طبقات شيرويه الديلمي	٣٥٥ / ٢
الطريقة المحمدية للرومي	٥٤٩، ٥٣٨ / ٣
الطوالع للبيضاوي	٣٨٨ / ١
الطبية لابن الجزري	٣٠٢ / ١
الطيوريات للسلفي	٥٣٨ / ٢
العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن الرضي الزبيدي	١٨٨ / ١
عدة المرشدين وعمدة المسترشدين للزبيدي	٣٣٨ / ٢
العرش لابن أبي شيبه	١٨٣ / ٣
العروة لأهل الخلوة والجلوة للسمناني	٨٤ / ١
العزیز شرح الوجيز للرافعي	١٦٣، ١٦٢ / ٣
عشاريات أبي طاهر أحمد بن محمد الجخندي	٤٠ / ٢
عشاريات العلائي	٣٧ / ٢
العظمة لأبي الشيخ	١٨٢ / ٣، ٤٩٨ / ٢
العقائد العضدية	٥٢٦ / ٣، ٦٥١ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
العقل لداود بن المحبر	٣٠٣ / ٢
عقلة المستوفز لمحبي الدين بن عربي	٤٣٩ / ٢، ٣٠٩، ٣١١، ٤٢٦
عقيدة أبي حنيفة	٥٢٥ / ٣
العقيدة الصغرى للإيجي	٣٤٤ / ٣
العقيدة الطحاوية	٥٣٣ / ٣، ٤٠٥ / ١
العلل لابن أبي حاتم	٤٧٠ / ١
العلل للترمذي	١٦ / ٢، ٤٧٥ / ١
العلو للذهبي	٣٣٤ / ١
علوم الحديث للحاكم	١٥٨ / ٢
عمدة الأحكام للبدر الزركشي	٣٩٢ / ١
عمدة القاري للعيني	١٥٠، ٩٤ / ٣
العمدة في الاعتقاد للنسفي	٤٠١ / ١
عمل اليوم والليلة لابن السني	٥٥٣ / ٣، ٢٠ / ٣، ٣٧٣ / ١
العناية	٦٢٦، ٤٦٧ / ٢
العناية في تخريج أحاديث الهداية لمحبي الدين عبد القادر بن محمد القرشي	٣٩٩ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
عوارف المعارف للسهروردي	١ / ١٣٧، ١٣٩، ٤٣٥، ٤٢٥، ٣ / ١٣٣، ١٧٤
عيون الجواهر	١ / ٤٢٦
عيون الجواهر للإيجي	١ / ٤٢٦
غاية البيان للإتقاني	٢ / ٤٦٣
غاية القصوى في الدراية والفتوى للبيضاوي	١ / ٣٨٨
الغاية في شرح الهداية للسروجي	١ / ٣٩٩
غنية المتملي	٢ / ٤٦٤، ٤٦٥، ٥٨٧، ٦١٠، ٣ / ٦٢٣، ٦٧١، ٩٧، ١٠٠، ١٠١
الغنية للكيلاني	١ / ٤١٢
الفائق للزمخشري	٢ / ٢٤٩
فتاوى ابن الصلاح	١ / ٨٦
فتاوى ابن تيمية	٣ / ٤٦٥
الفتاوى التفسيرية للسيوطي	١ / ١٤٢
الفتاوى الحديثية للسيوطي	٢ / ٣٠٨، ٣١١، ٣٢٣، ٣٤٨، ٣٤٩
فتاوى السيوطي	٢ / ٤٥٥، ٤٥٩
فتاوى النووي	٢ / ٤٧٢، ٥١٥، ٥٨٥، ٥٨٦، ٦٧٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
فتاوى قاضي خان	١ / ٤٠٠، ٢ / ٤٧٢، ٤٧٣، ٥١٦، ٥٨٤
الفتاوى للنسفي	١ / ٤٠٣
فتح الباري لابن حجر العسقلاني	١ / ٨٣، ٨٤، ٩١، ١٦٥، ٢٧١، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٨٠، ٤١٥، ٤٣٠، ٤٩٩، ٤٥١، ٢ / ٣٨، ٤٥، ٢٩٤، ٣٦٦، ٣٧٨، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٨٩، ٤٩٣، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٩٩، ٦٠٨، ٦٥٤، ٦٥٥، ٣ / ٥٠، ٦١، ٦٣، ٧٦، ٨٠، ٨٨، ٩٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢٨٤، ٣١٧، ٣١٩، ٥٤٤
فتح القدير للكمال بن الهمام	٢ / ٤٦١، ٤٦٤، ٥٥٩، ٥٨٢
فتح المالك بشرح ضياء المسالك لأبي الحسن البكري	٣ / ١٩٢، ٢١٣
الفتح المبين لابن حجر الهيتمي	١ / ٤٧٣، ٢ / ١٤، ١٥، ٣٦٠، ٣ / ١٧٨
فتح الممالك لأبي الحسن البكري	٣ / ٢٠٠
الفتوحات المكية لمحبي الدين بن عربي	١ / ٥٤، ٧٩، ٨٢، ١٥١، ٢٨٩، ٤٣٩، ١١٧، ٣٢٢، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٦، ٣ / ٢١، ١٦٩، ٣٥٧، ٣٧٢، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٣، ٤٢٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الفرج بعد الشدة لابن أبي الدنيا	٣٦٢، ٣٥٨ / ١
فصوص الحكم للفارابي	٣٨٨ / ٣
فضائل ابن الضريس	٥٣٧ / ٢
فضائل أبي عبيد	٥٣٧ / ٢
فضائل الأوقات للبيهقي	٣٤٩ / ٢
الفقه الأكبر لأبي حنيفة	٥٣٦، ٥٢٥ / ٣
الفكوك للقونوي	٣٦٢ / ٣
الفناء في المشاهدة لمحبي الدين بن عربي	٤٣٢ / ١
فوائد الثقفيات	٤٠٥، ٣٣٦ / ٢
الفوائد الغيائية	٤٢٦ / ١
فوائد رحلته لمحمد بن أحمد بن أمين الأفشهري	٧١ / ١
الفوائد لأبي حسن علي بن حسن الخلعي	٢٣٧ / ١
الفوائد لتمام	٣٩٠ / ٢
فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي	٤٢٨ / ١
فيض المولى الكريم للكركي	١٩٦ / ١
القاموس المحيط للفيروزابادي	٣٢٤، ٢٦٩، ١٨٩، ١٦٥ / ١
	٣٠٠، ٢٩٨، ١٨٧، ١٣٣ / ٢
	٦٤١، ٦٣١، ٥٧٥، ٣٢٠
	٢٠٥، ١٧٦، ٨٦، ٧٨، ٦٩ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
القسطاس للغزالي	٤٢٨ / ١
القصد والأهم في أنساب العرب والعجم لابن عبد البر	٢٩٧ / ٢
قصر الأمل لابن أبي الدنيا	٣٥٩ / ١
قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا	٣٨٩ / ٢
القناعة والتعفف لابن أبي الدنيا	٣٦٣ / ١
القنية للزاهدي	٦٦٨، ٦٠٢ / ٢
القواطع للسمعاني	٣١٠ / ٢
قواعد العقائد للغزالي	٤٤٠ / ٣
قوة الحجاج لابن حجر العسقلاني	٦٢٧، ٤٦٨، ١٦ / ٢، ٤٧٤ / ١
قوت القلوب	٣٥٨، ٣٥٢ / ٢
قوت المغتذي للسيوطي	٥٧٢ / ٢
القول الأشبه [الحاوي للفتاوى]	٣١٢، ٣١١ / ٢
القول البديع للسخاوي	٤٢٠ / ٢، ٧٦ / ١
القول المسدد	٣٠٥، ٣٠٣ / ٢، ١٦ / ١
الكافي شرح الوافي للنسفي	٦٧٠، ٤٠١ / ١
الكافي لابن قدامة	٤١٣ / ١
الكامل في الضعفاء لابن عدي	٤٨٢، ٩٤، ٥٧ / ١
الكامل للجرجاني	٢٦ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
كتاب العبادة لمحبي الدين بن عربي	٧٠٩ / ٢
الكتاب الكبير لابن المنذر	٥٢٦، ٤٣٩ / ٢
كتاب مكة للفاكهي	٥٢٦، ٤٣٩ / ٢
الكشاف للزمخشري	١ / ٤٣٢، ٢ / ٥٧٤، ٣ / ٣٣١، ٥٠٦، ٤٧٠، ٤٦٨
كشف الأسرار والحقائق في شرح كنز الدقائق للكرماني	٤٠١ / ١
الكشف الكبير	٦٠٦ / ٢
كشف اللبس في حديث رد الشمس للسيوطي	٣٧٩ / ١
الكشف لعبد العزيز	٢٠١ / ١
الكفاية في مختصر الهداية لعلاء الدين التركماني	٣٩٩ / ١
الكفاية للخطيب البغدادي	٢٢٥ / ٢
كنز الدقائق للنسفي	١ / ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٠١
الكنى والأسماء للدولابي	٣٨٨ / ٢
الكوكب الدرّي في مناقب ذي النون المصري لمحي الدين بن عربي	١ / ١١٤، ١١
الآلئ المصنوعة للسيوطي	١ / ٥٢، ٢ / ٤١٢
لباب النقول للسيوطي	٥٦٨ / ٢
اللباب مختصر الأربعين في أصول الدين لمحمود بن أبي بكر الأرموي	١ / ١٦٤

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
لسان الميزان لابن حجر	١ / ٤١، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٢٨٩، ٢ / ٣٧، ٣٩٢، ٦٤٣، ٧٠٣، ٧٠٤
لطائف الأعلام	٢ / ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١
لطائف المنن لابن عطاء الله السكندري	٢ / ٣١٢
لقط المرجان في أحكام الجان	١ / ٥٨، ٥٧، ٥٥
اللمع للجويني	١ / ٤٢٧
لوامع الإشراف للدواني	٢ / ٣٢٧
ما لا يسع المحدث جهله	٢ / ١٣٦، ١٣٠
المبتدأ لإسحاق بن بشر البخاري	١ / ٨٤
المبسوط للبزدوي	١ / ٤٠٤
المبشرات المنامية لمحيي الدين بن عربي	٢ / ٧١٨، ٧٠٥
المبشرات لمحيي الدين بن عربي	٢ / ١١٧
المتفق والمفترق للخطيب البغدادي	١ / ٢٨٨، ٢ / ٧٠٢
مجمع البحرين وملتقى البحرين لابن الساعاتي	١ / ٤٠٢
مجمع الزوائد لابن حجر الهيتمي	١ / ١٧١، ١٧٢، ٢٤٧، ٣٤٥، ٣٧٢، ٢ / ٣٦، ٥١٧، ٥٨٦، ٦٤٨
محاسبة النفس لابن أبي الدنيا	١ / ٣٦٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المحيط البرهاني لابن مازه	٥٩٤ / ٢
المحيط الرضوي	٥٥٩ / ٢
المختار للفتوى للموصلي	٦٠٤ / ٢، ٤٠٤ / ١
مختصر ابن الحاجب [جامع الأمهات]	٤٠٩ / ١
مختصر البخاري لابن أبي جمرة	٤٥ / ٢
مختصر الخرقى	٤١٢ / ١
مختصر الخليل لخليل بن إسحاق بن شعيب المصري	٤١٠ / ١
مختصر القدوري	٤٠٤، ٤٠٢ / ١
مختصر المزني	٣٨٩ / ١
مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي	٥٩٤ / ٢
المدونة لسحنون بن سعيد	٤٠٨ / ١
مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي	٣٢٨ / ٢
مراسيل أبي داود	٤٠٤ / ٢
المزید في متصل الأسانید للخطیب البغدادی	٢٢٥ / ٢
مزيل اللبس عن حديث رد الشمس لأبي عبد الله محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي	٣٧٩ / ١
مسألة الإيمان لأبي الحسن الأشعري	٤١٥ / ١
المسيرة للكمال بن الهمام	٥٢٥، ٣٤١، ٣١٤ / ٣، ٦٢١ / ٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المستبهج إلى عوالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم	٥١ / ١
بن أحمد بن طاهر الخبري الفارسي	
مستخرج أبي نعيم على مسلم	١٦٦ / ٣
مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري	٣٨٤ / ٣
المستدرک للحاکم	١ / ٢٦، ١٠٧، ٢٤٠، ٢٧١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٥٠، ٤١٤، ٤١ / ٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٤٢، ٣٨٠، ٥٥٠، ٦١٠
مسلسلات ابن أبي عصرون	٢٨٩ / ١
مسلسلات السخاوي	١ / ٢٨٩، ٢ / ٧٠٣
مسند أبي يعلى	١ / ٢٧، ١٣٦
مسند أبي يعلى الموصلي	١ / ٣٤٦
مسند أحمد	١ / ٢٣، ٢٧، ١٥٤، ٢٤٥، ٣٣٩، ٢ / ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٤٠١، ٤١٩، ٤٤٨، ٤٧٩، ١٤٤، ٧٥ / ٣، ٥٦٥، ٥٤١
مسند أحمد بن منيع	٢ / ٦٩٦
مسند الإمام أبي حنيفة لأبي محمد عبد الله بن يعقوب الحارثي	١ / ٣٥١
مسند الإمام أبي حنيفة لحسين بن محمد البلخي	١ / ٣٥٢، ٢ / ٤٥٨، ٥١٦، ٥٧٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
مسند الإمام أحمد لعيسى بن محمد الجعفري الثعلبي المغربي	٣٥٤ / ١
مسند الإمام الشافعي	٣٢٨ / ١
مسند البزار	٤٩٢، ٤٢١، ١٧٠ / ٢، ٣٤٣ / ١
مسند الحارث بن محمد التميمي	٣٦٨ / ١
مسند الحافظ طلحة بن محمد	٣٥٥ / ١
مسند الدارمي	٢٩٣ / ٢، ٣٤٠، ٢٨٢، ٢٥ / ١
مسند الشافعي	٦٣٦، ٦٢٢ / ٢
مسند الشهاب القضاوي	٣٥٧ / ١
المسند الصحيح لأبي عوانة	٥٨٨ / ٢
مسند الطيالسي	٦١٢ / ٢، ٣٤١ / ١
مسند الفردوس للديلملي	٣٢٥ / ٢، ٣٥٧، ٦٦، ٥٢ / ١ ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٧٣، ٥٥٢، ١٥٥ / ٣
مسند عبد بن حميد	٤٩٤، ٤٢١، ٣٤٢، ٢٥٠ / ١ ٥٥١، ٥٣٥ / ٢
المشارك للصغاني	٣٨٧ / ١
مشكاة الأنوار للغزالي	٤٢٨ / ١
مشكاة الأنوار لمحبي الدين بن عربي	٧٠١ / ٢، ٣٧٤، ٢٩٠ / ١
المشكاة للتبريزي	٣٨٥ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
مشيخة ابن البخاري	٣٨١ / ١
مشيخة ابن شاذان	١٤٣ / ١
المصاييح للبغوي	٣٨٤ / ١
مصباح الأنس بين المعقول والمشهود للفناري	٣٣٦، ٣٣٢ / ٢، ٤٣٩، ٣١ / ١
مصباح الأنس للفناري	٣٨٣ / ٣
المصفى	٤٧٢ / ٢
المصفى للنسفي	٥٨٤، ٤٠١ / ١
مصنف عبد الرزاق	٥٥٦ / ٢
المضمرات	٦٢٩، ٤٧٠ / ٢
المضنون للغزالي	٤٢٨ / ١
المطول للتفتازاني	٤١٦ / ١
معاهد شرح المفتاح	٤٢٠ / ١
معالم التنزيل للبغوي	٣٨٤ / ١
معجم ابن فهد المكي	٧٣ / ١
المعجم الأوسط للطبراني	٤٧٣، ٣٤٤، ٢٤٨، ١٧٢ / ١
	٣٠٤، ٢٩٥، ١٧٠، ١٤ / ٢
	٤٤٥، ٤٠٤، ٣٨٧، ٣٤١
	١٩٦، ١٤٣، ١٤٠ / ٣، ٦٠٣
	٣٢٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المعجم الصغير للطبراني	١ / ٦٤ ، ١٧٠ ، ٢٤٨ ، ٣٤٥ ، ٢ / ٢٩ ، ٢٩٦ ، ٥٣١ ، ٥٥٠ ، ٣ / ٥٥٢ ، ١٣٨ ، ١٩٩
المعجم الكبير للطبراني	١ / ٢٧ ، ٨٦ ، ١٧١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٧٩ ، ٢ / ٣٣٣ ، ٣٩١ ، ٥١٧ ، ٦٤٩ ، ٣ / ١٥٠ ، ٢١١
معجم رشيد العطار	١ / ٣٩
معرفة الرجال للنسائي	٢ / ٢٥٥
معرفة الصحابة لابن منده	٢ / ٢٤٧
المعرفة للبيهقي	٢ / ٣٤٤
مغازي موسى بن عقبة	٣ / ٤٨١
مغني اللبيب لابن هشام	١ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٦٦ / ٣
المغني لابن قدامة	١ / ٤١٣
مفتاح الغيب للقونوي	١ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٣ / ٣٦١ ، ٤٢٤ ، ٣٦٢
المقاصد الحسنة للسخاوي	٢ / ٣٠٢ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٤٠٨
المقاصد للإيجي	٣ / ٥٠٦
مقالات الإسلاميين للأشعري	١ / ٣٣٧
المقالات للماتريدي	١ / ٤٠٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المقنع لابن قدامة	٤١٣ / ١
مكارم الأخلاق للخرائطي	٣٣١ / ٢
الملتقط للسرخسي	٥٩٧ / ٢
ملتقى البحار	٦٢٣ / ٢
المنار في أصول الدين للنسفي	٤٠١ / ١
منازل السائرين للهروي	٤٢٩، ٤٢٨، ٢٨ / ١
المناسك لأبي ذر الهروي	٥٥٦ / ٢
مناقب الشافعي للبيهقي	٥٢٠ / ٢
مناهج التأصيل لأحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي	١٦٠ / ١
مناهج التأصيل للشناوي	٤٥٠ / ١
منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات لأبي البقاء الفتوحى	٤١٤ / ١
منتهى الآمال للسيوطي	١١٥، ١١٣، ٧٦ / ٣
منتهى المدارك للفرغاني	٤٢١ / ٣، ٣٢٤ / ٢، ٣٣ / ١
المنظومة في الخلاف للأئمة الثلاثة للنسفي	٤٠٢ / ١
منع الموانع للتاج السبكي	٦٥ / ٣
المنقذ من الضلال للغزالي	٣٢٧ / ٢، ٤٢٨ / ١
المنن الكبرى	٤٤٩ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
منهاج الأصول للمراغي	٥٠٣ / ٣
المنهاج في شعب الإيمان للحليمي	٣٢٨ / ٢
المنهاج للبيضاوي	٣٨٨ / ١
المنهاج للنووي	٤٧٢ / ٢، ١٩١، ١٨٦ / ١
منهج السداد في شرح الإرشاد لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليميني	١٨٥ / ١
المنهج القويم لابن حجر الهيتمي	٥٥٨ / ٢
المنيع في شرح المجمع لابن ضياء المكي	٤٠٢ / ١
المهذب لأبي إسحاق الشيرازي	٣٩٠ / ١
مهمات المهمات لأبي الفتى عمر بن محمد الزبيدي	١٨٨ / ١
موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان	١٥٣، ١٥١ / ٣
المواعظ للعسكري	١٣٥ / ١
مواقع النجوم لمحيي الدين بن عربي	٢٩ / ٣، ٤٣٩ / ١
المواقف للإيجي	٤٢٦، ٣٤٣، ٤٦٣ / ٣، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٢٦، ٥٢٧
مواهب الجليل على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرعيني المغربي خطاب	٤١١ / ١
المواهب اللدنية للقسطلاني	٣٠٨ / ٢، ٢٣٩، ١٤٣، ١٤ / ١
الموجز للأشعري	٣٣٧ / ١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الموضح لأوهام الجمع والتفريق	٢ / ٢٥١
الموضوعات لابن الجوزي	١ / ٥٢، ١٠٢، ٣٨٠، ٢٩٢، ٣٤٧، ٢ / ٣٦٧، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٨، ٣ / ٢١
موطأ الإمام مالك	١ / ١٩٩، ٢٠٤، ٣٢٥، ٤٤١، ٥٢٦، ٣ / ٧٦
ميزان الاعتدال للذهبي	١ / ٢٢، ٧٠، ٧٧، ٢٨٩، ٢ / ٣٤٩، ٣٥٤
النادريات من العشریات للسيوطي	١ / ٦٤، ٢ / ٢٦
نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار لابن حجر	٢ / ٣٦٧، ٤٣٩، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٥، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٦٧، ٦٢٦، ٦٣٠، ٦٩٤، ٣ / ٧٢، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٩٠
نتيجة الفكر للسيوطي	٢ / ٤٤٧، ٤٨١، ٤٩٩، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٦، ٥٩٥
النجاة لابن سينا	٣ / ٣٩١
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني	٢ / ١٣٠، ١٣٨
النشر لابن الجزري	١ / ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٣، ٢ / ٥٣٩
النصائح على نهج الشرح المصطفوي للفائح لمحيي الدين بن عربي	١ / ٤٣٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
النصوص للقونوي	٣٦٢، ٣٥٨ / ٣، ٤٣٧ / ١
النظامية للجويني	٤٩٥، ٤٦٨، ٤٦٣ / ٣، ٤٢٧ / ١
نظم الجامع الصغير لأبي حفص النسفي	٤٠٣ / ١
نظم الزوراء للشناوي	٤٥٠ / ١
نفحات الأنس من حضرات القدس لملا جامي	٧٨ / ١
النفحات للقونوي	٤٢٠ / ٣، ٤٨٠، ٤٣٧ / ١
نقش الفصوص للجامي	٤٢٢ / ١
النقض على المريسي لعثمان الدارمي	١١٠ / ١
نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح	٢١٩ / ٢، ٤٦٧ / ١
نكت الزركشي على ابن الصلاح	٤٧٠ / ١
نهاية السؤل للأسنوي	٥٠٣، ٥٠١ / ٣
النهاية شرح الهداية للسغناقي	٣٩٩ / ١
النهاية على الهداية لمحبي الدين عبد القادر بن محمد القرشي	٣٩٩ / ١
النهاية لابن الأثير	٤٥٠، ٢٤٩ / ٢
الهداية الرحمانية للنهروالي	٦٤ / ١
الهداية للمرغيناني	٥٩١ / ٢، ٣٩٧، ٢٠١، ١٩٦ / ١ ١٠٦ / ٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الوافي للنسفي	٤٠١ / ١
الواقعات للسمرقندي	٥٩٤ / ٢
الوحدان لابن أبي عاصم	١١٥ / ١
الوحيد في سلوك طريق أهل التوحيد لعبد الغفار بن نوح القوصي	٧٠ / ١
الورقات للجويني	٤٢٧ / ١
الوصايا القدسية لأبي بكر الخوافي	١٤٨، ٧٧ / ١
وصية أبي حنيفة لأبي يوسف	٥٨٢ / ٢
وظائف الأوقات لأبي موسى الأصبهاني	٣٥٦ / ٢
وفاء الوفاء للسهمودي	٢٩٩ / ٢
وفيات الأعيان لابن خلكان	٢٩٧ / ٢
يتيمة الدهر	٥٨٧ / ٢
اليقين لابن أبي الدنيا	٣٦١ / ١

فهرس الرسائل

المجلد الأول

الصفحة

الرسالة

- الرسالة رقم (١): مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار ١
- الرسالة رقم (٢): الأمم لإيقاظ الهمم ٣٠٥
- الرسالة رقم (٣): تذييل الأمم لإيقاظ الهمم ٤٤٥
- الرسالة رقم (٤): نظام الزبرجد في الأحاديث المسلسلة بأحمد ٤٥٥

المجلد الثاني

الرسالة	الصفحة
الرسالة رقم (٥): جناح النجاح بالعوالي الصحاح	٥
الرسالة رقم (٦): حاشية على نزهة النظر	١٢١
الرسالة رقم (٧): المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصغاني	٢٧٧
الرسالة رقم (٨): نشر الزهر في الذكر بالجهر	٤٢٩
الرسالة رقم (٩): إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله	٥٠٥

المجلد الثالث

الرسالة	الصفحة
الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوالب للتقرب بالنوافل.....	٥
الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات.....	٣٧
الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار.....	١٢٣
الرسالة رقم (١٣): تكملة العوامل الجرجانية.....	٢١٧
الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله.....	٢٧٩
الرسالة رقم (١٥): مد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.....	٢٩٣
الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال.....	٣٠٥
الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة المصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار.....	٣٤٧
الرسالة رقم (١٨): المتممة للمسألة المهمة.....	٤٣٥
الرسالة رقم (١٩): ذيل المتممة للمسألة المهمة.....	٤٨٧
الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار.....	٥٠٩